

الجزء الخامس

من

# كِتَابُ الْبَحْرِ الزَّخَارِ

الجامع لمذاهب علماء الأمصار

تأليف الإمام المجهّد المهدى لدين الله

أحمد بن يحيى بن المرتضى المتوفى سنة ٨٤٠ هـ

وتبليغ

# كِتَابُ جَوَاهِرِ الْإِخْبَارِ وَالْإِثَارِ

المستخرجة من لجنة البحر الزخار

للعلامة المحقق محمد بن يحيى بن محمد بن أبي بكر الصّغدي المتوفى سنة ٩٥٧ هـ

وليام الفايذة المحقق به تعليقات من مراجع مختلفة لمصححه

القاضي عابد بن عبد الكريم البحراني

دار الحكمة الثمانيّة

صفاء - ص.ب ( ١١٠٤١ )









الكتاب ٥

تصوير ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٨ م

الطبعة الأولى ١٣٦٦ هـ = ١٩٤٧ م

دار الحكمة الجانية

ج.ع.ي. - صنعاء - شارع القصر الجمهوري - ص.ب (١١٠٤١) - برقية: (حكمة)  
س.ت ٧٦٦٦ هاتف ٧٧٢٤٧٤ ، ٧٣٥٨٤ - تليكس HEKMA 2943 YE

## كتاب الإقرار

قلت : الإقرار لغة وضع الشيء في قراره ، وعرفا الاعتراف بحق مالى أو غيره والأصل فيه من الكتاب ( بل الإنسان على نفسه بصيرة ) ونحوها ، ومن السنة « رجم من أقر بالزنا » ونحوه ، وللإجماع على الحكم به ، « مسألة » ولا يصح من غير مميز ولا من مكره إجماعا لما مر ( ي ) ولا معتوه لضعف عقله ، « مسألة » ( حصص قش ) ويصح من المميز للمأذون فيما أذن فيه كالبيع ، لقوله تعالى ( وابتلوا اليتامى ) ولا ابتلاء إلا بالتصرف ( ش ) لا كالمجنون والناثم ، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم « رفع القلم » قلنا : لا تميز للمجنون ، وأراد في الخبر رفع الإنم ، « مسألة » وإذا أقر مرأى لغيره ثم تشاجرا ، فالقول بانكسر البلوغ والأذن ، إذ الأصل عدمهما ، ولا يمين عليه حتى يبلغ ، « مسألة » وحده الإكراه البطل له ما يخرج به عن الاختيار ، كوعيد القصاد بضرب أو حبس ، والمحبوس الذى لا يخلصه إلا الإقرار مكره ، إذ لا اختيار له حينئذ ، « مسألة » ولا يصح من هازل وهو من يعلم ضرورة ( أبو جعفر ) أو يظن أنه لم يقصد معنى اللفظ الذى نطق به بل هو هازل ، إذ الإقرار إخبار بلزوم الحق ، والهزل ليس بخبر . سلمنا ، لزم أن يجعل التهديد أسرا ، ولا يلزم فى الطلاق والعتق ، إذ هما إنشاء . « مسألة » ولا بما علم كذبه عقلا كأن يقر بقتل رجل مات قبل مولده ونحوه قلت : أو شرعا كمن أقر بولد مشهور النسب لغيره ( م ) ودعوى الوكيل ليس بإقرار للموكل ، إذ علم أنه لم يقصده « مسألة » ( م ) ولا يصح من مجبور للتفليس إلا للتعذر دفعه <sup>(١)</sup> ، وأفيا لا يضر بالمجسورة كالتقصاص والحد ، « مسألة » ( بص عمر بن عبد العزيز به ثور قش ) ويصح الإقرار فى المرض الخوف مطلقا إذ هو إخبار لا إنشاء ( لح مد قش ) يصح لغير الوارث لاله كالأوصية له . قلنا : لانسلم الأصل ، سلمنا ففى إنشاء فافترا ، « مسألة » ( طقين ) وإقرار العبد يصح حالا فيما لو أقر به سيده عليه لم يقبل كالتقصاص والطلاق وما يتعلق بذمته ابتداء ، كما يعامل به ، لا عن إذن ولا تدليس منه أو تعلق بها لإنكار سيده ، كالأقرار ولو مأذونا بنصب أو إتلاف ، وأنكر السيد لا فيما لو صادقه سيده لزمه كالنكاح والدين ، إذ يكون إقرارا على السيد ، ( فرع ) ( م هب ش قش ) فلو أقر بسرقة قطع ولا يلزم المال فى الحال ، إذ يقبل فيما يضره كالتقصاص ( ع ه محمد فر ) القطع فرع المال ، فإذا بطل بطل . قلت : التهمة من تهمة فى القطع لا فى المال ( ح ) يقطع ويرد المال فى الحال ، قلنا : لا يد

(١) نسخة : إلا بعد دفعه

السيد (د ن) لا يصح إقراره بحال إلا في الردة والزنا ، لنا مامر ، (فرع) ويقبل إقراره بالقصاص فيما دون النفس ، فإن أقر بقتل عمد سلم للقصاص لا للرق ، لثلا يحتمل بذلك (فرع) (ع) وما يتعلق بذمة العبد صح مطالبته به حال الرق ليتقرر بيينة أو نكول أو إقرار ، «مسألة» (ه ش) ولا يطالب بالتسليم في الحال حتى يعتق (حص) بل يعرف مما في يده إن كان وإلا بيع لها . قلنا : لا يلزم السيد إقرار عبده ، كلو أقر برقبته لغير سيده أو اقتضاى بكر بأصبعه ، وكذا المدبر وأم الولد لرقهما . وأما المكاتب فيسعى لها حال الكتابة كما سيأتى (هب قش) فإن رق وأنكر السيد ، ففي ذمته كالقن (ق قش) إن حكم عليه بها ثم رق لم يكن للسيد الإنكار ، فإما فداه أو سلمه قلنا : إقراره لا يلزم السيد فيبقي في ذمته ، «مسألة» وإقرار السكران كعقده وقد مر الخلاف ، «مسألة» (هب قم) ويصح من الأخرس والمصمت بالإشارة المفهمة كعقوده . قلت : إلا اللعان والإيلاء والشهادة والإقرار بالزنا ، إذ يعتبر فيها لفظ مخصوص (قم) لا يصح من المصمت . قلنا : كالأخرس ، «مسألة» ولا يصح لمعين إلا بمصادقته (ى) ويكفى السكوت ، فإن رد بطل ، إذ شهادته على نفسه أولى (أومضر) فإن قبل بعد الرد صح قبوله ما لم يصدق المقررده (لى) لا قبول بعد الرد ، بل يصير أيت المال ، وهو قوى لما سيأتى ، «مسألة» ولا يصح من الوكيل في حد أو قصاص إجماعاً ولا في غير ما وكل فيه إجماعاً (يه م ف) ويصح فيما وكل فيه ، إذ لو صار له بعد ذلك ، لزمه تسليمه ، وكذا لو أقر بألف على موكله ، ثم ووث عنه ألقاً ، لزمه تسليمه فيما أقر به ، لزم الأصل كما لزمه لقيامه مقامه ، ويرجع عليه إن سلم من مال نفسه (ح محمد) لا يلزم الموكل إلا حيث أقر الوكيل في مجلس الحكم ، إذ في الإقرار قطع الخصومة كاليمين . قلنا : لم يفصل الدليل (ن ص كى ش فرعه) لا يمين عليه ، فلا يصح إقراره ، ثم إن فيه ضرراً فلا يصح إلا بإذن خاص . قلت : وهو قوى ، (فرع) ومن صححه لم يفرق بين وكيل المدافعة ووكيل الإثبات ، وقيل : إنما يصح من المدافع فقط . قلنا : يملك المطالبة بالحق ، فيملك الإقرار كالموكل ، «مسألة» (يه ش) ولا يصح إقرار السبي بالذى مات ، لقول (٢) «لا تورثوا الحميل إلا بيينة» ولم ينكر ، ثم هو توقيف

### كتاب الاقرار

(قوله) «لا تورثوا الحميل» (ح) الحميل هو ما يحمل من بلاد الكفار ، ويحتمل أنه أراد به ما يحمل فيه النسب على الغير فيحمل عليها ذكره في الزهور تمت إلا بيينة ، حكى في الشفاء عن عمر

ولأدبته إلى كفر الصبي المقر به ، وإلى إسقاط حق ذي الولاء في حال ( زن م ح ) بل يصح بالولد والوالد والزوجة والمولى لاغير ، كما يصح الإقرار بالابن مع الأب والأخوة ، وإن سقط التعصيب . قلنا : معارض بما مر وهو أقوى إذ لا قياس مع النص ، ولا نسلم رجوع عمر كما ادعوا « مسألة » ومن أقر بدين على مورثه ، لم يلزم الباقي إجماعا ( بص ه نى خى ك ث قش ) ولزمته حصته في حصته إذ الإقرار متوجه إلى جميع التركة ( ح قش ) بل يلزمه كل الدين إلى قدر نصيبه ، كلو لم يكن وارث غيره . قلنا : يصير إليه كل التركة حينئذ فافترقا ، « مسألة » ولا يعتبر قبول المقر له ، إذ ليس بعقد ، لكن يبطل بالرد لما سر . قيل : ويكون المقر به لبيت المال ( ي حش ) بل لذي اليد لبطلان الإقرار . قلت بطل في حق المقر له لا هو ، كلو نفى ملكه جملة ، « مسألة » ولا يصح الإقرار لبيمة ونحوها مما لا يملك وما أقر به للعبد فلسيده إن لم يرد العبد ، ولورد السيد لما سر في الهبة « مسألة » ( هب قش محمد ) ويصح للحمل وإن أطلق كلو أضاف إلى سبب صحيح من إرث أو وصية ( ف قش ) لا ، إلا أن يضيف إلى وصية أو إرث ، إذ لا يملك إلا بأيهما . قلنا : المطلق يحمل على ذلك ، فلو أضاف إلى معاملة عرف كذبه فبطل ، ( فرع ) فإن وضع لأربع سنين من الإقرار بطل لتيقن عدمه عند الإقرار ، ( فرع ) فإن وضع ميتا بطل الإقرار إذ لم يثبت له حال تملك . وكذا لو أقر له قبل وجوده ، إذ لا حكم للمعدوم ، فإن وضعت حيا وميتا كان للحى ، « مسألة » ويصح الإقرار للمسجد ، إذ يصح تملكه ، « مسألة » ( تضى ) ويصح الإقرار للصغير إن قبل وليه ، فإن رد فوقوف إلى بلوغه ( ي ) أراد بالقبول عدم الرد ، « مسألة » ولا يصح الإقرار بما ليس في يد المقر ، « مسألة » ويصح بالمجهول جنسا وقدرًا ، ويستفسر إذ لا يعلم إلا من جهته ( ه ش ) ويحبس إن امتنع . فإن قال : على له شيء لم يقبل تفسيره إلا بما يتمول ، ولو فلسا ، لا غيره ، كقشر بيض ونحوه . ويصح بكل ما ينتفع به من عين كالكلب ، أو حق كالشفعة والرد بالعيب أو رد ودیعة ، فإن فسر برد السلام أو جواب كتاب لم يقبل ، إذ ليس بمال ، ولا يؤل

أنه كتب إلى امرائه « ألا تورثوا الحميل إلا ببينة » انتهى . وعن ابن المسيب قال أبو عمر أن يورث أحداً من الأعاجم إلا أحمد ولد في العرب « أخرجه اللوطأ ، وزاد رزين » أو امرأة جاءت حاملا فولدت في العرب ، فهو يرثها إن ماتت ، وترثه إن مات ، ميراثه في كتاب الله » انتهى .

إليه (ي) وكذا حد القذف ، إذ لا يؤل إلى مال (حص) لا يقبل تفسيره إلا بمكيل أو موزون ، إذ لا يثبت غيرها في الذمة . قلنا : إخبار فيصح ، ولعموم لفظ الشيء .

### فصل

(ط) ولو قال : فلان على أو في ذمتي أو قبلي كذا ، كان إقراراً بدين ، وكذا لو قال : في مالي أو من مالي . فأما في يتي أو في كيسى فوديعة أو غصب . فأما وجدت بكتابي أو كتبت بيدي أن فلان على كذا ، فليس بإقرار . قلت : والوجه ظاهر . فإن قال : بقضاء فلان ، فليس بإقرار إلا أن يقول القاضي . فإن قال : ردوا على فلان كذا بعد موتى فأقرار ، ومن أقر بدين لم يسمع قوله من بعد أنه زيوف ، ويقبل في الوديعة والغصب (فو) يقبل إن وصل لا إن فصل ، لنا مامر « مسألة » وما دخل في البيع تبعاً دخل فيه ، والوجه واحد ، « مسألة » ولا يصح الرجوع عنه إذ هو خبر ماض إلا في حق الله تعالى يسقط بالشبهة ، « مسألة » (م) ولو تهديد المسلمون متبهما بسرقة وخوفه من الرفع إلى الحاكم فأقر ، لم يصح كالسكره ، « مسألة » ويصح إقرار الولي بإنكاح الصغيرة للولاية لا حال بلوغها ، إذ لا يملك إنشاءه ، فإن ظنت صدقه عملت بمقتضاه في تحريم غيره ، « مسألة » (ي هب) والإقرار إخبار عن أمر ماض لا نقل فيدخل النتائج والزرع والثمر المتصلة واليئنة نقل فلا يدخل ، وعن (م) العكس (ي) الأصح الأول (ي) ولا يدخل المنفصل بحال قلت : وليس على إطلاقه .

### فصل

ومن ادعى شيئاً فقال المدعى عليه : نعم ، أو صدقت أو أنا مقر بذلك ، أو لا أنكره ، كان إقراراً ولو بالعجمية ، والقول للعربي في أنه لم يفهم العجمية والعكس . ولو قال : فلان على كذا في علمي ، كان إقراراً ، وكذا نعم في جواب أعطى عبدي هذا أو أسرج دابتي أو نحوه ، إذ كأنه قال : نعم عبدي أو دابتي ، « مسألة » (هب ح) ولو قال : أقضنى الألف التي عليك . فقال : غداً كان إقراراً (الطبري) من (صش) لا ، إذ ليس بإقرار ، قلنا : الظاهر الاعتراف ، وكذلك الخلاف في أخبر فلاناً بأن عليك له ألفاً ، فقال : نعم ، وفيه نظر . ولو قال : أقضت لك كذا ، فقال : لا والله ما اقترضت

منك غيره ، أو قال : كم تمنه كان إقراراً . قلت : فيه نظر ، « مسألة » ( هـ ب ح ) ولو كتب على فلان كذا ، وقال : اشهدوا على بما فيه ، كان إقراراً كالنطق ( حش ) لا ، إذ ليس بلفظ . قلنا : جرى مجراه « مسألة » ولا يصح تقييده بشرط محض ، وإن شاء فلان إذ هو خبر عن ماض ويصح تقييده بالوقت لا على وجه الشرط ، كملى له كذا يوم الجمعة لاحتمال وقت حوله لا لزومه ( ي ) فلو قال : على له ألف درهم إذا جاء رأس الشهر ، ثبت الإقرار بأول الجملة ولا يفسده الشرط من بعد لاحتمال كونه توقيتاً بحوله بعد أن ثبت فإن قدم الشرط بطل الإقرار بالتعليق ، إذ هو خبر فلا يصح تعليقه ، « مسألة » ( هـ ب ح ) فإن قال : على له كذا إن مت كان إقراراً ( ش ) لا كالمشروط . قلنا : كالوصية ، « مسألة » فإن قال : صالحني على ميراثك في هذا ، كان إقراراً فلا تسمع دعواه أن الميث وهبه له . ومن قال لمدعي العين خذها لم يكن إقراراً . فإن قال : رددته عليك ، فإقرار . فإن قال : أبرئني من مائة درهم ، فإقرار . إلا أن يقول احتياطاً ، وكذا استبرئ لي من فلان ، فإن قال لمن ادعي عينا عنده : إنك أمرت ببيعها لم يكن إقراراً إلا أن يقول : واشتريتها . فإن قال : أعطيتني كذا بحكم الحاكم ، فليس بإقرار إلا أن يقول : أخذته بالحكم ( م ) ولو أقر أنه وصي ثم رجع لثلا يقضى الدين لم يقبل لتعلق حق الغرماء ( أبو جعفر ) بل يصح ، إذ لا يقبل قوله أنه وصي إلا بينة . قلت وهو قوي ، « مسألة » ولو قال : لي عليك كذا ، فقال : قد قضيتك ، كان إقراراً ، إذ القضاء فرع الثبوت ، إلا أن يقول : إن كان فقد قضيتك . ولو قالت امرأة لرجل : قد طلقني أو طلقني ، كان إقراراً بالنكاح ، ولو قال : قد طلقتك ، كان إقراراً به وبالطلاق ، وكذا أعتقتني ، إقرار بالرق ( م ) ولو قيل لرجل : لم قتل فلانا ؟ فقال : كان خطأ ، كان إقراراً وبين بالخطأ ( الأستاذ ) بل يقبل قوله . قلنا : الظاهر في فعل العاقل العمد ، ولو قال : أخذت على كذا ظمناً ، فقال : لا ، بل بالحكم كان إقراراً وبين بالحكم .

### فصل

ومن قال : أنا أقر بما تدعيه فوعد ، لا إقرار ، وكذا : لا أنكر ما قلته ، إذ لم يعين ما لا ينكر وكذا : لعل أو عسى ، أو أحسب أو أظن . أو قال : لي مخرج من هذه الدعوى ولو ادعى عليه ألها ، فقال : خذ أو اتزن ، لم يكن إقراراً ، إذ لا تصريح ( قش ) يكون إقراراً واستضعفه ( م ) فإن قال : أقصد لأزنه

عليك ، فإقرار . ولو قال : على ألف أولاً فلا إقرار لأجل التردد . ولو قال : إن شاء الله ، لم يصح .  
للتعليق . وكذا إن شاء زيد ، وكذا إن قبلت إقرارى ، أو إن شهد لك فلان وفلان .

### فصل

ومن ادعى على غيره ألف درهم ، فقال المدعى عليه ، وهى صلاح فوجهان (ى) أحصهما لا يكون إقراراً  
إذ لا تصريح . ولو قال : ما أكثر ما تقاضانى ، أو لقد أهتمتى ، أو ليست اليوم حاضرة ، أو والله  
لا قضيتك ، فوجهان (ى) أحصهما يكون إقراراً ، كقول (ح) إذ هو جواب الدعوى . وقيل : لا  
لاحتماله . وإن قال : أنا مقر فوجهان (ى) أحصهما يكون إقراراً ، إذ هو جواب . وقيل : لا ، إذ  
لا تصريح بما أقر به . ولو قال : أعطى الذى عليك لى . فقال : غداً ، فوجهان (ى) أحصهما قول  
(ح) إقرار (شخص) لا ، إذ هو وعد . قلنا : الأول أقرب . ولو قال : أخبرنا فلان أن عليك له  
كذا . فقال : نعم ، فوجهان (ى) أحصهما قول (ح) يكون إقراراً ، إذ نعم للتصديق (الطبرى)  
من (شخص) لا إذ هذا إذن بخبر يحتمل الكذب ، وكذا الخلاف فى لا تخبر فلانا يا فلان أن على  
له ألفاً .

### فصل

ولو قال : غضبت فلانا شيئاً ، ثم فسره بأنه غضبه نفسه ، لم يقبل ، لقوله : شيئاً ، فيفسر ثانياً .  
فإن قال عشرة ولم يذكر جنسها استفسر ، فإن تعذر فعشرة أعداد من أدنى مال ، فإن قال : كذا ،  
استفسر ، فإن تعذر فأقل ما يثبت فى الذمة ، « مسألة » (يه محمد عح عف) ومن قال : على مال كثير  
أو عظيم أو نفيس أو جيد ، لم يقبل تفسيره بأقل من نصاب ، لتطابق الصنف (عح) بل يقبل عشرة  
دراهم لا دونها . قلنا : ليست مالا عظيماً (ن م عك ش ي) بل يقبل تفسيره بما يسمى مالا ، كلو نذر  
بمال عظيم أو حلف ليتصدق بمال عظيم . قلت : لانسلم الأصل سلمنا فالحق هنا لله فحفف (ك) يقبل  
تفسيره بنصاب السرقة كربع دينار ، إذ لو لاعظمه لما جاز القطع . قلنا : القطع لهلك الحرز (ل)  
لا يقبل دون اثنين وسبعين ديناراً ، لقوله تعالى ( فى مواطن كثيرة ) وكانت اثنتين وسبعين . قلنا :  
ليست بأقل الكثير ، « مسألة » فإن قال : عندى مال عظيم ، صح التفسير بالعرض لاحتمال الوديعة

بخلاف ما لو قال : على ، إذ هو لما في الذمة وثبوت العرض فيها نادر ، «مسألة» (ط هـ قين) وأقل الجمع ثلاثة (ف) اثنان .. قلنا : المعلوم الفرق بين رجلين ورجال في اللغة ، «مسألة» (ع ط هـ ح) فإن قال : دراهم كثيرة لم يفسر بدون عشرة ، إذ هي جمع وصف بالكثرة ، فالأهل ثلاثة ، وأقل الكثرة عشرة بخلاف مال كثير فلم يطلق على العشرة عرفاً (جم فو) بل للتصايب ، كمال كثير (ن ك ص ش) بل ثلاثة ، إذ هي أقل الجمع والأصل البراءة من الزائد . قلت : المعتبر العرف «مسألة» فإن قال : على له كذا درهما فأقل ما يفسر به درهم (ع هـ ب) ومثله كذا كذا درهما لإيهامه (ي ح) بل إحدى عشر درهما ، إذ التكرار كناية أوسط العدد وأقله إحدى عشر (ش) بل درهم ، إذ هو المنطوق والأصل البراءة من الزائد . قلت : وهو قريب من (هـ ب) وقول (ح) تقتضيه العربية (فرع) وكذا الخلاف في كذا وكذا درهما إلا أن (ح) يجعله لإحدى وعشرين إذ هو كناية المعطوف ، فإن قال : كذا درهما فعشرون ، وبالجر لمائة ، إذ هما أقل ما تحمل الكناية عليه ، فإن قال : على له كذا درهم بالرفع لزمه واحد ومع التكرار ولو بالعطف درهماً فإن قال : كذا درهم فتلاثة ، إذ الرفع يقتضي أنه غير تمييز بل صفة لما قبله ، «مسألة» (ي) فإن قال : على لقان أكثر مما في يد فلان وفسره بأقل ، قبل لاحتمال إرادته أكثر نقماً إلا أن يقول عدداً ، فإن جهل قدر مال فلان فالقول له في كميته ويحلف ، فإن بين المقر له بأكثر عمل به ، «مسألة» (ي هـ ح أ كثر مصش) وتفسير المعطوف تفسير للمعطوف عليه حيث اشتركا في العدد ، نحو : عندي ألف ومائة درهم أوفي الثبوت في الذمة ، نحو : على له ألف ودرهم ، أو فيهما نحو : على له ألف وثلاثة دراهم ، فيكون الألف دراهم إذ العطف صيرهما كالجملة الواحدة (ش الأصطخري) جملتان متغايرتان فلا تفسر إحداهما بتفسير الأخرى ، كلواختلف الجنس . قلنا : منع الاختلاف هاهنا فافترقا (بمصش) إن اتفقا في العدد أو فيهما فكقولنا ، إذ هو تفسير فقط فتناولهما ، لا حيث اشتركا في الثبوت في الذمة فقط ، نحو : على له ألف درهم ، إن جرى بالدرهم للزيادة للتفسير لنا مامر ، (فرع) فإن قال : على له ألف وكر حنطة ، كان الألف حنطة عندنا لا شترا كهما في الثبوت في الذمة . وعند المخالف يفسر الألف لنا مامر ، فإن قال : عندي له مائة وثوب ، أو وعيد رجوع في تفسير المائة إليه إجماعاً . قلت : وكذا مائة ودينار ، إذ لم يشتركا في الثبوت في الذمة ولا في لفظي عدد ، إذ لا يقال : واحد ثوب أو نحوه ، «مسألة» (هـ ب) ومن واحد إلى عشرة لثمانية ، إذ لا يدخل الابتداء ولا الغاية . وقيل :



يدخل الابتداء فقط فيلزم تسعة (ى وغيره) يدخلان هنا فيلزم العشرة لسبقه إلى الفهم ، «مسألة»  
 (هـ ش ك) ولا يدخل الظرف في الظروف نحو :عندى سمن فى ظرف إلا لعرف (ح) بل يدخل  
 لتناول الإقرار لها . قلنا : إنما يتناول الظروف، والظرف محتمل ، وكذا لو أقر بالعصب ، «مسألة»  
 ومن أقر بخاتم دخل قصه إن كان إذ يجمعهما لفظ الخاتم . وكذا لو قال : قيص مطرز ، لزمه  
 القميص والطراز ، وكذا دار مفروشة ، ودابة مسرجة فى الأصح ، وسفينة بطعامها ، وعبد بعمامته  
 يلزمان معا ، والوجه ظاهر (ى) وكذا ألف درهم فى كيس ، يلزمان . قلت : فيه نظر ، قال : فإن  
 لم يكن فى الكيس شيء لزمه الألف ، إذ الإقرار به على الإطلاق صحيح فلا يبطل بعدمه فى الكيس  
 فإن وجد فى الكيس دون الألف كله فى الأصح ، كلو لم يكن فيه شيء ، «مسألة» وإن أقر  
 بوديعة ثم ادعى أنها تلفت بعد الإقرار قبل قوله ، لا لو قال : انكشف تلفها قبل إقرارى فلا يقبل  
 إذ هو رجوع عن الإقرار بوجوب رد عينها ، «مسألة» (هـ ش محمد) ولو أقر لغيره بشركة فى  
 عبد قبل تفسيره بدون النصف لاحتماله (ف) بل يتعين النصف . قلنا : الشركة تحتل دونه ، فإن  
 قال : هولى ولفلان ، فنصفان ، «مسألة» فإن قال : له فى مالى أو فيما أرثه ألف لم يلزمه لإضافته  
 إلى نفسه ، فلو قال : فى هذا المال أو فيما خلقه أبى لزمه ، «مسألة» فلو قال : له عشرة من ثمن  
 ميتة أو خمر لم يصح ، إذ قيده بما لا يصح ، والكلام متصل فبطل كالمشروط (ش) يلزم ويبطل  
 التقيد . قلنا : كالمشروط، فإن قال : على له ألف وهو غير لازم ، لزم الألف ، إذ إقراره به غير معلق  
 وآخر الكلام رجوع فلا يقبل (ط) فإن قال : من ثمن هذه الدار ، لم يلزمه إلا بتسليم الدار إذ هو  
 كالمشروط (ع م) يلزمه وإن لم يسلم الدار ، كلو قال من ثمن دار ولم يعينها . قلنا : ادعى هنا  
 تعذر تسليم المبيع فلا يلزمه الثمن ، وهو رجوع عن الإقرار فلا يقبل ، بخلاف المعينة . قلت : وبخلاف  
 قوله من ثمن خمر ، إذ لم يرجع بعد استقراره لتعليقه بما لا يصح .

### فصل

ويصح استثناء البعض لا الكل ، فيبطل الاستثناء فقط كالرجوع ، «مسألة» والأحسن  
 استثناء الأقل إجماعا ، ويصح الأكثر عند الجمهور (مد ابن درستويه) لا قلنا : معنى الاستثناء حاصل  
 فيه وهو إخراج بعض من كل ، (فرع) ويصح الاستثناء من الاستثناء كعشرة إلا تسعة إلا سبعة

«مسألة» (يه محمد فر) ولا يصح الاستثناء إلا من الجنس، فيكتفى تفسيره لوجوب الحمل على الحقيقة (ح ف) بل يصح استثناء المكيل من الموزون والعكس، لا قيمي من مثلي، والعكس إذ المقدرات كالجنس الواحد وإن اختلفت، لا القيميات. قلنا: لأنسلم (ش ك) يصح من غير الجنس فيرجع في تفسير الألف إليه في قوله: على له ألف إلا دينار، لجواز كونه أراد جنساً آخر. قلنا: إنما يجوز مجازاً لا حقيقة، «مسألة» (ي هبش) فإن قال: ألف درهم إلا مائة درهم وعشرة دنانير لإقيراطا، لزمه تسعمائة درهم وعشرة دنانير لإقيراطا، ردا لكل استثناء إلى ما يليه (ح) بل يلزمه تسعمائة درهم وقيراط إلا قيمة عشرة دنانير. قلنا: بناء على صحة الاستثناء، وإن اختلف الجنس في المكيل والموزون وقد أبطلناه، «مسألة» (ي ح) فإن قال: ألف درهم ومائة دينار إلا مائة درهم وعشرة دنانير كانت الدراهم مستثناة من الدراهم والدنانير من الدنانير عملاً بالحقيقة وهو الاستثناء من الجنس (ش) بل يرجعان معا إلى الدنانير، إذ يليها. قلت: مراعاة العمل بالحقيقة أولى من مراعاة التأليف، «مسألة» وإذا قال: هؤلاء العبيد لفلان إلا واحداً، صح لقبوله الجاهلية وإليه تعيين الواحد، ويكفي ليس هذا له، أو هؤلاء التسعة له، فإن أنكر المقر له التعيين بين، «مسألة» فإن قال: على له درهم درهم لزمه درهم لاحتمال التأكيد، وإن قال: درهم فدرهمان، وكذا فدرهم (الغزالي) بل درهم واحد. قلنا: الفاء كالواو في اقتضاء التنايز، فإن قال: ودهرم تحت درهم أو فوقه درهم أو معه درهم، فدرهم واحد، إذ هو المصرح به، لا الآخر فمحتمل، (فرع) وكذا قبل دهرم أو بعد أو قبله درهم أو بعده لسا (الغزالي) بل درهمان هنا. قلنا: الاحتمال مانع ولو قال: درهم بل دينار، لزمه جميعاً، إذ المتأخر رجوع فلا يقبل بخلاف درهم بل درهمان فالكل، إذ الآخر زيادة لارجوع لاتحاد الجنس. ولو قال: عشرة بل تسعة، لزمه جميعاً لسا مر. قلت: (هب) لزوم الدرهمين والعشرة فقط، إذ الظاهر أنه أراد الزيادة في الأولى والنقص في الأخرى، «مسألة» (هب ف) ولو قال: هذا لي رده فلان، فقد أقر باليد لفلان فيلزمه الرد إليه ويبين أنه ملكه (ح) لا، قلنا: اعترف بأنه أخذ منه فاليد له، (فرع) (الوافي) وكذا لو قال: قبضت من صندوق فلان أو بيته. فإن قال: الخاتم لفلان وفصه لي، أو الأرض لفلان وشجرها لي، أو الشجر لفلان ونهرها لي، كان إقراراً لفلان بأن اليد له فيهما جميعاً، والوجه ظاهر «مسألة» ويصح موقوفاً، فلو أقر بما ليس في يده لتبرذى اليد سلمه متى صار إليه يارث أو غيره، ولا يلزمه

الاستفداء ، إذ لم يثبت كونه غاصبا ، وإذا أتلفه ضمن لئى اليد ولمن أقر له ، ( فرع ) فإن قال : هو لزيد .، ثم قال لعمر وسلم لزيد العين إن تمكن ولعمر وقيمتها إذ قد استهلكها ( م ) إلا أن يسامها لزيد بحكم سقط ضمانه لعمر . قلت : إذ الضمان فرع ثبوت الملك لعمر والحكم بتسليمها لزيد حكم يتضمن ثبوت الملك ، فبطل ملك عمرو له فبطل الضمان ، وإذا يد الحاكم يد لها ، « مسألة » ( كش ) شو ( فو ) ولو أقر بألف يوم السبت ، وأقر بألف يوم الأحد ، فالألف فقط . إذ قد يتكرر الإقرار إلا أن يختلف السبب ( ح ) بل ألقان وعنه إن اختلف المجلس . قلنا : الأصل البراءة مع احتمال التأكيد . « مسألة » فإن جهل المقر له نحوه هذا الشيء لغيرى صرف فى الفقهاء بعد اليأس من معرفة أهله ، إذ يصح للمجهول وبالمجهول كالخبر .

### باب الإقرار بالنسب

« مسألة » ( هـ ها ) ويصح الإقرار بالنسب وعن ( قوم ) لا لنا قضاؤه صلى الله عليه وآله وسلم لعبد ابن زمة بثبوت نسب أخيه بإقراره حتى قال « الولد للفراش » . قلت : فى الاحتجاج نظر لاحتمال أنه قضى به لأجل الفراش لا للإقرار ، فالأولى الاحتجاج بالإجماع قبلهم .

### فصل

ويصح إقرار الرجل بولد أو والد إجماعا بشرط مصادقة البالغ وعدم شهرة نسب آخر ، كولو أقر بدين أو عين ، وعدم الوساطة عندنا ، ( فرع ) والصغير كالمصادق ، فإن بلغ وأنكر بطل الإقرار ( حش ) لا ، قلنا : كولو أقر له ، « مسألة » ( هـ بعصش ) ويصح من المرأة كالرجل ( ح لش ) يصح بالوالد لا الولد لتضمنه حمله على الزوج ( لش ) إن كانت أيتما صح وإلا فلا ، لثلا يلزم الزوج ( ط ) إنما يجوز حيث لا يستلزم لحوق الزوج ، وذلك حيث لا يولد على فراشه ، « مسألة » وإذا أقر أحد أخوين بأخ وأنكره الآخر ، لم يثبت نسبه إجماعا ، إذ لا يتبعض ( هـ ب م ) وكذا لو صادق الآخر

( قوله ) « لنا قضاؤه صلى الله عليه وآله وسلم لعبد بن زمة » تقدم فى كتاب الفراش

لأجل الوسطة (قين كلى) بل يثبت النسب . قلنا : حل النسب على الميت كالإقرار على الغير (م) إلا أن يكونوا عدولا ثبت النسب كالبينة، (فرع) (هـ) ح ك العراقيون من ضمن) لكن يشارك المقر في الإرث لا في النسب ، إذ أقر بأمرين بطل أحدهما لدليل فبقى الآخر (ش) بطل النسب فبطل الإرث ، كلو كان مشهور النسب لغيره . قلنا : كذبه الشرع هنا ، وهناك إنكار الأنح فقط فافترقا، (فرع) (لهم) وفي لزوم المقر إثرا كه في ارثه في الباطن وجهان (ي) أحدهما يلزم لصحته عنده وقيل : لا لنفي الشرع نسبه ، (فرع) (هـ ب لى ك) ويستحق الثلث ، كلو بين (ح) بل النصف . قلنا : لا وجه له، (فرع) (ي هـ ب ح) فإن أقر عدلان من الورثة ثبت النسب لكمال الشهادة (صح) لا ، إذ هو إقرار بعض مع إنكار بعض فلا يصح كلو كانا فاسقين نا : النسق من : قلع فافترقا . قلت : أما إذا لم يأت الوارثان بلفظ الشهادة فلا وجه لثبوت النسب عندنا أيضا ، (فرع) (لهم) فمن ترك ابنا فأقر بآخر ثبت نسبه إن صدقه ، فإن أقر بثالث وصادقه المقر به أولا ثبت ، إذ قد أقر الورثة جميعاً ، فإن أنكر الثالث المقر به أولا فوجهان ، أحدهما : يبطل حينئذ ، إذ لم يقر به الورثة جميعاً ويمهرون عنها بمسألة «أدخلنى أخرجك» وقيل : لا يبطل لثلا يبطل الأصل بالفرع ، (فرع) (لهم) فإن أقر بآخرين معاً ثبت نسبهما إن صدقاه أو أحدهما وهما توأم وإلا بطل المكذب ، «مسألة» ويثبت النسب بينه مدعيه إجماعا كالحقوق ، وبالمين المردودة عند (هـ) و (م) لا بالنكول إلا الميراث عند (هـ) لا (م) كما مر ، «مسألة» ولو خرجت رومية إلى دار الإسلام بولد فأقر به مسلم صح ، وإن أنكرت الأم لا مكان دخوله أرض الروم ولم يعلم فوطئها بنكاح أو شبهة ، فإن علم تعذر الوطاء بأن لم يغب الرجل عن داره ولا هى عن دارها إلى وقت الدعوى لم يلحق ، (فرع) وإذا لحق به ثبت فراشها له ، وإن أنكرت لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «الولد للفرش» ، «مسألة» ولا تسمع دعوى إني وارث فلان حتى يحقق السبب لجواز أن يدلى بما لا يستحق به عند الحاكم ، فإن حقق ولا وارث سواء بين بذلك ويكفى قول الشهود ولا نعلم وارثا سواء حيث لهم خبرة بالميت (بعضش) بل على القطع بالنفى . قلنا : لا سبيل إليه لاحتمال أن يتكح سرأ (فرع) (ح) فإن قطعا بطلت قياسا لا استحسانا (ش) لا ، لتجوز كون قطعهما استناداً إلى الظاهر ، بل يقال أخطأتما ، إذ لا سبيل إلى القطع فيه (فرع) فإن لم يقل الشهود ذلك فوجهان : يقبل قوله إنه لا وارث له سواء ، إذ هو الظاهر . وقيل : لا ، لاحتمال وجود من يسقطه . قلنا : الظاهر خلافه ، «مسألة» ولا نفي لولد بعد الإقرار به

أو السكوت حين العلم بأن له النفي إذ السكوت حين العلم ، كالإقرار لأجل الفراش وفي المجلس الخلاف بين (هـ) و (م بالله) كالشفعة ، « مسألة » (م هـ) ومن أقر بوارث له أو ابن عم ورثه وإن لم يثبت النسب لما سر إلا مع أشهر منه ، فالإراث للأشهر . قلت : لكن يعطى المقر له الثالث فإدون إن استحقه لو صح نسبه وصية لا ميراثا ، « مسألة » ويبين مدعى التولييع . قلت : والشهادة مستندة إلى الإقرار أو قرينة فإن لاينة حلف المقر به وبطل نسبه إن نكل . قلت : ويستحق الثالث هنا وصية وإن علم كذبه كلوا أقر بمشهور النسب لغيره ، وصرح بأنه قصد إدخاله في الميراث ، « مسألة » (يه ش) ومن أقر بأحد عييده فمات قبل التعين ، عتقوا وسعوا للورثة حسب الحال وثبت لهم نسب واحد وميراثه ونصيبه من مال السعاية لصحة الإقرار بالمجهول لما سر ، وكالطلاق المجهول وقسم المستحق للبس كالحقوق (م) لا يثبت النسب باقرار بمجل ، إذ لا يثبت في الذمة بخلاف الطلاق ، ويثبت الإرث كالإقرار بالأخ (ح) لا نسب ولا ارث ، إذ التوريث فرع النسب والنسب لا يثبت في الذمة . قلنا : يثبت مبهما غير معلق بالذمة كالطلاق ، (فرع) (طع) فإن كانوا توأما ثبت نسبهم جميعا إذ لا يتبعض (فرع) (هـ) وعتقهم بالدعوة ، لا بالسعاية كما مر ، والسعاية على قدر الحصص في الحرية ، فمن استحق ثلثها سعى في ثلثين ثم كذلك ، (فرع) فلو كان للمقر ثلاثة بنين كان للعبيد ربع المال ، إذ هم كواحد ثم كذلك ، فإن مات أحد البنين فللعبيد ثلث ميراثه كما مر ، (فرع) ولهم ربع مال السعاية ، إذ هم كواحد (ي) ويحتل على أصل (م) أن لا يستحقوا من السعاية شيئا لا انتفاء النسب ، والأصح على أصوله استحقاقه كالإراث ، (فرع) (هـ) فإن مات أحد العبيد فللابقين ربع ثلث ماله ، إذ صار ابنا إلا ثلثا ، والباقي للثلاثة البنين ، فإن مات أحد الباقين عن ابنته وأخوته الأحرار وأخيه العبد فلا بنته النصف ولأخيه العبد الربع وهو ربع ربع الثلث الذي أخذه البنون والبنين الباقي ، فلو ترك ثمانية وأربعين ديناراً ، فللبنت أربعة وعشرون ، وللبنتين الثلاثة ثلث الباقي بالدعوة وهو ثمانية ، والباقي ستة عشر يستحقون نصفها بالنسب تارة ، وهو إذا قدرنا الميت الثاني هو المدعى وبقية الثمانية يستحقون نصفها أيضا لجواز أن المدعى هو الميت الأول ، ويجوز أن الباقي هو المدعى فيستحقونها بالمولاء ، فأعطوا النصف ، وبقي أربعة بين الأحرار والعبيد أرباعا ، فحصل له ربع ربع الثلث ، « مسألة » (ي) ومن ادعى أخوة رجل بعد موت الأب فبين ، ثبت نسبه وإلا حلف الأخ ، فإن نكل ثبت الميراث عند من يحكم بالنسكول . وفي ثبوت النسب وجهان : يثبت إذ النسكول كالمينة ولا إذ هو كالإقرار وقد تقدم الأرجح .

## فصل

و يصح الإقرار بالنكاح إجماعاً كالحقوق ، وإذ هو أقوى من البينة ، « مسألة » (الأحكام) فيقبل تصديق رجل وامرأة بالزوجية ، وتأول (ع) قول (خب) يبينان على أن ثم منازعا زوجا أو ولياً (ط) بل حيث ادعى العقد في الحال ، إذ الإشهاد شرط ، فلو كان في المحلة لم يخف بخلاف تصادقهما بنكاح متقدم أو في موضع نازح ، وكذا لو ادعى غيبة الشهود أو موتهم ، قبل حلا على السلامة ، فإن انكشف مانع ككونها معتدة أو مزوجة غيره بطل التصديق ، (فرع) (ي) فإن تصادقا على وقوعه بلا ولي ولا شهود وجهلا لم يعترضا ما لم يترافعا ، لقوله تعالى (فإن جاؤوك فاحكم بينهم) فرتب الحكم على الترافع. قلت : وفيه نظر ، قال : فإن ترافعا وحكم بالنفوذ أو الفسخ لزم للاجماع على تحريم مخالفة الحكم . قلت : فيه نظر ، « مسألة » (ي) وإقرار المزوجة بزوجية آخر باطل ولا يكون موقوفا على بينوتها من هي تحتها ، إذ الإقرار إخبار فلا يصح وقوفه بخلاف العقود ، فأما وقف إقرار العبد باتلاف مال فيصح لصحة تعلق المال بالذمة لا النكاح . قلت : والأقرب (هـب) وقوفه على بينوتها ولو كان خبيراً ، إذ لا مانع من صحته ، والخبر ليس بموقوف ، وإنما الموقوف ثبوت أحكام الزوجية بينهما لحصول المانع في الحال . قلت : فلا حق لها قبل البينة وترث الخارج لإقراره ، ويرثها الداخل ليد ، « مسألة » ولو قال الورثة : كنت زوجة ولا نعلم بقاء النكاح إلى موته ، فالظاهر البقاء ، ولو قالوا : هذا ابنه منك ولا نعلم بنكاح أم شبهة ، لم يكن إقراراً بالنكاح للاحتمال ، والأصل عدمه ، « مسألة » (ي ش) وإذا أقر رجل بينة صغيرة لم يكن إقراراً بزوجية أمه ، كلو كانت مملوكة للغير (ح) البينة فرع الزوجية ، فثبتت في الحرة لا الأمة . قلنا : يحتمل كونه من شبهة ، « مسألة » (هـب فو) ويقبل قول الوكيل قد زوجت ، إذ هو أمين كالوديع (ح) لا إلا بينة إذ هو إقرار في ملك الغير فيما لا يصح به وحده بخلاف البيع فيقبل لصحته به وحده لنا مأمراً ، « مسألة » (م هـب) وتصدق من لا منازع لها في وقوع الطلاق وانقضاء عدتها ، إذ لا سلطان للزوج عليها حينئذ ، لالو أقرت في العدة لبقاء سلطانه ، « مسألة » ومن أقر بينونة امرأته بحيث لا رجعة له لم يكن له مراجعتها بعد ، فإن فعل فرق بينهما ، إذ لا يصح رجوعه عن الإقرار ، « مسألة » (يه) ومن أقرت بمراضعة رجل لم يسكننا من التناكح من بعد ، إذ لا رجوع

هنا (ي ح) بل يصح لاحتمال كونه في غير الحولين أو غير واصل الجوف . قلنا : الظاهر خلافه .

### فصل

ويصح الإقرار بالولاء عتقا أو مولاة الأعلى بالأدنى والعكس كالنسب ، «مسألة» (الأكثر)  
ولا يرث عبد من حر لرقه (و و) بل يرث من مولاه . قلنا : الفرض خلافه .

### فصل

والدرهم لما يتعامل به في البلد من الفضة ولو زائفاً ، فإن اختلفت الضرب ولا غالب استفسر  
فإن وصف بصغر أو كبر حمل عليه إن كانا في البلد ، (فرع) (ي) فإن فسر بغير سكة البلد  
قبل (ن) لا ، قلت : يقبل في الأعلى ، (فرع) (ي) فإن قال : درهم من ثمن ثوب ودرهم ، فواحد  
لاحتماله . قلت : فيه نظر ، (م) ولو قال : سقت أو غصبت أو قتلت أنا وفلان بقره فلان ، لزمه  
الجميع ، إذ قوله فلان رجوع بخلاف ما لو قال : علينا ثلاثة نفر (م) أو لو قال : أكلت أنا وفلان  
لتبعضه (ي) فيه نظر «مسألة» ومن باع شيئاً ثم ادعى أنه غاصب له قبل قبض الثمن ، لم ينقض البيع  
إذ هو إقرار على الغير ، ولا يسلم إليه الثمن إلا بحكم لإقراره بالتعدي ، فإن أ كذبه المقر له ، فالثمن  
ليبت المال ، إذ لا مالك له معين حينئذ «مسألة» ويرجع إلى المقر في تبين ما أحمله ، فإن مات قبله  
فالورثة لا تتقال المال إليهم . قلت : فإن لا وارث حمل على الأكل ، والتركة لبيت المال . ومن ادعى  
أن واحداً من عشرة أقره بكذا ، وبين لم تسمع ، وله تحليف كل واحد .

## كتاب الشهادات

الأصل فيها : (واستشهدوا) الآية . (وأشهدوا ذوي عدل منكم) ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم  
« على مثلها فاشهد وإلا فدع » ، والإجماع على العمل بها ظاهر ، «مسألة» (ي هب) ويجب

### كتاب الشهادات

(قوله) « على مثلها فاشهد ، وإلا فدع » حكى في الشفاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه  
قال « إن عرفت مثل هذه الشمس فاشهد وإلا فدع » وفيه أيضاً عن طاووس عن ابن عباس قال :  
« مثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشهادة؟ فقال : «هل ترى الشمس؟ قال : نعم . قال :  
على مثلها فاشهد أو دع » انتهى ، ونسبه في التلخيص إلى العقيلي والحاكم وغيرهما ، وحكى تضعيفه .

تحميلها كفاية ، لقوله تعالى (ولا يأتى الشهداء) وكذا أداؤها ، إذ تعم الآية تحميلها وأداؤها ،  
 ولقوله تعالى (ومن يكتمها) (فرع) ويجب الأداء على من تحملها لثبوت الحق بذلك ، لا من سمع  
 لا بقصد التحمل إلا حيث خشى قوت الحق رعاية لحق المسلم ، إذ ماله كدمه ، (فرع) وتجب في  
 القطعى إلى من طلب ، لا الظنى إلا إلى حاكم محق ، وهو حق لمن تحملها له ولو كافراً ، فيجب  
 التكرار إن احتيج إليه ليصل إلى حقه ، إذ هو المقصود ، ويجب قطع المسافة لذلك وإن بعدت  
 (م) إلا لشرط ، إذ أسقط من هى له حقه بالشرط . قلت : إلا أن يخشى قوت الحق لسا مر ، إلا  
 أن يخاف من أداؤها ضرراً ، فله الترك كسائر الواجبات ، (فرع) (هبش التكلون) وسواء خشى  
 على بدن أو مال ، إذ يؤدي إلى منكر (الحنفية) الخوف على المال لا يبيح كتمها ، كإتلاف مال  
 الغير . قلنا : الأداء واجب بدنى كالشهادتين ، (فرع) (عى) وبعض الكفاية من فروض العلماء لا العوام  
 إذ لا يمكنهم (الغزالي) عن بعض (ها) بل يعم مطلقاً . قلت : وهو قوى ، حيث الخطاب به عام  
 والجهل بالوجوب ليس بعذر ، بل يلزمهم البحث (ى) وحيث يتعين الأداء تحرم الأجرة ، وحيث  
 لا يتعين فوجهان : أحدهما الجواز ، كملى كتب الوثيقة ، وقيل : لا ، للبهة . قلت : الأقرب (لهب)  
 تحريمها على نفس الأداء مطلقاً لوجوبه وجوازها حيث يطلب قطع مسافة لثلاث أجرة كأجرة الرصد  
 والرفيق <sup>(١)</sup> والحاكم إذا طلب الخروج «مسألة» ويكره عرضها حيث يعلم المشهود له بكونه شاهداً ،  
 ويندب حيث يجهل ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «خيركم قرنى الذى بعثت فيهم» الخبر . وأما  
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم «أخبركم بخير الشهود؟ الذى يأتى بالشهادة قبل أن يسألها» فمحمول على

(قوله) «خيركم قرنى الذى بعثت فيهم» الخبر لفظه عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم قال «خير الناس قرنى ؛ ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم» قال عمران : فلا  
 أدري ذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة - ثم إن بعدهم قوماً يشهدون ولا يستشهدون ، ويخونون ولا  
 يؤمنون ، وينذرون ولا يوفون ، ويظهر فيهم السمن» زاد في رواية «ويعلفون ولا يستحلفون»  
 أخرجه البخارى ومسلم والترمذى ، وفيه روايات أخر ، وفي معناه أحاديث .

(قوله) «ألا أخبركم بخير الشهود» الخ . لفظه عن زيد بن خالد أن رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم قال «ألا أخبركم بخير الشهود ، الذى يأتى بشهادته قبل أن يسألها» أخرجه مسلم والموطأ  
 والترمذى وأبو داود وزادا «ويخبر بشهادته» شكراويه أيها قال «وقال مالك «هو الذى يخبر بالشهادة  
 التى لا يعلم بها الذى هى له فيأتى إلى الإمام فيقضى له بها»

(١) نسخة : والرفيق .



جهل المشهود له ، جما بين الخبرين ( ي ) فإن فعل لم يجرح به ، وإن أساء ، ويندب أن يشهد بما لا يوجب حداً ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « هلا سترت عليه ثوبك ياهزال » «مسألة» ويشترط لفظها قيل إجماعاً ، وحسن الأداء وإلا أعيدت ، فلا يكفي : أنا شاهد بكذا ، أو عندي له شهادة بكذا ، وظن الحاكم عدالة الشاهد وإلا لم تصح ، وإن رضى الخصم كما سيأتي ، وحضور المشهود عليه أو نائبه ليكنه درؤها ، «مسألة» وتحرم الشهادة إلا عن علم ، لقوله تعالى ( ولا تقف ما ليس لك به علم ) ( المنسرون ) أى لا تنقل ما لم تسمع ، وما لم تر ، وما لم تعلم ، ، وقوله تعالى ( إلا من شهد بالحق وهم يعلمون ) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « على مثلها فاشهد » ( فرع ) ( ووه عن <sup>(١)</sup> ) ويجوز للحاكم تحليفهم للهمة ( زم حش عن ) لا ، لقوله تعالى ( ممن ترضون ) والمهم غير مرضي ، لنسا ( فيقسمان بالله ) ( وإن ارتبتم ) ونسخ شهادة الذمي لا يقتضي نسخ التحليف ( فرع ) وله تفريقهم ليستثبت أقوالهم . قيل : إلا في شهادة زنا لثلاث يكونوا قذفة عند بعض العلماء .

### فصل

ومستند الشهادة في الفعل الرؤية ، ولا يكفي الظن والشبهة إجماعاً . وتقبل الشهادة على الزنا ونحوه مفاجأة إجماعاً ، فإن تعمدا فوجوه ، يجوز إذ سمع ( ٢ ) الشهادة على المغيرة مع تعمدهم ، ولم

( قوله ) « هلا سترت عليه ثوبك ياهزال » وهو في حديث ماعز ، وسيأتي في الحدود إن شاء الله تعالى .

( قوله ) « سمع عمر الشهادة على المغيرة » روى « أن للمغيرة بن شعبة ، وأبا بكر بن عبيد كانا متجاورين بالبصرة بينهما طريق ، وكانا في مشرتين متقابلتين في داريهما ، في كل واحدة منهما كوة مقابلة للكهة الأخرى ، فاجتمع إلى أبي بكر نفر يتحدثون في مشرته ، فهبت الريح ، ففتحت باب كوة المغيرة ، فنظر أبو بكر بالمغيرة ، وهو بين رجل امرأة ، فقال للنفر : قوموا فانظروا ، فقاموا فنظروا ، ثم قال : اشهدوا ، قالوا : ومن هذه ؟ قال : أم جميل بنت الأرقم ، فقالوا : إنما نرى الأنجاز ولا ندرى ما الوجه ، ثم إنهم صمموا حين قامت ، فلما خرج المغيرة إلى الصلاة ، حال أبو بكر بينه وبين الصلاة ، قال : لا تصل لنا فكتبوا إلى عمر بذلك ، فبعث أبا موسى أميراً ، وكتب معه إلى المغيرة « أما بعد : فإنه بلغني عنك نبأ عظيم ؛ فبعث أبا موسى أميراً ، فلم إليه ما في يدك والعجل » فارتحل المغيرة وأبو بكر وكوة وأولئك نفر ؛ وهم أخواه نافع وزيد وشبل بن معبد البجلي حتى قدموا على عمر ؛

( ١ ) عن : رواية عن الناصر .

ينكر . وقيل : لا ، لتحريم نظر العورة ، وقيل : تجوز في شهادة الزنا لفعل ( ٢ ) لا الولادة والرضاع والعيب ، إذ لا دليل ، « مسألة » ( ٥ قين مد ) ويكفي في النسب والموت شهرة مستفيضة ، إذ لا طريق إلى التحقيق في النسب ويشق في الموت ، إذ قد يموت في سفر ولشبهه بالسكنة ، « مسألة » ( قش فوه ) والولاء كالنسب ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « كلحمة النسب » ( ح قش ) لا تكفي الشهرة وتوقف ( ع ) لنا اتقياس « مسألة » ( هـ ح فوه ) وكذا النكاح لا يصال الشهرة إلى العلم ، إذ هي تواتر ، قيل : إلا قبل الدخول وهو قوى ، « مسألة » ( هـ ب ) وكذا الوقف والوصية ( د ) إلا عن ( ن ) فيهما . قلنا : يشق التحقيق فيهما فكفت الشهرة ، ( فرع ) ( ص ) وكذا مصرفهما . وقيل : لا ، كالملك . قلنا : لا نسلم الأصل كإسباني ، « مسألة » ( هـ ح محمد ) وكذا شهرة كونه قاضياً ، فتجوز الشهادة على حكمه ، إذ الشهرة كالتواتر . قلت : فيه نظر ، إذ قد يستفيض مع عدم تواتر العقد ، فالأولى التعليل بمشقة اليقين كالموت والنسب ، « مسألة » ولا تجوز على لفظ إلا عن مشاهدة وسماع ، إذ لا يقين إلا عنهما . قلت : أو تعريف عدلين أو عدلتين مشاهدين بالاسم والنسب ، ولا يعتبر كمال الشهادة ، إذ التعريف خبر ، لا شهادة ، واعتبرنا العدد احتياطاً لا ببناء الشهادة عليه ، « مسألة » ( حص م شب ) ولا تجوز الشهادة بالملك واليد عن شهرة

جُمع بينهم وبين اللغيرة ، فبدأ عمر بأبي بكره فشهد عليه أنه رآه بين رجلين أم جميل ، وهو يدخله ويخرجه كالليل في المكحلة . قال : كيف رأيتهما ؟ قال : مستدبرهما ؛ قال : فكيف استبنت رأسيهما ؟ قال : تحاملت ؛ ثم دعا بشبل فشهد مثل ذلك ؛ قال : استدبرتهما أو استقبلتهما ؟ قال : استقبلتهما . وشهد نافع مثل شهادة أبي بكره ؛ ولم يشهد زياد مثل شهادتهما ؛ قال : رأيته جالساً بين رجلين امرأة فرأيت قدمين مخضوبتين مخفقتان وأستين مكشوفتين ؛ وسمعت خفراً شديداً ، قال : أرايت كالليل في المكحلة ؟ قال : لا . قال : فهل تعرف المرأة ؟ قال : لا ، ولكن أشبهها ؛ قال : فتش ؛ وأمر بالثلاثة بخلدوا الحد وقرأ ( لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون ) فقال للغيرة : اشقي من الأعبد ، فقال : أسكت أسكت الله نأمتك ؛ أما والله لو تمت الشهادة لرجمتك بأحجارك . هذا حاصل ما ذكره الطبري في تاريخه لبعض روايات هذه القصة ، وفيها روايات كثيرة له ولغيره تتضمن زيادات .

( قوله ) « كلحمة النسب » تقدم .

إذ هي شهادة بمال فأشبهت الدين (ش) بل تجوز فيهما (ي) تجوز في اليد، إذ هي إثبات تصرف، لا ملك. قلت: القوى قول ش لتعذر يقين الملك، كالتنسب، «مسألة» (الأحكام قين) ولا تجوز شهادته لمعرفة خطه بها، إذ لا يقتضي اليقين لاحتمال التزوير (ك) يجوز لنا (ولا تقف) الآية ونحوها (م ط ع) وقول (خب) تجوز محمول على حصول العلم الضروري. قلت: فينبذ العبرة بحصول العلم، فيرتفع الخلاف، (فرع) (ه قين) ولو عرف خط غيره بإقرار بحق لم يشهد به (ك) يجوز. قلنا: يحتمل التزوير فلا يقين، «مسألة» (الأحكام) ولا تجوز الشهادة على كلام امرأة متجلبية، أو من وراء حجاب (خب ك) يجوز. قلنا: المبرة باليقين، فإن تيقن أن لا غيرها جاز. «مسألة» (ي) ومستند الإرعاء الظن. قلت: لعله أراد حيث يقول الفرع أنا أشهد به، كما سيأتي «مسألة» (ي) ومستند من عرفه العدلان باسم المرأة ونسبها الظن (ي) لا يكفي التعريف، بل يشاهدان الشاهدان بتأمل عند التحمل. والأداء لوجوب اليقين، ولو عرف رجلان رجلين أن هذا خط القاضي جاز للآخرين الشهادة، وإن استندت إلى الظن، وللحكم العمل بها، وإن عبر عن بيان عدلان عن مجيى جازت الشهادة عليه بما عبرا به، وإن استندت إلى الظن. قلت: إن لم يكن على وجه الإرعاء فقيه نظر، «مسألة» ولو عرف عدلان، قلت: أو عدلتان بنسب رجل مجهول، جازت الشهادة عليه باسمه ونسبه لأجل المعرفة.

### فصل

ويعتبر في الزنا أربعة رجال، لقول تعالى (أربعة منكم) ونسخ الإمساك لا يقتضي نسخ العدد وإذا هو فعل من نفسين فصار كالتعالمين، «مسألة» (الأكثر) ولا تقبل فيه شهادة النساء للآية (طاحاد) يجزىء ثلاثة وامرأتان. قلنا: الآية تقتضي التذكير، ولقول الزهري: «مضت السنة»

(قوله) «ولقول الزهري مضت السنة» الخبر تمامه «من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والخليفتين بعده ألا تقبل شهادة النساء في الحدود والقصاص» حكاه في الشفاء، ونسبه في التلخيص إلى ابن أبي شيبة وغيره، ولم يذكر القصاص؛ بل زاد في بعض الروايات «ولا في النكاح ولا في الطلاق» والله أعلم

الخبر، «مسألة» وفي اعتبار الأربعة في الإقرار به وجهان (ي) أحدهما : يعتبر كالفعل ، وقيل : لا ، كالإقرار بالحقوق ، «مسألة» وفي حد الشرب والحرارة والقصاص رجلان : (هرعى) بل القصاص كالأموال ، لنا ماسياتي ، وفيما عدا ذلك رجلان ، أو رجل وامرأتان ، للآية في الدين ويقس عليه كل حق ، إلا ما يتعلق بعورات النساء فتسكني عدلة عند (هـ) و (حص) إذ قد قبلت في حال ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « كيف وقد شهدت السوداء أنها أرضعتكم » . قلت : لعلة صلى الله عليه وآله وسلم فهم حصول الظن بخبرها ، إذ الشهادة الواحدة لا تكفي في الرضاع (شص) بل أربع عدلات (البتي) بل ثلاث (لشعي) اثنتين لنا مامر (ض زيد) فأما عورات الرجال فمدلان (فرع) فلو تصادق الزوجان على الرضاع انفسخ النكاح ، والقول للزوج ، ويمينه على العلم ، فإن نكل حكم عليه في الأصح ، (فرع) وتقبل شهادة النساء بالرضاع إلا المستأجرة له ، إذ هي كالنكاح ، لكن لا بد من شهادة كاملة كغيره (ك) تقبل امرأتان (ش) تقبل أربع ، (ش أبو جعفر) وتقبل المستأجرة ، إذ هي على فعله : قلنا : وفعلها .

### فصل

(ع) ثم (بص ووطا) ثم (هـ ث عي قين) ولا يصح من صبي ، لقوله تعالى (شهيدين من رجالكم) وليس برجل (ابن الزبير خمي ك) تصح من بعضهم على بعض في الجراح قبل التفرق خشية تلقينهم بعده ، لعموم قوله تعالى (واستشهدوا) قلنا : مخصص بما ذكرنا (ع) وكلام (هـ) في قبولها في ذلك محمول على إمضاء التأديب لا الحكم ، ولأن المجنون حال جتونه لعدم تمييزه ولا من غير عدل ، لقوله تعالى (وأشهدوا ذوي عدل منكم) ويحمل المطلق على المقيّد ، «مسألة» (الفراء) والعدل بفتح العين ما عادل الشيء من غير جنسه ، وبكسرهما المثل . يقال : عدل كذا ، أي مثله . قلت : والميل عن الشيء . يقال : عدل إذا مال . وفي عرف اللغة : من اعتدلت أحواله ، أي استوت . ومنه . عدل البعير لمساواته نظيره . وفي الشرع ترك الكبائر والاصرار على ما يحتمل الصغر ، وخصال

(قوله) « كيف وقد قالت السوداء » تقدم في الرضاع بمعناه .

الخسنة ولا تضر المحتملة مع الاستغفار، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يخلو المؤمن» الخبر (ي الفزالي) وحمل المنصب العالي المتاع من السوق إلى بيته، لا على وجه المجاهدة جرح، «مسألة» وإنما تعود العدالة إذا زالت المعصية بالتوبة، ولومن الصغيرة، ليظهر عدم الإصرار، لقوله تعالى (ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم) قلت: ولا يعتبر الاختبار هنا، إذ هي مكفرة، لقوله تعالى (إن الحسنات يذهبن السيئات)، (فرع) وكل معصية وجب لأجلها حتى لا يدمى فلا بد مع التوبة من استرضائه إن عرف، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «حتى ترد» و«لفعله صلى الله عليه وآله وسلم مع سواد» ونحوه، فإن تعلقت بالعرض تاب واعتذر إن علم المجنى عليه. قلت: والأقرب أنه لا اختبار هنا، لأن التخلص قرينة الإخلاص، «مسألة» وندب لمن أتى فاحشة أن لا يظهرها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم

(قوله) «لا يخلو المؤمن» الخبر. تمامه «من الذنب يصيبه الفينة بعد الفينة» كذا روى والله أعلم. (قوله) «ولفعله صلى الله عليه وآله وسلم مع سواد» ونحوه. ذكر في سيرة ابن هشام «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما عدل صفوف أصحابه يوم بدر وفي يده قدح يعدل به القوم فر بسواد بن غزية حليف بني عدى بن النجار وهو مستنصل من الصف قطعن في بطنه بالقدح وقال: استوياسوادة، فقال: يا رسول الله أوجعتني؛ وقد بشك الله بالحق والعدل؛ فأقذني. قال: فكشف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بطنه، وقال: استمد. قال: فاعتنقه وقبل بطنه، فقال: ما حملك على هذا ياسواد؟ فقال: يا رسول الله قد حضر ماترى، وأردت أن يكون آخر العهد بك أن يمس جلدي جلديك، فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له بخير وقال له: انتهى؛ وقد روى نحو ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مواطن أخر؛ وروى عن عمر «أنه رأى رجلا مع النساء فضربه بالرة؛ فقال له الرجل: إن كنت أحسنت فتمد ظمئتي، وإن كنت أسأت فهلا علمتني؟ فقال له عمر: اقتص، فقال: لا. فقال: فاعف، فقال: لا. فلما كان الغد لقيه عمر، فتغير لون عمر، فقال له الرجل: أرى ما كان مني قد أسرع فيك، فقال له: أجل، فقال: قد عفوت عنك» والله أعلم.

(قوله) «فليستتر» الخبر. ونحوه في حديث أخرجه الموطأ عن زيد بن أسلم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «يا أيها الناس قد آن لكم أن تنهوا عن حدود الله، من أصاب من هذه القاذورات شيئا فليستتر بستر الله؛ فإنه من يبد لنا صفحته نقم عليه كتاب الله» انتهى. وعن ابن السيب «أن رجلا من أسلم جاء إلى أبي بكر فقال: إن الآخر قد زنى؛ فقال له أبو بكر: هل ذكرت هذا لأحد غيري؟ فقال: لا. فقال له أبو بكر: فتب إلى الله واستتر بستر الله؛ فإن الله يقبل التوبة عن عباده، فلم تقرر نفسك حتى أتى عمر، فقال له بمثل ما قال لأبي بكر فرد عليه كرد أبي بكر فلم تقرر نفسك حتى أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث أخرجه الموطأ وسيأتي.

« فليستتر » الخبر . ويجوز إظهارها إذ « لم يتكر صلى الله عليه وآله وسلم على ماعز والغامدية »  
 « مسألة » (م ي ث) ومن كانت معصيته ظاهرة كالسكر والزنا والظلم ، فلا بد مع توبته من  
 اختباره سنة ، وقيل : ستة أشهر . قلنا : السنة تعاقبها أحكام كالزكاة والجزية والدية . قال  
 الإمام : (ي) وإن كان قولاً ، فإما كفر ، فتوبته الشهادتان ولا اختبار ، إذ قد أتى بضد معصيته ،  
 وإن كانت فسقاً كالنذف ، فقد قال صلى الله عليه وآله وسلم « توبة القاذف إكذابه نفسه »  
 اختبار هنا إلا لقرينة تقتضي عدم الإخلاص . قلت : والأقرب عندي قول الجمهور أن الاختبار  
 مطلقاً موضع اجتهد ، إذ القصد به معرفة الإخلاص ، فإذا حصلت بقرينة عاجلة كفت ولا تأثير  
 للمدة ، ( فرع ) (الأصطخري) وإكذاب القاذف نفسه أن يقر بالكذب ويقول لا أعود (ابن  
 أبي هريرة) لا يقر بالكذب لاحتمال صدقه بل يقول : قذفي باطل ولا أعود ، ( فرع ) (م) ومن  
 ردت شهادته لعارض من صغر أو كفر أو نحوهما ، ثم زال العارض فأعادها ، قبلت (ك مد  
 حق) لا (ح ش) تقبل إلا حيث ردت لنفسه قلنا : الإعادة كالابتداء فتقبل .

### فصل

ولا تصح من كافر حربى وثنى أو ملحد أو مرتد مطلقاً إجماعاً ، ولا من غيرهم على مسلم إجماعاً  
 لقوله تعالى (ولن يجعل الله) الآية . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « الإسلام يعاوي » (ي ه لى عي مد ش  
 لك) ولا على كافر منهم أو من غيرهم ، كما لا يقبل خبره لقوله تعالى (إن جاءكم فاسق بنبأ) (بص البقي حماد)  
 ثم (حص) تقبل على الكافر مطلقاً ، إذ الكفر ملة واحدة كالسلم على المسلم . قلنا : كخبره

(قوله) « إذ لم ينكر صلى الله عليه وآله وسلم على ماعز والغامدية » سيأتي خبرهما في الحدود  
 إن شاء الله تعالى .

(قوله) « توبة القاذف إكذابه نفسه » هذا غريب . ولعل هذا من كلام بعض السلف والذي  
 في الشفاء عن القاسم عليه السلام في القاذف ما لفظه « وأما توبته أن يكذب نفسه إذا كان كاذباً »  
 والله أعلم .

(قوله) « الإسلام يعاوي » تقدم :

( هر الشعبي ده الحكم حق أبو عبيد بعض أصحابنا ) تقبل على أهل ملته ، لا غيرها للعداوة لنا مامر ( فرع ) ( هـ ) ( وب ) ويقبل الذمي على أهل ملته ، كالمسلم على مثله ، بخلاف الحربى لا تقطاع أحكامهم فأشبه المرتد ، ولا تقبل على مسلم لما مر إجماعاً في غير الوصية في السفر ، فسيأتى الخلاف ( ش ك ) لا تقبل مطلقاً كخبره ، لنا مامر ( ح ) تقبل على ملل الكفر ، لا الإسلام . قلنا : العداوة بينهم قاطعة كبين المسلم والكافر ( جم ) والمجوسى كالذمي ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » ( أبو مضر ) لا كتاب لهم ، فلا تصح كالحربنى ، ( فرع ) ( الجمهور ) فأما كافر التأويل ، فتصح شهادته لإجراء أحكام الإسلام عليه ، « مسألة » ولا تصح من فاسق بصرىح إجماعاً ، لقوله تعالى ( وأشهدوا ذوى عدل منكم ) ( إن جاءكم فاسق ) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تقبل شهادة خائن » الخبر فإن تاب ، فلا تقبل إلا بعد مدة ، كما مر ( ي ) ويؤتم به في الحال خلفه حكم الصلاة ، إذ هو حق لله تعالى ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « صلوا خلف كل بر وفاجر » ( فرع ) فأما فاسق التأويل ، فتقبل شهادته ( ص الجبائيان ع ) لا تقبل من كافر التأويل وفاسقه قلنا : تحرزهم عن الكذب كتحرز المؤمنين لإقرارهم بالعقاب والثواب ، وتدينهم بملة الإسلام ، وقول ( هـ ) من رد إمامة إمام طرحت شهادته . محمول على فعله تمرداً لا لشبهة ، أو حتى ينظر كفعل ( عم ) ومحمد بن مسلمة ، وسعد بن أبي وقاص ، وأسامة بن زيد . ولم يأذن على لمار بمراجعتهم .

( قوله ) « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » تقدم .

( قوله ) لا تقبل شهادة خائن » الخبر لفظه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ، ولا زان ولا زانية ولا ذى غمر ؛ على أخيه » وفي رواية « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رد شهادة الخائن والخائنة وذى الغمر على أخيه ، ورد شهادة القانع لأهل البيت ؛ وأجازها لغيرهم » أخرجه أبو داود . وعن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ، ولا مجلود حدا ؛ ولا ذى غمر على أخيه ، ولا مجرب شهادة الزور ، ولا قانع أهل البيت ، ولا ظنين فى ولا ، ولا قرابة » قال القزاري : القانع : التابع . أخرجه الترمذى .

( قوله ) « كفعل عم ومحمد بن مسلمة » سيأتى ذلك في السير إن شاء الله تعالى .

فصل

والخلاف بين المسلمين ضروب : ضرب لا خطأ فيه وهو الخلاف في الاجتهادات لتصويب كل مجتهد ، وضرب يقتضى الخطأ فيه فقط وهو الخلاف في القطعية من الفقه ، وفي كون صفات البارى تعالى زائدة على الذات أم لا ونحوه ، ولا كفر هنا ولا فسق ، إذ لا دليل ، والحق مع واحد والخالف مخطئ ، وضرب يقتضى التكفير كالجبر والتشبيه على الخلاف ، وضرب يقتضى الفسق لا غير كخلاف الخوارج الذين يسبون عليا عليه السلام ، والروافض الذين يسبون الشيخين لجرائمهم على ما علم تحريره قطعا ولا دليل على الكفر (م) ومن لم يبلغ خطأه في اعتقاده الكفر أو الفسق ، قبلت شهادته للحكم بإيمانه ولا خلاف فيه ، ( فرع ) (م) ولا يجب اختبار من تاب من اعتقاده بالخلاف (أبو جعفر) إلا (ع) قلت : الأقرب أنه موضع اجتهاد ، « مسألة » (ى) وغيره وخصال الخمسة إن كثرت جرح كالأكل في السوق والبول في السكك والإفراط في المزاح وكثرة المجون ومحادثة غير المحارم في الشوارع ومهازلة الزوجة بالنكاح بحيث يسمع الغير ، إذ ترك المروءة دليل عدم الخيانة فيهم الجرأة ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا لم تستح فاصنع ما شئت » ، « مسألة » والشرطيح قطع ست مسماة ، إن كان بموضع منها فحظوظ جارج إجماعاً ، إذ هو قار ( فرع ) (هـ ن ج عك) وكذا حيث ليس قاراً « لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم عنه » وتميزير على عليه السلام من فعله (ش عك)

( قوله ) « إذا لم تستح فاصنع ما شئت » لفظه عن أبى مسعود البدرى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستح فاصنع ما شئت » أخرجه البخارى وأبو داود .

( قوله ) « لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم عنه » حكى في الشفاء عن ابن مسعود « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن اللعب بالشرطيح » وحكى فيه عن الصادق جعفر بن محمد عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « هى ليسر » انتهى .

( قوله ) « وتميزير على عليه السلام من فعله » حكى في الشفاء عن على عليه السلام « أنه مر يقوم يلعبون الشرطيح فلم يسلم عليهم » ثم أمر رجلا من فرسانه فنزل وكسرها وحرق زقتها ، وعقل كل واحد ممن كان يلعب بها وأقامه في الشمس . فقالوا : يا أمير المؤمنين لا نعود . فقال : إن عدتم عدنا » انتهى .



يكرهه فقط لتعليل على عليه السلام ذمه بالكذب (ع) ثم (يب سعيد) مباح ، إذ فعله جماعة من الصحابة ، لنا ماسر (ي) وليس بفسق إذ لا دليل ، « مسألة » (الأكثر) والتردشير محرم جارح وهو خشبة قصيرة ذات فصوص يلعب بها (الروزي) يكرهه فقط ، لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم « من لعب بالتردشير » الخبر ونحوه وهو أغلظ من الشطرنج ، إذ هو مجرد قمار ، وفي الشطرنج يتدرب للحرب ، « مسألة » ويجوز اتخاذ الحمام للأنس برتها وهديلها « لأمره صلى الله عليه وآله وسلم من شكا الوحشة باتخاذ زوج حمام » وقول (هـ) و (ن) و (حص) بأنه جرح محمول على اتخاذها للمسابقة على جهة القمار. ويجوز استنتاجها لأكل أولادها وللتجارة كثيرها « مسألة » ويجوز شرب عصير التمر والزبيب لثلاثة أيام إجماعاً ، فإذا كملت له أربع كره ، إذ هي أول الشدة ، ولا يحرم « إذ كان صلى الله عليه وآله وسلم يطعمه الحمال والحطاب والراعى » ويحرم لسبع لشدة غليانه وقذفه بالزبد وينسق عاصرها وإن لم يشرب ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لعن الله عاصرها » (الاسفراييني)

(قوله) « إذ فعله جماعة من الصحابة » لم أطلع على ذلك والله أعلم . لكن في التلخيص ما لفظه حديث ابن الزبير وأبي هريرة « أنهما كانا يلعبان بالشطرنج » أما ابن الزبير فلم أره ، ويحتمل أن يريد به هشام بن عروة بن الزبير كما ذكره الشافعي ، وأما أبو هريرة فرواه أبو بكر الصولي في كتابه في الشطرنج بسنده إليه ؛ انتهى . وفيه أيضاً ما لفظه : حديث سعيد بن جبير « أنه كان يلعب بالشطرنج استداراً » الشافعي وحكاه أيضاً عن عبد بن سيرين وهشام بن عروة ، انتهى .

(قوله) « من لعب بالتردشير » الخبر . ونحوه عن بريدة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « من لعب بالتردشير فكأنما صبغ يده في دم خنزير » وفي رواية « فكأنما غمس يده في لحم خنزير ودمه » أخرجه مسلم وأخرج أبو داود الثانية وعن أبي موسى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من لعب ببرد أو ببردشير فقد عصي الله ورسوله » أخرجه للموطأ وأبو داود . (قوله) « لأمره صلى الله عليه وآله وسلم من شكا الوحشة باتخاذ زوج حمام » حكى نحوه في الشفاء .

(قوله) « إذ كان صلى الله عليه وآله وسلم يطعمه الحمال والحطاب والراعى » قلت : لا أظن لذلك أصلاً ، والله أعلم .

(قوله) « لعن الله عاصرها » وقوله « قليله حرام » وقوله « كل مفتر حرام » تقدم ما يتضمن معانيها جميعاً .

لا ، لكنه جرح . قلت : وهو قوى إن لم يتواتر الخبر ، « مسألة » ( هـ ب ك ) وشرب قليل الامزار المسكرة جرح لتحريمه ( عـش ) لا ، وعن ( بمصـش ) إن اعتقد تحريمه فـجـرح ، وإلا فلا ، لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم « قليله حرام » والحشيشة والبرشعنا حرام ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « كل مفتر حرام » وهما يفتران العقل ، وأما خليط العنب والتمر ونحوهما فتـحـريمه فرع إسكاره ، « مسألة » والغناء بكسر الغين من المال مقصور ، ومن التغريد ممدود ، ( فرع ) ( ي هـ ) والغناء بالألحان فسق ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « الغناء رقية الزنا » ونحوه ( هـ ر ) و ( العنبري ) مباح ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « دعها فإنها أيام عيد » الخبر . ولعمل ( ٣ ) وقول ( ٢ ) الغناء زاد الراكب

( قوله ) « الغناء رقية الزنا » هكذا يروى والله أعلم ، والأصح أنه من كلام الفضيل بن عياض لا من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « إن إبليس أول من ناح وأول من تغنى » وحكى في الشفاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « إياكم والغناء ، فإنه ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء الشجر » انتهى . ونسبه في التلخيص إلى أبي داود بدون التشبيه ، والله أعلم . والأصح أنه من كلام ابن مسعود ، وفيه أحاديث أخر ، لكنها موقوفة في الأصح .

( قوله ) « دعها فإنها أيام عيد » الخبر ، عن عائشة أن أبا بكر دخل عليها وعندها جاريستان في أيام منى تدفنان وتضربان والنبي صلى الله عليه وآله وسلم متغنى بثوبه فاتهرها أبو بكر فكشف النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن وجهه فقال : « دعها يا أبا بكر فإنها أيام عيد » وفي رواية قالت « دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعندي جاريستان تغنيان بقاء يوم بعث فاضطجع على الفراش وحول وجهه ، ودخل أبو بكر فاتهرني وقال : مزماره الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ فأقبل عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : « دعهما ، فلما غفل غمزتهما فخرجتا » هاتان الروايتان من روايات البخاري ومسلم ( ح ) الغناء ههنا بكسر الغين والـد ، وأما الغنى الذي هو تقيض الفقر فمقصود . وبعث بضم الباء للوحدة ثم عين مهمله ، وبعد الألف ثاء مثلثة : اسم مكان كانت فيه وقعة الأوس والحزرج في الجاهلية .

( قوله ) « ولعمل ٣ » إلخ . حكى في الشفاء « أن عثمان كان يسمع الغناء إلى وقت السحر ، ثم يقول : هذا وقت الاستغفار » انتهى . وفي التلخيص ما لفظه حديث عثمان « أنه كان له جارية تغنى فإذا جاء وقت السحر قال . اسكتي فهذا وقت الاستغفار » لم أجده موصولا انتهى . وهذا لا يصح عن عثمان . بل المروى عنه أنه قال « ماتغيت ولا تميت » وإنما يروى نحوه عن عبد الله بن جعفر والله أعلم ( قوله ) « وقول عمر : الغناء زاد الراكب » حكاه في الشفاء ، وفي التلخيص ما لفظه قوله : روى =

(ح ش ك) إن أدام وغشيه المغنون فخرح ، وإلا جاز تغنيه لنفسه أو قينته ، لنا قول (عو) هو لهو الحديث ، وقول محمد بن الحنفية في تفسير قوله تعالى (واجتنبوا قول الزور) هو الغناء ، ولنبيه صلى الله عليه وآله وسلم عن شراء المغنيات ونحوه ، وحبر (ع) محمول على نشيد الأعراب لا الألحان المطربة . قلت : أما التفسير به فميه نظر ، «مسألة» وسماعه كفعله في التحريم (ش) يجوز خفية لا مجاهرة . قلنا : لم يفصل الدليل ، «مسألة» ويجوز نشيد الأعراب وسماعه ، حيث لا فحش ولا كذب ولا هجو ، إذ «استنشد صلى الله عليه وآله وسلم شعر أمية بن أبي الصلت من رديفه وهو

= عن عمر «انه كان إذا خلا في بيته ترنم بالبيت والبيتين» ذكره البرد في الكامل في قصة ، وذكره البيهقي في المعرفة عن عمر وغيره ، ورواه العافى التهرواني في كتاب الجليس والأنيس ، وابن منده في المعرفة ، انتهى

(قوله) « لنا قول عو » الخ . حكى عن ابن مسعود وغيره من المفسرين في قوله تعالى « ومن الناس من يشتري لهو الحديث » الآية - أن المراد بذلك هو الغناء والله أعلم . وروى عن ابن مسعود في تفسيره أنه قال : هو الغناء والاستماع إليه . وروى عن محمد بن المنكدر أنه قال « بلغني أن الله تعالى يقول يوم القيامة : أين الذين كانوا ينزهون أسماعهم عن اللهو ومزامير الشيطان ؟ ! أسمعهم حمدي ، وأخبرهم ألا خوف عليهم ولا هم يحزنون » وروى « أن إنساناً سأل القاسم بن محمد عن الغناء فقال : أنهلك عنه وأكرهه لك ، فقال : أحرام هو ؟ فقال : انظر يا ابن أخي إذا ميز الله الحق والباطل ففي أيهما يجعل الغناء ؟ »

(قوله) « ولنبيه صلى الله عليه وآله وسلم عن شراء المغنيات » ونحوه عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا تتبعوا الفتيات المغنيات ، ولا تشتروهن ، ولا تعلموهن » ولا خير في تجارة فهن ، و«منهن حرام » وفي مثل هذا أنزل الله « ومن الناس من يشتري لهو الحديث » أخرجه الترمذي .

(قوله) « إذ استنشد صلى الله عليه وآله وسلم شعر أمية بن أبي الصلت » الخ . حكى في الشفاء عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال « أردفني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وراءه فقال : أمك من شعر أمية بن أبي الصلت شيء ؟ قلت : نعم ، فأنشدته بيتاً ، فقال : هيه ، فأنشدته بيتاً آخر ، فقال : هيه ، فأنشدته إلى أن بلغ مائة بيت » انتهى .

يقول : هيه بعد كل بيت » ونحو ذلك . ويحرم مع الفحش ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « وقبيحه كقبيح الكلام » الخبر . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم

« أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب »

كلام وافق الوزن وليس شعراً ، وقيل شعر . قلت : يعنى ولا عبرة بالقليل ، وقد وفد عليه صلى الله عليه وآله وسلم الشعراء وأجازهم ، وأعطى كعباً بردة وقصبتا ظاهرة ( فرج ) ( ي ) وهجو المسلم فسق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من آذى مسلماً » الخبر . ولا بأس بهجو الفاسق والمشرك ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لحسان « اهج قريشا وجبريل معك » ونحوه ، فإن شعر في امرأة أجنبية معينة بفحش فسق وكان قاذفاً ، وإن وصفها فسق أيضاً إذ ليس له ذلك ، وإن تغزل في امرأة غير معينة

( قوله ) « وقبيحه كقبيح الكلام » حكى في الشفاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « الشعر بمنزلة الكلام حسنة حسن الكلام ، وقبيحه كقبيح الكلام » انتهى . والأقرب أنه من كلام بعض العلماء ، وفي التلخيص أنه من كلام ( ش ) ، ثم قال : وقد روى مرفوعاً . أخرجه الدارقطني من حديث عائشة ، وفيه عبد العظيم بن حبيب وهو ضعيف . انتهى والله أعلم

( قوله ) « وقد وفد إليه الشعراء » الخ . قلت : أما وفود الشعراء على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؛ وإنشادهم الشعر بين يديه فكثير ، وأما إجازته إياهم فالعروف في ذلك كعب بن زهير ، فإنه لما أنشد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قصيدته الشهورة أعطاه برده فباعها بعد ذلك بمدة من معاوية بعشرة آلاف درهم » والله أعلم .

( قوله ) « من آذى مسلماً » الخبر . تمامه « فقد آذاني ، ومن آذاني فقد آذى الله ، ومن آذى الله لعنه الله ، وتلا قوله تعالى ( إن الذين يؤذون الله ورسوله ) الآية - » كذا روى والله أعلم . وعن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من آذى جاره فقد آذاني ؛ ومن آذاني فقد آذى الله ، ومن حارب جاره فقد حاربنى ، ومن حاربنى فقد حارب الله عز وجل » رواه أبو الشيخ ابن حبان .

( قوله ) « اهج قريشاً » الخ . عن البراء أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم قريظة لحسان « اهج للشركين فان جبريل معك » وفي رواية « اهجم أوهاجم وجبريل معك » أخرجه البخاري ومسلم . وفي نحو ذلك أحاديث أخر .

لم يجرح بذلك لاحتمال أن يريد زوجته . قيل : وإن غلا في مدح رجل فخرج (ى) وفيه نظر ، إذ قد اغتفر في الشعر الغلو وحده ك شعر أبي الطيب . قلت : بل قد طعن على أبي الطيب غلوه في قصيدته التي مطلعها :

هذى برزت لنا فهجت ريساً

وفي غيرها حتى كفر ، « مسألة » . والحداء غناء يحث به الإبل على السير ، وهو مباح لأمره صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله بن رواحة به فحدا هو وأنجشة ونحوه ، « مسألة » (ى) واستماع الأصوات المكتسبة بالآلات ، كالدرج والطبور والبربط والمزمار والمعاذف والرباب حرام جارح لتفسير (ع) له الحديث به ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « تمسخ أمة من أمتي » الخبر ، ونحوه ، (فرع) وندب لمن طرق سمعه أن يختم صاحبه حتى يذهب كفعل (عم) ولا يجب ، إذ لم يأمر

(قوله) « لأمره صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله بن رواحة » روى عن عائشة أنها قالت : « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر ، وكان عبد الله بن رواحة جيد الحداء ، وكان مع الرجال ، وكان أنجشة مع النساء ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعبد الله بن رواحة : حرك بالقوم فاندفع يرتجز ، فتبعه أنجشة فأعنت الإبل في السير ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : يا أنجشة رويدك رفقا بالقوارير » هكذا في الشفاء ، والذي في الجامع عن أنس قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أسفاره وغلām أسود يقال له : أنجشة وكان يحدو ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ويحك يا أنجشة ! رويدك سوقك بالقوارير » قال أبو قلابة يعنى النساء . هذه إحدى روايات البخارى ومسلم وفيه روايات أخر نحوها .

(قوله) « تمسخ أمة من أمتي » الخبر ونحوه . لفظه عن عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « والذي نفسى بيده ليمتن ناس من أمتي على أشرب وطر ولعب ولهو فيصيحوا قرودة وخنازير باستحلالهم المحارم ، واتخاذهم القينات ، وشرتهم الخمر ، وأكلهم الربا ، ولبسهم الحرير » رواه عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل . وعن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « في هذه الأمة خسف ومسح وقذف . قال رجل من المسلمين : يا رسول الله متى ذلك ؟ قال : إذا ظهرت القينات والمعاذف وشربت الخمر » رواه الترمذى (ح) المعازف : بالعين المهملة وبعد الألف زاي معجمة ثم فاء . آلات اللهو والسمع .

(قوله) « كفعل عم » الخ . تقدم .

نافعا بذلك ، وإن سمع نادراً أثم ولا جرح ، «مسألة» فأما التدفیف فيحرم بالطار مطلقاً ، ويجوز بالطليل في الختان والعرس ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « اضربوا عليه بالدفوف » ونحوه (ي) وإن صح قوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن نذرت بالتدفيف على رأسه صلى الله عليه وآله وسلم « أوفى بنذرك » جاز في جميع الأفراس . قال : والأول أحوط ، وهذا حكاية فعل لا يعرف وجهه ، «مسألة» وندب تحسين الصوت بالقرآن ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « زينوا القرآن بأصواتكم » وندب الترتيل للأمر به ، وأن لا يشعب الحركات فتولد حروفاً ، وتحرم قراءته على لحن الشعر لتأديته إلى تمطيط يولد حروفاً ، وإلى ترك الأدغام فيخالف قانونه ، «مسألة» ولا يخرج الواغل ، إذ يتسامح به ، إلا أن يتكرر فيجرح بأكله الحرام ومقووط المروءة ، ولا حرج بانتهاب النثار لإباحته ، ولا بالسؤال مع الحاجة ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أو فقر مدقع » ومع الغنى يجرى به لتشجيعه ، ولا بأخذ ما أعطى ولو غنياً إلا عن واجب ، فخرج إلا مع الجهل فعذور ، «مسألة» (ي) وندب ترك السفر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا يكون المرء ظاعناً إلا في ثلاث » الخبر . قلت : ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم « عز المسافر في دينه » ، «مسألة» (ه قين) وتقبل شهادة ولد الزنا كغيره (ك) لا تقبل في الزنا . قلنا : إذا قبلت في القتل فالزنا أولى ، «مسألة» (ه قين) والحدود إذا صار عدلاً صحت

(قوله) « اضربوا عليه الدفوف » ونحوه تقدم في النكاح .

(قوله) « وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن نذرت » الخ . عن عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده أن امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت : يا رسول الله إني نذرت إن انصرفت من غزوتك سالماً أن أضرب على رأسك بالدف ، قال : إن كنت نذرت فأوفى بنذرك ، وإلا فلا « هكذا في رواية رزين . وفي رواية أبي داود « أن امرأة قالت : يا رسول الله إني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف ، قال : أوفى بنذرك » انتهى .

(قوله) « زينوا القرآن بأصواتكم » أخرجه أبو داود والنسائي من روايات البراء بن عازب

(قوله) « أو فقر مدقع » تقدم

(قوله) « لا يكون المرء ظاعناً إلا في ثلاث » تمامه « مرمة لمعاش ، أو تزود لمعاد ، أو لذة

في غير محرم » هكذا يروى ولم يحضرني أصله (ح) مرمة : بفتح اليم والراء المهمله ، وتشديد اليم الثانية ومعناها : الإصلاح . وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « السفر قطعة من العذاب ، يمنع أحدهم طعامه وشرابه ونومه ، فإذا قضى أحدكم نهمته من سفره فليعجل إلى أهله » أخرجه البخاري ومسلم والموطأ .

(قوله) « عز المسافر في دينه » هذا غريب والله أعلم .

شهادته (ك) لا تقبل في مثل ما حد لأجله قلنا : لم يفصل الدليل ، «مسألة» والتعني والإغراء بين الحيوان جرح لتجرمه ومخالفته المروة ، إلا النادر ، «مسألة» وتقبل شهادة القروي مطلقا إجماعا (الأكثر) وكذا البدوي (ك) لا تقبل على قروي إلا في القتل . لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تقبل شهادة بدوي على صاحب قرية » لنا : «قبل صلى الله عليه وآله وسلم شهادة الأعرابي على الشهر وعمل بها » «مسألة» (م) وترك المنزل في الحمام المضى ومعه يصير ، والدخول مع المتعريين جرح إن تكرر وإلا فلا لاحتال المذنب ، ولا جرح بالتمري في الخلوة ، وإن كره ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «فإنه أحق أن يستجيب منه» «مسألة» ولا شهادة لخنث وهو الذي لا رغبة له في النساء ، ويتشبه بهن لباساً وتكسراً ، إذ هو فاسق «لأمره صلى الله عليه وآله وسلم بإخراجه من المدينة» «مسألة» (ي) «هـ» وفسق الجوارح جرح للفاحشة ، وشهادة الزور كذلك ، ويكون فسقا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «عدلت شهادة الزور الشرك بالله» ونحوه . وإنما ثبت شاهد زور بإقراره .

(قوله) « والإغراء بين الحيوان » في ذلك عن ابن عباس قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن التحريش بين البهائم» أخرجه أبو داود والترمذي .

(قوله) « لا تقبل على قروي » قلت : لعل دليله ما أخرجه أبو داود عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية » انتهى . (قوله) « قبل شهادة الأعرابي على الشهر » تقدم ذكره .

(قوله) « فإنه أحق أن يستجيب منه » تقدم بنحوه .

(قوله) « لأمره صلى الله عليه وآله وسلم بإخراجه من المدينة » تقدم .

(قوله) « عدلت شهادة الزور الشرك بالله » ونحوه ، عن أيمن بن خريم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام خطيباً فقال « أيها الناس عدلت شهادة الزور إشراكا بالله ، ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور ) » هكذا في رواية الترمذي وأخرجه أبو داود عن خريم <sup>(١)</sup> ابن قاتك قال « صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصبح فلما انصرف قام قائماً فقال : عدلت شهادة الزور بالإشراك بالله - ثلاث مرات ، ثم قرأ الآية إلى قوله ( غير مشركين به ) وعن أبي بكر قال « كنا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ؟ - ثلاثا - الإشراك بالله ، وعقوق الوالدين ألا وشهادة الزور ، وقول الزور » وكان متكئاً فجلس فما زال يكررها حتى قلنا : ليته سكت » أخرجه البخاري ومسلم والترمذي .

(١) أبو يحيى الأسدي أسلم مع قومه بني أسد بعد فتح مكة ومات بالرقعة في عهد معاوية روى عنه ابنه أيمن المذكور قبله في رواية الترمذي وقد اختلف في صحبته والراجح أنه تابعي ثقة اه تهذيب التهذيب

أو باليقين ، فأما لو شهد بشيء ثم قال : أخطأت أو شهد غيره بنقيض ذلك لم يكن زوراً للاحتيال ، «مسألة» ويعزز شاهد الزور شاهراً ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «اذكروا الفاسق بما فيه» الخبر (حص) التعزيز موقوف على الدليل ولا دليل . قلنا : الخبر والقياس على سائر المعاصي ، ( فرع ) وهو ضرب دون حد لقول (٢) «شاهد الزور عليه أربعون سوطاً» وهو توقيف . أو حبس وقيد لضعيف لا يَحتمل الضرب ، ( فرع ) (هب شخص) ويشهر أمره في قبيلته ، وإن كان ذا علم ، ففي أهل العلم ، وإن كان تلميذاً ، ففي المساجد ، أو صانعاً ، ففي ذوى صنعته (شريح) يركب حماراً وينادى بنفسه هذا جزاء من شهد زوراً (عبد الملك بن يعلى) بل يحلق نصف رأسه ويسود وجهه ويطاف به السوق (٢) بل جلده أربعين (ابن أبي هريرة) إن كان من ذوى حشمة لم يناد عليه ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «أقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم إلا فى الحدود» قلنا : والتعزير كالحد (ي) هو موضع اجتهد للحاكم . قلت : وهو قوى ، «مسألة» ولا شهادة لهم بالاتفاق بها ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا تقبل شهادة خصم ولا ظنين ولا ذى إحنة» ، «مسألة» ولا تصح من عبد لسيده كما سيأتى ، ولا من سيد لمكانبه ، إذ يعود له بعجزه ، ولا الموكل لو كيله فيما وكله ، ولا العكس ، إذ هو تقرير لقوله ، ولا الوصى لتيمة إذ يدعى لنفسه تصرفاً ، ولا غريم

(قوله) «اذكروا الفاسق بما فيه» الخبر . عممه «لكني يحذره الناس» هكذا يروى والله أعلم

(قوله) «شاهد الزور عليه أربعون سوطاً» كذا روى والله أعلم .

(قوله) «أقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم إلا فى الحدود» أخرجه أبو داود من رواية عائشة .

(قوله) «لا تقبل شهادة خصم ولا ظنين ولا ذى إحنة» لفظه فى الشفاء : وروى عن النبي صلى

صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «لا تقبل شهادة ذى الظنة ، ولا شهادة العدو على عدوه ، ولا تقبل شهادة الغمر على إحنة» وصوابه «ذى الغمر» انتهى ، ونسبه فى التلخيص إلى البيهقي مرسل ، وإلى أبي داود فى المراسيل بلفظ «لا تجوز شهادة ذى الظنة والإحنة» - يعنى الذى بينك وبينه عداوة انتهى وفيه عن طلحة «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر منادياً ينادى : ألا لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين» انتهى . ونسبه فى التلخيص إلى أبي داود فى المراسيل من حديث طلحة بن عبد الله بن عوف وعن مالك قال «بلغنى أن عمر بن الخطاب كان يقول : لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين» أخرجه الموطأ م - ٥ - بحر - خامس



مفلس بدين له ، « مسألة » ولا من يدفع عن نفسه ضرراً ، للخبر . فلا تقبل شهادة العاقلة على فسق شهود الخطأ ، ولا المشتري بأن البائع باع وهو يملك ، ولا الزوج بملكها ما أمهرها ، وكذا البائع للمشتري بالملك ، ولا شهادة عتيق بملك له غير معتقه ، أو شريك ، إذ يسقط عنه بعض الحق في الولاء ، وكذا المستأجر بالعين لغير مؤجره ، إذ يسقط عن نفسه حق الرد ، ونحو ذلك ، « مسألة » (هـ) وتقبل شهادة الفقراء لوقف أرض على جملة الفقراء ، إذ لا يتعين للشهود ، وكذا بوقف على المسلمين ، وكذا لو شهد اثنان بحق لائنين ، وشهد الاثنان بحق لهما صح (الغزالي) عن بعض (ها) لا ، للهمة . قلنا : لا نفع ولا دفع (لى) لا شهادة للفقير (ك) لا تقبل من السؤال في الكثير ، لا القليل قلنا : لا مهمة مع العدالة ، وحيث السؤال محذور فخرج ، « مسألة » (هـ ش ك محمد) ولا تصح بمن يقرر فعله كشهادة البائع بعلم الشفيع بالبيع وتراخيه ، والولى العاقد بقدر المهر والتسام بالانضباء (ح ف) لا نفع ولا دفع . قلنا : تقرير فعله ولا الحاكم بعد عزله بما كان قد حكم به (حص) لا نفع ولا دفع . قلنا : إمضاء فعله (ط ض زيد) تقبل من التسام بغير أجرة . قلنا : لا وجه للفرق . « مسألة » (ع ط هـ) وتقبل من الوصى على الميت ، وله بما لا يتعلق بتصرفه . قلت : وهو حيث لا يتعلق به قبض ولا إقباض ، كشهادته بإقرار الميت بعين لغير الورثة مع كونهم كباراً ونحو ذلك ، إذ لا موجب لردّها (م) تصح عليه لاله . قلنا : حيث لا تصرف (ح) تقبل في غير الديون لا فيها للهمة . قلنا : له فيها التصرف فبطلت ، « مسألة » (يه ش ك مد) ولا تقبل من عدو على عدوه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تقبل شهادة ذى الظنة » الخبر (م ح) تصح ، إذ العدالة تمنع الهمة وكالمسلم على الكافر . قلنا : منع الخبر . فإن شهد لعدوه صحت إجماعاً ، « مسألة » وعلى المسلمين

(قوله) « ولا من يدفع عن نفسه ضرراً » للخبر . روى زيد بن علي عن آبائه عن علي عليه السلام أنه قال « لا تقبل شهادة من يجر إلى نفسه نقماً ، ولا من يدفع عن نفسه ضرراً » حكاه في الشفاء وغيره .

(قوله) « لا تقبل شهادة ذى الظنة » الخبر تقدم .

التواد والألفة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «المؤمنون كالبنيان» ونحوه «مسألة» (٥) والعداوة لأجل الدين لا تمنع كالعدي على القدرى والعكس ، ولأجل الدنيا تمنع ، كشهادة المذوف على القاذف ونحوه . ولا شهادة لذى خصومة فى إرث أو غيره ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «ألا لا تجاز شهادة خصم» الخبر (٥ قين) تقبل للعدالة . قلنا : الخبر يبطل القياس ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا تقبل شهادة القانع» الخبر محمول على الخاضع فى المسألة ، وقيل : شهادة الوكيل للموكل ، «مسألة» ولا تصح من ذى سهو كثير وغفلة ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا تقبل شهادة ظنين» (٥) موضع اجتهاد . قلت : وهو قوى «مسألة» (٢) شريح عمر بن عبد العزيز (هـ د قش ثور ابن المنذر) وتصح من الوالد لولده والعكس لعموم قوله تعالى (ذوى عدل) (بص الشعبي زمى ث لك قين) متهم فلا تقبل للخبر . قلنا : لا تصريح ولعله أراد المتهم لخلل فى العدالة أو نفع أو دفع (عبد) تقبل

(قوله) «المؤمنون كالبنيان» الخبر . ونحوه عن أبى موسى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً» وشبك بين أصابعه» أخرجه البخارى ومسلم وكذا الترمذى إلى قوله «بعضاً» وعن النعمان بن بشير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «مثل المؤمنين فى توادهم وتراحهم وتعاطفهم مثل الجسد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» أخرجه البخارى ومسلم . وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسله ، ومن كان فى حاجة أخيه كان الله فى حاجته ؛ ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة» أخرجه البخارى ومسلم والترمذى .

(قوله) «ألا لا تجاز شهادة خصم» تقدم .

(قوله) «لا تقبل شهادة القانع» الخبر . تقدم ما يتضمنه .

(قوله) «لا تقبل شهادة ظنين» تقدم لكنه بناء فى الكتاب على أنه بكسر الظاء وتشديد النون بمعنى كثير التظن والأوهام . والمعروف : أنه بفتح الظاء وتخفيف النون بمعنى متهم .

(قوله) «لا يقبل» للخبر . وقوله «لقول على» الخ . الذى فى الشفاء مالفظة : وروى عن على عليه السلام رواية أخرى وهى القول «أنه لا تقبل شهادة والد لولده ، إلا الحسن والحسين فإن النبى صلى الله عليه وآله وسلم شهد لهما بالجنة» وفى غير الشفاء فى قصة الدرع الذى ضيعه على عليه السلام ، أنه لما خاصم فيه اليهودى الذى وجدته معه إلى شريح جاء بمولاه قنبر وبولده الحسن فشهدا له بالدرع =

في غير المال ، كالطلاق والنكاح . قلنا : لم يفصل الدليل . وقول على عليه السلام « لا تقبل شهادة الوالد لولده » الخبر . قلت : أراد الشهادة بالنجاة من العذاب بدليل آخر الخبر (ش) تقبل إلا الوالد على الوالد بحد أو قصاص . قلنا : لم يفصل الدليل ، «مسألة» (ه قين) وتقبل من الأقارب بعضهم لبعض (ع ث) لا تقبل من ذى رحم محرم من النسب (ك) لا يتشهد الأخ لأخيه في النسب وتقبل في غيره . قلنا : لم يفصل الدليل . قالوا قال (٢) وابنه لا تقبل شهادة الأخ لأخيه ولم يخالفا ، قلت : اجتهد لا نسلم انتشاره فيهم ، فلا يلزمنا ، «مسألة» (بص ه ث ش ثور) وتصح من الزوج لزوجته والعكس لعموم الدليل (ح ك ع ش) لا ، إذ كل واحد منهما ييسط في مال صاحبه بدليل (و قرن في بيوتكن) فأضاف إليهن وهو للزوج في الأغلب . قلنا : مجاز لسكونها فيه (خى لى) تقبل منه لها ، لا منها له ، لإضافتها إليه ، لا العكس . قلنا : لم يفصل الدليل وقد قبل (٢) شهادة الزوج لزوجته التي قتلها اليهودى بنخس داتها ، «مسألة» (ه قين) وتصح من الصديق لصديقه (ك) لا ، إن تهاديا للهمة . قلنا : لم يفصل الدليل ، «مسألة» ولا تصح من الشريك في المعاملة لشريكه فيا هو شريك فيه إجماعا ، إذ هو جار ، وتصح في غيره إذ لا مانع ، «مسألة» ولا تصح من العبد لسيده إجماعا لقوة الهمة للمسكه منافعه ، (فرع) (أنس ل مد حق د) ثم (ه ق م ط ثور) وتصح لغيره لعموم قوله تعالى (ذوى عدل) (٢ عم ع) ثم (بص طاهد شريح) ثم (قين لك عى عى) منزله دنية ، والشهادة رفيعة ، فلم تصح منه كساقط المروءة . قلت : سقوط المروءة يضعف الثقة بالورع لا الرق فافترقا (على) عليه السلام ثم (البتى) و (عبد) و (عق) و (عبد) تقبل على العبد لا الحر ، لسقوط مرتبته كالكافر على المسلم . قلت : شاوك في شرف الإسلام فافترقا (خى الشعبى) تقبل في القليل لا في

---

== فقال شريح : أما شهادة مولاك فقد أجزناها ، وأما شهادة ابنك فلا نجيزها ، فقال على : ثكتك أمك أما سمعت عمر بن الخطاب يقول ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « الحسن والحسين سيدي شباب أهل الجنة . فقال : اللهم نعم ، قال : أفلا تجيز شهادة سيد شباب أهل الجنة ؟ » والقصة مشهورة . (قوله) « وقد قبل عمر شهادة الزوج لزوجته » روى « أن امرأة خرجت من المدينة على دابة لها ، فنخسها يهودى فوقعت للمرأة فماتت ، فشهد زوجها وأخوها على اليهودى فقبل عمر شهادتهما » هكذا روى . وروى « أنه قتل اليهودى وصلبه » والله أعلم .

الكثير لسقوط رتبته ، لنا ( إن أكرمكم ) الآية « نعم العبد صهيب » ونحوه ( فرع ) وإذا تجمل الشهادة بإذن سيده لم يحتاج إلى إذنه في التأدية كالصلاة . وإذا رجع بعد الحكم بشهادته كان الضمان في ذمته ، « مسألة » وتصح من الأجير المشترك فيما لا يستحق عليه أجرة اتفاقا ، إذ لا مانع ( ش هـ ن ) لا الخصاص لاستغراق منافع كالعبد ، وحل إطلاق ( م ) و ( ح ) و ( العنبري ) عليه ( هـ قين ) وتصح من المولى أعلى وأدنى ( شريح ) لاتصح من الأعلى . قلنا : قال له على عليه السلام في أي كتاب الله وجدت ؟ ، « مسألة » والعبرة بحال الأداء ، إذ هو العمدة ، لا حال التحمل ، « مسألة » ( هـ ك ش ) وتصح من القاذف إن تاب ( زح ) لا ، قلنا ( إلا الذين تابوا ) . غائد إلى جملة الآية . لا إلى ما يليه فقط ، ولقول ( ٢ ) لتذفة المغيرة بعد أن حدهم « توبوا تقبل شهادتكم » ولم ينكر ووافقنا ( ح ) في قبولها من الذمي ، إذا قذف فحد ثم تاب وصار عدلا ( أبو جعفر ) وتقبل ما لم يكمل عدد جلده إجماعا . قال : ولو ارتد القاذف ثم تاب قبلت ، إلا عند ( ح ) ولو حد لغير القذف ثم تاب قبلت إلا عن ( عي ) ، ( فرع ) وتقبل شهادته حتى يظهر عجزه عن البيئة وإقرار المذدوف ( ح ) بل حتى يكمل حده ( ش ) تبطل بنفس القذف « مسألة » ولا تصح من الأعمى فيما يفتقر فيه إلى الرؤية عند الأداء إجماعا ( ق ن ع ط ف لي ) وتصح في غيره ( م عح محمد ) لاتصح مطلقا كالفاسق ( عح فر ) تصح في النسب فقط ، إذ ليس طريقه الإدراك . قلنا : وكذا ما أشبهه ( طاهر ك ) تقبل في الإقرار والعقود إذ معرفة الصوت كاف كالإدراك . قلنا : لانسلم ( ش ) تقبل فيما طريقه الاستفاضة أو حيث يتشبث بالمشهود على عقده أو إقراره حتى أدّى الشهادة أو ترجمته ، نحو : أن يسأله الحاكم عن معنى كلام أعجمي تكلم به في حضرة الحاكم ، فيعمل بتفسيره لاستناده هنا إلى اليقين ، ( فرع ) ( م ط هـ ب ) فلا تقبل في المنقول لوجوب رؤيته عند الأداء . وتصح فيما طريقه الشهرة ، كالنسب

( قوله ) « نعم العبد صهيب » الخبر ونحوه . تمام الخبر « لو لم يخف الله لم يعصه » انتهى . والأصح أنه من كلام عمر كذا في الكشف ، ولا دلالة في هذا الخبر على المطلوب ، إذ لم يكن صهيب مملوكا يومئذ ، وإنما ذلك كقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم « نعم عبد الله خالد بن الوليد » ونحوه ( قوله ) « لقول ٢ لتذفة المغيرة : توبوا تقبل شهادتكم » هكذا في الشفاء وزاد « فتاب اثنان تقبل شهادتهما » ولم يتب أبو بكر فلم يقبل شهادته ، ونحو ذلك .

والموت والتكاح ، ولو تحملها بعد عماء ، وفيما أثبتته قبل العمى ولا يفتقر إلى الرؤية عند الأداء ، كالدين والإقرار والوصية ، لا غير ذلك لفقد اليقين ، «مسألة» (هـ ب أكثر ص) ولا تصح من أخرس ، إذ لفظها شرط (ك ابن سريج الوافي) بل تصح بالإشارة كعقوده . قلنا : اللفظ شرط كما سيأتي ، (فرع) (هـ ص) ولو خرس بعد أدائها بلفظها لم تبطل (ح) لا يحكم بها حينئذ . قلنا : كلوا أدائها ثم مات ، «مسألة» (ي) وتجوز شهادة المختبئ إجماعاً . قلت : إلا (عك) قلنا : لا مانع كالسكشوف (م) ومن ادعى شيئاً لنفسه ثم شهد به لغيره لم تقبل لتجويز أنه باعه ممن شهد له ، فيكون جاراً ، «مسألة» ولا تصح من الوديع أن فلانا سرق الوديعة من حرزه ، إذ له نفع وهو القطع لمثلك حرزه . قلت : الأولى التعليل بالتهمة لتعم دون النصاب ، «مسألة» (هـ ب) ولا يصح تبويضها . فلو شهد اثنان : أن هذا لهما ولفلان ، أو أن فلانا أبرأنا نحن وفلانا لم يثبت ، لأيهم حق ، إذ لا يبطل بعضها دون بعض (م قش) بل يصح تبويضها . قلنا : جملة واحدة فلا تكون كاذبة صادقة (فرع) (أحمد) وتصح من كل من الشريكين للآخر في المشترك ، كفاصب على اثنين أرضاً ، فيشهد كل منهما بما يستحقه صاحبه فيها . قلت : ويفوز كل بما حكم له وإلا كانت الأولى ، «مسألة» (هـ ب) وتصح بأن هذا هو الوارث ولا وارث سواء استناداً إلى الظاهر والعرف (ص) لا تصح إلا عن يقول فيما أعلم . قلنا : هو كالمطوق به ، «مسألة» (ط بعض) وتصح الشهادة على الملك بظاهر اليد (بعض) لا . قلنا أمانة ظاهرة على الملك كالنسب بالفرش ، (فرع) قلت : وإنما ثبتت اليد بالتصرف والنسبة وعدم المنازع . قيل : وإنما يشهد بالملك حيث استمرت ثلاث سنين فصاعداً ، ومن ثم كره (هـ) تأجير الوقف قدرها لثلاث يلتبس حينئذ بالملك ، قيل : بل وبدونها ولا (ص) قولان و (للحنفية) روايتان . قلت : ولا يكفي ظاهر اليد حيث غلب في الظن كونه لغير صاحبها ، «مسألة» (هـ ب قين) ولا تصح من ذمي على وصية مسلم ولو في سفر لما مر (أبو موسى) ثم (شريح لى عى ص) تصح لقوله تعالى (أو آخرا من غيركم) الآية ، لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا تقبل شهادة ملة على ملة» الخبر .

(قوله) «لا تقبل شهادة ملة على ملة» الخبر . تمامه «إلا ملة الإسلام فانها تجوز على اللد كلها» حكاه في الشفاء ، وهو في التلخيص بمنه منسوبا إلى البهقي .

ولعداوتهم. قلت : والآية محتملة لما ذكرها ، وأن المراد غير الضاربين في الأرض ، «مسألة» (هـ قش) وتصح من ذوى المهن الدنية ، كالحجام والديباغ والدلاك والسكناس ومن يخرج البوليع والسرقيين والحماجي مع العدالة ، إذ لم يفصل الدليل (شص) هي تسقط المروءة ، وله في الحاككة قولان . لنا قوله تعالى ( وأشهدوا ذوى عدل منكم ) ولم يفصل ، والمهنة لا تقدر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « الحرفة أمان من الفقر » ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم قد اتجر ورعى ، وغيره من الأنبياء عليهم السلام .

### فصل

وتصح الشهادة على الشهادة إجماعاً وهو الارعاء إلا عند (د) لنا عموم قوله تعالى ( وأشهدوا ) «مسألة» (هـ حص ش) ولا تصح في الحد لندب ستره ودرته بالشبهات ، فلا يثبت بالأضعف (ك الاسفرائيني) تصح في كل شيء ، لنا ما مر ، «مسألة» (هـ حص) ولا في القصاص وحد القذف لقول على عليه السلام « لا تقبل شهادة على شهادة في حد ولا قصاص » وهو توقيف (ك ل قش) هو حق لمخلوق فصح . قلنا : شبه بالحد لما سيأتى ، «مسألة» ولا يصح مع حضور الأصول إجماعاً إذ هو بدل كالتيميم ، ويصح عن الميت إجماعاً ، وكذا الغائب والمعذور بمرض ، وإن لم تخف زيادة علمه كالجهاد والجمعة ، أو خوف أو حبس ، أو خوف من الحضور ، ولو على قليل من ماله إلا عن (الشعبي) في غير الميت . قلنا : تعذر المبدل عند الحاجة فصح البدل كالتيميم (فرع) (جم لهق ح ن) وحد الغيبة مسافة القصر ، وكل على أصله (م قص عف) مسافة قرب يوم (ش ي) بل مسافة

(قوله) « الحرفة أمان من الفقر » ونحوه ، تقدم ذكره .

(قوله) « ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم اتجر » الخ. أما حديث تجارته صلى الله عليه وآله وسلم فتقدم وأما حديث رعيه الغنم : فعن جابر قال « لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمر الظهران نجتني الكباش ، وهو يمر الأراكه ، وهو يقول : عليكم بالأسود منه فانه أطيّب . قلت : أ كنت ترعى الغنم ؟ قال : وهل من نبي إلا رعاها » أخرجه البخارى ومسلم .

(قوله) « لقول على » الخ . روى عن على عليه السلام أنه قال « لا تقبل شهادة على شهادة في حد ولا قصاص » حكاه في الشفاء .

تلحق المشقة بقطعها ، لقوله تعالى ( ولا يضار كاتب ولا شهيد ) (قص ط) فوق الميل (فو) بل الغيبة عن مجلس الحكم ، وإن كان في البلد . قلت : التقدير بمسافة القصر أضبط ، ومن كان في البلد كالحاضر ، « مسألة » ولا يشهد الفرع إلا حيث الأصل قاطع لا متردد ( هب ) ولا بد من ثلاثة ألفاظ هي : اشهدا على شهادتي أني أشهد بكذا (ي) الأولان كافيان ، اشهدا على شهادتي بكذا (م) أو اشهدا على أني أشهد بكذا . قلت : وهو قريب لحصول المقصود « مسألة » (ه حص) ولا بد أن يأمر الأصل الفرع بها وإلا لم تصح إذ هو نائب (شش) لا يفتقر في صورة وهي حيث سمع من يشهد بحق مضيفاً إلى سبب إذ ذكر السبب يوضح الوجوب ، أو يسمع من يشهد عند حاكم أو محكم ، إذ لا يؤدي عندهما إلا بحق أو يسمع من يرى على شهادته ، إذ إرعاء الغير كالإرعاء للسامع لنا مأمور ، « مسألة » (ع) ويقول الفرع أشهد أن فلانا أشهدني أو أمرني أن أشهد على شهادته أنه يشهد بكذا قلت أو أشهدني فلان أو أمرني أن أشهد على شهادته أنه يشهد بكذا وأنا أشهد به (م ي) يكفي ثلاثة ألفاظ ، وهي أشهدنا فلان على شهادته بكذا ، ونحن نشهد به لحصول المقصود ، « مسألة » وإن لم يعرف الفرع اسم الأصل ونسبه لم تصح « مسألة » (هب ح) ولو قال الأصل : اشهدا أني أشهد بكذا ، لم يكف حتى يقول اشهد على شهادتي (ف) بل يكفي . قلنا : لا ، إذ لم يخبرها أنه يشهد « مسألة » وإذا حضر الأصل أو فسق أو رجع قبل تأدية الفرع بطل الإرعاء .

### فصل

ولا يصح إرعاء واحد على اثنين إجماعاً ، إذ هي شهادة ، « مسألة » (ه الشعبي زعه قين) ولا اثنان كل فرد على فرد ، إذ القصد الشهادة على لفظ الأصل ، فلا يكفي واحد ، كعلي عقوده منفرداً (بص لى ابن شبرمة البقي العنبري مد حق لح) بل يكفيان كالأصلين قلنا : الأصلان يشهدان بالحق والفرعان باللفظ ، فلم يكف إلا اثنان ، « مسألة » (عه ه ح ك ش) وتصح شهادة الاثنين على كل من الأصلين ، كعلي إقرار رجلين (نى قش) أمر يثبت به أحد طرفي الشهادة ، فلا يثبت به الآخر كرمى مع أصل أرهاها الأصل الآخر . قلنا : إرعاء أحد الأصلين لم يصح ، إذ يفيد تقرير قوله فافترقا (ي) واختلاف مبنى على كون الحق يثبت بشهادة الفروع ، لزم ما ذكر الخصم من اعتبار أربعة أم بشهادة الأصول والفروع مقرون لها ، صح ما ذكرنا ، « مسألة »

(ع ط هب حص) ويصح إرعاء رجل وامرأتين كالأصل (ش) لا يصح الفرع إلا رجلا ولو على امرأة، لنا عموم قوله تعالى (فإن لم يكونا رجلين) الآية. «مسألة» وتعتبر عدالة القروع إجماعا، والقروع تعديل الأصول (ي) إجماعا، إذ لا تهمة، «مسألة» (ه قين ك) ولا بد من تسمية الأصول، ولا يكفي قولهم: نشهد على شهادة عدلين لاحتمال أنهما غير عدلين عند الحاكم (ابن جرير) بل يكفي، لنا ما مر، «مسألة» (ه ح ش) فإن لم يعدلوا أصولهم سمعها الحاكم، وبحث عن عدالة الأصل (شرح البقي ث فر) لا تسمع إن لم يعدلوا. قلنا: كشهادة الأصل تسمع ثم يبحث عن عدالته، «مسألة» (هب ن حص) ولا تصح من ذمى على مسلم ولو لذمى، إذ لا يثبت على مسلم حق بشهادة كافر، والشهادة حق «مسألة» ولا يضر موت الأصل ومريضه وحبيه وجنونه، بل فسقه ورجوعه قبل الحكم لا بعده فلا أثر له.

### فصل

واختلاف الشاهدين في زمان الإقرار ومكانه لا يضر. قلت: ولو أقر بزنا، لاحتمال تكرار اللفظ (فر) يبطلها كاتعمل. قلنا: الإقرار مستند إلى أمر واحد بخلاف الفعل، (فرع) (ط ح) والإنشاء كالإقرار (ن ش) بل كاتعمل. قلنا: الانشاء لفظه ثبوت الإقرار فأشبهه، وأما في قدر المقر به والدين، فيصح ما اتفقا عليه لفظاً ومعنى، كشهادة أحدهما بألف، والآخر بألف وخمسة فيصح الألف، (فرع) (هب) فإن شهدا بأكثر مما ادعى لم تصح، لا كذابه إياها (حش) تصح لجواز أن يدعى بعض حقه. قلنا: الظاهر خلافه (ع) فإن أضاعا إلى عقد كبايع، أو عقد النكاح أو كاتب، أو خالع بألف، وقال الآخر: بألف وخمسة. بطلت، لاحتمال شهادة أحدهما على عقد والآخر على عقد آخر. قلت: هذا إن جحد العقد وإلا ثبت بالأقل إن ادعى الأكثر وعليه يحمل إطلاق (م) لذلك والوجه ظاهر، (فرع) أما إذا اختلفا في صفة العقد كالخيار ونحوه أو صفة المدعى أو نوعه أو جنسه، لم تكمل، والوجه ظاهر، «مسألة» (به ن حص) فإن اتفقا معنى لا لفظاً كشهادة أحدهما بألف، أو طلبة، والآخر بألفين، أو طلقين لم تصح، إذ يعتبر لفظها، فكذا لفظ الشهود به، ولم يتفقا في لفظ الألف ونحوه (م ي ش ك فولى ث عي) الألف مندرج تحت الألفين، فيلزم كلوا قال الآخر: ألف وخمسة، أو ألف وألف. قلت: وهو قوي إذ العبرة بالمعنى. وكلوا م ٦ - بحر خامس



شهد أحدهما بالعربية ، والآخر بالعجمية ، وتبقى الزيادة موقوفة على التكميل بشاهد أو يمين . قلنا : معنى الألفين مخالف لمعنى الألف بخلاف المعجمي والعربي ، «مسألة» (هطش) فإن اختلف الشاهدان في سبب المدعى ، نحو : وهب له أو أوصى له عن غصب عن قرض لم تكمل ، فيكمل المطابق بشاهد أو يمين وإلا بطلت . قلت : إلا أن يتحد معنى السبب نحو عن حوالة ، وقال الآخر عن كفالة أو وكالة ورسالة ، «مسألة» (ه حص قش) وإذا تعارض البينتان وأرختا ، كتداعى اثنين شراء دار من شخص وهو يملك ، عمل بالسابقة (قش) بل يستويان . قلنا : سبق الأول يبطل ملك الآخر (فرع) (ح ض زيد) عن (ط) و(م) فإن أرخت إحداهما دون الأخرى حكم بالمؤرخة ، إذ يحكم للمطلقة بأقرب وقت ، إذ لا وقت أولى من وقت (محمد أبو جعفر) عن (ط) و(م) بل بالمطلقة لاحتمال تقدمها كما مر ، وعن (م) بل يتساقطان ولذى اليد (عج) بل يقسم لنا مامر ، (فرع) ومن استحققت عليه الدار رجع بما سلم من الثمن ، إذ بطل عقده بالحكم لخصه ، ولا يقال : هو مقر لمن باع منه إذ لم يقر إلا استناداً إلى الظاهر وقد بطل ، فإن أقر له بعد الحكم لم يرجع عليه ، «مسألة» (ه شخص) وإذا اختلف الشاهدان في مكان الفعل بطلت ، فلو اختلفا في أى زوايا المنزل كانت الفاحشة ، فلا حد (ح) يحد استحساناً لا قياساً . قلنا : المكان كالزمان ، وتأول أصحابه بأن البيت صغير يحتمل الزحقة إلى زواياه حال الفعل (فرع) (ه ح ش) وإذا بطلت للاختلاف في المكان لم يحد الشهود (قش) يجب . لنا ما سيأتى في حد القذف ، «مسألة» وإذا اختلفوا في كونها مكرهة أو مختارة ، فلا حد عليها (ي هب ح ابن سريج) ويلزم الرجل ، إذ قد اتفقوا على أنه فعل مختاراً (ش ف) لم تكن البينة على فعل واحد لاختلاف الصفة والحد يدرأ بالشبهات ، وكالاختلاف في المكان . قلت : كملت في حقه ، ولا وجه يدرأ عنه ، «مسألة» (ي) ولو اختلفا في وقت سرقة لم يقطع ، إذ هي شهادة على الفعل ، فكأنهما سرقتان لم تكمل شهادة كل منهما (يه ش) ويحكم بالمال إن كمل إحداهما بشاهد أو يمين . ولو شهد رجلان أن فلانا سرق الكيس الثماني في الغداة ، والآخران قالا : في العشي ، تساقطتا لتعارض الحجتين بخلاف الأولى ، فالشاهد الواحد ليس بنجعة ، فلا تعارض . فلو قال أحدهما : سرق كيسا في الغداة والآخر كيسا بالعشي ، أو كيسا أبيض والآخر أسود ، لم تكمل ، فإن كلاًهما يمين مع كل منهما استحق الكيسين ولا قطع ، فإن شهد اثنان على سرقة كيس في الغداة والآخران على كيس بالعشي ، لزم القطع ، والوجه ظاهر ، «مسألة» (هم

ط ح محمد) ولو شهد اثنان بقرض أو إقرار بدين، ثم أحدهما بالقضاء، صح المال (ش فر) و (ع ف) لا، لاعترافه بكذب شاهد القضاء. قلنا: لم يكذبه فيما ادعى. قلت: وتكذيبه إياه في غيره لا يقتضى الجرح، إذ هو إلى الحاكم، (فرع) فإن شهد أن عليه كذا ولم يذكر سببا، ثم أحدهما بالقضاء لم يصح، لإكذاب شاهد القضاء نفسه وصاحبه، «مسألة» (ي هب ش) ولو تعارض شهادتان كاملتان في قيمة التالف، حكم بالأقل لاتفاقهما عليه، والأصل البراءة (ص بالله ح) بل بالأكثر قلت: وهو الأقرب (لهب) كينة الخارج، «مسألة» (م) ولو قال أحدهما: قتل أو نحوه، والآخر أقر بذلك بطلت اتفاقا، فيكمل المطابق بشاهد أو يمين الطالب (ن ط ه ش قم) وكذا باع أو طلق أو وكل، والآخر أقر، إذ الإنشاء كالفعل (قم الحنفية) بل يصح، إذ الإنشاء كالإقرار قلنا: لفظا لا معنى، وهو المعتبر فأشبهها الفعل والإقرار والقذف بالعربية والفارسية، «مسألة» (م) ولو شهد أحدهما أنه فعل وهو عاقل والآخر زائل العقل، لم تكمل إن اتحد الوقت وعمل بالأصل من العقل وغيره، فإن تعارض اليمينتان الكاملتان، فيينة الطارىء كالخارجة مالم يتكادبا بالإضافة إلى وقت واحد، فيعمل بالأصل، فإن التبس فالصحة عندنا، «مسألة» (ي) ولو قال أحدهما: سرق ثوبا بصفته كذا، وقيمته ربع النصاب، والآخر ثمن النصاب، حكم بسرقة الثوب وبالثنى، إذ قد اتفقا على سرقة بعينه، واختلفا في التقويم، «مسألة» ولو قال أحدهما: قذفه بالعربية، والآخر بالعجمية، أو اختلفا في وقته، لم تكمل، إذ شهدا بقذفين مختلفين. فإن شهدا بالإقرار بالقذف كملت، وإن اختلفا في اللفظ والزمان، إذ المقر به هنا واحد، «مسألة» (ه ن ف) ولو قال أحدهما تصديق والآخر وهب كملت لاتحاد المعنى، وكذا لو قال أحدهما: وهبه الدين والآخر أبرأه، أما أعتقه ووهبه نفسه فلا تكمل لاختلاف المعنى، «مسألة» وتصح الشهادة لغير مدع حصة على عتق أمة اتفاقا، والعبد على الخلاف وقد مر. قلت: وفي كل حق لله محض أو مشوب.

### فصل

ومن ادعى مالين مضيئاً إلى سببين، وبين على كل كاملة ثبتا إجماعا، لاختلاف السبب، «مسألة» (خب ع ح ف) ولو ادعى عشرين ديناراً، وشهد اثنان أنه أقر بعشرة في مكان كذا وآخران بعشرة منكراً في غير ذلك المكان، أو في صكين، وإن اتحد المجلس لزم الكل إذ

تكرر النكرة يوجب تكرر المعنى ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لن يغلب عسر يسرين» فجعلهما يسرين لتكررها نكرتين (العيون ي ش ك ف ر ابن شبرمة عى) بل عشرة فقط لاحتمال التأكيد ، والأصل البراءة . قلت : وهو قوى ، وإلا لزم لوكرر في مجلس واحد ، (فرع) والتكرر في الصك الواحد مع التنكير ، أكد من الصكين في اقتضاء العدد ، «مسألة» ولو أقر بألف وألف لزمه ألغان لاقتضاء العطف التغاير (ط) فإن أقر بألف في المجلس مرتين ، فقال واحد لما مر ( أبو بكر الرازى ) بل مالان لما مر ، لنا ما مر . قالوا : حمل الكلام على معنى أولى من تعطيله . قلت : الأصل البراءة مع كثرة استعمال التأكيد . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم «يسرين» عرف ذلك من غير اللفظ ، «مسألة» (هـ) فإن اختلف عدد المقر به كشاهدين أنه أقر بعشرة ، وآخرين بخمسة عشر ، فمالان ولو في مجلس واحد ، إذ اختلف اللفظ يقتضى اختلاف المعنى (ن ش فو) بل مال واحد ، وهو الأكثر ، ليدخل الأقل فيه . لنا ما مر . قلت : وضابط (هـب) في دعوى المالكين أنهما إذا اختلفا سببا أو جنساً أو نوعاً أو صفة فالان مطلقاً مع كمال البيئة على كل منهما ، وكذا عدداً أو صكاً إن لم يتحد السبب ، أو مجلساً ولم يتحد عدداً أو صكاً ولا سبباً لما مر ، وإلا فال واحد ويدخل الأقل في الأكثر .

### فصل

(الأكثر) وإذا رجع الشهود قبل الحكم لم يحكم بها مطلقاً للشك في صدقها حينئذ (ثورك) لا تبطل ، كما رجعوا عن الإقرار ، بعد الحكم . قلنا : في الرجوع عن الإقرار إسقاط حق قتلهم والحكم بعد نفوذه لا ينقض بالشك لما سياتى ، فافترفا ، (فرع) (ى) فإن قالوا بعد أن شهدوا توقف حتى نستثبت شهادتنا فوجهان : تبطل شهادتهم لترددهم بعد القطع (ى) لا ، إذ لم يرجعوا وحملوا على السلامة ، (فرع) (أبو جعفر) ولا حكم للرجوع إلا حيث قد شهدوا عند حاكم عدل ثم رجعوا عنده أو عند مثله لأجل الخلاف . وعلى الراجع قبل الحكم أن يعلم الحاكم اثلاً يحكم

(قوله) «لن يغلب عسر يسرين» قال في الشفاء : رواه الحسن وقتادة . انتهى . وقد ورد من طرق كثيرة ورفعه غريب

لا بعد الحكم ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « فليست بستر الله » ولا تسمع دعوى الرجوع في غير حضرة الحاكم ، إذ لا حكم له ، ( فرع ) فأما بعد الحكم قبل التنفيذ فتبطل أيضا في الحدود إجماعا إلا ( عش و بعض أصحابك ) قلنا : الواجب درؤها بالشبهة ، لا في الأموال ، إذ لا ينقض الحكم بالشك ( بعضش ) ينقض ما لم يقبض المشهود به ، إذ الحكم به غير مستقر حتى يقبض . قلنا : لا نسلم ، إذ لا يدرأ بالشبهة ، ( فرع ) فإن نفذ الحاكم بعد رجوعهم ما قد حكم به ، فجنابة منه ، ( فرع ) ( الأكثر ) فأما بعد الحكم والتنفيذ فلا ينقص ( يب ع عن جب ) ينقض والفرم في بيت المال ويستدرك المال كخطأ الحاكم . قلنا : لا وجه لنقضه مع عدم القطع بصديقهم في الرجوع لاحتمال الكذب كالأول ( حماد ع ) إن كانوا أعدل عند الرجوع نقض وإلا فلا ، لنا مامر . فإن صدقهم المشهود له نقض اتفاقا . قلت : عملا بإقراره . قيل : ولا ينقض في العتق والوقف إجماعا ولو قبل التنفيذ ، « مسألة » ( ه ابن سيرين عى البقي مد حق ش ) ويقتض منهم إن تعدوا ، لقول ( على ) عليه السلام و ( ا ) « ولو علمت تعدك لتقطعك » ولم يخالفنا ( ح ث عه ) سبب فلا قصاص كخافر البئر قلنا : خص هذا قول الصحابة ، ( فرع ) ( ه ب ح ك ش ) ويتأرش منهم إن ادعوا الخطأ ( ش ) لا . قلنا : كغيرها من الجنائيات ، ولا يقال : لاحكم افعال السبب مع المباشر ، إذ الشهود ملجئون للحاكم وأموره ، ( فرع ) ( ه ب ) وعلى العاقلة الخطأ . قيل : إن صدقته ، إذ لا تحمل اعترافا ، وقيل : وإن لم ، إذ هو اعتراف بصفة الجنابة بعد ثبوتها بغير اعتراف . قلت : والأول أقرب لظاهر الخبر ، ( فرع ) ( ط ) ولا يدخل أرش الجلد في القصاص ولا في الدية ، لاختلاف الموجب ( م ) بل يدخل

( قوله ) « فليست بستر الله » تقدم .

( قوله ) « لقول علي عليه السلام وأبى بكر » الخ . عن الشعبي « أن رجلين شهدا على رجل أنه سرق فقطعه على عليه السلام ، ثم ذهبا وجاءا بآخر وقالا أخطأنا بالأول ، فأبطل على عليه السلام شهادتهما وأخذ منهما دية الأول ، وقال : لو علمت أنكما تعدتما لتقطعكما » أخرجه البخاري في ترجمة باب . وروى عن أبي بكر نحو ذلك حيث قال لمن قتل بشهادته إنسان ثم رجع : « لو علمت أنك تعدمت لقتلتك به » حكى ذلك في الشفاء .

( قوله ) « لظاهر الخبر » يعنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تعقل العاقلة عبدا » الخ وسيأتي

كالجرح في القتل إذا اتحد الوقت ، ( فرع ) ( ي ) فإن ادعوا الجهل بكونه يقطع أو يرجع بشهادتهم كان خطأ إن احتمل ، لكن ليس بخطأ على العاقلة لاعترافهم ، فإن تعمد بعضهم دون بعض لم يقبل العائد لمشاركتهم من لا قود عليه . فإن قال بعضهم : تعمدنا كلنا اقتصر منه لإقراره بعدم شريكه معه ، فإن كانوا أربعة ، فقال اثنان : تعمدنا كلنا ، والآخرا تعمدنا ، وأخطأ الأولان ، اقتصر من الأولين ، وفي الآخرين وجهان ( ي ) أحدهما لا قود ، إذ أقر بالعمد مع مشاركة مخطيء . وقيل : يجب بالإقرار بالعمد . فإن أقر كل بعمد نفسه ، وخطأ صاحبه ، فلا قود على الجميع في الأصح . فإن أقر بعمد نفسه وجهل حال صاحبه عمل بقولهم في العمد والخطأ ، « مسألة » ( ط ي ) وإذا لم يزد الشهود على نصاب الشهادة كان مازم بالرجوع على الرؤوس إجماعاً ، ولا شيء على من لم يرجع « مسألة » ( ط ط حص المسعودي الأسفرايني الحداد العراقيون من صش ) ولا شيء على الراجع مهما بقي نصابها كاملاً ، إذ لا خلل برجوعه ، وكأ لو قتل رجلاً وانكشف زانياً محصناً ، فلا شيء على قاتله ( م ه في الروزي عش ) بل يعز وتلزمه حصته ، فلو شهد خمسة بالزنا وثلاثة بالقتل ، ورجع واحد فيهما لزمه في الأول خمس ، وفي الثاني ثلث ، إذ أقر بإتلاف جزء من المشهود به ، « مسألة » ( م ه حص في الروزي ) فإن رجع مع الزائد غيره كثلاثة من ستة في الزنا ، كان الضمان على الرؤس لإقرار كل بإتلاف جزء ، فيضمنون النصف هنا ( الحداد الأسفرايني ) بل حسب ما انتقص من النصاب فيلزمهم الربع فقط . قلت : وهو المصحح للمذهب لما مر ، « مسألة » ( ه لش ) وعلى شاهدي الإحصان ثلث الدية ، إذ لشهادتهما تأثير في الحد ، فكان الضمان على الرؤس . قلت : وعليهما الثلثان إن كانا من الأربعة ( ن ح لش ) الإحصان لا يوجب القتل ، وإنما يوجب الزنا فلا شيء عليهما . قلت : هو شرط فكان كالسبب ( فر لش ) بل عليهما النصف ، إذ رجع بمجموع الأمرين فينصف الضمان . قلت : هما هنا كالسبب الواحد ، فكان على الرؤس ( ثور ) بل عليهما الكل إذ الرجم حصل بشهادتهما فلا شيء على شهود الزنا لنا مامر ، « مسألة » ( ه ش نو ) ولا شيء على المزكي ، إذ هو خبر لا شهادة فلم تعلق به جنائية ( ي ح ) هو هنا للوجوب للحكم فلزمه . قلنا : التعديل خير لا شهادة ، ثم إن الإحصان شرط للعة ، فكان كالجزء منها بخلاف التزكية . سامنا ، لزم لو حكم بعدالتهما عنده أن يضمن الحاكم إذا رجعا ، ولا قائل به .

## فصل

ولو شهدا بعثق ثم رجعا ، غرما القيمة ولو مخطئين ، إذ استهلكاه ، فإن شهدا أنه أعتقه على مائة وقيمته مائتان ، ثم رجعا غرما ما به تمام القيمة ، وإن شهدا باستيلاد ثم رجعا ومات السيد عتقت الجارية وغرما قيمتها للورثة ، وقبل موته يغرمان له ما بين قيمتها أم ولد ورقيقة ، « مسألة » ( هـ ) ( حص ) فإن رجع شهدا الطلاق قبل الدخول بعد الحكم به ، ضمنا نصف المسمى (ش) بل جميعه إذ لخروج البضع قيمة وعنه المتعة . قلنا : لاقية لخروجه ، فلورجما بعد الدخول فلا شيء عليهما إذ قد استوفى عوضه (ش) بل مهر المثل . قلنا : لاقية لخروجه ، ( فرع ) فإن رجعا بعد موت الزوج ضمنا النصف أيضا ولا ميراث لها إذ بان في الحياة ، فإن شهدا بالطلاق بعد الموت ثم رجعا ضمنا لها نصف المهر والإرث ، ( فرع ) فإن رجعا عن شهادة يبيع أو نكاح بأكثر من المثل أو أقل ، غرما لمن غرماه أو نقصاه .

## فصل

( ٥ حص ك ) ولو شهدا بالنكاح ثم رجعا قبل الدخول غرما للزوج نصف المهر أو المتعة ، لا بعده فلا شيء ، إذ خروج البضع لاقية له ، كولو قتلت أو ارتدت ، وإذ قد استوفى عوضه بالوطء (ش العنبري) بل له قيمة كدخوله فيضمنان مهر المثل بعد الدخول . وأما قبله فقولان (الاسفرايني) يضمنان كمال المهر لتفويتها البضع ، وقد ملك التصرف فيه بالطلاق وأخذ العوض ( أبو الطيب ) بل النصف ، إذ لا يملك قبل الدخول إلا نصف البضع ، بدليل تنصيف المهر . قلنا : لاقية لخروج البضع لما مر ، فلا يضمنان إلا ما غرم ولم يعتض عنه ، « مسألة » ( ي ) وإذا قام على كل من النكاح والدخول والطلاق شاهدان شاهدان ، ثم رجعا لم يضمن شهدا الطلاق شيئا (الحداد) بل يضمنان قيمة البضع إذ فوتاه . قلنا : هو مقر بأنه لا يملك لإنكاره النكاح ، ( فرع ) ومن جعل لخروج البضع قيمة لم يرجع على شهود الرجعي بشيء ، إذ لم يفوتاه لإمكان الرجعة وبينوتها بالعدة كان بتقصيره « مسألة » ( ي ) ولو شهدا بالنكاح وآخران بالطلاق قبل الدخول ثم رجعا ضمنوا نصف المهر ، إذ لم يثبت إلا بمجموع شهادتهم . قلت : وعند أصحابنا أن الضمان على شاهدي الطلاق فقط ، إذ كان قبل شهادتهما معرضا للسقوط بالفسخ ، فإن شهدا اثنان بالدخول ، وآخران بالطلاق قبله

ضمن شاهدا الطلاق ربع المهر والآخرا ثلاثة أرباع ، إذ اتفقوا على النصف فضمنوا نصفين ، وانفرد شاهدا الدخول بنصف وهي تفتقر إلى تميم القواعد ، « مسألة » ( ه ح ك ) ورجوع الشهود بالمال بعد الحكم يوجب الضمان ، إذ حالوا بينه وبينه ( نى عش ) لم تثبت أيديهم عليه ، فلا ضمان . قلنا : قد يضمن من لا يده له ، كحافر البئر ، « مسألة » ( ي هب ) فإن رجع شهود العفو عن القصاص ضمنوا الدية ( ز ح ) لا ، إذ الواجب عندهما القصاص فقط ، لنا ماسياتى ، ( فرع ) وضمان العبد إذا رجع يتعلق بذمته إلا حيث يوجب قصاصاً كالجنائية ، « مسألة » ( ي ح أ كثر صش ) والمرأتان كالرجل ، فلو شهد هو وعشرة نسوة ثم رجعوا ضمن سداً وهن الباقي ، إذ هم كسنة رجال ( ن م فو ابن سريج ) بل يضمن النصف ، إذ هو نصف الحجة قلنا : المرأتان في الشهادة كالرجل فكانتا مثله في الضمان . قلت : والمتممة كواحد ، فلورجع ضمن نصفاً ( الحنفية ) فإن شهد رجلان وامرأة ثم رجعوا ، فلا شيء عليهما إذ لم تؤثر ، « مسألة » ( ي هب شص ح ف ) وإذا رجع الأصول دون الفروع ضمن الأصول ، كالأدوها ثم رجعوا ( محمد ) هم فاعلوا سبب ، والفرع مباشر فيضمن الفرع برجع الأصول . قلنا : الحكم مستند إلى شهادة الأصل ، والفرع غير شاهد بالحق فلم يجب عليه ، فإن رجع الفروع فقط ضمنوا . قيل : إلا أن يقولوا : كذب الأصل أو غلط ، وفيه نظر ، فإن رجعوا جميعاً ، قيل ضمن الفروع فقط لمباشرتهم . قلت : والقياس أن يعمهم الضمان لترتب الحكم على شهادتهم جميعاً . ( فرع ) ( ف ) فإن شهد فرعان على أصلين وآخرا على أربعة ثم رجع الفروع ، ضمن الأولان ثلثا ( محمد ) بل نصفاً . فإن استوى عدد الأصول ثم رجع من كل فرعين فرع ضمن الراجعان نصفاً عند ( ف ) وعند ( محمد ) ثمنين ونصف ثمن . قلت : والأقرب ( لخب ) قول ( ف ) ، « مسألة » ( ي ) وإدانات الشاهد أو جن أو خرس قبل ثبوت عدالته ثم عدل لم تبطل ، إذ لم تورث شكاً بخلاف فسقه قبل الحكم فيوجب الشك ( ح ) تبطل في الكل ، « مسألة » ولا يجرح الشاهد بالرجوع إلا حيث أقر بتعمد الزور ، ويعزز إلا حيث عليه قصاص أو حد فيكفيان في الزجر .

### فصل

والجرح ارتفاع أحد أركان العدالة ، وستأتى « مسألة » ( ه ش ك فو ) وعلى الحاكم البحث من عدالة الشاهد مع اللبس لقوله تعالى ( وأشهدوا ذوى عدل منكم ) وقوله تعالى ( ممن

ترضون ) ( قم ) لا ، إلا حيث يظن الخصم فيهم ( ح ) يبحث في الحد والقصاص ، لا غيرها  
إلا حيث يظن الخصم إذ ظاهر المسلمين السلامة . قلنا : ( وقليل ما هم ) ونحوها . قالوا ( كنتم خير  
أمة ) « أمتي خير الأمم » قلنا : معارض بما مر فيحمل على أن المراد الاتقياء ، قالوا : قال صلى الله عليه  
 وآله وسلم « المسلمون عدول بعضهم على بعض » قلنا المسلم في الشرع العدل لا غير « مسألة » ( هـ قين )  
 ويكفي تعديل الحاكم ( محمد ) لا بد من آخر معه . قلنا : مخالف للإجماع سلمنا ، فكالحكم بعلمه ،  
 « مسألة » ( الأكثر ) وليس له اتخاذ شهود للناس معينين راتبين كما فعل إسماعيل بن إسحاق المالكي  
 لعموم قوله تعالى ( شهيد من رجالكم ) ولا ضراره لاتساع المعاملات « مسألة » ( زن طى حص ) ويكفي  
 قول العدل هو عدل ، وإن لم يقل لى وعلى ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من صلى الخمس من  
 الصلوات » الخبر ( ع ع ش نى ) يعتبر ، إذ التزم العدل عدالته فلا يصح حتى يعرف أنه يقبله لنفسه  
 وعليها . قلت : قد تضمنه قوله : وهو عدل . ( يه زن ) ولا تختلف العدالة في كل شهادة  
 ( م ) تستقصى في المال أكثر من العقود ، لنا قوله تعالى ( وأشهدوا ذوى عدل ) ولم يفصل  
 قالوا : نزلت في المدائنة . قلنا : لا تقصر على السبب « مسألة » ( هـ ن ش ك محمد ) والتعديل كالشهادة  
 لتعليق حكم الحاكم به كفى فيعتبر عددها ( م ي ح ف ) خبر لا شهادة بدليل عدم اعتبار لفظها فيكفى  
 واحد . قلت : وأصحها بالكتابة والرسالة وبلغظ الخبر وفي غير وجه الخصم إجماعا . قلت : وهو  
 قوى إن سلمنا الأصل ، « مسألة » ( هـ ح ف ) ويصح من النساء كالخبر ( شك ) لا ، لافتقاره إلى الخبرة  
 ولا خبرة لمن . ويكفى عدلة عند ( م ) كالخبر ، لا عند ( هـ ) ( فرجل وامرأتان ) كالشهادة ، « مسألة »

( قوله ) « أمتي خير الأمم » لم أطلع على هذا اللفظ في أحاديث فضائل الأئمة على أنها كثيرة  
 مشهورة ، وكفى بالآية أكثر منه دليلا على فضلها والله أعلم .

( قوله ) « المسلمون عدول بعضهم على بعض » قال في التلخيص قوله : روى أنه صلى الله عليه وآله  
 وآله وسلم قال « لا يقبل أهل دين على أهل دين إلا المسلمون فانهم عدول على أنفسهم وعلى غيرهم »  
 ونسبه إلى البيهقي بنحوه وأتم منه ، وقد تقدمت الإشارة إليه .

( قوله ) « من صلى الصلوات الخمس » الخبر . روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال :  
 « من صلى الصلوات الخمس في جماعة فجزوا شهداته وظنوا به خيرا » هكذا روى والله أعلم .



ولا يعتبر ذكر سبب العدالة إجماعاً لتعلقه بالظاهر والباطن ، فإن قال : لا أعلم فيه إلا خيراً لم يكن عندنا ( ف ) يكنى . قلنا : لم يصرح بالعدالة ، « مسألة » ولا يصح إلا من ذى خبرة طويلة ، لقول ( ٢ ) للمعدل : « أ كنت معهما فى السفر » الخبر ، ولم يخالف فكان إجماعاً . وتعتبر عدالة المعدل إجماعاً ، وعلى الحاكم البحث عنها كالشاهد ، وكذا ما تدرج ( ى ) وتعتبر معرفته التعديل وصفاته ليسكنه الشهادة به ، وفى تعديل الوالد ولده والعكس مامر ، « مسألة » ( م ) ولا يعدل أحد الشاهدين صاحبه إذ فيه تقرير قوله ( ح ف ) يجوز ويكنى ( محمد ) بل مع آخر ، لنا مامر ، « مسألة » ومن عدل وحكم بشهادته لم يحتاج إلى تعديل من بعد إن قصرت المدة ، ومع طولها وجهان ( ى ) أصحهما لا يحتاج ، إذ الظاهر السلامة ، وقيل : يحتاج لاحتمال التغير ، وتقدير المدة موضع اجتهاد ، وقيل : ستة أشهر . قلنا : لا دليل ، « مسألة » ولا يكنى خط الحاكم إلى مثله بالتعديل ( الأصطخرى ) يكنى ( ى ) وهو قريب من ( هـ ) .

### فصل

والعدالة هى ملازمة التقوى والمروءة ، والجرح اختلال أيهما ، وكل فعل أو ترك محرمين فى اعتقاد الفاعل أو التارك لا يتسامح بهما وقعا جرأة فجرح ، « مسألة » فلا يجرح بكفر التأويل وفسقه إذ لم يقدموا جرأة ، بل لشبهة ، « مسألة » ومن ثبت أنه خان مسلماً أو غشه فجرح ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ملعون من خان مسلماً أو غشه » ( م ) ومنه سكوت الشهود على البيع وهم يعلمون

( قوله ) « لقول ٢ للمعدل » الخ . روى « أن رجلاً ادعى على رجل حقاً عند عمر فأنكره فشهد له شاهدان فقال عمر إنى لا أعرفكما ولا يضركما أنى لا أعرفكما فأتيتانى بمن يعرفكما فأتياه رجل فقال له : هل تعرفهما ؟ قال : نعم . فقال : أ كنت معهما فى السفر الذى يتبين به جواهر الرجال ؟ فقال : لا . فقال : هل عرفت صبايحهما ومساءهما ؟ قال : لا . قال : فهل عاملتهما فى الدراهم والدنانير التى يقطع بها الرحم ؟ قال : لا . فقال : يا ابن أخى ماتعرفهما إثنينى بمن يعرفكما » انتهى والله أعلم .

( قوله ) « ملعون من خان مسلماً أو غشه » المعروف فى الرواية « ملعون من ضار مؤمناً أو مكر به » كما تقدم .

المبيع ملكا لغير البائع . قلت : إلا أن يسكتوا لتقية فيقبل قولهم ، « مسألة » ومن ترك إنكار منكر مع اجتماع الشروط جرح ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا لم ينكر القلب » الخبر ، وترك الواجب القورى لغير عذر جرح ، ومنه اللحن في الصلاة مع إمكان التعلم وترك إنكار ستر ما يجب ستره إجماعا ، وفوت وقت صلاة إلا نادراً لعذر ، « مسألة » ولا جرح إلا بمضاف إلى رؤية أو سماع أو إقرار أو تواتر ، « مسألة » ولا يصح بعد الحكم إلا مع ذكر سببه فلا يكفي هو مجروح أو فاسق إلا عند (عج) قلنا : ليس كل جرح مجعاً عليه فيفصل لينظر فيه الحاكم ، ومنه حكاية (ش) شهدت من يعرف بالصالح إلى آخره ، والجارج بالزنا لا يكون قاذفاً ، إذ هو واصل ولتأديته إلى أن لا يجوز الجرح . وإذا كان مفصلاً مجعاً عليه نقض به الحكم حيث تيقنه الحاكم بشهادة أو تواتر ، لقوله تعالى ( فتبينوا ) وللإجماع على رد شهادة الفاسق ، ( فرع ) ( هـ حص قش ) فإن لم يتواتر ولا رآه الحاكم لم ينقض إلا حيث شهد به عدلان . قلت : فإن جرح بالزنا فأربعة ، وبالسرقه رجلان وفيما لا يوجب حداً رجلان أو رجل وامرأتان ، فينقض قولاً واحداً لتكون شهادة مجعاً عليها (قش) الطريق حينئذ عدالة الجارج وهى مظنونة ، والحكم لا ينقض بالظن . قلنا : بل العمل بشهادة الاثنين قطعى ، « مسألة » ( هـ م ي ) فإن وقع قبل الحكم صح مجعاً بهو فاسق أو كاذب فقط ( هـ ش ) لا بمجروح أو عاص أو مردود الشهادة لسعة احتماله (عج) يصبح . قلنا : يجوز أن يخالف نظر الحاكم بخلاف هو فاسق ، إذ صدر من عدل مميز (م) وتقبل خبر الواحد لحصول الشك قبل قطع الحكم ، « مسألة » (م) وإذا قال مسلمون : كذب فى هذه الشهادة لم يسمع إلا ببرهان . قلت : أراد التكذيب فى نفس الشهادة لا يكون إلا ببرهان وهو أن يجرح بغير هذه الشهادة لا بمجردا ، فهو

( قوله ) « إذا لم ينكر القلب للنكر » تمامه « نكس أعلاه أسفل » هكذا يروى والله أعلم .  
 ( قوله ) « شهدت من يعرف بالصالح » الخ . روى عن الشافعى أنه قال فى كلامه « ولقد رأيت من يعرف بالصالح وهو يجرح رجلاً فصريح بجرحه ، فقيل له : بم تجرحه ؟ فقال : إنه لا يخفى على ما يجرح به الشهود ، فألح عليه فى بيان ذلك . فقال : رأيته يقول قائماً ، فقيل له : وما فى ذلك ؟ فقال : إنه ينتضح عليه البول وعلى ثيابه فيصلى ولا يغسله . فقيل له : رأيته يصلى قبل أن يغسله ؟ فقال أراه يفعل ذلك » انتهى .

من باب تعارض البيئتين ، وهذا أولى مما ذكره (على خليل) «مسألة» قيل : ويعتبر في تفصيل الجرح عدلان ، حيث أنكره الشاهد وادعى الاصلاح وفيه نظر ، (فرع) (ي ه ن قين ك) ومن عدله اثنان وجرحه واحد ، فالتعديل أولى حملا على السلامة (م) بل الجرح أولى ، إذ هو أبلغ تحقيقا لمخالفته الظاهر . لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم «وجوزوا شهادته» ولم يفصل . قلت : وفيه نظر فيحمل على من لم يجرح بشيء جمعا بين الأدلة ، أما لو تعارض بيننا الجرح والتعديل ، فالتعديل أولى اتفاقا ، نحو : أن يجرح بقتل شخص في جهة في وقت معين فيشهد آخر أنه كان في ذلك الوقت في غير ذلك الموضع «مسألة» (ي) وإذا جرح رجلان شاهدين وعلمنا صدقهما في الشهادة لزمهما أن يشهدا للمدعى بالحق عند الحاكم لثلاثي ضيع حقه ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم «حرمة مال المسلم كدمه» وقال تعالى (وأقيموا الشهادة)

### فصل

ولا تصح لغير مدع إجماعا ، ولا المخالفة للدعوى ، إذ القصد الحكم بها ، ولا تصح بغير ما ادعاه الخصم ، أما في حق الله المحض ، كحد الشرب والزنا فتصح لغير مدعى حسبة ، وفي العتق خلاف قد مر . قيل : والمشوب كالحض في ذلك ، والأقرب أنها لا تصح لتجويز العفو قبل الرفع ، فيكون الحكم ظلما «مسألة» (ابن ه) <sup>(١)</sup> ويكمل النسب بالتدريج إلى أب يجمعهم وإلا لم تصح للاحتمال والبيع والهبة والوقف ، والوصية بفعله مالكا أو ذائدا عند من منع من البيعة المركبة كما مر . قلت : ويكمل كان له أوفى يده ، بلا أعلمه انتقل ، إن كان عليه يد في الحال كما مر «مسألة» ولا تصح على نفى ، كلاحق لفلان ونحوه إلا حيث يمكن اليقين ، كعلى إقرار بنفى ، أو أنه لم يكن بحضرتنا ، ولا تصح على البيع إلا مع ذكر الثمن أو قبضه إذ لا يصح من دونه لا الإقرار به ، أو حيث ادعاه الشفيع فيصح ، وإن لم يذكر الثمن إجماعا ، لحصول غرضه بمجرد العقد ثم يتداعيان الثمن . قلت : فإن جهل الثمن قبل القبض فسخ العقد لا بعده ، «مسألة» ولا على رزمة الثياب إلا مع الجنس والعدد والطول والعرض والرقعة والغلط ، وقيل : تصح ويؤخذ بالتفسير بعد ثبوتها عليه . قلت : وهو قوى . ولا على الإرث من الحد إلا بواسطة الأب إن لم يتقدم موته ، «مسألة» (ي هب) ولا تجوز الشهادة على الملك المطلق بظاهر اليد (عش) تجوز . قلنا : قد تثبت اليد لغير المالك ويلزم أن لا يصح أن يدعى

أن هذه في يد فلان وهي ملكي لتدافعهما . قلت : الأقرب جوازها مع التصرف والنسبة وعدم المنازع ، إذ هذه دلالة الملك ، وبه قال (ط) و (قم) ، «مسألة» ولو قال : كل شهادة أشهد بها على فلان فهي باطلة ، أو ما عندي لفلان شهادة ، سمعت من بعد ، إذ لا تنافي لاحتمال نسيانه ثم ذكر وقد قال الله تعالى (فتذكر إحداها الأخرى) فأجاز شهادتها وإن قد نفتها ناسية فأما لو رجع عن الشهادة ثم رجع عن الرجوع لم تقبل لتحقيقه أولاً ، «مسألة» وتصح من المنهي عن الأداء إجماعاً إلا عن (ع) فشرط الأمر بها ، لنا قوله تعالى (إلا من شهد بالحق) ونحوه ولم يفصل ، «مسألة» (هب ح ش) وليس للحاكم أن يحكم بما وجد في ديوانه إن لم يذكر (لى فو) يجوز ، لنا (ولا تنف) الآية ، «مسألة» (يه ح ش) ولا شهادة شاهدين عليه بالحكم ما لم يذكر ، إذ الحكم كالشهادة لما كان كالخبر على وجه القطع ، فلا يصح إلا عن يقين ، والشهادة بالملك ونحوه تفيد اليقين لا بغيرها ، بل بالإجماع على وجوب العمل بمقتضاها (م ي كلى محمد عف إسماعيل بن حماد) يجوز كسائر الأحكام ويحمل على النسيان ، أنا شبهه بالشهادة ، «مسألة» ولا تصح من وكيل فيما وكل فيه قبل العزل إجماعاً (هب ح محمد) ولا بعد العزل إن كان قد خاصم (ف) وإن لم يخاصم (م ي د ثور الوافي) زالت التهمة بالعزل فيقبل مطلقاً . قلنا : لان لم مع تقدم الخصام ، «مسألة» (هب ح) ويميز المشهود به بما يميزه للبيع كذا يعين الحق كالمميز بالحدود إن عين موضعه ، وإن أجهل نحو في هذه الدار أو الأرض أغنى تحديدها ، ويعينه مال كهما . قيل : وللمالك تحويل الحق للعين على وجه لا يضر . وقيل : لا ، إذ يؤدي إلى أن لا يستقر حق . قلت : وهو قوي ، «مسألة» ولو قال الشهود : علمناه فعل كذا لم يصح لاعتبار لفظها ، «مسألة» (ط ع) ولا تصح على وصية وكتاب حاكم إلى مثله إلا إذا قرئ عليهم (م ص) تصح ، إذ مادفعه إليهم إلا وقد صححه . قلنا : محتمل .

## كتاب الوكالة

الوكيل لغة الحافظ . قال الله تعالى ( وكنى بالله وكيلاً ) أى حافظاً ، والأصل عليها من الكتاب ( فابعثوا أحدكم بورقكم ) ( اجعلنى على خزائن الأرض ) ونحوهما . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا وجدت وكيل » الخبر ، وتوكيله صلى الله عليه وآله وسلم فى نكاح ميمونة ، ووكل حكيم فى شراء شاة ، والإجماع على كونها مشروعة ، وفى كونها نيابة أو ولاية ، وجهان : نيابة بدليل تحريم المخالفة ، وقيل : ولاية لجواز المخالفة إلى الأصلح كالبيع بمعجل وقد أمر بمؤجل ، « مسألة » وتصح مطلقة ومقيدة بوقت أو غيره فيجب الامتثال ، « مسألة » ( يش ) وصحيتها ماتناول معلوما والعكس فاسدة ، نحو أن يوكله فى كل شىء فيتضمن ضرراً أو غرراً كتطليق زوجته أو عتق عبده ونحوهما قلت : الأقرب ( لخب ) أن لافساد لجواز تعلقها بالمجهول كما سيأتى ، ويفعل ما عرف أن الوكالة تناولته ( فرع ) ( ع ) فلو قال : وكلتك فى مالى كان وكيلاً فى حفظه لا بيعه ، إذ يحمل المطلق على الأقل

### كتاب الوكالة

( قوله ) « إذا وجدت وكيل » الخبر . عن جابر قال « أردت الخروج إلى خير فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسلمت عليه وقلت : إني أردت الخروج إلى خير . فقال : إذا أتيت وكيلى فخذ منه خمسة عشر وسقاً ، فإن ابتغى منك آية فضع يدك على رقوته » أخرجه أبو داود . ( قوله ) « وتوكيله فى نكاح ميمونة » تقدم ذكر ذلك .

( قوله ) « ووكل حكيم فى شراء شاة » الخ . عن حكيم بن حرام أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث معه دينار ليشتري له به أضيحة فاشترى كبشاً فباعه بدينارين ، فرجع فاشترى أضيحة بدينار فجاء به وبالدينار الذى استفضل من الأخرى فتصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالدينار ودعا له أن يبارك له فى تجارته » أخرجه أبو داود والترمذى نحوه وفيه « وقال له ضح بالشاة وتصدق بالدينار » وعن شبيب (١) بن غرقدة قال « سمعت أهل الحجاز يتحدثون عن عروة البارقي صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه ديناراً ليشتري به شاة فاشترى له به شاتين فباع إحداهما بدينار فجاء بدينار وشاة فدعا له بالبركة فى بيعه فكان لو اشترى التراب لربح فيه » أخرجه أبو داود والترمذى نحوه .

(١) شبيب بالشين المعجمة المفتوحة وبين اللوحدين مثناة مخمية ؛ وغرقدة بفتح المعجمة والقاف بينهما راء ساكنة . اهـ خلاصة .

والأقل الحفظ (م) وأجرت حكمك في مالي يتناول كل تصرف ، ولو هبة أو عتقا إلا البيع للعرف (نم) والبيع ، فإن فوضه ، أو قال : فيما يضرني وينفعني ، صح كل تصرف إلا لعرف بخلافه .

### فصل

وأركانها الصيغة والموكل فيه والوكيل والموكل ، «مسألة» وإنما تتعقد بإيجاب بلفظها أو لفظ الأمر ، وقبول إجماعا (هب عش) أو الامتثال ، إذ هي إباحة فعل فيكنى الفعل (عش) بل عقد فلا يقبل إلا بلفظ ، وعنه لفظ التوكيل عقد ، والأمر إباحة . قلنا : إذا انعقدت بلفظ الأمر ، فالظاهر الإباحة ، «مسألة» ويصح القبول فوراً إجماعاً ، وفي التراخي وجهان (ي) أصبحهما يصح مالم يرد . وقيل : لا ، كالبيع والإجارة . قلنا . هي تقف على الشرط وتعلق بالمجهول فتصح كالوصية «مسألة» (ه حص) وتصح مشروطة بمستقبل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لسراة مؤتة « أن قتل زيد جعفر » الخبر (ي أكثر شش) لا ، إذ هي تملك التصرف كالبيع ، قلنا : بل إباحة التصرف كأن دخلت بستانى فكل منه ، وكالإمارة والوصية (بعضش) يصح تعليقها بالمقطوع فقط ، كإذا طلعت الشمس ، لنا مامر (بعضش) يصح تعليق العمل لا الوكالة ، نحو : وكلتك الآن ولا تتصرف إلا رأس الشهر ، لأن التعليق ليس في العقد ، بخلاف وكلتك رأس الشهر ، لنا مامر . «مسألة» وتصح بالكتابة كغيرها ، ومحبة عند من أجاز تعليقها ككلما ما عزلتك صرت وكلا ، فلا ينعزل إلا بمثله ، ككلما صرت وكلا . فقد عزلتك ومتى لا تقتضي التكرار في الأصح وقد مر الخلاف فيها ، «مسألة» (ي هب) ولفظها غير شرط ، فتصح به ، وبأذنت أو أمرت أو أفل كذا أو أنت وكلي ، إذ القصد المعنى ، «مسألة» ويصح التوكيل في النكاح لفعله صلى الله عليه وآله وسلم في ميمونة وأم حبيبة ، وفي الخصومة لتوكيل (علي) عقيلاً في خصومة عند (١) و (٢) ووكل عبد الله بن جعفر في خصومة عند (٣) ولم ينكر

(قوله) « إن قتل أسامة جعفر » الصواب « إن قتل زيد جعفر » ولفظ الحديث عن ابن عمر قال « أمر النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة مؤتة زيد بن حارثة فقال : إن قتل زيد جعفر وإن قتل جعفر فبعد الله بن ربيعة » هذا طرف من حديث أخرجه البخارى .

(قوله) « لفعله صلى الله عليه وآله وسلم في ميمونة وأم حبيبة » تقدم في الروايات في النكاح .

(قوله) « لتوكيل علي عقيلاً » الخ روى « أن علياً وكل عقيلاً لخصوماته ولما كبر وكل عبد الله »

وفي البيع والشراء لتوكيده حكيما وعروة . الخبرين ، وتصح في كل تصرف يجوز للوكل إلا مامنه دليل كاسيأتي .

### فصل

ولا تصح في قرية بدنية إلا الحج لعذر ، ودخل فيه ركعتا الطواف تبعاً ، وفي الصوم عن الميت الخلاف (ي) ولا في النذر ، إذ هو عبادة ، ولا في محظور كالنصب . قلت : ومنه الظهار والطلاق البدعي لحظرهما ، ولا في يمين ولعان وشهادة ، لوجوب إصدارها عن يقين ، ولا يقين للوكيل ، ولا في إثبات حدود وقصاص واستيفائهما لما سيأتي ، ولا فيما ليس للأصل توليه بنفسه في الحال غالباً ، «مسألة» (ي هـ قين) ولا تصح فيما عظمت جهالته ، كوكلتك في كل قليل وكثير ، وصامت وناطق ومنقول وغيره لما مر (ل) تصح . قلت : وهو قريب (لهب) كما مر وتتناول الحفظ إلا حيث عين العمل ، كوكلتك يبيع كل كثير وقليل من مالى ونحوه ، (فرع) (ي) فإن قال : اعتق جميع عبيدى أو اقبض جميع ديونى ، أو احفظ جميع ودائى ، صحت ، إذ لاجهالة (بعضش) لا ، حتى يعين . قلنا : لا مانع ، (فرع) فإن قال : بع ماشئت من مالى ، أو اقبض ماشئت من دينى ، صحت (ابن الصباغ) يصح : بع ماترى من عبيدى ، لا من مالى . قلنا : إذا عرف ماله عرف ما يبيع ، (فرع) (هب ح) واقبض كل دين وغلة يتناول المستقبل لصحة التوكيل في المعلوم . قلت : إلا العتق والطلاق للخبر (ش) لا ، كلوا وكله في المصلحة ولا شئ عليه . قلنا : المصلحة كالبيع فافترقا ، (فرع) (هب ي) ولو وكله بشراء حيوان لم يصح لعظم الجهالة ، (فرع) (هب ابن سريج) فإن عين

= ابن جعفر وقال : ما قضى له قلى ، وما قضى عليه فعلى « حكاة في الشفاء ؛ ونحوه في أصول الأحكام وروى في غيرها عن على عليه السلام « أن طلحة بن عبيد الله نازعه في قفيز أخذ به في أرضه في خلافة عثمان ، فوكل عبد الله بن جعفر في محاكمته وقال : إن هذه الخصومات لجيج يقتحمها الشيطان ، فأحب أن يقوم فيها غيرى مقامى » انتهى .  
(قوله) « الخبرين » تقدما .

الجنس وتحت أنواع لم تصح إلا مع ذكر النوع أو الثمن ، كعبد تركى أو ثمنه كذا لقلة الجهالة حينئذ قلت : ويتحرى مايليق بالأصل (ش) لا تصح للجهالة كالمقود، لنا ماسر (ك) تصح مطلقا ويشترى مايليق بالموكل قلنا : عظم الجهالة يتعذر معه الامتثال، (فرع) (ى) ولو وكله أن يتزوج له مطلقا، لم يصح لاختلاف الأغراض بالنساء . قلت : وفيه نظر (ى) فإن أمره أن يتزوج له من قبيلة فتزوج من غيرها لم يصح . فلو قال : أنصارية تعين الأوس والخزرج ، « مسألة » ولا يصح توكيل المرأة في النكاح لما مر ، ولا الجنون والصبي غير المميز ، إذ لا يصح تصرفهما ، « مسألة » ولا يصح توكيل كافر في نكاح مسلمة ولا العكس ، إذ لا يصح لنفسه ، فكذا لغيره ويصح في نكاح الذمية للمسلم عند من أحبازه لارتفاع المانع ، « مسألة » (هـ ش) ولا يصح أن يوكل المسلم ذميا بشراء خمر (ح) ، يجوز . قلنا : لا ، كعقده على المجوسية بتوكيل المسلم ، « مسألة » (ى هـ ب) ويصح جعل المحجور للأفلاس وكيلا إذ لم يحجر إلا فى ماله ، وكذا المحجور لنفسه عندنا ، لا عند (ش) فى المال ، بل فى الطلاق ونحوه « مسألة » ويصح توكيل المسلم للكافر ولو حرييا فى غير النكاح ، إذ يصح تصرفه لنفسه، فكذا لغيره وكذا الفاسق فى كل شئ إلا عن (قش) فى النكاح إيجابا وقبولا، لنا صح نفسه فصيح لغيره ، « مسألة » ويصح توكيل العبد مطلقا (قش) إلا فى النكاح ، وفى قبوله قولان . قلنا : لا مانع ما لم يظن حججه كالبيع والإجارة ، « مسألة » ويصح توكيل المرأة فى طلاقها لنفسها (هـ قش) وطلاق غيرها (قش) لا ، كالنكاح . قلنا : كطلاق نفسها ، « مسألة » (هـ ب) وتصح شهادة رجل وامرأتين بالوكالة (ش) لا تقبل النساء فيها ، قلنا : كسائر الحقوق ، (فرع) ، (ى) فلو شهد أحدهما بالوكالة والآخر بها والعزل ، بطلت الرجوع إلا بعد الحكم بها كالرجوع قلت : وهذا قول (ف) وهو القياس لكن ذكر أصحابنا أن الوكالة لا تبطل ، إذ قد ثبتت بالشهادة ولم تكمل شهادة العزل وفيه نظر ، إذ الشهادة بالعزل رجوع عن الشهادة بكونه وكيلا فى الحال إلا أن يريدوا بعد الحكم فستقيم ، (فرع) فإن قال أحدهما : وكله بالرية والآخى بالعارسية بطلت ، وكذا لو اختلف تاريخهما ، إذ هى على قعلين لم تكمل شهادة أيهما، فإن شهدا بالإقرار واختلفا فى ذلك صحت ، إذ إقراره إخبار عن عقد واحد، فإن شهد أحدهما بأنه قال : وكلتك ، والآخى أذنت لك لم تصح ، إذ هما فعلان . فإن شهد أحدهما بأنه وكله والآخى بأنه أذن له ، صحت، إذ لم يحكماها هنا لفظ الموكل ، بل المعنى وهو واحدا بخلاف الأولى ، « مسألة » وإذا شهد اثنان بتوكيل غائب



لحاضر لم تصح إن كذبهم الحاضر. فإن قال : لا أعلم ولكني أفضل صح التوكيل، فإن قال لا أعلم فقط. قيل له : أصدقت أم كذبت؟ وعمل بحسب جوابه، «مسألة» وليس للوكيل أن يوكل إلا أن يؤذن له، فإن عين شخصاً معين ولو غير أمين، وإلا فالأمين فقط (أبو جعفر) له التوكيل إن حضر، إذ الثاني معين<sup>(١)</sup> (ل) أو لعذر مرض أو سفر. قلنا : ليس للمستبيع أن يبيع بغير إذن، (فرع) (ي ح قش) فإن لم يصرح بالإذن له، بل قال : اصنع ماشئت. قلت : أو فوضه، جاز له التوكيل (قش) لا، إذ ظاهره التفويض في التصرف فقط. قلت : عام فدخل التوكيل.

### فصل

وكل من له التصرف في شيء فله التوكيل فيه والخلاف في توكيل المميز كالخلاف في الإذن له، وقد مر، «مسألة» (يه ح خي البرذعي من صح) ويملك الوكيل الحقوق المتعلقة بمقد البيع والإجارة والصلح بالمال، لا في غير ذلك من التملكيات والعقود، إذ لادليل (ط) ضابطه أن كل من وكل في شيء يصح منه نقل استحقاقه إلى غير مستحقة كالبيع والإجارة والصلح بالمال ملك حقوقه، لا النكاح والطلاق والمتق والصلح عن دم العمد والخلع والكتابة (ن شص بعض صح) بل تعلق بالموكل إذ لا يدخل في ملك الوكيل كوكيل النكاح والخلع، وكما كم باع عن يقيم. قلنا: للوكيل المطالبة بالبيع وبالتمن اتفاقاً، فاستلزم تعلق الحقوق به بخلاف وكيل النكاح والكتابة ونحوهما، سلمنا لزم أن لا يجزىء تقايض الوكيلين في الصرف في غيبة الأصلين، لغيبة من إليه القبض، ولم يملك الحاكم الحقوق لاستلزامه أن يصير خصماً للمشتري، فلا يجوز حكمه كالأحكام لنفسه فافترقا، (فرع) (يه ح) وتعلق الحقوق بالوكيل يقتضى دخول المشتري ونحوه في ملكه لحظة بمقد البيع، ثم ينتقل إلى ملك الأصل بمقد الوكالة، والخالف يمنع انتقاله كالنكاح. قلنا : النكاح لا ينتقل بعد ثبوته فافترقا، سلمنا لزم أن تجب الإضافة في البيع كالنكاح، (فرع) وحيث تعلق به الحقوق لا يفترق إلى الإضافة لدخوله في ملك الوكيل لحظة ثم ينتقل، وحيث لاتعلق به يجب لعدم دخوله في ملكه فلا يتمتعين للموكل إلا بها (ص ابن أبي القوارس) ولو اشترى الوكيل من يعتق عليه لا على الموكل، عتق لدخوله في ملك الوكيل لحظة، (فرع) قيل : وإنما يملك الحقوق حيث قبض ولم يضاف العقد إلى الأصل وهو قوي، إذ ملكه ضعيف فيعتبر القبض كفى الفساد، والمضيف لا يملك ما عقد عليه، فكذا حقوق العقد.

### فصل

وإلى وكيل البيع العقد، إذ هو الأصل والتسليم، إذ البيع يقتضيه وقبض الثمن عندنا و (قش) إذ هو من موجب العقد (قش) لا، إلا برضا الأصل وإن رضى العقد. قلنا: هو عوض البيع فأليه قبضه، كتسليم بدله، ولا يسلم المبيع حتى يقبض الثمن، إذ قد تعين المبيع فزعم تعيين الثمن، «مسألة» (ع ط ح محمد) وله الخط من الثمن قبل قبضه، إذ إليه استيفاءه، فأليه إسقاطه لا بعد القبض لانزاله (م ش) لا، إذ الأمر بالبيع يقتضي توفير الثمن لا إسقاطه، كلو وكله بقبض دين فأبرأ. قلنا: وكيل البيع مالك لحق الاستيفاء، لا وكيل الدين، (فرع) قلت: ويغرم ما حط لا بطلاله حق الأصل، «مسألة» (يه م ش ك فو) وينقلب فضولياً بالغبن الفاحش لا المعتاد (ح) بل ينفذ كالأصل. قلنا: خيانة فلا يصح، كلو وهب ما أمر ببيعه. أما لو اشترى بغبن فاحش، أو باع بولاية صار فضولياً اتفاقاً. وكذا لو باع بأقل مما عين له، «مسألة» (يه م ش ثور) ولا تأجيل مع الإطلاق كالبيع المطلق (م ي ح ف) معتاد فيجوز (ح) ولو إلى ثلاثمائة سنة. قلت: بين التجار لا الدلالين والوكيل كالللال (فرع) (م) فإن نهى عن النساء لم يضر تأخير المطالبة يوماً أو يومين، إذ ليس بنساً، وله تقديم تسليم المبيع للعادة إلا أن ينهأ، أو إلى داعر، «مسألة» (ط ي قش) وإذا أمر ببيع نساء فاستنقد، صح، إذ زاد خيراً، وقيل: لا، لجواز غرض له في النساء، «مسألة» (ي ش فو) وعن (م) ولا يبيع إلا بنقد مع الإطلاق، إذ هو المعتاد (ح) وعن (م) يعتاد المعاوضة بالعرض كالنقد. قلنا: لانسلم إلا بالتراضي دون اللزوم. قلت: وفي جهاتنا الذهب كالعرض، إذ لم يعتد بالتبايع به، «مسألة» (هب ش فو) ولو باع بعض ما وكل ببيع جملة لم يصح (ح) بل يصح. قلنا: في الشركة مضرة فإن عين للكل ثمناً فباع به البعض صح، إذ المعلوم رضا الموكل بذلك، (ي) إلا حيث عين المشتري، فلا لاحتماله قصد محاباته بذلك (فرع) أما لو اشترى بعض ما أمر بشراء كله لم يصح اتفاقاً فإن أتبع شراء البعض أو يبيعه بشراء الباقي أو يبيعه صح، ما لم يرد الأصل العقد الأول لزوال الخالفة، «مسألة» وإذا عين الأصل للبيع وقتاً معين، (الداركي) من (صش) لو أمر بالطلاق يوم الجمعة، صح بعده لا قبله، إذ رخصها مطلقة بعده لا قبله. قلت: ينعزل بعد الوقت. فإن قال: بع من فلان معين، لاحتمال غرض. وإن عين سوقاً معين إلا أن يخالفه إلى سوق أبلغ في الاستئمان. وفي المساوي وجهان، (ي) أحسهما الجواز لحصول المقصود، «مسألة» وإذا مات الوكيل قبل قبض الثمن قبضه وصيه أو

وارثه ، إذ حقوق العقد ملكه فتورث عنه ، وليس للأصل تولى شيء منها إلا بإذن ، « مسألة »  
 (يه ش فو) وإذا أمر بعقد فاسد لم يملك أن يعقد صحيحا ، كولو أمره أن يبيع بخمر أو خنزير ،  
 فباع بعقد (ح عه محمد) بل يعقد صحيحا . قلنا : لم يؤمر به ، وفي الفاسد غرض التعريض للفسخ  
 (م هب) ولو وكله بالبيع من نفسه لم يصح بخلاف هبة نفسه ونحوها مما يصح أن يتولى طرفيه واحد  
 فيصح (ن ش) لا يصح في كل عقد . لنا مامر ، « مسألة » ولو قال : بع بألف ، فباع بألفين ، صح  
 ما لم ينه عن الزيادة ، فإن باع بألف وثوب لم يصح ، لجعله بعض الثمن عرضاً (ي) بل يصح إذ  
 زاد خيراً ، « مسألة » (ه قين) ولا يضمن الوكيل إن جحد المشتري البيع والمبيع ، إذ هو أمين ،  
 وترك الإشهاد ليس بتفريط لاعتياده ، « مسألة » وما رد عليه بحكم لم يبيعه ثانياً ، إذ قد انزل  
 بالمقد ولا مقتضى للتكرار إلا لقرينة ، ولا يضمن الثمن إن ذهب بغير تفريط ، « مسألة » وإذا باع  
 بغير فاحش فقطعه المشتري ضمن المالك أيهما ، والقرار على المشتري إن علم ، « مسألة » وما لزم الوكيل  
 فعلى الأصل ، وحيث هو بأجرة ضمن ضمان المشترك ، « مسألة » وإذا عين أجلاً لم تجز الزيادة  
 (ي) ولو قال : بع مؤجلاً ولم يبين ، فسدت الوكالة للجهالة ، وقيل : يصح ويؤجل أجل مثله للعرف  
 وقيل : بل إلى أي وقت شاء للعموم ، وقيل : إلى سنة كالجزية ، « مسألة » وليس له شرط الخيار  
 للمشتري إلا بإذن خاص ، إذ لا يقتضيه الإطلاق . وفي اشتراطه للموكل وجهان . قلت : أحقهما  
 الجواز ، إذ زاد خيراً ، « مسألة » ولو وكله ببيع عبد ثم باعه للموكل أو أعتقه ، بطلت الوكالة لتعذر  
 تصرف الوكيل حينئذ ، وإذا استعمل ما وكل ببيعه ضمن للتعدى ، وفي بطلان الوكالة وجهان (ي)  
 أحصهما تبطل ، إذ هي عقد أمانة فبطلت بالجناية كالوديعة . وقيل : لا ، كالرهن . قلنا : الرهن  
 وثيقة فافترقا .

### فصل

ويصح التوكيل بالشراء إجماعاً ، « مسألة » وإذا عين للشراء ثمنًا فاشتري إلى الذمة لم يصح  
 لخالفه الغرض وهو لزوم تسليم المبيع بتسليم المعين ، وبطلان لبيع بتلف المعين ، ولا يلزم بدله  
 بخلاف ما في الذمة . قلت : وهذا حيث المعين غير نقد ، فأما هو فلا يتعين عندنا ، ولو أمره بالشراء  
 إلى الذمة والدفع من معين فاشتري بالمعين ، فوجهان (ي) أحصهما يبطل الشراء ، إذ أمره بعقد

يلزم مع بقاء الثمن وتلفه فجعله لازماً مع البقاء فقط ، فإن أمره بشراء شيء وأعطاه الثمن ولم يقل بعينه فوجهان (ى) أصحهما : يتعين . إذ هو الظاهر ، وقيل : لا ، للاطلاق ، «مسألة» ومن وكل بشراء شيء إلى الذمة ولم يدفع الثمن ، ففي تعلق الثمن أقوال ، أحدهما بذمة الموكل ، إذ انتقل إلى ملكه فآزمه الثمن ، كلو تولى العقد والوكيل ضامن ، إذ للمطالبة إليه ، فلبائع مطالبة أيهما ، ويرجع الوكيل على الأصل إذ لزمه بإذنه فإن أبرأ الأصل برئاً والوكيل برىء وحده وقيل : بذمة الوكيل إذ هو القابل فيطالبه لا غير ، ويلزم الأصل له مثل ما لزمه بإذنه فله مطالبته ، وإن لم يطالبه البائع (ى) بل فى ذمة الوكيل ولا شيء فى ذمة الأصل له ولا للبائع ، لكن إذا سلم رجع على الأصل للزومه بإذنه ، وإن أبرأ لم يرجع ، وليس للبائع مطالبة الأصل . قلت : وهو (هـ) «مسألة» ومن وكل بأن يشتري بضمن حال ولم يقدره ، فاشترى بمؤجل لم يصح لاحتمال الزيادة لأجل الأجل ، فإن قدر الثمن صح إذ زاد خيراً . ولا يشترط للبائع الخيار ، بل للأصل إن شاء كما مر . فإن اشترى بأكثر مما قدر فوجهان (ى) أصحهما : يصح العقد والزائد من مال الوكيل لتبرعه ، وقيل : لا ، كلو أطلق فاشترى بأكثر من ثمن مثله . قلت : وهو الأقرب (هـ) ولو قدر ثمناً فاشترى بأقل صح ، إذ زاد خيراً فإن اشترى بأكثر لم يصح ، ولو كان بضمن مثله لخالفه الغرض ، فإن لم يصف بلفظ أو نية لزمه ودفعه من ماله «مسألة» ولودفع ديناراً ليشترى به شاة فاشترى به شاتين لم يصح (ى) إلا أن يكون قيمة كل شاة ديناراً لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم فعل عروة البارقي . قلت : والأقرب أنه لا يلزم الموكل الزيادة فى المبيع ، بل يأخذ شاة بنصف الدينار للقطع بأن من رضى بها بالدينار رضى بها بنصفه وتقريره صلى الله عليه وآله وسلم فعل عروة إجازة لما فعله ، لا للوكالة ، «مسألة» ويشترى ما يلىق بالأصل من لم يعين له النوع إن عين له الجنس والثمن وإلا لم يصح للجهالة ويعنى عن ذكر النوع ذكر الثمن والعكس ، كاشترى عبداً بكذا ، أو حبشياً (ك) بل يكفى اشترى عبداً ، ويشترى ما يلىق به قلنا : إن فوض فنعم ، وإلا فلا للجهالة ، «مسألة» وإن خالف فى جنس الثمن لم يصح كما سيأتى ، وكذا لو أعطاه مائة ونهاه عن الشراء بأقل لخالفته للمنطوق ، فلو أعطاه مائة ونهاه عن الشراء بخمسين فاشترى بفوقه ودون المائة صح ، وبأقل من الخمسين وجهان (ى) أصحهما يصح إذ زاد خيراً ولم يخالف منطوقاً ، وقيل : لا لمشاركته الخمسين فى العلة وهى القلة .

## فصل

ويصح التوكيل في النكاح كما مر ، وينعزل الوكيل بالعقد فلا يعقد ثانياً إلا بتجديد أو لفظ يقتضى التكرار ، «مسألة» ولو قال : إن تزوجت فلانة فقد وكلتك بطلاقها ، لم يصح كالطلاق «مسألة» ومطلق التوكيل بالطلاق لواحدة على غير عوض ، إذ هو مقتضى اللفظ فلا يتعداه إلا بإذن خاص ، فإن وكله بواحدة فطلق ثلاثاً أو العكس وقعت واحدة . فإن وكله على أن يشهد فلم يشهد لم يقع ، والوجه ظاهر .

## فصل

ويصح التوكيل في الخصومة ، كفعل على عليه السلام ، ولم ينكر ولا يملك بها الصلح ولا الإبراء إلا بإذن خاص . قلت : أو بالتفويض ، «مسألة» (يه حص) وله قبض المدعى ، إذ الغرض بالخصومة الاستيفاء والتحكيف ما لم ينه الأصل ، فإن نهاه حرم بخلاف وكيل البيع إذا نهى عن قبض الثمن ، فإن استثناه لغا الاستثناء ، (فرع) وله تعديل بينة الخصم والإقرار بما تولى إثباته فيسلمه متى صار إلى ملكه ، (فرع) (الأكثر) وتصدق في القبض والضياح ، ويبرأ الغريم (ك) لا إلا بينة (الطحاوى) لم يقل به أحد غيره . قلت : حيث هو أمين ، «مسألة» وليس للمدعى عليه أن يحلف ناوياً لا حق للوكيل ، بل للأصل لما مر ، «مسألة» (ى ش عج) ومن وكل بقبض دين فجحد كان له التثبيت ، إذ لا يتم القبض إلا به . (فو عج) القبض غير التثبيت فلا يدخل في الأمر به . قلت : لا يتم إلا به . فلزم ، «مسألة» (ى حص) فإن وكله بقبض عين فجحدت لم يكن له التثبيت عليها إذ وكل بقبض العين فقط (ش عج) بل له التثبيت كالدين . قلت : العين ممكنة القبض من غير تثبيت ، فافترقا ، «مسألة» (يه ف) وإقرار وكيل الخصومة يلزم الأصل في عين أو دين (ن ش فر) لا ، لنا مامر ، «مسألة» (يه ن قش) ويصح التوكيل بالإقرار ، كقولنا : أخبر فلانا أن على له كذا (ش) لا كالتوكيل بالشهادة (بعضش) إن كان المقر به معلوماً صح ، وإلا فلا ، لنا مامر ، (فرع) (ى) فإن وكله ، يقر بمعين صح ونشد وإن أمره يقر له بما لصح واستفسر الأصل ، فإن قال : أقر له فقط . فقال : أقررت لك ، فوجهان (ى) أحدهما لا يصح لاحتمال الإقرار بالفضل وقيل : يصح ويستفسر . قلنا : الأصل البراءة ، «مسألة» (ه شص ح محمد) ويصح التوكيل

بتثبيت القصاص ( ف ) لا ، قلنا : كغيره ، « مسألة » ( ع ه ح ) ولا يصح باستيفائه لجواز عفو من لم يباشره فيتفق وقت العفو والفعل فلا يتم العفو والواجب الاحتياط كالحد ( ن م ه ش ) حق آدمي فيصح كالدين . قلت : يحتاط في القصاص ، فافترقا ، ( فرع ) ( م ن ح قش ) ويشترط حضور الأصل عند الاستيفاء لتجوز عفو الغائب ( للروزي الاسفرايني الطبري ) من ( صش ) لا كغيره قلنا : مشدد فيه كالحد فلا يقام مع الشك ، « مسألة » ( ع ه ح ) ولا يصح في إثبات الحدود ، إذ شرع ستر موجبها ودرؤها بالشبهة ولا استيفائها لما مر ( ن م ي عش ) يصح إذ أمر صلى الله عليه وآله وسلم أنيسا بأقامته ، وأمر على الحسن بمحمد الوليد بن عقبة ، وإذ صدر ممن يتولاه . قلت : وهو قوى بشرط حضور الأصل « مسألة » ويصح التوكيل في فسخ العقود كعقدها ، وفي الإبراء من الدين والحق وطلب الشفعة وأخذها والقراض والمساواة والإيداع وقسمة النوى والغنمية ، إذ فعل صلى الله عليه وآله وسلم ذلك فيها ولما مر ، ويصح في قبض الميراث وقسمته وفي الكفالة نحو : وكلتك بعملى كفيلا لفلان عن فلان ، فيقول : كفلت فلانا لفلان عن فلان ، أو تكفلت لفلان عن فلان عن موكلى « مسألة » ( م ي ) وفي المباح كالاختطاب ونحوه ، إذ يملكه الأصل بالوكالة ، وإذ له توليه ( يه ) لا ، كالتوكيل في الاغتنام ، « مسألة » ( ي ) ولا يلزم وكيل الإيداع الإشهاد في الأصح ، إذ لا ثمرة له ، إذ القول قول الوديع في التلف والرد ، فإن أنكر التسليم إليه فالقول له ، إذ الأصل عدمه ، والقول للوكيل أيضا ، إذ هو أمين ، « مسألة » ويصح التوكيل بالإيفاء ، ولا يجب الإشهاد في الأصح للعرف ، والقول للنكر إذ الأصل عدمه ، وللوكيل في أنه قد قضاه ، لأنه أمين ، فإن شرط الإشهاد خالف ضمن لتعريضه ، « مسألة » ولو قال : أسلم عنى مائة درهم في طعام صح ذلك ولزمته المائة ، كولو قال : أعتق عبدك عن كفارتى . قلت : ووجهها أنه كالتوكيل بالتمليك للأصل بعوض .

### فصل

وإذا وكل اثنين على شيء كل على انفراده صح تصرفهما مجتمعين ومفترقين ، فإن شرط اجتماعهما

( قوله ) « إذا أمر صلى الله عليه وآله وسلم أنيسا » إلى قوله « ابن عقبة » سيأتى الخبران في الحدود إن شاء الله تعالى .

لزم اتفاقا ، فإن وكلهما معا في حال ولم يشرط الاجتماع (هب) لم ينفرد أيهما بالتصرف إلا فيما خشي فوته كالبيع والشراء والإجارة في معين أو جنس خشي عذمه ونحو ذلك ، لا الطلاق والنكاح والعنق بلا عوض ، إذ لا يخشى فوتها ، فتوكيله لاثنتين أمانة اشتراط اجتماعهما ، فلزم اتفاقا (حصش) بل ضمهما في التوكيل أمانة اشتراط اجتماعهما ، فيلزم مطلقا . قلنا : لانسلم حيث يخشى الفوت ، بل وكلتكما كضررتكما أو أكرمتكما في عدم اقتضاء الانضمام ، (م) فلو وكل فقيرين بصرف زكاته كان لكل واحد منهما الصرف في صاحبه ، « مسألة » وهي جائزة من الطرفين ، إذ هي إباحة التصرف ، والمبيع الرجوع ، والمباح له الامتناع . والعقود أنواع لازم من الطرفين كالبيع والإجارة والحالة والنكاح ، والعكس كالوكالة والشركة والمضاربة والرهن قبل القبض ومن أحدهما فقط كالضمان والكتابة والرهن بعد قبضه ، وفي لزوم السبق خلاف سياقي إن شاء الله .

### فصل

والموكل عزل الوكيل إجماعا ، إذ هي حق له ، فله إسقاطه متى شاء ، وكرجوع المبيع ، « مسألة » (هقم حص) ولا يعزل نفسه إلا في وجه الأصل ، إذ هي معاملة بينهما فلا تنفسخ إلا بمجموعهما كالبيع (يقيمش) يصح كالموكل وكالطلاق . قلنا : خصهما الإجماع . قالوا : البيع الناجز لا ينفسخ بأحدهما وإن حضر ، والذي يجيز فيه الخلاف . قلنا : قسنا على الناجز المنسوخ بتراض ، « مسألة » ولا انعزال لوكيل مدافعة طلبه الأصل ، أو نصب بحضرته أولا وقد خاصم إلا في وجه الخصم ، إذ قد تعلق له به حق الخاصة وعزله يضر به في المحاكمة والإحضار وتقرير الحق والتسليم ولتأديته إلى أن لا يستقر خصم « مسألة » ويلغو ما قبل بعد العزل والعلم به إجماعا (فرع) (ع هب قش) وكذا قبل العلم إلا فيما تعلق به حقوقه فينفذ لثلاث يحصل الإضرار في التعامل (ح قش) بل ينفذ كل تصرف حتى يعلم كلو أمرنا الله بشيء ثم تنهانا عنه ولم نعلم النهي . قلنا : لانسلم وقوع الأصل (قش) لا ينفذ في أي تصرف ، إذ تصرفه على الأمر ، وقد بطل ، لنا مامر ، (فرع) (ض زيد) أما لو أتلّف المباح له العين أو المنفعة قبل علمه برجوع المبيع لم يضمن . قلت : لثلاث يحصل الضرر في التعامل كما مر (أبو جعفر) وكذا لو نهى المودع الوديع عن الإمساك ولم يعلم الوديع بنهيه حتى تلفت ، لم يضمن لما مر ، (فرع) فإن باع ثلث مأكلا غيره يبيعه وباعه الوكيل والتبس السابق قسم بين المشتريين وخيرا

قلت : والحقوق لكل منهما مع من عامله ، «مسألة» (هـ حصن) ولا يصح تصرفه قبل العلم ، إذ لا حكم للأمر قبل العلم به (ح) ويصح من الوصى قبل العلم ، إذ تصرفه بالولاية لا النيابة ، فصار كمن باع عبداً ظنه لغيره فأنكشف له بطلت : وكذا (هب) «مسألة» (يه) (فو) ويكفي خبر الواحد بالعزل ، كغسل النجاسة ، والمؤذن (م) إن حصل الظن بخبره وإلا فلا (ش ح) إن كملت الشهادة وإلا فلا قلنا : لا دليل على اعتبار صفة الشهادة هنا ، والخبر هنا يعمل به وإن لم يقد ظنا ، إذ الشك كاف في منع الإباحة (أبو جعفر أبو بكر الرازي) وينعزل بخبر الرسول اتفاقا ، «مسألة» (هـ قين) وينعزل بموت الأصل (ك) إن علم بموته وإلا فلا . قلنا : انتقل الملك فبطل الإذن كلو بابه الأصل ، «مسألة» ولا يبطل بمرءة الوكيل ، إذ يصح توكيل المرتد ابتداء ، وفي ردة الأصل وجهان متفرعان على زوال ملكه بالردة (ي) أصحهما الردة كالموت . قلت : بل يوقف تصرف الوكيل حينئذ كتصرف الأصل ، «مسألة» ويضمن الوكيل بالتراخي عن الرد بعد الطلب إلا لعذر كالصلاة ولو لم تضيق أو بيع أو شراء ، أو طواب وقت النوم أو في الحمام أو حال أكل فيؤخر حتى يفرغ أوضاع المفتاح فلا يكسر القفل للمبادرة ، فإن ادعى بعد الضمان أنها تلفت قبل الطلب لم تسمع ولو بين لا كذابه بينه ، «مسألة» (هب) وتبطل بمنون الوكيل أو الأصل أو إغماهما ، إذ خرجا عن كونهما من أهل التصرف (م) بالجنون فقط ، لا الإغماء كالنوم . قلنا : هو بالجنون أشبه (الوافي) ويعود يعود عقله . قلت : وفيه نظر ، إذ الولاية المستفادة لا تعود بعد زوالها إلا بتجديد ، والوكالة أضعف ، «مسألة» وحجر الإفلاس يبطل التوكيل في المال لا في الطلاق والنكاح والشراء إلى النعمة لما سياتي ، «مسألة» ويصح التوكيل بأجرة خاصا أو مشتركا وله حصصة ما فعل في القاسدة ، ومن المقصود في الصحيحة لما مر ، (فرع) (هـ قين) ولو فسخ عليه المبيع بحكم لم تسقط أجرته إذ هي على العقد وقد وقع . وإذا أقر وكيل الخصومة بالمدعى لخصمه لم تسقط أيضا ، إذ لا وجه لسقوطها ، «مسألة» (هـ ك ف) وإذا وكل بشراء عبد ، فاشترى أعمى أو أقطع لم يصح (ح) بل يصح ، إذ هو عبد . قلنا قصد في العادة الغلظة وهي ناقصة منه تخالف غرضه في الظاهر ، «مسألة» (هـ ش فو) ويصح التوكيل بالخصومة وإن خسر الأصل إذ لم يفصل الدليل (ح) لا إلا لعذر كالشهادة على الشهادة . لنا فعل على عليه السلام ، ولم ينكر (ح) ليس من التسوية أن يحضر أحد الخصمين دون الآخر وقد أمر الحاكم بها قلنا : قصد ألا يميل ، قالوا قال الله تعالى (وإذا دعوا إلى الله ورسوله) الآية . قلنا : من وكل فليس بمهرض ، (فرع) (هـ فو) ومن بين على أنه وكيل صحت (ح) لا حتى يحضر الأصل . قلنا : لم يقل



به غيره ولا وجه له ، «مسألة» (هـ ش ك فو) ويصح التوكيل في الخصومة وإن كره الخصم (ح فر) لا ، إلا برضاه . لنا توكيل على عليه السلام عبد الله لخاصته طلحة من غير رضاه ولم ينكر ، «مسألة» (هب حص ش) ومن وكل بشراء رق فاشتري من يعتق عليه ، أو على الأصل المطلق عتق ، إذ يملكه ثم ينتقل كما مر ، فإن قال الأصل : اشتراة أطوها أو أبيعها أو أستخدمها ، ملكها الوكيل إن لم يصف (ك) إن لم يعلم الوكيل لزمت الأصل . قلنا : لا وجه له ، «مسألة» وإذا خالف الوكيل انقلب فضولياً ، إذ لم يؤذن «مسألة» (هـ م) وإذا نوى الوكيل لنفسه في مشتري أو نحوه ، عينه الأصل ، فلا أصل مالم يخالفه الفرع ، كلو باع عن نفسه (قين) بل يملكه إذ صدر من أهله وصادف محله ، وكالفكاح قلنا : قياس الشراء على البيع أرجح ، إذ هو أحد طرفيه . والفكاح لا يدخل في ملك الوكيل فافترقا ، «مسألة» (هب ح فر فو) وإذا خالف في جنس الثمن صار فضولياً (الحسن بن زياد) لو أمر أن يشتري بدنانير فاشتري بقدر قيمتها دراهم أو دونها ، صح ، وكذا في كل ما يكال أو يوزن . قلنا : خالف فانقلب فضولياً ، «مسألة» فإن عين له دراهم فاشتري بغيرها من جنسها فوجهان : أحدهما يملكه الموكل ، كلو اشتري إلى ذمته (م ي) بل يصير فضولياً للمخالفة . قلت : بناء على أن النقد يتعين وقد مر إبطاله ، فإن نهى عن الشراء بغيرها صار فضولياً اتفاقاً ، ولو أمر بشراء عشرين صنفقة فاشتريهما صنفقتين ، ففضولي للمخالفة «مسألة» (هب ح) ولا خيار للموكل بوجه ملك الوكيل حقوق المقدد ووكيل القبض كوكيل العقد في الرؤية ، إذ القبض من حق العقد فكان مثله (فو) لا حكم لرؤيته انصره على القبض ، لنا ما مر .

### فصل

والقول لشكر الوكالة إذ هو الأصل ، وفي قدر الموكل فيه كأصلها ، «مسألة» (ح الطبري من شش) والقول للوكيل في إيقاع الفعل للملكه إيقاعه ، كإقرار الأب بإنكاح الصغيرة (ث) لا إذ الأصل عدمه . قلت : القياس : أن القول لمن سبق في المطلقة وفي المؤقتة في الوقت ، إذ دعوى الفعل كالإنشاء ، فإنكاره عزل و بعد الوقت للنافي ، إذ هو الأصل ، «مسألة» ولو ادعى الأصل أنه اشتري بقبل مما أمر به بين إذ الظاهر خلافه (ح) إن كان الشراء إلى الذمة ، فالقول للوكيل إذ هو الغارم وإلا فالأصل ، إذ هو الغارم حينئذ ، إذ يطالب بالزائد . قلنا : الوكيل يملك الشراء فملك الإقرار بكيفيته ، والقول للأصل في الثمن الذي أذن به كأصل الإذن (ي) وإذا ادعى الوكيل

تلف الشيء بأمر ظاهر كجريق أو قهرين لإمكانته، وبخفي قلت بعينه لتمنر البيعة، والقول للوكيل في رد العين كالوديع إلا حيث يكون أجيراً فوجهان : يقبل كالعين المستأجرة، ويبين كالمستأجر عليها .

## كتاب الحوالة

هي من تمويل الشيء وفي الشرع نقل حق من ذمة إلى ذمة ، والأصل فيها قوله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا أحيل أحدكم » الخبر . والإجماع على صحتها

### فصل

وإنما تصح بلفظها ليطابق معناه وقبول المحال ، وكلفظها أن يضمن الزعيم بشرط براءة الأصل ، «مسألة» (ي) وهي عقد إرفاق لا بيع ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « فليحتل » فندب إليها والبيع مباح . وقيل : بل عقد بيع لاقتضاءها تملك المحال ما استحال إليه . قلنا : فيلزم دخول الربح والغبن فيها وليس كذلك ، «مسألة» ويعتبر رضا الحيل إجماعاً وملسكه للمحال به ليصح تملكه (الأكثر) ورضا المحال (د) لا، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « فليحتل » لنا تملك فاعتبر رضا كالمشتري ، والخبر للندب ، «مسألة» (هـ ش) ولا يعتبر رضا المحال عليه ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « فليتبع » ولم يفصل ( حص قش الأصطخري ) بل يعتبر . قلنا : لا وجه لاعتبار رضا ، «مسألة» وإنما تصح الإحالة بدين مستقر معلوم يتصرف فيه قبل قبضه لما سيأتي ، ( فرع ) فلا يحال بضمن مبيع في مدة خيار لعدم استقراره ، ولا بمبيع لتجوز تملكه قبل قبضه ، ولا بدين السلم ، إذ لا يتصرف فيه قبل قبضه ،

### كتاب الحوالة

( قوله ) « إذا أحيل أحدكم على ملى » الخبر . لفظه عن أنى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « مطلق الغنى ظلم وإذا أتبع أحدكم على ملى فليتبع » أخرجه الستة .

لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره » ولا بمسأل الكتابة لتجوز العجز ، ولا بدين قيسى ، إذ هو غير معلوم ، وهي كالمعاوضة .

### فصل

(الأكثر) ويبرأ الحيل بالإحالة (فر) لا ، بل يطالب أيهما شاء كالضامن . قلنا : اشتقاقها من التحويل يقتضيه ، «مسألة» (على) ثم (هش ل مد) ولا يرجع على الحيل إن أفلس الحال عليه أو جحد بعد الإقرار ولا بينة ، أو تغلب ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « فليتبّع » ولم يفضل (د ن) بل يرجع لثلاث يطل الحق (ح) إن مات مفلساً أو أنكر ولا بينة رجوع (ف) أو حكم الحاكم بإفلاسه رجوع وإلا فلا . لنا قول (على) عليه السلام لمن أحاله وأراد الرجوع بموت الحال عليه « اخترت علينا غيرنا » ولم ينكر ، ولأن الاستحالة كالقبض ، (غرع) (شريح القنون حصث ك) أما لو كان متغلباً أو مفلساً عند الإحالة ، وجهل الحال فله الرجوع ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « على مليء » وقول علي عليه السلام : « إذا أفلس الحال عليه » الخبر في مثلاً ولم ينكر (ي) وظاهر إطلاق (الأحكام) لا ، قلنا : كالنكر في السلعة ، «مسألة» ويشترط اتفاق الدينين في الجنس فلا

(قوله) « من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره » لفظه عن الحديري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من أسلف في طعام أو في شيء فلا يصرفه إلى غيره قبل أن يقبضه » هذه رواية رزين ، ولأبي داود ونحوه .

(قوله) « لنا قول ملي » الخ . لفظه في الشفاء « روى أن جد سعيد بن المسيب كان له ملي على عليه السلام حق ، فسأله أن يحيل به علي رجل كان له عليه السلام حق عليه ففعل ولم يصل إلى حقه فجاء إلى علي عليه السلام فأخبره بذلك ، فقال له علي : اخترت علينا غيرنا أبعدك الله . وذلك في أيام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » انتهى : ولفظه في غير الشفاء « أن جد سعيد بن المسيب كان له حق على أمير المؤمنين فسأله أن يحيله علي رجل فأحاله عليه فمات الحال عليه فعاد جد سعيد فسأل علياً حقه فقال له عليه السلام : اخترت علينا غيرنا أبعدك الله » وكان ذلك بحضور من الصحابة ولم ينكر » والله أعلم . (قوله) « وقول علي عليه السلام : إذا أفلس الحال عليه » الخبر . لفظه في أصول الأحكام عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليه السلام أنه قال « لا قوى على ملك مسلم إذا أفلس الحال عليه رجوع بطلب الحق على الذي أحاله » انتهى (ح) التوى بالثنية من فوق : الهلاك .

يحال من له درائم على من عليه دنائير ، إذ يستلزم اعتبار رضا الحال عليه ، إذ لا يلزمه تسليم غير ماعليه ، وكذا لو اختلف النوعان (ى هب ش) أو اختلف الأجلان إلا أن تكون مدة الحال عليه أقل ، وفي إحالة المؤجل على ذى الحال وجهان : يصح ، كلعجله ، ولا ، إذ هي كالزيادة لأجل الاستحالة فكأن كانتى للأجل . قلنا : لا تسلم ، «مسألة» (هب حص ) وإذا أحيل على من ليس عليه حق قبيل للحال عليه صح ، إذ قبوله ، كقوله : أبره وعلى عوضه إذ أمره بإتلاف مال على عوض (ى ش وأكثر أصحابه) لا ، إذ الإحالة معاوضة ، ولا عوض هنا ، فهو كشراء شاة حية بميتة . قلنا : بناء على أنها معاوضة وقد أبطلناه (فرع) (ى) وللغريم هنا مطالبة المحيل كالمضبون عنه ، ولا يرجع الحال عليه إلا حيث سلم بأمره . قلت : وهو قوى ، إذ هو بالضامن المتبرع أشبه ، «مسألة» وللحال عليه أن يحيل ، ثم كذلك اتفاقا ، «مسألة» (م) ولا يعتبر المجلس فى قبول الإحالة ، إذ ليست عقداً ، «مسألة» ومن رد مشترى برؤية أو حكم أو رضى على بائع قد أحال بالثمن وقبض لم يرجع به إلا عليه لوقوع الإحالة والقبض صحيحين ، فملك القابض ويرجع على البائع لتسليمه بأمره ، وكذا لو استحق البيع أو أنكر البيع بعدهما أو انسخ النكاح قبل الدخول وقد أحالت بالمهر وقبض ، فأما قبل القبض فتبطل الحوالة فى الأصح كتلف المبيع قبل القبض ، وإذا تصادق المحيل وللحال عليه على الأدين وأنكر المحتال لم تبطل ، إذ هو تصادق على إبطال حق الغير ، وفي رجوع الحال عليه على المحيل حينئذ بما سلم وجهان (ى) أصحهما لا يرجع لإقراره بظلم المحيل .

### فصل

والقول لمنكر الحوالة ، إذ الأصل عدمها ، والمحيل فى قدر الدين ، وقدر الحال به ، إذ الأصل البرائة وعدم الإحالة (ط هب) وفي أنه أراد بها التوكيل ، قيل إن أنكر الدين ، وإلا فالقول لمن ظاهر اللفظ منه من إحالة أو توكيل . قلت : وهو قوى .

## كتاب الكفالة والضمان

الكفالة بالوجه ، والضمان بالمال (الشعبي) ثم (٥ ل حص لك مدش العنبري) وهما مشروعتان (قش) كفالة الوجه ضعيفة ، قبيل : أراد من جهة القياس وهي صحيحة (المروزي في) بل غير صحيحة في أحد قولي ، إذ هي ضمان عين معينة بعقد ، فلم تصح ، كلو أسلم في تمر نخلة معينة . قلنا : السلم بيع تفسده الجهالة فافترقا ، «مسألة» ويبيان إن طلبا من عليه حق توثيقا لما سيأتي .

### باب كفالة الوجه

الأصل فيها من الكتاب قوله تعالى (فخذ أحدا مكانه) وهذا كفالة بيدن ، ومن السنة «الزعم غارم» «ولجسه صلى الله عليه وآله وسلم اللذين أرسل معهما عمرو بن أمية حتى رجع» والإجماع وهو

## كتاب الكفالة والضمان

(قوله) «الزعم غارم» تقدم في ذلك حديث أبي أمامة وغيره . وعن ابن عباس «أن رجلا لزم غريبا له بعشرة دنانير فقال : ما أفرقتك حتى تقضي أو تأتيني بحميل فتحمل بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأناه بها من وجه غير مرضي ، فقضاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنه وقال : الحيل غارم» أخرجه أبو داود .

(قوله) «ولجسه صلى الله عليه وآله وسلم الرجلين اللذين أرسل معهما عمرو بن أمية الضمري حتى رجع» هذا الخبر غير معروف ، وإنما الحديث المتعلق بعمر بن أمية حديث الرجلين اللذين قتلها ولها عهد من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسيأتي ، وإنما المذكور في سيرة ابن هشام في ذكر غزوة عبد الله بن جحش وأصحابه أنهم أسروا أسيرين من أهل مكة ، وأن سعد بن أبي وقاص وعتبة بن غزوان أضلا بعيرا كانا يعتقبانه فتلقوا في طلبه وأن قريشاً بعثوا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في فداء الأسيرين المذكورين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا تقديكوما حتى يقدم صاحبانا. فإذا نغشاكم عليهما ، فإن تقتلوهما قتل صاحبكم ، يقدم سعد وعتبة ، ففدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأسيرين» وذكر في بعض حواشي البحر على هذا الموضع ما لنظنه «روى أنه صلى الله

حبس على عليه السلام ضمنين الوجه حتى جاء به ولم ينكر. وطلب الكفيل من (عم) ولا إشارة بعض

عليه وآله وسلم أرسل عمرو بن أمية الضمري إلى ناحية من النواحي في قضاء حاجة، فجاءه رجلان من أهل تلك الناحية، يخاف عليه منهم، فأراد الرجلان الصدور فقال: لا، حتى يأتي صاحبنا، يعني عمرًا انتهى (قوله) « وهو حبس على عليه السلام ضمنين الوجه » الخ : لفظه في أصول الأحكام عن زيد ابن علي عن آبائه عن علي عليه السلام « أن رجلاً تكفل لرجل بنفس رجل فحبسه حتى جاء به » اهـ (قوله) « وطلب على عليه السلام الكفيل من ابن عمر » روى « أنه لما تخلف عبد الله بن عمر عن بيعة على عليه السلام أمر بإحضاره فأحضر، فقال له: بايع. قال: لا أباع حتى تباع جميع الناس، قال له علي عليه السلام: فأعطني حميلاً أن لا تبرح قال: ولا أعطيك حميلاً، فقال الأشر: يا أمير المؤمنين إن هذا قد أمن سوطك وسيفك، فدعني أضرب عنقه. قال: لست أريد ذلك منه على كره خلوا سبيله فلما انصرف قال أمير المؤمنين عليه السلام: لقد كان صغيراً وهو سيء الخلق وهو في كبره أسوأ خلقاً » وروى « أنه أتاه في اليوم الثاني. فقال: إني لك ناصح إن يعتك لم يرض بها الناس كلهم فلو نظرت لدينك ورددت الأمر شوري بين المسلمين فقال علي عليه السلام: ويحك؛ وهل ما كان عن طلب مني؟ ألم يملكك صنعهم في؟ قم يا أحق، ما أنت وهذا الكلام؛ فخرج ثم أتى علياً عليه السلام أت في اليوم الثالث فقال: إن ابن عمر قد خرج إلى مكة فيفسد الناس عليك فأمر بالبعثة في أثره فجاءت أم كلثوم ابنته فسألته وضرعت إليه فيه، وقالت: يا أمير المؤمنين إنما خرج إلى مكة ليقم بها، وإنه ليس بصاحب سلطان، ولا هو من رجال هذا الشأن؛ وطلبت إليه أن يقبل شفاعتها في أمره لأنه ابن بعلها فأجابها وكف البعثة إليه وقال: دعوه وما أراد » انتهى هكذا حكى العلامة ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة. وأما ما حكاه في الشفاء من أن أم كلثوم تكفلت به فوهم. والله أعلم.

(قوله) « ولا إشارة بعض الصحابة في أصحاب ابن النواح » صوابه « ابن النواحة » بفتح النون وتشديد الواو وبعد الألف حاء مهملة ثم هاء، ولفظ عن حارثة بن مضرب « أنه أتى عبد الله يعني ابن مسعود - بالكوفة فقال: ما بيني وبين أحد من العرب احنة، وإني مرت بمسجد لبني حنيفة فإذا هم يؤمنون بمسيلة فأرسل إليهم عبد الله فجاء بهم فاستتابهم غير ابن النواحة قال له: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لك: لولا أنك رسول لضربت عنقك، فأنت اليوم لست برسول فأمر قرظة بن كعب - وكان أميراً على الكوفة - بضرب عنقه في السوق، ثم قال: من أراد أن ينظر إلى ابن النواحة فلينظر إليه قتيلاً في السوق » أخرجه أبو داود، وفيه روايات أخر. وفي الشفاء نحوه وزاد في أخرى « ثم شاور أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم في بقية القوم، فقال عدي بن حاتم نؤلول كفر قد طلع رأسه فاحسمه وقال جرير بن عبد الله: والأشعث بن قيس استتبهم فلن نابوا =

الصحابة في أصحاب ابن الفواح بأن يستتابوا ويتكفل بهم عشائهم والقياس على وجوب تسليم النفس بالإجارة . ومن العقل : احتياج الناس إلى الوثاقة بالنفس كاللأل «مسألة» (هب ح ش) ولا تصح في حق لله تعالى محض ، إذ يسقط بالشبهة فلا يستوثق فيه (فو) يصح في الحدود . لنا ماسر ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا كفالة في حد» وفي حد القذف وجنان (ي) أصبحها تصح بالبدن ، إذ هو حق لأدمى كالدن ، وقيل : لا ، كما لا يصح بالذي عليه ، (فرع) (ط) لكن لا يصح أكثر من قدر المجلس . قلت : لضعف وجوب التكفيل ، (فرع) (هب) فإن تكفل بيده كنفيل صحت كفالته ككلو ضمن إحضاره من دون دعوى تقدمت (ط) والقصاص كالحد . قلت : لتعلق الحق الذي عليه بيده لا بماله ، فأشبه الحد ، (فرع) (هب) ومن استحلف ثم ادعى بينة وجب التكفيل له بالحضور ، قيل : قدر المجلس فقط لضعف الحق بعد اليمين . قلت : الأقرب أنه على ما يراه الحاكم .

## فصل

ولفظها ، تكفلت وضمنت والتزمت وتقلدت وتحملت . قلت : وأنا به زعيم ، إذ معناها التزام حضور الشخص ، ولا يكفي أنا أحضره ، إذ هي علة ، «مسألة» (ي) ولا تصح من عبد محجور كفالة بيدن لتأديتها إلى حبسه . قلت : (هب) أن ضمان العبد مطلقاً صحيح ، لكنه يتعلق بذمته يطالب به إذا عتق ، فإن دلس بالإذن فيها فجنائية ، «مسألة» (ي) ومن أمر غيره بكفالة بوجه فامتثل لزمته ، إذ فعلها باختياره ، لا الأمر إذ لم يلتزم ، بل أمر بمعروف ، «مسألة» ولا تصح

== فكفلهم عشائهم فاستتابهم فتابوا وكفلتهم عشائهم » انتهى . قلت : وقول ابن مسعود «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لك » الخ . إشارة إلى حديث أخرجه أبو داود عن سلمة بن نعيم قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول حين قرأ كتاب مسيلة للرسولين ماتقولان أتأ ؟ قال : تقول كما قال . قال : أما والله لو أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكم كما كان ابن النواحة كان أحد الرسولين ، وكان في كتاب مسيلة المذكور : من مسيلة بن حبيب رسول الله إلى محمد رسول الله » الخ

(قوله) « لا كفالة في حد » هكذا حكاه في الشفاء .

بشخص مجهول لتعذر الوفاء ، ولا يعتبر أن يكون على المكفول بيده دين ، لجواز تعلق الغرض باحضاره ليتبين الدعوى عليه أو ليلزمه الحد ، وتصح بيدن التصبي والزوجة والعبد الأبق (ى) و بيدن الميت حيث تعلق بصورته حق فيشهد عليها «مسألة» ولا تصح مع جهالة المكفول له ، ولا يعتبر رضاه في الأصح ، كالمكفول له بالدين تبرعا

### فصل

وتسقط بموت المكفول به إجماعا لتعذر إحضاره (فرع) (ه قش) فلا يلزمه ماعليه إذ لم يتكفل إلا بوجهه ، وكلو غاب (ش ك ابن سريج) بل يلزمه ، إذ القصد التوثيق في الحق ، فإن تعذر الوجه لزم الحق من الوثيقة كالرهن . قلنا : الرهن وثيقة في الدين من الابتداء فافتراقا ، «مسألة» وتصح مطلقة حالة ومشروطة التمجيل فتلزم ، ومؤجلة بمعلوم فتستقيد به ، وفي المؤجلة بمجهول وجهان (ى) أصحهما ، تفسد كضمان المال ، وقيل : بل تصح ، إذ هى حق تعلق بالعين كالعارية . قلنا : للمعير الرجوع متى شاء ، لا الضمين ، فافتراقا . وتصح عارية إحدى عينين مهمة ، لا الكفالة «مسألة» وفي الكفالة بيع بعض البدن وجوه (ى حش) أصحها المنع ، إذ هو حق يتعلق بعين فلم تسر ، كالبيع وسراية العتق والطلاق بدليل (حش) تصح ، إذ لا يمكن تسليم البعض على الصفة المقصودة إلا بالكل (حش) إن سعى ما لا يبقى البدن إلا به كالرأس والقلب والكبد والنصف والثالث ، صح لما مر ، وإفلا ، كاليد والرجل لإمكان تسليمهما منفصلين وهو باق لما مر . قلت (هب) أن الذى يصح أن يكفل بجزء مشاع أو يطلق على الكل لما مر «مسألة» وإذا عين مكانا لتسليم البدن تعين كالسلم ، فلا يلزم قبوله في غيره ، فإن أطلق فوضع العقد كالبيع ، فإن عين موضعا من البلد كالسجد فوجهان (ى) أصحهما لا يلزم ، إذ لا مؤنة لنقله من بعض البلد إلى بعض ، وقيل : يلزم كالبلد . قلنا : الفرق واضح ، «مسألة» وتصح بإذن المكفول به اتفاقا ، فيلزمه الحضور متى طلب الكفيل لتبرأ ذمته وإن لم يطلبه المكفول له ، إذ التزمها بأمره ، كما لمعير الرهن للمطالبة بفكه (فرع) فإن تكفل بغير أمره فوجهان (ى) أصحهما لا تصح ، إذ لا يلزمه الحضور فيفوت المقصود (ابن سريج) تصح تبرعا كضمان الدين . قلنا : لا ثمرة له . قلت : الأقرب (لب) صحة التبرع بها كما مر فيمن تبرع عن المحدود ، وقول (ى) قوى ، (فرع) ولا تصح مع اعتبار الإذن بيدن صبي أو مجنون إلا بإذن الولي



«مسألة» (هب ي ح ف) ولو شرط أنه إن لم يحضره لزمه الحق، صح ذلك، إذ حادخله التوقيت دخله الشرط كالطلاق (ش محمد) لا، كلو قال: إن جاء المظر. قلنا: لانسم الأصل كالطلاق، (فرع) فلو قال: تكفلت بفلان على أني إن لم أحضره فأنا كفيل بفلان، صح أيضا، على الخلاف. فإن قال: تكفلت بزيد أو عمرو لم تصح للجهالة، «مسألة» (ي ح) ويلغو شرط الخيار فيها، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «ما بال أقوام» الخبر (ش) تبطل إذ هي عقد على شخص كالنكاح. قلنا: لانسم الأصل، «مسألة» وتصح مؤقتة ابتداء، كبعد شهر، وله الرجوع قبله، والانهاء، كإلى شهر، فتسقط بعده، ويصح تعجيل المؤجل كالقرض، فإن امتنع من القبول بلا عذر ولا حاكم أشهد عليه وبريء «مسألة» (هب ح ش) فإن سلم المكفول به نفسه للمكفول له عن الكفيل وأظهر ذلك حيث يمكن الاستيفاء، برىء الكفيل، ولو غاب (م هب ش ح) ويصح تسليمه في غير المصر الذي كفله فيه إن أمكنه الاستيفاء، فإن شرط تسليمه فيه (الوافي فو) وجب تسليمه فيه لاحتمال غرض في ذلك (م هب) بل يلغو الشرط، إذ القصد إمكان الاستيفاء وكضمين المال لنا مامر، «مسألة» (الأكثر) ومن كفل بنائب وأطلق لم يجبس لاحضاره إلا بعد مضي مدة يمكنه فيها الذهاب والرجوع (ابن شهرة) بل يجبس في الحال، إذ قد وجب الحق. قلنا: متعذر فلا ضرار، (فرع) فإن لم يعرف مكان الغائب لم يطالب به الكفيل كالمعسر، «مسألة» وتسقط بسقوط ما على المكفول به، كبراء ضمين الدين ببراء الأصل، إذ هو فرع بخلاف العكس. وتسقط بالإبراء أو الصلح عنها، ولا يبرأ الأصل إلا في الصلح إن لم يشترط بقاؤه. وإذا ارتد المكفول به ولحق لزم الكفيل أن يتبعه لاحضاره إن أمكن، ويخلصه إن حبس بأي تمكن، إذ قد لزمه تسليمه، «مسألة» (هب ح ش) ولو قال: تكفلت بفلان بشرط براءة المكفول عنه<sup>(١)</sup> أو الكفيل الأول صحت، وبرىء الكفيل الأول كالحالة (قش) لا يصح ولا يبرأ، إذ لفظ الحوالة شرط. قلنا: القصد المعنى، «مسألة» وإذا كفل لرجلين فسلمه لأحدهما برىء من حقه فقط، إذ العقد مع اثنين كعقدين، «مسألة» (ي) وإذا حضره أحد الكفيلين به برىء الآخر معه، كلو وفي أحد ضميني الدين. وقيل: لا، كفلك أحد الرهين. قلنا: هما مسكان بإيفاء كل الدين، «مسألة» (هب) ولو قال المكفول له: مالي قبل المكفول به حق، سقطت للعموم. وقيل: بل يقبل تفسيره بغير الكفالة لاحتمال إرادته، ولو أبرأ الكفيل ثم لزم الأصل، فقال: دعه وأنا على ما كنت

عليه من الكفالة صحت ، إذ لا يعدو إقراراً أو إنشاء ، «مسألة» ولو كفّل جماعة بواحد وكل منهم على الآخر ، صحت . ويصح التكفيل على الكفيل ما تدارج ، فإن مات الأول برثوا جميعاً اتعلق الحق به . وإن مات الثاني برىء الثالث والرابع لتفرعهما ، ولا يجب على كفيل الوجه التكفيل بوجهه لكفايته في التوثيق بالوجه بخلاف كفيل المال ، إذ صار في ذمته كالأصل . ولو قال : إن لم أحضره يوم كذا ، فلا حق لي على الكفيل لزّم ذلك ، «مسألة» (هـ) ولا يرجع كفيل الوجه بما غرم ، وإن نوى الرجوع على المكفول به ، إذ لم يطلب منه إلا البدن ، ولا على المتسلم بما أتلف لا بإحاطته (ض زيد) إذا سلم البدن استرد الباقي كالمبيح إذا رجع لا التالف . قلت : بل لا يرجع مطلقاً ، كلو تبرع بقضاء الدين ، لكن الحيلة أن يأمره الحاكم بإقراض الأصل والقضاء عنه ، (فرع) (هـ) وله طلب التثبيت بالدين ليسله ، ولا حبس إن تعذر ، إذ لا موجب له حينئذ .

### فصل

والقول المدعى صحة الكفالة على الخلاف ولنكر التأجيل (ي) فإن بينا تساقطنا ولزم التنجيل إذ هو الأصل ، ولنكر براءة المكفول به ، إذ الأصل عدمها .

### باب

والضمان تقرير الدين في ذمة الضامن حتى يصير مطالبا مع الأصل ، والأصل فيه قوله تعالى (وأنا به زعيم) «الزعيم غارم» ونحوه «مسألة» وصحيحه أن يضمن بما قد ثبت في ذمة معلومة ولا رجوع . قلت : أو سيثبت فيها لما سيأتي ، وله الرجوع قبله لشبهها بالعقد الموقوف فلا يصح في عين لما سيأتي . وفاسده أن يضمن بغير ما قد وجب ، كبقية قد تلف ، وباطله أن يضمن بغير واجب رأساً كالصادرة ، أو مكرها ، أو ضمنت ما يفرق أو يسرق ، «مسألة» (ي) وإنما يصح بدين مستقر غير معرض لتسقوط كالمهر قبل الدخول ، والثمن قبل قبض المبيع ومال الكتابة . قلت : الأقرب صحته هنا بناء على صحة الضمان بما سيثبت (ي) ويصح بما يؤل إلى لزوم كمال السبق والرمي

(قوله) «الزعيم غارم» تقدم ونحوه .

والجعالة قبل العمل ، نحو : من رد على عبدي فله دينار . قلت : وهذا كالرجوع عما قاله أولا ،  
« مسألة » ولا يصح التضمن في عين غير مضمونة إجماعا ( يه ن ش ) ولا المضمونة إذ هو ضم ذمة  
إلى ذمة ، والعين لا تثبت في الذمة ( حص ) يصح في المضمونة ليخضرها ، فإن تلفت فلا ضمان ،  
ككقالة الوجه . قلت : وهو المصحح ( لب ) تخريجا ( لم وه )

### فصل

ونقطة مامر ، أو هو على ونحوه « مسألة » ( ي ) ولا يصح تعليقها بشرط أو وقت كالإقرار . قلت :  
وهيأتى له خلاف هذا وهو ( هب ) ، « مسألة » وإنما يصح من مكلف مختار ، ويصح من المصمت  
والأخرس بالإشارة مع القرينة ويصح بالكتابة كغيرها من العقود « مسألة » ( ه قين ) ويصح من المرأة  
كالرجل ( ك ) لا ، إلا بإذن زوجها « مسألة » ويصح تبرعا لضمان على عليه السلام وأبي قتادة عن  
ميتين ، وقررها صلى الله عليه وآله وسلم ، وتكفي معرفة الاسم والنسب وإن لم يعرف الشخص ، إذ  
القصد الأداء عنه ، ولا يجب معرفة المضمون له ، إذ لم يسأل صلى الله عليه وآله وسلم عن غريمي الميتين  
« مسألة » ( هب ابن سريج ) ولا يعتبر رضا المضمون له ، لقصة على عليه السلام وأبي قتادة  
( ح محمد ) يعتبر كالاستحيل . قلنا : المستحيل متملك فافترقا .

### فصل

( ط ي ح ك قش ) ويصح ضمان المجهول ووقوفه على الشرط كالوصية ، والجامع كونه مستحقا  
من غير عوض ( ن ل لى ابن شبرمة ث محمد مدش ) عقد لازم فلا يصح كالبيع . قلنا : البيع معاوضة  
فافترقا ، ولعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم « المؤمنون عند شروطهم » ، ( فرع ) ولا يصح مؤجلا  
بمجهول ، نحو : أنا ضامن بكذا إلى هبوب الريح ، ويلغو التأجيل ويصير حالا ، فإن تعلق به غرض  
كالدياس وورود القافلة ، صحت وتقيدت ، « مسألة » ( ه ك ش فو ) ويصح عن الميت المعسر ، لقوله

( قوله ) « ضمان على وأبي قتادة » تقدم حديثهما في كتاب الجنائز وغيره .

( قوله ) « المؤمنون عند شروطهم » تقدم وسيأتى .

صلى الله عليه وآله وسلم « ومن ترك كلاً فإلى » (ح) تسقط المطالبة، إذ لا تركه، فلا ضمان، كلوا برىء قلنا : لا دين مع الإبراء فافتراقاً . سلطنا ، فلقصة على وأبي قتادة ، « مسألة » ( ه قين ك ) ولا يبرأ المضمون عنه بالضمانة ، إذ قوله صلى الله عليه وآله وسلم « الآن بردت عليه جلده » يقتضى أنه لم يتخلص بمجرد الضمانة حتى أوفى ( د لى ان شبرمة ثور الفنون ) يبرأ ، إذ قال صلى الله عليه وآله وسلم لأبي قتادة « حق التريم . عليك والميت » منه برىء فقال : نعم . وقال لعل عليه السلام « فك الله رهانك كما فككت رهان أخيك » قلنا : معارض بما رويناه فيحمل على أنه أراد برىء من الرجوع إلى تركته ، وأراد بالفك سعيه في صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ( فرع ) ( ه قين ) فلمضمون له مطالبة أيهما ( ك ) لا يطالب الضمين إلا لتعذر الأصل . قلنا : ضمانان معا فاستويا .

### فصل

( ه ش ك ف مد ) ويرجع للأمور بها وبالتسليم مطلقاً ( ح محمد ) إن قال : اضمن عني أو ادفع عني ، رجع وإلا فلا ، إلا حيث بينهما معاملة متكررة ، أو قرابة ، فيرجع استحساناً ، لا قياساً ، لنا فعلهما بأمره ، فيرجع ، كلو كان ذا خلطة أو قرابة ، « مسألة » ( ي هب قين ك مد ) وفي العكس لا يرجع لتبرعه ، كلو أطعم دوابه ، ولصلاته صلى الله عليه وآله وسلم على الميتين ولو بقى عليهما الرجوع لما صلى وقول ( ه ) يلزمه ديناً محمول على النذب مكافأة للأحسان ( فرع ) ( هب حش ) فإن تبرع بالضمان وقضى بالأمر رجع ، كلو أمره من غير ضمان ( حش ) لا ، قلت . إذ قللزمه بالضمان فهو كأمره بقضاء

( قوله ) « ومن ترك كلاً فإلى » ونحوه تقدم

( قوله ) « الآن بردت جلده » هو في رواية أحمد والدارقطني والحاكم لحديث ضمان أبيه قتادة ولفظه فيها عن جابر قال « توفي رجل فغسلناه وحنطناه ، ثم أتينا به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليصلي عليه قلنا : تصلي عليه ؟ غطاً خطوة ثم قال : أعليه دين ؟ قلنا : ديناران ، فانصرف فقال أبو قتادة : الديناران علي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قد أوفى الله حق التريم وبرىء منهما الميت قال : نعم . فصلى عليه ، ثم قال بعد ذلك يوم : ما فعل الديناران ؟ قال : إنما مات أمس قال : فعاد إلي من الغد ، فقال : قد قضيتهما . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الآن كما بردت جلده » انتهى .

دين نفسه . قلنا : إنما أمره بالتضاء عنه ، لا عن نفسه ، فإن أمر بالضمان لا التسليم رجع في الصحة لتضمنها الأمر بالتسليم ، لا الباطلة إلا على القابض ، وكذا في الفاسدة إن سلم عما لزمه ، إذ لم يلزمه بها شيء ، لا عن الأصل فتبرع ، « مسألة » وفي ضمان أجنبي درك المبيع وجهان : يصح للحاجة إلى التوثيق فيه ، ولا ، إذ هو ضمان برد الثمن قبل وجوبه ( ي ) يصح بعد قبض المبيع لا قبله ، قلت : الضمان بما سيثبت في ذمة معلومة صحيح عندنا و ( ح ) كتزويج فلانة وأنا ضامن مهرها ، أو مائت لك على فلان ، فأنا ضامن به ، ( فرع ) ( ي ) فأما ما يكتب في الوثائق من ضمان البائع قيمة ما أحدثه المشتري من بناء أو غرس ، إذا استحققت الأرض فباطل ، إذ هو مجهول ولما يجب . قلت : بل لجهالة المضمون عنه ، إذ لا تضر جهالة المضمون به لما مر ، « مسألة » ولو ضمن بصحاح ودفع مكسرة ، أو العكس رجع بما دفع ، حيث له الرجوع ، ولو ضمن ذمي لذمي على مسلم بدراهم ثم صالحه الضامن بخمر أو خنزير فوجهان ( ي ) أصحهما لا يصح ، إذ هو حق متصل بحق مسلم ، فلا يبرأ أيهما . وقيل : يصح ويبرأ ، إذ المعاملة بين الذميين تصح ، « مسألة » ويبرأ الضمين ببراءة الأصل بأي وجه اتفاقا ، إذ هو فرعه ، لا العكس في الأصح ، إذ الضمانة غير الحق ، فهو كزمتهم أسقط حقه من الرهن فلا يسقط به الدين ، « مسألة » ( هـ ب ح ) وإذا اتهم الضامن الحق أو ابتاعه ملكه فيرجع به على الأصل ( ش ) بل الهبة إبراء للضامن ، فللغيرم مطالبة الأصل . قلت : لا نسلم ، « مسألة » وللتبرع بالضمان لا يطالب الأصل بالإيفاء ، إذ لم يضمن بأمره ، وللمأمور المطالبة ( ي ) لكن لا يطالب بالحق قبل طلب الغريم ، إذ هو حق لغيره ، بل يفكه من الضمانة فوراً ، إذ ذلك حق له كغير الرهن يطالب بفكه ، « مسألة » ( هـ قين ك ) ولو قال لرفيقه : غرق مالك لنسلم وهو على صبح الضمان ( ثور ) لا ، إذ هو ضمان ما لم يجب . قلنا : استدعاء فعل بموضع فلزم ، كطلق ، وعلى لك كذا ، « مسألة » ( ي ) ولو قال : بع من فلان وعلى لك كذا ، ففي صحة البيع وجهان ، أصحهما يصح كالأولى . وقيل : لا ، إذ من حقه كون الثمن كله على المشتري وليس كذلك . قلت : الثمن كله على المشتري ، وهذا في مقابلة الفعل ( ي ) فإن قال : على أن على من الثمن كذا لم يصح ضمانه قبل البيع ، إذ هو ضمان بما لم يجب ، لا بعده فيصح . قلت : فيه نظر على أصلنا ، « مسألة » ويصح ضمان الحال على الأصل مؤجلا على الضامن ، وكذا يصح مؤجلا بأكثر من أجل الأصل ، وفي العكس وجهان : المنع لئلا يطالب التبرع حين لا يستحق مطالبة الأصل ، وقيل : يصح ويعجل ، إذ لا مانع كالتبرع ، ( فرع ) ( م ) فلو ضمن حر على عبد بما يتعلق في ذمته لم يطالب الضمين في

الحال ( أبو جعفر لهب ح ) بل يطالب في الحال ، كغني ضمن على فقير ، والجامع تعذر المطالبة ، لا على جهة التأجيل ، « مسألة » وفي اشتراط الخيار وجهان ( قش ) يفسد الضمان ، إذ شرع للتروى والضامن يعلم من أول وهلة أنه مغبون لتأديته إلى الغرامة ، « مسألة » وتأجيل الأصل تأجيل الفرع ، لا العكس كالإبراء . وإذا شرط الضامن براءة الأصل صارت حوالة ، لا تنتقل الحق من ذمة إلى ذمة ، « مسألة » ( ط ) وإذا صالح الضامن المضمون له ، برىء الأصل معه لا اتحاد ما في ذمتهما ( م ي ) بل الضامن فقط ، إذ يحتمل الصلح عن الضمان فحسب . قلت : ما لم يصرح به فالظاهر العموم ، فإن صرح ببقاء الدين على الأصل أو براءته لزم ، إذ لا مانع وإذ يصح الصلح عن الضمانة دون الحق ، وسواء الوجه والمال ، فإن صالحه الأصل برىء الضامن مطلقا . قلت : فإن صالحه الضامن بمعنى البيع ملك .

### فصل

والقول لنسكرك فسادها ، والإبراء منها والإذن فيها لما مر ، « مسألة » ومن بين أن فلانا ضمن له بكذا ، ولم يبين المضمون عنه فوجهان ( ي ) أصحهما لا تسمع ، إذ لا يثبت للضامن حق للجهة الأصل . وقيل : تسمع لتعين الحق عليه ، ولا عبرة برجوعه على الأصل ، كلوا شهدوا أن عليه أنفا من جهة ضمان . قلت : وهذا أقرب .

## كتاب التفليس

المفلس : من لا يفي ماله بدينه قلت : وسمى بذلك لتصرفه بالتافه كالفلوس لفقره ، وهذا أجود مما ذكره (ي) «مسألة» والأصل في جواز بيع ماله لدينه قوله صلى الله عليه وآله وسلم لزماء المفلس «خذوا ما وجدتم» ونحوه ، وقول (٢) فإنما بائعون ماله وقاسمونه بين غرمائه» ولم ينكر. والإجماع على جوازه ، «مسألة» (ي هب قين) ولا يطالب مؤجل قبل حلول الأجل برهن ولا كفيل ، ولو أراد سفرأ (ك) بل يجبان إن طلبا بمن يريد السفر فقط ، لنا رضى عند البيع بذمة خصمه وحدها ، فليس له طلب غيرها قبل استحقاق طلب الحق ، كلو لم يرد السفر ، وكما ليس له طلب الدين كذلك فرعه

## كتاب التفليس

( قوله ) « خذوا ما وجدتم » ونحوه عن أبي سعيد قال « أصيب رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثمار ابتاعها فكثر دينه فأفلس ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : تصدقوا عليه ، فتصدق عليه الناس ، فما بلغ ذلك وفاء دينه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لزمائه : خذوا ما وجدتم ليس لكم إلا ذلك » أخرجه الستة إلا البخارى والموطأ . وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « من أدرك ماله بينه عند رجل قد أفلس - أو إنسان قد أفلس - فهو أحق به من غيره » وفي رواية قال في الرجل الذى تقدم « إذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه فانه لصاحبه الذى باعه » وفي أخرى « إذا أفلس الرجل فوجد الرجل عنده متاعه بينه فهو أحق به من الغرماء » وفي أخرى « فوجد عنده سلعتة بعينها » هذه روايات البخارى ومسلم والباقيين نحوه من ذلك .

( قوله ) « وقول (٢) إنا بائعون ماله » الخ . لفظه عن عمر بن عبد الرحمن بن دلاف الزنى عن أبيه « أن رجلا من جهينة كان يشتري الرواحل فيغالى بها ؛ ثم يسرع السير فيسبق الحاج ، فأفلس فرفع أمره إلى عمر فقال : أما بعد أيها الناس فإن الأسيفع أسيفع جهينة رضى من دينه وأماتته بأن يقال سبق الحاج ، ألا وإنه قد ادان معرضاً فأصبح قدرين به فمن كان له عليه دين فليأتنا بالفداء تقسم ماله على غرمائه وإياكم والدين فإن أوله هم وآخره حرب » أخرجه للموطأ (ح) معنى رين به بكسر الراء وسكون اللثاء من تحت ، أى أحاط الدين بماله ، والحرب بفتح الحاء والراء المهملتين : نهب مال الإنسان

(ي) فإن أراد السفر للجهاد فوجهان ، أصحهما : يطلب الوثيقة لظهور الخطر ، وقيل : لا ، إذ لم يحل الأجل ، «مسألة» ولا يطالب المسمر بالحال ، لقوله تعالى ( فنظرة ) وفي ملازمة الغريم إياه مذهبان (هـ بى فوحش) لا يلازمه للآية (ح حش) بل له ملازمته ، إذ أمر صلى الله عليه وآله وسلم زياد بن حبيب بملازمة غريمه . قالوا : فيسير معه حيث سار ، ويجلس حيث جلس غير مانع له من الاكتساب ، ويدخل معه داره إن أذن المالك له وإلا منعه الدخول ، لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم «خذوا ما وجدتم مالمكم غيره» ، وإذا لامطالبة فلا ملازمة كالمؤجل . وخبر زياد يحمل على أنه أراد الملازمة بفضلة اكتسابه جمعاً بين الأدلة ، «مسألة» (هـ قين ك) ولا يؤجر الحر للدين ، لكن إن كسب قبضت الفضلة كما سيأتى (مد حق سوار ل هر عمر بن عبد العزيز) بل يؤجر ، إذ هو مكلف كالعبد يستسى . لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم «المسلم غيره» وقوله تعالى ( فنظرة ) وكقبول الهبة والوصية والعبد خصه الخبر ، «مسألة» (هـ ش ك فو) ويبيع الحاكم مال المتروك الموسر لقول (٢) فإنما بائعون ماله ولم ينكر (ح) لا إلا الدنانير والدرهم بعضها بيع بعض للقضاء ، إذ لا بيع إلا من مالك فيحبس حتى يبيع ، والصرف ليس بيعاً حقيقياً ، فكأنه أعطى الخصم عين مال اللديون (فرع) (ي) فإن كتم ماله عزز ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لى الواجد ظلم» الخبر ، «مسألة» (هـ) ويقبل قول مدعى المسمر إن ظهر من حاله ، (فرع) (هـ قين) وتسمع بينة الإعرار مع اللبس (ك) لا ، إذ هى شهادة على النفى . قلنا : متضمنة للإثبات وهو سقوط مطالبته . سلمنا ، فخصها هنا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم «أو شهد ثلاثة من أرحامه ذوى الحجا أن به حاجة» ، (فرع) (ط هـ حصص) ولا تسمع إلا بعد حبسه حتى غلب الظن بافلاسه تأكيداً لصحة الشهادة (ح) يحبس أربعة أشهر كالإيلاء ، وعنه ثلاثة كالمدة ، وعنه أربعين يوماً ، وعنه شهراً (عش) ثلاثة أيام أو أربعة . قلنا :

(قوله) «لى الواجد ظلم» لفظه عن الشريد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «لى الواجد يحل عرضه وعقوبته» قال ابن المبارك : يحل عرضه : يفلظ له . وعقوبته : يحبس له . أخرجه أبو داود والنسائى ، وأخرجه البخارى فى ترجمة باب . وعن أنى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «مطل النفى ظلم» أخرجه البخارى ومسلم وتقدم لهما ولغيرهما مثله مع زيادة .

(قوله) «أو شهد ثلاثة» الخ . تقدم ما يتضمن نحوه فى حديث قبيصة فى تحريم المسألة .



التقدير بما ذكرنا أرجح ، إذ هو المقصود (ن م ي قش) لاجس مع البيئة كسائر الشهادات . قلنا :  
 بيئة على النفي فأكدت بالحبس ليحصل الظن ، ( فرع ) ( ي ) وإذا حبس لم يمنع صنعة أمكنته في  
 الحبس ، وقيل : يمنع لثلاثي يهون عليه السجن . قلت : الأقرب أنه موضع اجتهاد ، وفي نفقته وجهان  
 على خصمه ، إذ حبس من أجله ، وقيل : في ماله نفسه ، إذ حبس لواجب عليه . فإن مرض أو جن  
 أخرج لمن يقاومه لثلاثي يضر به ، وإذا انتهت مدة الحبس أخرج ، وإن لم يأذن الغرماء ، « مسألة »  
 ( هـ ) وينفق المفلس وزوجته وطفله وأبواه العاجزين من كسبه إن كان ، وإلا فمن ماله يوما فيوما  
 حتى يقتصم الغرماء ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ابدأ بنفسك ثم بمن تعول » ومتى قسم بقى لغير  
 النكسوب والمفضل ثوب يستره ويقيه الحر والبرد حسب ما يعتاد الفقراء ، وكذلك منزل وخادم  
 حيث لا يخدم نفسه ( ي ش ) بل كسوة مثله التي تعتاد قبل الإفلاس من خشن ونفيس . قلنا :  
 هو في حكم الفقراء لتعلق حق الغير بماله ، فلا يستثنى له إلا مثل حالهم من غير إضرار ويبقى  
 قوت يوم له ولطفله وخادمه وأبويه العاجزين ، وقيل : قوت سنة . قلنا : لا وجه له ويبقى لمن  
 له فضلة من مهنة أو غلة وقف كمايته وعوله كما مر إلى الدخل إلا منزلا وخادما يخدمها بالأجرة  
 وينجم عليه بلا إحجاف لثلاثي يضر بكسبه . قيل : فلا يلزمه إيصال الدين لذلك ، وقيل : يلزمه  
 مرة ، فإن لم يقبضه الغريم لم يلزمه التكرار . قلت : الأقرب التفصيل الذي مر في القرض ، « مسألة »  
 ( ي ) ويستثنى جهازهم للموت من كفن وغيره ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الميت المديون « صلوا  
 على أحكم » فلو لم يستثن لأمرهم بنزع كفنهم ، إذ هو من ماله ، ولا يزداد على ثوب واحد ، وإن  
 كان كفن مثله أكثر إثارة للدين ، وقيل : كفن المثل ، وقيل : ستر العورة فقط . قلت : الأرجح  
 الأول ، « مسألة » وندب للحاكم إذا أراد بيع مال للمفلس أن يحضره ، إذ هو أعرف بقيمة ماله  
 والغرماء لعل فيهم من يرغب في شيء من ماله فيرتفع الثمن بكثرة المطالب ، فإن باع من غير حضور  
 الجميع صح ، إذ الولاية إليه ، وندب أن يراضى المفلس الغرماء بمن ينادى بالسلمة لمعرفهم الأصلح  
 وإذا رضوا بمنادى غير ثقة لم يقبله الحاكم ، إذ لا تؤمن خيائته ولا يستأجر إن وجد عجاناً ولا بأكثر  
 إن وجد بأقل والأجرة من بيت المال إن فيه فضلة وإلا فمن مال المفلس ، إذ العمل من أجله وينادى

( قوله ) « ابدأ بنفسك ثم بمن تعول » تقدم .

بكل متاع في سوق جنسه ، ويقدم ماخشى فساد ، كاللحم ، ثم الحيوان لتسقط مؤنته ، ثم المنقول لخشية ذهابه ، ولا ينادى بالعقار ، بل يعرض بحسب العادة . وإذا كان الغريم واحداً سلم ثمن ماباع إليه الأول فالأول ، إذ لا وجه للتأخير ، فإن كانوا جماعة حفظه حتى يجتمع ما يمكن قسمته ثم يحصصه فلو كان الغرماء ثلاثة لأحدهم خمسمائة ، والثاني ثلثمائة ، والثالث مائتان ، أعطى الأول خمسين من مائة ، والثاني ثلاثين ، والثالث عشرين ، وقس على ذلك (ي) واقراض الثمن حتى يقسم ، أولى من إيداعه ليحفظ (ي) ونذب للحاكم طلب الإقالة إن حصل من زاد في الثمن ، ولا يجبر المشتري عليها ولا يصمن العدل ما فات بغير تفريط ، وإذا استحققت السلمة وقد فات الثمن رجع به العدل على مال الفليس ، « مسألة » ويحلف كلما ادعى إيساره وأمكن ، فإن بين الغرماء قبلت اتفاقاً ، وما كسبه بعد الحجز لم يختص به دين لزم بعده (ك) بل يختص . قلنا : مستويان في الذمة ، « مسألة » ولا يحتاج بعد قسمة ماله إلى حكم لفك الحجز ، إذ قد زال مقتضيه . وقيل : يحتاج ، إذ ثبت بحكم فلا ينقض إلا به . قلنا : كفك حجز الجنون بالعقل ، « مسألة » والمرتهن أولى بشمن رهنه لتعلق حقه بعينه ، وحق الغرماء لا يختص بعين ، ويقدم بيعه لجواز أن ينقص ثمنه عمارهن فيه ، فيحتاج المرتهن إلى توفيقه ، وكذا يقدم بيع العبد الجاني لتعاق الحق بعينه ، ولا يباع إلا بنقد البلد .

### فصل

(يه ش ك العنبري) وإذا أفلس المشتري والسلمة قائمة لم يثبت فيها حق للغير ، فالبايع أولى بها ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من وجد متاعه بعينه عند مفلس فهو أحق به » ونحوه (زن حص ث ابن شبرمة) بل أسوة الغرماء ، إذ قد ملكه المشتري والثمن في ذمته ، لنا الخبر . وكلو تلف المبيع قبل التسليم ، وكعجز المكاتب (ش) البائع أحق بها بعد الحجز لا قبله ، وفي جواز أخذها بغير حكم وجهان ، يجوز للنص ولا للخلاف ، وإذا حكم بطلان أخذها فوجهان : ينقض لخالفته النص ولا ، للخلاف وفي كون أخذ العين فوراً أم لا ، وجهان . قلت : الخبر يقتضي أولويته مطلقاً ، لكن لا تؤخذ قسراً إلا بعد الحكم للخلاف ، (فرع) فإن اضطر المفلس إلى العين لستر عورة أو زمانة ، فقيل : هو أحق بها . قلت : بل حق البائع أسبق للخبر ما لم يحش على المفلس التاف ، (فرع) فإن باعها منه وهو مفلس وعلم ذلك بطل حقه من الأولوية . وقيل : لا ، إذ أبطله قبل ثبوته . قلنا : كشراء

المعيب ، « مسألة » (م ط ه قين) ولو مات الفلّس لم يبطل حق البائع ، إذ لم يفصل الدليل (ك) بل يكون أسوة الغرماء ، إذ قد خرج عن ملكه ، لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم « من مات أو أفلس » الخبر والقياس على الحى ، « مسألة » فإن كانت العين قد زادت متصلة كالسمن والكبر أخذها البائع ، إذ لا تتميز فتبعت الأصل ، كفى الرد بالعيب ، فإن كان عبداً زادت قيمته بتعليم صنعة فوجهان ، أحدهما : كالسمن ، إذ حصل فهمها بفعل الله تعالى ، لا بالتلقين . وقيل : للمشتري إذ حصلت بتلقينه ، فهى كقصاصة الثوب . وأما المنفصلة كالولد والصوف والتمر المنفصلات ، فللمشتري ، إذ هى نماء ملكه إن حدثت بعد العقد ، لكن إن كانت أمة لم يحجز التفريق بينهما ، فإن اختار البائع دفع قيمة الابن أجيب فيحصل الغرضان (م ط) وإلا سلب الأم والولد للغرماء ، وكان أسوتهم (ى) فيه نظر ، إذ قد وجد عين ماله فلا يكون أسوتهم ، فالأولى أن يباعا فتكون حصّة الولد من الثمن للغرماء ، وحصّة الأم للبائع ، (فرع) فإن حبلت معه وأفلس قبل الوضع ، فكالسمن ، وقيل : بل يرجع فى الأم دونه لتميزه ، لكن لا يفرق بينهما .

### فصل

فإن كان أرضا فبناها أو غرسها الفلّس فله رفعها وعليه أرش النقص ، إذ حصل بتخليص ملكه كلو دخل فصيلة داراً ولم يخرج إلا بهدم الباب (ى) ويقدم على الغرماء ، إذ هو أرش جناية على ماله وفيه نظر ، (فرع) ولا يجبر المشتري على الرفع ، إذ فيه فساد ماله ، ولم يتعد بوضعه فله اختيار قيمته قائماً لابقاء له (ى) فإن اختار الرفع والبائع البقاء مع بدل القيمة ، أو اختار البائع الرفع مع دفعه الأرض أجبر الفلّس والغرماء لزوال الضرر عنهم جميعاً . وكذا لو أخذ الأرض واختار بقاء الغرس والبناء بالأجرة أجبروا . قلت : وفيه نظر . (فرع) فإن امتنع المشتري من القلع ، والبائع من بذل القيمة والأرض فوجهان : أحدهما تبقى الأرض للمشتري ، إذ شرع الرد لازالة الضرر ، والضرر

(قوله) « من مات أو أفلس » الخبر . عن أبى هريرة أنه قال فى مفلّس أتوه به : هذا الذى قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أيما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بتمتاعه » أخرجه أبو داود والشافعى والحاكم .

هنا على المفلس ، ولشغلها بملك المشتري ، كذا اشترى مسامير فسمز بها ثم أفلس ، فلا سبيل للبائع حينئذ . وقيل : بل يأخذها البائع ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « وصاحب المتاع أحق بمتاعه » قلت : ويجبر على دفع قيمتها ، ( فرع ) فإن تراضوا على بيع الأرض والغرس ويقسط الثمن بينهما ، صح ، ولا يجبر البائع في الأصح ، إذ هي ملكه ، « مسألة » ( هـ ) ويصبر البائع لبقاء زرع المشتري إذ له أمد معلوم بخلاف الشجر ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا ضرر ولا ضرار » ولا أجرة للبشه إذ ردها بالإفلاس لا يبطل ملك المشتري للنفعة التي حدثت والمبيع في ملكه . قلت : كالنماء المنفصل . أما لو باع الأرض مزروعة كان البائع أحق بها وعليه ما غرم المشتري للنماء ، إذ ليس متعديا ، « مسألة » ( هـ ) ومن اشترى نخلا مؤبرا ثم أفلس ، وقد استهلك التمر رجعت النخلة للبائع ويكون في الثمن أسوة الغرماء ، إذ المؤبر كالوجود ( هـ ) والعبرة في التالف بقيمته يوم العقد ( ش ) بل بأقل قيمة من العقد إلى القبض ، وحيث أبره المشتري فله ، ويصبر البائع حتى يطيب ( م ط ) وكذا لو باع أرضا فيها شجر فتلف بعضها ثم أفلس ، « مسألة » ومن اشترى عبدا ثم وهب له مال ، ثم أفلس المشتري رجع البائع بالعبد ، لا المال ، والوجه ظاهر . ومن اشترى شيئين أو أكثر ثم أفلس وقد استهلك بعض المبيع ، فالبايع أحق بالباقي ، وأسوة الغرماء في التالف ، ويقسط الثمن على الباقي والتالف ( هـ م ) والتقويم يوم العقد ( قش ) بل يوم القبض ( قش ) بل بالأقل . قلنا : المؤثر في استحقاق الثمن هو العقد ، والقبض يوجب الضمان فقط . ومن باع شيئا ثم أفلس قبل التسليم فلا حق للغرماء في المبيع لزوال ملك المفلس ، فإن تعذر التسليم رجع المشتري بما قد سلم من الثمن اتفاقا وهو أحق بالباقي من غرماء البائع ، « مسألة » والمفلس في ماله كل تصرف قبل الحجر ، إذ لا مانع ، « مسألة » وإذا أفلس وقد شفع في المبيع ثبتت الشفعة لسبقها ، والثمن للبائع وفاء بالحقين ( ي ) بل الثمن للغرماء ، كلو تلف المبيع . قلنا : التالف في ذمة المفلس كالدين ، فافترقا ، « مسألة » ولا حق للبائع في السلعة حيث قد رهنها المفلس قبل الحجر أو استولدها أو أخرجها عن ملكه ( هـ بى حش ) ولو عادت يارث أو نحوه لتقدم حق هؤلاء وقد ملكها من غير جهته . وقيل : بل يستحقها ، إذ هي عين ماله . قلنا : انقطع الحق ، كلو ملكها الغير ، ( فرع ) فإن أمكن بيع بعض الموهون بدين المرتهن استحق البائع البعض الباقي ، فإن تعذر إيفاء المرتهن إلا ببيع جميعه فالبايع أسوة الغرماء في الزائد لتعلق حقه بالعين وقد زالت ، كلو باعها المفلس من قبل ، ( فرع ) فإن كان قد أجرها

أو أنكحها ثم أفلس في مدتها ، فالعين للبائع ، ولا تبطل الاجارة ولا النكاح لسبقهما ، والأجرة والمهر للفلس لتعلق حق البائع بالعين دون المنفعة كما في الزرع . وللبائع تقض التدبير والعق المعلق لسبق حقه لا الكتابة ، إذ هي عقد لازم . فإن عجز فللبائع ، كلورهن ثم فك ، «مسألة» (ى) وإذا استحق البائع السلعة ثم رهنها من الفلس ، فوجهان : أحدهما يكون فسحا للبيع ، كلو باع جارية بخيار ثم وطئها في مدته ، وقيل : لا ، إذ ملك المشتري مستقر فلا ينتقل إلا بقول كالإقالة . قلنا : الفعل أقوى بدليل لزوم المهر بوطء المجنون لا بعقده ، «مسألة» ومن اشترى صيداً ثم أفلس وقد أحرم البائع لم يستحقه ، كما ليس له شراؤه ، «مسألة» (ه قين) وإذا بذل الغرماء ثمن السلامة على أن لا يستردها البائع لم يجبر لتقرر حقه فيها (ك) بل يجبر . قلنا : كلو بذل النفقة عن الزوج على أن لا يفسخ عند من أثبتته .

### فصل

(ى هب) ولو استهلك المشتري المبيع حكماً بطحن أو غزل أو نسج لم يبطل حق البائع من الرجوع إذ هو عين ماله لم يتعلق به حق الغير ولا أجرة له ولا أورش إن تعيب بذلك ، فإن زادت به قيمة الشيء . فوجهان (ى) أحدهما : يستحق المشتري الزيادة ، إذ هي ثناء ملكه . وقيل : لا ، إذ لم يضم إليه عينا . قلنا : الصنعة كالعين ، «مسألة» (ى) ولو اشترى ثوباً وصبغاً بخمسة فصبغه به ، ثم أفلس قبل دفع ثمنهما ، فإن لم تزد القيمة على خمسة عشر كان الثوب مع صنعه بينهما أثلاثاً لاختلاطهما ، كلو خلط زيتاً بمثله ، وقيل : بل الثوب لبائعه والصبغ لبائعه لبقاء كل على ملك مالكه . قلت : وفيه نظر (فرع) فإن نقصت القيمة جعلت من الصبغ ، لتفرق أجزائه والثوب بحاله فيأخذه البائع ولذى الصبغ ما زاد على قيمة الثوب ، وفيما نقص أسوة الغرماء ، فإن زادت القيمة فالزيادة للفلس . قلت : الأقرب (لهب) أن صاحب الصبغ أسوة الغرماء ، إذ قد هلك ماله ، وعلى البائع أن يرد الزيادة إن كانت .

### فصل

وإذا أفلس المشتري وقد نقص المبيع بأى وجه ، فله ما بقي بمحضته من الثمن منسوباً إلى القيمة

وفيا نقص أسوة الغرماء ، «مسألة» (هب) فإن تعيب المبيع ولو بمجنابة ثم أفلس المشتري ، أخذه البائع ولا أرش ، كلو شره عالمًا بعيه ، وإلا كان أسوة الغرماء (ش) إن تعيب بمجنابة أجنبي كان البائع في أرشها أسوة الغرماء لاستحقاق المشتري عوضها ، لنا مامر ، «مسألة» والبائع فيما تلف أسوة الغرماء ، «مسألة» وإذا خلط المبيع بماله خلطًا لا يتميز معه ثم أفلس فوجهان : يكون أسوة الغرماء لتعذر رد العين ، وقيل : لا ، لبقائها . قلت : وهو على الخلاف في كونه استهلاكًا ، فإن كان مثليًا مستويًا رجع بعينه إذ ليس باستهلاك في الأصح ، فإن طلب البائع بيعه وقسمه ثمنه ، فوجهان : أصحهما : لا يجبر المفلس كما لو لم يخلط ، «مسألة» فإن خلط بأعلى منه صفة من جنسه فوجهان (ي) أصحهما ، ليس للبائع الرجوع بالعين إذ مثله أكثر من حقه قيمة ، ولا بقيمته ، إذ ليس نقصًا ، فكان أسوة الغرماء ، فإن خلطه بأدنى فله الرجوع بالعين لرضاه بالأدون ، «مسألة» (ع ٣ ره ش ك) وديون الميت تعلق بماله ، ولا تنتقل إلى ذمة الوارث ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من مات أو أفلس » الخبر ، فعلق الدين بالعين (ح عك) بل إلى ذمة الوارث ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من ترك مالا فإلهه » ولم يفصل . قلنا : أراد حيث لا دين ، جمعًا بين الأخبار ، «مسألة» (ي الأكثر) ويحل المؤجل بموت المدين ، لا بموت الدائن (بص عمرو بن دينار) بل لورثته ماله من الأجل ، لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا مات الرجل وله دين » الخبر ، وإذ لم يرض رب المال بذمة غيره وقد بطلت ذمته بموته ، ويلزم أن يتعلق بذمتهم ، حيث لا تركة ولا قائل به ، «مسألة» وفي تصرف وارث المدين وجهان : يصح ويوقف على الإبقاء أو الإبراء ، كتصرف المريض . وقيل : لا ، لتعلق حق الغير بالتركة كالرهن . قلت : وقد مر تفصيل ذلك .

(قوله) « من ترك مالا » الخ تسكرر .

(قوله) « إذا مات الرجل وله دين » الخبر . تمامه « إلى أجل وعليه دين إلى أجل فالتى عليه حال ، والتى له إلى أجله » هكذا روى والله أعلم .

## كتاب الحجر

هو في اللغة المنع ، قال الله تعالى (حجراً محجوراً) أى حرماً محرماً ، ومنه تسمية العقل حجراً لمنعه من القبيح ، وحجر الكعبة لمنعه من الطواف بها . وفي الشرع منع التصرف في الملك .

### فصل

وأسيابه ستة: الرق للملك السيد المنافع ، والرهن لتعلق الحق به كما مر ، والمرض لتعلق حق الورثة كما سيأتى ، والصغر ، لقوله تعالى (وابتلوا اليتامى) واليتيم من مات أبوه قبل بلوغه ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يتم بعد احتلام» والجنون كالصغر

### فصل

وولى مالها أبوها العدل لا الفاسق ، إذ لا يؤمن ، ثم الجدة كذلك ، «مسألة» (ع ط ه ح) ووصى الأب أقدم من الجد لقيامه مقامه (ي ش) بل الجد لاستحقاقه الولاية بالشرع ، «مسألة» (ي هب) ولا ولاية للأُم كولاية النكاح وكالتصيب (بعض أصحابنا الاصطخري) تستحقها كالأب لكن بعده ، لنا ماسر «مسألة» فإن عدم الأب والجد ووصيهما ، فالأُم والخال ، «مسألة» وليس للولى عناية في مال الصغير إلا لحظه ، «مسألة» (الأكثر) ويندب له الاتجار في ماله ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «فليتجر فيه» الخبير ، (الصيمري) من (صش) لا ، بل يكسب له أرضاً

## كتاب الحجر

(قوله) «لا يتم بعد احتلام» عن علي عليه السلام قال «حفظت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتم بعد احتلام ولا صلات يوم إلى الليل» أخرجه أبو داود .  
(قوله) «فليتجر فيه» تقدم في زكاة مال اليتيم .

لتحفظه، (فرع) (ي ش) ولا يتجر فيه في البحر بظطره ، فأما أسر (عا) بالتجارة في مال بني أخيها محمد في البحر فيحتمل أنها ضمنتها أو في موضع مأمون قرب الساحل ، «مسألة» وله كسب مستغل له بماله ليحفظه من الذهاب ، وعمارته من ماله بالحجارة والآجر ، لا اللبن لضعفه ، ولا الحص لا لتزاق بعضه ببعض ، وقد يحتاج إلى قلع بعضه ، «مسألة» وعلى الولي إيفاق الصبي والمجنون وكسوتهما غير مسرف ولا مقتر للآية ، «مسألة» (هـ) ولا حجز للسفه والسرف مع كمال العقل ، لقوله تعالى (وآتوا اليتامى أموالهم) ولم يفصل (ح) إن كان رشيداً بعد بلوغه في تصرفه ودينه ، سلم إليه ، وإلا فلا ، إلا بعد خمس وعشرين سنة ، إذ هو سن كمال العقل ، فيعطى وإن لم يكن رشيداً (ي ش) إن كان عند بلوغه غير فاسق ولا مبذر ، سلم إليه وإلا فالحجر باق (ف) كذلك بشرط الحكم بالحجر (محمد) لا يشترط وجبتهم جميعاً (وابتلاوا اليتامى) الآية . قلنا : أراد بالرشد كمال العقل فقط (ي) السفه والتبذير والضعف والصغر والمجنون والمهرم وقد الاستطاعة والمرض كلها أسباب في الحجر وإقامة الولي ، لقوله تعالى (فإن كان الذي عليه الحق) الآية ، لنا مامر .

### فصل

(هـ ش ك فو) والحاكم الحجر على المدينون إن طلبه خصومه أو أحدهم ، إذ لا يجب إلا بطلبهم (إ ز ح ن) لا حجر ، بل يجبس حتى يقضى ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يحل مال امرئ مسلم (لا بطيبة من نفسه)» لنا «حجره صلى الله عليه وآله وسلم على معاذ وبيعه عليه» ونحوه ، «مسألة» وهو

(قوله) «فأما أمر عائشة بالتجارة في مال أولاد أخيها في البحر» لم أقف عليه والله أعلم .  
(قوله) «لنا حجره صلى الله عليه وآله وسلم على معاذ وبيعه عليه» ونحوه . حكى في أصول الأحكام والشفاء «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجر على معاذ وباع ماله للفرماء» قال في الشفاء . وروى عبد الرحمن بن كعب بن مالك قال «كان معاذ بن جبل من أفضل شباب قومه ولم يكن يمسك شيئاً فلم يزل يدان حتى أغرق ماله في الدين فسكلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم غرماء ، فلو ترك أحد من أجل أحد لتركوا معاذاً من أجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فباع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ماله حتى قام بغير شيء» انتهى ونسبه في التلخيص إلى الدارقطني والحاكم والبيهقي عن ابن كعب ابن مالك عن أبيه بلفظ «حجر على معاذ ماله وباعه في دين كان عليه» ، ثم قال : وقال ابن الطلاع في الأحكام : هو في حديث ثابت ، وكان ذلك في سنة تسع ، وحصل لفرمائه خمسة أسباع حقوقهم ، فقالوا =  
١٢م — بحر — خامس



قول الحاكم «حجرتك أو منعتك» أو ما في معناها ، فإن قال : أحجر عليك ، فوعد ، «مسألة»  
 وندب أن يشهد على الحجر ويأمر مناديا في البلد أن فلانا قد حجر عليه الحاكم لثلاثي غرام ، ولم يضيئه  
 الحاكم الآخر إن مات الأول ، ولا يحتاج إلى تجديد «مسألة» (هـ ش ك ث ل) ولا ينفذ منه فيما يتناوله  
 الحجر تصرف ، إذ قد تعلق به حق الغرماء ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «خذوا ما وجدتم» الحجر ،  
 وكالهن (هب) وهو موقوف على فك الحجر أو إجازة الغرماء أو الحاكم (قش) بل باطل كتصرف  
 الصبي . قلنا : هو بالمرض أشبه لتسكينه ، (فرع) فمن باع بخيار ثم حجر عليه قليل هو على خياره  
 وقيل : يتعين الأصلح للغرماء من فسخ ، أو إمضاء ، ولو حكم بصحة بيع المحجور فذلك لأجل الخلاف  
 ما لم يحكم بالحجر . قلت : الأقرب أن قول الحاكم حجرت بمنزلة الحكم ، إذ هو إزام ، (فرع)  
 والإقرار كتصرف (قش) بل يضح إذا أضافه إلى قبل الحجر . قلنا : لا وجه له ، (فرع) فلو أقر  
 بعين لغيره ثم قضاها الحاكم الغرماء ، لزمه استفتاء المضمونة ، فإن تعذر قيمتها لمالكها ، وفي كونها  
 قيمة العين أو الحيلولة الخلاف الذي مر ، وأما غير المضمونة فلا يضمنها للمالك ، ولا يبرأ من قدر  
 قيمة هذه العين في الوجهين ، فإن غرم القيمة للمالك بعد أن ألتفها الغريم برىء ، إذ له ما استهلك  
 فنساقط الدينان ، وكذا قبل التلف على القول بأنها قيمة العين يبرأ إن قدر ملكه من يوم الغصب ،  
 لا إن قدر من وقت الدفع ، «مسألة» (ي) وللمحجور أن يشتري إلى ذمته ، إذ لم يتناول الحجر  
 إلا التفويت ، ولا يدخل في المال المحجور دين لزم بعد الحجر لتعلق حق الأولين به كالهن ، وفي  
 اختصاص الأولين بما اشتراه بعد الحجر وجهان (ي) أحدهما أن البائعين أحق به ، لقوله صلى الله عليه  
 وآله وسلم «فصاحب المتاع أحق بمتاعه» وقيل : بل للأولين كالأعيان المتقدمة ، «مسألة» (هب)

= يارسول الله : به لنا ؛ فقال : ليس لكم إليه سبيل ، ثم قال : وأخرجه البيهقي من طريق الواقدي  
 وزاد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعثه بعد ذلك إلى اليمن ليخبره . انتهى .

(قوله) «خذوا ما وجدتم» الخبر تقدم ، وفي أصول الأحكام «أن غرماء معاذ التمسوا معاذاً  
 من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسلمه إليهم ، فقال بعد ما باع عليه ماله : «ليس لكم إلا  
 ذلك» انتهى وفي الشفاء نحوه .

(قوله) «فصاحب المتاع أحق بمتاعه» تقدم بعناه ،

م ح ش ) ومن انكشف له دين من قبل الحجر شارك الغرماء واسترد له إن انكشف بعد  
التحصيل ، لكن بينة ، لا إقرار . والوجه ظاهر ، والنكول على الخلاف في كونه  
كالإقرار أو كالبينة ، وقد مر (ك) لا يسترد . قلنا : الحجر لبعض الغرماء حجر لكلهم ،  
إذ حقهم في ماله على سواء ، فهو مستحق قطعاً ، فينقض له الحكم ، كلو خالف النص  
(فرع) (هب) ولو بين المحجور بدين عليه من قبل الحجر . سمعت بينته ، إذ يدعى قبض جزء  
من المال يقضيه من أقر له (قهاء المدينة) لا يصح إقرار مديون بدين حتى يقضى (ل ع) ولا صدقته  
قلنا : ما لم يحجر عليه فلا وجه لبطلان ذلك ، «مسألة» ويتعلق حق الغرماء بما استحق من أرش  
ولا يلزمه اختياره حيث له القصاص كالكسب وله العفو ، وإن ادعى على غيره مالا وله شاهد  
واحد وامتنع من اليمين معه فوجهان (ي) أحدهما لا يحلف الغرماء ، إذ يثبتون بها ملكاً لغريم (قش)  
بل يحلفون لتعلق حقهم بما ثبت . قلنا : فيلزم أن تحلف الزوجة في إثبات حق الزوج ، ولا فائيل به  
«مسألة» (ي) وإنما يصح الحجر بعد طلب الغرماء إذ الحق لهم (ش) وقبل الطلب لمصلحة . قلنا :  
لا وجه له . قيل : ولا في مؤجل حتى يحل ، كما ليس له طلب الكفيل والرهن والحجر توثيق كهما  
(أبو جعفر) ذو الدين المؤجل كن لادين له ، ويصحح على المفلس ، كفعله صلى الله عليه وآله وسلم  
مع معاذ (م) ويصح قبل التثيت بالدين مدة قريبة . قلت : وقدرت ثلاثة أيام كأجل الشفيع ،  
«مسألة» ويدخله التعميم والتخصيص في زمان أو مكان ، نحو لاتبع في غير البلد ، أو شخص ،  
كلا تبع من فلان أو سلعة ، كلاتبع البهيمة القلانية ، إذ لا مانع من حجر البعض كالكل ، «مسألة»  
(ي) ولا يصح تعليقه بمستقبل ، إذ هو أمر ناجز فلا يعلق بمجهول . قلت : والأقرب صحته (ي)  
ويصح توقيت ابتدائه أو انتهائه ، كحجرتك بعد شهر أو مدة شهر ، إذ هو معلوم ولا يصح إلا من  
حاكم ، إذ ولاية الأموال إليه . وفعل (٢) مع أسبيع (ي) ويصح على المومر حيث خشي منه تحويز  
أو تفريط ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا ضرر ولا ضرار» «ليس على مال المسلم توى» «مسألة»  
ويصح الحجر لكل دين نقد أو غيره ، ويدخل فيه المؤجل تبعاً للحال (هب قش) ولا يحل به

(قوله) «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام» تكرر ،

(قوله) «ليس على مال المسلم توى» تقدم وهو من كلام علي عليه السلام .

المؤجل (ك قش) بل يحل . قلنا : لا وجه لسقوط الأجل ، لكن إذا اقتسم المال ترك قسط المؤجل وقيل : لا ، بل يستغرقه ذو الحال . قلنا : تعلق حقهم بذمته فاستتوا .

### فصل

والسنة المقتضى للحجر عند من أثبتته ، هو صرف المال في الفسق أو في مالا مصلحة فيه ولا غرض ديني ولا دنيوي كشراء ما يساوي درهما بمائة . لا صرفه في أكل طيب ، ولبس نفيس ، وفخر المشوم لقوله تعالى ( قل من حرم زينة الله الآية ، وكذا لو أشقته في الترب . فأما لو بلغ مفسداً لدينه ، حافظاً لماله فوجهان ، يحجر عليه ، لقوله تعالى ( فإن كان الذي عليه الحق سفيهاً ) ( ي ) لا ، إذ شرع لحفظ المال وهو حافظ ، « مسألة » ( ي ) عن علي ٣ الزبير عبد الله بن الزبير عبد الله بن جعفر ثم ( شريح ط ) ثم ( ش ك فو ) فإن حدث منه سفه بعد رشده حجر عليه ( ه ) لا ، مطلقاً لما مر ( ح ) لا ، إن سلم إليه بعد خمس وعشرين سنة كما مر . قلنا : ( وآتوا اليتامى أموالهم ) قالوا ( ولا تؤتوا التسفهاء أموالكم ) قلنا : أراد الصبيان . قالوا : طلب منه صلى الله عليه وآله وسلم الحجر على حبان ، ولم ينكر على الطالب . قلنا : ولم يفعل ، بل أمره بشرط لنفسه . قالوا : طلب على عليه السلام

( قوله ) « طلب منه الحجر على حبان » تقدم ذكره في البيع ، ولفظه عن أنس « أن رجلاً كان يبتاع على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وفي عقدته ضعف ، فأتى أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقالوا : يا رسول الله احجر على فلان فإنه يبتاع وفي عقدته ضعف ، فنهاه فقال الرجل : إني لا أصبر عن البيع ، فقال : إن كنت غير تارك للبيع فقل : هاوها ولا خلاية » أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي ، لكن لم يذكر الترمذي هاوها ( ح ) الرجل المذكور هو حبان ففتح الحاء المهملة ثم باء موحدة كما مر .

( قوله ) « طلب على عليه السلام من عثمان » الخ . روى « أن عبد الله بن جعفر اشترى أرضاً سبعة بساتين ألف درهم ، وغبن فيها ، فلقى عثمان علياً عليه السلام فقال : ألا تحجر على ابن أخيك ؟ » وفي بعض الأخبار « أن عثمان قال : ما يسرني أن تكون هذه الأرض لي بتعلي ففزع عبد الله بن جعفر ومضي إلى الزبير فأعلمه بذلك ، فقال الزبير : أنا شريكك فيها فأتى على عليه السلام عثمان ، فقال : احجر على عبد الله بن جعفر فقال : كيف احجر على من شريكك الزبير ؟ وكان الزبير بصيراً في التجارة » والله أعلم ، وفي التلخيص ما لفظه حديث « عبد الله بن جعفر أنه اشترى أرضاً سبعة بثلاثين ألفاً فبلغ

من (٣) الحجر على عبد الله . قلنا : ولم يفعل ؛ سلمنا ، فاجتهاد . قالوا : هم عبد الله بن الزبير بالحجر على (ع) ولم يفكر عليه . قلنا : ولم يساعد عليه ، سلمنا فاجتهاد ، «مسألة» (ي) وإذا كان للصبي حرفة أجبره الولي عليها لنفقته ليحفظ ماله حتى يبلغ . وله خلط نفقته بنفقته حيث الحظ للصبي ، لقوله تعالى ( وإن تخالطوهم فأخوانكم ) ولا يأكل من ماله إلا بأجرة عمله ، أو من واجبه للفقير لقوله تعالى ( ومن كان غنيا فليستعفف ) الآية ، «مسألة» والقول للولي في الاتفاق بالمعروف ، إذ هو أمين ، «مسألة» (هـ قين) وينفك حجر الصغيرة بالبلوغ كالدكر (ك) لا ، حتى تزوج ويدخل بها . ولا تصرف في أكثر من ثلث مالها إلا بإذنه ، لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم «تصدقن ولو من حليكن» ولم يأمرهن بالمؤازرة لأزواجهن ، «مسألة» (ي) وابتلاء اليتامى يكون في أمرهم بالبيع والشراء قبل البلوغ ، لثلاث يمنع بعد بلوغه مع الرشد . وقيل : بل بعد بلوغه ، إذ يختبر بشيء من ماله يتصرف فيه ، وذلك إنما يجوز بعد البلوغ (فرع) واختبار التجار بالبيع والشراء والرشد ألا يغبن غبنا فاحشا . واختبار الرؤساء بالاتفاق على المؤن . قلت : وهو غير واجب عندنا لما مر ، (فرع) (لهم) تصرف المحجور للسفه باطل ، فبدر ما اشترى ، ويسترد ما باع ، ويضمن التالف إلا من عامله علما بالحجر ، إذ سلطه عليه .

ذلك علماً عليه السلام فعزم على أن يسأل عثمان الحجر عليه ، فجاء عبد الله بن جعفر إلى الزبير ؛ فذكر ذلك له ، فقال الزبير : أنا شريكك . فلما سأل على عليه السلام عثمان الحجر على عبد الله قال : كيف أحجر على من شريكك الزبير ؟ انتهى . ونسبه إلى البيهقي ، ثم روى عن أبي عبيد في كتاب الأموال « قال : قال عثمان لعلي : ألا تأخذ على يدي ابن أخيك - يعني عبد الله بن جعفر - وتحجر عليه ؟ اشترى سبعة بستين ألفاً مايسرنى أنها لي بعملي »

تنبيه ﴿ قول المصنف ثلاثين ألفاً ، لعله من النسخ ، والصواب : ستين . انتهى .

(قوله) « هم عبد الله بن الزبير بالحجر على عائشة » عن عوف بن مالك بن الطفيل - وهو ابن أخي عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم لامها - أن عائشة حدثت أن عبد الله بن الزبير قال في بيع أو عطاء أعطته عائشة : والله لتنتهين عائشة أو لأحجرن عليها ، قالت : أو هو قال هذا ؟ قالوا : نعم ؛ قالت : هو لله على نذر ألا أكلم ابن الزبير أبداً » هذا طرف من حديث أخرجه البخاري بتمامه وأخرجه أيضاً من رواية عروة بلفظ آخر .

(قوله) « تصدقن ولو من حليكن » تقدم .

## كتاب الصلح

الأصل فيه من الكتاب ( فأصلحوا بينهما ) ونحوها ، ومن السنة « الصلح جائز بين المسلمين »  
الخبر ، والإجماع على شرعه ، ويصح عن الدم والمال عينا أو دينا .

### فصل

وهو إما بيع ، كالمصالحة عن عين أو دين بغير جنسه ، فكأنه اشتراه فيفسده ما يفسد البيع ويصح  
عن العين بدين أو عين ، لا عن الدين إلا بمحاضر ، وإما كالإجارة كالمصالحة عن دين أو عين  
بمنفعة فيفسده ما يفسدها . وإما كالإبراء وهو أن يصلح عن الدين ببعضه من جنسه ، وإما كالمهبة  
وهو أن يصلح بأن يدفع العين التي أقر له بها على أن يهبه نصفها ، وكذا : ادفع إلى نصفها  
ووهبتك النصف الآخر ، أو قال المالك : صالحني على هذه الدار بنصفها ، وإما كالعمارية كقول  
مالك الدار لمن هي في يده : صالحني عنها بسكنائها سنة . فقال : صالحتك . فتكون عمارية يصح  
الرجوع فيها ، « مسألة » ويصح الصلح في الحقوق ، كمن ترك الخيارات والشفعة ، لعموم قوله  
صلى الله عليه وآله وسلم « الصلح جائز » قلت : لكن لا يلزم العوض لما مر .

### فصل

ولا يصح في حد إثباتا ، إذ فيه تحليل ما حرم الله من إثبات حد بلا سبب ، ولا نفيًا ، إذ فيه تحريم  
ما أحل الله من إقامة الحد عند حصول سببه ، ولا عن نسب كذلك ، وقد قال صلى الله عليه وآله

## كتاب الصلح

( قوله ) « الصلح جائز بين المسلمين » تمامه « إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً ، والمسلمون  
على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً » أخرجه الترمذي من رواية أبي هريرة ، وأخرجه  
أبو داود إلى قوله « شروطهم » .

وسلم « لعن الله من انتسب إلى غير أبيه » الخبر . ولا عن دين بدين نقد بغير جنسه ، لفقد التقابض « مسألة » ( ط ع هـ ) ولا يصح عن معجل ببعضه مؤجلاً ، إذ يصير كصرف عشرة بخمسة ، إذ ليس بإبراء لعدم فائدته وهو التعجيل ( م ي ) بل إبراء ، فإن عدمت الفائدة فيصح . قلت : اختلفت صفة المصالح به والمصالح عنه فلم يكن إسقاطاً « مسألة » ( هـ فو ) ومن أئلف قيمياً فليس له المصالحة بأكثر من قيمته ، إذ الذي في الذمة قيمته لا هو ، فتحرم المفاضلة ( ح ع ) بل العين . تثبت في الذمة كموض النكاح والخلع ودم العمد فتجوز عوضاً عن العين . قلنا : لانسلم ثبوت القيمي في الذمة للجهالة إلا ماخصه دليل ، « مسألة » والصلح بمعنى الإبراء . جائز إجماعاً ، ويجوز التفاضل مع اختلاف الجنس إجماعاً ، « مسألة » ( هـ ش لي ) ولا يصح عن إنكار ، كأن يدعى شيئاً فينكر ، ثم يصالح عن ذلك الشيء ، إذ يكون معاوضة ولا تصح مع الإنكار كالبيع ( ح ك ) . مصالحته أمانة رجوعه عن الإنكار فصح . قلنا : فيرتفع الخلاف لأننا منعه مع الإنكار ، لا مع الرضا ، إذ يحل حراماً وهو مال الغير . قلت : وكأ لو قال : دع هذه الدعوى ولك كذا ، ولم يكن قد أنكر ، لاحتمال تغاды الخصومة « مسألة » ويصح بمعلوم عن معلوم إجماعاً ، ولا يصح بمجهول إجماعاً ، ولوعن معلوم كان يصالح بشيء عن شيء ، أو عن ألف بما يكتسبه هذا العام ، « مسألة » ( م ط ع ) ويصح بمعلوم عن مجهول ، إذ هو إسقاط حق ، فصح في المجهول كالطلاق ، وكصالحه على عليه السلام بنى جذية وقال هذا عما لا تعلمونه ولا يعلمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( ن ش جم ) معاوضة فلا تصح مع جهل أحد البديلين . قلنا : بل إسقاط سلمنا فلا قياس مع النص « مسألة » ويصحان معجلين إجماعاً ( م ع ) ومؤجلين ، كمن مائة مؤجلة شهراً بخمسين كذلك ، لا بمؤجل عن معجل على الخلاف والعكس تبرعاً يصح إجماعاً ( ط ح فو ) لا مشروط ، كبيع مائة بخمسين ، إذ اختلاف الصفة كاختلاف

( قوله ) « لعن الله من انتسب إلى غير أبيه » الخبر . لفظ الحديث عن أنس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « من ادعى إلى غير أبيه ، أو اتهم إلى غير مواليه ، فليهنه لعنة الله المتابعة إلى يوم القيامة » أخرجه أبو داود وفي ذلك أحاديث أخر .

( قوله ) « وكصالحه على عليه السلام بنى جذية » تقدم ما ورد في ذلك ونحوه ، وفي آخره دلالة على المطلوب هنا والله أعلم .

الجنس بخلاف المؤجلين (ع م ش) يضح ، إذ هو إبراء . قلت : وهو (هب) ولا نسلم أنه  
كاختلاف الجنس ، « مسألة » وما هو كالإبراء يقيد بالشرط ، ولكل من الورثة المصالحة عن  
الميت مستقلا ، فيرجع بما دفع ، ولا تعلق به الحقوق ، إذ هو استبراء وقضاء ، ولكل وارث ولاية  
ويضح عن المجهول ، إلا ما هو كاليبيع فبالعكس ، (فرع) (هب) وما هو كاليبيع فحكمه حكمه في  
الخيارات وبطلانه بالاستحقاق ووجوب التقابض حيث يشترط ، وتحريم التفاضل حيث يتمتع  
وصحة وقته على الإجازة ، « مسألة » ومن ادعى على شخص شيئا فأنكر فقال : أقر به لي ولك  
ألف ، ففعل ، لم يكن صلحا ، فلا يلزم الألف ولا الإقرار ، إذ هو إخبار فلا محل العوض عليه ، ولو  
قال المنكر صلحني عما تدعيه ، لم يكن إقراراً ، إذ لفظ الصلح يحتمل إرادته قطع الخصومة ، وإن  
كان بمعنى البيع بخلاف قوله : يعني إياها . فإقرار عندنا و (ح) لما مر ، « مسألة » والقول  
لنكر الصلح ، إذ الأصل عدمه ، ولدعى كونه عن الإنكار ، لا عن السين ، إذ الأصل عدم  
استحقاقها .

## كتاب الإبراء

يقال برئت من الدين براء ، ومن الألف برءاً بضم الباء ، وفي الشرع إسقاط مافي الذمة من حق  
أو دين ، ولفظه أبرأت ، أو أنت برىء ، أو في حل ، أو أحطتلك (ى هب) واعلم أنه لاحق لي  
عليك إبراء . قلت : بل إقرار ، فإن قال : فيما أعلم سمعت بينته من بعد ، إذ البينة تكشف مالا  
يعلم ، « مسألة » (ط) وليس لي عليك حق يتعلق بالجراحة ليس إسقاطا للدم ، فلو ادعى دما سمع ،  
إذ الجراحة لا تقتضي القصاص ولا يندرج تحت البراءة منها إذ الجراحة اسم لما يقع في الأبدان دون  
إتلاف النفوس (ى) أراد أن هذا اللفظ إسقاط للقصاص فيما دون النفس لا فيها ، إذ لا تدخل النفس  
تحت لفظ الجراحة ، ولا يدخل الأرش تحت لفظ الحق ، بل الحق القصاص ، والأرش ليس حقا  
عرفا ، « مسألة » ولا يصح بأبرأك الله ، إذ الحق له لا لله ، ولا بأبرئك ونحوه ، « مسألة » (ه قم)  
وهو إسقاط للدين لا تملك ، إذ لا يفتر إلى قبول (قم) بل تملك ، إذ يبطل بالرد . قلنا : السابق  
إلى التهم الإسقاط ولصحته في الحقوق المحضة كالشفعة والدعوى ، ويلزم أن يكون تملكسكا في  
الأعيان ، « مسألة » (ى) والإبراء من المين ليس تملكسكا إجماعا بل إسقاط لضمان المضمونة وإباحة

للأمانة (ي) وأما الإحلال فبيح للضمانة والأمانة ، «مسألة» ويصح الإبراء من الحقوق وهي مائس  
يعين ولا دين ، كالشفعة ورد المغيب ونحوه ، «مسألة» ( هـ م ح قش ) ويصح الإبراء من الديون  
الجهولة ، إذ هو إزالة ملك لا يقتصر إلى قبول كالوصية ( ن جم قش ) تملك فلا يصح كالبيع ،  
«مسألة» ولا بد من تبين جنس المسقط وقدره . قلت : أولفظ يمه كأبرأتك من عشرة دراهم  
أو من كل دين ، فإن وصف الجنس وطابق صح ، وإلا لم يصح كظفرية وعليه كالمية ،  
ونحو ذلك ، فإن استبرأ من خالص وعليه مفشوش برىء من قدر المقضة ، لا النحاس . قلت :  
ولو قال : من عشرة أمداد ، صح . وإن لم يبين الجنس لعمومه . وكذا لو قال : من شيء قيمته  
كذا ، فإن وصف طابق ، «مسألة» ( هـ ب ) ويعتبر في القيمي ذكره أو قيمته ( ع ) ولا يجب مع  
ذكره ذكر القيمة ، إذ يصح إسقاط المجهول ( م ) بل يجب إذ هو تملك ، لنا ما مر ، «مسألة» ( ي )  
وحيث الإبراء إباحة يصح الرجوع مع البقاء ، لا مع التلف ، إذ استهلكه بأمره ، ولا يعتبر فيها  
القبول كالضيف ، وتبطل بالرد ، إذ هو كالرجوع ، وحيث هو إسقاط كالإبراء من الدين والحق ،  
لا رجوع لزوال الملك ، وتبطل بالرد ، ولا يعتبر القبول إلا من جعله تملكاً ( م ط ) ولو أبرأ من  
كل حق أو من كل دعوى في حق صح كما مر . ومن قال : أحلل فلانا مما عليه . فقال : أحلت  
صح . وإن لم يقل مما عليه ، «مسألة» ( م هـ ب ) ولا يصح مع التدليس بالتفريق وحقارة الحق  
لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «من أراد أن يلعن نفسه فليكنذب» ولا يجب تعريف عكسهما ، إذ  
ليس بشرط ( ص ) أما لو ظن أنه لو ذكر قدر الحق أو صفته لم يسمح المبرىء لم يبرأ . قلت : وهو  
قوى ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه» ، «مسألة»  
ويعمل بخبر العدل في إبراء الغائب لصحة الأخذ بالآحاد في الشريعة . قيل : وغير العدل إن ظن  
صدقه ، ولا يعمل بخبر الواحد في أخذه ، إذ العمل به بمنزلة الحكم عليه .

( قوله ) « من أراد أن يلعن نفسه فليكنذب » الأقرب أن هذا من كلام بعض السلف ، لا من  
كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم والله أعلم .



## فصل

ويصح البراء بعوض مشروط ، فلا يقع إلا بمحصله ومعتود فيقع بالقبول ، أو ما في حكمه لما سر فإن تعذر العوض فله الرجوع ، ولا يجبر ملتزمه ولا المطالبة بقيته . قلت : حيث لا يملك بالمقد كالبيع إذا استحق ويخالف الطلاق والعق ، فإنهما لا يبطلان بتعذر العوض في المقد لقوة نفوذها بدليل : أنهما لا يبطلان بالرد بخلاف البراء ، «مسألة» (م ي) وما لم يكن من الشروط عقداً ، ولا صفة للحق ولا للمقد فسد به الإبراء ، كان شئ مريض أو إن قدم غائب . أو إن مطرنا ، فأنت بريء ، إذ يفيد التملك فلا يتقيد بمستقبل ، فأما ما كان صفة للحق ، كأبرأتك من الدعوى إن حلفت ، أو من الحق إن كان حالاً أو مؤجلاً ، فيصح ويقع بمحصل الشرط ، إذ لاغرر ولا خطر لكونه صفة للحق . وأما ما كان صفة للمقد ، كان استمرت على التوبة ، أو إن كنت فقيراً فيصح البراء ، إذ لم يعاق بمستقبل ، ويلغو الشرط إذ ليس صفة للحق . قلت : (هب) استأواهما في صحة تقييد البراء بهما ، إذ هو إسقاط وقد اختاره (ي) فيما مر ، وإنما هذا (الم)

## كتاب الإكراه

«مسألة» (ي) ما أباحه الاضطرار ، أباحه الإكراه ، لقوله تعالى (إلا ما اضطررتم إليه) وقال أيضاً (إلا من أكره) وهي في عمار ويأسر حين أكرها على الكفر وترك ما أكره عليه أفضل وإن قتل لتفضيله صلى الله عليه وآله وسلم إيمان ياسر لما صبر على القتل .

## كتاب الإكراه

(قوله) «وهي في عمار ويأسر» حكى في الكشف «أن ناساً من أهل مكة فتنوا فارتدوا عن الإسلام بعد دخولهم فيه ، وكان منهم من أكره ، فأجرى كلمة الكفر على لسانه وهو معتقد للإيمان منهم: عمار وأبواه ياسر وسمية وصهيب وبلال وخباب وسالم ، عذبوا ، فأما سمية فقد ربطت بين بعيرين ووجيء في قلبها بحرية ، وقالوا : إنك أسلت من أجل الرجال ، قتلته وقتل ياسر ، وهما أول قتيلين في الإسلام ، وأما عمار فقد أعطاهم ما أرادوا بلسانه مكرها ، فقيل : يارسول الله ، إن عماراً كفر فقال : كلا ، إن عماراً ملئ إيماناً من قرنه إلى قدمه واختلط الإيمان بلحمه ودمه فأتى عمار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يبكي ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسح عينيه ، وقال : مالك ؟ إن عادوا فعد لهم بما قلت » انتهى .

## فصل

والإكراه يكون بوعيد القادر ، إما بقتل أو قطع عضو أو ضرب أو طعن بذى حد ، وهذا مؤثر إجماعاً . وأما بلطم أو ضرب ، فيشترط كونه مؤثراً في التضضر ، وأما بالحبس فلا بد من كونه كذلك ، فالساعة ليس بإكراه ، والسنة إكراه ، وما بينهما مختلف ، والضابط التضضر ومنه القيد والكيف وطرح العمامة ، والجرح بالرجل في الملاء فيؤثر فيمن له رتبة علم أو شرف ، لا في ذوى الدناءة وكذلك السب والشتم (ى) إذ قد يفاداه الرئيس بالقتل والقتال (ى) وفي الوعيد بأخذ المال وجهان أحدهما إكراه ، إذ يبذل نفسه دونه ، وقيل : لا لاستحقاقه ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «اجعل مالك دون عرضك» قلت : الأقرب أنه يختلف حاله بحسب الحاجة إليه وسماحة النفس وعدمها وقلة المتوعد بأخذه وكثرته فيكون موضع اجتهاد (أبو مضر) والإزعاج من الوطن كالقتل ، إذ قرنه الله به . قلت : بل يختلف فهو كالمال . قلت : وكالمسال حبس الولد والأحبة وضربهم ، (فرع) قلت : والمبرة في التضضر أن يجرى مجرى حدوث علة أو زيادتها أو استمرارها كما مر لأصحابنا في ما يبيح ترك الواجب ، ويعرف تقريباً بأن يرضى تفاديه بالقبض كذا ذكره (ى) قلت : أو بتناول الدواء الكريه والاحتمال تقديراً ، إذ لا إكراه بدون ذلك لغة ولا عرفاً ، بل يسمى باعثاً أو مرجحاً (مهبس) ولا يبيح المحظور إلا بالضرب الأول المفضى إلى التلف أو ما في حكمه . قلت : كالميتة لا يبيحها إلا خشية التلف فقيس عليها (ى) بل كل ضار إذ لم تفصل الآيتان ، ولقول (عم) «إذا ضربت أو أوثقت» الخبر ، ولم ينكر ، ولقول (شريح) القيد كره والوعيد كره ولم يخالف . قلنا : أراد في العتود

(قوله) «اجعل مالك دون عرضك» الخبر . تمامه «اجعل عرضك دون نفسك» ، واجعل نفسك دون دينك » هكذا روى والله أعلم .

(قوله) «لقول (عم) إذا ضربت أو أوثقت» الخبر . لفظه في الشفاء : عن عمر لا عن ابنه . قال «ليس الرجل يأمن على نفسه إذا ضربته أو أوثقت أو جوعت» انتهى .

(قوله) «وقوله شريح» إلخ . لفظه في الشفاء عن شريح قال «إن القيد كره» والخبر كره والضرب كره » انتهى . ولم يذكر فيه الوعيد .

جمعا بين الأدلة (فرع) وبه أو بالضرب الثاني وما بعده يجوز ترك الواجب ويبطل حكم الإقرار والعقود اتفاقا إلا (ح) فلم يجعل للإكراه حكما في العقود إلا البيع لقوله تعالى (عن تراض) والردة ، لقوله تعالى (إلا من أكره) والإقرار إذ هو خبر عن أمر ماض ، لذا عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم « وما استكرهوا عليه » (م) بل يبطل الإقرار والعقود ما يخرج عن حد الاختيار ، وإن لم يضر . قلنا : ليس بمكره لغة ولا عرفا ، فخرج من عموم الخبر . قلت : لكن يبطل به البيع لعموم التراضي وقد اعتبرته الآية . ويقاس سائر العقود عليه ، فأصل بطلانها الآية لا الخبر ، إذ لا إكراه ، (فرع) قلت : ولا يصح إكراه على فعل قلب ، إذ لا يطلع عليه ولا على عبث ، إذ يخرج الإكراه عن العيبية (فرع) قيل : وحكم مقدمات الجماع حكمه فلا يبيحه الإكراه . : قلت بل تبيحها الضرورة كالطبيب حيث قارن لمسه أو رؤيته شهوة كما مر ، فيبيحه الضرب الأول فقط .

### فصل

وما تعدى ضرره إلى الغير لم يبيحه الإكراه ، وما لم يتعد أبيع ، فيباح له كلمة الكفر والسكر ونحوه إجماعا لما مر ، «مسألة» (هـ بى) ولا يباح به القذف والسب لتعدى ضررها ، ولتعظيم الله تعالى إياه لتسميته بهتاناً عظيماً (ن خى) بل ككلمة الكفر . قلت : وهو قوى حيث لا يتضرر المقدوف ، «مسألة» ولا يباح الزنا بالإكراه إجماعا . ويصح إكراه المرأة فيسقط الحد والإثم حيث لا تمكن من الدفع ، وفي صحة إكراه الرجل تردد (ط) عن بعض المتكلمين متعذر لمنع الخوف عند تحريك الشهوة (م ط) لا لغلبة طبع الشهوة (فرع) (فولح الأزرق لهب) وإن أكره الرجل فلا حد ، وإن أثم إن بقى له فعل ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ادرؤا الحدود بالشبهات » (م فر عح) بل بحد لعموم قوله تعالى (فاجلدوا) قلنا : خصصها الخبر (عح) إن أكرهه السلطان فلا حد ، إذ هو إليه ، وإن أكرهه غيره حد . قلنا : لم يفصل الدليل ، «مسألة» (م ض زيد) ويباح مال الغير

(قوله) « وما استكرهوا عليه » تكرر .

(قوله) « وادرؤا الحدود بالشبهات » سيأتى إن شاء الله تعالى .

بالإكراه بشرط الضمان كالأضرار (ط) لا يباح إجماعاً لتعذر ضرره . قلنا : لا وجه لدعوى الإجماع ، «مسألة» قلت : والوعيد بما لا يؤثر في الضرر ، لكن يخرج عن حد الاختيار ليس بإكراه لغة ولا عرفاً ، ولكن يبطل به البيع في الأصح ، لقوله تعالى (عن تراض) ويقاس سائر العقود عليه .

## كتاب السبق والرمي

السبق بسكون الباء ، الفعل ، وفتحتها العوض عليه ، ويستعمل في الخيل والإبل والرمي ، «مسألة» والأصل فيه من الكتاب ( إنا ذهبنا نستبق ) وأيضاً قوله تعالى (وأعدوا لهم) الآية ، ولا إعداد إلا بتعويد ، ومن السنة «لاسبق إلا في نصل أو خف أو حافر» والإجماع على جوازه ، والقياس ، إذ الحاجة ماسة إلى التعويد ، «مسألة» (هـ ش العراقيون من صش) وعقد المسابقة على مال جائز (ح) باطل ، إذ لا دليل عليه ، لنا مامر . وفعله صلى الله عليه وآله وسلم «إذ سابق بين الخيل المضرة وعلى ناقته المضياء» (فرع) ويجوز بلا ذكر عوض ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم

### كتاب السبق

( قوله ) « لاسبق » الخ . عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لاسبق إلا في خف أو حافر أو نصل » أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي ، وله في أخرى « لا يحل سبق إلا في خف أو حافر »

( قوله ) « إذ سابق بين الخيل المضرة » الخ . عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يضمم الخيل يسابق بها » أخرجه أبو داود ، وعنه أيضاً « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سابق بين الخيل وفضل القرع في الغاية » أخرجه أبو داود ، وعن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسابق بين الخيل بالمدينة ، وفي انصرافه من مغازيه » ذكره زين . ( قوله ) « وعلى ناقته المضياء » عن أنس قال « كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ناقه يقال لها المضياء لا تسبق فجاء أعرابي على قعود فسبقها ، فشق ذلك على المسلمين حتى عرفه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : حق على الله ألا يرتفع شيء من الدنيا إلا وضعه » أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي .

«ارموا يا بني إسماعيل» الخبر، ويجوز بعوض لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لأسبق» الخبر، ولم راهنته صلى الله عليه وآله وسلم على فرس له، «مسألة» (هـ ش) ويجوز عوضه من الإمام وغيره، ومن بيت المال أو من مال نفسه لما فيه من الصلاح، إذ «سابق صلى الله عليه وآله وسلم بالخيل وجعل سبقها من عنده» (ك) لا يجوز من غير إمام. قلنا: مصلحة فصحت من كل أحد، ولتقريره الحزبين

(قوله) «ارموا يا بني إسماعيل» الخبر. عن سلمة بن الأكوع قال «خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على نفر من أسلم وهم ينتضلون بالسيوف، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ارموا يا بني إسماعيل، فإن أباكم كان رانياً، ارموا وأنا مع بني فلان، قال: فأمسك أحد الفريقين أيديهم، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: مالكم لا ترمون؟ فقالوا: وكيف نرمي وأنت معهم؟ قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ارموا وأنا معكم كلكم» أخرجه البخاري.

(قوله) «لأسبق» الخبر تقدم.

(قوله) «ولم راهنته صلى الله عليه وآله وسلم على فرس له» روى عن أنس وقد قيل له: أكنتم تراهنون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يراهن؟ قال: نعم، والله لقد راهن على فرس له يقال له: سبعة؛ فسبق الناس فاستبشر بذلك وأعجب. هكذا روى، والذي في الشفاء مالفظه وروى «أنه سئل عثمان: أكنتم تراهنون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال: نعم، راهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على فرس فجاءت سابقة فبهش لذلك وأعجبه» انتهى. وقال في التلخيص: لم أره من حديث عثمان، ثم روى عن البيهقي بإسناده عن ابن عمر مالفظه «فسألوه: أكنتم تراهنون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال: نعم، لقد راهن على فرس، يقال لها: سبعة، فجاءت سابقة» ثم قال: وروى أحمد والدارمي والدارقطني والبيهقي من حديث أبي ليلى قال «أتينا: أنس بن مالك فقلنا: أكنتم تراهنون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال: نعم؛ راهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على فرس يقال له: سبعة، جاءت سابقة فبهش لذلك وأعجبه» قوله سبعة من قولهم فرس سباح؛ إذا كان حسن مد اليمين في الجري. قوله: فبهش بالياء الموحدة والشين المعجمة. أي هش وفرح. انتهى.

(قوله) «إذ سابق صلى الله عليه وآله وسلم بين الخيل وجعل سبقها من عنده» لم أطلع على هذا والله تعالى أعلم.

(قوله) «ولتقريره صلى الله عليه وآله وسلم الحزبين» الخ. تقدم قريباً.

المتناضلين من الأنصار. وقال « ارموا وأنا معكم جميعا » الخبر ، « مسألة » (هـ ش) ويصح بذلك اللال من جهتهما جميعا ، حيث دخل المحلل وهو فرس بين فرسيهما مماثل لهما ، فإن سبقهما أحرز المالين منهما ، وإن سبقاه فلا شيء لهما (لـ ابن الصباغ ابن خيران) لا يجوز وإن دخل المحلل ، لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم « من أدخل فرساً بين فرسين » الخبر .

### فصل

ويصح في الخليل والإبل والخبر وفي القيلة وجهان ، أحدهما يضح إذا هودو خوف (مد) لا إذا لا يضح منه السكر والقر كالبحر ، وهذان الوجهان في البغال والخير ، لنا ذات حافر فانتظمها الخبر ، ويصح على الاقدام بجائنا ، لفعله صلى الله عليه وآله وسلم مع (عا) ومع العوض وجهان (ى ص ش) أحدهما الجواز إذا يحتاج في الجهاد (ش) لا ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لاسبق » الخبر « مسألة » ويجوز في الطير بلا عوض لاختصاصها بمنافع ، وبالعوض وجهان ، أحدهما : الجواز ، إذ تعين في الجهاد لحل كتب الأسرار وقيل : لا . للخبر . ويصح في السفن بجائنا ، وفي العوض وجهان : يضح ، إذ قد يقاتل عليها كالخليل وقيل : لا ، إذ ليست بآلة حرب ، « مسألة » ويجوز الصراع بجائنا ، وفي العوض وجهان : يضح للتدريس ، ولا ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لاسبق » قلنا : « صارع صلى الله عليه وآله وسلم ركاة

(قوله) « من أدخل فرساً بين فرسين » الخبر . الوارد في ذلك عن أبي هريرة مالفظة : قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من أدخل فرساً بين فرسين - يعني وهو لا يؤمن أن يسبق - فليس بقمار » ومن أدخل فرساً بين فرسين وقد آمن أن يسبق فهو قمار » أخرجه أبو داود ،

(قوله) « لفعله صلى الله عليه وآله وسلم مع عائشة » عن عائشة « أنها كانت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر ، قالت فسابقته فسبقته على رحلي ، فلما حملت اللحم سابقته فسبقتي ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه بتلك » أخرجه أبو داود .

(قوله) « صارع صلى الله عليه وآله وسلم ركاة علي شاة » الخبر . لفظه في الشفاء : عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه صارع يزيد بن ركاة علي شاة فصرعه ، ثم عاد فصرعه ، فأسلم ورد عليه النعم » انتهى . والندى في سيرة ابن هشام مالفظة « كان ركاة بن يزيد بن هشام بن المطلب بن عبد مناف أشد قريشاً ؛ فغلا يوماً برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض شعاب مكة ؛ فقال له رسول الله =

على شاة الخبر . ويصح بين المجين والعتيق ، وبين البخاتي والعراب . وفي الجنسين وجهان : المتع  
إذ قصد الاختيار . واختلاف الجنسين ظاهر ، وقيل : يصح إن تقارب جريهما كالبنغال والحير  
والبخاتي والفرس ، لا مع معرفة الفضل لأيهما ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « وقد أمن أن يسبقهما »

### فصل

وشروط العقد خمسة : الأول كون العوض معلوما عينا أو في الذمة ، حالا أو مؤجلا ، كالأجرة  
«مسألة» (نضى قش العراقيون) وعقده غير لازم ، إذ هو تمليك عين بغير عوض كالوصية أو بذل  
عوض فيما لا يتيقن حصوله كالقراض (قش) لازم كالإجارة ، (فرع) فإن شرط أن يعطى الفقير شيئا  
من السبق فسد ، إذ موجب المقدان لا يفوت على السابق شيء «مسألة» ونخل الحلبة عشرة يجمعها على  
الترتيب قولنا :

مجل مصل مسل لما ومرتاح عاطفها والحظي  
ومسحفر ومؤملها وبعد اللطم السكيت البطي

== صلى الله عليه وآله وسلم : ياركانة الاتقى الله وتقبل مني ما أدعوك إليه ؟ قال : لو أعلم أن الذي تقول  
حق لأتبعك ، قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أرأيت إن صرعتك أعلم أن ما أقول  
حق ؟ قال : نعم ، قال : فقم حتى أصارعك ، فقام ركانة إليه فصرعه فعاد فصرعه ، فقال : يا محمد والله  
إن هذا للعجب ! أتصرعني ؟ - وذكر القصة إلى أن قال : - فذهب ركانة إلى قومه ، فقال : يا بني  
عبد مناف ساحروا بصاحبكم أهل الأرض ، فوالله ما رأيت أسحر منه ، إلخ . ولم يذكر أنه صارعه على  
شاة ولا على غنم والله أعلم « نعم في التلخيص مالفظة : وروى أبو داود في المراسيل عن سعيد بن جبير  
قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالبطحاء فأتى عليه يزيد بن ركانة أو ركانة بن يزيد ومعه  
عنز له فقال له : يا محمد هل لك أن تصارعني ؟ قال : ما سبقي ؟ قال : شاة من غنمي ، فصارعه فصرعه  
فأخذ شاة ، فقال ركانة : هل لك في العود ؟ ففعل ذلك مراراً ، فقال : يا محمد والله ما وضع جنبي أحد  
إلى الأرض ، وما أنت بالذي تصرعني - يعني فأسلم - فرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم غنمه « إسناده  
صحيح إلى سعيد بن جبير إلا أن سعيداً لم يدرك ركانة ، قال البيهقي : وروى موصولاً ، انتهى . ثم  
ذكر في ذلك رواية أخرى ، وضعفها جميعاً والله أعلم .  
(قوله) « وقد أمن أن يسبقهما » تقدم بمعناه .

وقد يسمى السكيت فسكلا وكفيتا وقاشورا ، وقد يسمى العاطف نشيطا ، ويسمى المسحفر مأمولا ، وقيل غير ذلك (الجوهري) ترتيبها الجلي ثم المصلي ثم السلي ثم التالي ثم العاطف ثم المرتاح ثم المؤمل ثم الخطي ثم اللطيم ثم السكيت . قلت : والأول أصح ، «مسألة» وإذا قال الامام : من سبق منكم فله عشرة كانت للسابق وإن كثر للعموم ، فإن استووا فلا شيء لهم ، فإن قال : من سبق فله كذا ، ومن صلى فله كذا لزم ما شرط ، ولا شيء لمن بعدهما . قلت : فإن جعل السبق لهم جميعا ، لكن ضعف لكل على من دونه ، فوجهان : يصح ، إذ يجتهد كل في تحصيل الزيادة بسبقه ، ولا ، إذ المقصر لم يفته كل النعم فلا يؤمن تقصيره ، «مسألة» فإن كان السبق منهما ولم يدخل محلل قمار محرم ، وضابط القمار أن يكون كل منهما غائما أو غارما ، نحو : إن سبقتني فلك عشرة ، وإلا فهي لي عليك ، فإن أدخلنا محللا خرج عن القمار ، فإن استووا وسبقا ، واستويا فلا شيء للمحلل ، وإن سبقهما واستويا أخذ السبقين ، وإن اختلفا <sup>(١)</sup> «مسألة» فإن كان السبق من أحدهما صح ، ولم يكن قارأ ، إذ لا يكون كل منهما غائما غارما ، «مسألة» (ي المحامي) ولو شرط السابق أن يطعم السبق أصحابه بطل العقد لخالفته موجهه ، إذ موجهه أن يضم السبق ولا يغرم (ح) بل يلغو الشرط تفرعا على القول بصحته ومذهبه بإبطاله ، قلنا : خالف موجهه مالا فيفسد كالبيع (الشرط الثاني) كون المسابقة معلومة الابتداء والانهاء « لتعينه صلى الله عليه وآله وسلم للمضرة من الحفياء إلى ثنية الوداع ، ولغير المضرة من ثنية الوداع إلى مسجد بنى رزيق » (فرع) والمضرة هي التي تسقى اللبن وتعلف للنعقد دون الرطب وتجري طرفي النهار ، فإذا نزل القارس عقيب الجري مسح عرقها بطرف الجل . يفعل ذلك أربعين يوما ، فيشتد لحم الفرس وعصبه ويكثر جريه (الشرط الثالث) كون السبق معلوما ، فإن قدر بأقدام صح ، وإلا فأقله سبق بعض العنق إن كانا مستويين أو بالسكتة . (ث) إذا سبق أحدهما ياذنه

(قوله) « لتعينه صلى الله عليه وآله وسلم للمضرة » عن ابن عمر قال « أجرى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما ضم من الخيل من الحفياء إلى ثنية الوداع ، وأجرى ما لم يضر من الثنية إلى مسجد بنى رزيق ، قال ابن عمر فسكنت فيمن أجرى فطفق بي الفرس للمسجد ، قال سفيان من الحفياء إلى الثنية خمسة أميال أو ستة ، وفي رواية ستة أو سبعة ، ومن الثنية إلى مسجد بنى رزيق ميل أو نحوه » أخرجه الستة واللفظ للبخاري .

(١) يابض بالأصل



صار سابقا ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « بعثت أنا والساعة كفرسي رهان يكاد أن يسبق أحدهما الآخر بأذنه » قلنا : مبالغة (الرابع) تعيين المروكين ، إذ القصد معرفة جريهما وفي الاستغناء بوصف الغائب وجهان (ي) أحدهما المنع ، إذ القصد الاختيار فلا يصح لغير متعين . وقيل : يصح ، وإن لم يحضر كالبيع . قلت : إذا قد تعين صح وإن غاب (الخامس) إمكان سبق كل منهما ، فلو علم عنجز أحدهما لم يصح ، إذ القصد الخبرة .

### فصل

ويفسد بفساد العوض ، كخمر أو خنزير ، (فرع) ولو تأخر أحدهما لعذر كمثار أو غيره لم يستحق السابق شيئا ، وإن مات أحد الترسين قبل الناية بطل العقد لئلا يعلقه بعينه ، كتلف المبيع قبل التسليم ، وكذا بموت الراكب .

### باب الرمي

الأصل فيه قوله صلى الله عليه وآله وسلم في تفسير القوة « ألا إنها القوس » ثلاثا ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ولأن ترموا أحب إلى » (ي) وإنما كان أحب خلفه مؤنته وقضاء الغرض فيه من

(قوله) « بعثت أنا والساعة كفرسي رهان يكاد أن يسبق أحدهما الأخرى بأذنه » والذي في الجامع عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في الخطبة « بعثت أنا والساعة كهاتين ويقرن بين أصبعيه السبابة والوسطى » .

(قوله) « ألا إنها القوس ثلاثا » لفظه في الكشف عن عقبة بن عامر سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول على المنبر « إن القوة الرمي - قالها ثلاثا - ومات عقبة عن سبعين قوساً في سبيل الله » انتهى .

(قوله) « لأن ترموا أحب إلى » عن عقبة بن عامر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « إن الله ليدخل بالسهم الواحد ثلاثة نفر الجنة ، صانعه يحتسب في عمله الخير والرامي به والممد به » وفي رواية « ومنبله فارموا واركبوا » وأحب إلى أن ترموا من أن تركبوا ، كل هو باطل ، ليس من اللهو محمود إلا ثلاثة : تأديب الرجل فرسه ، وملاعبته أهله ، ورميه بقوسه ونبله ، فإنهم من الحق ومن ترك الرمي بعدما علمه رغبة عنه فإنها نعمة تركها » أو قال « كفرها » هذه رواية أبي داود وفي ذلك روايات وأحاديث أخر

بعد وعلى سهولة ، وفي السهل والوعر ، والإجماع على كونها مشروعة والقياس لمس الحاجة ، «مسألة» ولا يصح بأقل من شخصين ، فلو قال أحدهما : إرم عشرين سهما فإن كانت أصابتك أكثر ، فلك عشرة ، فسد العقد ، إذ هو كقوله ناضل نفسك . فإن كانت إصابتك أكثر فقد ناضلتني ، ولا صحة إلا بأن يرمى كل منهما ، «مسألة» وينصرف العقد إلى المستعمل في البلد من القسي عربي أو فارسي ، فإن استوت صح الإطلاق ويؤمران بالاستواء في القوسين ، وقيل : لا بد من تعيين النوع ، إذ قد يكون أحدهما أحذق في نوع دون آخر ، فإن تراضيا بعربي وفارسي صح للتقارب ، وليس لأحدهما الرجوع عما عين إلا إلى جنسه ، «مسألة» والحكم في مال الرمي ماسر في المسابقة ، فإن تيقن كون أحدهما أبلغ فوجهان : أحدهما المنع كالفرسين (ي) الأصح الجواز لبناء المناضلة على الاجتهاد .

### فصل

وشروطها تبين عدد الرشق والسهام والإصابة ، إذ لو لم يقدر لم يعلم فضل أحدهما لتجوز الغلب مع التطويل . فلو شرط أن يصيب عشرة أمهم متوالية فوجهان (ي) أصحهما المنع لندوره ، فهو كالمتعذر وتقدير المسافة بين الرامي والغرض ، لاختلاف الحال في القرب والبعد . فإن كان المدى معلوماً صح الإطلاق ، كالنقد في البيع . فإن كانت لا يصاب في مثلها غالباً لم يصح ، وقد قدر مسافة الإصابة بخمسين ومائتي ذراع ، إذ قيل لبعض أصحابه صلى الله عليه وآله وسلم «كيف كنتم تقاتلون العدو؟» الخبر (فرع) وما لا يصاب في مثله ما زاد على ثلثمائة وخمسين ، وقيل : ما زاد على أربعمائة إلا عقبه بن عامر الجهني وفيما بين مائتين وخمسين إلى ثلثمائة وجهان ، يصح العقد عليه ، إذ تعتاد الإصابة فيه ، وقيل : لا ، لقلتها (ي) وعرف رماة زماننا في المناضلة خمسة عشر ذراعاً إلا في الحرب ، «مسألة» ويكون الغرض قدر شبر أو أكثر ، إذ دونه يصعب إصابته ، ويصح إطلاق الإصابة ، فإن شرطاً موضعاً

---

(قوله) «إذ قيل لبعض الصحابة» الخ . روى أنه قيل لبعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم : كيف كنتم تقاتلون العدو ؟ فقال : إذا كانوا على مائتين وخمسين ذراعاً قاتلنا بالرمي وإذا كانوا على أقل من ذلك قاتلنا بالسيوف ، والله أعلم .

مخصوصاً صبح، إذ الشرط أملك، «مسألة» والإصابة أنواع الحواشي والخواصر والخوازيق والخواشق (ابن الصباغ) والمارق والخارم والمزلف وهي معروفة من اللغة، «مسألة» ويشترط ذكر المبادرة وهي الإصابة في رشق معلوم: والمحاطة وهي أن يحسب إصابتهما، فمن زاد عدد إصابته فهو الغالب من غير تعيين لرشق الإصابة بخلاف المبادرة (ي): فإن لم يذكر أ بطل العقد، إذ فيهم من يصيب في الابتداء، ومنهم من تأخر إصابته، «مسألة» ويشترط تعيين من يبدأ بالرمي وإلا بطل العقد لتأديته إلى تشاجرهما، فإن اختلفا فيمن يقف عن عيّن الغرض قدم من له البداية، ولو طلب أحدهم يستقبل الشمس، والآخر يستدبر أجيب طالب الاستدبار للعرف، وإذا هو أقوم للإصابة، فإن شرطاً الاستقبال معا، لزم الوفاء.

### فصل

وبتعيين ما عينا من موضع الإصابة من عود أو معلق أو شن، ولا يتفاضل المتراميان في عدد الرشق أو الإصابة، ولا يختلفان في موضعها، نحو أن يشترط أحدهما إصابة وسط الغرض والآخر طرفه، إذ القصد معرفة فضل أحدهما فيجب التساوي. ولا يشترط أن يكون بيد أحدهما حال الرمي من السهام أكثر مما في يد الآخر، إذ يضعف رمية ويشوشه. ولو أذهبت الريح الغرض فأصاب مكانه، حسبت له إصابة فارغ، إذ لو بقي أصابه، لا، لو أصاب عينه لتحوله. وإذا أزيل الغرض قبل وقع السهم، فله أن يعود ويرى ذلك السهم، فإن تراضيا على رمية حيث انتقل، صبح، كالا ابتداء، وإن حلت الريح الخفيفة السهم فأصاب، حسبت له إصابة، لا العاصفة فلا حكم لفعليها في الخطأ والإصابة، إذ لا تذلل على جودة ولا ضعف. وإن انكسرت القوس أو انقطع الوتر أو نحو ذلك لم يحسب له لفساد الآلة، وتحتسب الإصابة بالنصل: لا بالقوس والمرض: ولو اشترط الخوسق لزم، وهو خرق السهم الغرض وثبوته فيه، فإن لم يخرقه، بل خدشه خطأ، فإن نفذ من الغرض فوجهان، أحدهما: يحتسب خوسقا، إذ هو خوسق وزيادة، «مسألة» (ي) فإن مرض أحدهما لم يبطل العقد، إذ يمكنه الاستئناف بخلاف الموت، ولصاحبه الخيار في التسخين حينئذ لتأخره، ومن امتنع بعد العقد لا لعذر أجبر كالا بجارة. قلت: هذا (قش) و (هب) خلافه، «مسألة» ومن أصاب منها لم يزعج صاحبه عن مبادرة الرمي لثلاث يدهش فيخطئ،

لكن ليس له التراخي في تعديل قومه وسهامه ليذهب عن المصيب وهمه الذي أصاب به ، ولا للمصيب التبجح والافتخار ليغيظ صاحبه ، ويندب الإشهاد ولها الإخبار بما شاهدها ، ولا يمدحان مصيبا ، ولا يذمان مخطئا انقاء للغيظ .

### فصل

وتصح المناضلة بين طائفتين (بمصح) لا ، لثلا يأخذ السبق بإصابة غيره ، لنا «تقريره صلى الله عليه وآله وسلم مناضلة حزبي الأنصار» (فرع) فينصب لكل حزب رئيس ، فيقدم الرئيس أصحابه واحداً واحداً ، مقابلاً لكل واحد من حزب الآخر ، فيشترط استواء عدديهما ، ولا يكفي رئيس واحد لهما ، إذ يتهم باختيار الخذاق لنفسه ، ولو اشترط تقديم فلان ثم فلان إلى آخرهم فسد العقد إذ يبطل اختيار الرئيس واختياره هو المعتمد في الحزب فيخالف موجبه «مسألة» وفي قسمة السبق بين الحزب وجهان : بالسوية ، فيستوى المصيب وغيره ، وعلى عدد الإصابة إذ يستحق لأجلها فلا يستحق الخاطئ شيئاً ، «مسألة» ولا يصح طرح الفضل مع الاستثناء ، إذ يمنع معرفة الخذاق في الرمي ، إلا أن يتفاسخا ثم يعقدا فيجوز . ولو شرطاً أن يرميا سهماً سهماً فقط ، فيأخذ السبق من أصاب ، صريح ، ويحتمل المنع إذ لا يعرف الخذاق ، قرب رمية من غير رام ، «مسألة» ويصح العقد على المبادرة والمخالطة والمساواة والممانعة ، وعلى الحواشي وصوره خمس . ولو قال : كل واحد منهما للآخر : إن أصبت فلك عشرة ، وإن أخطأت فعليك عشرة ، فقمار ، لا لو قال : وإلا فلا شيء لك ، إذ ليس كل منهما غانماً غارماً «مسألة» (هـ) ويكره اللعب بالصولجان ، والكرة إذ لا يفيد في تعليم الحرب مع إتعاب الخليل ، وجوزته (ن) وفعله . لنا مامر .

### كتاب القضاء والحكم

القضاء في اللغة : الحكم . قال الله تعالى (وقضي ربك ألا تعبدوا إلا إياه) والإيتان ، كقوله تعالى (فاقض ما أنت قاض) والهلاك كقوله تعالى (كانت القاضية) والحكم المنع ، ومنه حكمة القرس وفي الشرع ، له مجريان : أحدهما : الوجوب والندب والحظر والكراهة والإباحة . والثاني : إلزام ذي الولاية بعد الترافع ، والأصل فيه من الكتاب (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل)

ونحوها ، ومن السنة بعثه صلى الله عليه وآله وسلم علياً حاكماً . الخبر ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا اجتهد الحاكم » الخبر ، وقول علي عليه السلام « أول ما أفضى بما في كتاب الله » الخبر ، والقياس من الحاجة إليه .

### فصل

وهو فرض كفاية كالجهاد ، ويتمين على من لا يفنى عنه غيره ، كالأمر بالمعروف ، « مسألة » (ي) وهو أفضل من الجهاد ، إذ هو لحفظ الموجود ، والجهاد لطلب الزيادة ، وعليه قوله صلى الله عليه وآله

### كتاب القضاء والحكم

( قوله ) « بعثه صلى الله عليه وآله وسلم علياً حاكماً في اليمن » الخبر . عن علي عليه السلام قال « بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن قاضياً ، فقلت : يا رسول الله ترسلني وأنا حديث السن ولا علم لي بالقضاء ؟ فقال : إن الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك ، فإذا جلس إليك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول ، فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء » قال : فإزلت قاضياً ؟ أو ما شككت في قضاء بعد ؟ أخرجه أبو داود وأخرجه الترمذي مختصراً .

( قوله ) « إذا اجتهد الحاكم » الخبر . لفظه عن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا حكم الحاكم واجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر » أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود . وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر » أخرجه الترمذي والنسائي .

( قوله ) « وقول علي عليه السلام أول ما أفضى » الخ . لفظه في الشفاء ، وروى زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام قال « أول القضاء ما في كتاب الله تعالى ، ثم ما قاله الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم ما أجمع عليه الصالحون ، فإن لم يوجد ذلك في كتاب الله تعالى ، ولا في السنة ، ولا فيما أجمع عليه الصالحون اجتهد الإنسان في ذلك احتياطاً ، ولا يألو جهداً ، واعتبر وقاس الأمور بعضها ببعض ، فإذا تبين له الحق أمضاه ، وإلا فاضحى المسلمين من ذلك ما لإمامهم »

وسلم «لا حسد إلا في اثنتين» الخبر، ونحوه ونذب أن يقول المدعو: سماع طاعة «مسألة» ويحرم على مختل شرط، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «من استقضى فكأنما ذبح بغير سكين» (ع) الذبح نار جهنم، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم «يؤتى يوم القيامة بالقاضى العدل» الخبر، ونحوه، «مسألة» وإذا كثرت الصالحون له فكفاية، فإن امتنعوا أتموا، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لن تقدس أمة

(قوله) «لا حسد إلا في اثنتين» الخبر. ونحوه عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها، ورجل آتاه الله مالاً فسلطه علىهلكته في الحق» أخرجه البخارى ومسلم؛ وعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «إن للقسطين عند الله على منابر من نور، عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين: الذين يعدلون في حكمهم وأهلهم وما ولوا» رواه مسلم والنسائي؛ وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «يا أبا هريرة عدل ساعة خير من عبادة ستين سنة قيام ليلاً وصيام نهارها، يا أبا هريرة، جور ساعة في حكم أشد وأعظم عند الله من معاصي ستين سنة» رواه الأصماني.

(قوله) «من استقضى فكأنما ذبح بغير سكين» لفظه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «من جعل قاضياً بين الناس فقد ذبح بغير سكين» وفي رواية «من ولي القضاء - إلى آخره» أخرجه أبو داود والترمذى نحوه.

(قوله) «يؤتى بالقاضى العدل» الخبر. ونحوه. لفظه عن ابن مسعود رفعه قال «يؤتى بالقاضى يوم القيامة فيوقف على شفير جهنم، فإن أمر به دفع فيها فهو سبعين خريفاً» رواه البزار، وعن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «مامن حاكم يحكم بين الناس إلا جاء يوم القيامة وملك أخذ بقاءه، ثم يرفع رأسه إلى السماء فإن قال: ألقه ألقاه في مهواة أربعين خريفاً» رواه ابن ماجه، وعن ابن أبي أوفى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «الله مع القاضى العدل ما لم يجر، فإذا جارت على عنه وزمه الشيطان» أخرجه الترمذى. وعن عائشة قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول «ليأتين على القاضى العدل يوم القيامة ساعة يتمنى أنه لم يقض بين اثنين في تمررة قط» رواه أحمد، ونحوه لابن حبان، وقال «فيلقى من شدة الحساب ما يتمنى أنه لم يقض بين اثنين في عمره قط» انتهى.

(قوله) «لن تقدس أمة» إلى آخره. لفظه عن ابن مسعود وغيره قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «لا تقدس أمة لا يقضى فيها بالحق، ولا يأخذ الضعيف حقه من القوى غير متع» رواه الطبرانى، ورواه ابن ماجه عن أبي سعيد أبسط منه.

ليس فيهم من يأخذ الضعيف حقه» وفي تعيينه بتعيين الامام وجهان (ي) أحدهما يتعين فيجب، إذ دعى إلى واجب . قلت : وكتعيينه للجهاد من شاء . وقيل : لا يجبر، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إنا لا نجبر على الحكم أحداً » قلنا : يحتمل مع عدم الإلزام لتأديته إلى تعطل الحكم حيث امتنعوا جميعاً وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم « أتدرون من السابقون » الخبر ، (فرع) ويكره لمن يغني عنه غيره ولا الجأته حاجة ، إذ لا يأمن الخطر ، ومن ثم امتنع (عم) وأبو ذر حين طلبهم (٣) ويندب لدى فقر

(قوله) « إنا لا نجبر على الحكم أحداً » الذي في الجامع عن أبي مسعود البدرى الأنصاري قال « سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ساعياً ، ثم قال : انطلق أبا مسعود ولا ألقيك يوم القيامة على ظهر كعبير من إبل الصدقة لرفاء قد غلته ، قلت : إذن لا أنطلق ، قال : إذن لا أكرهك » أخرجه أبو داود .

(قوله) « أتدرون من السابقون » الخبر . تمامه « إلى ظل الله يوم القيامة ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ؛ قال : هم الذين إذا أعطوا الحق قبلوه ، وإذا سئلوا بذلوه ، وإذا حكموا بين الناس حكموا بحكمهم لأنفسهم » هكذا روى والله أعلم ، ونسبه في التلخيص إلى الحاكم وأبي نعيم .

(قوله) « ومن ثم امتنع ابن عمر وأبو ذر حين طلبهما عثمان » عن ابن وهب « أن عثمان قال لابن عمر : اتص بين الناس ، قال : أو تعافيني يا أمير المؤمنين ؟ قال : وما تكره من ذلك وقد كان أبوك يقضى ؟ قال : لأني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : من كان قاضياً فقصى بالعدل فبالحرى أن ينقلب كفافاً فما راجه بعد ذلك » أخرجه الترمذي ، وذكر رزين رواية أخرى عنه . وأما أبو ذر فلم يؤثر عنه أنه طلب للقضاء فامتنع ، وإنما الوارد عن أبي وائل شقيق بن سلمة « أن عمر استعمل بشر بن عاصم على صدقات هوازن فتخلف بشر ، فلقبه عمر فقال : ما خلفك ؟ أما لنا سمع وطاعة ؟ قال : بلى ، ولكن سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : من ولي شيئاً من أمور المسلمين أتى به يوم القيامة حتى يوقف على جسر جهنم ، فإن كان محسناً جاز ، وإن كان مسيئاً انحرف به الجسر فهوى به سبعين خريفاً » فخرج عمر كئيباً حزينا ، فلقبه أبو ذر ، فقال : مالي أراك كئيباً حزينا ؟ فقال : مالي لا أكون كئيباً حزينا ، وقد سمعت بشر بن عاصم يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : وذكره . فقال أبو ذر : وما سمعته يا أمير المؤمنين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ قال : لا . قال : فأشهد أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : وذكره وزاد : وهي سوداء مظلمة : فأى الحديثين أوجع لقلبك ؟ قال : كلاهما قد أوجع قلبي ؛ فمن يأخذها بما فيها ؟ فقال أبو ذر : من سلب الله نفسه فألصق خده بالأرض ، أما إنا لا نعلم إلا خيراً ، وعسى إن وليتها من لا يعدل فيها ألا تنجو من آثامها » رواه الطبراني . نعم في الزهور ما لفظه « وهرب أبو ذر لما طلب للقضاء فقيل له : لو وليت القضاء وقضيت بالحق ؟ فقال : من يقع في البحر إلى كم يسبح ؟ »

ليمونه بيت المال ، إذ الاكتساب بالطاعة أولى من النكسب بغيرها ولخامل الذكر ليقصده الناس للانتفاع بعلمه ، وفي طلبه إياه ، وبذل العوض وجهان (ي) أحدهما : يكره الطلب ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من طلب القضاء الخبر ، وقيل : بل يندب ، لقول يوسف عليه السلام « اجعلني على خزائن الأرض » قلت : وهو قريب مع حسن التقصد ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من طلب القضاء حتى يناله » الخبر . وتحمل أخبار النذب على الكامل والتحذير على الناقص ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم « القضاء ثلاثة » الخبر ونحوه .

## فصل

ويجوز تحكيم الخصمين من لم ينصبه الإمام لتحكيم (٢) وأبي بن كعب إلى زيد في خلافة (٢) ولتحكيم (٣) وطلحة إلى جبير بن مطعم في خلافة (٣) وتحكيم الخليفة ليس بنصب ، بل رضا ،

(قوله) « من طلب القضاء » الخبر . عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من طلب القضاء وسأل فيه شفعا وكل إلى نفسه ، ومن أكره عليه أنزل الله إليه ملكا يسدده » أخرجه الترمذي ، وفي رواية أبي داود : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « من طلب القضاء واستعان عليه وكل إليه ، ومن لم يطلبه ولم يسع إليه أنزل الله ملكا يسدده »

(قوله) « من طلب القضاء حتى يناله » لفظه : عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « من طلب قضاء المسلمين حتى يناله ثم غلب عدله على جوره فله الجنة ، وإن غلب جوره على عدله فله النار » أخرجه أبو داود .

(قوله) « القضاء ثلاثة » الخ . عن بريدة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « القضاء ثلاثة واحد في الجنة واثان في النار ، فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق قفضى به ، ورجل عرف الحق وجار في الحكم فهو في النار ، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار » أخرجه أبو داود .

(قوله) « لتحكيم عمر وأبي بن كعب إلى زيد » الخ . قال في التلخيص مالفظة : البيهقي من حديث عامر الشعبي قال « كان بين عمر وأبي بن كعب خصومة في حائط ، فقال عمر : بيني وبينك زيد بن ثابت ، فانطلقا فطرق عمر الباب فعرف زيد صوته ، فقال : يا أمير المؤمنين ألا بشت إلى حق آتيك ؟ فقال : في بيته يؤتى بالحكم » انتهى .

(قوله) « وتحكيم ٣ وطلحة » تقدم في البيع .



(فرع) وفي نفوذ حكمه وجهان (ي) أحدهما : ينفذ ، إذ صدر من أهله وصادف محله ، ولتنفيذ (٢) حكم زيد ولم ينكر ، وقيل : لا ، إذ ليس بحاكم ، (فرع) (ي) وينفذ وإن كره المحكوم عليه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من حكم بين اثنين براضيهما » الخبر ، فتوعده على ترك العدل يقتضى اللزوم ، وقيل لا يلزم ، إلا براضيهما بعد الحكم ، إذ ليس بحاكم ، لنا مامر (فرع) (ي) وإذا امتنع أحدهما بعد شروعه في الحكم وقيل تمامه ، فله ذلك ، إذ لم يحصل الرضا حال الحكم ، فجاز الامتناع ، كقبل الشروع . وقيل : لا ، كفى الحاكم المنصوب قلت : لم يشترط فيه التراضي فافترقا (فرع) ويصح التحكيم في كل أمر إلّا في القصاص واللعان والنكاح وحد القذف ، للتشليط فيها ، فلا يتولى الحكم فيها غير الإمام وواليه ، (فرع) ويجوز التحكيم في بلد فيه حاكم الإمام لبعمل (٢) و (٣) ، (فرع) (هب ح) وللحاكم نقضه إن خالفه وترافعوا إليه كالأجتهاد (ي ش) لا ، كحكم الحاكم . قلنا : ليس بحكم حقيقي .

## فصل

ومن تعين عليه حرمت عليه الأجرة ، حيث له كفاية ، فإن لم تكن وكان ذا حرفة يشغله القضاء عنها ، حلت له دفعا للضرر ، فإن لم يتعين وله كفاية ، كره أخذ الأجرة ، إذ هو قرينة . ويجوز لفعل الصحابة مع (١) و (٢) والقضاء كالتخلاف ،

(قوله) « من حكم بين اثنين براضيهما » روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « من حكم بين اثنين تراضيا بحكمه فلم يعدل فعله لعنة الله » كذا روى والله أعلم ، ونسبه في التلخيص إلى ابن الجوزي في التحقيق وضعفه .

(قوله) « وللفعل الصحابة مع أبي بكر وعمر » حكى في الشفاء « أن أبا بكر لما ولى خرج برزمة ثياب ، فسئل ما هذا ؟ فقال : أنا كاسب أهلي ، فأجروا له كل يوم درهمين » انتهى . والذي ذكر في غيره « أن أبا بكر خرج إلى السوق عقيب أن يبيع ومعه رزمة من ثياب فلقية عمر فقال : إلى أين تريد ؟ قال : السوق ، قال : قد جاءك ما يشغلك عن السوق ، قال : سبحان الله ! يشغلني عن عيالي ؟ قال : يفرض لك بالمعرف » وروى عنه أنه قال « لقد علم قومي أن حرقني لم تكن تعجز عن مؤنة أهلي فسيأكل آل أبي بكر من هذا المال المعروف ويعترف للسليين » انتهى . وروى البيهقي عن عمر أنه

ولفعل (٢) مع عمار و (عو) وشرح «مسألة» وأجرته من المصالح ، إذ القضاء من أهمها ، ويعطى قيمة أوراق يحتاج إليها ، وأجرة أعوانه (فرع) (ي) ولا يصح عقد الإجارة على القضاء ، إذ العمل غير معلوم ، ومن فعل بغير أجره فهو أولى ممن طلبها مع السكال .

### فصل

وعلى الأمام نصب الحكم في الأقاليم والأمصاير ، لرفع الظالم «لبعثه صلى الله عليه وآله وسلم عليا

قال « نزلت نفسى من مال الله منزلة لى اليتيم ، إن استغثت استغثت ، وإن افتقرت أكلت بالمعروف » وفى رواية « إن احتجت أخذت منه ، وإن استغثت رددته » وروى عنه أنه قال « ألا أخبركم بما أستحل من مال الله ؟ أستحل منه حلتين : حلة للشتاء وحلة للقيظ ، وما أحج به وأعتمر وقوتى وقوت عيالى ، كقوت رجل من قرينين لامن أغنيائهم ولا من فقرائهم ثم بعد ذلك أنا رجل من المسلمين يسئرين ما أصابهم » زادني رواية « والله لا أدري أيحل ذلك لى أم لا ؟ »

(قوله) « ولفعل عمر مع عمار وابن مسعود وشرح » روى « أن عمر بعث إلى الكوفة عمار بن ياسر واليا ، وعبد الله بن مسعود قاضيا ، وعثمان بن حنيف ماسحا ، وفرض لهم كل يوم شاة نصفها وأطرافها لعمار ، والنصف الآخر بين عبد الله وعثمان » وروى « أن عليا عليه السلام نصب شريحا للقضاء وكان يرزقه في كل سنة خمسمائة درهم » حكى ذلك كله فى الشفاء . وروى « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما ولى عتاب بن أسيد مكة فرض له كل يوم درهما » ذكر معناه فى السيرة .

(قوله) « لبعثه صلى الله عليه وآله وسلم عليا عليه السلام ومعاذ وأبا سعيد وعمر بن حزم » قلت : أما على عليه السلام فتقدم ذكر حديثه وأما معاذ فعن الحارث بن عمرو يرفعه إلى معاذ « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما أراد أن يبعث معاذاً إلى اليمن قال له : كيف تقضى إذا عرض لك قضاء ؟ قال : أقضى بكتاب الله ، قال : فإن لم تجد فى كتاب الله ، قال : أتقضى ب سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : فإن لم تجد فى سنة رسول الله ، قال : أتقضى بأمر رسول الله ، قال : فإن لم تجد فى أمر رسول الله ، قال : أتقضى بما يرضى رسول الله ، قال : فما يرضى رسول الله ؟ قال : ما يرضى الله وأما أبو سعيد وعمر بن حزم فمحمود وأما بعثه عمر بن حزم فمستأفى الإمام : والله اعلم .

ومعاذاً وأبا سعيد وعمرو بن حزم إلى الأمين « وله ذلك في بلده » لأمره صلى الله عليه وآله وسلم عمرو ابن العاص في حضرته « ونحوه ، ولا يصح في وقت <sup>(١)</sup> الإمام إلا من جهته إذ هو مصلحة عامة ، كعقد الهدنة ، « مسألة » ونذب أن يكتب الإمام عهداً للحاكم ، كفعله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر

( قوله ) « لأمره صلى الله عليه وآله وسلم عمرو بن العاص في حضرته » قلت : لم أقف على ذلك لكن حكى في الشفاء عن عقبة بن عامر قال « جاء خصمان إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اقض بينهما يا عقبة ، قلت : يا رسول الله أقض بينهما وأنت حاضر ؟ فقال : اقض بينهما فإن أصبت فلك عشر حسنات ، وإن أخطأت فلك حسنة واحدة » اهـ ( قوله ) « كفعله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بن حزم » قلت : قد تسكر ذكر عمرو بن حزم ، وكتابه الذي كتبه له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلنذكره بتامه في هذا الموضع . قال في سيرة ابن هشام عقيب ذكر وفد بني الحارث بن كعب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن إسحق . وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث إليهم بعد أن ولي وفد عمرو بن حزم ليفقههم في الدين ، ويعلمهم السنة ومعالم الإسلام ، ويأخذ منهم صدقاتهم وكتب كتاباً عهد إليه فيه عهده وأمره فيه أمره : بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا بيان من الله ورسوله يا أيها الذي آمنوا أوفوا بالعقود . عهد محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بن حزم حين بعثه إلى اليمن ، أمره بتقوي الله في أمره كله ، فإن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون ، وأمره أن يأخذ الحق كما أمره ، وأن يبشر الناس بالخير ويأمرهم به ، ويعلم الناس القرآن ويفقههم فيه ، وينهى الناس فلا يمس القرآن إلا طاهر ويغير الناس بالذي لهم والذي عليهم ، ويلين للناس في الحق ، ويشدد عليهم في الظلم فإن الله كره الظلم ونهى عنه ، فقال ( ألا لعنة الله على الظالمين ) ويبشر الناس بالجنة وبعملها ، وينذر الناس النار وعملها . ويستألف الناس حتى يفقهوا في الدين ؛ ويعلم الناس معالم الحج وسننه وفريضته ، وما أمر الله به الحج الأكبر والحج الأصغر هو العمرة ؛ وينهى الناس أن يصلي أحد في ثوب واحد صغير إلا أن يكون ثوباً يثنى طرفيه على عاتقيه ، وينهى أن يحتج أحد في ثوب واحد يفضى بفرجه إلى السماء ، وينهى أن يعقص أحد شعر رأسه في قفاه ؛ وينهى إذا كان بين الناس هييج عن الدعاء إلى القبائل والعشائر ؛ وتكن دعواه إلى الله وحده لا شريك له ، فمن لم يدع إلى الله ودعا إلى العشائر والقبائل فليقطعوا رأسه بالسيف ، حتى تكون دعواه إلى الله وحده لا شريك له . ويأمر الناس بإسباغ الوضوء وجوهرهم وأيديهم إلى الرافق وأرجلهم إلى الكعنين ، ويمسحون برءوسهم كما أمر الله ، وأمر بالصلاة لوقتها ؛ وإتمام الركوع والخشوع وغسل بالصبح ويهجر بالمهاجرة حين تيل الشمس ، وصلاة العصر والشمس

(١) نسخة : وقت دون لفظ الإمام المضاف إليه .

ابن حزم ولأنس . ويأمره بالتقوى والتثبت واستعمال الشهود ومشاورة العلماء ، ويشهد على عهده (ي) ولو كان البلد قريباً يستفيض الخبر إليه ، إذ لا يثبت بالاستفاضة كالبيع . قلت : الأقرب ثبوته بالاستفاضة للخرج في التحقيق كالنكاح . وندب أن يدخل بلد قضائه يوم الاثنين ، كدخوله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة ، وأن ينزل وسطها ليتساوى أهلها ويأمر منادياً فيها يعلم بولايته . وندب أن يأذن له الإمام بالاستخلاف ، إذ قد يحتاج فإن نهاه حرم ، إذ هو نائب . والمستخلف كالحاكم في نفوذ حكمه ، «مسألة» (هب) فإن لم يكن إمام فالصلاحية كافية (ي) مع نصب خمسة ذوى فضل لإجماع الصحابة عليه في الإمامة ، وإن اختلفوا في المنصوب . قلنا : لأنسلم . «مسألة» (فح الداعي م ط ع حق قش ث أبو على) ولا تصح تولية من سلطان جائر ، إذ لا ولاية له (خب) ساجم قم فرقس) تجوز ، إذ تولى الفضلاء من الأموية والعباسية ، ولم ينكر ، فكان إجماعاً .

في الأرض مديرة ، والغرب حين يقبل الليل لا تؤخر حتى تبدو النجوم في السماء ، والعشاء أول الليل وأمر بالسعى إلى الجمعة إذا نودي لها ، والغسل عند الرواح إليها ، وأمر أن يأخذ من المغنم خمس الله وما كتب على المؤمنين في الصدقة من العتار عشر ماسقت العين وسقت السماء ، وعلي ماسق الغرب نصف العشر ، وفي كل عشر من الإبل : شاتان ؛ وفي كل عشرين : أربع شياه ، وفي كل أربعين من البقر : بقرة مسنة ، وفي كل ثلاثين بقرة تبيع جنح أو جذعة ؛ وفي كل أربعين من النعم سائمة شاة وحدها فإنها فريضة الله التي افترض على المؤمنين في الصدقة ، فمن زاد خيراً فهو خير له ، وأنه من أسلم من يهودى أو نصرانى إسلاماً خالصاً من نفسه ، ودان بدين الإسلام ، فانه من المؤمنين ، له مثل ما لهم وعليه مثل ما عليهم ، ومن كان على نصرانيته أو يهوديته فإنه لا يرد عنها ، وعلى كل حالم ذكر أو أنثى حر أو عبداً دينار واف أو عرضه ثياباً فمن أدى ذلك فله ذمة الله وذمة رسوله ، ومن منع ذلك فانه عدو لله ولرسوله وللمؤمنين جميعاً . صلوات الله على عهد والسلام عليه ورحمة الله وبركاته » انتهى بلفظه .

(قوله) « وأبى بكر لأنس » تقدم في كتاب الزكاة .

(قوله) « كدخوله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة » روى جماعة من أهل السير « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولد يوم الإثنين ، وبعث يوم الإثنين ، وهاجر يوم الإثنين ؛ ودخل المدينة يوم الإثنين وتوفي يوم الإثنين » والله أعلم .

(قوله) « لإجماع الصحابة عليه في الإمامة » سيأتى في السير إن شاء الله تعالى .

قلنا: بل أنكر، فإن (ث) و (ح) امتنعا، وقال محمد بن عبد الوهاب التولى من جهتهم فسق، وقال (ق) ينقض حكم الخوارج. سلمنا: فترك الفكر لكونها اجتهدية. سلمنا فكيف يولون فيما ليس لهم توليه (د)، لكن يجوز الاستمانة بهم في تنفيذ الحكم كالنهي عن المنكر، وعليه يحمل قول من أجاز.

### فصل

(الأكثر) وشروطه المذكورة، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «ما أفلح قوم وليتهم امرأة» وضد الفلاح الفساد، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم «أخروهن حيث أخرهن الله» والقضاء تقديم (ابن جرير) يجوز قضاؤها مطلقاً (ح) يجوز في غير الحدود، لنا ما مر، ولا الخلفى المشكل لتجوزها امرأة

(قوله) «فإن الثورى وأبا حنيفة امتنعا» روى «أن أبا جعفر المنصور طلب الثورى وأبا حنيفة والأعمش وشريكا للقضاء، فلما وصلوا بغداد فر الثورى ولم يزل مخفياً إلى أن مات المنصور. وأما أبو حنيفة فلما دخل عليه وذكر له ذلك قال: إني لا أصلح للقضاء فقال له: كذبت فقال: قد حكمت لي على نفسك، كيف تولى القضاء من هو كذاب. وأما الأعمش فتظاهر بقلة العقل وخطأ في كلامه. فقال المنصور: قد خرف هذا الشيخ. وأما شريك فامتنع من القضاء أولاً ثم تولاه آخر» هذا حاصل القصة، وفيها طول وروايات مختلفة. وروى أيضاً «أن أبا حنيفة طلب للقضاء السكوفة في أيام مروان بن محمد، فامتنع فضربه يزيد بن عمر بن هبيرة أمير السكوفة مائة سوط في عشرة أيام ثم أطلقه وروى «أن المنصور طلبه للقضاء بغداد فامتنع ومات المنصور وهو في حبسه» وروى «أنه مات وهو في سجن المنصور» والله أعلم.

(قوله) «ما أفلح قوم وليتهم امرأة» عن أبي بكره قال «لقد نفعني الله بكلمة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيام الجبل بعد ما تكدت أن ألحق بأصحاب الجبل فأقاتل معهم؛ قال لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أهل فارس ملكوا عليهم بنت كبرى. قال: لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» هذه رواية البخارى، وأخرج الترمذى والنسائى عنه نحو ذلك، (قوله) «أخروهن» تمامه «حيث أخرهن الله» ولم أقف على أصل له والله أعلم.

وعن بعضهم . تحكم فيما تصح شهادتها فيه، لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم « عى وعورات » ، « مسألة »  
 (٥) ويصح عبداً ومدبراً ومكاتباً ، إذ سحت شهادته ، فيصح حكمه كالخبر (قين) لا ، كالشهادة .  
 (الثنائي) التكليف ، فلا يصح صبي ولا مجنون إجماعاً كشهادته (الثالث) العدالة إجماعاً إلا (الأهم)  
 فجوز حكم الفاسق . لنا قوله تعالى (ولا تركنوا) الآية ، وكالشاهد ، وقد مرت ، والرشوة جرح  
 لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لعن الله الراشئ » الخبر ، والعقوب لقوله أيضاً « من عقى » الخبر وشهادة  
 الزور لما مر . وفي المحدثين بالقذف والزنا إذا تاب الخلاف في الشاهد وقد مر ، « مسألة » (حق) ولا  
 يصح كافر تأويل ، إذ لا ولاية لكافر (ق) ولا فاسق تأويل ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم  
 « ينقض حكمهم » قلنا : ماوافق الحق أقر ، لقول على عليه السلام « أما إنا لا نمنعهم مساجدنا »  
 الخبر ، (فرع) ولا تجوز المرافعة إليهم إلا في قطعي ، كتنفقة الزوجة وتمرد المديون ، لا في ظني ،  
 إذ لا ولاية لهم على قطع الاجتهاد لفقد العدالة . (الرابع) : الاجتهاد ، وأصوله الكتاب وهو الآيات  
 المتعلقة بالأحكام والسنة ، ويكفيه كتاب جامع ، والإجماع والقياس والمقل وفروعه ، الأصولان  
 واللغة والنحو والتصرف ، وعلم الجرح والتعديل ، والناسخ والمنسوخ ، وقد مر تفصيله ، « مسألة »  
 (جمع جط عى ش) ولا يصح مقلداً : لقوله تعالى (وأن احكم بينهم بما أنزل الله) و(بما أراك الله)

(قوله) « عى وعورات » قيل تمامه « فاستروا عين بالسكوت وعوراتهن بالبيوت » وتقدم الكلام فيه .

(قوله) « لعن الله الراشئ » الخبر . لفظه عن أبي هريرة وابن عمرو بن العاص « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن الراشئ والمرثئ في الحكم » أخرجه الترمذى وأخرجه أبو داود عن ابن عمرو وحده .

(قوله) « من عقى » الخبر . روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « من عقى وبر والديه كتبته باراً ، ومن برى وعقى والديه كتبته عاقاً » (١) هكذا يروى والله أعلم .

(قوله) « أما إنا لا نمنعهم مساجدنا » الخبر . لفظه في أصول الأحكام وغيره مرفوعاً إلى على عليه السلام « أنه قال لبعض خوارج الكوفة أما إن لكم علينا ثلاثاً ما كانت لنا عليكم ثلاث : لا نمنعكم الصلاة في مساجدنا ما كنتم على ديننا » وفي رواية « ما صليتم إلى قبلتنا ، ولا نبداً لكم بالحاربة حتى تبدأونا ، ولا نمنعكم نصيبكم من الفىء مادامت أيديكم مع أيدينا » انتهى هكذا بلفظ الخطاب والله أعلم .

(١) يروى هذا حديثاً قديماً وكذلك هو في نسخة البحر ، وهو حديث موضوع ،

ولغير معاذ ، وإذ القلّد جاهل بالأحكام فلا يجرى حكمه كالعامى (ن م ي حص) التقليد طريق امتثال أمر الله تعالى كالأجتهاد قلنا فى العمل دون الحكم لما مر (ى) يصح عند تعذر الاجتهاد لثلا تعطّل الأحكام ، وكالعمل بالقياس عند تعذر النص . قلنا : لا يخلو الزمان عن مجتهد كما مر ، (فرع) وليس له التقليد فيما قد اجتهد فيه اتفاقاً ، وفيما لم يكن قد اجتهد فيه خلاف قد مر «مسألة» وفى فتوى القلّد وجهان (ى) أحصهما الجواز ، إذ هو ناقل . وقيل : لا ، إذ يقلده العامى . قلت : فإن صرح بالحكاية مع كمال شروط الرواية ، فلا أحفظ فيه خلافاً فى الجواز «مسألة» وفى اشتراط كونه كاتباً وجهان (ى) أحصهما يجب لافتقاره إلى قراءة ما وضع كتابه بخلاف الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فمدالة أصحابه وكتابه كافية ، ولو خان أحدهم ، لأعلمه الله تعالى ، «مسألة» ويجب كونه ورعاً ، وقد دخل فى العدالة حليماً وثيق العقل جيد التمييز ، لثلا يستغزه الطيش والغضب فيضطرب رأيه (ى) فإن قل فخذ حكمه ، إذ قضى صلى الله عليه وآله وسلم حال غضبه<sup>(١)</sup> وقد نبه صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك بقوله «لا يقضى القاضى وهو غضبان» ويكون صليلاً فى أمر الله ، لا تأخذه لومة لائم . لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «إياكم والإفراد» الخبر . وقول على عليه السلام «الضعيف

(قوله) «ولغير معاذ» تقدم .

(قوله) «إذ قضى صلى الله عليه وآله وسلم حال غضبه» يعنى فى حديث الزبير وخصمه فى شراج الحرة وقد تقدم .

(قوله) «لا يقضى القاضى وهو غضبان» لفظه فى حديث أخرجه الستة إلا الموطأ «لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان» وفى رواية «لا يقضى الحكم بين اثنين وهو غضبان» وفى أخرى «لا يقضين فى قضاء بقضاءين ولا يقضين أحد بين خصمين وهو غضبان» وفيه روايات أخر .

(قوله) «إياكم والإفراد» الخبر . تمامه «قالوا : وما الإفراد ؟ قال : الرجل يكون منكم أميراً أو عاملاً فيأتيه المسكين والأرملة ، فيقول : مكانكم حتى أنظر فى حوائجكم ، ويأتيه الشريف والغنى فيدنيه ويقول : عجّلوا قضاء حاجته ، ويترك الآخرين مقردين» يقال : أفرد الرجل بالغاف إذا سكت ذلاً . ذكر ذلك كله فى النهاية ونحوه فى أصول الأحكام والشفاء .

(قوله) «الضعيف عندى قوى» إلخ . الأقرب أنه من كلام أبى بكر ، وروى أنه قال فى أول خطبته «أيها الناس إني قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن استقمتم فأعينوني وإن اعوججت قوموني أطيعوني ما أطعت الله فيكم ، وإن لم أطعه فلا طاعة لى عليكم ، ألا إن أقواكم عندى الضعيف حتى آخذ الحق له ، ألا وإن أضعفكم عندى القوى حتى آخذ الحق منه» انتهى .

(١) فيه أن هذا خاص به لمصته .

عندى قوى» إلى آخره ، ويكون بعيداً عن الطمع ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «إياكم واستشعار الطمع» الخبر ونحوه {الخامس} السلامة من المعى والخرس والمنفر (م ط) إجماعاً ، إذ يمنع من استيفاء الحكم (الروزي) يصح قضاء الأخرس بالإشارة إن فهم ، ولا وجه له ، والمنفر كالجذام القطيع ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا تدمنوا النظر إلى المجذومين» الخبر ، ويصح قضاء المصروع في غير حال الصرع ، والسهو والغفلة فإن غلبا منها الصلاحية والبرص مانع كالجذام ، وأما المور وثقل السمع وتغير اللسان كالتأفأة ونحوها ، فغير مانع ، إذ لا دليل {السادس} التولية من إمام حق أو محتسب إن وجدا ، إذ إليهما ذلك ، وهى إما عامة ، فيحكم أين ، ومتى ، وفيم ، وبين من عرض أو خاصة ، فلا يتعدى ماعين ولو فى سماع شهادة ولو خالف مذهبه ، إذ هو نائب عنه .

## فصل

وعليه سماع الدعوى أولاً ثم الإجابة والتثبت ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «يا على إذا جلس بين يديك الخصمان» الخبر ونحوه . ويطلب تعديل البيئة المجهولة ، ثم من المنكر درأها إجماعاً للمرء ، فإن لم يدرأ أمر المنكر بالخروج من الحق ويمهله مارأى ، فإن تمرد حبسه إجماعاً إن طلب خصمه ، وإلا فلا ، إذ الحق له ، وعلى الحاكم إيقافه إن أمكن . والتسوية بين الخصمين فى المجلس والإصغاء

(قوله) «إياكم واستشعار الطمع» الخبر ونحوه . روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «إياكم وفضول الطعام فإنه يسم القلب بالغفلة ويصم الهمم عن سماع للوعظة» وإياكم وفضول النظر فإنه يندر الهوى ويولد الغفلة ، وإياكم واستشعار الطمع فإنه يشرب القلوب شدة الحرص ، ويغتم على القلوب بطابع حب الدنيا ، وهو مفتاح كل سيئة وسبب إحباط كل حسنة » هكذا يروى والله أعلم وعن سعد بن أبي وقاص قال «أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال : يا رسول الله أوصنى قال عليك بالايأس مما فى أيدي الناس ، وإياك والطمع فإنه بقر حاضر ، وإياك وما يعتذر منه » رواه الحاكم وغيره .

(قوله) «لا تدمنوا النظر إلى المجذومين» الخبر تقدم .

(قوله) «يا على إذا جلس بين يديك الخصمان» الخبر تقدم بمناه .



والتعظيم والإقبال ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « فيعدل بينهم » الخبر . إلا بين المسلم والذي في المجلس ، لقصة على عليه السلام مع شريح .

### فصل

ويعرّم قضاؤه مع حال تأذّ بنضب أو ألم أو جوع أو احتقان أو نعاس غالب ، لمنافاته التثبت وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم « لا يقضى القاضى وهو غضبان » فقيس عليه غيره ولا يضيف أحد الخصمين دون الآخر ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا يضيفن » الخبر ، ولا يحكم بعد القتوى ، إذ في حكمه تقرير فتواه كالشاهد ، ولا يسأل عن سبب ملك بين عليه : إذ هو تعنت ، « مسألة » ( زن هك ح شص محمد ) ولا يلقن الشهود شهادتهم ولا الخصوم دعاويهم ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم

( قوله ) « فيعدل بينهم » الخبر . روى عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « من ابتلى بالقضاء بين المسلمين فليعدل بينهم في لحظة ولظنه وإشارته ومتمعه » هكذا في الشفاء . وزاد في غيره « ولا يرفع صوته على أحدهما ما لم يرفع على الآخر » انتهى .

( قوله ) « لقصة على عليه السلام مع شريح » تقدم شيء منها ، وفي بعض الروايات « أن شريحاً لما رأى علياً عليه السلام قد أقبل انحرف عن موضعه وجلس فيه على » وفي رواية « أنه قام له . فقال على عليه السلام : هذا أول جورك وجلس بجنبه ، ثم قال : لو كان خصمى من المسلمين لساويته في المجلس ، لكنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لا تساوونهم في المجلس وأجلثوهم إلى أضيق الطريق ، فإن سبوكم فاضربوهم ، وإن ضربوكم فاقتلوهم » وفي القصة روايات كثيرة يتضمن بعضها زيادات .

( قوله ) « لا يقضى القاضى » تقدم .

( قوله ) « لا يضيفن » الخبر . روى « أن علياً عليه السلام أضاف رجلاً ، فلما نزل عنده ذكر خصومة له ، فقال له على عليه السلام : ارحل عنا فقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لا يضيفن أحداً من أحد الخصمين دون خصمه » حكى نحوه في الشفاء وغيره ، ونسبه في التلخيص بمعناه إلى البيهقي بإستاد ضعيف منقطع ونحوه إلى مسند إسحاق بن راهويه .

« إنكم تختصمون إلى » الخبر (م طاف) بل له ذلك . قلت : لعلهم يقولون به تثبيتاً ، لا إغانة . أما في الحدود فلا بأس بتلقيين ما يسقطها ، كفعل (٢) بالشهود على المغيرة ، « مسألة » (هـ) وليس له تعدى ما عينه الإمام من الاقطار أو غيرها ، ولو في سماع شهادة . قيل : أو تزكية أو جرح (ي ش) ولا يكتب إلى حاكم فلا ينفذ حكمه في غيره ، ولا لحاكم أن ينفذه . ولنصوب الخمسة تعدى ما عيّنوه إذ ليس نائباً عنهم . وله أن يحكم في بلد عمله بين من وصل إليه من غيره ، وليس له الحكم لنفسه بل يرفع إلى غيره ، كفعل (٢) مع أبي ونحوه ، « مسألة » والرشوة حرام لأنها إما على محالير أو واجب ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم « لعن الله الراشئ والمرثئ » (ي) فإن مال الراشئ الوصول إلى حقه جاز ، وإن حرم الأخذ ، كالأسير يفك نفسه بماله ، « مسألة » ولا يقبل هدية إلا بمن يعتادها من قبل ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من وليناه القضاء » الخبر ، ونحوه . وليس

(قوله) « إنكم تختصمون إلى » الخبر . عن أم سلمة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سمع جلبة خصم بباب حجرته فخرج إليهم فقال : إنما أنا بشر وإنه يأتيني الخصم ولعل بعضهم أن يكون أبلغ من بعض ، فأحسب أنه صادق فأقضى له ، فمن قضيت له بحق مسلم فأما هي قطعة من نار فليحملها أو يذرها » وفي رواية أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى نحو ما أسمع ، فمن قضيت له بحق أخيه فأما أقطع له قطعة من نار » وفي رواية « فمن قضيت له بحق أخيه فلا يأخذه » الحديث ، أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما بروايات عدة يتضمن بعضها زيادة .

(قوله) « كفعل عمر بالشهود على المغيرة » تقدم وسيأتي .

(قوله) « كفعل عمر مع أبي ونحوه » تقدم

(قوله) « لعن الله الراشئ والمرثئ » تقدم ذكره .

(قوله) « من وليناه القضاء » الخبر . لفظه فيما تقدم ذكره في عامل الزكاة ، ألا من استعملناه منكم على عمل فليجىء بقليله وكثيره ، فما أوتى منه أخذ ، وما نهي عنه انتهى » وفي ذلك روايات وأحاديث أخر ليس في شيء منها ذكر القضاء . وعن معاذ قال « بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن فلما سرت أرسل في أثرى فرددت فقال : أتدري لم بعثت إليك ؟ لا تصيين شيئاً بغير إذني فإنه غلول ومن يغفل يأت بما غل يوم القيامة لهذا دعوتك فامض لعمالك » أخرجه الترمذي ،

له تعيين شهود لا يقبل غيرهم لما مر ، فإن أهدى إليه في غير بلد ولايته فوجهـان (ي) أصحابهما لا يجوز . قلت : ما لم يظن أن المهدي قصد الاحسان الخـص ، « مسألة » وفي الرشوة وجهان (ي) أصحابهما لبيت المال ، إذ أهديت للولاية وهي من المصالح ، فكأنه أهدى للمسلمين فتصرف إلى مصالحهم ، وقيل : لأهلها ، إذ لم يزل ملكهم . قلنا : لا نسلم .

### فصل

ونـدب الحث على الصلح قبل الفصل إجماعاً ، لقوله تعالى ( فأصلحوا بينهما ) ونحوه . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أصلح يا أبا كامل » الخبر ونحوه ، واتخاذ أعوان لدفع الزحام والأصوات وترتيب الواصلين على مراتبهم ، ولا يجهـد نفسه ، بل يكفيه تفرغ جزء من النهار لثلاث يكل نظره ويقدم البادى إلـا لمصلحة ، وله خلطهم واتخاذ عدول ذوى خبرة يسألهم عن حال من جهل حاله مبتكبين لثلاث يتصنع الناس لهم ، وتميز مجلس النساء للأمر بسترهن ويقدمهن لضعفهن ، وإذا جلس للحكم قدم النظر في المحبوسين ، إذ هو عذاب ، وربما قد كان فيهم من وجب إطلاقه ويوقع أسماءهم وأسماء خصومهم ، وفيما إذا حبسوا ويأمر منادياً بأنه يريد النظر في المحبوسين ، فن له محبوس فليحضر إلى المكان الفلاني ، فإذا حضروا رتبهم في النظر على ما يراه ، « مسألة » ونـدب أن يخرج راكباً إن اعتاده وإلا فاشيا عليه السكينة والوقار ، قالوا « اللهم إني أعوذ بك أن أضل » الخبر

( قوله ) « أصلح يا أبا كامل » الخبر ونحوه صوابه كاهل بالهاء ؛ ولفظ الخبر في الإحياء عن أبي كاهل قال « وقع بين رجلين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلام حتى تضاربا فلقيت أحدهما فقلت له : مالك ولفلان ؟ فلقد سمعته يحسن عليك الثناء ، ولقيت الآخر فقلت له مثل ذلك ، حتى اصطلحا ، ثم قلت : أهلكت نفسي وأصلحت بين هذين فأخبرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يا كاهل أصلح بين الناس ولو تعنى بالكذب » انتهى . وعن أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لم يكذب من نما بين اثنين ليصلح » وفي رواية « ليس بالكاذب من أصلح بين الناس فقال خيراً أو نما خيراً » أخرجه أبو داود وفي ذلك غيره وهي محمولة على المعارض ( قوله ) « اللهم إني أعوذ بك أن أضل » عن أم سلمة قالت « ما خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بيته قط إلا رفع طرفه إلى السماء فقال . اللهم إني أعوذ بك من أن أضل أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم أو أجهل أو يجهل علي » هذه رواية أبي داود .

ويسلم على من مر عليه عن يمينه ويساره وبين يديه ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ليسلم الراكب على القائم » الخبر . فإن دخل المسجد قدم ركعتي التحية ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا دخل أحدكم المسجد » الخبر . ويفرش له إذا جلس كما فعل لرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وإذا هو أهيب وليستقبل في مجلسه ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أشرف المجالس ما استقبل به القبلة » ( ن ) بل يستدبرها كالخطيب . قلنا : لاجتماع ويلزم السكينة في جلوسه غير متكى ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم للمتكئ على شماله « هذه جلسة المغضوب عليهم » .

### فصل

ويكره نقيض المستحب وتولييه للبيع والشراء ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ما عدل وال اتجر في رعيته » ونحوه . وإذا لايأمن المحاباة . فيوكل فيه من لا يعرف أنه وكيله ، « مسألة » ( ٢ ) يب ( الشعبي ) ثم ( هـ شك مدحق ع ) ويكره في المسجد ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « جنبوا مساجدكم »

( قوله ) « ليسلم الراكب » تقدم .

( قوله ) « كما فعل لرسول الله عليه وآله وسلم » روى « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يعطف له بساط طاقاً أو طاقين إذا جلس » والله أعلم .

( قوله ) « أشرف المجالس ما استقبل القبلة لفظه عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « إن لكل شئ شرفاً ، وإن أشرف المجالس ما استقبل به القبلة » وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « إن لكل شئ سيداً ، وإن سيد المجالس قبالة القبلة » رواهما الطبراني .

( قوله ) « هذه جلسة المغضوب عليهم » لفظه عن عمرو بن الشريد قال « مر بي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا جالس هكذا وقد وضعت يدي اليسرى خلف ظهري واتسكأت على إلية يدي ، فقال : أتقعد قعدة المغضوب عليهم ؟ » أخرجه أبو داود .

( قوله ) « ما عدل وال اتجر في رعيته » هكذا في الشفاء ، ولفظه في غيره « لعن الله الوالى يتجر في رعيته » وروى عن شريح قال « شرط على عمر حين ولانى القضاء ألا أبيع ولا أشتري ولا أرتضى ولا أقضى وأنا غضبان » قال في التلخيص : لم أجده والله أعلم .

( قوله ) « جنبوا مساجدكم » الخبر ونحوه ، تقدم في كتاب الصلاة .

الخبر، (ح) لا يكره، إذ هو من المصالح. قلنا: الخبر أولى من القياس، (فرع) فإن دخل للصلاة أو كان منتظراً وعرضت خصومة، جاز فصلها اتفاقاً، لفعل على عليه السلام و (٢) و (٣) وله أن يحكم في بيته، لفعله صلى الله عليه وآله وسلم و (زيد) «مسألة» ويكره له الحجاب لغير عذر، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «من ولي من أمور الناس شيئاً» الخبر ونحوه. وله وللإمام اتخاذ حاجب كفعل على عليه السلام و (٢) و (٣) وإذا كان حضور العلماء يشوش عليه كره، وإلا ندب..

(قوله) «لفعل على وعمر وعثمان» حكى في الشفاء عن الهادي إلى الحق عن علي عليه السلام أنه كان يأمر شريعاً بالجلوس في المسجد الأعظم، وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقام اللعان في المسجد، وقال: «من حلف على منبري» الخبر. انتهى. وعن عمر وعثمان قالا: يقضي القاضي والحاكم في المسجد فإذا أتى على حد أقیم خارج المسجد» أخرجه البخاري في ترجمة باب، وحكى في الشفاء عن الحسن البصري قال «دخلت المسجد فرأيت عثمان قد ألقى رداءه ونام فأثاء سقاء بقربة ومعه خصم فجلس عثمان وقضى بينهما» انتهى.

(قوله) «لفعله صلى الله عليه وآله وسلم وزيد» عن أم سلمة قالت «اختصم رجلان من الأنصار في موارث متقدمة، فقضى بينهما صلى الله عليه وآله وسلم في بيتي» هكذا روى وفي رواية لأبي داود عنها «أن رجلين أتيا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يختصمان في موارث لهما» وفي رواية «يختصمان في موارث وأشياء قد درست فقال: إنما أقضي بينكما برأيي فيما لم ينزل علي فيه» انتهى. وليس في شيء من الروايات في الجامع قولها «فقضى بينهما في بيتي» والله أعلم. وروى «أن زيد ابن ثابت قضى بين عمر وأبي بن كعب في بيته لما تحاكما إليه»

(قوله) «من ولي من أمور المسلمين شيئاً» الخبر ونحوه. عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «من ولي من أمور المسلمين شيئاً فاحتجب عن أولى الضعف والحاجة احتجب الله عنه يوم القيامة» رواه أحمد والطبراني وغيرهما، وفي حديث عن أبي مريم الأزدي سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول «من ولاه الله شيئاً من أمور المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخلتهم وقرهم احتجب الله دون حاجته وخلته وقره يوم القيامة» أخرجه أبو داود. وعن عمرو بن مرة الجهني أنه قال لمعاوية: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول «ما من إمام يعلق بابه دون ذوى الحاجة والحلة والسكنة، إلا أغلق الله أبواب السماء دون حاجته وخلته ومسكنه» فجعل معاوية رجلاً على حوائج الناس أخرجه الترمذي.

(قوله) «لفعل على وعمر وعثمان» فإن المأثور عنهم اتخاذ الحاجب في بعض الأوقات وكذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد كان يحجبه أنس وغيره في بعض الأوقات للحاجة، وأما الحجاب الشديد المستمر فإنما هو دأب الجباة والفراعة»

فصل

وله أن يكتب إلى حاكم آخر فينفذه ، وكذا للامام « لكتابته صلى الله عليه وآله وسلم إلى الضحاك أن يورث امرأة من دية زوجها » ونحوه ، ( فرع ) وندب للكتوب إليه أن يمثل ( هب ح ش ) ويعمل بمذهب الكاتب إن كان قد حكم ولو خالف مذهبه ( لكش ) بل بمذهب نفسه . قلنا : تبطل فائدة الحكم ونصب الحكم ، « مسألة » ( هب ح ش ) فإن كتب إليه يعرفه أن فلانا وفلانا شهدا إلى بكذا ، لم ينفذه المكتوب إليه ما لم يحكم الكاتب . وله أن يحكم بشهادتهما إن وافقت مذهبه . لكن بشروط تضمنتها الفروع <sup>(١)</sup> ، ( فرع ) ( ه ع قين ) ولا يعمل بالكتاب إلا بيينة كاملة أنه كتابه ( ثور ) يجوز لعملهم بكتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غير شهادة ( بعض ثم الأصطخري ك العنبري ) إن عرف الخط والختم عمل به ، وإلا فلا . قلنا : تشبهه الخطوط والختم . ( فرع ) ( هب ح ش ) ولا بد أن يقرأ الكاتب على الشاهدين ، أو يقرأ بحضوره عليهما ويقول : أشهد كما أني كتبت إلى فلان بن فلان ( ه ش ) ولا يحتاج أن يزيد : أو إلى من بلغه من قضاة المسلمين ( ح ) بل يحتاج ، وإلا لم يعمل بالكتاب . قلنا : « كتب صلى الله عليه وآله وسلم إلى أقوام بأعيانهم » ولم يقل إلى من بلغه ( فرع ) ( هب ح ش ) فإن ختمه ولم يقرأ عليهما لم

( قوله ) « لكتابته صلى الله عليه وآله وسلم إلى الضحاك » الخ . عن ابن السيب قال « كان عمر ابن الخطاب يقول : الدية على العاقلة وهم يرثونها ولا ترث المرأة من دية زوجها فقال له الضحاك بن سفيان : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتب إلى أن أورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها وكانت من قوم آخرين فرجع عمر عن ذلك » أخرجه أبو داود وقال « وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استعمل الضحاك على الأعراب » وأخرج الترمذي نحوه ، وتقدم حديث كتاب عمرو ابن حزم وكتاب أنس ، وفي السيرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث عبد الله بن جحش وبعث معه ثمانية رهط من المهاجرين وكتب له كتابا وأمره ألا ينظر فيه حتى يسير يومين ثم ينظر فيه وبعض لما أمر به ولا يستكره من أصحابه أحدا فلما سار يومين فتح الكتاب فنظر فيه فإذا فيه إذا نظرت في كتابي هذا فامض حتى تنزل نخلة بين مكة والطائف وترصد بها قريشاً وتعلم لنا من أخبارهم فلما نظر في الكتاب قال : سمعاً وطاعة وأخبر أصحابه بذلك ففضوا لك جميعاً » القصة .

( قوله ) « لعملهم بكتابته صلى الله عليه وآله وسلم من غير بيينة » تقدم معنا وفيه غير ذلك .

(١) يعني الفروع الآتية بعد

يعمل به ، إذ شهدا بما لم يعلما ( ي ف ) إذا ختمه ، وأشهدهما أنه كتابه فقد حصل أمان التعريف قلت : يجوز قبل ختمه ، ( فرع ) ( هب ش ف ) ويعمل به وإن أنكسر الختم ( ح فر ) لا . قلنا : العملة الشهادة ( ن الحنفية ) فإن أرسل شاهدى عدل ولم يكتب لم يعمل بهما ( ش ) بل يعمل ، ( فرع ) ( أصحابنا والحنفية ) وتقبل شهادة رجل وامرأتين في نصب حاكم الكاتب ( ش ك ) لا ، للتبليظ في أمر الحكم كالتقصاص . قلنا : بل يصح كالأموال ، ( فرع ) فإن وصلا وقد اتمى بعضه ، شهدا بما يتيقنان لا غير ، ( فرع ) ( ي هب ن ح ) ولا يصح إن لم يذكر اسم المكتوب إليه في باطنه إذ يحتمل التزوير ( ش ) بل يعمل به ، وإن لم يذكر اسمه ولا اسم الكاتب فيها ، إذ العملة الشهادة قلت : وهو ( هب ) ( فرع ) ( ي ) ويكتفى أن يكتب بمداة الشهود عنده ، وإن لم يذكر أسماءهم فإن لم يدلوا عنده سماس ليعتد المكتوب إليه ، ( فرع ) ( هب ) فإن مات الكاتب قبل بلوغ الكتاب لم يعمل به ، إذ الكتاب كالخطاب ، ولا خطاب لميت ( ي ح ش مد ) بل يعمل به إذ العملة الشهادة . قلت : يجوز رجوعه لو بقي ( ف ) إن مات قبل خروج الكتاب من يده ، لم يعمل به وإلا عمل . قلت : مهما قد أشهد فلا وجه للفرق ، ( فرع ) ( هب ح ) وفسقه وعزله كوته ، ( فرع ) فإن مات المكتوب إليه ، أو فسق أو عزل قبل بلوغه الكتاب وولى غيره ( هب ح ) لم يعمل من خلقه بالكتاب لتوجيهه إلى غيره ( ي ش ك ) يعمل به لعمل ( بص ) بكتاب قاضى الكوفة ، وكان إلى إياس ف عزل وخلفه ( بص ) إذ العمل على الشهادة ، ( فرع ) وإذا كتب الإمام إلى حاكم ثم مات أو انزل قبل بلوغه فعلى الخلاف في انزال القاضى بموت إمامه ، فإن كتب قاضى إلى مستخلفه بإذن الإمام ثم عزل فوجهان : ينزل الخليفة لسكونه نائبا ، وقيل : على الخلاف في انزال الحاكم بموت إمامه ، « مسألة » ( ي ح ) وإذا لم يعرف الحاكم لغة الخصم عمل يقول مترجم واحد ، إذ هو إخبار لا شهادة ، وقيل : شهادة فيعتبر العدد ، كلو شهد المترجم على إقرارها في غير مجلس الحكم ، والأول أصح . « مسألة » ( م ط ح ش ) ولا يعمل بكتاب قاضى في حد ، ولا قصاص لضعفه ، كشهادة النساء والإرعاء . قلت : ولا فى المنقول الموصوف لضعف الشهادة على

( قوله ) « لعمل الحسن البصرى بكتاب قاضى الكوفة وكان إلى إياس ف عزل وخلفه الحسن البصرى » كذا روى واقعا علم .

الحلية بخلاف الحدود والألقاب ، ذكره (ع) و (ح) في العبد ، وقيس عليه غيره (ف) يصح في العبد ونحوه من النقولات ، كالمقار ، بخلاف الأمة لوجوب الاحتياط في الفروج (ن) يصح في المنقول مطلقا كغيره ، لنا مامر .

### فصل

(أكثره ش ك ل عى ابن سيرين) وله القضاء على الغائب لعموم قوله تعالى (وأن احكم بينهم) ونحوها (زن ابن شبرمة ح فو) لا، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تقضى لأحد الخصمين حتى تسمع كلام الآخر » قلنا : أراد إذا حضر . و« لحكمه صلى الله عليه وآله وسلم لمن وفى بالحضور دون خصمه في رواية أبي موسى » وكساع البيئنة في النية ليكتب بها إلى حاكم (فرع) (هـ) لكن ينصب عن الغائب من يجيب عنه (ش) لا يشترط . قلنا : لا بد ممن يسمع البيئنة ، كلو كان في البلد ، «مسألة» (هـ) ولحاكم بيع مال الغائب لقضاء دينه، والإيفاء مما ثبت له في النية بالإقرار أو النكول لا بالبيئنة ، إذ تكون لنير مدع ، فإن كان في البلد لم يميز حتى يحضر (ف) إذا حضر الطالب بيئته ولم يحضر المطلوب، سمعت وحكم عليه ، (فرع) ولا يحتاج إلى تخليف الطالب مع بيئته حينئذ (ش) بل يشترط . قلنا : لا دليل ، (فرع) ولا فرق بين الدين وغيره في القضاء على الغائب (ك) بل في الدين دون المقار . قلنا : لا وجه للفرق ، «مسألة» (هـ) العراقيون (من) (صش) ولا يقضى عليه بحد (انخراسانيون) من (صش) بل يقضى . قلنا : يجوز درؤه في حضوره فيحتاج فيه ، «مسألة» ومتى حضر فليس له إلا تعريف الشهود ، إذ قد صحت الدعوى والبيئنة في غيبته لما مر ، ولا يجرح بعد الحكم إلا بمجمع عليه ، كما مر ، «مسألة» (هـ) (قش) ولا تسمع الدعوى والبيئنة على من في البلد غير متعذر الحضور لمرء أو غيره (قش) تسمع كالغائب عن البلد . قلنا : لا ، كالحاضر

(قوله) « ولحكمه صلى الله عليه وآله وسلم لمن وفى بالحضور » الخ . روى « أن معاوية سأل أبا موسى الأشعري فقال: أشدك الله تعالى هل علمت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا حضره الخصمان فاتفقا على موعد فوافي أحدهما ولم يوافي الآخر أنه قضى لمن وافى منهما ؟ قال : نعم » هكذا في الشفاء .



في المنزل ، (فرع) (ى هب) والغيبة للعتبة مسافة القصر . وقيل : بحيث لا يمكن قطعها والإياب ، إلى البلد في يوم . قلنا : التقدير بما ذكرنا أولى ، إذ يحصل به المذكر كالقصر . قلت : والمجهول مكانه والمحبوس الذي الذي لا يقال كالفائب المذكور ، وكذا التغلب<sup>(١)</sup> بعد الاعتذار إليه ، «مسألة» (هـ) ش ح نى ) وله القضاء بما علم في حق الآدمي ، وإن لم تتم بينة لعموم قوله تعالى ( فاحكم بينهم بالقسط ) ولم يفصل (شرح الشعبي لى عى لك مد حق قش) لا لقوله تعالى (ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم للحضرمي «شاهدك أو يمينه ليس لك إلا ذلك» ولم يفصل . وقول (٧) وقد طلب الحكم بما علم «إن شئت شهدت لك ولم أحكم ، وإن شئت حكمت لك ولم أشهد» . قلنا : لا تنصريح بالمنع ، فلا تنافي بين الدليلين ، فيجمع بينهما . ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يمنع أحدكم هيئة الناس» الخبر . ولإذنه صلى الله عليه وآله وسلم لهند أن تأخذ الكفاية من مال زوجها ، وإن كره ، وذلك قضاء بالعلم ولأن الشهادة إنما تثمر الظن فالعمل بالعلم أولى (فرع) ولا يقضى بعلمه في حد غير القذف ، لقول (١) «أرأيت لو رأيت رجلاً ، الخبر . ولم ينكر ولندب ستره كما مر . وجاز في حد

(قوله) «شاهدك أو يمينه» تقدم في الدعوى .

(قوله) «إن شئت شهدت لك ولم أحكم ، وإن شئت حكمت لك ولم أشهد» لعله في الانتصار والله أعلم .

(قوله) «لا يمنع أحدكم هيئة الناس» الخبر . تمامه «أن يقول في حق إذا رآه أو سمعه» هكذا روى والذي رواه ابن ماجه عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا يحقرن أحدكم نفسه قالوا : يا رسول الله وكيف يحقر أحدنا نفسه ؟ قال : رى أمر الله فيه عليه مقال : ثم لا يقول فيه فيقول الله عز وجل يوم القيامة مامنعك أن تقول في كذا وكذا ؟ فيقول : خشيت الناس فيقول : أنا كنت أحق أن تخشى »

(قوله) «لقول أبي بكر أرأيت لو رأيت رجلاً» الخبر . قال في التلخيص حديث أبي بكر «لو رأيت أحداً أظن على حد لم أحده حتى يشهد عندي شاهدان بذلك» أحمد بسند صحيح إلا أن فيه انقطاعاً «لو رأيت رجلاً على حد من حدود الله تعالى ما أخذته ولا دعوت له أحداً حتى يكون معي غيري» وأخرجه البيهقي من وجه آخر منقطعاً . قلت : وفي البخاري تعليقاً «قال عمر لعبد الرحمن بن عوف : أرأيت لو رأيت رجلاً على حد ؟ قال : أرى شهادتك شهادة رجل من المسلمين . قال : أصبت» ووصله

(١) كذا بالأصل ولعل الصواب : للتغيب

القذف لتعلق حق الأدعى به (ش) لا يصح في القذف ، إذ هو جد كحد الحمر (ن قم قن) بل يحكم بعلمه في الحدود وغيرها ، إذ لم يفصل الدليل (ح محمد) إن علم الحد قبل ولايته ، أو في غير بلد ولايته لم يحكم به ، إذ ذلك شبهة ، وإن علمه في بلد عمله أو بعد ولايته حكم بعلمه ، إذ لا شبهة حينئذ ، لنا مامر ، «مسألة» (طش ف) وليس له العمل باجتهاد غيره ولو أعلم منه لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم قول معاذ «أجتهد فيه رأيي» ولم يقل : أرجع فيه إلى أعلم منك ، وكالمتهجرى في القبلة أو الأواني (ن محمد) يجوز ، لعدم قوله تعالى (فاسألوا أهل الذكر) قلنا : قال الله تعالى (إن كنتم لاتعلمون) وهذا عالم ، قالوا : كونه أعلم طريق اجتهاد في الترجيح . قلنا : لانسلم ، بل قصور نظر (ح) يجوز فيما يتعلق بحال نفسه ، لا حال غيره . قلنا : لم يفصل الدليل ، «مسألة» وليس له القضاء لنفسه أو لعبده ، أو لشريكه في التصرف بجانب التهمة ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «فلا يقفن مواقف التهم» فيراجع إلى الإمام أو حاكم آخر ، والامام إلى قاضيه كرافعة على عليه السلام «لنصراني إلى شريح وله حضور الولائم العامة ، لا وليمة أحد الخلفين ، إذ هو خلاف التسوية» ، «مسألة» وعليه الأمر باحضار المدعى عليه ، فإن لم يمثل لأعوانه أعذر إليه بأمر من السلطان ، ويعزز بحبس أو ضرب بعد قيام الشهادة الكاملة أن تأخره لغير عذر ، لقوله تعالى (فتبينوا) وينسأدى على بابه ، فإن اختفى ستر عليه بابه ، فإن لم يؤثر هجم عليه بالنساء ثم المراهقين ، ثم الرجال ذوى الأمانة ، لعمل السلف .

### فصل

وإذا حضر إليه الخصمان سكت حتى يتكلم المدعى أو قال هو وأعوانه : يتكلم المدعى ، لاتتكلم يافلان ، تحريا للتسوية ، ويسكت الخصم حتى تم الدعوى ، ويأمر بإعادة الدعوى الفاسدة لتصحيح الشهادة عليها ، ويأمر الخصم بالإجابة (ي) وإن لم يطلبها المدعى . وقيل : لا ، حتى يطلبها . قلنا : إرادته الدعوى كالطلب ، فإن أجاب بالإقرار لم يحكم به حتى يطلبه المدعى ، إذ هو حق له فلا يفعله إلا بأمره (ي) بل يأمره بالخروج ، إذ الدعوى قرينة الطلب ، وإن أنكر طلب من المدعى التثبيت ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا حضري حين أنكر خصمه الكندي «ألك بينة» وله أن يسكت ولا يطلب يمين النكر إلا بعد طلب المدعى ، إذ هي حقه ، فلا تستوفى إلا بإذنه ، فإن

حلف بغير إذنه فله استعادتها ، إذ لم تقع موقعها ، وتسقط بالإبراء منها ، وليس لمن عدم البينة إلا اليمين ، وإن كان الخالف كافراً ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ليس لك إلا يمينه » « مسألة » ولا يسأل المنكر عن سبب امتناعه من اليمين إن ردها ، وليس له الرجوع إليها بعد الرد ، إذ قد أسقط حقه منها وصارت حقا للمدعى ، فإن امتنع المدعى سئل عن سبب امتناعه ، إذ لا ينتقل إلى أحد ، فلا إضرار ، بخلاف يمين المنكر فإنها تنتقل بالامتناع إلى المدعى ، ففي السؤال إضرار به ، وفي كون المردودة كالبينة أو كالأقرار وجهان (ي) أصحهما كالأقرار ، إذ تثبت بالنكول . قلت : وقد مر له خلافه « مسألة » ويقدم طلب البينة على يمين المنكر ، إذ قدمها صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال « ألك يمينه » ولقوتها ، إذ هي قول اثنين ، واليمين قول واحد . وفي سؤال الشاهدين عن الشهادة من غير إذن المدعى وجهان (ي) أصحهما ، يجوز ، وقيل : لا ، إذ سماعها حق له فلا يفعل بغير إذنه . قلنا : إحضارها أمانة الإذن ، فيقول ماتقولان ، لا اشهدا ، لقول شريح « أنا مادعوتكما » إلى آخره . فإن شهدا فاسدة قال للمدعى زد في شهودك ولا يصرح بالفساد لثلاث يكسر قلوبهما . وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم « أكرموا الشهود » وإن شهدا صحيحة بحث عن عدالة الملتبس لها مر . وفي حكمه قبل طلب المدعى وجهان (ي) أصحهما يجوز . وقيل : لا ، إذ هو حق للمدعى ، فيعتبر إذنه . قلنا : المرافعة قرينة إذنه ، « مسألة » ولا تسقط بمعرفة وجود البينة (ي) ولو في المجلس ، إذ قد يرجي حصول الحق بطلبها أبلغ للخوف منها وخوف القضيعة بالبينة بعدها . قلت : وهو قوى وإن قد مر (لهب) عدم وجوبها مع حضور البينة في المجلس ، (فرع) (هـ ب ح) وإذا أصر اليمين فله طلب الكفيل حتى تحضر البينة (ش) لا ، قلت : لعل الوجه

البيهي ، انتهى . وفي الشفاء وغيره عن عمر مالفظة « أن عمر قال لعبد الرحمن بن عوف : أرأيت لو رأيت رجلا قتل أو سرق أو زنى ؟ فقال : أرى شهادتك شهادة رجل من المسلمين » قال : أصبت » وبه قال ابن عباس ولا يخالف لهم ، انتهى .

(قوله) « لقول شريح » روى « أن شريحاً كان يقول للشاهدين : أنا مادعوتكما ، فإن قمتما لم أمنعكما وأنا أتقي الله بكما فاتقيا الله في أنفسكما » والله أعلم .

(قوله) « أكرموا الشهود » تقدم ونسبه في التلخيص إلى القليل في الضعفاء .

قوله صلى الله عليه وآله وسلم « ليس لك إلا يمينه » قلنا : وثيقة في إفساء حق فوجبت كبعد ثبوته ،  
 (فرع) (ى ف) : فإن قال المدعى : لا بينة لى حاضرة ولا غائبة فاستحلف ثم بين ، فوجهان ، تسمع حملا  
 له على النسيان ، ولا لتقدم إكذابها ، «مسألة» وللحكم تعريف المشهود عليه أن له الجرح ويمهله  
 إلى ثلاث ، ولا يزيد إلا برضا الخصم ، إذ الثلاثة قد أثبتها الشرع في مواضع ، فإن مضت ولم  
 يجرح حكم بها ، لقول (٢) وإلا أبرمت القضية ولم يتكر ، وللمدعى مطالبته بالجرح إن ادعاه ، إذ  
 في التأخير إضرار ، ولا يحلف الشاهد إن أنكر ما جرح به ، إذ يستلزم مصير الشهود خصوما ،  
 لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أكرموا الشهود » وإذا كانت الدعوى على غير مكلف ولا ولى له  
 نصب عنه الحاكم على الخلاف للذى مر ، «مسألة» وإذا طلب الاشهاد على الحكم لزم ، حفظا  
 للحق إذا عزل أو مات . وكذا كتابة السجل لذلك ، «مسألة» (هـ ح محمد) ولا يحكم بما وجد  
 في ديوانه ولو عرف خطه ، لقوله تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم) (لى ف) يصح بمعرفة الخط  
 قلنا : تشبهه الخطوط «مسألة» (هـ ح ش مد ف) ويقبل إقراره إن أقر بأنه قد حكم (محمد) لا ، إلا  
 بينة . قلنا : ملك فعله فلك الإقرار به كالطلاق ، (فرع) (هـ ح ش) ولا يقبل بعد العزل إلا  
 بينة (مد) قلنا : لا يملك الإنشاء حينئذ فلا يملك الإقرار ، «مسألة» (هـ ش فو) وتجب اليمين في  
 النكاح والطلاق والعق والنسب وجد التذف (ح) لا ، إلا في الأموال . قلنا : لم يفصل الدليل ،  
 ولتخليفه صلى الله عليه وآله وسلم ركاة في الطلاق ، «مسألة» وإذا ادعى النكر أنه قد حلف مرة  
 حلف خصمه أنه ما حلفه ، فإن رد اليمين لم يصح لتأديته إلى الترداد ، إذ يمكن دعواه أنه قد حلفه  
 عين الرد ثم كذلك ، «مسألة» وإذا ادعى لمت حق لم يكن للنكر رد اليمين ، إذ لا تصح ،  
 النيابة في اليمين فيجبس حتى يقر أو يحلف أو يحكم عليه بالنكول ، وكذا لو ادعى الولي للصبي

(قوله) « ليس لك إلا يمينه » تقدم .

(قوله) « لقول عمر وإلا أبرمت القضية » قيل : إن في كتابه إلى أبي موسى الأشعري ما لفظه :  
 واجعل لمن ادعى حقا غائبا أمدا ينتهي إليه ، فإن أحضر بينته أخذت له حقه ، وإلا أبرمت القضية فإنه  
 أنفى للشك وأجلى للعمى » والذي في الشفاء « أن عمر كتب إلى أبي موسى الأشعري أس بين الناس  
 في وجهك وعدلك ومجلسك حتى لا يطعم شريف في حيفك ، ولا يأس ضعيف من عدلك » انتهى .

حقاً لم يرد عليه اليمين فيحكم بتكول المنكر للضرورة ، ويوقف حتى يبلغ الصبي فيحلفه ، «مسألة»  
ويأمر بإحضار المرأة إن كانت غير مخدرة ، وإلا وكلت ، وأمر من يحكم بينهما في بيتها كأمره  
صلى الله عليه وآله وسلم أنيساً بالنظر في بعض الحدود ، وينفذه إن صح فإن لم يصادق أنها خصمه  
بيئت بعدلين ، فإن جهلت رفع الستر وخاصمت متلفعة للضرورة ، «مسألة» (هـ) ويبحث عن عدالة  
الشاهد المجبول (ك) يقبل من عليه سبب الخير . قلنا : قال الله تعالى (من ترضون ) ولا يرضى إلا  
من عرف باطنه ولتجوز التصنع ، «مسألة» وتجب الإجابة إلى مجلس الحكم ، لئلا يرضى من أعرض  
في قوله تعالى ( وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم ) الآية ، وعلى الحاكم أن ينصر من استنصره  
إذ نصب لذلك ، «مسألة» . ( هـ حبص ش ) ويسوى بين الشريف والوضيع حال الخصومة .  
قلت : لقوله تعالى ( بالقسط ) (ك) إذا أراد الوضيع وضع الرفيع بطلب المحاكمة ، رفع قدره  
وأجلس حيث يليق به ، لقول على عليه السلام « إذا كان الخصم من أهل الفضل » الخبر (ي)  
فإن لم تكن لخصمه بينة لم يجب خصمه إلى إحضاره ، بل يأمر باستحلافه في بيته . قلت : الأقرب  
أنه موضع اجتهاد ، فحيث يظهر قصده إهانة الرفيع لم يجب ، لقول على عليه السلام ، وإلا أجيب  
وسوى بينهما ، لقول على أيضاً لشرح إذ قام له « هذا أول جورك » «مسألة» (ي) ومن تكل  
عن التهمة لم يكن له الرجوع إليها في ذلك المجلس ، بل في مجلس آخر مع إعادة الدعوى إذ  
سقطت الدعوى الأولى فلا يعود معها ، بل مع دعوى أخرى . قلت : في الفرق نظر ، «مسألة»  
والقول لرب المال أنه قد خرج عن ملكه قبل الحول ثم عاد ، فلا زكاة فيه مع يمينه ، وليس له  
ردها على الساعى ولا الإمام لنيابته عن المصارف . وكذا لو ادعى إخراجها إلى ساع آخر أو إلى  
بلد آخر ، والقول له في أن المال نقص مما خرص أو سرق بعد خرصه . قلت : فيه نظر (ي) والقول  
للذى إن غاب أنه أسلم قبل الحول ، فلا جزية ، فيحلف ولا ترد اليمين . قلت : بناء على أنها  
لا تسقط بالقوت وقد سربطه ، «مسألة» وإذا أسر غلام مراقب مثبت ، فالقول له في أن إنابته كان

( قوله ) « كأمره صلى الله عليه وآله وسلم أنيساً » سيأتي في الحدود إن شاء الله تعالى .

( قوله ) « إذا كان الخصم من أهل الفضل » الخبر . تمامه « لم يأمر له الحاكم إلا إذا كن بينه  
وبين خصمه معاملة » الأقرب أن هذا من كلام بعض العلماء .

بملاج ، وأنه لم يبلغ ، فلا يقتل ، فإن نكل حكم عليه وكان ممن يقتل . وإذا ادعى الصبي البلوغ ليأخذ سهمه من النظم قبل قوله وحلف ، فإن نكل لم يعط ، (فرع) (هب) ويحكم بالنكول مطلقا كما مر (ش) لا ، إلا مع عين المدعى كما مر لنا موافقته في هذه الصورة التي مرت أنه يحكم بالنكول ، وإن لم يحلف المدعى قفسنا عليها .

### فصل

والامام عزل الحاكم ، إذ من إليه العقد فإليه نقضه كالبيع والإقالة ، وتكنى غلبة الظن بموجب العزل ، فإن عزله لا بموجب ، فوجهان (ي) أصحهما : ينزل كما مر ، وقيل : لا ، لفقد المصلحة . قلنا : يعصى بعدم تحريكها باطنا ، ويقبل قوله ظاهراً . قلت : فإن أقر بأن عزله لا لمصلحة ، فقدح في عدالته يحتمل أن لا ينفذ عزله وتصرفاته حتى يتوب ، لكن ينزل الحاكم قبل توبته لخلل أصله (ي) لا يخالف أمره في العزل ، وإن عصى به مخالفة المصلحة لتأديته إلى فساد ووهاء أمره . قلت : فيه نظر

### فصل

وينزل بالفسق وزوال العقل وظهور الارتشاء ، ولو حكم بالحق لسأمر ، وبالجور ، كأعطاء ذى الثلث النصف ونحوه . وبتمند مخالفة الدليل القاطع ، إذ هو خيانة (ي) لا الظنى لتصويب المجتهدين . قلت : أما إذا تعدد مخالفة مذهبه ، لا لمرجح ، فيحتمل انزاله ، «مسألة» (ط) وبموت إمامه كالوكيل (م ي) لا ، إذ هي ولاية كالوصاية ، وانزال الإمام كونه في الخلاف ، «مسألة» (ي) ولا ينزل بمجرد الفسق ، بل يعزله الإمام حتماً ، إذ إليه المقد وإليه الحل ، وقيل : بل ينزل لاختلال شرط القضاء ، كلوجن أو أغنى عليه . قلت : وهو الأقرب «مسألة» (ي) ولا تعود ولايته بتوبته أو بعود عقله إلا بتجديد ، إذ هي مستفادة بخلاف الإمام والأب ، فولايتهما بمجرد حصولهما على شروط فإذا اختلت ثم كملت حصل للموجب للولاية . ، وهو كمال الشرط ، لا المتولى ، فلم تثبت ولايته بمجرد الشرط ، فلم تعد بمجرد كماله .

### فصل

ولا ينقض حكم إلا أن يخالف قاطعاً ، إذ لا يبطل العلم بالظن (ي صش) أو حكم عن قياس

خالف نصاً صريحاً ، ولو أحادياً ، إذ شرط صحة القياس أن لا يعارض نصاً ، لقوله تعالى ( فردوه إلى الله والرسول ) ونحوها ، ولرجوع (٢) عن مفاضلة الأصابع في الدية حين بلغه قوله صلى الله عليه وآله وسلم « في كل أصبع عشر من الإبل » وعن منع توريث المرأة من دية زوجها « لكتابته صلى الله عليه وآله وسلم إلى الضعفاء أن يورثها » . قلت : الأقرب أن لا ينقض بذلك لوقوع الخلاف في الترجيح بين الخبر الأحادي والقياس الظني بين الأصوليين والحكم يرفع الخلاف ، فيصير قاطعاً فلا ينقض بظني فأما رجوع (٢) فذلك تغير اجتهاد ولم ينقض به ما كان قد حكم به ، والآية تقول بموجبها ، إذ القياس طريق شرعي ، ( فرع ) وقد خالفت الحنفية نصوصاً باقية كالنكاح بغير ولي وبيع أم الولد ، ومنع شفعة الجار وقبول شهادة القاسق وإبطال القصاص في القتل بالثقل (بعضش) بنقض حكمهم بها لمخالفة النص (بعضش) لا ، إذ القياس فيها جلي (ي) لا ينقض لتصويب الآراء في الاجتهادات ، ولأن النصوص التي خالفوها معارضة مع القياس بنصوص . قلت : وهو كالرجوع عن قوله أولاً ، ( فرع ) (الترزالي) وينقض ما خالف قياساً جلياً كحكم الظاهرية ، ولو خالفه قياس خفي ، كالاستحسان مع القياس ، ومن ثم نقض (ش) الحكم بتزويج امرأة المفقود بعد أربع سنين . قلنا : ما لم يخالف قطعياً فلا وجه لتقصه ، «مسألة» (له<sup>(١)</sup> بعض الأشعرية) وكل مجتهد مصيب لما مر (رحم الراقيون من مشش) بل الحق في واحد ولا دليل عليه ، بل كدفين يصاب فلسبيته أجران لاصابته عند الله ، وفي الحكم ، ولخطئه أجر واحد ، وهو مصيب في الحكم لأدائه فرضه ، ومخطئ عند الله (ك الروزي العلبري لش) مخطئ عند الله وفي الحكم ، إذ عليه دليل وفرضنا النظر ، لكن لا يائتم المخطئ ، وحجتهم (قمهناها سليمان) قلنا : ثم قال تعالى ( وكلا آتيناه حكماً وعلماً ) فلو كان حكم داود خطأ لم يسمه حكماً . سلمنا ، فشرعنا خلافه لما مر في دليل الإصابة قالوا : قال « وإن اجتهد فأخطأ فله أجر » فسماه مخطئاً وفضل المصيب في الأجر : قلنا : أراد بالمخطئ من قصر في النظر أو عن اجتهاد ، وله أجر بمشقة النظر ، وقول محمد بن داود الظاهري شرط (ش) في الحاكم شروطاً لا توجد إلا في الأنبياء غير مسلم .

(قوله) « ولرجوع عمر » إلى آخره ، سيأتي في الديات ، وقد تقدم عنه حديث رجوعه عن منع توريث الزوجة من الدية .

(١) له : يعني المعزلة .

## فصل

وحكمه في الإيقاع والخلافات ينفذ ظاهراً وباطناً كييع مال المفلس ، وعقده حكم ، وكفسخ عقد المتلاعنين ، والحكم في الشفعة والدية على العاقلة ، إذ جعل الشرع إيقاعه صحيحاً ، فكان كإيقاع المحكوم عليه ، لمؤمن قوله تعالى ( وأحل الله البيع ) ونحوه ، «مسألة» ( به ش فو ) وفي الوقوع ينفذ ظاهراً فقط إن خالف الباطن كالحكم بأمر صدر من غيره من طلاق أو بيع أو نحوها لنا قوله تعالى ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام ) الآية ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إنكم تحتصمون إلى » الخبر ( ح ) بل ينفذ ظاهراً وباطناً ، إذ إبطاله باطناً مناقضة ، إذ يكون واقعاً غير واقع . ولقول على عليه السلام « زوجك شاهداه » الخبر ، وهو توقيف . قلنا : واقع من جهة الحكم مرتفع من جهة الدين ، فلا تناقض ، وخبر على عليه السلام معناه « أ كذبك شاهداه » فلا يقتضي ما ذكرتم . سلمنا ، لزم صحة العمل بشهادة الزور ونكاح الرضيعة ونحو ذلك وهو موضع اتفاق . قلت : بخلاف ( ح ) إنما هو حيث لم يعلم المدعى بطلان دعواه ، إذ يصادم الآية . وما علم من الدين كنكاح الرضيعة والعمل بشهادة الزور ، بل في نحو الحكم بالملك لظاهر اليد ، فأنكشف خلافه بيقين ، فيجعل الحكم في مثل ذلك ، كإيقاع . ونحن نخالقه ، «مسألة» ويجب امتثال أوامر الإمام فيما يقوى به أمره كالحقوق والشعار إجماعاً ، لا فيما يخص نفسه ، ولا في العبادات مطلقاً ، والعادات كالطلاق والنكاح ، ويجوز امتثال الحاكم فيما حكم به من حد وغيره ، ويجب بأمر الإمام لوجوب طاعته . قلت : إلا في قطعي يخالف مذهب الممثل أو الباطن ، «مسألة» ( م ) وللاحكام إقامة فاسق على أمر معين لا يخشي خيانتته فيه ، كييع مال اليتيم بثمن معلوم ، «مسألة» ويحجب المدعى إلى من طلب ، إذ الحق له ، فله الجذب إلا من يظن تحصيله به . قلت : ولا تلزم إجابته إلى خارج البريد مع وجود حاكم كامل فيه ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا ضرر ولا ضرار » ، «مسألة» وللاحكام حضور الجنائز وعبادة المرضى لفعله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن يحضر للقرية المحضة بخلاف الولائم ، «مسألة» ولا يجبر الذميون

( قوله ) « زوجك شاهدك » تقدم في النكاح .



على الترافع في خصوماتهم ، ونقر ما تراضوا عليه . فإن ترافعوا قضى الحاكم باجتهاده ، كبين المسلمين ، لقوله تعالى ( وأن احكم بينهم بما أنزل الله ) ، «مسألة» (ط ف) ولا يقرون على ماخالف الاسلام قطعاً واجتهاداً ، وإن لم يترافعوا كتركاح الحارم ، إذ لم يصالحوا عليه ، ولا تعلقت به الذمة ، كالتظالم (م ي محمد ح قش) لا يعترضون ما لم يترافعوا (قش) بل يجبرونه (ع محمد) إن نكحوا في العدة اعترضوا ، لا بغير شهود . لهم ( فإن جاؤك فاحكم بينهم ) فشرط الترافع ، وإذا قرره على الكفر وهو أعظم . قلنا : ما عرف تقريرهم عليه فهو مخصوص ، وما التبس فنكر يجب إنكاره «مسألة» ونذب اتخاذ سجن للتأديب ، واستيفاء الحقوق ، لفعل على عليه السلام ، و (٢) و (٣) ولم ينكر ، وكذلك الدرة والوسط ، لفعل (٢) و (٣) ، (فرع) ويجب حبس من عليه الحق للإيفاء إجماعاً إن طلب ، لحبسه صلى الله عليه وآله وسلم «من أعتق شقصاً في عبد حتى غرم لشريكه قيمة حصته ، وكذلك التقييد . ويفتح للصلوات إذا منع منها ، لفعل على عليه السلام ، (فرع) ويميز حبس النساء إجماعاً لوجوب سترهن و اتقاء الفتنة ، (فرع) (م) ونفقة المحبوس من بيت المال ، ثم من ذى الحق (ي) بل من مال نفسه إن كان ، إذ حبس في واجب عليه . قلت : وهو (هب) والفقير من بيت المال ، ثم من الحابس قرضاً . وللإمام إنفاقه من خاصة ماله إجماعاً (ي) ومن حبس

(قوله) « لفعل على وعمر وعثمان » حكى في الشفاء أن علياً عليه السلام أمر ببناء حبس في البصرة وحبس في الكوفة » انتهى . وذكر في النهاية ما لفظه : وفي حديث على « أنه بنى سجناً فسماه الخيس وقال : بنيت بعد نافع خيساً قال : نافع اسم حبس كان له من قصب هرب منه طائفة من الحبسين فبنى هذا من مدر وسماه الخيس وفتح ياؤه وتكسر . انتهى . وقد تقدم حديث أمر عمر بشراء دار في مكة ليجعلها سجناً في البيع ، وأما عثمان فلم أقف على ذكر له في ذلك ، والله أعلم . وأما اتخاذهم الدرة والوسط واستعمالهم إياها فذلك مشهور .

(قوله) « لحبسه صلى الله عليه وآله وسلم من أعتق شقصاً في عبد حتى غرم لشريكه حصته » كذا روى والله أعلم . ورواه في التلخيص عن البيهقي من طريق أبي مجاز «أن عبداً كان بين رجلين فأعتق أحدهما نصيبه فحبسه النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى باع فيه غنيمة له» قال : وهذا متقطع ، انتهى . (قوله) « لفعل على عليه السلام » عن علي عليه السلام « أنه كان يقيد الدعار بقيود لها أقفال تفتح عند تأدية الصلاة » والله أعلم .

لزوجته لم تمنع منه مع الخلوة ، إذ لا موجب لسقوط حقه . قلت : إلا لمصلحة ، كخشية تمرده ، « مسألة » ويحبس الوالد لنفقة طفله ، خشية تلفه لا لدينه ، لقوله تعالى ( وصاحبهما في الدنيا معروفا ) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أنت ومالك لأبيك » ومن ثم لم يقطع له . ولجواز استنفاقه من ماله بلا إذن منه ولا من إمام بخلاف القريب ، ( فرع ) ولا يخرج المحبوس للدين إلا بإذن غريمه أو إيفائه . قلت : أو إفلاسه ، وإخراج العزير إلى الامام ، لا إلى من عزز لأجله .

## كتاب الحدود

الحد لغة المنع ، ومنه سمي البواب حداً ، والحد لمنعه المعاصي ، وفي الشرع عقوبة مقدرة لأجل حق الله ، فخرج التعزير لعدم تقديره ، والقصاص إذ هو لحق آدمي ، وقد يتضمن إتلاف النفس كالرجم وحد المرتد والمحارب ، ولا ، كحد السرقة والشرب والقذف والزاني البكر .

### باب حد الزاني

#### فصل

الزنا وما في حكمه إيلاج فرج حي في فرج حي قبل أو دبر بلا شبهة ، والأصل في حده من الكتاب ( الزانية والزاني ) الآية . ومن السنة : حده صلى الله عليه وآله وسلم ماعزاً والغامدية ، والإجماع ظاهر . وكان في صدر الاسلام الحبس والأذى ، لقوله تعالى ( فأذوها ) والمراد بالأذى الحبس للثيب والزجر بالكلام للبكر ، إذ هو أخف فنسخا بالرجم والجلد ، « مسألة » والرجم مشروع إجماعاً

## كتاب الحدود

( قوله ) « ومن السنة حد ماعز والغامدية » سيأتي قريباً إن شاء الله تعالى .

إلا من بعض (الخوارج) لنا قول (٢) «كان فيما أنزل آية الرجم» إلى آخره. وقوله صلى الله عليه وآله وسلم «خذوا عني فقد جعل الله لهن سبيلا» الخبر. ورجه صلى الله عليه وآله وسلم اليهوديين وما عزا

(قوله) «لنا قول عمر» الخ. عن ابن عباس قال: سمعت عمر وهو على منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب ويقول «إن الله بعث محمداً بالحق وأنزل عليه الكتاب؛ وكان مما أنزل عليه آية الرجم فقرأناها ووعيناه» ورجم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورجنا بعده فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل ما نجد آية الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله في كتابه فإن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل والاعتراف وإيم الله لولا أن يقول الناس زاد في كتاب الله لكتبته» أخرجه الستة إلا النسائي واللفظ لأبي داود.

(قوله) «خذوا عني» الخ. عن عبادة بن الصامت: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال خذوا عني خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلا: البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم» هذه رواية مسلم ولأبي داود والترمذي نحوه.

(قوله) «ورجمه صلى الله عليه وآله وسلم لليهوديين» - إلى قوله - ولم ينكر» عن ابن عمر أن اليهود جاءوا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكروا له أن امرأة منهم ورجلا زنيا، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ما تجدون في التوراة من شأن الرجم؟ فقالوا: نفضحهم ويجلدون فقال عبد الله بن سلام: كذبتم، إن فيها الرجم، فأتوا بالتوراة، فنشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم فقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال له عبد الله بن سلام: ارفع يدك فرفع يده فاذا فيها آية الرجم، فقالوا: صدق يا محمد، فيها آية الرجم، فأمر بهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرجما، قال: فرأيت الرجل يجرى على المرأة - هو يضم الياء وسكون الجيم. وقد يروى بفتح الياء والحاء المهملة - ومعناها: يعطف يقيها الحجارة» وهذه من روايات البخاري ومسلم. وفيه روايات أخرى وفي معناه أحاديث أخرى، وعن بريدة أن ماعز بن مالك الأسلمي أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله إني قد ظلمت نفسي وزيت وإني أريد أن تطهرني فرده، فلما كان من الغد أتاه فقال: يا رسول الله إني قد زيتت فرده الثانية، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى قومه فقال: هل تعلمون بعقله بأساً تنسكرون منه شيئاً؟ فقالوا: مانعه إلا وفي القمل من صالحينا فيما نرى، فأتاه الثالثة، فأرسل إليهم أيضاً فسأل عنه فآخبروه أنه لا بأس به ولا بعقله فلما كان الرابعة حفر له حفرة ثم أمر به فرجم قال: فجاءت الغامدية فقالت: يا رسول الله إني قد زيتت فطهرني، وأنه ردها، فلما كان من الغد قالت: يا رسول الله لم تردني؟ هل لك أن تردني كما رددت ماعزاً فوالله إني لحبلى من الزنا قال أما لا فاذهبي حتى تلدى فلما ولدت أنته بالصبي في خرقه قالت: هذا قد ولدته قال: فاذهبي فأرضعيه حتى تنطميه، فلما فطمته أنته بالصبي وفي يده كسرة خبز، فقالت: يا رسول الله قد

والغامدية وغيرها ، وفعله على عليه السلام ولم ينكر ( الخوارج ) ليس في كتاب الله . قلنا : ثبت بالسنة «مسألة» (ه مدحوق) ويجمع بين الجلد والرجم ، كفعل على عليه السلام في الهمدانية وقال : «جلدها بكتاب الله ، ورجمتها بسنة رسول الله » ولم يخالف (قين ك) لم يجلد ماعزاً ، وقال لأنيس

فطمته وقد أكل الطعام فدفع العني إلى رجل من المسلمين ، ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها ، وأمر الناس فرجوها فأقبل خالد بن الوليد بحجر فرمى رأسها فنضح الدم على وجه خالد فسبها فسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبه إياها فقال : مهلا يا خالد ، فوالذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له ، ثم أمر بها فصلي عليها ودفنت « هذه الرواية لمسلم ، وفي الحديثين روايات كثيرة سيأتي شيء منها ، وعن جابر « أن رجلاً زنى بامرأة فأمر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بجلد الحد ، ثم أخبر أنه محصن فأمر به فرجم » أخرجه أبو داود ، وفي ذلك أحاديث أخر سيأتي بعضها ، وسيأتي فعل على عليه السلام قريباً إن شاء الله تعالى ،

**فائدة** الغامدية : بالنعين المعجمة وبعد اليم دال مهمل ، وأما من يرويه : العامرية بعين مهمل وبعد اليم راء فذلك منه تصحيف ، وهذه الغامدية اسمها سبيعة وقيل : أدية وليست بصاحبة ماعز كما سبق إلى بعض الأفهام ، فإن التي زنى بها ماعز اسمها فاطمة مولاة هزال ذكره ابن الأثير وغيره

( قوله ) « كفعل على عليه السلام في الهمدانية » عن الشعبي « أن علياً حين رجم المرأة ضربها يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة ، وقال : جلدها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » أخرجه البخاري . ولفظه في أصول الأحكام عن عبد الرحمن بن أبي ليلى « أن شراحة الهمدانية جاءت إلى علي عليه السلام فقالت له : إني زنيت فردها حتى شهدت على نفسها أربع مرات فأمر بها بجلد ، ثم أمر بها فرجمت » وفي بعض الأخبار « أنه عليه السلام قال لها : لعلك غصبت نفسك ؟ فقالت : أتيت طائفة غير مكرهة ، فأخرها حتى ولدت وفطمته ثم جلدها الحد ، ثم دفنها في الرجة إلى منكبيها ثم رجمها هو أول الناس ، ثم قال : ارموا ، ثم قال : جلدها بكتاب الله سبعاته ، ورجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » انتهى .

( قوله ) « لأنيس » الخ . عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني قالا « جاء أعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو جالس فقال : يا رسول الله أنشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله ؟ فقال الحصم الآخر وهو أقره منه : نعم ، فاقض بيتنا بكتاب الله واثنتين لي ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قل ؛ فقال : إن ابني كان عسيفاً على هذا فزني بامرأته ، وإني أخبرت أن علي ابني الرجم فافتديت منه بمائة شاة ووليدة فسألت أهل العلم فأخبروني أن ما على ابني إلا جلد مائة وتغريب عام ، وأن علي امرأة هذا الرجم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : والذي نفسي بيده لأقضين بينكما »

« فإن اعترفت فارجمها » ولم يذكر الجلد . قلنا : معارض بفعل على عليه السلام ، وهو توقيف « مسألة » ولا يحد صبي ولا مجنون إجماعاً لرفع القلم ، « مسألة » ( الأكثر ) ولا يرجم مملوك ولو أحصن ( هرثور ) لم يفصل الدليل . قلنا : خرج بقوله تعالى ( فعليه نصف ما على الحصنات من العذاب ) الآية ونحوها ، والرجم لا يتنصف ، ولا قائل بالفرق بين الأمة والعبد ، وقوله تعالى ( فإذا أحصن ) بالفتح ، أى أسلمن أو بلفظ ، وبالنسبة تزوجن ( ع ) لا حد على مملوك حتى يتزوج للآية . قلنا : لفظ الإحصان مجمل ، والقياس يخصص بالبلوغ ، سلمنا بخلاف ( ع ) منقرض ، « مسألة » ( هـ ) ولا رجم على المكاتب ويجلد كالحر بقدر ما أدى ، وفي البقية كالعبد ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا أصاب المكاتب ميراثاً أو حداً » الخبر ونحوه . ( قين ) بل حد العبد مطلقاً ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « المكاتب عبد ما بقى عليه درهم » قلنا : خبرنا أظهر وأصرح ، ولعله أراد أنه معرض للرق ما بقى درهم ، « مسألة » ويجلد الحربي إجماعاً لعموم الآية ( يشف ) ويرجم المحصن لرجحه صلى الله عليه وآله وسلم اليهوديين ( زن ي ح محمد ) يجلد ولا يرجم ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من أشرك بالله فليس بمحصن » قلنا : أراد فليس بمحصن لدمه جمعا بين الأدلة . قالوا : رجم اليهوديين بحكم التوراة لا بحكمه . قلنا : ليس له العمل بغير شريعته ، لقوله تعالى ( ولا تتبع أهواءهم ) ، ( فرع ) ( ي ) والذي كالخربي في الخلاف ( ك ) لا حد عليه . لنا مامر ، ( فرع ) ( هـ ش ف ) وإذا زنى الحربي الستامن بحرية في دار الاسلام أو ذمية ، حد ، للآية . ( ح محمد ك ) لا ، لأجل الأمان . قلنا : انتقض بالزنا ، كلو قتل ، « مسألة » ( هـ ش نو ) ومن

== بكتاب الله الوليدة والنم رد عليك ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ، اغد يا أنيس - لرجل من أسلم - إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها فقدا عليها فاعترفت فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرجمت » قال مالك : والعسف الأجير . أخرجه الستة .

( قوله ) « إذا أصاب المكاتب » الخ . لفظه في أصول الأحكام عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « إذا أصاب المكاتب ميراثاً أو حداً فإنه يرث على مقدار ما اعتق منه ويقام عليه الحد بمقدار ما اعتق منه » انتهى . وتقدم نحوه في الكتابة ، وكذا قوله « المكاتب عبد » الخ .

( قوله ) « من أشرك بالله فليس بمحصن » هكذا في الشفاء ، وسيأتي في المتن أن ذلك من كلام ابن عمر ولعله أصح .

استعار أمة اللوط أو عقد في العدة ، أو بذات رحم محرم ، فوطئها عالماً بالتحريم حد ( ح ) لاحد إذ العقد شبهة ، لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم « من وقع على ذات رحم محرم فاقتلوه » ولم يفصل ، « مسألة » ولو أباحت الزوجة للزوج وطء أمها ، أو وطء امرأة تستحق دمها بالقصاص ، حد ( ح ) لا ، إذ هما شبهة . قلنا : لانسلم ، « مسألة » ( هـ قين ) ولا حد في إتيان المرأة المرأة ، إذ الزنا إيلاج فرج في فرج ( ك ) تمدان لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا أتت المرأة المرأة ، فهما زانيتان » قلنا : مجاز ، كقوله صلى الله عليه وآله وسلم « العيان تزنيان » وعليهما التعزير إذ هو معصية لا كفارة بها ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « وعليهما التأديب والتعزير » الخبر ، « مسألة » واللواط إتيان الذكرك في الذكر ، وهو كبيرة ، لقوله تعالى ( أتأتون الفاحشة ) ونحوها ، وللعقوبة عليه بالخسف ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لمن الله من عمل عمل قوم لوط » ( فرع ) ( بص ) ( ط ف ي ش ) وحده حد الزاني قياساً ( عـ لـ ش ) يقتل المكلف المختار ولو بكراً ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « فاقتلوا الفاعل والمفعول به »

( قوله ) « من وقع على ذات محرم فاقتلوه » لفظه عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « من وقع على ذات محرم ، أو قال : من نكح ذات محرم فاقتلوه » ذكره رزين . وعن البراء قال « بينا أنا أطوف يوماً على إبل ضلت لي ، رأيت فوارس معهم لواء دخلوا بيت رجل من العرب فضر بواعثه ، فسألت عن ذنبه ؟ فقالوا : أعرس بامرأة أبيه . وهو يقرأ سورة النساء وقد نزلت فيها ( ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء ) » هذه إحدى روايتي أبي داود وله والترمذي والنسائي نحو من ذلك .

( قوله ) « إذا أتت المرأة المرأة فهما زانيتان » كذا روى وسيأتي بلفظ آخر .

( قوله ) « العيان تزنيان » تقدم .

( قوله ) « وعليهما التأديب والتعزير » الخبر . روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « إذا لاقت المرأة المرأة فهما ملعونتان وعليهما التأديب والتعزير » والله أعلم .

( قوله ) « لمن الله من عمل عمل قوم لوط » لفظه عن ابن عباس وأبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « ملعون من عمل عمل قوم لوط » ذكره رزين . وعن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا ينظر الله عز وجل إلى رجل أتى رجلاً أو امرأة في دبرها » أخرجه الترمذي .

( قوله ) « اقتلوا الفاعل والمفعول به » عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم =

واختلف في كيفية فتن علي عليه السلام يقتل بالسيف ثم يحرق ، لعظم المصيبة ، وقد فعله عليه السلام وأمر به (١) خالداً وعن علي عليه السلام ، و (٢) و (٣) يلقي عليه حائط ، وعن (ع) يلقي من أعلى بناء في البلد ثم يبيع الحجارة ، كفعل جبريل عليه السلام ، وعنه يرجم <sup>(١)</sup> (تضي م ح لش) يعزرققط ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان» (فرع) ومن حرمت مباشرته في القرج ، حرمت في غيره ، لقوله تعالى (والذين هم لفروجهم حافظون) الآية . فأخرج من عدا الزوجة والمأوكة ولا حد بمباشرة غير القرج ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن فعل «إن الحسنات يذهبن السيئات» الخبر . «مسألة» (ه قين) وإذا زنى الرجل بصغيرة لزمه الحد دونها إذ هو زان مكلف (ه ش) وفي العكس تحمدونه . وكذا لو استدخلت ذكر صغير أو نائم (ح) لأحد عليها ، إذ البهيرة به وهي تابعة . قلنا : زانية ، فلزمها وإن سقط عنه ، كلوزنى مستأمن بمسلة عند (ك) (فرع) ويرجم المحصن من الزانيين لحصول شرطه دون البكر ، «مسألة» ولا تحمد المكروهة التي لأنفل لها إجماعاً ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «وما استكرهوا عليه» (ي ه ش) ولها المهر ، إذ قد استوفى منافع القرج ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم

== قال «من يجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقبلوا الفاعل والمفعول به» قال الترمذي وكذا روى عن أبي هريرة قال أبو داود . وقال ابن عباس في البكر يوجد على اللوطية : أنه يرجم .

(قوله) «فن علي» الخ . عن ابن عباس «أن علياً عليه السلام أحرقتهم وأن أبا بكر هدم عليهما حائطاً» ذكره رزين . وروى «أن خالد بن الوليد كتب إلى أبي بكر أنه وجد رجلاً في بعض نواحي العرب ينسكح كما تنسكح المرأة فاستشار أبو بكر فيه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان أشد هم فيه قولاً على عليه السلام وقال : هذا ذنب لم يصح الله به من الأمم إلا أمة واحدة وقد علمت ما صنع الله بهم ، واففقوا على أن يحرق فأمر أبو بكر بإحراقه» انتهى . وروى عن علي عليه السلام أنه قال : «يلقي عليه حائط» ومثله عن عثمان ، وعن ابن عباس «أنه يلقي من أعلى بناء في القرية» حتى جميع ذلك في الشفاء ونحوه في أصول الأحكام .

(قوله) «إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان» تمامه «وإذا أتت المرأة المرأة فهما زانيتان» حتى نحوه في الشفاء وذكر في التلخيص الطرف الأول ونسبه إلى البيهقي وحكى فيه أيضاً عن علي عليه السلام أنه قال في الذكرين ينسكح أحدهما صاحبه : أن أحدهما حد الزاني إن كانا أحصنا رجماً وإن كانا لم يحصنا جلداً . وحكى فيه أيضاً عنه أنه قال : اللوطي بمنزلة الزاني وهو أعظمهما جرماً «اه (قوله) «إن الحسنات يذهبن السيئات» الخبر تقدم أول الكتاب .

عليه وآله وسلم « وعليه اللهر بما استحل من فرجها » ولنبهه عن أجرة البغي ، وهذه ليست بغيًا (ح) لأمهر لها للزوم الحد . قلت : وهو (هب) وفي حكاية (ي) نظر «مسألة» (ي) ولا حديث على من ادعى جهل بتحريم الزنا ، لقول (٢) فيمن أقر بفعله « إن علم أن الله حرم ذلك فخدوه » الخبر . ونحوه قلت : وذلك حيث بعد عن المسلمين كما قال (٣) «مسألة» (ي) ومن حملت ولا زوج لها ، لم تحد حتى تقر ، أو تقوم بينة لاحتمال الإكراه «مسألة» ولا تحد للمرأة حتى تستبرأ ، كالأمة للوطء لقول على عليه السلام « هذا سلطانك عليها » الخبر . فإن حملت تركت حتى ترضعه البيا للخشية عليه ، ثم ترجم إن وجد من يكفله لثلاثين يومًا ، وإلا تركت حتى يفصل ، تفعل على عليه السلام بالهندانية ، وفعله صلى الله عليه وآله وسلم بالحلبى ، «مسألة» والدبر كالقبل في الحد ، إذ هو فرج محرم

(قوله) « وعليه اللهر » تقدم في النكاح :

(قوله) « لقول عمر » الخ . روى « أن رجلاً قال : زينت البارحة ، فقيل له : إنه حرام » فقال : ما علمت أن الله حرمه » فكتب في ذلك إلى عمر فكتب إليهم : إن كان علم أن الله حرمه فخدوه ، وإن لم يعلم بتحريمه فأعلموه ، فإن عاد فاجمؤه وقد تقدم حديث الجلارية التى قال فيها عثمان : أراها تستهل بذلك كأنها لم تعلم . والله أعلم .

(قوله) « كما قال عثمان » روى « أنه أتى إلى عثمان رجل قد زنى وادعى أنه غير عالم بتحريمه » فقال : إن كان قد نشأ بين المسلمين لم يقل قوله ، وإن لم يكن نشأ بينهم درى عنه الحد . والله أعلم (قوله) « هذا سلطانك عليها » الخبر . روى عن عمر « أن امرأة اعترفت عنده بالزنا وهى حامل فأمر بها أن ترجم » فقال له على عليه السلام : هذا سلطانك عليها فما سلطانك على ما فى بطنها ؟ فتركها عمر ، وقال : لولا على لهلك عمر ، وقال : لا أبقاني الله لمضلة لا أرى فيها ابن أبى طالب . وروى أيضاً « أن معاذاً قال له ذلك ، وأنه قال : لولا معاذ لهلك عمر » هكذا فى أصول الأحكام ونحوه فى الشفاء .

(قوله) « تفعل على عليه السلام بالهندانية » تقدم ذلك . وحكى فى أصول الأحكام وغيره « أنه حين ردها إلى أن تكفل ولدها » قال رجل : يأمر للمؤمنين : أنا أكفل ولدها فتبصر وجهه على عليه السلام وظهر عليه الكراهة لذلك ، فقال الرجل : أما إذ كرهت فلا فقال أما بعد أن بذلت ذلك من نفسك فلا ، فكفله إياه ، وأقام عليها حكم الله تعالى » انتهى .

(قوله) « وفعله صلى الله عليه وآله وسلم فى الحبلى » تقدم فى حديث القامدية ، وعن عمران ابن حصين قال « إن امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهى حبلى من الزنا فقالت : يا رسول الله أصبت حدًا فأفقه على فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولها ، فقال : أحسن إليها » فإذا وضعت فأتى بها ، ففعل فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فشدت عليها ثيابها =



والتلوط بعبد كعبد غيره في الحد ، « مسألة » والبهيمة محرمة إجماعاً ، لقوله تعالى ( فمن ابتغى وراء ذلك ) ( ق لش ) ويوجب حد الزنا كقبل المرأة . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من أتى بهيمة فاقتلوه » يحمل على المحصن ( م جم ن ي تضي ح لش ) يعزرق فقط ، إذ ليس بزنا . قلنا : فرج محرم شرعاً ، مشتهى طبعاً ، فأوجب الحد كالقبل ( لش ) يقتل مطلقاً للخبر . قلنا : مخصص بالقياس ( فرع ) ( يه ش ح ف ) ويكره أكلها تنزيهاً فقط ( على عليه السلام قش ) بل تحرم وتذبح لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « واقتلوا البهيمة معه » وكذا لو كانت غير مأكولة لثلاثاً تأتي بولد مشوه كما روى أن راعياً أتى بهيمة فأنت بولد مشوه . قلنا : معارض بنهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن ذبح البهيمة لغير أكلها . قلت : فيحمل على أنه أراد عقوبته بذبحها إذا كانت له وهي مأكولة جماعاً بين الأدلة ، ( فرع ) فإذا التبست البهيمة ، فلا ضمان على الواطئ ، ولا يلزمه الفحص إجماعاً ، « مسألة » ويعزرقنا كح اليد ، إذ « لعنه صلى الله عليه وآله وسلم » .

### فصل

والموجب للحد ، الإبلاج . فلا حد على من وجد في ثوب واحد ، لما مر ( حق ) بل يجلدان

ثم أمر بها فرجمت ثم صلى عليها ، فقال عمر : أتصلى عليها وقد زنت ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لقد تابت توبة لو قسمت على سبعين من أهل المدينة لوسعتهم ، وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها لله عز وجل ؟ « أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي ، وفي ذلك أحاديث أخر .

( قوله ) « من أتى بهيمة فاقتلوه » عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا معها » قيل لابن عباس : ما شأن البهيمة ؟ قال : ما سمعت من رسول الله في ذلك شيئاً . ولكن أراه كره أن يؤكل لحمها أو ينتفع بها وقد فعل بها ذلك « أخرجه أبو داود والترمذي ( قوله ) « كما روى أن راعياً أتى بهيمة فأنت بولد مشوه » كذا روى . وحكي عن بعض المؤرخين « أن بقرة ولدت ولداً ميتاً صورته صورة إنسان في أيام المقتدر العباسي » والله أعلم .

( قوله ) « إذ لعنه صلى الله عليه وآله وسلم » روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « لعن الله ناكح البهيمة ، ولعن الله ناكح اليد » حكاه في الشفاء وغيره .

مائة ، إذ أوجب عليه السلام و (٢) قلنا : قصة المغيرة تقتضي خلافه ، « مسألة » وفي وطء  
 للبيته التعزير فقط ، كلو أتى جماداً ، « مسألة » (ط هب ح) ولا حد على الأخرس ، إذ الإشارة  
 قائمة مقام النطق ، فلا يثبت بها الحد كالشهادة القرعية ، وإذ لا تنصل الإشارة بين الجلال والحرام  
 سلمنا ، فلا يعقل وقوعه على وجه يوجب الحد (ي وغيره) ، بل يثبت كالنطق . لنا مامر ، (فرع)  
 (ط) ولا يسقط التقصاص بالخرس ، إذ لا يسقط بالشبهة ، إذ هو حق لآدمي (أبو بكر الرازي) يسقط  
 كالحد . قلنا : يمكن بالإشارة معرفة العمد ، « مسألة » ويسقط بالشبهة (ي) ومنها وطء الملوكة  
 المحرمة برضاع ، أو شركة أو تزويج أو عدة ، إذ الميسح قائم ، ولو عرض مانع كالحائض والمحرمه  
 قلت : وفيه نظر إلا مع الجهل المحتمل . ومنها ظن الواطئ . للتحليل كما مر ، ومنها وقوع الخلاف  
 كالتمتع (تش) بل يحد إذ تحريره قطعي . قلنا : لا نسلم . ومنها نكاح من غير ولي (الصيرفي) بل يحد لظهور  
 الأخبار . ومنها نكاح بلا شهادة . قلت : و (هب) في هذه أنها شبهة مع الجهل فقط إلا المشتركة  
 فطلقا كما مر . « مسألة » ومن جلب ذكره ثم أوج في أجنبية حد لحصول الإيلاج ، « مسألة »  
 (يه ح حماد) والتغريب والحبس غير واجبين ، إذ لم يذكر في آية الجلد ، وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم  
 « إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها » الخبر . (على ٣٢١ ز صا لى ث ك ش مد حق ي قن) بل مشروع  
 لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام » . قلت : التغريب عقوبة  
 لاحد ، لقول على عليه السلام « جلد مائة وحبس سنة » ولنفي (٢) في الخبر ولم ينكر . ثم قال :

(قوله) « إذ أوجب على وعمر » حكى في الشفاء عن على عليه السلام « أنه جلد رجلاً وجد  
 مع امرأة ، ولم تقم الشهادة بالزنا مائة جلدة غير سوط أو سوطين ، وأن علياً عليه السلام أفتى بذلك ،  
 ومثله عن عمر وأن علياً عليه السلام قال « إذا وجد الرجل مع المرأة في لحاف واحد جلده كل واحد  
 منهما مائة جلدة غير سوط » ولا يخالف لعمر وعلى في الصحابة انتفى .

(قوله) « قلنا قصة المغيرة تقتضي بخلافه » تكرر .

(قوله) « إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها » الخبر تمامه « ثلاثا بكتاب الله ، فإن عادت فليجلدها ولو  
 بمجل من شعر » هذه إحدى روايات حديث أخرجه الستة من رواية أبي هريرة وزيد بن خالد .

(قوله) « البكر بالبكر » الخ تقدم .

(قوله) « ولنفي عمر في الخبر » عن ابن السيب قال « غرب عمر ربيعة بن أبي أمية في الخبر  
 إلى خير فلقق بهرقل فتعصر ، فقال عمر : لا أغرب بعده مسلماً » أخرجه النسائي .

لا أنثى بعدها أحدا . والحدود لا تسقط ، ( فرع ) ( قش ك ) وهو طرد سنة ( على زصا قن ) بل حبس سنة . قلنا : مخالف لوضع لفظ التغيريب ، ( فرع ) ( ش ) ويجب في الذكر والأنثى ( ك عى ) يجب في الرجل فقط ، إذ ورد في البكر ، وإنما يوصف به الرجل فقط . قلت : بل والأنثى ، ( فرع ) ( ك مد قش ) ولا تغريب على الرق ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « فليجلدها » ولم يذكره ( عى قش ) بل يجب لعموم قوله تعالى ( فاعلمين نصف ما على المحصنات ) ولتغريب ( عم ) أمته إلى فذك ، ( فرع ) ومدته سنة ، وتنصف للملوك ، للعموم ( قش ) لا ، كالإيلاء ، ( فرع ) ولا تقرب المرأة البكر إلا مع المحرم ، كالسفر وأجرته منها ، إذ وجب بجنائتها . وقيل : في بيت المال كأجرة الجلاد ، ( فرع ) وأقل الطرد مسافة القصر لتحصل الغربية ، وإذ غرب ( ٢ ) من المدينة إلى الشام و ( ٣ ) إلى مصر . ومن زنى في بلد غربته نفي إلى غيرها ، وما عينه الامام تعين كأجل الشفيع

### فصل

وطريق موجب الحد ، البيئة أو الإقرار ، « مسألة » وبينته أربعة ذكور إجماعا ، وعلى الامام بحث عدالتهم وإسلامهم وصحة عقولهم وأبصارهم ، وعن حرية الشهود عليه وعقله وبكارتة لاختلاف الحكم . وعن تفسير الإحصان ، إذ هو مشترك ، « مسألة » ( ه ش ح ك ) فإن نقصوا

( قوله ) « فليجلدها » تقدم بمعناه

( قوله ) « ولتغريب ابن عمر أمته إلى فذك » كذا روى ، وفي التلخيص مالفظة : ابن المنذر في الأوسط عن ابن عمر « أنه حد مملوكة له في الزنى ونفاها إلى فذك » انتهى ، والله أعلم .

( قوله ) « وإذ غرب عمر » الخ . الذى فى الجامع من أحاديث التغريب ماتقدم فى حديث عبادة حيث قال فيه « ونفى سنة »

« وعن أبى هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى فيمن زنى ولم يحصن بنفى عام وإقامة الحد عليه » أخرجه البخارى . وعن ابن عمر قال « إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب وغرب ، وإن أبى بكر ضرب وغرب ، وإن عمر ضرب وغرب » وفى رواية أخرى « عن أبى بكر وعمر » ولم يذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم . أخرجه الترمذى . وفى حديث أخرجه

فقذفة جلد على عليه السلام الثلاثة حين لم يحقق الرابع . ولقصة المغيرة . ثم لو لم يجلدوا كانت طريقا لمن أراد القذف (قش) لا حد عليهم ولا فسق ، إذ أضاف الزنا بلفظ الشهادة عند الحاكم فلا يلزمه شيء ، ككل العدد . قلت : وكالجرح ، لنا عمل الصحابة والفرق واضح ، «مسألة» (هـ ش البقي) ولا يشترط اجتماعهم ، إذ لم يفصل الدليل (ح ك عي ابن حي) إذا افترقوا كانوا قذفة ، إذ إطلاق الأربعة ، يقتضى كون اجتماعهم شرطاً . إذ لو قال: عندى أربعة ، اقتضى اجتماعهم . قلنا : ليس لأجل الأربعة ، بل لقوله عندى ، «مسألة» والعبد كالحر فى اعتبار الأربعة إجماعاً . والدبر كالتبيل ، إذ لم يفصل الدليل ، «مسألة» ويسقط بدعوى الإكراه إجماعاً ، ما لم يشهدوا بالمطوعة لقوله «لعلك أكرهت» ونحوه ، «مسألة» (هـ قين ث الشعبي) ويسقط بعد الشهادة بشهادة النساء أنها رتقاء أو عذراء (ك) تحم ولا عبرة بكلام النساء (بعضش) تحم ، إذ قد تعود العنزة . لنا فعل على عليه السلام ، (فرع) فإن انكشفت بكرا بعد الحد ، فلا شيء على

البخاري « أن عمر جلد عبداً من رقيق الإمارة زنى وتقاء » وعن صفية بنت أبي عبيد قالت «أتى إلى أبى بكر رجل وقع على جارية فأحبلها ، ثم اعترف على نفسه بالزنا ، ولم يكن أحسن ، فجلده الحد وتقاء إلى فذلك» أخرجه الموطأ . وفى التلخيص مالفظة حديث « أن عثمان غرب إلى مصر » لم أجده . وروى ابن أبى شيبة بإسناد فيه مجهول « أن عثمان جلد امرأة فى زنا ثم أرسل بها إلى خير ففهاها » انتهى (قوله) « جلد على عليه السلام الثلاثة » قال فى الشفاء : وروى « أن ثلاثة شهدوا على رجل بالزنا وقال الرابع : رأيتهما فى ثوب واحد ، فإن كان هذا زنا فهو ذلك ، فجلد على عليه السلام الثلاثة وغرب الرجل والمرأة » انتهى .

(قوله) « ولقصة المغيرة » تكرر ذكرها .

(قوله) « لعلك أكرهت » ونحوه . حكى فى الشفاء « أن عمر جىء إليه بامرأة فى اللوسم تبكى فقالوا : زنت ، فقال عمر : ما يبيحك ؟ فإن المرأة ربما استكرهت على نفسها يلقبها ذلك فأخبرت أن رجلاً ركبها وهى نائمة ، نفلى عمر سيلها » انتهى . وقد تقدم عن علي عليه السلام أنه قال اللهم دانية : « لعلك غصبت نفسك » إلخ .

(قوله) « لنا فعل على عليه السلام » حكى فى أصول الأحكام عن علي عليه السلام « أنه أتى بامرأة بكر زعموا أنها زنت ، فأمر النساء فنظرن إليها قتلن : إنها بكر ، فقال على عليه السلام : ما كنت لأضرب من عليها خاتم من الله تعالى » انتهى .

الشهود ، إذ يؤدي إلى العمل بشهادة النساء في حد القذف أو الأرش . فلو نكحها عدلان ، فشهدا بالبكارة ، لزم الشهود الأرش عندنا . ولا حد لجواز رجوع العذرة . والحد يسقط بالشبهة ، وكذا لو نكحها الامام أو الحاكم ، «مسألة» ولا يتكرر الحد بتكرر الزنا في واحدة أو أكثر إجماعا كتكرار الحدث الموجب للوضوء ، فإن تخللت إقامته ، جدد كالوضوء ، ومن قتل رجلا وادعى أنه وجهه زانيا بامراته بين ، وإلا اقتضى منه إجماعا .

### فصل

والإحصان في اللغة ، المنع . قال الله تعالى ( ليحصنكم من بأسكم ) وفي الشرع مشترك بين الحرية ومنه ( والمحصنات من المؤمنات ) أى الحرائر ، وبين التزويج ، ومنه ( والمحصنات من النساء ) والإسلام ومنه ، فإذا أحسن ، أى أسلمن والعفة ، ومنه محصنين غير مسافحين ، «مسألة» وشروط الإحصان المقتضى للرجم ستة : ( الأول ) : النكاح ، فلا إحصان بالوطء في الملك ، إذ لا يسمى محصناً لغة ( الثاني ) : الجماع ، فلا إحصان بمجرد العقد إجماعاً ( الأكثر ) ولا بالخلوة الصحيحة ، إذ لا يحصل بمجرد تحصيل فرج وحمل قول ( هـ ) أنها تحصن ، على أن الظاهر معها أنه قدوطئ فلا يسقط حق الله وهو الحد كالعدة ، لكنه مردود بأن الحد يدرأ بالشبهات ( الثالث ) : صحة العقد ، فلا إحصان بباطل إجماعاً لشبهه بالزنا لمخالفة الشرع قطعاً واجتهاداً ( به ) ولا بالفاسد ، إذ الإحصان صفة مدح فلا يستحق تستحق بما به الذم في حال كالوطء في الدبر ( م ) بل يحصن إذ هو كالصحيح غالباً . قلت : الحد يدرأ بالشبهة ، وما ذكرناه شبهة ( الرابع ) : التكليف فلا إحصان بوطء في صغر أو حال جنون ، إذ لا كمال للذمة فلم يحصنهما ، وقيل : بل يحصن كالإحلال ، لنا مامر ( الخامس ) : أن يكون الموطوء غير مجنون ، إذ لا كمال للذة في جماعه فأشبهه وطء الصغير ، فلو كان الموطوء صغيراً عاقلاً حصن عند ( هـ ) و ( ش ) وإن لم تكن حرة لكمال اللذة به ( ز ن حص ) لا يكون محصناً إلا إذا كانت بالغة عاقلة حرة ( السادس ) : الحرية فلا إحصان لمملوك لتتصيف حله وإن حصن غيره ( ح ) لا بد أن يتفق في البلوغ والعقل والحرية والإسلام . قلنا : المقصد ، التحصين حيث يحصل ( هـ ش فو ) ولا بشرط الإسلام ، وقول ( تضي ) يشترط قد علله بعدم تحريمهم الشروط المعتبرة في الإسلام ، فاقضى كون العلة عنده الفساد لا الشرك ( ز ن حص ) يشترط الخبر . قلنا : مرّ تأويله ، ( فرع ) قلت : ( قوله ) « يشترط » للخبر . يعنى مامر من قوله « من أشرك بالله فليس بمحصن » حكاه في الشفاء وأصول الأحكام .

ولا إحصان بوطء المحرمة والخائض كالوطء في الدبر ، « مسألة » ويثبت الإحصان باقراره أو بشهادة عدلين كغيره (بعض) بل بأربعة . قلنا : لا دليل ، وخلاف الاجماع ( به حص ) ويثبت برجل وامرأتين ( ش ل ) لا يثبت بالنساء . قلنا : بل كغيره ، « مسألة » ( ي هب ح ) ويبطل الإحصان بالردة ، إذ الاسلام شرط ( ش ) لا . قلت : وهو ( هب ) لما مر .

### فصل

وما يسقط الحد اختلاف الشهود في المكان مع التباين الكبير كالبصرة وبغداد ، فلا حد عليه إجماعاً ( هب ح ) ولا عليهم لكمال العدد ( ش ) بل يحدون للقذف . قلنا : العدد شبهة ، ( فرع ) ( هـ ش فر ) وكذا لو اختلفوا في صفته كقيام أو قعود أو زمانه ( حص ) لا يسقط استحساناً . قلنا : ذلك يقتضى تغاير الفعل في الظاهر ( ط ) وأقل أحواله شبهة ( ص هب ح ) ومنها تصديق الشهود إذ يبطل استناد الحكم إليها ، ويستند إلى الإقرار فلا يكفي دون أربع مرات ( ش ) تصديقه مرة مقول للشهادة . فإذا حد مع التكذيب فع تصديق أولى ، لنا ما مر وهو حيلة في إسقاطه بعد البينة ويندب تلقينه ما يسقط الحد ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن يريد الإقرار بالزنا « أنت زנית ؟ قل : لا » ( ن ح ي ش فر ) ومنها إذا قال اثنان : أكرهها والآخرا طأوعته ، إذ يكون على فعيلين كالمسكانيين ( فو البتي ) لا يسقط ، إذ اتفقوا على الفعل وكل العدد ، لنا ما مر ، « مسألة » ( ي هب ك المنبري ) وإذا شهد أربعة فساق بزنا رجل ، حدوا لعدم العدالة ( ح البتي ) لا لكمال عدد الشهادة فطابق ظاهر الآية ، فكان شبهة يدرأ بها الحد عنهم وعن القاذف والمشهد عليه . قلت : وهو الأقرب ( هب ) ( ف ) بل يحد القاذف لقذفه ، لا الشهود اكمال عددهم ، وإن اختلفت صفتهم ، « مسألة » ( هب ح ) وإذا شهد اثنان بالفعل وآخرا بالإقرار لم يصح لما مر ، ولا حد عليهم لكال العدد ، ولو شهد أربعة ذميون على ذمي صحت ، إذ يقبل بعضهم على بعض ، فإن أسلم قبل التنفيذ سقط الحد لثلاث يعمل بشهادة الذمي على المسلم . وقيل : لأن الإسلام يجب ما قبله ، فسواء كانوا كفاراً أم مسلمين

---

( قوله ) « لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن يريد الإقرار بالزنا » الخ . هذا غير محفوظ وإنما ورد نحوه في حد السرقة وسبأتي .

« مسألة » (ي هب ش محمد) ومن أقر بالزنا بامرأة معينة فجدت ، فعليه حدان للزنا ، لفعله صلى الله عليه وآله وسلم في العسف وللقذف (ح عي) بل يحد للقذف فقط ، إذ إنكارها شبهة . قلنا : لا يبطل به إقراره (ش ك) يحد للزنا لإقراره ، لا للقذف . قلنا : لا وجه له ، « مسألة » ولو شهد أربعة بالزنا ، وأربعة أنها بكر ، سقط الحدان للتعارض .

### فصل

والإقرار كالشهادة إجماعاً (ه حص لى مد حق ح) وتكراره أرباعاً شرط لفعله صلى الله عليه وآله وسلم في الرجل الأسلى (٢١ بص ك ش حماد ثور البتي) بل يكفي مرة ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لأنيس « فإن اعترفت فارجمها » ولم يذكر التكرار ، لنا قوله لما عز : « الآن تم الإقرار أرباعاً ،

(قوله) « لفعله صلى الله عليه وآله وسلم في العسف وفي القذف » أما العسف فتقدم حديثه وعن ابن عباس « أن رجلاً من بني بكر بن ليث أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأقر أنه زنى بامرأة أربع مرات فجلد مائة وكان بكراً ، ثم سأله البيهقي عن المرأة فقالت : كذب والله يا رسول الله ، فيجلده حد القرية ثمانين » أخرجه أبو داود .

(قوله) « لفعله صلى الله عليه وآله وسلم في الرجل الأسلى » كذا ورد في بعض الأحاديث وهو ماعز .

(قوله) « لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لأنيس » الخ ، تقدم .

(قوله) « لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم لما عز الآن تم الإقرار أرباعاً فارجموه » هذا اللفظ في بعض روايات الشفاء ، وفي كثير من روايات الجامع ما يتضمن معناه ، كما سبق في حديث بريدة ولأبي دود في رواية عنه قال « كنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نتحدث أن الغامدية وماعز بن مالك لو رجعا بعد اعترافهما ، أو قال : لو لم يرجعا بعد اعترافهما لم يطلبهما وإنما رجمهما عند الرابعة » وعن أبي هريرة قال « أتى رجل من أسلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في المسجد فتداه : يا رسول الله إن الآخر قد زنى - يعنى نفسه - فأعرض عنه فتتحنى لشق وجهه الذى أعرض قبله فقال له ذلك فأعرض عنه فتتحنى الثالثة فأعرض عنه فتتحنى الرابعة ، فلما شهد على نفسه أربع مرات دعاه فقال : هل به جنون ؟ قال : لا . قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : اذهبوا به

فارجموه » ونحوه ، فيحمل عليه المطلق ، «مسألة» وعلى الإمام استفسار كل المسقطات ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لما عز « لعلك لمست » الخبر ، «مسألة» (هـ قين ك) ويصح إقرار العبد بموجب

فارجموه وكان قد أحسن » قال ابن شهاب : وأخبرني من سمع جابر بن عبد الله يقول : فرجمناه بالمدينة . قال فلما أذلقته الحجارة فر حتى أدركناه بالحرة فرجمناه حتى مات » هذه رواية البخاري ومسلم وفي رواية أبي داود قال « جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأسلى فشهد على نفسه أنه أصاب امرأة حراماً ، أربع شهادات ، كل ذلك يمرض عنه فأقبل في الخامسة عليه فقال : أنكبتها ؟ قال : نعم ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : حتى غاب ذلك منك في ذلك منها ؟ قال : نعم يا رسول الله ، قال : كما يغيب الليل في المسحلة والرشا في البئر ؟ قال : نعم . قال : هل تدري ما الزنا ؟ قال : نعم أتيت منها حراماً ما يأتي الرجل من أهله حلالاً ، قال : فأتريد بهذا القول ؟ قال : إني أريد أن تطهرني ، فأمر به فرجم » وللترمذي نحوه الأولى ، وزاد في آخرها « فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : هلا تركتموه » وعن يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه قال « كان ماعز بن مالك يتبها في حجر أبي ، فأصاب جارية من الحى ، فقال له أبي : إئت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره بما صنعت لعله يستغفر لك وإنما يريد بذلك رجاء يكون له مخرج فأتاه فقال : يا رسول الله إني زينت فأقم على كتاب الله تعالى فأعرض عنه فأعاد فقال : يا رسول الله إني زينت فأقم على كتاب الله حتى قالها أربع مرات قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنك قد قلتها أربع مرات فبمن ؟ قال بفلانة ، قال : هل ضاجعتها ؟ قال : نعم قال : هل باشرت بها ؟ قال : نعم ، قال : هل جامعها ؟ قال : نعم . قال : فأمر به أن يرحم فأخرج إلى الحرة فلما رجم فوجد مس الحجارة فجزع فخرج يشدد فلقبه عبد الله بن أنيس ، وقد أعجز الصحابة فنزع له بوظيف بعير فرماه به فقتله ، ثم أتى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك له ، فقال : هلا تركتموه لعله يتوب فيتوب الله عليه » أخرجه أبو داود .

(قوله) « لعلك لمست » الخبر . عن ابن عباس قال « لما أتى ماعز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له : لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت ؟ قال : لا يا رسول الله ؟ قال : أنكبتها لا يكنى قال : نعم . فعند ذلك أمر برجمه » هذه رواية البخاري وأبي داود ، وفي رواية مسلم « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لماعز بن مالك : أحق ما بلغتني أنك وقتت بجارية آل فلان ؟ قال : نعم ، فشهد أربع شهادات ثم أمر به فرجم » وأخرج هذه الرواية الترمذي وأبو داود ، وفي رواية أخرى لأبي داود « أن ماعز بن مالك أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : إنه زنى ، فأعرض عنه فأعاد عليه مراراً فأعرض عنه ، فسأل قومه أيجنون هو ؟ قالوا : ليس به بأس . قال : أفعلت بها ؟ قال : نعم ، فأمر به أن يرحم فانطلق به فرجم ، ولم يصل عليه » وفي أخرى له قال « جاء ماعز إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعترف بالزنا مرتين فطرده ، ثم جاء فاعترف بالزنا مرتين ؟ فقال : شهدت على نفسك أربع مرات اذهبوا به فارجموه » .



حد (فر عمرو بن دينار) لا ، إذ هو إقرار يضر بالسيد ، لنا « أنه صلى الله عليه وآله وسلم قطعه وجلده بإقراره » « مسألة » (يه حص) ولا تكفى الأربع في مجلس بل في مجالس ، لفعله صلى الله عليه وآله وسلم مع ماعز (م ل ح) بل يكفى المجلس لرجم على عليه السلام امرأة أقرت بالزنا في مجلس ولم ينكر (ى) يستحب فقط ، لما مر . قلت : وهو قوى ، (فرع) (هب ح) والعبرة بمجالس المقر ، لا الحاكم لخبر ماعز ، فإنه الذى تعددت مجالسه لا الرسول ، قيل : ولا بد أن يغيب عن الحاكم ثم يحضر والأقرب أن المعتبر نحوه كخبر ماعز ، وقيل : بل بمجالس الحاكم (الوافي) بل في أربعة أيام ، قلنا : الأصل فيه خبر ماعز وهو كما ذكرنا ، « مسألة » (ه قين عك) ويسقط رجوعه عن الإقرار ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « هلا رددتموه » الخبر (لى البتّى قش ثور عك) لا ، كخبره ، لنا مامر . وإذ قال به على عليه السلام و (٢) ولم يخالفنا ، وإذ هو حق لله تعالى ، فافترقا ، فإن قامت الشهادة بعد رجوعه حد لحصول سببه .

### فصل

ويحد الرجل قائماً وتترك يده ليتقى بها ويتوق الجالد الوجه والمراق والمذاكير « لأمره صلى الله

(قوله) « لنا أنه قطعه وجلده بإقراره » هذا في الشفاء وغيره إنما هو عن على عليه السلام موقوفاً عليه ولفظه : عن علي عليه السلام « أن عبداً أقر عنده بالسرقة مرتين فقلعه » وأن عبداً أقر عنده بالزنا فردّه أربع مرات ثم جلده خمسين » انتهى .

(قوله) « لفعله صلى الله عليه وآله وسلم مع ماعز » تقدم .

(قوله) « لرجم على عليه السلام » تقدم .

(قوله) « بل في أربعة أيام » قلت : هو ظاهر حديث بريدة الذى مر .

(قوله) « هلا رددتموه » تقدم . ولفظه « هلا تركتموه » وفي رواية لأبي داود عن جابر مالفظة « كنت فيمن رجم الرجل ، وأنه لما خرجنا به فرجمناه ووجد من الحجارة صرخ بنا : يا قوم ردوني إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإن قومي قتلوني وغروني ، وزعموا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير قاتلي ، فلم نزع عنه حتى قتلناه ، فلما رجعنا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبرناه ، قال : فهلا تركتموه وجئتموني به ليستثبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائماً ، لترك حد فلا . »

عليه وآله وسلم بذلك» ونحوه ، وفي الرأس تردد (ابن الصباغ الماسرخسى) من (حش) يتوقى ، إذا هو مقتل (هب ف) يضرب ، لقول على عليه السلام «واضرب الرأس» (ك) لا يضرب إلا الرأس<sup>(١)</sup> قلنا : يخشى قتله بذلك (هب ح) وتحد المرأة قاعدة (لى ف) بل قائمة ، لنا قول على عليه السلام «وتضرب المرأة جالسة» ووجه مراعاة سترها، ويتزملان بما هو بين الرقيق والغليظ ولا يجردان (ش) يجردان إلا في حد القذف . قلنا : الثوب الواحد لا يمنع الألم ولا يقيدان ولا يمدان على بطنيهما ولا يضربان بحشب لثلا يكسر عظماً، بل بسوط، أو عود بين الرقيق والغليظ ، والجديد والعتيق خلى من العقد إذ أتى صلى الله عليه وآله وسلم بسوط بال فقال: «غير هذا» الخبر ونحوه . وقدر عرضه بأصبع ، وطوله بذراع ، والضرب ضربان ، لقول على عليه السلام «لا ترفع يدك حتى يرى بياض إبطك»

(قوله) «واضرب الرأس» لم أقف عليه لكن قال في التلخيص : حديث أبى بكر «أنه قال للجلاد : اضرب الرأس فإن الشيطان فيه» ابن أبى شيبة انتهى .

(قوله) «تضرب جالسة» لم أطلع عليه والله أعلم .

(قوله) «إذ أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسوط بال» الخ . عن زيد بن أسلم «أن رجلاً اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فدعا له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسوط فأتى بسوط مكسور أى لين ضعيف فقال فوق هذا فأتى بسوط جديد لم تقطع ثمرة فقال : دون هذا ، فأتى بسوط قد ركب به ولان ، فأمر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجلد ثم قال : أيها الناس قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله ، من أصاب من هذه القاذورات شيئاً فليستتر بستر الله فإنه من يبد لنا صفحته نقم عليه كتاب الله» أخرجه الموطأ .

(قوله) «لقول على عليه السلام لا ترفع يدك حتى يرى بياض إبطك ولا تضعها يسيراً» كذا روي والله أعلم . قال في التلخيص : حديث على عليه السلام وعمر وعلي وابن مسعود أنهم قالوا للجلاد : «لا ترفع يدك حتى يرى بياض إبطك» البيهقي من حديث عاصم الأحول عن أبى عثمان قال «أتى رجل عمر بن الخطاب في حد فأتى بسوط فيه شدة فقال أريد ألين من هذا ، ثم أتى بسوط فيه لين فقال : أريد أشد من هذا ، فأتى بسوط بين السوطين فقال : اضرب ولا يرى إبطك وأعط كل عضو حقه» ورواه أيضاً من حديث ابن مسعود بنحوه في قصة . وأما أثر على فلم أره ، انتهى .

(١) المعروف عن (ك) أنه لا يضرب إلا الظهر الحديث «البينة أو جلد في ظهرك»

ولا يضعها يسيراً ، بل يضرب ضرباً مؤلماً يرفع به ذراعه فقط ، ولقول (٢) ولا تحرقا جلدها ، وتمهل البكر حتى تزول شدة الحر والبرد والمرض المرجو إجماعاً ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «دعها» الخبر . (هـ ص٥) فإن أيس ضرب به بعكول إن احتمله (ن م) لا يحد في مرض وإن فات ، لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم «خذوا عكولاً» ، ولا بد أن يباشره كل ذيوله ليقع المقصود ، وقيل : يجرىء وإن تداخلت ، إذ الاعتماد كاف . قلنا : يقل الألم بذلك كالساتر الغليظ ، «مسألة» (هـ قين) ولا يجرىء بالنعال وأطراف الثياب (ك) لا يضرب إلا بالسياط ، لنا الخبر . ولا تجلد الحامل حتى تضع ثلثا تسقط الجنين . والنفساء كالريضة وإذا تلف الجنين ضمنه الإمام ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يذهب دم امرئ مسلم هدرأ في الإسلام» ، ومن بيت المال لا خاصة ماله ، لقول علي عليه السلام «ما أجد في نفسي» الخبر .

(قوله) «ولقول عمر لا تحرق جلدها» لفظه في الشفاء عن عمر «أنه أتى بجارية قد فجرت فقال اذهبا بها فاضرباها ولا تحرقا لها جلداً» انتهى . وعن ابن عمر «أنه أقام حداً على بعض إمانه فجعل يضرب رجلها وساقها ، فقال سالم : أين قوله تعالى «ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله» قال : أتراني أخفقت عليها ، إن الله لم يأمرني بقتلها» ذكره رزين .

(قوله) «دعها» الخبر ؛ سيأتي بمعناه .

(قوله) «خذوا عكولاً» عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الأنصار أنه اشتكى رجل منهم حتى أضى فعاد جلدة على عظم ، فدخلت عليه جارية لبعضهم فهش لها فوق عكولها ، فلما دخل عليه رجال قومه يعودونه أخبرهم بذلك ، وقال : استفتوا لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فإني قد وقعت على جارية دخلت علي فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا . مارأينا بأحد من الضر مثل الذي هو به ، ولو حملناه إليك لتفسخت عظامه ، ماهو إلا جلد على عظم ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يأخذوا مائة شراخ فيضربوه بها ضربة واحدة» هذه رواية أبي داود ، وفي رواية النسائي عن أبي أمامة بن سهل «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بامرأة قد زنت فقال بمن ؟ قالت من المقعد الذي في حائط سعد ، فأرسل إليه فأتى به محمولا ، فوضع بين يديه فاعترف ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بإنسكال فضر به ورحمه لزمانته وخفف عنه» انتهى .

(قوله) «لا يذهب دم امرئ مسلم هدرأ» هكذا يروى والله أعلم .  
(قوله) «ما أجد في نفسي» الخبر سيأتي في حد الحمر إن شاء الله تعالى .

فصل

( ه قين ك ) ولا إهمال للرجوم لمرض أو غيره ، إذ القصد إتلافه (المروزي) يؤخر لشدة الحر أو البرد أو المرض ، سواء ثبت بإقراره أو بالبينه ( الاسفرايني) للمرض فقط . وفي الحر أو البرد أو وجه يرجم في الحال ، أو حيث يثبت بالبينه لا الإقرار ، أو العكس ، « مسألة » ( ه ) وندب الحفر إلى سره الرجل وندى المرأة ، « لفعله صلى الله عليه وآله وسلم » ولا يجب ، إذ لم يحفر لماعز والجهنية ( ح قش ) لا حفر للرجل ( ش ي ) وإن حفر فلا بأس وتقدم الشهود ، وفي الإقرار بالإمام أو مأموره ( ش ك ) لا يجب ذلك ، لنا قول على عليه السلام « إنما الرجم رجمان » الخبر . فإن حضر الإمام لم تجز الاستنابة ، « مسألة » ( ه جميعا ح ) ويترك من لجأ إلى الحرم ، لقوله تعالى ( ومن دخله كان آمنا ) والغرض الأمر بالأمان ، لا الخبر ، إذ يكون كذبا ، وقوله تعالى ( جعلنا حرما آمنا ) ونحوه

( قوله ) « لفعله صلى الله عليه وآله وسلم » تقدم ذكره في حديث بريدة . وعن أبي بكر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجم امرأة حفر لها إلى التندوة » زاد في رواية « ثم رماها أولاً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحصاة مثل الحصاة ثم قال : ارموها واتقوا الوجوه فلما طغئت أخرجت فصلى عليها » وقال في التوبة نحو حديث بريدة ، هكذا أخرجه أبو داود .

( قوله ) « إذ لم يحفر لماعز والجهنية » قلت : قد اختلفت روايات حديث ماعز في ذلك ، ففي رواية بريدة « أنه حفر له » كاتقدم ، وفي رواية لمسلم وأبي داود عن أبي سعيد قال « فما أوتقناه ولا حفرنا له » وأكثر الأحاديث فيه لم يذكر الحفر فيها بنفي ولا إثبات ، والله أعلم ، وكذلك حديث الجهنية لم يذكر الحفر فيها بنفي ولا إثبات ، وإنما ورد الحفر في ذكر امرأة غير منسوبة كما في حديث أبي بكر المتقدم .

( قوله ) « إنما الرجم رجمان » روى عن علي عليه السلام « أنه حين رجم شراحة الهمدانية لفها في عبادة وحفر لها حفيرة ، ثم قام فحمد الله تعالى ، ثم قال : أيها الناس ، إن الرجم رجمان : رجم سر ورجم علانية ، فرجم السر أن تشهد الشهود فيبدأ الشهود فيرجمون ثم يرجم الإمام ثم يرجم الناس ورجم العلانية : أن تشهد المرأة على نفسها بما في بطنها فيبدأ الإمام فيرجم ويرجم الناس ، ألا وإنني راجم فأرجمونها ، فرمى الحجر فما أخطأ أذنهما ، وكان من من أصوب الناس رمية » هكذا في الشفاء .

(ش) بل يقتل في الحرم ، لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم « ورجل قتل في الحرم » الخبر ، ونحوه .  
 (فرع) (هـ ن ح) ولا يطعم ولا يسقى ولا يبتاع حتى يخرج منه ، فإن ارتكب فيه أخرج إلى الحل وقيل : إلى خارج مكة (أبو جعفر) بل يقتل في الحرم ، إذ هتك حرمة ، لنا ما مر (أبو جعفر)  
 أما القصاص في الأطراف فيقام في الحرم إجماعاً . قلت : إن ارتكب سببه فيه «مسألة» (هـ) وللامام حد أبيه (ج) لا ، بل يوليه غيره . قلنا : لم يفصل الدليل ، «مسألة» ويصف الإمام الراجحين صفوا كالصلاة ، ويمضون الأول فالأول لثلاث يصيب بعضهم بعضاً «مسألة» ولا يسقط بالتوبة بعد الرفع إجماعاً (هـ حص قش) ولا قبله لخبر الجهنية (٢ ش الوافي) بل يسقط ، لنا ما مر ، «مسألة» وإذا هرب المرجوم بالينة اتبع بالرجم حتى يموت ، لا بالإقرار ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في ما عز « هلا خليتموه » ولصحة الرجوع عن الإقرار ، ولا ضمان ، إذ لم يضمنهم صلى الله عليه وآله وسلم لاحتمال كون هربه رجوعاً أو غيره ، «مسألة» (هـ قين ك) ويكره الحدف المسجد (لى) لا ، لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم « جنبوا مساجدكم » الخبر . فإن أقيم فيه أجراً (ك) يجوز التأديب فيه إلى خمسة أسواط ، لنا القياس على الحد ، «مسألة» (ى) والمشروع بالوسط من الحجر ، ويجزى ضرب الرقبة بالسيف ، إذ قصد القتل ، «مسألة» (هـ قين) ويغسل ويصلى عليه إن تاب (ك) لا يصلى عليه . قلنا : صلى صلى الله عليه وآله وسلم على الغامدية ونحوه .

(قوله) « ورجل قتل في الحرم » الخبر ونحوه . روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « أغفى الناس <sup>(١)</sup> ثلاثة رجل قتل غير قاتله ، ورجل قتل رجل في الجاهلية ، ورجل قتل في الحرم » وتقدم نحوه في أحاديث تحريم مكة .

(قوله) « ولا قبله لخبر الجهنية » قلت : وغيرها ممن أقر على نفسه كالعز والغامدية .

(قوله) « هلا خليتموه » لفظه « هلا تركتموه » كما مر .

(قوله) « جنبوا مساجدكم » تكرر .

(قوله) « صلى على الغامدية » قلت : ليس في الحديث المصرح فيه بلفظ الغامدية أن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم صلى عليها ، وإنما ذلك في حديث الجهنية وفي حديث أبي بكره والله أعلم .

(١) كذا بالأصل .

## فصل

( ٥١ قين ) والحدود إلى الأئمة فقط (ك) بل وإلى الحرس والشرط . لنا لم يستوفها إلا هو ، أو من أمره . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أربعة إلى الولاية » الخبر ، ونحوه . (ح) للأمرأه أو حكامهم إقامتها في أهل الأمصار ، لا أهل السواد . قلنا : لم يفصل الدليل . «مسألة» (هـ) وحد العبد إلى الامام إن كان لما مر (ش) بل إلى سيده ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أقيموا الحدود على ما ملكتم أيمانكم » قلنا : حيث لا إمام جمعا بين الأدلة أو بأمر الإمام ، (فرع) (هـ) فإن لم يكن إمام ، فإلى السيد ، (جم) ولو قطعاً (ل) يحده إلا القطع فلا . لنا العموم ، (فرع) (الأكثر) والبيئة إلى الحاكم كما في الحقوق (بعضش) بل إلى السيد كالحده . قلنا : يفترق إلى البصيرة والتمييز والولاية (حص) هو كالحرف في الحد ، لنا مامر ، «مسألة» (هـ حص) وإنما يقيمها الإمام حيث وقع سببها في زمن ولايته ومكانها وإلا سقطت بخلاف القصاص ، إذ هو حق لآدمي (م) بل له استيفائها إن وقع سببها في زمن دعوته أو دعوة إمام قبله ، ولو في غير بلد ولايته ، لعموم الدليل . قلت : وهو قوى كما مر في الزكاة ، «مسألة» (هـ م ط ل ك ل ش) ولا يسقط بتقادم العهد إذ لم يفصل الدليل (ح) لا تقبل الشهادة بعد حين بزنا أو سرقة أو شرب ، إذ احتمال نسيانهم مع

( قوله ) « أربعة إلى الولاية » الخ . تكرر ذكره ، وفي التلخيص ما لفظه : قلت : فيه أثر أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن محيرز قال : الجمعة والحدود والزكاة إلى السلطان . انتهى .  
( قوله ) « أقيموا الحدود على ما ملكتم أيمانكم » عن أبي عبد الرحمن السلي قال : « خطب على بن أبي طالب عليه السلام ، فقال : أيها الناس أقيموا الحدود على أركانكم من أحسن منهن ومن لم يحسن ، فإن أمة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زنت فأمرني أن أجدها فأتيتهما فإذا هي حديث عهد بنفاس فخشيت إن أنا جلدها أن أقتلها ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : أحسنت ، أتركها حتى تتأهل » هذه رواية مسلم والترمذي ، وفي رواية أبي داود عن أبي جميلة عن علي عليه السلام قال « فجرت جارية لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يا علي انطلق بها فأقم عليها الحد ، قال : فانطلقت فإذا بها دم يسيل لم ينقطع فأتيته فقال : يا علي أفرغت ؟ قلت رأيتها ودمها يسيل . فقال : دعها حتى ينقطع دمها ثم أقم عليها الحد ، وأقيموا الحدود على ما ملكتم أيمانكم » قلت : وهذه الرواية هي التي أشار إليها أولاً في الكتاب بقوله « دعها » الخبر .

طول اللدة شبهة ، ويقبل الإقرار إلا في الشرب (فو) والطويلة شهر فصاعداً ، ويوافقوننا في حد القذف ، إذ لا يسقط بالشبهة . قلنا : لم تفصل الأدلة بين التقادم وعدمه ، « مسألة » ( هـ ش ) وللإمام حضور الرجم ، ولا يلزمه ( ح ) بل يلزمه . لنا ، لم يحضر صلى الله عليه وآله وسلم رجم ماعز والغامدية والجهينة ، « مسألة » وندب حضور طائفة من المسلمين ، للآية (ع) والطائفة الواحد فصاعدا (هر) الثلاثة فصاعدا (طامد) اثنان فصاعدا (بص) عشرة فصاعدا (عه) خمسة فصاعدا (ش ي) أربعة فصاعدا ، إذ بهم ثبت الحد ، فقيس عليهم الطائفة كصلاة الخوف ، ولقوله تعالى (فلتقم طائفة) وأقل ما يمكن بثلاثة ، والواحد والاثنان ليس بطائفة لنة ولا عرفاً ، « مسألة » وإذا ارتد العبد قتلته إلى الإمام ، إذ هو حد (ش) بل إلى سيده كالحد . قلنا : لانسلم الأصل (ش) قتلت حفصة أمة سحرتها ، والقتل بالسحر حد ، وجلدت فاطمة عليها السلام أمتها بالزنا وقطعت (ع) أمتها بسرقة وقطع (عم) عبده ، وجلد أنس أخته . قلنا : اجتهد فلا يلزمنا أو بأمر الخليفة .

### فصل

وعلى الإمام الاستفصال عن عين الفعل وكيفيته وزمانه ومكانه ، لفعله صلى الله عليه وآله وسلم « مسألة » (الأكثر) ويسقط برجوع الشهود قبل التنفيذ (ثور) قد تمت فلا وجه لبطلانها كبعد الحكم . قلنا : إنما يحكم به مستنداً إليها فلا وجه له بعد ظلمها ، (فرع) فإن قالوا : لا يحكم بشهادتنا بل توقف . ثم حققوا الشهادة فوجهان (ي) أصحهما : يجوز الحكم بها إذ لم يرجعوا . وقيل : تردد شبهة ، « مسألة » (جمع ن) فإن ماتوا أو غابوا قبل التنفيذ لم تبطل ، لقوله صلى الله

(قوله) « قتلت حفصة » الخ . عن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة « أن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتلت جارية لها سحرتها وقد كانت دبرتها فأمرت بقتلها فقتلت » أخرجه الموطأ وحكي في الشفاء « أن فاطمة جلدت أمة لها زنت ، وأن عائشة قطعت أمة لها سرقت » والله أعلم . وأما حديث جلد أنس لأخته فلم أقف عليه ، وسيأتي حديث ابن عمر إن شاء الله تعالى .

عليه وآله وسلم «أيما حد رفع إلى فقد وجب» ويبطل إذا فسقوا أو ارتدوا لاحتمال رجوعهم بخلاف الموت (حص) يبطل بموت الشهود (ح محمد) وكذا إن غابوا أو مرضوا أو قطعت أيديهم أو امتنعوا من الرجم . قلت : وهو الأقرب (لهب) (ف) لا ، لنا تجوز رجوعهم لو بأشروه شبهة «مسألة» فإن رجعوا ، فقد مر حكمه ، وإن رجع البعض حد للقذف اتفاقا (هـ ش فر) إلا أن يرجع بعد التنفيذ لم يلزمه إلا الأرش أو القصاص فيدخل تحتهما (ح فو) يلزمه الحد ، وإذا رجع شاهد الإحصان قبل التنفيذ لم يحد للقذف ، إذ لم يقذف ، (فرع) (هب ش محمد) ولا شيء على من لم يرجع (ح ف) بل يحدون جميعا للقذف . قلنا : قد كمل العدد في ابتدائها فلا يلزم رجوع أحدهم كلو كان فاسقا . قيل : ويعزز للشهود عليه إن لم يرجعوا جميعا ، لفعل على عليه السلام ، «مسألة» ولا شيء فيمن مات بحد أو تعزير أو قصاص ، لأن الحق قتله كما سيأتي ، (فرع) ومخالفة الإمام للمشروع في الجنس كقطع من عليه الجلد ، أو في القدر كالزيادة على المائة توجب ضمانه لتعديده لا في الزمان ، كالحد وقت الحر والبرد ، إذ التأخير غير مستحق ، والتعجيل هو التوجه ، ويضمن لو تعدى في التعزير تعديا فاحشا يظهر خروجه عن المشروع (فرع) ولو غمر<sup>(١)</sup> سوراً أو اتخذ خندقاً على قرية لمصلحة لم يضمن ما وقع فيه ، إذ ليس بمتعبد وما على الحسين من سبيل ، (فرع) وللإنسان قطع السلعة عن نفسه ، واليد المتأكلة حيث لا يخشى التلف ، فإن خشي فلا ، «مسألة» وعمد الإمام مضمون في خاصة ماله وخطؤه في بيت المال ، وقيل على عاقلته . قلنا : وقائه كثيرة فيجحف .

### باب حد القاذف

القذف كبيرة ، لقوله تعالى ( وأولئك هم الفاسقون ) ونحوه ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم

( قوله ) « أيما حد رفع إلى فقد وجب » عن ابن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب » أخرجه أبو داود والنسائي .  
( قوله ) « لفعل على عليه السلام » يعني في خبر الشهود الذين شهد منهم ثلاثة ولم يشهد الرابع ، وقد تقدم .

(١) نسخة : غمر

« تنبيه » وقع في المزمعة السابقة من التخريج حديث « أغنى الناس ثلاثة . والصواب : أغنى ،

من العتو .



« قذف محصنة يحبط عمل مائة سنة » ونحوه ، والإجماع ظاهر ، « مسألة » وهو في القذف الرمي بالشئ ، يقال قذفه بالحجر ، أى رماه به ومنه (قذف بالحق على الباطل) ومنه سمي القذف قذفاً ، وفي الشرع الرمي بوطء يوجب الحد .

### فصل

وألفاظه صريح وكناية وتعريض ، فالصريح ما لا يشتمل غيره ، كإزائي ونحوه . والكناية ما احتمله وغيره ، كلبت ببن فلان ، وكذا فعلاً بأمه ونحوه . والتعريض ما وضع لغير القذف ، وهو يحتمله لا بالوضع ، نحو : الله يعلم إزائي مني ومنك . أو لست بزنان ، أو ياولد الحلال . (فرع) ويجب الحد بالصريح وإن لم ينوه ، إجماعاً (هب ك ش) وبالكناية وإن لم يقر بقصده . قلت : لحصول النقص بها كالصريح (حسن) لا ، إلا في حال الغضب ، إذ هو قرينة قصده . قلنا : الموجب حصول النقص فلا فرق ، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا أوتى رجل يقول : إن كنانة ليست من قریش إلا جلده » « مسألة » (ه قين) ولا يعذب بالتعريض إلا أن يقر بقصد القذف لكن يبرز إذ كان عليه السلام يبرز بالتعريض (ك) بل يحسد به كالكناية ، تسمل (٢) قلنا : أشار الصحابة بخلافه (فرع) (ي) والكناية موضوعة للقذف وغيره ، والتعريض لغيره ، وكلاهما يقتصر

### باب حد القاذف

(قوله) « قذف محصن يحبط عمل مائة سنة » هذا اللفظ غير مشهور في الرواية لكنه مستقيم للمعنى لما ورد في الأحاديث الصحيحة للشهيرة أن قذف المحصنات من الكبائر ، ولا شك في أن الكثرة محبطة لجميع التواب .

(قوله) « لا أوتى رجل يقول : إن كنانة ليست من قریش إلا جلده » حكاه في الشفاء .

(قوله) « تسمل ٢ » عن عمرة بنت عبد الرحمن « أن رجلين استبأ في زمن عمر ، فقال أحدهما للآخر : والله ما أتى بزنان ولا أتى بزانية ، فاستشار عمر في ذلك فقال يقول : مدح أباه وأمه ، وآخر يقول : قد كان لأبيه وأمه مدح سوى هذا ، جلده عمر ثمانين جلدة » أخرجه اللوطا .

إلى النية ، ولا يفترقان إلا أن النية مقررة لوضع الكناية بخلاف التعريض . قلت : فلا يفترق صريحه وكنايته في الحكم إلا حيث صادقه المذوف بعد الرفع . أنه لم يقصد بالكناية القذف ، ما لم يصرح بدعوى القذف قبل التصديق بل طلبه الحضور للمخاصمة ، وقال عند الدعوى : هذا قال لي كذا ، لا قذفي ، فتقبل مصادقته على ما فسر به حينئذ . قلت : ويحتمل أن أحبابنا يعتبرون النية في كناية القذف كغيره كما سيأتي لهم في مسائل «مسألة» ولا قذف بكتابة أو رسالة مطلقا لقيامهما مقام الغير كشهادة النساء وكتاب القاضي «مسألة» ولو قال يأسفلة وجب تعزيره (ز) والسفلة قاتل الأنبياء (ط) بل هو الساقط عند الناس (ح) هو الكافر (ف) من لا يبالي بما قيل فيه (محمد) هو النذل الذي يأكل في السوق «مسألة» والقذف بالفارسية يوجب الحد ، كياهرزه يانجكي (ط) يحد إن أقر أنه قصده القذف وإلا عزز (م) يحد إن أقر بالنية . قلت : وهذا يقتضي افتقارها هنا إلى النية ، كفى غير القذف «مسألة» (هـ قين) ومن قال : يا فاسق أو يا فاجر أو يا خبيث ، حد إن أقر بالقذف وإلا عزز . قلت : وهذا يقتضي افتقار الكناية إلى النية (ك) يحد مطلقا . قلنا : محتمل . ولو قال : يا جيفة عزز (ي) ولو قال : يا قواد ، حد إن قصد القذف وإلا عزز . قلت : فيه نظر ، إذ لم يوضع للقذف بحال (ي) ولا حد في التعريض ، إذ «لم يحد صلى الله عليه وآله وسلم من قال : إن زوجته لا تريد لامس» . ولان قال : إن امرأته أتت بولد أسود ، الخبر . قلت : فيه نظر ، إذ هي كناية وليست بتعريض ، وإنما لم يحد ، لأن القاتل لم يقطع . وإنما أخبر عن ظنه ، «مسألة» (ي هب ش ك لي مد حق) ولو قال : يانبطي ، وأقر بارادة نفي نسبه من العرب من غير زنا ، حد ، لقول (عو) «الحد في اثنتين» . الخبر ، وهو توقيف . وقيل : لا ، لقول (ع) لاحد عليه . قلت : وهو المذهب - حصله (ط) إذ لم يرم بزنا ، وهذه تقتضي افتقار الكناية إلى النية (ي) وكذا لو قال لقرشي لست من قرشي ، لم يقبل قوله إنه قصد غير القذف ، إذ هذا صريح . قلت : بل هو كالأولى

(قوله) «إذ لم يحد صلى الله عليه وآله وسلم» تقدم هذان الخبران في كتاب النكاح .

(قوله) «الحد في اثنتين» الخبر . لفظه فيما روى عن ابن مسعود أنه قال «لاحد إلا في اثنتين

قذف محصنة . ونفى الرجل عن أبيه» والله أعلم .

فلا حد عندنا و (حصص) لما مر (لحل) بل يحذ . قلنا : لم يرم بزنا ، «مسألة» (ط) ولو قال لامرأة : يا زاني ، حد ما لم يدع أنه أراد الرجل ، إذ قد تحذف الهاء للترخيم ، ولأن المخاطب كالمعلم (نضى) لاحد حتى يقر بأنه قصدها ، لنا مامر (ح) يحذ مطلقا . قلت : بناء على أنه صريح ، أو أن الكناية كالصريح ، (فرع) (ش هب محمد) ويحد ولو قال للرجل : يا زانية (ح ف) لا ، قلنا : القصد المعنى وإن خالف الوضع . وكلو قال لامرأة زنيت يا هذا ، أو للرجل يا هذه ، وقد يطلق المؤنث على الذكر للمبالغة ، أو بمعنى النفس ، «مسألة» (هب ش محمد) وإذا قال لغيره : زنأت في الجبل بالهمزة لم يكن قنفا إلا أن يقر به ، إذ هو حقيقة في الصعود (ح ف) بل يحذ ، لنا مامر ، (فرع) فإن لم يقل في الجبل فوجهان أحدهما كذلك ، إذ يقال للزاني : زنيت ، لا زنأت .

### فصل

وشرط القاذف : التكليف فقط ، لعموم قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات) فدخل الفاسق والكافر والمرأة . ولحدّه صلى الله عليه وآله وسلم حسانا ومسطحا وحنّة عند نزول براءة (عا) ، «مسألة» (أكثره ك عى) ويحد الوالد للعموم (قين مد) لا ، لقوله تعالى (وصاحبهما في الدنيا معروفا) وكالتقصاص . قلنا : حد القذف مشوب بحق الله تعالى ، فلم يسقط . وشروط المقذوف كونه عفيفا حرا مسلما مكلفا غير أخرس لاسيما ، «مسألة» (ى) وعلى الإمام البحث عن المقذوف في التكليف والعفة والحرية . وقيل : لا ، إذ ظاهر المسلم العفة . والبلوغ والعقل يعلمان بالرؤية . قلنا : لانسلم «مسألة» ويمهل القاذف حتى يبين إن ظلب مع أخذ الكفيل أو ملازمته (زن م ش) إلى ثلاثة

(قوله) « ولحدّه صلى الله عليه وآله وسلم حسانا » الخ . عن عائشة قالت « لما نزل عدى قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر فذكر ذلك وتلا فلما نزل من المنبر أمر بالرجلين والمرأة فضربوا حدهم » وفي رواية عن محمد بن إسحاق لم يذكر عائشة قال « فأمر برجلين بمن تكلم بالفاحشة حسان ابن ثابت ومسطح بن أثانة ، قال النفيلي : ويقولون : المرأة حمنة بنت جحش » أخرجه أبو داود ولترمذى نحو الأولى .

أيام كالشفيع (ق الأحكام ح ف) على ما يراه الحاكم من تمكنه من إقامتها (ع) أرادوا قدر مجلس لحكم، (فرع) قلت: ويمهل من طلب أن يجرح الشهود كاليينة، «مسألة» وإذا طلب القاذف يمين المقدوف لزمت، وإلا لم يحد القاذف، إذ النكول كالإقرار أو كاليينة، «مسألة» (هب قين ك) ومن قذف وهو غفيف ثم زنى، سقط حد القذف (ط ثور ل) لا، اعتبارا بحال القذف. قلنا: أوهم عدم عفته، ومن ثم قال (٢) «إن الله أكرم من أن يهتك عبده أول دفعة» «مسألة» ويصح تكميل الأربعة بالقاذف فيحد المقدوف، إذ ليس بأكثر من تفرقهم. ويحد الولد لوالده والعبد لسيدته إجماعا، ويحد قاذف اللقيط إجماعا، ويخصص لقاذف المسكاتب كما مر، «مسألة» (هب ح ش ف) ولا يحد قاذف أم الولد كالتن (ك) يحد مطلقا (محمد) إن كان معها ولدها وإلا فلا. قلنا: لا إحصان، إذ أراد الحرائر بقوله تعالى (المحصنات) «مسألة» (الأكثر) ولا حد على قاذف الصبي والمجنون والمملوك، إذ ليس بمحصن (د) يحد للصبي والعبد، وهو خلاف الإجماع (ل) يحد للمجنون (ك) والصبية التي يوطأ مثلها، لا الصبي. قلنا: توجهه قذف المحصن وإيجابه الحد. وهؤلاء لا يوصفون بالإحصان لغة، ولا يحدون، (فرع) ولا لسكافر إجماعا لذلك، ونظير (عم) «من أشرك بالله فليس بمحصن» (هـ) ولا لفاسق مجاهر بالزنا (الأكثر) بل يحدله، إذ يسمى محصنا أي مسلما. قلنا: لا نسلم.

(قوله) «الله أكرم من أن يهتك عبده من أول دفعة» روى «أن عمر أراد أن يجلد رجلا في الزنا فقال: والله يا أمير المؤمنين ما زنت قبل هذا. فقال عمر: كذبت، إن الله أكرم من أن يهتك عبده في أول دفعة» هكذا روى. والذي حكاه في كتاب إحياء علوم الدين وغيره «أن ذلك وقع في حد السرقة، وأن عمر أتى بسارق فأمر بقطعه، فقال: والله يا أمير المؤمنين ما سرت قبلها» وذكر نحو ما تقدم؛ والله أعلم.

(قوله) «ولقول (عم) من أشرك بالله فليس بمحصن» هذا أقرب مما تقدم من أنه من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والله أعلم. وقال في التلخيص: روى عن ابن عمر موقوفا ومرفوعا ورجح الدارقطني وغيره الوقف.

## فصل

(هـ ك فو) وحده القذف حق لآدمي مشوب بحق الله تعالى فيصح العفو عنه قبل الرفع إلى الامام وإليه المطالبة به ولما فيه من حق الله ، لا يصح العفو عنه بعد الرفع ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « فما بلغ إلى فقد وجب » الخبر (ح ث عي) حق لله محض فلا عفو عنه مطلقا ، وإن عفا فله المطالبة بعده . قلنا : أوجبه هتك عرض الآدمي ، فكان حقا له كالجناية ، ومعصية لا تجبر بمال ، فكان حقا لله كالزنا (ش) حق لآدمي محض فيسقط بعفوه قبل الرفع وبعده ، لنا مامر (ي) وحق الآدمي فيه أغلب بدليل سقوطه بعفوه ، «مسألة» (هـ حص) ويطلب للحي نفسه ولا يرث ، إذ ليس بمال ولا يؤل إليه كخيار القبول في البيع والنكاح (ن ك ش) حق لآدمي فيورث كالتقصاص . قلنا : مشوب بحق الله تعالى ، والتقصاص يعدل بالمال فافتقرا «مسألة» (هـ جميعا لش) ويطلب لليت ولي إنكاحه تقديرا ، إذ القصد به رفع العار والتحسين ، كولاية النكاح (لش) بل الورثة جميعا ، إذ هو موروث ، وعنه إلا بالزوجية . إذ لا عار إلا لذوي النسب (حص لش) بل الآباء ماعلوا والأبناء وإن سفلوا لا غير ، إذ ثبوت الزنا لهم يقدر في النسب (لح) بل إلى كل مسلم ، لنا مامر ، ولا دليل على ما ذكروا (فرع) (هب ش ح) ولا يطالب الولد أباه ، ولا العبد سيده بقذف أميها (ك) له ذلك قلنا : ممنوع من مضارته إلا لضرورة ولا ضرورة هنا لإمكان مطالبة الحاكم . وقيل : للعبد مطالبة غير سيده ، وفيه نظر ، «مسألة» والتميز في قذف العبد حق له لا للسيد ، إذ ليس بمال ولا بدل مال كفسخ النكاح بالعيب (ي) فإن مات قبل استيفائه فوجوه أحجبها لعصبته ، إذ هو لنفي العار ، وقيل : للسيد كمال الكتابة . وقيل : يسقط إذ لا يرث . قلت : وهو المذهب ، «مسألة» (ي) ومن مات قبل الاستيفاء أو قذف بعد موته ولا وارث له ، استوفى له الإمام كالمال ، إذ الأعراض محرمة ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ألا إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام » قلت : أما من مات قبل الاستيفاء فيسقط ، ولا يسقط بإذن المقدوف بقذفه ، إذ لا يستباح بالإباحة . وقيل :

(قوله) « فما بلغ إلى فقد وجب » تقدم .

(قوله) « ألا إن دماءكم » الخ تقدم .

يسقط كالتقصاص . قلنا : لانسلم الأصل ، « مسألة » ويندب الغزو قبل الرفع ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أيسجز أحدكم أن يكون كأبي ضمضم » الخير .

### فصل

وحده ثمانون للآية ( الأكثر ) ويتصف للعبد ويخصص للمكاتب ( عول هر عي عمر بن عبد العزيز محمد بن حزم ) لا ، لسوم قوله تعالى ( والذين يرمون المحصنات ) لنا قول على عليه السلام و ( ١ ) و ( ٢ ) و ( ٣ ) وغيرهم . والآية مخصصة بالقياس ، « مسألة » ( هب ش ) ولا يتعدد بتكرار القذف على شخص ما لم يتخلل الإجماع ، ولو أضافهما إلى فطين كالزنا ( قش ) ولو تداخل ، إذ يحتمل أنه أراد القذف الأول ، فإن قذفه بامرأة معينة ثم قذفه بزنا مجمل ، حمل الثاني على الأول ، إذ الحد يدرأ بالشبهة . أما لو كرر القذف فجعل واحد لم يتكرر إجماعا ، « مسألة » وأمره إلى الإمام كحد الزنا ( ي ) فإن تعا كما إلى محكم صح حكه . قلت : وفيه نظر ( ي ) وحكه في الشدة والخفة والكيفية مامر في الزنا ( فرع ) قلت : وطريقه إما شهادة عدلين أصليين لآمر ، أو إقرار ولو مرة لشوبه بحق الآدمي وقوته فيه ، « مسألة » ( هب م ) ومن كان غفيا في الظاهر من الزنا فاسقا بغيره حد قاذفه ، إذ هو محصن وأراد سبحانه بقوله تعالى ( المؤمنات ) السلامة من الشرك ، « مسألة » والقذف فسق إجماعا ، فلا تقبل شهادته قبل التوبة ، وبسببها الخلاف وقد مر ، « مسألة » ( هقين ) وللقذوف المرافقة ولو عرف من شبه الزنا ( ك ) لا ، قلت : موجبه هتك عرضه ، « مسألة » ومن قذف غير

( قوله ) « أيسجز أحدكم أن يكون كأبي ضمضم ؟ » الخبر . عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « أيسجز أحدكم أن يكون كأبي ضمضم ؟ » قالوا : ومن أبو ضمضم يا رسول الله ؟ قال : كان إذا أسيح قال : اللهم إني قد وهبت نفسي وعرضي لك ، فلا يشتم من شتمه ولا يظلم من ظلمه ولا يضرب من ضربه » حكاه النواوي عن كتاب ابن السني .

( قوله ) « لنا قول ( على ٣٢١ ) وغيرهم » انتهى في الجامع عن أبي الزناد قال « جلد عمر ابن عبد العزيز عبداً في قرية ثمانين » قال أبو الزناد : سألت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن ذلك ، فقال : أدركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والحقاء لهم جرا فما رأيت أحداً منهم جلد عبداً في قرية أكثر من أربعين » أخرجه للوطأ .

معين لم يحد ولا يسأل عن تعيينه ، إذ الحد يدراً بالشبهة . ومن قال : قال فلان إن فلانا زنى لم يحد  
إذ ليس بقاذف ، وإن أنكره المحكي عنه ، «مسألة» ( هـ ش ك ) ومن قال : يالوطي لم يحد إلا  
أن يفسر بالوطء المحرم لاحتماله ( ح ) لا يحد مطلقاً . قلنا : بناء على أصله ألا حد في اللواط ( ي )  
يحتمل أن يحد بكل حال للعرف في هذه اللفظة «مسألة» ( ث ش ) ويتعدد بتعدد المقذوف ولو  
بلفظ واحد كيا بى الزواني ( ك ل ب حص قش ) بل حد واحد ، إذ يتداخل ، وكلو كرهه على شخص  
واحد . قلنا : أوجب على كل واحدة حداً فلزمه لكل واحدة حق وكسائر الحقوق ( لى الشعبي )  
إن كان بألفاظ تعدد إلا فلا . قلنا : القصد المعنى . أما لو قذف قوماً لا يحصون ، فلا حد ، ويؤدب  
للكذب ، ( فرع ) فإن كن الأمهات حيات طالبين لأنفسهن إجماعاً ، وإلا فكما مر ، ( فرع )  
وحيث تعدد يقدم الأول فالأول ، وينتظر برء الأول ، فإن لم يحد حدان لم ينتظر ، إذ هما  
كحد واحد . وقيل : ينتظر كالحر ، «مسألة» ومن قال لجماعة : يا بى الزانية ، فإن كانت أمهم  
واحدة حد لها ، وإن كن أكثر فلا حد ، إذ لم تتعين . كلو قال : امرأة من النساء زانية ( هـ ن ش )  
ولو قال لشخص : يا ابن الزواني . حد لأمه وجداته من الطرفين ، إذ لفظ الأمهات يتناولهن ، بدليل  
قوله تعالى ( حرمت عليكم أمهاتكم ) وقيل : لا ، إذ تسمية الجدة أما مجاز ، ( فرع ) ولا حد  
لمن ارتفعت إلا إذا علم إحصائها ومن إليه المطالبة ، «مسألة» ولو قال لدمى ابن مسلمة : يا ابن الزانية ،  
حد لها إجماعاً والمطالبة إليها والميتة إلى ولى نكاحها ، «مسألة» ( هـ ش ) فلو قال لامرأة : يا زانية .  
فقال : يا زانى . حد كل منهما لصاحبه لقذفه ( ح ) بل يتساقطان كالتقصاص . قلنا : في القذف حق لله  
فافترقا . ولو قال لأجنبية : يا زانية . ففقال : زينت بك . فلا حد على أيهما ، إذ قد أقرت المقذوفة  
وقولها : زينت بك . ليس بقذف له ، إذ نسبته إلي نفسها فيحتمل الإكراه . فإن قال : يا زانية .  
فقال : زينت بى ، حد كل منهما ، إذ كل منهما قاذف . ولو قال : يا بنت الزانية . ففقال :  
زنت بك ، حداً جميعاً للأُم . فإن قالت : يا ابن الزانية . فقال : صدقت . حدث دونه ، إذ قوله  
صدقت ليس قذفاً ، إذ لم يبين ( فر ) بل قذف . قلنا : لا نسلم . وإن قال هو كما قلت ، حداً جميعاً  
«مسألة» ( هـ حص ) ولو قال لامرأته : يا بنت الزانيين . ففقال : إن كانا زانيين فأبواك زانان ، حد ، لا  
هى ، إذ لم تقطع ، «مسألة» ولو قال لعبد : من اشتراك أو باعك زان ، حد إن كان قد باعه أو اشتراه  
مسلم ، ( فرع ) فإن كان قد تنوسخ فلا آخرهم ، إذ من هنا موصولة ، لا شرطية فيتم فيها بالاشارة ،

والإشارة تتناول الأقرب . ولا يحد العبد لزوجته المملوكة ، وغلط (ط) صاحب (الوافي) في حكايته عن (هـ) فإن قال : من يشترك أو من يبيعتك لم يحد ، إذ لم يشر إلى أحد ، «مسألة» (هـ قش) ومن وطئ أمته المشتركة لم يسقط به الحد عن قاذفه لشبهة الملك (حص قش) بل يسقط لتحريمه (فر) وكذا لو وطئ مكاتبته (ف) لا يسقط بوطء المكاتبه . قلنا : كلو وطئ أمته أو زوجته الحائض . ولو قذف عبد ذمياً ، أو العكس ، فلا حد على أيهما ، «مسألة» (هـ حص) ولو قذف مستأمن مسلماً ، حد لعموم الآية «مسألة» (ي هـ ب ش فر) ولو قذف الذمي مسلماً لم يحد ، فأسر واسترق ، لم يسقط عنه الحد ، إذ لحوقه كهر به . وقيل : يسقط ، إذ الحرب كالرجوع ، كما في خبر ماعز . قلنا : حد القذف لا يسقط بالرجوع ، إذ فيه حق لآدمي «مسألة» (ي) ولو قذف ذمي مسلماً أسلم ، لم يسقط الحد إجماعاً ، كلو قذفه مسلماً . ولو قذف عبد حراً مسلماً اعتق ، حد أر بعين ، إذ العترة بحال القذف «مسألة» ولو وطئ أمته حائضاً أو نساء أو مجرمة لم يسقط به حد قاذفه إجماعاً ، إذ التحريم لعارض يزول ، «مسألة» (تضي) ولو قال : أنت أزنى الناس ، فوجهان : يحد ، إذ هو خبر (حص) لا ، لاحتماله الاستفهام ، أو أنها أعرف الناس بالزنا ، «مسألة» (هـ قين) ولو قال : أخبرتك أنك زان ، فلا حد (ع) بل يحد (ك) يحد إلا أن يقيم البيعة أن فلانا أخبره . قلنا : ليس بقاذف ، «مسألة» (هـ ب قين) ولو قال : فجرت بفلانة أو جامعته أحراما ، لم يحد (ك) بل يحد . قلنا : ليس بصريح والحد يدرأ بالشبهات . قلت : الأقرب أنه كناية ، «مسألة» (هـ ب حص) ومن نسب رجلاً إلى جده أو عمه أو خاله أو زوج أمه ، فلا حد عليه ، إذ يسمى ابناً لهؤلاء ، كقوله تعالى ( إذ قال لبنيه ما تعبدون من بعدى ) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « الخالة أم » وقول نوح لربيه ( يا بني اركب معنا ) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « العم والد » فإن فسره بالزنا حد ، «مسألة» ولو أعاد القذف قبل تمام الحد لم يستأنف لما مر وبعده يستأنف (حش) لا ، قلنا : يتكرر كالزنا والسرقة (ط ح الوافي) ولو قذف مجوسياً أسلم بوطء أمه من قبل الاسلام حد إذ الاسلام يجب ما قبله . قلت : سيأتي خلافه

(قوله) « العم والد » هذا اللفظ غير محفوظ ؛ لكن قد تقدم في كتاب الزكاة قوله صلى الله عليه وآله وسلم في شأن العباس « أما علمتم أن عم الرجل صنو أبيه » وروى في بعض الأخبار أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « ردوا على أبي » - يعني العباس ، والله أعلم .



وهو الأصح «مسألة» (جب قين) ولو قال : زنى فرجك حد ، لا يدك ، أو رجلك لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «ويصدق ذلك الفرج» «مسألة» ولو قال لامرأته : يا زانية . فقالت : أنت أزنى منى . حد لا هى . إلا أن تقصد القذف لاحتمال إرادتها أنك أحرص على ذلك منى ، وأبلغ فى طلبه ، فإن فسرت بأنهما زانيان حدثت للزنا والقذف ، لا هو ، «مسألة» ومن قال للختى : زנית . حد . وإن قال : زنى فرجك ، فوجهان : أحدهما يحد ، إذ هو صريح . وقيل : لا ، لالتباس حال فرجه «مسألة» ولو قال : زنا بك رجل مكرهه ، فلا حد لعدم تعيينه ، وفى تعزيره وجهان : أحدهما ، يعزر ، إذاها بما فيه نقص ، فإن قال : زنا بك فلان وهو صبي مثله يجمع ، حد لقذفها . وإن قال : رأيت رجلاً أدخل ذكره فى فرجك (ى) كان قاذفاً لها . قلت : فيه نظر للاختلاف فى الصورتين معا . ولو قال لها : ساحقت ، أو زנית بفلانة ، لم يكن قاذفاً ، ويعزر للإيذاء ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «من آذى مسلماً» الخبر . «مسألة» ولو قال : هذا الولد ليس بابنى ، أو ليس منى ، إذ لا يشبهنى . لم يكن قذفاً لاحتمال أنه يريد من زوج آخر ، أو غير ذلك مما لا يفسر بالقذف ، والقول له فيما نوى ، إذ ليس بصريح . ولو قال لمنفى باللعان : لست بابن فلان كان قذفاً (م الاستاذ) إلا أن يعنى بالحكم ، إذ قد درأت عن نفسها الحد باللعان ، والقول له للاحتمال ، «مسألة» ولو أقام شاهدين أن فلانا قذفه ، فلحاكم حبس القاذف حتى يعدلوا إن التبس حالهما ، فإن أتى بشاهد وطلب حبس القاذف حتى يأتى بآخر فوجهان (ى) أحدهما : يحبس ، إذ قد قويت جنته . وقيل : لا ، إذ لم يكمل العدد (ض زيد حصش) ولو ادعى القاذف أن المقذوف عبد ، فالقول لمن الظاهر معه ، ويحلف الآخر (ك) بل القول قول المقذوف . قلت : القياس أن البينة على المقذوف ، إذ يدعى بالحرية حقاً ، والقول للقاذف فى أنه قبل اعتاقه ، إذ الأصل الرق والبراءة . فإن قال القاذف : قذفت وأنا مجنون ، وله حال جنون ، فالقول له وإلا فلا . فإن قال : زנית وأنت يهودية أو مملوكة ، فلا حد عليه ، إذ نسبه إلى حال لا يوجب الحد ، لكن يعزر للأذى ، ولو قذف امرأة ظنها مملوكة فعليه

(قوله) «ويصدق ذلك الفرج» تقدم .

(قوله) «من آذى مسلماً» تقدم الكلام فيه .

الحد (ك) لا ، إلا التعزير . ولو قال : زנית ، ثم قال أردت قبل عتيقك وأنكرت ، فاقول لها .  
ولو قال : قذفتك وأنت صغيرة ، فقالت : بل كبيرة . فالأصل الصغر ، فإذا حلف عزز للأذى ،  
فإن بينا فيينة القاذف أولى .

### فصل

وقد عظم الله تعالى معصية القذف بعشر آيات ( إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم لا تحسبوه  
شرا لكم بل هو خير لكم ) عنى به زيد بن رقاعة ، وحسان بن ثابت ، ومسطح بن أثاثة ،  
وحمنة بنت جحش لتصریحهم بالإفك . ( الثانية ) ( لكل امرئ منهم ما اكتسب من الإثم ) .  
( الثالثة ) ( لولا إذ سمعتموه ) الآية ( الرابعة ) ( لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء ) الآية ( الخامسة )  
( ولولا فضل الله عليكم ) الآية ( السادسة ) ( إذ تلقونه بالسنتكم ) الآية ( السابعة ) ( ولولا إذ سمعتموه  
قلتم ) الآية ( الثامنة ) ( يعظكم الله أن تعودوا لمثله أبدا ) ( التاسعة ) ( ويبين الله لكم الآيات )  
( العاشرة ) ( إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة ) الآية .

### باب حد السرقة

الأصل فيه من الكتاب ( والسارق والسارقة ) الآية ، ومن السنة « قطعه صلى الله عليه وآله وسلم  
من سرق رداء صفوان » الخبر . والإجماع على جملته واضح ، وكان في شريعة يعقوب حد السارق  
أخذه سنة وشرع أهل مصر أن يرد مثلى السرقة .

### باب حد السرقة

( قوله ) « ومن السنة إلى قوله » الخبر . عن صفوان بن أمية قيل له إنه من لم يهاجر هلك .  
فقدم صفوان بن أمية المدينة فنام في المسجد وتوسد رداءه فجاء سارق فأخذ رداءه ، فأخذ صفوان السارق  
فجاء به إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فأمر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تقطع  
يده ، فقال صفوان : إني لم أرد هذا يا رسول الله ، وهو عليه صدقة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم : فهلا قبل أن تأتيني به « هذه رواية الموطأ » وفي رواية أبي داود والنسائي قال « كنت نائما في  
المسجد على خيمصة لى ثمن ثلاثين درهما ، فجاء رجل فاختمها منى ، فأخذ الرجل فأتى به النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم فأمر به ليقطع ، قال : فأتيت إليه فقلت : أقطعه من أجل ثلاثين درهما ؟ أنا أبيع  
وأنسته ثمنها ، قال : فهلا كان هذا قبل أن تأتيني به ؟ » ولها رواية أخرى نحوها ، وللنسائي نحو  
من ذلك .

## فصل

وإنما يقطع المكلف لرفع القلم عن غيره ، وإذ أتى على عليه السلام بسلام بسلام قد سرق فشبهه فنقص عن خمسة أشبار فلم يقطعه. وعن (٢) و (٣) مثله ، وقطع السكران كإيقاع طلاقه ، «مسألة» (هـ قين) ولا قطع لمختلس وسلاب ومتهب وجاحد وخائن ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «ليس على المنتهب» الخبر. (الخوارج فرمد حق) يقطع . لنا الخبر ، «مسألة» (هـ قين) ولا يقطع والد لولده وإن سفل ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «أنت ومالك لأبيك» فله شبهة ، والأم كالأب اتفاقاً ، والمرضة كالأجنبية اتفاقاً (ثور) بل يقطع ، لعموم الآية . قلنا : مخصصة بما ذكرنا (هب ن) ويقطع الولد لوالده (زم ح ش) لا ، إذ له شبهة في مال والده لوجوب نفقته . قلنا : المكلف كسائر الأقارب ، «مسألة» (أكثره ش) ويقطع سائر الأرحام المحارم وغيرهم (زم ح) لا يقطع الرحم المحرم ، لنا عموم الآية ، ولا يخرج له ، ووجوب النفقة في حال ليس بشبهة ، إذ تجب لغيرهم كالمضطر ، وقوله تعالى (لا جناح عليكم أن تأكلوا من بيوتكم) الآية . ليس بشبهة ، وإلا لزم في الصديق لذكره فيها ، «مسألة» (هـ قين) ولا يقطع عبد لسيد (ثور) بل يقطع للعموم . قلنا : مخصص ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «إذا سرق العبد فبعه ولو بنش» ولم يأمر بقطعه ، ولقول على عليه السلام «مالك سرق بعضه بعضاً»

(قوله) «وإذا أتى على عليه السلام بسلام قد سرق فشبهه فنقص عن خمسة أشبار فلم يقطعه» الخ هكذا يروى ، وقد قيل : إن الفرزدق أشار إلى هذا المعنى بقوله \* فسمى فأدرك خمسة الأشبار \* (قوله) «ليس على المنتهب» الخبر . عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع» أخرجه الترمذي والنسائي وفي رواية أبي داود قال : قال رسول الله الله عليه وآله وسلم «ليس على المنتهب قطع قال ومن اتهم نهبه فليس منا» وبهذا الإسناد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «ليس على الخائن قطع» وزاد في أخرى «ولا على المختلس قطع» (قوله) «أنت ومالك لأبيك» تقدم .

(قوله) «إذا سرق العبد فبعه ولو بنش» أخرجه أبو داود والنسائي من رواية أبي هريرة . (قوله) «ولقول على عليه السلام . مالك سرق بعضه بعضاً» ونحوه حكى في الشفاء عن زيد بن على عن آبائه عن على عليه السلام أن رجلاً أتاه فقال : يا أمير المؤمنين عبدى سرق متاعى فقال : مالك سرق بعضه بعضاً» وعن ابن عمر قال «جاء رجل إلى عمر بسلام له فقال : اقطع هذا فإنه سرق امرأة لامرأتى فقال عمر : لا قطع عليه ، هو خادمكم أخذ متاعكم» أخرجه الموطأ .

ونحوه ، ( فرع ) ويقطع العبد لغير سيده إجماعاً إن لم يكن آبقاً ، للآية ( هـ قين ) وكذا لو كان آبقاً ( ع سعيد بن العاص ) لا يقطع الآبق ، لنا الآية . وفعل ( عم ) والقياس على غير الآبق ، ( فرع ) ولو سرق من مشترك بين سيده وغيره ، فلا حد عليه للشبهة ( هـ ب ) فإن سرق فوق نصيب سيده بنصاب السرقة قطع وقيل : لا ، كالشريك قلنا : شبهة الشريك أقوى للملكة في كل جزء « مسألة » ويقطع الشريك لشريكه فيما ليس شريكاً فيه اتفاقاً ، لا فيما هو شريك فيه ، كلو وطئ المشتركة ولا يقطع السيد لمكاتبه للشبهة ، « مسألة » ( جم حص لش الوافي ) ولا يقطع أحد الزوجين للآخر إذ روى عن ( ٢ ) ولم يخالف ، ولأن مال كل واحد منهما غير محرز من الآخر كالأب مع ابنه ( الأزرق لش ) بل يقطعان للآية ( لش ) بل يقطع الزوج لا الزوجة . قلت : وهو الأقرب للمذهب إذ لها الأخذ منه ، لا بدين متقدم ، فأشبهت الشريك ، ونفقة القريب مواساة ، فافترقا ( م ي ) له منعها من التصرف في مالها لأجل الاستمتاع ، فكان شبهة له في مالها . قلنا : لا ، كالمستأجر ، « مسألة » ( الشعبي عمر بن عبد العزيز طالي مسروق ) ثم ( هـ ش ف حماد ) ويقطع النباش إذ القبر حرز للكفن ، لقوله تعالى ( ألم نجعل الأرض كفاتاً أحياء وأمواتاً ) ( ح محمد ) الكفن غير ملك . قلنا : بل ملك الميت مستصحب لقضاء دينه منه ، وإنما يمنع ابتداء ملكه إلا ما وهب له لكفن أو دين كامر ، سلمنا ، نخصه قول علي عليه السلام « حد النباش حد السارق » ونحوه ، ( فرع )

( قوله ) « لنا الآية وفعل عم » عن نافع « أن عبداً لابن عمر سرق وهو آبق فبعث به إلى سعيد بن العاص - وهو أمير المدينة - ليقطع يده ، فقال سعيد : لا تقطع يد الآبق ، فقال له ابن عمر : في أي كتاب الله وجدت هذا ؟ فأمر به ابن عمر فقطعت يده ، وكذلك قضى به عمر بن عبد العزيز » أخرجه الموطأ .

( قوله ) « إذ روى عن عمر ولم يخالف » لم تحضرنى هذه الرواية عن عمر والله أعلم . ( قوله ) « حد النباش حد السارق » تمامه « وهو أعظمهما جرماً » هكذا في الشفاء . وفيه عن عائشة أنها قالت « سارق أمواتنا كسارق أحيائنا » ونسبه في التلخيص إلى الدارقطني من حديث عمرة عنها . وفيه أيضاً عن ابن مسعود « أنه أخذ نباشاً فكتب فيه إلى عمر فكتب إليه : تقطع يده » وفيه عن البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من حرق حرقناه ومن غرق أغرقناه ومن نبش قطعناه » انتهى . وقد أشار إليه في التلخيص وذكر طرفه الأخير بلفظه ونسبه إلى البيهقي =

وليس بحرز لغير الكفن ، ولا للزائد على المشروع منه ، إذ لا دليل ، ولا لمقبرة الجريين ( ش )  
ولا التأني عن العمران . قلنا : لافرق ، «مسألة» (هب ح) ولا يقطع السارق مما أذن بدخوله  
كالضيف والمتحمم ، إذ لم يخرج ما أحرز منه ، «مسألة» والمدفن المعتاد قدراً ومكاناً حرز (بعض  
أصحابنا) لا ، قلنا : داخل في حقيقة الحرز كما سيأتي ، «مسألة» (هب ح ش) ولا يقطع من سرق  
من بيت المال (ك قش) بل يقطع . لنا قول (٢) «لا قطع عليه» ولم ينكر . ولا قطع في الخمس والغنيمة  
إجماعاً ولو من غير الغنائم ، إذ قد يشارك فيها بالرضخ أو من الخمس ، «مسألة» (هب ش) ويقطع  
سارق كسوة الكعبة ، إذ للمسجد حرز كسوته وآلاته (حص ي) غير مملوكة ، فلا قطع . قلنا :  
المسجد مالك شرعاً ، (فرع) وقتل المسجد وسقفه وساريتة توجب القطع لقطع (٣) من سرق  
قبطية من منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم ينكر ، «مسألة» ولا قطع على من وجدت عنده  
سرقة ما لم يثبت هتك الحرز ، «مسألة» وحرز المرتين والوديع والمستأجر يوجب القطع ، إذ رضى  
المالك به حرزاً له (به) ، ولهم المطالبة بالمال والقطع (ش فر) بل إلى المالك دونهم ، إذ الحق له . قلنا :

== في المعرفة ، وحكي تضعيفه . وعن أبي ذر قال « دعاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت : لييك  
فقال : كيف أنت إذا أصاب الناس موتان يكون البيت فيه بالوصيف - يعني القبر - ؟ قلت : الله  
ورسوله أعلم ، قال : عليك بالصبر . قال حماد : بهذا قال من قال تقطع يد النباش لأنه دخل على الميت  
بيته » أخرجه أبو داود .

(قوله) « لنا قول عمر لا قطع عليه » حكى في الشفاء « أن عاملاً لعمر كتب إليه يسأله عن  
سرق من بيت المال ، قال . لا تقطعه ، فما من أحد إلا وله فيه حق ، وفي التلخيص نحوه ونسبه إلى ابن  
أبي شيبة . وروى الشعبي أن رجلاً سرق من بيت المال فبلغ علياً عليه السلام فقال : إن له فيه سهماً  
ولم يقطعه » انتهى . ونسبه في التلخيص إلى البيهقي .

(قوله) « لقطع عثمان من سرق قبطية من منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » هكذا في  
الشفاء وفي التلخيص ما لفظه : حديث عثمان « أنه سرق في عهده ثوب من منبر النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم فقطع السارق ولم ينكر عليه أحد » لم أجده عنه أيضاً ، انتهى . ( ح ) القبطية : ثياب  
بيض من كتان تعمل بمصر وهي بضم القاف ، وذلك من تغيير النسب ، لأنها منسوبة إلى القبط بكسر  
القاف ، وهم جيل من الناس معروفون .

ولهم ، إذ الحرز لهم . وفي حرز الغاصب وجهان (ي هب) أحدهما ليس بحرز ، إذ لم يرض به المالك ، فكذا أنه أخذ من غير حرز . وقيل : حرز يوجب القطع ، لنا مامر ، (فرع) ومن سرق شيئاً ثم سرق عليه قطع الأول لا الثاني ، فيضمن فقط ، «مسألة» (الأزرقى لـش) ويقطع المستأن ، إذ لم يفصل الدليل (لـش) لا ، كحد الزنا . قلنا : لانسلم الأصل (لـش) إن شرط عليه أن لا يسرق قطع ، وإلا فلا ، لنا مامر ، «مسألة» ومن سرق طعاباً في مجاعة وقد عدم في الأسواق فلا قطع عليه ، لقول (٢) «لاقطع في عام المجاعة» ، ووجهه الاضطرار .

### فصل

ولا قطع في التافه إجماعاً (ي) كبصلة وقشرة بيضة ومدة قلم لاستحقاقه ، ولا بد من تقدير مرجب القطع إجماعاً ، «مسألة» (ه حص قش) ولا قطع فيما دون عشرة دراهم فضة خالصة ، أو ما قيمته ذلك (ح) مضروبة (محمد) ويقوم الذهب بالفضة ، لا العكس . قلنا : لافرق بين المضروب وغيره ، إذ لم يفصل الدليل (ه ي) والدرهم ثمانى وأربعمون شعيرة تغليظاً (٣٢١ عم) وعن علي عليه السلام (ز ساء مد حق لـش) قال صلى الله عليه وآله وسلم «اقطعوا السارق في ربع دينار» قلنا : معارض بقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يقطع السارق فيما دون ثمن الجن» ونحوه ، وقول علي عليه السلام «لا تقطع اليد إلا في عشرة دراهم» ، وقول (ع) قيمة الجن الذي قطع فيه رسول الله صلى الله

(قوله) «اقطعوا السارق في ربع دينار» لفظه عن عائشة قالت : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار» زاد في رواية «فصاعداً» أخرجه البخارى ومسلم وغيرهما بروايات كثيرة متقاربة .

(قوله) «لا تقطع يد السارق فيما دون ثمن الجن» عن عائشة قالت «لم تقطع يد سارق على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أدنى من ثمن الجن ثم ترس أو جحفة ، وكان كل واحد منهما ذا ثمن» وفي رواية قالت «يد السارق لم تقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا في ثمن من جحفة أو ترس» أخرجه البخارى ومسلم وغيرهما :

(قوله) «وقول علي عليه السلام لا تقطع اليد إلا في عشرة دراهم» هكذا حكاه في الشفاء عن علي عليه السلام ، وحكى فيه أيضاً عن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «لا تقطع اليد إلا في دينار أو عشرة دراهم»

عليه وآله وسلم عشرة دراهم وكان (ع) يعلق القطع بثمان المجن ، ورواة خبرنا أثبت (بص د الخوارج) يقطع في القليل والكثير ، إذ لم تفصل الآية (البتى) يقطع في درهم ، إذ التافه مادونه ، و«لقطعه صلى الله عليه وآله وسلم في جبل قيمته درهم» (زياد بن أبي زياد) بل في درهمين لا دونهما ، إذ قوم الحبل الذى قطع به صلى الله عليه وآله وسلم بدرهمين . قلنا : لم يصح الخبر . (ره الخدرى) يقطع في أربعة دراهم ، إذ قوم بها المجن الذى قطع به (ن خى) بل في خمسة دراهم إذ قوم بها (ك) بل في ربع دينار أو ثلاثة دراهم ، إذ قد روى تقويمه بهما فوجب التخيير . قلنا : روايتنا أثبت ،

(قوله) «وقول ع» الخ . عن ابن عباس «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أول ما قطع في مجن قيمته دينار أو عشرة دراهم» هذه رواية أبي داود ، وأخرجه النسائي مرسلًا عن عطاء وعن أيمن بن أم أيمن قال «لم يقطع النبي صلى الله عليه وآله وسلم السارق إلا في ثمن المجن ، وثمان المجن يومئذ دينار» وفي رواية «عشرة دراهم» أخرجه النسائي ، وقال : وأيمن ما أحسب لحديثه صحة . وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : كان ثمن المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشرة دراهم . أخرجه النسائي .

(قوله) «لقطعه صلى الله عليه وآله وسلم في جبل قيمته درهم» وقوله «إذ قوم الحبل الذى قطع به صلى الله عليه وآله وسلم بدرهمين» الذى ورد في ذلك عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «لعن الله السارق ، يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده» قال الأعمش : كانوا يرون أنه يعض الحديد ، وأن من الحبال ما يساوى درهم » أخرجه البخارى ومسلم والنسائي .

(قوله) «تقطع في أربعة» الخ . في أحد روايات حديث عائشة المتقدم مالفظة ، وثمان المجن أربعة دراهم .

(قوله) «بل في خمسة» الخ . عن عبد الله «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطع في خمسة دراهم» أخرجه النسائي . وعن ابن عمر «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قطع سارقاً في مجن قيمته ثلاثة دراهم» وفي رواية «ثمان» أخرجه الستة . وفي رواية لأبي داود «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطع يد رجل سرق ترساً من صفة النساء ثمنه ثلاثة دراهم» وفي أخرى «قيمته خمسة دراهم» قال : والصواب «ثلاثة دراهم»

(قوله) «بل ربع دينار أو ثلاثة دراهم» تقدم التقدير بربع دينار «وفي بعض روايات حديث عائشة المتقدم ثلث دينار أو نصف دينار»

إذ هي عن (ز) وآبائه عليه السلام ولم تضطرب . والحد يدراً بالشبهات ، والعشرة أكثر ما قيل ، «مسألة» ( يه ك قن ) وتقطع الجماعة للواحد والجماعة (زى قين قن) لا ، إلا أن يفرد كل بعشرة إذ لا قطع في دونها . قلنا : إذا اجتمعوا فكل سارق لها كجماعة قتلا رجلا عمدا . قلت : أما لو أخذ كل واحد دون العشرة ، فلا قطع بخلاف ما إذا جذبوها معا ، فلم يجذب كل واحد بعضها بل الكل ، «مسألة» ولو كانت العشرة لجماعة لم يسقط القطع عن الواحد إجماعا ، إذ المعتبر إخراج نصاب من حرز واحد بلا شبهة ، «مسألة» ( ع ش ف ) والقطع على المخرج من الحرز ، إذ هو الهاتك لا المسكور والمقرب إلا الأدب للمعصية (ح) بل يقطعون جميعا ، ولو رداء إلا من لم يدخل إذ حصل الأخذ بفعلهم . قلت : فاعلوا سبب ، والمخرج مباشر ، فافترقوا ، ولو دفعه الداخل حتى أخرجه وحمله الخارج قطع الداخل ، إذ هو الهاتك (ح) لا قطع على أيهما ، إذ الخارج لم يأخذ من حرز والهاتك لم يحمله ، فو حله الهاتك قطع . قلنا : القطع شرع للهتك وقد حصل ، (فرع) فلو خرج بدفع الداخل وجذب الخارج قطعا معا ، إذ كل منهما هاتك (ح) لا قطع على أيهما لأن الداخل لم يخرج والخارج لا شيء عليه . قلنا : هاتكان معا ، فقطعا . ولو حمل من داخل الحرز صبيا أو مجنونا أو بهيمة خرجت بنير سوقه أو نظريه ، فلا قطع ، إذ الهاتك غيره (حش) إن كان الصبي غير مميز قطع أمره ، إذ هو آله . قلنا : الحد يدراً بالشبهات . فإن كور وقرب إلى الباب ولم يخرج ، فلا قطع إجماعا ويعز للمعصية «مسألة» (ه ش) فإن أخرجه ثم رده لم يسقط القطع ، (ح) يسقط إذ موجه الخصومة ولا خصومة بمالد . قلنا : بل موجه الهتك وقد حصل «مسألة» (ى ه قين) ولا قطع فيها لا يملكه السارق كالكلب والخمر (هب ح ش) وما اختلف في ملكه كالسنور فلا قطع فيه إذ الخلاف شبهة (هب ش) وما اختلف في جواز بيعه كالصنف فيه القطع (ح) لا قلنا : الشبهة ضعيفة (فرع) <sup>(١)</sup> (زن نضى م ط ح ش) ولا قطع في خمر على ذمي في خططهم (ه) بل يقطع . قلنا : ضعف كونها مالا حيث ليس للسارق تملكها ، والحد يدراً بالشبهة ، «مسألة» (ه ش) ولو سرق إناء فيه خمر قطع إن ساوى العشرة (ح) سرقة لا قطع في جميعها فلا يقطع في البعض كالشترك بينه وبين غيره . قلنا : الشركة شبهة فافترقا ، «مسألة» وفي قشر الرمان وجهان (ى) أحدهما يقطع سارقة إن قوم نصابا . وقيل : لا ، إذ لا يتمول في العادة ، كقشر البيض والموز . قلنا العبرة بحال السرقة ، «مسألة» (هب حص) ولا قطع في طنبور ونحوه مطلقا ، للخلاف في جواز إتلافها (ش)

(١) هذا الفرع موجود في أحد الأصلين فقط



إلا أن يساوى العشرة بعد تكسيه ، لنا مامر . فإن سرق إناء ذهب أو فضة قيمته انصاب قطع ، وإن حرم استعماله ، إذ يجوز التجمل به ( ي ) وكذا طار ذهب . قلت : إن ساوى العشرة بعد تكسيه ، لا بصنمته ، «مسألة» (هب ح ش) ولو سرق عبداً قيمته عشرة قطع إن أكرهه مطلقاً أو أخرجه بتدليس (ف) لا قطع في آدمي . قلت : مال مملوك كالبهيمة (ي) ولو أم ولد ، كلو أتلفها (فرع) (ي ح أ كثر شش) ولو سرق مالا مالكة نأثم عليه لم يقطع ، إذ ليس بمحرز . قلت : فيه نظر لخبر صفوان ، «مسألة» (ي) وفي العين للموقوفة وجهان : أحدهما لا يقطع لها ، إذ ليست ملكاً لآدمي كالصيد . وقيل : يقطع ، إذ هو مال ممنوع من أخذه كالمملوك . قلت : وهو الأقرب للمذهب ولا خلاف في القطع بشر الوقف على معين بعد الجذاذ ، إذ هو مملوك ، «مسألة» (ه ن) ومن سرق قدر دينه فما دون قطع (ش) لا (ح) إن كان من جنسه ، وحمل قول (ه) على أن الغريم غير متمرد ، إذ الخلاف شبهة . قلت : وهو قوى ، فإن كان معسراً فالأقرب الاتفاق على قطعه ، «مسألة» (ه ح ش) ولو سرق تبرا فضرِب دراهم أو دنانير قطع إجماعاً (ه ح ش) ويرد المضروب (فو) لا ، إذ الضرب استهلاك . قلنا : لانسلم ، «مسألة» (ي) ومن سرق من المرعى قطع إن كانت مرئية للراعي وهو يقظان يبلغها صوته ، إذ ذلك كالحرز ، فإن اختل قيد فلا قطع ، إذ لا حرز حينئذ . فإن كان بعضها متوارياً يجبل أو نحوه وأخذ منه فلا قطع . قلت : الأقرب للمذهب ألا قطع مطلقاً إذ للمرعى ليس بمحرز . (ي) فإن كانت مناخة معقولة قطع ، ولو نام راعيها أو اشتغل ، إذ عقابها والنوم بقربها حرز في العادة فإن كانت مقطورة وسائقها أو قائدها ينظر إليها ويبلغها صوته قطع لما مر ، ولا يعتبر في القطار عدد مخصوص وأقله تسع ، ولا حداً أكثره . وقيل : يشترط التسع إذ لا يعتاد الزيادة عليها . قلت : (هب) مامر «مسألة» والبقر والغنم في المرعى كالإبل ، وفي الر بض والمراح والأصطبل للعلقات أو المحصنات حرز (ي) أو معها حافظ يقظان وإلا فتبر محرزة : «مسألة» (ي) ومن سرق جملاً عليه راكب حر فلا قطع ، لثبوت يد الراكب ، فإن كان عبداً قطع . وقيل : يقطع مطلقاً لأجل الحمل ، وقيل : لا ، مطلقاً لثبوت يد الراكب . وقيل : يقطع حيث الراكب ضعيف لا يستطيع الامتناع لو شعر ، لاحت هو قوى . قلت : (هب) لا قطع إلا حيث أخذ من حرز وهذا ليس بمحرز لما سياتي .

## فصل

(الأكثر) وشروط القطع الأخذ من حرز (مد حق فر الخوارج) لا يشترط، بل من استعار شيئاً فجحدته قطع. لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم «ليس في شيء من الماشية قطع إلا ما آواه المراح» الخبر ونحوه، «مسألة» (ي ٥ ش ١) ولكل مال حرز يخصه، فحرز الماشية ليس حرزاً للذهب والفضة (ح) لافرق، بل ما أحرز فيه مال فهو حرز لغيره. قلت: وهو المذهب، إذ الحرز عندنا ما وضع ليمنع الداخل والخارج ألا يخرج، وما ليس كذلك فليس بحرز لا لغة ولا شرعاً. ويرجع فيما لم يدل الشرع على أنه حرز إلى العرف باختلافه باختلافه، (فرع) (لهم) فحرز الذهب والفضة والجواهر ونحوها الصناديق والمجالس والحوائث المغلفة أو المفتوحة وعليها حافظ. وحرز الثياب والأكسية المجالس كما مر، وحرز الحبوب الحبوب، والمدافن، والجواقات، والنرائر المحيطة عليها وحرز الثمار الجرين المحصنة، وحرز المواشي المرابدة والمراحات المحصنة «إذ قطع صلى الله عليه وآله وسلم من أقر بسرقة بعير» وحرز الخطب والقصب والحشيش والتبن داخل الدور (بعضش) حزم الخطب بالحبل حرز النهار لا الليل. قلنا: لانسلم، والدار المفتوحة أبوابها غير حرز إلا أن يكون فيها حافظ

(قوله) «بل من استعار شيئاً فجحدته قطع» قلت: لأخبار المخزومية وستأتي.

(قوله) «ليس في شيء من الماشية قطع» الخ. عن ابن عمرو بن العاص «أف رجلاً من مزينة أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله كيف ترى في حريسة الجبل؟ قال: هي ومثاها والنكال، وليس في شيء من الماشية قطع، إلا فيما آواه المراح فبلغ ثمن الجن فيه قطع اليد وما لم يبلغ ثمن الجن فيه غرامة مثليه وجلدات النكال، قال: يا رسول الله كيف ترى في ثمر المعلق؟ قال: هو ومثله معه والنكال، وليس في شيء من الثمر المعلق قطع إلا فيما آواه الجرين؛ فما أخذ من الجرين فبلغ ثمن الجن فيه القطع، وما لم يبلغ ثمن الجن فيه غرامة مثليه» هذه رواية النسائي. وعن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين السكي، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا قطع في ثمر معلق، ولا في حريسة جبل، فإذا آواه المراح أو الجرين فالقطع فيما بلغ ثمن الجن» أخرجه الموطأ (ح) حريسة الجبل: الشاة التي تسرق من الجبل في المرعى قبل أن تصل إلى المراح، وهو بضم الميم: المأوى.

والمغلقة حرز . وحرز أبواب داخلها ، كحرز المتاع الذي فيها ، فأما الباب الخارجى فحرزه نفسه مغلقا كان أم مفتوحا ، وحرز اللبن والحجارة البناء بها ، فمن أخذ من البناء ما قيمته نصاب ، قطع ومالم ين به فحرزه داخل الدار ، إن أغلق أو معه حافظ وإلا فلا . قلت : بل (هب) فى ضابط الحرز ما مر . فلا شيء فى اللبن المبني بها ، والباب الذى لا إكليل عليه ، ولا فى الجوالق ونحوه وقول (هـ) الدار التى لأبواب عليها توجب القطع ، متأول (ض زيد) أراد مع حافظ (م) أو عليها مانع غير الباب ، كالسقف ونحوه ، (فرع) (هب) والسك ليس بجز (ف) بل حرز (ح) إن صره إلى داخل فحرز . قلنا : لانسلم ، «مسألة» (م ط) والخيم المطبنة مشدودة الأذيال حرز ، وتتردد (م) فى المضروبة فى البرارى (ى) حرز حيث معها حافظ كالدار المفتوحة (فرع) (ى) والصحارى والمساجد والشوارع ، والخانات ليست حرزاً ، ولو تم حارس ، إذ قد يشغل فيذهل عن المتاع وينام عنه . قلت : يلزم مثله فى المرعى ، «مسألة» (هب ح) وإذا كان الحرز مستأجراً من السارق قطع إذ ليس له الدخول له (فو) لا ، لنا ما مر (هب ح ش) وكذا المستعار منه (ى فو) لا ، إذ جواز دخوله شبهة . قلت : وهو قوى وإن كان مغسوبا على السارق فلا قطع له فإن سرق منه غيره فوجهان (ى) أحدهما لا قطع ، إذ منافعه مملوكة لغير المهرز فلم يهتك حرزه . وقيل : يقطع ، إذ منافعه مضبوطة ، والخراج بالضمان ، لنا ما مر ، «مسألة» (ى هب) والثمار الرطبة كالعنب والتين ونحوها . والبقول ، كالسكرات والبصل والريحان ونحوها ، والطباخ والشواء والمرائس ونحوها يقطع سارقها إن أحرزت كثيرها (ح) لا قطع مطلقا (ث) إن كان مما يبقى يوماً فقط كالمرائس والشواء لم يقطع وإلا قطع ، لنا عموم الآية . وقطع (٣) من سرق أترجة قيمتها قيمة المجن .

### فصل

(هب ك ش) وإذا اشترك جماعة فى تقب حرز فدخلوا وأخرج كل منهم ما لا تفرد به ، قطع من

(قوله) « وقطع عثمان من سرق أترجة » عن عمرة بنت عبد الرحمن قالت « إن سارقاً سرق فى زمن عثمان أترجة فأمر عثمان أن تقوم ، فقومت بثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهماً بدينار ، فقطع عثمان يده » أخرجه اللوطا .

أخرج نصاباً لادونه (ح) إن كملت قيمة الجميع نصاباً قطعوا جميعاً. قلنا: لا، كلوا انفراداً بالنقب، وكذا لو أخرج بعضهم لم يحد الآخر (ح) بل يقطع استحساناً إن بلغ الخرج نصاباً لا قياساً، «مسألة» (ي هـ) ولا يعتبر خروج النصاب دفعة، لعموم الدليل (أبو جعفر م) يعتبر. قلنا: لا دليل، ولو نقب ثم أخرج خمسة، ثم عاد في يومه أو يوماً ثانياً، فأخرج خمسة أخرى قطع لسكال العشرة. وقيل: لا إذا أخذ أخرج الآخرة من حرز مهتوك. قلنا: هو هاتكه (الغزالي) إن تخلل علم المالك لم يقطع، لنا مامر، «مسألة» (هـ ب حص) ولو نقب أحد رجلين وأخرج المال غيره قطع الخرج للمال (ي) لا قطع على أيهما، إذ الناقب لم يخرج، والخرج أخرج من مضبغة. قلنا: لا نسلم، إذ البيت حرز، «مسألة» ولو تناول من كوة بخطاف قطع، إذ أخرج من حرز فإن لم يحمله بل تركه حتى تلف قطع أيضاً للخارج وقيل: لا، إذ هو متلف لا سارق. قلنا: تلف بعد السرقة، (فرع) فإن تناول من كوة ما بلغته يده من غير تكلف، لم يقطع، إذ ليس بمحرز، «مسألة» ولو نقب فدخل فأكل من حلوى ما قيمته عشرة ثم خرج لم يقطع، إذ أتلف قبل الإخراج، وعليه القيمة والتعزير، فإن ابتلع درة أو دراهم ثم خرج بها فوجهان (ي) أحدهما يقطع، كلوا أخرجهما بيده. وقيل: لا، إذ هو استهلاك. قلنا: لا نسلم، ولو نقب فدخل ففتقزق سمن، فسال إلى خارج فتلناه آخر، قطع الفاتق، إذ هو الخرج، وقيل: لا، إذ لم يخرج، «مسألة» (ي ش) ولو ألقى المال في نهر جار أو مهب ريح فخرج بجره قطع، إذ إلقاؤه كإخراجه (أبو جعفر) لا، قلت: وهو الأقرب للمذهب وما أخرجه القرد المعلم قطع به إن أخرج بأمره لا باختياره، «مسألة» ولو نقل المتاع من زاوية المنزل إلى زاوية فيه، فلا قطع ولو حمل أعمى مقعداً فذله حتى أخذ فالتقطع على الأعمى، وقيل عليهما، إذ لم يخرج إلا بفعلهما. قلنا: الخرج هو الأعمى، «مسألة» (هـ ب ش) ولو دخل فذبح شاة أو حرق ثوباً ثم أخرجه، قطع إن ساوى الخرج العشرة (حص) لا قطع في اللحم كما مر، ولا في الثوب إن مزقه طويلاً، إذ للمالك الخيار بينه وبين القيمة لا عرضاً فيقطع إن ساوى بعد قطعه عشرة. قلنا: مملوك أخرج من حرز فقطع به، «مسألة» ومن أخرج من منزل إلى حجرة الدار وهي لشخص واحد، والباب الجامع مغلق، فلا قطع عليه، إذ الباب الجامع حرز. فإن كان المنزل متعلقاً بالجامع مفتوحاً قطع، إذ أخرجه من حرزه. فإن كانا مفتوحين فوجهان (ي) أحدهما: لا قطع، إذ البابان حرزه، ولم يخرجهما عنهما جميعاً. قلت: بل هما غير حرز حينئذ، حيث لا حافظ فيه. وقيل: يقطع، كلوا أخرج

من حرز إلى حرز نفسه ، إذ لم يؤذّن فإن كان في الدار ساكنان فصاعداً ، قطع باخراجه إلى الحجرة مطلقاً لتضييعه . وإذا سرق بعض من في الدار أو السمسرة شيئاً من الحجرة ونحوها ، فلا قطع عليه إذ أخذه مما له دخوله ، فإن سرقه غيره قطع .

### فصل

( هـ ف لى بعض أصحاب الحديث عش ) ويسقط القطع بآتيها به المسروق أو ابتياعه قبل الرفع ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « تعافوا الحدود » الخبر . ( ش ك مد حق ) لا مطلقاً ، لعدم الآية ( ح ) بل يسقط قبل الرفع ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « تعافوا الحدود » و بعده أيضاً ، إذ هو شبهة وحد السرقة يدرأ بها كالزنا ، إذ أتى صلى الله عليه وآله وسلم بسارق فقال له « أنت سرت ؟ قل : لا . » قلنا : أما بعد الرفع فلا ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لصفوان وقد تصدق على السارق بالمسروق « فهلا قبل أن تأتيني به » وكلو وطىء جارية حراماً وملسكها ، وكلو ردها السارق ، ( فرع ) ويسقط بالعمو قبل الرفع إجماعاً ، لا بعده لما مر ، « مسألة » ( هـ ب ح ) ويسقط القطع بنقص قيمة

( قوله ) « تعافوا الحدود » تقدم .

( قوله ) « إذ أتى صلى الله عليه وآله وسلم بسارق » الخ ، هذا الحديث إنما حكاه في كتاب سراج الملوك عن عمر ولفظه « أن عمر أتى بسارق فقال له : أسرت ؟ قل لا ، فقال الرجل : لا . فقال عمر : إنك لظريف » انتهى قال في التلخيص : قال الراغب : ورأيت في تعليق الشيخ أبي حامد وغيره أن أبا بكر قاله لسارق أقر عنده « انتهى ، والحديث قد رواه البيهقي موقوفاً على أبي الدرداء « أنه أتى بجارية سرت فقال : أسرت ؟ قولى لا . فقالت : لا . غلب سبيلها » ولم أره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أبي بكر ؛ انتهى . ثم ذكر بعد ذلك روايات نحو ذلك عن عمر وأبي هريرة وأبي مسعود . وعن أبي أمية الخزوعي « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى بلمس قد اعترف اعترافاً ولم يوجد معه متاع فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما أخلك سرت ، قال : بلى . فأعاد عليه مرتين أو ثلاثاً ، كل ذلك وهو يعترف فأمر به فقطع وجرى به ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : استغفر الله وتب إليه ، فقال الرجل : أستغفر الله وأتوب إليه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اللهم تب عليه . ثلاثاً » هذه رواية أبي داود وللنسائي قريب منه .

المسروق عن عشرة بعد الإخراج (ي ش) لا اعتباراً بحال الأخذ ، وكلو نقص باستماله . قلت : الحدود تدرأ بالشبهات ، «مسألة» ( يه الحنفية ) ولا قطع فيما أخذ من منبته ولو أجزز عليه إلا بعد قطعه ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا قطع في ثمر ولا كثير إلا فيما أوام الجرين » والكثير جار النخل أى فسلانه الضمار (ن ي ش) بل يقطع للآية . قلنا : فصل الخبر (ي) بناء على عادة أهل الحجاز في عدم تحريز النخل . قلنا : ظاهر الخبر خلافه ، «مسألة» (ي ش) ولا قطع حتى يخرج جميع المسروق المتصل كاللبساط والخشبة ، ولو قدر الخارج بنصاب ، إذ لا ينفرد بعض العين بحكم دون بعض ، كمن صلى وطرف عمامته الطويلة على نجس ، وكما لا يثبت النصب بتجاذب المالك والغاصب قلت : وهو قوى . خلا أن المتأخرين صححوا خلافه ، «مسألة» (هق ش ن) والقطع فيما يتمول (ح) لا قطع فيما كان مباحا من قبل كالصيد والمعادن والحطب ونحوه ، إلا الساج والأبنوس والصندل والمصنوع والذهب والفضة ، ولا فيما يسرع فساد كالأطعمة والأشربة (ف) القطع في كل مال إلا التراب والسرقين والطير (لهم) قوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا قطع في طعام » وقول على عليه السلام « لا قطع في طير ولا صيد » وروى (عا) لا قطع في الشيء التافه وهو ما كان مباحا في دار

(قوله) « لا قطع في ثمر ولا كثير إلا فيما أوام الجرين » لفظه عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا قطع في كثير ولا ثمر معلق ولا حريسة جبل ولا خيانة ولا في اتهايب ولا خليسة » ذكره رزين وعن رافع بن خديج أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « لا قطع في ثمر ولا كثير » أخرجه اللوطأ وأبو داود مع قصة ، وليس فيه « إلا فيما أوام الجرين » إنما ذلك في حديث آخر قد تقدم (ح) الكثير بفتح الكاف والياء الثلاثة وآخره راء : هو جمار النخل بضم الجيم وتشديد الميم أى الشحم الذى يكون في جوف النخلة ، وأما فسلان النخل فهى صفاره ، واحداها فسيل وودى .

(قوله) « لهم قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا قطع في طعام » وقول على « لا قطع في صيد ولا طير » لم أقف على هذين الخبرين . والله أعلم .

(قوله) « وروى عائشة لا قطع في الشيء التافه » لفظه فيما روى عنها قالت « لم تكن الأبنى تقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى الشيء التافه » انتهى . وهو بالثناة من فوق وبعد الألف فاء : الحقيق .

الاسلام ، كالصيد والسمك . قلنا : أراد حيث لم يحرز ، أو نقص عن النصاب جمعا بين الأدلة ، وإذ ظاهرها متروك ، وإلا لزم أن لا يقطع في العشرة ، لا قائل به . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « في الشيء التافه » يقتضى ما قلنا « مسألة » والسارق ضامن قبل القطع إجماعاً وبعده يرد الباقي إجماعاً ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا يحل مال امرئ مسلم » ، « مسألة » ( به حص ) ولا يغرّم التالف ولو بعد القطع قبل المطالبة ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا قطعت يد السارق فلا غرم عليه » ( ن ش فر ) بل يغرّمه ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « على اليد ما أخذت حتى ترد » قلنا : خبرنا أخص وأصرح (ك) الموسر يغرّم التالف ، لا العسر ، كنفقة القريب ، والجامع كونه مالا يثبت في الذمة ، لا بمعاوضة . قلنا : لا قياس مع النص ، ( فرع ) وما خرج عن يده فتعذر رده فكالنكاح وإن أمكن استرجع كالباقى . قيل : إلا حيث يوجب الاسترجاع ضمانا . قلت : وهو قوى ، « مسألة » ( هـ ي ف ) ومن سرق خيراً على ذمى في بلد لم سكناه ، قطع كمال المسلم ( ز ق ن تضى قين ) لا ، إذ لا يتموله المسلم ، فصار ، كما لا قيمة له . قلنا : العبرة بتمول الحرز (ى) ولا قطع في طبل الملاهى لما مر ، لا طبل الحرب لصحة تملكه ( هـ ب حص ) ولا قطع في الزرد والشرنج ( ش ) بل فيه القطع ، لنا ما مر ، « مسألة » ولا قطع على من سرق من دار الحرب ، إذ هى دار إباحة ( هـ ش ) إلا المستامن ، على أن لا يثدر ولا يسرق ( ح ) لا قطع عليه أيضاً استحسانا . قلنا : هتك حرزاً محرماً هتكه فيقطع كالمسلم ، « مسألة » ( هـ ح ) وإذا قطع ثم سرق ثانياً ماطعاً لأجله لم يقطع ، إذ له فيه شبهة حيث لو أتلفه لم يضمنه لما مر ( ن ي ك ) بل يقطع ، إذ لم يفصل الدليل . قلنا : فصل الاستحسان وهو قياس قوى ، « مسألة » ولا قطع في سرق حر كبير إجماعاً ، ( فرع ) ( هـ م ط ع قين ) ولا صغير إذ ليس بمال ( خ ب ك ) ليس بمسقل ، ويمكن تقويمه بالدية فيقطع به . قلنا : ليس بمال قطعاً ، ( فرع ) ( ع هـ ح ) ولو كان عليه حلى لم يقطع لأجله ، إذ يد الصبي ثابتة عليه كاللقيط ( ن ي ش ف ) بل يقطع لإخراجه من الحرز خفية . قلنا : لم ينزع يد الصبي عنه فافترقا ، « مسألة »

( قوله ) « إذا قطعت يد السارق فلا غرم عليه » لفظه عن عبد الرحمن بن عوف : أن رسول الله صلى الله عليه وآله . سم قال . يغرّم صاحب سرقة إذا أقيم عليه الحد » أخرجه النسائي .

ولو سرق دقيقاً قيمته دون نصاب ، فوجد فيه سرقة نصاباً ولم يعلمها ، قطع انشاقاً ولا تأثير لجهله  
 لحصول حقيقة السرقة ، «مسألة» (هـ قين) ولو ادعى السارق أن المال له سقط عنه الحد ، إذا انقلب  
 خصومة السرقة إلى التداعي في المال . ومن ثم قال على عليه السلام « إذا وقع في الحد عسى ولعل  
 فقد بطل » أراد أنه يدرأ بالاحتمال (ي) فلو أقر رجلان بالسرقة ثم ادعى أحدهما أنه ماله ، سقط عنه  
 الحد برجوعه عن الإفراج ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في ماعز « هلا خليتموه » (هبش) ويعد  
 الذي لم يرجع (ح ي) لا ، لتسكن الشبهة بسقوطه عن أحدهما وهو فعل واحد لا يتبعض «مسألة» (ي  
 هب) ولا نسمع بينة السرقة حتى تبين جنس المال وقدر النصاب وصفة الخرز ، لاختلاف الحكم بذلك  
 وندب أن يقول الشاهدان : ولا نعلم له فيه شبهة ، ولا يجب ، إذ الأصل عدمها ، فإن أكذبهما المشهود عليه  
 لم يقبل ، وإن صدقهما في الأخذ وادعى أنه له بوجه من هبة أو إباحة ، سقط الحد للشبهة ،  
 لا المال ، إذ الأصل عدم ذلك (قين) وإذا أقر بالسرقة ثم رجع سقط الحد ، كحد الزنا (ك دلى) .  
 لا ، كالحقوق . قلنا : أتى صلى الله عليه وآله وسلم بسارق فاعترف ، فقال له : ما إخالك سرقت ؟  
 فقال : بلى . فكرر عليه ثلاثاً وهو يقول : بلى . فأمر بقطعه ، «مسألة» والعبد كالحر في وجوب  
 القطع بالينة ورد الباقي ، وفي سقوط التالف الخلف وقد مر فإن أقر السيد على عبده وكذبه لم يقطع  
 العبد ، إذ لا يملك من عبده إلا المال . وإن أقر العبد وأكذب السيد لزمه القطع لا المال وإن صدقه  
 رد الباقي وتعلق برقبته التالف عند من ضمنه ، «مسألة» وليس للإمام العفو بعد الرفع ، لقوله صلى  
 الله عليه وآله وسلم لأسامة « لاتسألني عن حد » الخبر ونحوه . ولا للشافع أن يشفع إلا قبله ،

(قوله) « قال على عليه السلام : إذا وقع في الحد عسى ولعل فقد بطل » كذا روى  
 والله أعلم .

(قوله) « أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسارق اعترف » الخ . هو حديث أبي أمية  
 الخزرجي الذي تقدم .

(قوله) « لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لأسامة » الخ . لفظه عن عائشة « أن قريشاً أهمهم  
 شأن الخزرجية التي سرقت ، فقالوا : من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ فقالوا : ومن  
 يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكلمه أسامة فقال : أنشفع =  
 ٢٤٢ — بحر — خاس



لقول الزبير « إذا بلغ السلطان فلن الله الشافع » (فرع) ولا يسقط بامتناع الشهود من القطع بخلاف حد الزنا ، إذ هو حق لله محض ، «مسألة» ولا يحد بشهادة النساء لضعفها كالارعاء ، «مسألة» (هـ ن ش ح قول الروزي) وتسمع الشهادة على الحاضر من اثنين ، ويحد (الاسفرايني ابن سريج قح<sup>(١)</sup>) لا ، لتجوز أن يكون عند الغائب شبهة تسقط الحد . قلنا : تجوز شبهة لا يكفي ، وإنما يدرأ الحد بمصولها ، (فرع) ولا يحبس الحاضر حتى يأتي الغائب ، إذ فيه إضرار . وقيل : يحبس إذ قد وجب الحد في الظاهر ، «مسألة» ولا تقبل شهادة النساء في حد الزنا والسرقة لما مر . وفي حد القذف وجهان ، إن غلب حق الآدمي قبلت كالأموال (ي) وهو الأصح . قلت : وعلى هذا يكفي الإقرار به مرة ، وإن غلب حق الله لم تقبل . قلت : ولا يكفي الإقرار به مرة ، «مسألة» (هـ لى ابن شبرمة مد حق عف) ولا يثبت الحد بالإقرار مرة ، بل مرتين ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ما إخالك سرت؟ » ونحوه (فين لك عف) بل يكفي ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من أبدى

== في حد من حدود الله تعالى ؟ ثم قام فاخطب ، ثم قال : إنما هلك الذين من قبلكم ، أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد . وإيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » هذه إحدى روايات البخاري ومسلم . وفي رواية لمسلم قال « كانت امرأة غزومية تستعير المتاع وتجيده فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقطع يدها فأتى أهلها أسامة فكلموه فكلهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » ثم ذكر الحديث بنحو ما تقدم . وفي رواية لأبي داود قال « استعارت امرأة حلياً على ألسنة أناس يعرفون ولا تعرف هي فباعته فأخذت فأتى بها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأمر بقطع يدها ، وهي التي شفع فيها أسامة بن زيد فقال فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما قال » انتهى . وفي الحديث روايات أخر .

(قوله) « لقول الزبير إذا بلغ السلطان » الخ . عن الزبير بن العوام « أنه لقي رجلاً قد أخذ سارقاً وهو يريد أن يذهب به إلى السلطان ، فشفع له الزبير ليرسله ، فقال : لا . حتى أبلغ به السلطان فقال الزبير : إنما الشفاعة قبل أن يبلغ إلى السلطان فإذا بلغ إليه فقد لعن الشافع والمشفع » أخرجه اللوطأ . وعن ابن عمر : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله عز وجل » هذا طرف من حديث أخرجه أبو داود .

(قوله) « ما إخالك سرت » ونحوه تقدم

(قوله) « من أبدى لنا صفحته » الخ . تقدم .

(١) قح : يعني قول عن أبي حنيفة

لنا صفحته أقتنا عليه حد الله « ولم يفصل . قلنا : لا ينافي ما ذكرنا ، «مسألة» (ط) وإذا سقط الحد بالرجوع عن الإقرار لم يسقط المال إجماعا . قلنا : في دعوى الإجماع نظر ، إذ سقط في ( قش ) و ( الخراسانيين ) من ( صش ) لا ( العراقيين ) ، ( فرع ) وإذا رجع في خلال القطع لم يتم إن رجى منفعة اليد وإلا خير ، «مسألة» ( ي يه ش فر ) وإذا نكل السارق لزمه المال والحد ، إذ النكول كالبيئة أو الإقرار على الخلاف وكلاهما موجبان . قلت : وفي الحكاية نظر ، والأقرب ( لهب ) أنه لا يحكم بالنكول في الحدود لقيامه مقام غيره ، وهو الإقرار أو البيئة ( ي ) النكول سلبى فلا يقوم مقام الإثبات بخلاف الشهادة على الشهادة ، فهو نيابة إثبات عن إثبات . قلنا : إذا كان النكول نائبا عن الإقرار فلا فرق ، إذ القصد الحكم .

### فصل

وإنما تقطع اليمنى إجماعا لقراءة ( عو ) فاقطعوا أيماهما ( فرع ) ( ه ش ) وهو من مفصل الكف ، إذ هو أقل ما يسمى يدا ، لفعله صلى الله عليه وآله وسلم ( سا بن سريج د الإمامية ) وعن ( على عليه السلام ) « بل من أصول الأصابع » إذ هو أقل ما يسمى يدا . قلنا : لا نسلم تسميته يداً ( هر الخوارج الحجاج ) بل هو من الإبط ، إذ هو غاية اليد . قلنا : الواجب الحمل على الأقل ، سلمنا فبينه فعل على عليه السلام ، و ( ١ ) و ( ٢ ) ولم ينكر ، وروايتهم عن على عليه السلام ضعيفة ، «مسألة» ( الأكثر ) فإن ثني فالرجل اليسرى ، وعن ( طا )<sup>(١)</sup> بل يده اليسرى لقربها من اليمنى ، وعنه لا قطع ، لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم « ثم إن سرق فاقطعوا رجله » وقال به على عليه السلام

( قوله ) « ولفعله صلى الله عليه وآله وسلم » حكى في الشفاء « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بسارق فقطع يده من الكوع » وروى هذا القول عن على عليه السلام وأبي بكر وعمر ، ولا يخالف لهم من الصحابة ؛ انتهى .

( قوله ) « فاقطعوا رجله » روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في السارق إذا سرق : « فاقطعوا يده ، ثم إن عاد فاقطعوا رجله » وهو مروى عن على عليه السلام وأبي بكر وعمر ولا يخالف لهم ، حكاه في الشفاء .

و (١) و (٢) ولم يخالفوا ، (فرع) (٥ قين) و تقطع من مفصل القدم . وعن علي عليه السلام (امامية) و (ثور) بل من معقد الشراك وهو نصف القدم . قلنا : لا يسمى رجلا ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم « فاقطعوا رجله » ، « مسألة » وإذا أريد القطع أقعد وشد لثلا يضطرب فيتعدى القاطع ويشد في الكف حبل وفي الساعد آخر ، ويجذب كل إلى ناحية حتى يبين المفصل ، ويظهر مفصل الكف ثم يقطع بمجاد قطعة واحدة ، إذ القصد الحد ، لا التعذيب ، ويخير بين القطع من باطن الكف أو ظاهره ، أو مائلي الإبهام ، إذ القصد الابانة . قلت : وكذلك الرجل «مسألة» (على ١ ثم ٥ حص) فإن ثلث حبس فقط ، لقول علي عليه السلام « إني لأستحي من الله أن أتركه وليس له شيء يأكل به ويشرب » وهو توقيف (ش) بل يقطع في كل مرة طرف ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من سرق فاقطعوا يده » الخبر . إلى الرابعة . قلنا : عمل الصحابة بخلافه دليل نسخته

(قوله) « لقول علي عليه السلام إني لأستحي من الله » حكى في الشفاء عن زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام « أنه كان يقطع يمين السارق فإن عاد قطع رجله اليسرى من مفصل الساق من القدم ؛ فإن عاد فسرق استودعه السجن ، وقال : إني لأستحي من الله أن أتركه وليس له شيء يأكل به ويشرب » وبه قال أبو بكر . وروى « أن عمر استشار الصحابة في السارق فأجمعوا على أنه تقطع يده اليمنى فإن عاد فرجله اليسرى ثم لا يقطع أكثر من ذلك » وروى نحوه عن ابن عباس اه (قوله) « لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من سرق فاقطعوا يده » الخ . لفظه عن جابر قال « جى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسارق فقال : اقتلوه ، قالوا : يا رسول الله إنما سرق فقال : اقطعوه قال : قطع ، ثم جى به الثانية ، فقال : اقتلوه ، فقالوا : يا رسول الله إنما سرق ، فقال : اقطعوه ، ثم جى به الثالثة ، فقال : اقتلوه ، قالوا : يا رسول الله إنما سرق ، قال : اقطعوه ، ثم أتى به الرابعة فقال : اقطعوه ، فقالوا يا رسول الله إنما سرق فقال اقطعوه ثم أتى به الخامسة ، فقال : اقتلوه ؛ قال جابر : فانطلقنا به فقتلناه ، ثم اجترأه فألقيناه في بئر ورمينا عليه الحجارة » هذه رواية أبي داود ، وللنسائي نحوه مع زيادة ، وقال في آخره : هذا حديث منكر وأحد رواه ليس بالقوى ، وعن الحارث (١) « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى بلص فقال : اقتلوه ، فقالوا : يا رسول الله إنما سرق ، فقال : اقتلوه

الحارث بن حاطب بن الحارث بن معمر ابن حبيب الجهمي صحابي ، ولد بالجبة ، وولى مكة لابن الزبير سنة ٦٦ ؛ وذكره ابن حبان في ثقات التابعين ، روى عنه يوسف بن سعد الجهمي اه خلاصة

أو عارض عرفوه ، « مسألة » ولا قتل في الخامسة ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا يحل دم امرئ مسلم » الخبر . ( ٣ وابن العاص عمر بن عبد العزيز ) قال صلى الله عليه وآله وسلم « فان سرق خامسة فاقتلوه » لنا : عمل أكثر الصحابة بخلافه ومعارضته بما تقدم ، « مسألة » ( ٥ قين ) وإذا تكررت السرقة قبل القطع لم يجب إلا قطع واحد كالزنا ، ولا ضمان ( ف ) بل يضمن للآخرين ، لنا مامر ، وكلو بين بعض الورثة بدين فإنه يثبت لجيمهم « مسألة » ( ط حق قش ) ومن يده اليمنى قطعى الأصابع بحيث لم يبق فيها أصبعان قطعت رجله اليسرى كمن لا يمنى له ( م حق قش ) بل يقطع ما بقى من الكف كلو بقى أصبع أو أصبعان . قلنا : ليس بقاطع يداً حينئذ « مسألة » ( ٥ حص ) ومن لا يسرى له أو كانت باطلة لا تقطع يمينه ، لقول على عليه السلام « إني لأستحيي » الخبر ، ( ش ) بل تقطع لعموم الدليل . قلنا : مشروط بالسلامة ، لخبر على عليه السلام ، « مسألة » ( زن جم حص ) ومن يمينه شلاء قطعت أيضاً ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « فاقطعوا يمينه » ولم يفصل ( جط لم لى أحمد فرش ) بل الرجل اليسرى كمن لا يمنى له . قلت : وهو المذهب ( حش ) إن قال أهل الخبرة : إن قطع الشلاء يثله . لم تقطع . قلت : وهو قريب ، « مسألة » والأصم والأخرس يقطعان إجماعاً كالصحيح ، إذ تجوز الشبهة لا يسقط ، قلت : ولا يلزم

قالوا : يارسول الله إنما سرق قال : اقطعوا يده . قال : ثم سرق فقطعت رجله ، ثم سرق على عهد أبي بكر حتى قطعت قوائمها كلها ، ثم سرق أيضاً الخامسة ، فقال أبو بكر : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعلم بهذا حين قال اقلوه ، ثم دفعه إلى فتية من قريش منهم عبد الله بن الزبير وكان يجب الإمارة ، فقال : أمروني عليكم ، فأمروه فكان إذا ضرب ضربه حتى قتلوه « أخرجه النسائي ، وفي ذلك حديث آخر .

( قوله ) « لا يحل دم امرئ مسلم » الخبر تقدم .

( قوله ) « فان سرق خامسة فاقتلوه » المعروف ما تقدم .

( قوله ) « فاقطعوا يمينه » لفظه في الشفاء « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في السارق

إذا سرق : قطعت يمينه » انتهى ، وقد تقدم ما يتضمن معناه .

في الزاني ، إذ حده حق لله تعالى غير مشوب ، «مسألة» (هـ ش) ويقطع الأعمى لعموم الدليل (ح) عماء شبهة . قلنا : لانسلم ، «مسألة» (ح هـ) ولا تقطع اليمنى حيث إبهام اليسرى שלא لضعفها كالباطلة (هـ فو) فإن ذهب منها أصبعان فصاعداً لم تقطع (الولوى) تقطع إن بقي مع الإبهام أصبعان ، لنا مامر ، «مسألة» وشلل الرجل اليمنى يمنع قطع اليد اليمنى (ى) فتقطع رجله اليسرى . قلت : فيه نظر (حص هب) وشلل الرجل اليسرى لا يمنع قطع اليد اليمنى ، «مسألة» (ط هـ ق فو) ولو قال الإمام : اقطع يمين هذا فقطع شماله ، فلا قصاص عليه ، ولو عمداً ، كوكيل خالف إلى ما هو خير (قش) بل يقتص لتعديده ، كولو شج رأسه (ح) إن قال : اقطع يده ، فلا قصاص . وإن قال : اقطع يمينه فخالف عمداً ، اقتص منه (فو) لا قصاص مطلقاً لشبهة الأمر ، لكن يجب الأرش مع العمد . قلنا قوله تعالى ( فاقطعوا أيديهما ) شبهة تسقط القصاص والأرش ، إذ اليسرى تسمى يداً ومن ثم قال (هـ) مضى الحد بما فيه ، أى صار في حكم المضى ، «مسألة» (هـ) فإن قطع اليسرى غلطاً ، نحو أن يقول القاطع : أخرج اليمنى فأخرج اليسرى غلطاً ، فلا قصاص إجماعاً ، إذ لا عمد ، لكن يلزمه الأرش ، (فرع) (هـ الطبرى المروزي) فإن علم القاطع اقتص منه ، إذ لا شبهة من أمر الإمام ولا غيره . وروى أصحابنا عن (قش) أنه لا قصاص لما مر (م فرع) (جهم) ولو ادعى القاطع الغلط فلا ضمان عليه ولا على عاقلته ، إذ أفتى بذلك علي عليه السلام وعمل به ولم ينكر (ش) إن قال : ظننتها اليمنى أو ظننت اليسرى مجزئة ، فالأرش على العاقلة ، إذ هي جنابة لا إثم فيها ، فزمت كجنابة الخطأ . قلنا : إلزام العاقلة بدليل شرعى خاص في جنابة مخصوصة ، وهنا لا دليل ، «مسألة» (هب ح قش) ويسقط الحد بالغلط لثلاثي مجتمع عليه قطعان (ش) لا يسقط ولو تعمد القاطع (خب صبح) من حده بعد الغلط عمداً اقتص منه ، وخطأ على عاقلته (ط) عن بعض (أصحابنا) و (ح) لاشئ عليه لاسمر ، «مسألة» ويجوز القطع مع غيبة المسروق عليه (ح) لا ، قلنا : لا وجه له ، «مسألة» . وندب حسم موضع القطع بزيت أو سمن أو قطران منللة بالنار ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم

( قوله ) « إذ أفتى على عليه السلام بذلك » الخ .

«واحسموه»، ولقعل (١) و (٢) ويكون يأذن السارق، فإن كره لم يحسم، وثمن الدهن وأجرة القاطع من بيت المال، ثم من مال السارق، فإن اختار أن يقطع نفسه فوجهان (ي) أحسهما : لا يمكن كالتقصص وسائر الحدود، وقيل : يمكن لحصول الزجر وتنب تعليق يده في عنقه ثلاثة أيام أو مراه الحاكم.

### باب حد الشارب

«مسألة» يحسد كل من شرب مسكراً مكلفاً غير مضطر ولا معذور، ولا حد على صبي ومجنون وحربي وذمي، إذ لم يلتزموا حكم الشرع، ولا على مكروه، لقوله تعالى (إلا من أكره). ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم «وما استكروها عليه» ولا على مضطر نخشة التلف من عطش أو غصة لقوله تعالى (إلا ما اضطررتم إليه) ولا يجوز التداوى به، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «ما جعل الله شفاءكم فيما حرم عليكم» وإذ لا يتيقن حصول الشفاء بخلاف العطش والإساعة. ولا على معذور كيتداو، وإن عصى، وغالط وجاهل التحريم (ي) وقول (ش) «أقبل شهادة الخنثى وأجلده ولا أحد الذمي» فيه تناقض، إذ الحد دليل القس. قلنا : لا تناقض، إذ شبهه بفاسق التأويل لاعتقاده التحليل، «مسألة» ولو كرر الشرب قبل الحد لم يكرر عليه كالزنا، ولا قتل عليه، بل يحسد كلما

(قوله) «لقوله صلى الله عليه وآله وسلم واحسموه» أشار إليه في النهاية حيث قال ومنه الحديث «أنه صلى الله عليه وآله وسلم أتى يسارق فقال : اقطعوه ثم احسموه - أى اقطعوا يده - ثم اكووها لينقطع الدم» انتهى بلفظه، ونسبه في التلخيص إلى الدارقطني وغيره.

(قوله) «ولقعل أبى بكر وعمر» لم أقف على شيء من هذه الأحاديث ولن يغلو عنها الانتصار والله تعالى أعلم.

### باب حد الشارب

(قوله) «ما حصل الله شفاءكم فيما حرم عليكم» تقدم في الأشربة بنحوه.

شرب، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « فإن عاد فاقتلوه » منسوخ، إذ أتى بمن شربها رابعة فلم يقتله «مسألة» (هـ ش) ولا يسقط بالتوبة وتقدم العهد كحد القذف (ح) يسقط لقوله تعالى (فاجلدوه، فاقطعوا) والفاء للتقريب بخلاف حد القذف لمجيئها فيه بعد ثم . قلنا : الفاء للسببية ، «مسألة» ولا تدخل حدود اختلاف سببها كالزنا والقذف والشرب ، ويقدم حد القذف ، إذ هو حق لآدمي ، ولو تأخر سببه كالدين . ويقدم حد الزنا والشرب على القطع ، إذ هو أخف ، وينتظر البرء من الأول فالأول . «مسألة» ويكفر مستحل خمر الشجرتين كما مر . ويفسق مستحل ماعداهما ، ولا يكفر للخلاف وهو قول على عليه السلام (٢ ع عوسد بن أبي وقاص) ثم (هـ ك ش عى مدحق) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إن من العنب لخمراً » ونحوه (فرع) وتحريم سائر المسكرات بالسنة والقياس قطع إذ لا يسمى خمر إلا مجازاً . وقيل : بها وبالقرآن لتسميتها خمرأ حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم « إن من التمر خمر » الخمر (عمو أبي موسى) «التمر ما خسر العقل » قلنا : مجاز (فرع) (هب) وكل شراب محرم فإنه يحرم بيعه لنجاسته (ح) يجوز بيع كلها إلا الخمر (فو) يجوز لإعصير الشجرتين وتقيعها . قلنا : وغيرهما مقيس ، (فرع) ومن أكل خبزاً عجن بخمر ، أو لحماً طبخ بها ، لم يحسد لاستهلاكها ، فإن اتدبم بها أو استعط ، حد ، إذ اغتذى بها (ش) لا ، إذ هو غير شارب . قلنا : القصد للاغتذاء . وإن احتقن بها لم يحسد (ش) يحسد . قلنا : لا وجه له كمن صبها في إحليله ، وإذا

(قوله) « فإن عاد فاقتلوه » عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من سكر فاجلدوه ، ثم إن سكر فاجلدوه ، ثم إن سكر فاجلدوه ، ثم إن عاد الرابعة فاقتلوه » وفي رواية « إذا شرب الخمر فاجلدوه » الحديث . قال أبو داود : وكذا حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتبريد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وفي رواية النسائي « فاضربوا عنقه » وفي ذلك أحاديث أخر .

(قوله) « إذ أتى بمن شربها رابعة فلم يقتله » عن قيس بن ذؤيب : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من شرب الخمر فاجلدوه ، فإن عاد فاجلدوه ، فإن عاد فاجلدوه ، فإن عاد فاقتلوه في الثالثة أو الرابعة فأتى رجل قد شرب جلدته ثم أتى به جلدته ثم أتى به جلدته ورفع القتل وكانت رخصة » أخرجه أبو داود (قوله) « إن من العنب لخمراً » ونحوه وكذا ما بعده « تقدمت جميعها في الأشربة .

بل اللداد أو النذرية بها تنجس وحرمة بيعه ، ودخانها لا يتنجس كدخان العذرة ، ولو صب في أذنه لم يحد ، إذ ليس بشارب ، كلو احتقن ولو غلظها ماء لم يحد للشبهة ، «مسألة» ويحرم الطلاء وهو ما ينطلى من عصير عنب حتى يذهب ثلثاه وهو مسكر ، إذ حد (٢) ابنه عليها «مسألة» وتحريم الخمر ضروري كالميتة فلا يقبل قول مدعى الجهل بتحريمها مع اختلاطه بالمسلمين ، «مسألة» وحده حق لله محض (فر) لاحد على الشارب . قلنا : أجمع الصحابة على وجوبه وإن اختلفوا في قدره ، ومنشأ الخلاف أنه أتى صلى الله عليه وآله وسلم بشارب ، فقال «اضر بوه فضر بوه بالنعال وأطراف الثياب» الخمر . ثم في خلافة (١) أحضر الذين شاهدوا ذلك فقدروه بأربعين جلد ، فاستمر كذلك إلى بعض خلافة (٢) قهانون الناس بالمقوبة وأكثروا الشرب فاستشار (٢) الصحابة ، فقال على عليه

(قوله) «إذ حد عمر ابنه عليها» عن السائب بن يزيد : أن عمر قال : «وجدت من فلان ربيع شراب - يعني بعض بنيه - وزعم أنه شرب الطلاء فأنا سائل عنه ، فإن كان يسكر جلدته ، فسأل فقيل له : إنه يسكر ، فجلده عمر الحد تاماً» أخرجه للوطأ وللنسائي نحوه .

(قوله) «ومنشأ الخلاف أنه صلى الله عليه وآله وسلم أتى بشارب» الخ . عن عبد الرحمن بن أذهر «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى بشارب خمر حثا في وجهه التراب ثم أمر أصحابه فضر بوه بنعالهم وما كان في أيديهم حتى قال لهم : ارفعوا ، ثم جلد أبو بكر في الخمر أربعين ، ثم جلد عمر صدراً من خلافته أربعين ، ثم جلد ثمانين في آخر خلافته : وجلد عثمان الحدين كليهما ثمانين وأربعين ، ثم أثبت معاوية الحد ثمانين» وفي رواية «فقال للناس : اضر بوه فمنهم من ضربه بالنعال ، ومنهم من ضربه بالعصا ، ومنهم من ضربه بالتيحة ، قال ابن وهب : الجريدة الرطبة ، ثم أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تراباً من الأرض فرمى به في وجهه» أخرجه أبو داود . وعن السائب بن يزيد قال «كنا نؤتي بالشارب على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإمرة أبي بكر وصدر من خلافة عمر فنقوم إليه بأيدينا ونعالنا وأرديتنا ، حتى إذا كان آخر إمرة عمر جلد أربعين حتى عتوا وفسقوا جلد ثمانين» أخرجه البخاري . وفي ذلك أحاديث أخر نحوه ،

(قوله) «فاستشار عمر الصحابة» الخ : عن أنس «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب في الخمر بالجريد والنعال . وجلد أبو بكر أربعين» وفي رواية «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى برجل قد شرب الخمر لجلده بجريد نحو أربعين . قال : وفعله أبو بكر ، فلما كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن : أقل الحدود ثمانون ، فأمر به عمر» أخرجه البخاري ومسلم ، ولأبي داود والترمذي =



السلام « إذا شرب سكر » الخبر . فعل عليه (٢) و (٣) برهة ورجع على عليه السلام إلى الأربعين في حد الوليد ، وكان (٢) يحد المتهتك ثمانين وغيره أربعين ، فيقطع بوجوب حده لأمره صلى الله عليه وآله وسلم بضربه ، وفعل الصحابة من غير تكبر ، «مسألة» وطريقه الشهادة . ولا تقبل النساء لما مر ، ويكفي شهادة أحدهما على الشرب ، والثاني على التقي كالشهادة على الوليد وخبره مشهور (فرع) ويكفي أن يقول: شرب شرابا سكر منه ، وإن لم يقل غير مكره ولا جاهل ، «مسألة» (يه ف مد حق) ولا يكفي إقراره مرة ، إذ هو حق لله خالص كحد الزنا (زن قين) بل يكفي مرة كالتصاص . قلنا : القصاص حق لآدمي محض كاللحم ، «مسألة» (يه ن ك) والشهادة على قيئها ، كعلى شربها ، الخبر الوليد (قين) لا يكفي للاحتيال . لنا عمل الصحابة (فرع) فإن ادعى الإكراه قبل ، إذ يدرك الحد بالشبهة ، (فرع) فإن وجد سكرانا حد ، كلو تقياء (قين) لا ، للاحتيال . قلنا : كالتي ما لم يدع شبهة ، «مسألة» (يه ك) والشم كالتي (قين) لاحد للاحتيال . قلنا : كالتي ، وقد

== نحوه . وعن ثور بن زيد الديلمي (١) « أن عمر استشار الناس في حد الخمر ، فقال له علي عليه السلام أرى أن تجلده ثمانين ، فإنه إذا شرب سكر ، وإذا سكر هذى ، وإذا هذى اقترى ، فجعل عمر في حد الخمر ثمانين » أخرجه الموطأ .

(قوله) « ورجع علي عليه السلام إلى أربعين في حد الوليد » عن حصين بن المنذر - وهو أبو ساسان - قال « شهدت عثمان بن عفان أتى بالوليد ، وقد صلى الصبح ركعتين ، ثم قال : أزيدكم فشهد عليه رجلان أحدهما حمران أنه شرب الخمر وشهد آخر أنه تقيأها . فقال عثمان : إنه لم يتقيأها حتى شربها . فقال : ياعلى قم فاجلده » فقال علي عليه السلام : قم يا حسن فاجلده ، فقال الحسن : ول حارها من تولى قارها ، فكأنه وجد عليه ، فقال يا عبد الله بن جعفر قم فاجلده ، فجلده وعلى عليه السلام بعد حتى بلغ أربعين ، فقال : أمسك ، ثم قال : جلد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أربعين . وعمر ثمانين وكل سنة ، وهذا أحب إلى » أخرجه مسلم وأبو داود .

(قوله) « وكان عمر يحد المتهتك ثمانين وغيره أربعين » لم أقف على هذا .

(قوله) « وخبره مشهور » هو مامر قريباً وفيه روايات أخر تتضمن زيادات .

(١) ثور بن زيد الديلمي بكسر الدال : مولايم للثقي عن أبي النغيث والزهرى وعنه مالك وسليمان ابن بلال وثقه ابن معين . مات سنة خمس وثلاثين ومائة اه خلاصة .

مر دليله ، «مسألة» (هـ ب محمد) ومن أقر بشربها حد (ح ف) لا ، إن لم تقع منه رائحة . قلنا : الإقرار كاف ، ويجوز أنه استعمل للرائحة ما ينعها كالمضمضة بالسليط ، (فرع) ويكفي شهادة أحدهما على الشرب والآخر على الشم كالق ، ، ويكفي قول أحدهما : شرب خمرأ والآخر شرب مسكرأ ما لم يدع مسقطا ، «مسألة» (ق) وحد السكر الخلط في الكلام الذي لا يفعله العقلاء (م فو) الذي يصير ثراثراً وقحاً بعد خلاف ذلك (ح) الذي لا يفرق بين الأرض والسماء والرجل والمرأة ، وقد مر حكم عقوده في هذه الحالات ، «مسألة» ولا ينقص حده عن الأربعين إجماعاً ، إذ أمر صلى الله عليه وآله وسلم عشرين رجلاً فجده كل واحد جلدتين بجريد من النخل ، فالخلاف في الزيادة (هـ ك ث حص) ثمانون ، لقول على عليه السلام ، وفعل الصحابة كما مر (ش) بل أربعين لفعل على عليه السلام في الوليد ، وقيل : «نخير» لقول على عليه السلام «وكلاهما سنة» وقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لأن أخطيء في العفو أحب إلى من أن أخطيء في العقوبة» ونحوه ، لنسا ماسر ، (فرع) وينصف للعبد ، «مسألة» (ي) ولا شيء فيمن مات بمحد ، لقول (٢) لابنه «قتلك

(قوله) «إذ أمر صلى الله عليه وآله وسلم عشرين رجلاً فجده كل واحد جلدتين بجريد من النخل» والذي أخرجه الترمذي عن أبي سعيد «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب في الحد بنعلين أربعين» قال مسعر : أظنه في الحجر . وعن عقبة بن الحارث «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى بالنعيمان أو ابن النعيمان وهو شارب ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من في البيت أن يضربوه ، فضربوه بالحديد والنعال ، وكنت فيمن ضربه » أخرجه البخاري .

(قوله) « لقول على عليه السلام في الموضعين » تقدم قريباً . .

(قوله) «لأن أخطيء في العفو أحب إلى من أن أخطيء في العقوبة» هكذا حكاه في الشفاء عن على عليه السلام . وعن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله ، فإن الإمام أن يخطيء في العفو خير من أن يخطيء في العقوبة » وقد روى موقفاً على عائشة وهو أصح ، قاله الترمذي .

(قوله) « وينصف للعبد » عن ابن شهاب أنه سئل عن حد العبد في الحجر فقال : بلفظي أن عليه نصف حد الحر في الحجر ، وكان عثمان وابن عمر يجلدون عبيدهم في الحجر نصف حد الحر .

(قوله) « لقول عمر لابنه قتلك الحق » هذه في غير روايات حديثه الذي في الجامع روى «أنه لما ضربه الحد قال : قتلتموني . فقال عمر : قتلك الحق » والله أعلم .

الحق» فإن زاد على الثمانين ضمن ، لقول (على) «ما أجد في نفسي» الخبر . ودينه على عاقلة الإمام (ش) ويكون الضمان بقدر الزيادة على الأربعين ، فإن مات من ثمانين فالنصف . ومن إحدي وأربعين وجهان : النصف لموته من مضمون وغير مضمون والحصة فيضمن جزءاً من واحد وأربعين جزءاً . قلت : وعلى أصلنا بالزيادة على الثمانين كذلك ، «مسألة» وفي كيفية الضرب وجهان : أحدهما بالنعال وأطراف الثياب لأمره صلى الله عليه وآله وسلم ، وقيل : بالجريد والنعال ، كما أمر صلى الله عليه وآله وسلم العشرين والضرب بالثياب محمول على من كان مريضاً أو ضعيفاً . ولا ترفع اليد فوق الرأس ولا الرفع اليسير ، ويفرق الضرب على بدنه ويتقى الرأس على الخلاف كما مر . ولا تشدد يده ويضرب قائماً والمرأة قاعدة ويوالى الضرب ويقام بعد الصحو لا قبله ليعقل الزجر . قلت : فإن فعل قبله لم يعد ، ويزاد لمن شرب في رمضان لهتك الحرمه ، لفعل على عليه السلام في النجاشي ، «مسألة» (هـ) ولا يحد الحنفى في شرب قليل المسكر حيث يستبيحه (نـش)، بل يحد لشربه ، كقليل الخمر ولا يفسق للخلاف (ك) يحد ويفسق للحكم بفسق من يحد . قلنا : مباح عنده وكل مجتهد مصيب .

(قوله) « لقول علي عليه السلام : ما أجد في نفسي » الخبر . عن عمر بن سعيد النخعي قال : سمعت علي بن أبي طالب يقول « لا أقيم على أحد حداً فيموت فأجد في نفسي منه شيئاً ، إلا صاحب الخمر فإنه لو مات ودينه ، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يسنه » هذه رواية البخاري وفي رواية أبي داود قال : لا أدى أو ما كنت أدى من أقت عليه الحد إلا شارب الخمر فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يسن فيه شيئاً إنما هو شيء قلناه نحن .

(قوله) « لقول علي عليه السلام » النخ . روى « أن امرأة كانت يدخل إليها الرجال ، فأرسل إليها عمر يهددها ، فأسقطت جنيناً فاستشار الصحابة فقال عبد الرحمن : إنك مؤدب ولا شيء عليك فقال عمر لعلي : ماترى يا أبا الحسن ؟ فقال : إن اجتهد فقد أخطأ ، وإن لم يجتهد فقد غشك - يعني عبد الرحمن - أرى أن عليك الغرة ، فقال عمر : أقسمت عليك إلا ما فرقها في قومك - يعني عاقلة عمر » نسبة في التلخيص بمعناه إلى البيهقي (١) .

(قوله) « لفعل علي عليه السلام في النجاشي » هو شاعر على عليه السلام وهو من بني الحارث ابن كعب ، وكان شرب الخمر في أول يوم من رمضان ، فجلده الحد ثمانين ، ثم أخرجه في اليوم الثاني فجلده عشرين لانتهاكه حرمة رمضان فلحق بمعاوية « وفي قصته طول ذكرها ابن أبي الحديد بتأملها في شرح نهج البلاغة .

(١) هذا الأثر يوجد في أصل واحد فقط ولا معنى له هنا كما هو ظاهر ولا في المتن إشارة إليه .

## باب حد المحارب

الأصل في حده قوله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله) الآية (ع) ثم (م ط قين) نزلت في قطاع الطريق المحاربين ، لقوله تعالى (إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم) فأمر بالقتل والصلب وقطع الرجل واليد وأسقطما عليهم بالتوبة قبل القدرة عليهم ، وذلك حكم المحارب (عم) ثم (ه) نزلت في العرنيين من بجيلة وقصتهم مشهورة ، وقيل : نزلت في الذميين إذا نقضوا العهد ولحقوا بدار الحرب . وحكى (م ط) عن (قوم) أنها في المشركين. لنا الإجماع أنه لا يفعل بالمشركين كذلك «مسألة» (أكثره والفقهاء) والمحارب هو من أخاف السبيل في غير المصر لأخذ المال ، وسواء أخاف المسلمين أم الذميين قالوا : المسلم غير محارب لله ولرسوله . قلنا : المراد محاربة من نهى عن حربه ، إذ

## باب حد المحارب

(قوله) « وقصتهم مشهورة » عن ابن عمر « أن أناساً أغاروا على إبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وارتدوا عن الإسلام ، وقتلوا راعي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مؤمناً ، فبعث في آثارهم فأخذوا فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم ، فنزلت فيهم آية المحاربة ، وهم الذين أخبر عنهم أنس بن مالك حين سأله الحجاج » هكذا أخرجه أبو داود . وعن أنس بن مالك « أن ناساً من عكل وعرينة قدموا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتكلموا بالإسلام ، وقالوا : يا رسول الله إنا كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف واستوخموا المدينة فأمر لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بدود وراع ، وأمرهم أن يخرجوا ويهربوا من ألبانها وأبوالها ، فانطلقوا حتى إذا كانوا ناحية الحرة كفروا بعد إسلامهم وقتلوا راعي النبي صلى الله عليه وآله وسلم واستاقوا الدود فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبعث الطلب في آثارهم فأمر بهم فسمروا أعينهم وقطعوا أيديهم وتركوا في ناحية الحرة حتى ماتوا على حالتهم . قال قتادة : بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان بعد ذلك يبحث على الصدقة وينهى عن المثلة » وفي رواية « قال قتادة : فحدثني ابن سيرين أن ذلك قبل أن تنزل الحدود » هذه رواية البخاري ومسلم . وفي رواية لأبي داود عن أبي الزناد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قطع الذين سرقوا لقاحه وسمل أعينهم بالنار ، عاتبه الله في ذلك فأنزله (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) الآية .

لا تمقل المحاربة في حقه تعالى ، وبديل قوله صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة والحسين « أنا حرب لمن حاربكم » ونحوه «مسألة» وإنما يحدد المحارب حيث له نجدة تمنعه من الغوث فلا يخافه ، فإن لم يكن كذلك فمختلس يستحق التعزير وليس بمحارب ، ولا يشترط الذكورة ولا الجماعة ، بل يكفي الواحد والنجدة إذ العبرة بالاخافة القاهرة «مسألة» (ي) أما لو هجم نفر على قافلة تستقل بدفعهم من غير ضرر فاستسلمت أو هربت فهي مضیعة ، فلم يكونوا محاربين ، إذ الإضاعة حصلت من القافلة ، فإن هربوا خوفاً على أنفسهم لكثرة النفر أو نجدة ، أو قاوموا ثم انزعوا من غير ظفر ، كان النفر محارباً لشوكته وعدم الغوث ، «مسألة» (هـ ح) وقاطع الطريق في المصر أو القرية ليس محارباً للحقوق الغوث ، بل مختلساً ، أو طراراً ، أو منتهباً يعزز فقط (عك) إن كانوا على ثلاثة أميال من المصر أو القرية فمحاربون لا دون ذلك ، إذ يلحقه الغوث . قلنا : العبرة بلحوقه (ن ي ش عك ل عى ثور فو) لم تفصل الآية بين المصر وغيره . قلنا : فصل القياس ، «مسألة» (هـ ب) ولا يعتبر حملهم السلاح ، بل تكفى العصي والحجارة ونحوها (ح) بل يعتبر السلاح الجارح . قلنا : قد يقع القتل بغيره فلا وجه لتعيينه . ولو هجم جماعة فأخذوا المال ولم يشهروا سلاحاً ، فليسوا محاربين لعدم القهر (ح) فإن كان فيهم امرأة فليسوا محاربين . قلنا : لم تفصل الآية ، «مسألة» والحد على المباشر دون الأمر بالتعزير فقط (ح) بل يحدد المعين . لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث » الخبر ولم يفعل أيها .

### فصل

ويعزره الإمام وينفيه بالطرد ما لم يحدث غير الاخافة ، ونذب حبسه في غير بلده ليستوحش (ط ص ش) ولا نفى مع التعزير (م) بل ثابت . قلنا : النفى حد مستقل كما سيأتى ، «مسألة»

(قوله) « أنا حرب لمن حاربكم » لفظه عن زيد بن أرقم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي عليه السلام وفاطمة والحسن والحسين : « أنا حرب لمن حاربتم ، وسلم لمن سالمتم » أخرجه الترمذى .

(قوله) « لا يحل دم امرئ مسلم » إلخ ، تكرر .

ولا يقتل إن لم يقتل إجماعاً ، وتقطع يده ورجله من خلاف لأخذ نصاب السرقة (بمصش) لم تعتبر الآية النصاب ، لنا عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم «لاقطع فيا دون عشرة دراهم» ، «مسألة» ولا يعتبر الحرز للآية . فإن فعل ما يوجب القصاص أو الأرض لزم ، لقوله تعالى (والجروح قصاص) وقوله تعالى (فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) «مسألة» (هـ ش) فإن قتل قتل فقط (ح) ليس بمحارب إن قتل بمثل . قلنا : لم تفصل الآية (فرع) (قين هـ) وقته إلى الإمام لا إلى الولي ، إذ قوله تعالى (أن يقتلوا) خطاب للأئمة لأنه حد كالردة (أبو جعفر) ولا يحد من أخاف السبيل في بلاد البغاة . قلت : وهو قياس قول (هـ) ، «مسألة» (هـ م ط ش ح فو) فإن أخذ وقتل قتل وصلب . ولا قطع لدخوله في القتل والصلب كاف في التغليظ لأجل الجنائين (ن ع جم عح) بل يخير الإمام بين أن يصلب ويقتل أو يقتل ثم يصلب ، أو يقطع ثم يقتل ، أو يقتل ويقطع ويصلب لأن أو للتخير (ك) إذا شهروا السلاح وأخافوا ، لزمهم ما في الآية وإن لم يفعلوا ، لكن يقتل ذو الرأي ويقطع جلد لارأى له ، ويحبس من لارأى له . ولا جلد ، إذ العقوبة على قدر الفساد (بص يب هد) إذا أخافوا خير الإمام بين أن يقتل فقط ، أو يقتل ويصلب ، أو يقطع اليد والرجل فقط ، أو يحبس فقط لأجل التخير (أبو الطيب بن سلمة) من (صش) وحصله (الوافي لله) إذا أخذوا المال وقتلوا ، قطعوا المال ، ثم قتلوا للقتل ، ثم صلبوا للجمع بين الأخذ والقتل لثلاث يسقط شيء مما في الآية ، وقد غلطه (ط) وقال : قد نص (هـ) على أنه لا قطع مع القتل والصلب ، لنا قول (ع) «إذا قتلوا وأخذوا» الخبر . وهو توقيف أو تفسير . وتفسيره أرجح ، ومن ثم عدلنا عما يقتضيه ظاهر التخير ، «مسألة» (هب ح) فإن قتل وجرح ، قتل فقط لدخول الجرح في القتل كالسالم (ش) بل يخرج ثم يقتل ، إذ هما جنايتان . قلنا : حدان موجبهما المحاربة فتداخلا ، «مسألة» (هـ م ط ش مد) والنفي الطرد سنة مطابقة للغة (ن حص) بل الحبس ، إذ القصد دفع أذاه

(قوله) «لنا قول ع» الخ . روى عن ابن عباس أنه قال في قطاع الطريق «إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا ، وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا ، وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ، ونعيم إذا هربوا ويطلبون حتى تؤخذ منهم الحدود» هكذا روى : والله أعلم .

وإذا طرد لم يندفع . قلنا : لا يسمى نفيًا لغة ولا شرعاً ، « مسألة » ( هـ ش ) فإن كانوا جماعة حد كل واحد بقدر جنايته ( ح ) بل يستون ، إذ المعين كالقاتل . لنا قوله تعالى ( ولا تزدوا زرة وزر أخرى ) ونحوها ، « مسألة » ( هـ ش ) وقتله بضرب الرقبة ، إذ هو المهود بالقتل ، وهو حق لله تعالى ، لقول ( ع ) « نزل جبريل عليه السلام بالحد في المحاربين » الخبر . فسماء حدا ، وعن قوم : أنه حق لخلق بدليل المقاصة . قلنا : فيأزم سقوطه بعفوه ، وألا يقتل بالعبد والذمي ، ولا قاتل به ، « مسألة » ( هـ ش ح ) ولا يصلب قبل قتله ، إذ يكون مثله . وجعل ( هـ ) أو بمعنى الواو فيقدم القتل على الصلب ( ن ي عح عش ) بل يقدم الصلب ، إذ المعنى أن يقتلوا بالسيف أو بالصلب ( صاحب التلخيص من صش ) بل يصلب قبل القتل ثلاثاً ، ثم ينزل فيقتل ( بعصش ) بل يصلب حتى يموت جوعاً وعطشاً ليعظم الرجز والردع ( ق خي ) يصلب قبل القتل ، ويطعن في لبتة وتمت ثديه الأيسر ويخضع حتى يموت ، وعن ( أبي بكر الكرخي ) : لا معنى للصلب بعد القتل بحال . قلت : الأقرب في معنى الآية ، أن التخير بحسب الجنايات ، وأن التقدير ، أن يقتلوا إذا قتلوا فقط ، أو يصلبوا بعد القتل إذا قتلوا وأخذوا ، ( أو تقطع أيديهم ) الآية إذا أخذوا فقط ، ( أو ينفوا ) الآية ، إذا أخافوا فقط إذ محاربة الله ورسوله بالفساد في الأرض متنوعة كذلك ، ويعضده تفسير ( ع ) ونظيره في كلامنا قول القاتل : إنما عقوبة السارق القطع أو التعزير ، أي القطع بالنصاب ، والتعزير في دونه ونظائره كثيرة ، ولو جعلنا التخير عاماً كان جوراً ، إذ يستأزم استواء فاعل الأغلظ والأخف في العقوبة

( قوله ) « لقول ( ع ) نزل جبريل بالحد في المحاربين » الخبر ، قيل تمامه « أن كل من قتل ولم يأخذ المال قتل » والله أعلم . وفي التلخيص عن الشافعي عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس في قطاع الطريق « إذا قتلوا قتلوا ، وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ، وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالا نفوا من الأرض » رواه البيهقي من طريق محمد بن سعيد العوفي عن أبيه عن ابن عباس في قوله تعالى ( إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ) الآية . قال ، إذا حارب قتل فعليه القتل إذا ظهر عليه قبل توبته ، وإذا حارب وأخذ المال وقتل فعليه الصلب ، وإذا لم يقتل فعليه قطع اليد والرجل من خلاف ، وإذا حارب وأخاف السبيل فإمّا عليه النفي » ورواه أحمد بن حنبل في تفسيره عن أبي معاوية عن حجاج عن عطية به نحوه ، قال الشافعي : واختلاف حدودهم باختلاف أفعالهم على ما قال ابن عباس . إن شاء الله تعالى ، انتهى .

«مسألة» (هـ) ويصلب حتى تنتثر عظامه (ابن أبي هريرة) حتى يسيل صديده (بعضش) ثلاثاً في البلاد الباردة، وفي الحارة ينزل قبل الثلاث، إذا خيف تقطيعه ويكفن ويدفن (ي ن) ينزل بعد الثلاثة ثم يقتل إن لم يمت، ويفسل ويصل على إن تاب، «مسألة» وتقطع يده ورجله من خلاف إذا أخذ ولم يقتل إجماعاً للآية، كقطع السارق في مجلس واحد مع الجسم كما مر «مسألة» (هـب) فإن عدم اليمنى والرجل اليسرى سقط القطع (ش) لا، وإن بقيت إحداهما قطعت فقط، «مسألة» (الأكثر) ولو هجم جماعة دار رجل ومنعوه الصياح عليهم بسل السيف وأخذوا فليسوا بمحاربين (القتال) بل محاربون. قلنا: آخذون بحقبة، فلا محاربة، بل يختلسون «مسألة» (ي هـب) (ش) وإذا قتل المحارب أحداً خطأ في غير المحاربة، لم يقتص منه كفيره، وفي المحاربة يقتل حداً لا قصاصاً، «مسألة» (ي) والنفي حد مقصود للآية (الفرأى) ليس حداً بل تنمة، إذ القصد في تتبعهم الظفر بهم ليعزروا. قلنا: لأنسلم، بل النكال، «مسألة» (ي) وإذا لزم الرجل قصاص في النفس والأطراف قبل المحاربة قدم القصاص، إذ هو حق لآدمي. قلت لعله على الخلاف في تقديم حق الآدمي، ويقدم الطرف، فإن عفا ولى الدم فله الدية. ولا يسقط الحد، فإن لزمه في المحاربة قصاص في طرف وقتل فقد مر حكمه، «مسألة» (هـ حص ش) وعلى الإمام قبول توبة من وصله تأبياً قبل الظفر به، لقوله تعالى (إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم) ولعمل على عليه السلام في حادثة بن زيد (هـ) ويسقط عنه ما قد ألتف ولو حقاً لآدمي في نفس أو مال أو قتل، لعموم الآية (زن م ي قين) لا يسقط عنه إلا حق الله المحض، لا القذف والقصاص والمال، إذ لا دليل. ولقول على عليه السلام «إذا تابوا قبل أن يؤخذوا» وهو توقيف. قلنا: يحتمل الاجتهاد (قش)

(قوله) «ولعمل على عليه السلام في حادثة بن زيد» قلت: الصواب: جارية بن بدر، وهو كذلك في الشفاء وغيره. قال في الشفاء: روى عن الشعبي «أن جارية بن بدر حارب الله ورسوله في السعي في الأرض بالفساد ثم تاب من قبل أن يقدر عليه فكتب على إلى عامله بالبصرة: أن جارية ابن بدر ممن حارب الله ورسوله، ثم تاب من قبل أن يقدر عليه، فلا تعرض إلا بخير» انتهى. وهو في شرح ابن أبي الحديد أبسط منه.

(قوله) «ولقول على عليه السلام: وإذا تابوا قبل أن يؤخذوا» تمامه «ضمنوا المال واقتص» =



لا يسقط عنه إلا حد المحاربة لا الزنا ونحوه ، إذ لا دليل . قلنا : حق الله محض ، فدخل في حد المحاربة ، فسقط بسقوطه ، ( فرع ) فلو قتل بعد قبول الإمام توبته اقتصر من قاتله ، وقيل : بل يقتله الإمام حداً ظرماً<sup>(١)</sup> الذمة ، ( فرع ) والتوبة مسقطه عنه ولو في غير وقت إمام ، لعموم الآية وكذا لو تاب ولم يصل إمام زمانه ، لكن لا يسقط المال إلا بحكم للخلاف فيه ، «مسألة» (هـ) حص (ش) ولا يسقط عنه شيء بالتوبة بعد الظفر لفهم الآية (قش) بل يسقط ، إذ المسقط التوبة وقد حصلت . قلنا : خلاف الإجماع سلمنا ، فقد قال تعالى ( من قبل أن تقدروا عليهم ) «مسألة» ويخير الإمام في المراسل حسب المصلحة ، فإن اختار قبوله حلفه وكفل عليه ولم يعززه ، «مسألة» وبثبت محاربا باقراره ، أو شهادة غير المجنى عليه ولورفيقاه . فإن قال : الرقيق : تعرضوا لنا ، بطلت شهادته لإسناده إلى نفسه ، فإن قال : تعرضوا لرفقائنا ، لم تبطل ، «مسألة» (م ي) والظلمة المستولون على المدن والأمصار والأقاليم لهم حكم المحارب لافسادهم في الأرض وأخذهم المال حيث لا مغيث ، فعمتهم الآية ، فاستحقوا حد المحارب إن ظفر بهم الإمام .

### فصل

والردة هي الكفر بعد الإسلام ، لقوله تعالى ( فيمت وهو كافر ) وحده القتل ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من بدل دينه فاقتلوه » ونحوه . وإنما تصح من بالغ عاقل (هـ ش) فلا ردة لصغير

== منهم ، ولم يحدوا » هذا طرف من حديث حكاه في الشفاء عن علي عليه السلام ، ولفظه في المجموع عن علي عليه السلام قال « إذا قطع الطريق للصوم وشهروا السلاح ولم يأخذوا مالا ولم يقتلوا مسلماً ثم أخذوا حبسوا حتى يموتوا ، وذلك نعيمهم من الأرض ، وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ، وإن أخذوا المال وقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم صلبوا حتى يموتوا وإن تابوا قبل أن يؤخذوا » إلى آخره .

### فصل في الردة

( قوله ) « من بدل دينه فاقتلوه » عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « من غير دينه فاضربوا عنقه » قال مالك في تفسير هذا الحديث : معناه والله أعلم : أنه من خرج من الإسلام إلى غيره ، مثل الزنادقة وأشباههم ، فأولئك إذا ظهر عليهم يقتلون ولا يستتابون لأنهم لا تعرف

وقيل: يحكم برده ولا يقتل حتى يبلغ. لنا «رفع القلم». وكالجنون، وفي السكران الخلاف، «مسألة» (هـ ش) ومن أكره على الكفر فطلق به غير معتقد لم يأنثم، لقوله تعالى (إلا من أكره) الآية. (ك ح ف) يحكم برده. قلت: يعنون ظاهراً، إذ لا سبيل إلى ما في قلبه. قلنا: الآية ونحوها توجب ألا يقطع بالظاهر (فرع) والأفضل ترك النطق بالكفر وإن قتل، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «وأن يكره أن يعود في الكفر» الخبر. وخبر عمار وياسر، وقد مر. وقيل: إن كان يهضم الإسلام قتله، فالأفضل النطق وإلا فلا. قلت: وهو قوي، (فرع) ومن أسره الكفار فطلق بها ثم مات في دارهم ورثه المسلمون، إذ الظاهر الإكراه. وكذا لو شهد عليه في حال الأسر بكلمة الكفر أو أكل خنزير أو شرب خمر، ولم يشهدوا بالإكراه، إذ الأسر قرينة له «مسألة» (١) ثم (بص هر) ثم (هـ ن ع) لشك مد حق) وتقتل المرأة بالردة لعوم «من بدل دينه فاقتلوه» (على هـ) وعن (بص) بل تسترق كالخرية. قلنا: لم يصح عن علي عليه السلام. سلمنا، فاجتهاد (ع) ثم (ق ح محمد) بل تجبس، فإن لحقت ثم سببت، استرقت، لنهيته صلى الله عليه وآله

توبتهم، فإنهم كانوا يسرون الكفر ويعلمون الإسلام فلا أدري أن يستتاب هؤلاء إذا ظهر على كفرهم بما ثبت به. قال مالك: والأمر عندنا أن من خرج من الإسلام إلى الردة أن يستتابوا، فإن تابوا وإلا قتلوا. قال: ومعنى قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «من بدل دينه فاقتلوه» من يخرج من الإسلام إلى غيره لا من خرج من دين غير الإسلام إلى غيره، كمن يخرج من يهودية إلى نصرانية أو مجوسية ومن فعل ذلك من أهل النمة لم يستتب ولم يقتل «أخرجه الموطأ ونحوه».

(قوله) صلى الله عليه وآله وسلم «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: زنا بعد إحصان أو كفر بعد إسلام، أو قتل نفس بغير حق» وقد تكرر.

(قوله) «لنا رفع القلم» تكرر.

(قوله) «وأن يكره أن يعود في الكفر» الخبر. عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ومن أحب عبداً لا يحبه إلا الله؛ ومن يكره أن يعود في الكفر بعد أن أعتقه الله منه كما يكره أن يلقي في النار» أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي،

(قوله) «لنهيته صلى الله عليه وآله وسلم عن قتل النساء» سيأتي في التفسير إن شاء الله تعالى.

وآله وسلم عن قتل النساء . قلنا : أراد الحرييات لنص ( عم وكعب بن مالك والحدري وأبي بردة ) على وروده فيهن . قالوا : أم محمد بن علي مسببة من نبي حنيفة وهم ارتدوا فحوروا فسببت . قلنا : قد قيل ، كانت أمة مات عنها سيدها فكانت فيثا كاللآل ، «مسألة» (١) ثم ( هـ ) شاعى ل مد حق ) والأمة كالخرة في القتل ( عـ حـ ) بل يجبرها سيدها على الاسلام ويعذلها يوما فيوما حتى تسلم أو تموت ، فإن لحقت سببت لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم عن قتل النساء ، لنا ماصر ، ( فرع ) فإن طلب المرتد المناظرة فوجهان ( يـ ) أحدهما يجاب ، لقوله تعالى ( وجادلهم ) الآية ، وقيل : لا ، إذ قد ظهرت حجة الاسلام وعرفها . قلنا : يجوز طرو شبهة «مسألة» والردة إما باعتقاد أو استخفاف بنبي أو بالقرآن ، أو فعل يقتضى ذلك ، كتمزيق المصاحف ، أو هدم المساجد ، أو استحلال دم مسلم ، أو نطق بتكذيب الله ورسوله ، أو استحلال ما علم من الدين ضرورة تحريمه من فعل أو ترك ، «مسألة» ( هـ حصـ ) والسحر كفر ، لقوله تعالى ( إنما نحن فتنة فلا تكفر ) ، ( فرع ) ( هـ أ كثرها ) ولا حقيقة له ولا تأثير . قلت : لقوله تعالى ( وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله ) ( أبو جعفر الاسترأباذى والمغربى ) من ( صـ شـ ) بل له حقيقة وتأثير ، إذ قد يقتل كالسموم ، وقد يغير العقل ، وقد يكون بالقول فيفرق به بين المرء وزوجه ، لقوله تعالى ( ومن شر الفئات في العقد ) أراد الساحرات ، فلو لا تأثيره لما استعاذ منه ، وقد يحصل به إبدال الحقائق في الحيوانات قلنا : سماه الله خيالا والخيال لاحقيقة له فقال ( بخيل إليه من سحرهم أنها تسعى ) قالوا : روت ( عـ ) أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم سحر حتى كان لا يدري ما يقول . قلنا : رواية ضعيفة ، «مسألة» وهو كفر ، لقوله تعالى ( إنما نحن فتنة فلا تكفر ) وقوله أيضا ( ولكن الشياطين كفروا ) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا شهد رجلان عليه بالسحر فقد حل دمه » وقول على عليه السلام

( قوله ) « قالوا : روت عائشة أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم سحر حتى كان لا يدري ما يقول » لفظه عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سحر حتى كان يخيل إليه أنه يصنع الشيء ولم يصنعه » أخرجه البخاري ومسلم ، وفي ذلك روايات وأحاديث أخر .

( قوله ) « إذا شهد عليه رجلان بالسحر فقد حل دمه » لفظه في أصول الأحكام عن على عليه السلام قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما سئل عن الساحر : إذا جاء رجلان فشهدا عليه فقد حل دمه » انتهى .

«حد الساحر القتل» ولأن دعوى إحياء الجادات، وتبديل الصور كدعوى الربوبية، ومن اعترف بالتمويه لم يكفر. وللامام تأديبه للإيهام بالخطأ وفساد القلوب، (فرع) وتعلم السحر وتعليمه حرام، لقوله تعالى (ويعلمون ما يضرم ولا ينفعهم) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم «ليس منا من سحر أو سحر له» الخبر، (فرع) ومن أقر أنه ساحر استفسر، فإن قال: لا يمكن تعلمه إلا بكفر كالسجود للكواكب أو استحلال ترك الصلاة أو بعين يوم استتيب، فإن امتنع قتل. وإن قال: يمكن تعلمه من غير كفر فترد أيضاً، لاستحلاله ما علم تحريمه ضرورة من دينه صلى الله عليه وآله وسلم فإن تعلمه معتقداً تحريمه ففاسق. قلت: حيث تعلمه ليستعمله، لا لينقض به السحر، وعن (ك) يقتل، إذ هو زنديق «مسألة» وسب نبينا صلى الله عليه وآله وسلم كفر إجماعاً، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «من سبني فاقتلوه» ونحوه «مسألة» ومن لبس الغيارحكم بكفره (أبو علي وأبو القاسم الكعبي) وإن لم يمتد ففعله مجونا، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «من تشبه بقوم فهو منهم» (أبو هاشم وأبو رشيد قاضى القضاة) لا، إذ لا دليل قطعى، ولا تكفير بظنى، «مسألة» والركوع والسجود لمير الله تعالى بنية العبادة كفر إجماعاً (هـ قين أبو هاشم أبو رشيد قاضى القضاة) لا، إن قصد التعظيم فقط، إذ الأعمال بالنيات (الجبائى الكعبي) بل كفر، إذ لا يعظم بذلك إلا الله تعالى، لنا الخبر والقياس على الإكراه، والجامع عدم قصد العبادة، «مسألة» ولا يكفر حاكي الكفر إجماعاً، ولامن

(قوله) «قول علي عليه السلام: حد الساحر القتل» حكاه في الشفاء وعن جنسب: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «حد الساحر ضربة بالسيف» أخرجه الترمذى.

(قوله) «ليس منا من سحر أو سحر له» لفظه عن عمران بن حصين قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «ليس منا من تطير أو تطير له، أو تسكن أو تسكن له، أو سحر أو سحر له ومن أتى كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم» رواه البزار. وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «من عقد عقدة ثم نقث فيها فقد سحر، ومن سحر فقد أشرك، ومن تعلق شيئاً وكل إليه» أخرجه النسائى، وفي ذلك أحاديث أخر.

(قوله) «من سبني فاقتلوه» حكاه في الشفاء عن علي عليه السلام «أن يهودية كانت تشتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتقع فيه، فخنقها رجل حتى ماتت فأبطل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دمها» وفي ذلك أحاديث أخر.

سبقة لسانه من غير قصد ، ويكفر التعمد للنطق ، وإن لم يعتقد إجماعاً ، إذ هو صريح لا يفتقر إلى النية . بخلاف السجود «مسألة» (ه ن ي ك ش) ولو سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يهودي أو نصراني ، أو كذب القرآن قتل ، لقول علي عليه السلام «إنما جعلت الذمة لأهل الذمة» الخبر وهو توقيف (بعضش) إن شرط عليهم تركه قتل ، وإلا لم يكن نقضاً للعهد (م حص) يؤذون ولا يقتلون ، إذ أقرؤا على الكفر ، لنا ما مر ، وعموم «من سبني فأقتلوه» فإن قال : الله ثلاث ثلاثة أو عزيز ابن الله ، أو محمد ليس نبيا ، لم يقتل ، إذ هو دينهم الذي صولحوا عليه ، «مسألة» (م ي ح) وجحود المرتد للردة توبة فلا يعمل بالينة (ن ن ي للش) لا كسائر الحقوق ، مالم يحدد الشهادتين قلنا : الحد يدراً بالشبهة (مد) لا يحقن دمه بعد البينة وإن تاب ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «من بدل دينه فأقتلوه» لنا قوله تعالى (إن يتنوها يغفر لهم ماقد سلف) «مسألة» والباطنية ونحوهم مرتدون ، لقولهم بالسابق والتالي ، وتأويلهم القرآن على خلاف ما علم من قصده صلى الله عليه وآله وسلم ضرورة . وإذا دخل حرب دار الاسلام بغير أمان عرض عليه الاسلام فإن امتنع قتل ، لقوله تعالى (اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) وإن جاء برسالة أو بكتاب لم يعترض حتى يعود لما سيأتي وإذا اعتق عبد مسلم ثم ارتد ولحق لم يسترق إجماعاً ، لتقدم حريته ، بل يقتل إن لم يسلم «مسألة» (ه) وجد الديوث القتل وهو الذي يمكن من حرمه<sup>(١)</sup> بعوض أم لا ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «اقتلوا الديوث حيث وجدتموه» قالوا : لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث . وليس هذا أحدها . قلنا : نص عليه في غيره «مسألة» (الأكثر) واستتابه المرتد قبل قتله مشروعة (بص) لا ، لعموم «من بدل دينه» (طا إمامية) من ولد على الاسلام ثم ارتد لم يستتب ، إذ لا عذر له . ومن أسلم بعد كفر

(قوله) «لقول علي عليه السلام : إنما جعلت الذمة لأهل الذمة» الخبر ، تمامه «من اليهود والنصارى بأن لا يغفروا الأمانة ، ولا يفجروا بمسألة ، ولا يدلوا على عورات المسلمين ، ولا يتجسسوا ولا يقاتلوا المسلمين ، ولا يشهروا عليهم سلاحاً ، فمن فعل ذلك فلا ذمة له ويجب قتله» قيل رواه زيد بن علي ، انتهى . والذي في المجموع عن علي عليه السلام أنه قال «من شتم ديننا قتلناه ومن زنى من أهل الذمة بامرأة مسلمة قتلناه ، فإنما أعطيناهم الذمة على أن لا يشتموا ديننا ، ولا ينكحوا نساءنا» (قوله) «اقتلوا الديوث حيث وجدتموه» حكاه في الشفاء .

(١) حرمه : بصم الحاء وفتح الراء .

ارتد استتيب . لنا عموم قوله تعالى ( إن يتنوها يغفر لهم ما قد سلف ) وفعل الخلفاء (ع) و (عز) ولم يخالفوا . وقول (٢) « هلا أدخلتموه بيتاً » الخبر ونحوه ، ( فرع ) ( ه ط ي ش ) والاستتابة واجبة ، لما مر ( ن م ) وتحصيله ( ح قش ) بل مستحبة فقط ، لعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم « من بدل دينه فاقتلوه » ولم يذكرها وهو في محل التعليم ، وإذا لم يضمنهم (٢) لنا قول (٢) « اللهم إني لم أشهد » الخبر . يقتضى كونه معصية ( فرع ) ( ه ش ك ) ومدتها ثلاثة أيام ( قش عح ) بل فوراً ، ويقتل إن امتنع إلا أن يطلب التأجيل فثلاثة أيام و ( عح ) يستتاب ثلاث دفعات في ثلاثة أيام ، أو ثلاثة أشهر ، حسب ما يراه الإمام . قلنا : قدره بالثلاث على عليه السلام و (٢) و (٣) و (ع) وكتأجيل الشفيع ، « مسألة » وإذا ارتد السكران ترك حتى يفيق ثم استتيب (ي) فإن استتيب حال السكر فلم يتب فقتل جاز (ش) فإن أسلم حال سكره صح ، لقوله تعالى ( لا تقر بوا الصلاة وأنتم سكارى ) مخاطبهم حال السكر ، والمخاطب مكلف ( ح ) لا يصح (ي) يصح في أوله ويحبس حتى يفيق . فإن ثبت على الإسلام خلى وإلا قتل ، « مسألة » ( ه ح ش محمد ) وتقبل توبة الزنادقة لعموم قوله تعالى ( إن يتنوها ) ( ك ف الجصاص ) لا ، إذ يعرف منهم الظاهر به تقية بخلاف ما يبطنونه . قلت : فيرفع الخلاف حينئذ فيرجع إلى القرائن ، لكن الأقرب العمل بالظاهر وإن التبس الباطن ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن استأذنه في قتل منافق « أليس يشهد أن لا إله إلا الله » الخبر ونحوه . (ي) ولكفه صلى الله

( قوله ) « هلا أدخلتموه بيتاً » الخبر ونحوه . عن عبد الرحمن بن محمد القاري عن أبيه قال : « قدم على عمر بن الخطاب في زمن خلافته رجل من اليمن من قبل أبي موسى الأشعري ، وكان عاملاً له ، فسأله عمر عن الناس ثم قال له : هل كان فيكم من مغربة خير ؟ قال : نعم ، رجل كفر بعد إسلامه قال : فما فعلتم به ؟ قال : قربناه فضررنا عنقه ، قال : فهلا حبستموه ثلاثاً وأطعمتموه كل يوم رغيفاً واستتبتموه لعله يتوب ويراجع أمر الله ، اللهم إني لم أحضر ولم آمر ولم أرض إذ بلغني » أخرجه الموطأ وفي معناه غيره .

( قوله ) « لنا قول عمر » الخ . تقدم آتياً .

( قوله ) « لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيمن استأذنه في قتل منافق » الخ . عن عبيد الله بن عدى ابن الحيار قال « بيننا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس بين ظهراني الناس إذ جاءه رجل =

عليه وآله وسلم عن المناقنين مع معرفته لهم بأعيانهم . قلت : فيه نظر ، والأقرب أنه لم يعرفهم بيقين ، بل بظن ، لقوله تعالى ( ولو نشاء لأرينا لهم ) ونحوها . ولحن القول يفيد الظن فقط ، وهو لا يكفي ، بدليل خبر أسامة وعلم وهو مشهور ، « مسألة » ( الأكثر ) ومن تكرر منه الردة والاسلام حتى كثر مقبول التوبة ( قم ح ش ) لكن يعزى في الثالثة ( مد حق المروزي ) من ( حش ) لا يصح إسلامه ، لقوله تعالى ( لم يكن الله ليغفر لهم ) قلنا : أراد الذين بقوا على الكفر لا التائبين ، لقوله تعالى ( يغفر لهم ما قد سلف ) ولم يفصل ونحوها ، « مسألة » وإسلام عابد الوثن والكواكب الشهادتان ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أمرت أن أقاتل الناس » الخبر . ومن زعم أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مرسل إلى العرب أو إلى الأميين لم تكف الشهادتان حتى يتبرأ من كل دين غير دين الاسلام . ومن أنكر ما علم من الدين ضرورة فلا يد مع الشهادتين من إثباته مارد . وصلاة الحربي وللرند في دارهم إسلام ، لا في دارنا لاحتمال التقية . ويصح إسلام الحربي وللرند مكرها ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أمرت أن أقاتل الناس » الخبر . لا الذي ، لقوله تعالى ( لا إكراه في الدين ) وهو محقون الدم ، فلا يصح إكراهه على الإسلام ، « مسألة » وحد المرتد إلى الإمام ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أربعة إلى الولاية » ومن فعل فلا قود عليه ولا كفارة إذ هو هدر ، لكن للإمام تعزيره ( م ) حكمه حكم المحضن ( ي ) ماذكره مخالف للقياس ، إذ

== فساله فلم ندر ما سألته حتى جهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإذا هو يستأذن في قتل رجل من المناقنين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين جهر : أليس يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ فقال : بلى ، ولا شهادة له . قال : أليس يصلى ؟ قال : بلى ، ولا صلاة له . قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أولئك الذين نهاني الله عن قتلهم « أخرجه اللوطا وعن النعمان بن بشير قال « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجاء رجل ذات يوم فساره فقال : اقتلوه ، ثم قال : أيشهد أن لا إله إلا الله ؟ قالوا : نعم ، ولكن يقولها تموداً . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا تقتلوه ، فإني إنما أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » أخرجه الترمذى :

( قوله ) « أمرت أن أقاتل الناس » الخبر تكرر .

( قوله ) « أربعة إلى الولاية » تقدم وهو أيضاً وهو من أخبار الشفاء .

هو مباح الدم بخلاف المحصن . وللإجماع على أن لا قود عليه ، لعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم « من بدل دينه فاقتلوه » الخبر . «مسألة» ( ط قين ) وإذا قتل المحصن غير الإمام ، فلا قود عليه وإن عصي ، إذ قد صار بعد الحكم عليه بالحد مباح الدم ولا دية ولا كفارة ( ن م ) وتحصيله ) ، بل يقاد به ، إذ قتل النفس متعمداً ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « العمد قود » قلنا : مخصوص بالقياس ، ( فرع ) فلو قتله قبل الحكم لزمه القود إجماعاً ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لو أعطى الناس بدعائهم » الخبر . «مسألة» وليس للسيد قتل عبده المرتد ، بل للإمام وقيل : يجوز كحد الزنا . قلنا : في حد الزنا صلاح مملوكه بخلاف القتل ، «مسألة» وعلى الإمام حرب المرتدين وتقديمهم على الحربين لإشارة الصحابة على (١) بتأخير جيش أسامة للمرتدين . ولم ينكر إشارتهم بتقديمهم بل قال : « ما أؤخر جيشاً أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بإفئادها » «مسألة» ويحكم لمن حمل به في دار الإسلام به وفي الكفر به ، لقوله تعالى ( ألقناهم ذرياتهم ) «مسألة» ( ي هب ) ولا يسترق الولد إذ حكم الطفل حكم أبيه في الدين والحكم فإن لم يجر استرقاق أبيه لم يسترق وقيل : بل يجوز كولد الولد ( ح ) إن ولد في دار الحرب استرق ، وإلا فلا ، إذ قد يقع التنويل في الكفر والإسلام على النادر ، فكذا في السبي والاسترقاق . قلنا : حيث لأبوين ، ومع وجودهما الحكم لهما أو للدار ، «مسألة» وأموال المرتد تحت يده لا تنزع منه إجماعاً ( ه ح ) فإن مات

( قوله ) « العمد قود » سيأتي مثله في المتن .

( قوله ) « لو أعطى الناس بدعائهم » الخبر . تقدم في الدعوى .

( قوله ) « لإشارة الصحابة على أبي بكر » الخ . « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهز جيشاً إلى الشام ، وأمر عليهم أسامة بن زيد ، فمرض وفاته ، وكان من آخر كلامه الأمر بتنفيذ ذلك الجيش ، فلما توفي صلى الله عليه وآله وسلم وارتدت العرب واستخلف أبو بكر ، أشار عليه الصحابة بتقديم حرب المرتدين ، فقال : ما كنت لأؤخر جيشاً أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتنفيذه » هذا حاصل ما روى . وعن أسامة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد عقد لي لواء في مرضه الذي مات منه ، وبرزت بالناس ، فلما قتل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتيت يوماً فجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يضع يده علي ويرفعها ، فعرفت أنه كان يدعو لي ، فلما بويع أبو بكر كان أول ما صنع أمر بإفئاد تلك الراية التي عقدها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، إلا أنه سألني في عمرآن أتركه له ففعلت » هذه الرواية ذكرها رزين ، وقد أخرج الترمذي طرفاً منها وهي في السيرة أتم .



أو قتل أو لحق بدار الحرب فلو رثته المسلمين (ش) بل لبيت المال . قلنا : لم تفصل آية الموارث ويقدم قضاء دينه ، وتمتق بالحق أم ولده ، ومن التلث مدبره ، ولا فرق بين ما كسبه في الردة وقبلها (هب حص) وإن عاد رد له ماله لم يستهلك (ش) إذا لحق حفظ الإمام ماله حتى يعود أو يموت أو يقتل ثم يكون فيئا ، لنا القياس على الموت «مسألة» (هـ ش) وإذا تهود النصراني أو العكس لم يعترض لتقريره على الكفر (قش) بل ينتقض عهده إن لم يرجع إلى حالته الأولى ، لموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم «من بدل دينه فاقتلوه» قلنا : لا فرق بين الملتين فلا وجه لرده ، وكلو خرج يعقوبى إلى الملكاني والنسطورى إلى المرقيونى ، وكلهم نصارى «مسألة» (هـ حص) ولا يسقط حد الزنا والسرقة والشرب بالتوبة لما مر ، إذ لم تفصل أدلتها ، وإذا شرعت لازجر إجماعا ، ففي إسقاطها بالتوبة مناقضة (ش) قال تعالى (فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما) وقال عقيب: آية القطع (فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه) وقال صلى الله عليه وآله وسلم «التوبة تجب ما قبلها» قلنا : أراد سقوط عقوبة الآخرة والوم في الدنيا ولاذى بدليل حده صلى الله عليه وآله وسلم الغامدية وعلي عليه السلام الممدانية مع التصريح بأنهما تابا توبة صحيحة .

### باب

والتعزير بمعنى التعظيم . قال تعالى (وتعزروه) والإهانة ، كتأديب ذوى الولاية (ي) فلا يسمى ضرب الزوجة والصبي تعزيراً . قلت : أما الزوجة فقيه نظر ، والأصل فيه قوله تعالى (واضر بوهن) وفعله صلى الله عليه وآله وسلم ، وفعل على عليه السلام ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم

( قوله ) « التوبة تجب ما قبلها » لفظه في حديث قد تقدم « تهدم ما قبلها » .

### باب والتعزير الخ

( قوله ) « وفعله صلى الله عليه وآله وسلم وفعل على عليه السلام » قلت : أما النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففي التلخيص مالفظة : قوله روى «التعزير من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم» أبو داود والترمذى والنسائى والبيهقى من حديث بهز بن حكيم ، عن أبيه عن جده «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حبس رجلا في تهمة» وصححه الحاكم وأخرج له شاهداً من حديث أبى هريرة ، وسأى في الاسترخيق متاع الغال ومضى في حد الزنا نفى المختئين ، وأما حديث على عليه السلام فقد تقدم ما حكاه عنه في الشفاء ، فيمن شهد عليه ثلاثة بالزنا الخ .

«لا يجلد فوق عشر» وقول على عليه السلام «وفيهن التعزير» والاجماع منقاد على جملة «مسألة» (٥) وهو واجب كالحد، إذ شرع للزجر (ح) يجب على الإمام إن ظن ألا انزجار بدونه، وإلا كفى التهديد «إذ عفا صلى الله عليه وآله وسلم عن كثير من التعزيرات» (صا ط قش) يخير الامام (المروزي الغزالي للشى) حيث الحق لله فقط، لا حق الآدمى مع الطلب. قلت: الأقرب أنه يجب على الامام إن رفع إليه كالحد، وما تعلق بالآدمى فحق له وإلا فله، لكنه يسقط بالتوبة، إذ لم يعزر صلى الله عليه وآله وسلم من أتى تائباً من جماعه في رمضان، بل أعانه على التكفير، ولا من أقر بمباشرة أجنبية من غير وطء وطلب إقامة الحد عليه تائباً، ولا حفصة حيث قالت موبخة له صلى الله عليه وآله وسلم «وترغم أنك نبي» ولا عائشة حين اغتابت صفية، وغير ذلك كثير، ويقرب أنه إجماع المسلمين الآن لكثرة الاسماء فيما بينهم، ولم يعلم أن أحداً طلب تعزير من اعتذر إليه واستغفر، ولا من أقر بأنه قارف ذنباً خفيفاً ثم تاب منه ولا استلزامه تعزير أكثر الفضلاء، إذ لم يخل أكثرهم عن مقارفة ذنب وظهوره في فعل أو قول، «مسألة» ويجوز التعزير بالسوط إجماعاً، وبالدرجة لقل (٢) ولم ينكر. وبغضن من شجر لا يكسر ولا يجرح. ويجوز التعزير بالحبس، لفعله صلى الله عليه وآله وسلم، إذ حبس قوماً بالتهمة،

(قوله) «لا يجلد فوق عشر جلديات» الخبر. لفظه عن هانئ بن نيار أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول «لا يجلدوا فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله تعالى» أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود.

(قوله) «وفيهن التعزير» روى عن عبد الملك بن عمير قال «سئل على عليه السلام عن قول الرجل للرجل: يا فاسق يا خبيث، قل: هن فواحش فهن تعزير، وليس فهن حد» حكاه في الشفاء (قوله) «إذ عفا صلى الله عليه وآله وسلم عن كثير من التعزيرات» سيأتي ذلك قريباً. (قوله) «إذ لم يعزر صلى الله عليه وآله وسلم من أتاه تائباً» الخ، تقدم جميع ذلك. (قوله) «لفعل عمر» تكرر.

(قوله) «إذ حبس قوماً بالتهمة» عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حبس في تهمة» أخرجه أبو داود، وزاد الترمذى والنسائى «ثم خلى سبيله» وعنه أيضاً عن أبيه عن جده «أن أخاه أو عمه قام إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يخطب فقال: جيرانى بما أخذوا، فأعرض عنه، ثم ذكر شيئاً، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلوا له عن جيرانه» أخرجه أبو داود.

وحبس على عليه السلام الدعار، وبالحق لعل على عليه السلام. وبحلق الرأس إن رآه الإمام، وإن لم يكن معهوداً في الصحابة وله الحبس بعد التعزير بمرآه، «مسألة» ولا يجوز بالقتل وعن (ك) يجوز، لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يحل دم امرئ مسلم» الخبر. ولا يجزع الأنف أو الأذن، واصطلام الشفة وقطع الأنامل وحلق اللحية ولا بخراب الدور والبساتين والزرع والشجر، ولا بالطيافة به راكبا مقلوباً محلوق الرأس، إذ لم يعهد شيء من ذلك في الصحابة، (فرع) (ي) وللإمام سمل الأعين كما فعل صلى الله عليه وآله وسلم في العرنيين، (فرع) (هـ ن ط) وموجهه: كل معصية لا توجب حداً. وفي كل دون حد جنسه، إذ جلد على عليه السلام من وجد مع امرأة من غير زنا مائة جلدة إلا سوطاً أو سوطين، وأفقي بذلك ولم يخالف (زم ي ح ش محمد) بل دون الأربعين (ش) وفي العبد دون العشرين، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «من ضرب حداً فهو من المعتدين» والأربعون حد العبد، لنا ما مر (ف ك) بل ما يراه الإمام بالغاً ما بلغ (ك ل) أكثره خمسة وسبعون. لنا فعل على عليه السلام، «مسألة» (هـ حص) وضربه أشد من ضرب الحد، إذ نقص قدره فزيد في صفته (ش ك ل) بين الضربين كسائر الحدود (بص) ضرب الشارب أشد من التعزير، «مسألة» (يه حص) وأشد الحدود حد الزنا ثم الشرب (ف) بل القذف أشد من الشرب. قلت: وهو الأقرب للمذهب، «مسألة» (هـ ب ح) ولا شيء فيمن مات بتعزير كالحل (ي ش) بل يضمن مطلقاً لقول على عليه السلام «ما من أحد نقيم عليه حداً» الخبر. وكذلك التعزير. لقول على عليه السلام لما قال عبد الرحمن لعمر: إنك مؤدب فلا شيء عليك «إن اجتهد فقد أخطأ، وإن لم يجتهد.

(قوله) «وحبس على عليه السلام الدعار» الخ. تقدم ذكر ذلك.

(قوله) «كما فعل صلى الله عليه وآله وسلم في العرنيين» قد تقدم ذكر ذلك، ولكنه منسوخ على الصحيح، كما تقدمت الإشارة إليه.

(قوله) «إذ جلد على عليه السلام» الخ. تقدم.

(قوله) «من ضرب حداً فهو من المعتدين» لفظه في الشفاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «من ضرب حداً في غير حد فهو من المعتدين» والله أعلم.

(قوله) «لقول على عليه السلام» الخ: تقدم في حد الشارب.

(قوله) «ولقول على عليه السلام لما قال عبد الرحمن» الخ. روى «أن عمر أرسل إلى امرأة

« فقد غشك » وكضرب الزوجة . قلنا : لم تستحق الزوجة التعزير الشرعى ، وظاهر قول على عليه السلام فى الشارب : الاحتياط والتعزير أشبه بالخدم من التأديب ( الطبرى للش ) إن كان على مغلظ كوطء أجنبية فى غير الفرج ، فلا ضمان . وإن كان على مخفف كإساءة أدب فى مجلس الحكم ضمن . قلت : وهو قريب ، إذ الخفف أشبه بضرب الزوجة ، « مسألة » والتعزير إلى الإمام والسيد والزوج للولاية ، وليس للأب تعزير ولده الكبير ، إذ لا ولاية له عليه . وضرب ولده الصغير ليس بتعزير ، إذ لا معصية له ، وكذا المعلم ، فإن أئلف ضمن ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لاتوى على مال مسلم » وكذا الزوج ، « مسألة » (ى) وليس للزوج التعزير فى غير النشوز ، وترتيب الترتيب الآية الوعظ ثم المجرثم الضرب . قلت : وهذا يقتضى سقوطه بالتوبة وإلا فلا فائدة فى الترتيب ، ويكون ضربا غير مبرح ، إذ المخفف مهلك ، واليسير لا يجدى . وللسيد تعزير عبده فيما يتعلق بحق الله تعالى أو الخلق ، أو بنفسه كالتمرد عن الخدمة وسوء الأدب إجماعا .

اتهمت بالزنا : فأحضرت وهى حامل فأسقطت جنينا فاستشار عمر الصحابة ، فقالوا : إنما أنت مؤدب ولا شئ عليك ، فقال على عليه السلام : إن كانوا اجتهدوا فقد أخطأوا ، وإن لم يجتهدوا فقد غشوك - أراد أن عليه الغرة - فقال عمر : أقسمت عليك إلا فرقتهما فى قومك ، يعنى عاقلة عمر ، هكذا روى ونسبه فى التلخيص إلى البيهقى بنحوه ، وكذلك روى ما ذكره فى المتن والله أعلم .

( قوله ) « وظاهر قول على عليه السلام » يعنى ماتقدم . وقوله « لاتوى » الخ تكرر .

## كتاب الجنايات

الأصل في تحريم القتل قوله تعالى ( ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ) الآية ، ونحوها ومن السنة « لا يحل دم امرئ مسلم » الخبر . ونحوه ، والإجماع على ذلك . قلت : وهو من ضرورة الدين ، وعن ( ع ) « لا توبة للقاتل » لقوله تعالى ( ومن يقتل مؤمناً متعمداً ) الآية . قلنا :

### كتاب الجنايات

( قوله ) « لا يحل دم امرئ مسلم » الخبر ونحوه . عن ابن مسعود : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله ، وأنى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » أخرجه الستة إلا للوطأ . وعن عائشة رضى الله عنها : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله إلا فى إحدى ثلاث : زنا بعد إحسان فإنه يرجم ، ورجل خرج محارباً لله ورسوله ، فإنه يقتل أو يصلب أو ينفي من الأرض ، أو يقتل نفساً فيقتل بها » أخرجه أبو داود والنسائي . وعن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لن يزال المؤمن فى فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً » وقال ابن عمر « إن من ورطات الأمور التي لا يخرج لمن أوقع نفسه فيها سفك الدم الحرام بغير حله » أخرجه البخارى ، وعن أبي الحكم الثقفى قال « سمعت أبا هريرة وأبا سعيد يذكران عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : لو أن أهل السماء وأهل الأرض اشتركوا فى دم مؤمن لأكبهم الله فى النار » أخرجه الترمذى وعن بريدة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « قتل المؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا » أخرجه النسائي ، والأحاديث فى هذا المعنى كثيرة جداً .

( قوله ) « وعن ( ع ) لا توبة للقاتل » الخ . عن سعيد بن جبير قال « قلت لابن عباس : ألن قتل مؤمناً متعمداً من توبة ؟ قال : لا . فتلوت هذه الآية التي نزلت فى القرآن (والدين لا يدعون مع الله إلهاً آخر) الآية - فقال : هذه آية مكية نسخها آية مدنية ( ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها ) » هذه إحدى روايات البخارى ومسلم . وعن ابن عباس « سئل عن قتل مؤمناً متعمداً ثم تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى ، فقال ابن عباس : فأنى له التوبة ؟ سمعت نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم يقول : يحيى المقتول يوم القيامة متعلقاً بالقاتل تشخب أوداجه دماً ، يقول : رب سل هذا فم قتلى ؟ ثم قل : والله لقد أترها الله تعالى ثم مانسحها » هذه رواية النسائي ، وفى ذلك روايات وأحاديث أخر .

وقال عقيب ، قوله تعالى (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق) الآية (الامن تاب) ، «مسألة»  
 (ه ن م ط ك) والقتل ضربان : عمد وخطأ ، فالخطأ ما وقع بسبب وسياي ، أو من غير مكلف ،  
 أو غير قاصد المقتول أو القتل بما مثله لا يقتل في العادة ، وإلا فعمد يوجب التسق والقود  
 وحرمان الميراث (ز قين) بل ينقسم إلى عمد وخطأ وشبه العمد (ش) وهو أن يقصد قتله بما مثله  
 لا يقتل في العادة نحو أن يقطع أذنه أو يطعنه بآبرة فيموت ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «ألا إن  
 قتل خطأ العمد قتل السوط والعصا وفيه الدية مغلظة» (ح) بل العمد القتل بالمثل كالحجر  
 والعصا ، والخطأ المحض هو أن يخطيء في القصد والفعل كأن يرمى صيداً فيصيب رجلاً ، والعمد  
 المحض عكسه ، وشبه العمد حيث يكون عامداً في الفعل مخطئاً في القصد ، نحو أن يقصد قتله بما  
 لا يقتل (الخصاص) بل ينقسم إلى عمد وخطأ ، وشبه العمد وجار مجرى الخطأ وما ليس أيها (ي)  
 ولائمة للخلاف إلا في شبه العمد كما سيأتي ، (فرع) (بص ي ب م ط ع ح ق ش) وإذا عفا ولي الدم عن  
 القود استحق الدية ، لقوله تعالى (وأداء إليه باحسان) (زن الداعي ها) العمد موجب للقود فقط  
 لا الدية ، فإذا أسقطه فلا دية إلا برضا القاتل ، فلو مات القاتل بطل حق الولي عندهم إذ يتعلق  
 حقه بالرقبة فقط دون المال ، وكذلك لو عفا ، لقوله تعالى (ولكم في القصاص حياة) (ومن قتل  
 مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً) ولم يذكر الدية . قلنا : ذكر الأبلغ في الزجر والدية موكولة إلى  
 رضا الولي ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم «في النفس مائة من الإبل» ولم يفصل . قالوا :

(قوله) «ألا إن قتل خطأ العمد قتل السوط والعصا وفيه الدية مغلظة» لفظه عن عقبة بن أوس  
 عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «خطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 يوم فتح مكة فقال : ألا إن قتل الخطأ العمد بالسوط والحجر مائة من الإبل ، منها أربعون  
 ثنية إلى بازل عامها كلهن خلقة» أخرجه النسائي مع رواية أخرى نحوها ، ولأبي داود نحوه من  
 طريق آخر . وعن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «من قتل في عمياء في  
 رمى يكون بينهم بالحجارة ، أو قال بالسياط أو ضرب بعضاً فهو خطأ وعقله عقل الخطأ ، ومن قتل عمداً  
 فهو قود ومن حال دونه فعليه لعنة الله وغضبه ، لا يقبل منه صرف ولا عدل» أخرجه أبو داود والنسائي  
 وهو في رواية لهما عن طاووس مرسل .

(قوله) «في النفس مائة من الإبل» سيأتي .

لا خيار للولى فى الخطأ ، فكذا فى العمد . قلنا : موجب الخطأ الدية فقط ، فافترقا ، «مسألة» وكل ما يحصل عقبيه الموت فهو إما شرط أو علة أو سبب ، فالشرط كمن حفر بئرا ، أو أعطي مسكينا أو نصب سلما فتوصل به القاتل إلى القتل فلا شئ على فاعل الشرط مع المباشر إجماعا ، إلا التوبة وإن حصل الموت عقيب علة من غير واسطة كالأغراق وإصابة المقتل أو بواسطة ، كجرح قاتل بالسراية إلى المقتل فهو موجب للقود إجماعا . وأما السبب فنه ما يشبه المباشرة فيوجب القصاص وذلك كالإكراه وشهادة الزور وتقديم الطعام المسموم فى قول . وما لا يشبهه كحفر بئر فى الطريق أو نحو ذلك فيوجب الدية فقط ، «مسألة» ولو أمكن الجنى عليه دفع السبب الذى ليس بمهلك فى العادة فلم يدفعه حتى هلك سقط القصاص ، كمن ألقى فى ماء قليل فبقى مستلقيا فيه حتى مات وكان يمكنه القيام ، وكمن فتح عليه عرق القصاد فلم يسده حتى نزف دمه مع تمكنه فلا يضمن الفاعل إذ السبب بنفسه غير مهلك فكأنه أهلك نفسه . أما لو كان السبب مهلكا والدفع شاق كمن جرح جرحا يمكنه مداوانه فلم يداوه حتى هلك ، وكمن ألقى فى ماء كثير وهو يمكنه السباحة فلم يسبح حتى هلك ، فلا يسقط الضمان ، إذ السبب مهلك ، «مسألة» ولا حكم لفاعل الشرط مع المباشر كالمسك مع القاتل ، والخافر مع المردى ، وأما المباشر مع السبب المؤثر ، فالحكم للأغلب منهما كمن أرداه شخص من شاق فقتله آخر بسيفه ففقد نصفين ، فلا قصاص على المردى ، إذ هو مع الضارب كفاعل الشرط . وإن كان السبب هو الغالب المباشر كشاهد الزور ففاعل الحد مباشر والشاهد فاعل سبب ، لكن السبب هنا هو الأغلب فى التأثير ، إذ هو ملجئ للمباشرة ، فكان القصاص على فاعل السبب ، وإن استوى السبب والمباشرة كالأمر المكروه والمأمور المكروه ففيه تردد لأجل الاستواء وسيأتى إن شاء الله ، «مسألة» (ى) ولو ألقى رجلا فى بحر فقتله الحوت فوراً لزم القصاص لامتراخيا ، فالدية فقط (ى) أما لو وقع على مصيدة فى البحر فمات به لزم القود ، وإن تراخى بخلاف الحوت إذ له اختيار ، فإن ألقاه فى ماء لا يفرق فقتله حوت لم يشعر به الملقى ، فالدية لا للقصاص . وكذا لو أغرى كلبا فى الصحراء فلا قود بخلاف البيت كما سيأتى ، «مسألة» ولو طرأ سبب على سبب ، فالحكم للأقوى ، كرجلين حفرأ بئر عدو ، لكن حفر أحدهما لايهلك ، فالضمان على الآخر لقوته . ولو حمل رجل خشية ونصبها آخر فأعنتت بالنصب ، فالضمان على الناصب لا على الحامل «مسألة» ولو طرأ مباشر على مباشر فالحكم للأقوى منهما كالجارح مع حاز الرقبة . ولو قطع أحدهما يده من الكوع والآخر من الرق فمات منهما ، فالقصاص عليهما .

## باب جناية الآدميين

« مسألة » والقصاص مشروع ، لقوله تعالى ( ولكم في القصاص حياة ) ونحوها . ومن السنة « أمره صلى الله عليه وآله وسلم بكسر سن الربيع » قصاصا لولا العفو والإجماع واضح ، « مسألة » وإنما يجب القصاص في جناية مكلف عامد ، والحر بالحر ، والعبد بالعبد ، والأنثى بالأنثى ، إجماعا للآية ، « مسألة » ( هقن ع ط ) ويقتل الرجل بالمرأة ويتوفى ورثته نصف دينته لتفاوتهما في الدية كما سيأتي : وقد قال تعالى ( والجروح قصاص ) والقصاص المساواة ( ز م ي قين ) لانوفية لقوله تعالى ( النفس بالنفس ) ، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم « يقتل الرجل بالمرأة » قلت : ولم ينف التوفية ( عمر ابن عبد العزيز بص مه طاك قش ) لاقصاص ، وإنما تجب الدية ، لقوله تعالى ( والأنثى بالأنثى ) قلنا : معارض بقوله تعالى ( النفس بالنفس ) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « يقتل الرجل بالمرأة » قرينة أنه غير مخصص بمجنتكم ، « مسألة » وتقتل للمرأة بالرجل ولا مزيد ( البقي ) بل يكون في مالها نصف دينته . قلنا : خلاف الإجماع ، ويلزم أن يتحول بعض الدم مالا فيأخذ البديل من

## باب جناية الآدميين

( قوله ) « ومن السنة أمره صلى الله عليه وآله وسلم بكسر سن الربيع » عن أنس بن مالك « أن الربيع عمته كسرت ثنية جارية فطلبوا إليها العفو فأبوا - يعني أهلها - فمروا الأرض فأبوا . فأتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبوا إلا القصاص ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالقتل ، فقال أنس بن النضر - هو أخو الربيع - : يا رسول الله أتكسر ثنية الربيع ؟ لا ، والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا أنس ، كتب الله القصاص ، فرضى القوم ففعلوا . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » أخرجه البخاري وغيره ( ح ) الربيع : بضم الزاء وفتح الباء الموحدة وتشديد الياء للثنية من تحت ثم عين مهجلة ، وهذه هي الربيع بنت النضر ، وهي غير الربيع بنت معوذ التي تقدم ذكرها في كتاب الطهارة .

( قوله ) « يقتل الرجل بالمرأة » روى « أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أهل اليمن : إن الرجل يقتل بالمرأة » حكاه في الشفاء ، ونسبه في التلخيص إلى مالك عن كتاب عمرو بن حزم .



نفسها ومالها ، فيبطل القصاص ، ولا قاتل به بخلاف العكس ، فلم يأخذ فيه ولى الدم شيئاً . ويقتل الخنثى بالرجل ، والعكس ولا زيادة ، «مسألة» ( على ٢ ع عم بص يب طاز هق سام ط ع عى ث ك قين ) وتقتل الجماعة بالواحد ، لقوله تعالى ( فقد جعلنا لوليه سلطاناً ) يعنى على القاتل ، ولم يفصل . وإذا شرع للزجر ( ن با صاهر ابن سيرين إمامية عك ) لا ، بل يختار الورثة واحداً من الجماعة ( عك ) بل من خرجت عليه القرعة ، ومن الباقيين حصتهم من الدية تسعة أعشار لو كانوا عشرة ، ويدفعها الولي لورثة من اختاره للقصاص ، إذ الكفاءة معتبرة ، فلا تقتل الجماعة بالواحد كالحر بالعبد . قلنا : لم يقتلوا لصفة زائدة في المقتول بل لكون كل منهم قاتلاً ( عه ) لا قصاص على الجماعة ، بل الدية رعاية للمائلة ، ولا وجه لتخصيص أحدهم . قلنا : مخالف للإجماع ، سلمنا فالمائلة غير معتبرة إلا في الكفاءة ، وإذا قتل على ثلاثة بواحد و ( ٢ ) سبعة بواحد ، وقال : لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلهم به ، ولم ينكر ، وقال ( ع ) يقتل للمائة بالواحد ولم ينكر ، فكان إجماعاً ، ( فرع ) ( هـ ) والدية عوض عن دم القاتل فتعدد بتعدد في العمد ( الجمهور ) بل عن المقتول ، فيلزم الجماعة دية واحدة قلت : وهو الأقرب كسائر المثلقات ( فرع ) ( هـ ) وإنما يقتلون بالواحد ويشتركون في ديته حيث مات بمجموع فعلهم بحيث لو نقص فعل أحدهم لم يمت بفعل الباقيين ، ولو كان فعل واحد زائداً على فعل غيره منهم ، ويشترط استواء أفعالهم مباشرة وسراية ، فإن اختلفت فعلى المباشر وحده إن علم تقدمه ، أو التبس تقدمه ، إذا حكم لفعل الآخر حينئذ ، فإن علم تأخره أو اتحد الوقت لزمه القود إذ هو القاتل ، والآخر أرش الجراحة فقط ، إذ هو جان فإن جهل المباشر منهم لزم المتقدم أرش الجراحة فقط إن علم ، إذ هو أقل المقتدرين ، والأصل البراءة ، فإن لم يعلم المتقدم فلا شيء عليهم إلا من باب الدعوى والقسامة . فإن كان القاتل إحدى الجرائع فقط ، فبالسراية يلزم القود والأرش في الأخرى ، وهو فيهما مع لبس صاحبها ، وبالمباشرة كما مر ، و ( بعضهم ) يحول وهو ضعيف ، إذ

( قوله ) « وإذا قتل على عليه السلام ثلاثة بواحد » حكاه في الشفاء .

( قوله ) « وعمر سبعة بواحد » إلخ . عن ابن عمر « أن غلاماً قتل غيلة ، فقال عمر : لو اشترك فيه أهل صنعاء لقتلهم » قال البخاري « وقال مغيرة بن حكيم عن أبيه : « إن أربعة قتلوا صبيّاً فقال عمر مثله » أخرجه البخاري ، وأخرج اللوطي عن ابن السيب « أن عمر بن الخطاب قتل نفراً خمسة أو سبعة برجل واحد قتلوه قتل غيلة وقال عمر . لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلهم جميعاً » اهـ

التحويل إنما شرع فيمن له الحق ، لا من هو عليه ، «مسألة» (يه ن حص) ويقتل الرجل بالجماعة (ش) بل بالأول إن ترتبوا ، وللباقين الدية ، فإن عفا فله الدية . ويقتل بالثاني ، ثم كذلك لترتب الاستحقاق ، وإن لم يترتبوا أقرع بينهم . قلنا : القرعة غير مشروعة ، لما مر ، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من قتل قتيلا فعليه القود » (ي) إن قتلهم في وقت واحد ، وكل أولياؤهم من يقتص عنهم ، إذ القرعة غير مشروعة لما مر ، وإن ترتبوا قتل بالأول لسبقه ، وللباقين الدية في ماله . قلت : الأقرب للمذهب استراؤهم في استحقاق قتله ، فليس للأول أن ينفرد به ، فإن فعل أثم وللباقين الدية كالديون المتعلقة بالذمة ، «مسألة» وإذا قتل الولي أحد القتاتلين ثم عفا عن الآخر صح إجماعا لاستحقاقه (ه قين) وله قتل أحدهما بعد أن عفا عن صاحبه ، إذ عفوه عنه لا يسقط المستحق على الآخر ، كولو لم يف عنه (ط) العفو إسقاط ، والقود لا يتبعض ، فيسقط بسقوط بعضه . قلنا : حقان متعلقان بشخصين فلا يسقط أحدهما بسقوط الآخر (ي) ولعل قول (ط) مخالف للإجماع ، إذ لا قائل به سواه . قلت : كلام (ط) قوى من جهة القياس على عفو أحد الشركاء ، لكن الفرق أنه هناك تعذر استيفاء بعض القود لاتحاد من هو عليه ، وهنا لم يتعذر لتعدد الشخص ، «مسألة» (ه ش ك فو في لي) والقتل بالثقل كغيره في لزوم القود ، لعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم «العمد قود» الخبر . (بص خمي الشعبي ح) لاقصاص في المثل ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «كل شيء خطأ إلا السيف» قلنا : معارض بحكمه صلى الله عليه وآله وسلم «بقتل من قتلت ضرته» بعود الخيمة ،

(قوله) « من قتل قتيلا فعليه القود » هذا اللفظ غير محفوظ ، لكن في الأحاديث ما يتضمن معناه (قوله) « العمدة قود » الخبر تمامه « إلا أن يعفو ولي المقتول ، والخطأ دية لا قود فيه » هكذا روى والله أعلم . وقال في التلخيص حديث « في العمدة قود » الشافعي وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عباس في حديث طويل ، واختلف في وصله وإرساله . (قوله) « كل شيء خطأ إلا السيف » لم أطلع على أصله<sup>(١)</sup> .

(قوله) « من قتلت ضرته بعمود الخيمة » هكذا في الشفاء ، والذي أخرجه أبو داود والنسائي في إحدى رواياتهما عن حماد بن مالك بن النابغة ، قال « كنت بين امرأتين فضربت إحداها الأخرى بسطح فقتلتها وجنينها ، ف قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنينها بغرة وأن تقتل بها (ح) قال النصر ابن شميل : السطح عود يرقق به الخبز . وفي ذلك روايات وأحاديث كثيرة ليس في شيء منها ذكر عمود الخيمة » لكن في إحدى روايات مسلم عن المغيرة بن شعبه قال « ضربت امرأة ضرته بعمود

(١) بل رواه الدارقطني وغيره وطرقه ضعيفة

وقتل صلى الله عليه وآله وسلم اليهودى برضخه رأس امرأة بجحر، فيحمل على أنه أراد لاقصاص إلا بما مثله يقتل في العادة كالسيف، وإلا لزم ألا يقتل المحرق والمغرق والخنوق والمسانع من الطعام، ومطعم السم وأنتم توافقون فيهم، «مسألة» (هـ ش) ومن شهد زورا بما يوجب القتل وأقر بالعمد اقتص منه، لقول على عليه السلام، و (١) «لو علمنا أنكم تعدتم لقتلناكم» ولم يخالفوا وهو توقيف (ح) فاعلوا سبب والإمام مباشر وهو محسن وما على المحسنين من سبيل، فلزمت الشهود الدية. قلنا: أجبأوا الإمام فهو كالألة، «مسألة» (هـ) ومتى قتل القاتل غير ولى الدم اقتص منه لتعديده ولا يلزم ورثته اختيار الدية ليوافوا ورثة الأول، إذ لم يفصل دليل تخييرهم، فإن اختاروا الدية فهي لورثة الأول، كتركته، «مسألة» (ى هـ ح قش) وإذا استوفى أحد الوليين من غير إذن شريكه فلا قود عليه لاستحقاقه ولدرء الحد بالشبهة (قش) بل يقتص منه لتعديده، كلو اشترك عامد ومخطئ، قلنا: لا استحقاق هنا فافترقا. قلت: ويضمن حصص شريكه من الدية، «مسألة» (ط ع هـ قش)

== فسطاط وهى حبل قتلها قال: وإحداها الجبانية: فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دية المقتولة على عصبة القاتلة، وغرة لما فى بطنها، فقال رجل من عصبة القاتلة: أترم دية من لا أكل ولا شرب ولا استهل؟ فبطل ذلك (١) فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أسجع كسجع الأعراب قال: وجعل عليهم الدية انتهى، وليس فى شيء من هذه الروايات أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل القاتلة، إلا فى رواية ابن عباس، والله أعلم،

(قوله) «وقتل صلى الله عليه وآله وسلم اليهودى» الح. عن أنس «أن يهودياً قتل جارية على أوضح لها فقتلها بجحر فجاء بها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبها رمق فقال لها: أقتلك فلان؟ فأشارت برأسها أن لا؛ ثم قال لها الثانية، فأشارت برأسها أن لا، ثم سأله الثالثة، فقالت: نعم، وأشارت برأسها، فقتله النبي صلى الله عليه وآله وسلم بجحرين» وفى رواية «فرضخ رأسه بين حجرين» وفى رواية «أن يهودياً رض رأس جارية بين حجرين فأخذ اليهودى فأقر فأمر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن ترض رأسه بالحجارة، وقال همهم: بجحرين» هذه إحدى روايات البخارى ومسلم والباقيين نحوه.

(قوله) «لقول على عليه السلام» الح. تقدم ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن على عليه السلام فى الشهادات «وقد روى مثله عن أبي بكر.

(١) قوله يطل بضم المثناة التحتية وفتح الطاء للمهمة: أى يهدر

ومن قطع يداً فسرت إلى النفس اقتص منه بالقطع ، فإن لم يمت به قتل ، لقوله تعالى (بمثل ما عوقبتهم به) (والجروح قصاص) (قش) بل يخير بين ذلك وبين القتل ابتداء (م ح) بل يقتل فقط ، إذ تعلقت الجناية بالنفس ، كلو قتله ابتداء . قلنا : القصاص شرع لشفاء الغيظ ، والمماثلة معتبرة ، فلزم ما ذكرنا «مسألة» (هب ش) ويسقط القود بعفو أحد الشركاء (بعض ها) القصاص حق واحد فلا يعقل سقوط بعضه فلا آخر أن يقتص وإن علم بعفو شريكه . قلنا : حق يتعلق بالذمة فصح تجزئته كالدية (فرع) فمن قتله بعد علمه بعفو شريكه والحكم به لزمه القود لتعديه ، كلو قتل أجنبياً . ولا قود مع الجهل بذلك للشبهة ، لكن يلزمه حصّة شريكه من الدية (جم ي ح فو) وإن علم العفو وجهل التجريم ، فلا قود عليه أيضاً ، إذ يدرك الحد بالشبهة (فر) لا يسقط لظهور التحريم بخلاف جهل العفو «مسألة» ومن أمر بقتل غير مستحق أثم إجماعاً ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «من أعان على قتل مسلم» الخبر . ويفسق الممثل إن لم يكره ، لقوله تعالى (ومن قتل مؤمناً متعمداً) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا طاعة لمخلوق» الخبر ونحوه . ولا قود على الأمر إن لم يكره اتفاقاً ، إذ المباشر غيره ، (فرع) (تضي ط ع ح محمد لش) ويقتل المكره الأمر ، لا المكره المأمور ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «وما استكروها عليه» والإثم غير مرتفع إجماعاً ، فحكم بارتفاع القود لتتم فائدة الخبر . (لش) يقتلان معا ، إذ الأمر ملجيء ، والمأمور مباشر . لنا الخبر . (ف) لا قود على أيهما ، فالأمر غير مباشر ، والمكره ملجأ . قلنا : المكره الأمر كالمباشر والمأمور كالألة (ن م ي فر مد ك) القود على المكره المأمور ، إذ هو المباشر . والقتل لا يباح بالإكراه ، والأمر ليس بقاتل

(قوله) «من أعان على قتل مسلم» الخبر . عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «من أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة لقي الله مكتوب بين عينيه : آيس من رحمة الله» رواه ابن ماجه والأصبهاني وعن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «من أعان على دم امرئ مسلم بشطر كلمة كتب بين عينيه يوم القيامة آيس من رحمة الله» رواه ابن ماجه والبيهقي . (قوله) «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق» الخبر ونحوه لفظه فيما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما «لا طاعة في معصية الله ، إنما الطاعة في المعروف» وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «على الرء السمع والطاعة فيما أحب أو كره ، إلا أن يؤمر بمعصية ، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة» أخرجه الستة إلا الوطأ . (قوله) «وما استكروها عليه» تكرر .

وقد قال تعالى ( بمثل ما اعتدى عليكم ) ولم يعتد إلا بالأمر ، لنا ظاهر الخبر ، ثم الإكراه شبهة أقوى من جهل التحريم بعد العفو ، ( فرع ) ( ي ه الطبرى الاسفرائينى ) والإكراه المسقط للقود هو المبطل للعقود ، إذ لم يفصل الدليل ( ابن الصباغ ) إلا خشية التلف فقط ، لا الضرر فقط ، لعظم حرمة النفس . قلنا : لم يفصل . الخبر ، ( فرع ) ( ه ش فو ) ولا فرق بين صدور الإكراه من السلطان أو غيره ، إذ لم يفصل الدليل ( ح ) لا يصح الإكراه على القتل إلا من السلطان لتيقن قوته وسطوته فلا حكم للإكراه غيره . قلنا : ومن يعرف قوة اللص وكما فى كلمة الكفر ونحوها وصورة الإكراه اقتل فلانا وإلا قتلتك ، اقتلى وإلا قتلتك ، لاقتل نفسك وإلا قتلتك ، إذ لا يتغير المكروه به والمكروه عليه ( ي ) لكن لا قود حيث قال : اقتلتى لشبهة الإذن فتلزم الدية «مسألة» والصبي كالبالغ فى لزوم القود به إجماعا ، وكذا المأیوف والأكثر فسقا ، إذ شرع لحفظ النفوس . والذي بالذمى كذلك لتكافئهما ( ي ) وكذا المرتدون يتقاصون لتكافئهم ( لى قش ) ويقتل المرتد بالذمى ( قش ) لالبقاء بعض حرمة الإسلام فلا يسترق ولا يغنم ماله ، فهو أعلى . قلنا : بل الذمى أعلى لاهدار دم المرتد وونه ، فى العكس لا قود ولا دية ، كالحربى قتله مسلم . ويقتل الولد بالوالد إجماعا ، كالذمى بالمسلم . وإذا أسلم المرتد وقله من لم يعلم ، فلا قود عليه . وكذا الذمى إذا أسلم ، «مسألة» ( طى صش ) ولا قود على من قتل زانياً محصناً ، إذ دمه هدر ، وإن أثم لاهدار ( ٢ ) دم يهودى قتله مسلم إذ وجد مع امرأة

( قوله ) « لاهدار ( ٢ ) دم يهودى » الخ . روى « أن رجلا على عهد عمر خرج فى بعض غزواته واستخلف يهودياً على امرأته يخدمها ، فلما كان فى بعض الليالى خرج رجل من المسلمين فى السحر فسمع اليهودى وهو يقول .

وأشعث غره الإسلام منى      خلوت بعمره ليل التمام  
أبيت على ترائبها ويمسى      على جرداء لاحقة الحرام  
كأن مواضع الريلات<sup>(١)</sup> منها      فنام ينهضون إلى فنام

فدخل عليه ذلك الرجل فقتله ، فأخبر بذلك عمر فأهدر دم اليهودى « انتهى . وعن ابن السيب « أن رجلا من أهل الشام وجد مع امرأته رجلا فقتله وأقتلها ، وأشكل على معاوية القضاء فيه ، فكتب إلى أبى موسى الأشعرى ليسأل له علي بن أبى طالب عليه السلام فسأل أبو موسى الأشعرى عن ذلك =

(١) الريلة ويحرك كل لجة غليظة . اه قاموس .

مسلم ونحوه (م حش صح) يقتل به ، إذ الحد إلى الإمام فأشبه ما لو قتل القاتل غير ولي الدم . قلنا : كمن قتل مرتدأ . قلت : إن قتل بعد الحكم بزناه ، فلا قود ولا دية ، كمن قتل مرتدأ وإلا فالأقرب سقوط القود للشبهة بعد كمال الشهادة أو الإقرار «مسألة» (هـ ك) وإذا اشترك عامد ومخطئ قتل العامد ، إذ لم يفصل الدليل . وعلى عاقلة المخطئ نصف الدية (ش) قولاً واحداً (حص مد) لا قود ، إذ صدر من العامد ما لا يقتل بمجرده ، فأشبه الخطأ . قلنا : يسمى فاعل عمد . فإزيم القود كلوكا عامدين . قالوا الإجماع على سقوطه . قلنا : لم ينقل عن الصحابة فيه نفي ولا إثبات ، والتابعون مختلفون . سلمنا ، لزمكم لو عفى عن أحد القتلتين ، «مسألة» (هـ قش) ويقاد شريك الصبي والمجنون لما مر (ك ح ش) رفع القلم عنهما جعل عمدهما خطأ ، فيسقط عن العامد كعم المخطئ . قلنا : لا نسلم الأصل ، سلمنا فهما قاصدان للجناية ، فأشبه العامد ، ومن ثم كان (للش) فيهما قولان بخلاف المخطئ خلاف مارواه أصحابنا ، (فرع) وعلى الصبي ونحوه نصف الدية لمشاركته وهو على العاقلة ، «مسألة» (هـ ش ك مد) ولا يسقط عن شريك الأب ، أو عبد شارك حراً في عبد ، أو كافر شارك مسلماً في كافر ، لكمال شرط القصاص فيه ، (حص) يسقط بسقوطه عن الشريك إذ القتل حد فيسقط بالشبهة . قلنا : إنما يسقط في شبهة توجب الاشتباه ولا شبهة هنا . قلت : فيه نظر ، «مسألة» (ي هـ قش) ويقاد شريك النفس <sup>(١)</sup> ، (كش) وشريك السبع لما مر (ش) لا ، كشريك المخطئ . قلنا : لا نسلم الأصل ، «مسألة» ومن جرح جرحاً قاتلاً فداواه بسم قاتل فوراً ، فلا قصاص على الجراح ، إذ صار السم مباشراً ، وهو كالمسبب ، فإن كان الغالب من الدواء عدم القتل لم يسقط ، لتيقن تأثير الجرح في القتل والشك في غيرها . وإن كان الغالب القتل لم يسقط أيضاً كشريك من قتل نفسه «مسألة» ومن قطع حلقوم رجل ثم قطعه آخر نصفين ، فالقاتل الأول وعلى الآخر التعزير ، إذ حركته بعد الأولى كحركة للذبوح ، ومن ثم تبطل عقوده وتوبته وميراثه ، ولا شيء بالجناية منه

== على بن أبي طالب ، فقال له على : إن هذا شيء ما هو بأرضي ، عزمت عليك لتخبرني فقال أبو موسى : كتب إلى معاوية بن أبي سفيان أن أسألك عن ذلك ، فقال على عليه السلام : أنا أبو حسن إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته « أخرجه للوطأ .

(١) أي ساعد رجلاً على قتل نفسه .

وعليه . فإن جنى الأول ما لا يقطع بكونه قاتلاً كقطع يد ، والآخر بقاتل ، فالقود في القاتلة وفي الأخرى الأرض ، إن تقدمت ، لصحة عقود ، بعدها بدليل عملهم بقول على عليه السلام بعد ضربته ، و (٢) بعد طعنته ، «مسألة» (هن حص) ولا يخرج من لجأ إلى الحرم للقتل ، لقوله تعالى (ولا تقتلوهم عند المسجد الحرام) في إحد القراءتين وقوله تعالى أيضاً (ومن دخله كان آمناً) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم «إن الله حرم مكة» الخبر ونحوه (ش) بل يخرج كمن جنى في الحرم ، وكالمال . قلنا : الجاني فيه هتك الحرم ، فأخرج ، والدم أغلظ من المال «مسألة» (ه حص ك لي) ومن قتل في الحرم أو الأشهر الحرم أو ذا رحم لم تغلظ الدية ، إذ لم يفصل الدليل (٣٢ ع ش عي) بل تغلظ بثلاث الدية ، إذ المكان تأثير بدليل سقوط القود عن القاتل في دار الحرب . قلنا : لدليل خاص سيأتي ، «مسألة» (ه حص ك) ولا قصاص في دار الحرب ، إذ هي دار إباحة كما سيأتي (ط ه) ويجب التآرش بين المسلمين كالمماثلة (ح) تجب الكفارة في القتل ولو عمداً لا الدية (ك فو) تجب الدية في العمد عليه وفي الخطأ على عاقبته (فو) مع الكفارة في الخطأ فقط (ك) بل فيهما ، لنا ماسيأتي (ن ي ش) بل يجب القصاص والتآرش بين المسلمين ، إذ لم تفصل أدلتهما ، لنا ماسيأتي .

### فصل

(على عليه السلام ٣٢ ع عي ٥ قين مد حق) ولا يقتل والد ماعلا بولده ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يقاد والد بولده» (ك) إن رماه بالسيف فلا قود . وإن أصبحه وذبحه قتل ، لاحتمال عدم

(قوله) «بدليل عملهم بقول على عليه السلام بعد ضربته وعمر بعد طعنته» روى «أن علياً عليه السلام لما ضربه ابن ملجم لعنه الله على هامته ، جاءه الطبيب فأخذ عرقاً من رثة شاة فأدخله في الجراحة ثم نفخ فيه ثم استخرجه فإذا فيه شيء من دماغه ، فقال : يا أمير المؤمنين اعهد عهدك فإن عدو الله قد بلغت ضربته إلى أم رأسك ، فعهد حينئذ على عليه السلام إلى الناس بما أراد» هذا حاصل المقصود من القصة . وروى «أن عمر لما طعنه أبو لؤلؤ لعنه الله في جوفه ، أتاه الطبيب فسقاه نبيذاً ففرج مع الدم ولم يتبين ، فسقاه لبناً ففرى مع الدم وتبين له لونه ، فقال له : اعهد عهدك ففعل» والقصتان معروفتان (قوله) «إن الله حرم مكة» الخبر ونحوه ، تقدم في كتاب الحج .

(قوله) «لا يقاد والد بولده» عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول «لا يقاد الوالد بالولد» أخرجه الترمذي . وعن ابن عباس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول «لا تقام الحدود في المساجد ، ولا يقتل الوالد بالولد» أخرجه الترمذي . وعن

التعمد مع الرمي بخلاف الذبح (البتى) يجب القود مطلقاً ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « العمد قود » ولم يفصل . قلنا : فصل الخبر الآخر ، ( فرع ) وتنازه الدية ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « فهو بين ثلاثة خيارات » الخبر . وقد سقط القود بما مر ، فتبقى الدية والغفو وتنازه في ماله ، إذ العاقلة لا تحمل عمداً ، ولا يرث من الدية إجماعاً ( على ٢ عو شريح ٥ أكثرها ) ولا من غيرها أيضاً ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ولا يرث القاتل » ( بعض فقهاء البصرة ) يرث من المال دون الدية ، إذ لم تفصل آية الميراث ، لنا عموم الخبر ، ( فرع ) ( زه ن حص قش ) ولا كفارة عليه لعلمه ( خب ق ك ش ) بل تجب لسقوط القود كالحطأ . قلت : وصحح للمذهب كما سيأتى ، ( فرع ) ( ٥ حص ش ) والجدات من الطرفين كالأباء في سقوط القود ( بعصش ح ) بل يقاد من عدا الأب من الأميات والأجداد . قلنا : مخالف للإجماع ، إذ يعمهم لفظ الوالد ، ( فرع ) فلو قتل رجل زوجته وله ولد منها لم يلزم القود ، ولو كان لها ابن من غيره ، إذ لا يتبع القود . ولو قتل أحد الابنين أباه والآخر أمه ، فالقود على المتأخر فقط ، إذ المتقدم يرث بعض القصاص ، وهو لا يتجزأ فيسقط جميعاً . ولو كانت الأم بائمة من الأب تقاصاً ، ( فرع ) فلو اتحد وقت القتل اقتص منهما إذ لا مسقط حينئذ ،

سراقة بن مالك قال « حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « يقيد الأب من ابنه ، ولا يقيد الابن من أبيه » أخرجه الترمذى أيضاً .

( قوله ) « العمد قود » تقدم ذكره .

( قوله ) « فهو بين ثلاث خيارات » الخبر . لفظه عن أبى شريح أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « من أصيب بقتل أو خبل فانه يختار أحد ثلاث : إما أن يقتص ، وإما أن يغفو ، وإما أن يأخذ الدية ، فان أراد الرابعة فخذوا على يديه » ثم تلا ( فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم ) هكذا ذكره رزين « وفي رواية لأبى داود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « ألا إنكم معشر خزاعة قتلتم هذا القتل من هذيل ، وإنى عاقله ، فمن قتل له بعد مقاتلي هذه قتل فأهله بين خيرتين بين أن يأخذوا العقل وبين أن يقتلوا » انتهى . وعن أبى هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما فتح مكة قام فقال : من قتل له قتل فهو بخير النظرين : إما أن يودى وإما أن يقاد » أخرجه الستة إلا اللوطاً ، وهو طرف من رواية أبى دوداد المتقدمة بنحوه .

( قوله ) « لا يرث القاتل » لفظه عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « القاتل لا يرث » أخرجه الترمذى .



«مسألة» ولا يقتل مؤمن بحربي إجماعاً ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا يقتل مؤمن بكافر » (على ٢ ٣ زيد بصطامه عى ٥ ش ك) ولا بذى للخبر . وعموم قوله تعالى ( لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة ) (الشعبي خى حص) «قتل صلى الله عليه وآله وسلم مسلماً بذى وقال : أنا أولى من وفى بذمته » . قلنا : الحديث غير صحيح ، إذ المقتول الذى روه هو عمرو بن أمية الضمري وهو بقى إلى أيام ( ٢ ) سلطنا ، فقد عمل الصحابة بخلافه حيث أنكروا على (٢) قتل مسلم بذى فكف عنه ، «مسألة» ( ٥ ح شص ) ولا مسلم بمستأمن لما مر ( ف ) بل يقتل به كالذمى قلنا : لانسلم الأصل ، «مسألة» ولا يقتل السيد بعبد إجماعاً إلا عن (خى) لعموم قوله تعالى ( النفس بالنفس ) قلنا : نخصص بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا يقتل حر بعبد » ، «مسألة»

(قوله) « لا يقتل مؤمن بكافر » عن أبي جحيفة قال « قلت لمي عليه السلام : يا أمير المؤمنين هل عندكم سوداء فى مضاء ليست فى كتاب الله تعالى ؟ قال : لا ، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما علمته إلا فيما يميطة الله رجلاً فى القرآن وما فى هذه الصحيفة » قلت : وما فى هذه الصحيفة ؟ قال : فيها العقل وفكالك الأسير ، وأن لا يقتل مؤمن بكافر » أخرجه البخارى والترمذى والنسائى . وفى معناه روايات وأحاديث أخر .

(قوله) « قتل صلى الله عليه وآله وسلم مسلماً بذى وقال : أنا أولى من وفى بذمته » لفظه فى الشفاء . وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أنه أقاد من مسلم لماهد وقال : أنا أحق من وفى بذمته » (قوله) « حيث أنكروا على عمر » الخ : روى « أن رجلاً من المسلمين قتل يهودياً فى خلافة عمر ، فأراد عمر أن يقيد ، فأنكر على عليه السلام وزيد بن ثابت ، وقال : لم يجعن الله سبحانه حرمة الكافر كحرمة المسلم . فكف عنه عمر » هكذا روى والله أعلم .

(قوله) « لعموم قوله تعالى ( النفس بالنفس ) » قلت : ولما روى عن سيرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « من قتل عبده قتلناه ، ومن جدد عبده جدعناه » أخرجه الترمذى وأبو داود والنسائى ، وزاد فى رواية « ومن خصى عبده خصيناه » قال أبو داود : وفى رواية « ثم إن الحسن نى هذا الحديث ، وكان يقول : لا يقتل حر بعبد »

(قوله) « لا يقتل حر بعبد » قال فى التلخيص : حديث ابن عباس « لا يقتل حر بعبد » الدارقطنى والبيهقى من حديث ابن عباس ، وفيه جوير وغيره من التروكين وروى أيضاً عن على عليه السلام قال : « من السنة أن لا يقتل حر بعبد » وفى إسناده جابر الجعفى انتهى . وحكى فى الشفاء عن على عليه السلام أنه قال « من السنة أن لا يقتل حر بعبد »

(على ٢ زيد ابن الزبير ه جميعا ش ك مد) ولا بعبد غيره ، للخبر . (ح ف) بل يقتل ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «المسلمون تتكافأ دماؤهم» قلنا : مخصوص بالخبر . وبقول على عليه السلام «من السنة ألا يقتل حر بعبد» ، «مسألة» ومن قتل رجلا ثم انكشف أن له عليه قصاصا ، سقط القود والدية ، كسقوط الحد عن وطيء امرأة وانكشفت زوجته ، أو أخذ مالا فانكشف ماله فيضمن لشريكه نصف الدية إن كان ، ويفسق العامد ، «مسألة» (يه ح محمد فر قش) ومن قتل عبدا خطأ ، فقيمته على عاقلته كالدية (ن ف ك لى قش) بل في ماله ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «العاقلة لاتقتل عبدا» الخبر . قلنا : أراد لاتقتل جناية عبد جمعا بين الأدلة ، «مسألة» (ه) ويسقط القود بقول الولي : أخطأت . وإن قال : تعمدت ، إذ هو حق للولي ، وقد دفعه ، ولا دية أيضا . إذ دعوى الخطأ تقبل في سقوط حقهم من القود ، لا في ثبوت حق على غيرهم وهو الدية ، وإقراره بالعمد ليس إقرارا بالدية ، إذ أقر بدية عمد ودفعها الولي ، فلم تثبت له وهي مخالفة لدية الخطأ ، إذ هي من ماله وحالة ، عكس دية الخطأ فلم يثبت أيهما ، ولا نسلم أن اتفاقهما على القتل أقل ما يلزم منه الدية ، إذ مجرد القتل لا يوجب قودا ، ولا دية للاحتمال ، والحكم غير مستقر لتناكرهما فيه لما مر ، «مسألة» (الأكثر) ولا قصاص على صبي ، لقول على عليه السلام و (٢) «لا قصاص على من لم يبلغ الحلم» ولا نسلم صحة ما روى من قطع على عليه السلام أتملة صبي قصاصا وإنما روى حك أناملهم تأديبا وعمده والمجنون خطأ لما سيأتى ، «مسألة» (هق ن فوش مد)

(قوله) « وبقول على عليه السلام » الخ . تقدم قريبا ، وهو قوله عليه السلام « من السنة أن لا يقتل حر بعبد »

(قوله) « العاقلة لا تعقل عبدا » الخبر . لفظه في الشفاء « لا تعقل العاقلة عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا » انتهى . وعن ابن شهاب قال « مضت السنة أن العاقلة لا تحمل من دية العمد شيئا إلا أن يشاءوا ، وكذلك لا تحمل من ثمن العبد شيئا قل أو أكثر ، وإنما ذلك على الذي يصيبه من ماله بالغا ما بلغ ، لأنه سلعة من السلع ، لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لاتحمل العاقلة عمدا ولا صلحا ولا اعترافا ولا أرش جناية عبد ولا قيمة عبد إلا أن تشاء » ذكره رزين .

(قوله) « لقول على وعمر : لا قصاص على من لم يبلغ » حكاه في الشفاء .

ولا شيء فيمن مات بحد أو قصاص ، تقول على عليه السلام و (٢) الحق قتله (ح ل) بل ديته على عاقلته، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يذهب دم امرئ مسلم هدرا في الإسلام». قلنا : مخصص بما روينا ، وكمن يحد بسرقة أو غيرها (ي) ومن قطع الأكلة من الطفل فمات ، ضمن الإمام ديته إذ قطعه مجتهد فيه لا مقطوع بإباحته، فيضمن قولاً واحداً . قلت : فيه نظر ، «مسألة» (ط) ويسقط القود باقرار الجنى عليه بأن الجاني مافعل ، فلا تسمع بينة الورثة كيئنته بعد إقراره . ولا قود ولا دية لمن قتل مدافعة عن الفجور ، إذ أتى من قبل نفسه ، «مسألة» ويسقط القود بغزو الجنى عليه قبل موته ، لا الدية إلا من الثلث إن صرح بالغزو عنها . قلت : أو عفا عن الدم كما سيأتي : وتحتسب الدية من المال ، فلو كان له عشرون ألفا سقطت الدية ، «مسألة» (ه قين) ولا قود على المسك مع القاتل ، لقوله تعالى (بمثل ما اعتدى عليكم) ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم «يقتل القاتل ويصبر الصابر» ولأن علياً حبس الصابر وقتل القاتل (خى ل) بل يقتلان، إذ هما كالشر يكرهان، إذ لولا الإمساك لما اُقتل . قلنا : كالخافر مع المردى (عه) يقتل القاتل ويحبس المسك حتى يموت لنا مامر ، «مسألة» ولو أن أربعة أخوة قتل الكبير الثانى والثالث الصغير اقتص من الثالث لا الأول إذ ورث من الصغير بعض قصاص نفسه ، لكن عليه نصف دية الثانى ، ولو قتل ابن أخيه والأب باق ثم مات أبو المقتول سقط القود عن القاتل لذلك ، «مسألة» (ي) وإذا قتل المسلم ذمياً ، والحر عبداً ، والوالد ولداً فى المحاربة ، لم يجب القصاص ، كفى غير المحاربة . قالوا : قتل المحاربة يوجب الحد فيلزم ، إذ ليس قصاصاً محضاً . قلت : وهو القياس ، إذ قتل المحاربة حد لا قصاص ، «مسألة» ولو اشترى المكاتب أباه ثم قتله لم يلزمه قصاص . كالسيد قتل عبده . وقيل : يقتص منه ، إذ ليس بمالك حقيقة ، بل حكمه معه حكم الأجير ، ومن ثم حرم عليه بيعه ، «مسألة» ولا قود على

(قوله) «تقول على وعمر» الخ . حكى فى الشفاء أنهما قالوا «من مات من حد أو قصاص فلا ضمان ، الحق قتله» انتهى . ونسبه فى التلخيص إلى البيهقى ولم يذكر فيه الحد .  
(قوله) «لا يذهب دم امرئ مسلم هدراً فى الإسلام» قد تكرر ذكره .  
(قوله) «يقتل القاتل ويصبر الصابر» (١) حكاه فى الشفاء وأشار إليه فى النهاية ، ونسبه فى التلخيص إلى الدارقطنى والبيهقى ، قال الدارقطنى : والإرسال فيه أكثر .

من قيد رجلا في مسبعة أورمى به على سبع في الصحراء فأكله ، إذ طبع السبع النفور عن الانسان فأكله له حينئذ باختياره فهو مباشر كالقاتل مع المسلك ، فإن جمع بينهما في مضيق لزمه القود ، إذ هو كالمجنى . أما الحية ونحوها فلا قود . ولو جمع بينهما في مضيق ، أورمى بها عليه ، إذ لا تشجع في مضيق بخلاف السبع ، فإن أخذها بيده فأنهشها إياه . فإن كانت ممن ينهش في العادة كحيات الطائف ومكة . لزمه القود وإلا فلا ، كشمابين مكة والحجاز وأفاعى مصر ، «مسألة» ومن أوجر غيره سماً مثله يقتل في العادة ، لزمه القود ، ككلو ضربه . فإن اختلفا في كونه قاتلا فالبيئة على ولى الدم ، فإن بين أنه يقتل النحيف والمسقى كذلك اقتصر وإلا فلا . ومن سحره غيره فمات فلا قود إلا أن يقتل مثله في العادة (ح) بل يقتل حداً ، إذ سعى في الأرض فساداً . قلنا : ليس بمحارب لما مر ، «مسألة» (تضى) ومن قتل متهددا خوفاً منه لزمه القود إن لم يكن قد أقدم ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا يحل دم امرئ مسلم » ولقول على عليه السلام حين بلغه تهديد ابن ملجم لعنه الله « لا تقتل غير قاتلنا » ونحوه . وإن قيل ، إن غلب في ظنه أنه إن لم يقتله قتله جاز . ولو قبل الاقدام كمنهزمى البغاة ، «مسألة» (هـ حص) ومن أباح قتل نفسه لم يسقط القود ، إذ لا تبيحه الاباحة ، فالإذن كلا إذن (ش عح عف) يسقط ، إذ الإذن شبهة . قلنا : إنما تؤثر الشبهة حيث يقع الاشتباه .

### فصل

والقصاص مشروع فيما دون النفس كالنفس ، لكن فيما علم قدره وأمن تعديه ، لقوله تعالى (والجروح قصاص) ولأمره صلى الله عليه وآله وسلم بكسر سن الربيع بنت معوذ بن عفراء ، «مسألة»

(قوله) «واتقول على عليه السلام حين بلغه تهديد ابن ملجم» روى «أنه لما بلغ علياً عليه السلام تهديد ابن ملجم قيل له : ألا تقتله ؟ فقال : كيف أقتل من لم يقتلنى ؟» وفي رواية «كيف أقتل قاتلى؟» والله أعلم . وحكى في كتاب مقاتل الطالبين «أن علياً جمع الناس للبيعة فجاء عبد الرحمن بن ملجم فردده مرتين أو ثلاثاً ثم بايعه ، فقال له على عليه السلام : ما يحبس أشقاها ؟ فواللهى نفسى بيده لتخضبن هذه من هذه وروى أن علياً عليه السلام أعطى الناس فلداً بلغ إلى ابن ملجم قال : أريد حياته ويريد قتلى نذيرك من خليك من مراد .

(قوله) « ولأمره صلى الله عليه وآله وسلم بكسر سن الربيع بنت معوذ بن عفراء » هكذا حكاه في رواية في الشفاء ، وهو غلط ظاهر ، والصواب ما تقدم من أن صاحبة هذه القصة هى الربيع بنت النضر عمه أنس بن مالك .

وإنما يجب القصاص في جناية مكلف عامدا لما مر على نفس أو ذى مفصل أو موضحة قدرت طولا وعرضا ، أو مأمون التعدى في الغالب ، وسيأتى إن شاء الله تعالى ، «مسألة» (هـ ل) وفي اللطمة القصاص ، إلا أن تقع في العين أو موضع يخشى منه التلف (ل) وكذلك الضربة بالسوط ونحوه (ط ي) لم يؤثر عن (هـ) فيه شيء (لهم) (فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) وقوله تعالى أيضا (فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) (ن ز م ي قين) لا ، إذ لا يمكن الوقوف على قدرها وهو شرط في القصاص إجماعا . قلت : وهو الأقوى ، «مسألة» (هق ن أحمد ط) والقصاص في الطرف كالنفس ، فتؤخذ يد الرجل بيد المرأة (هب) ويتوفى كما مر (ز حص سا) لا يؤخذ طرف الرجل بطرف المرأة مطلقا ولا العكس ، ولا طرف العبد بمثله ، حيث اختلفت قيمتهما لعدم التكافؤ . بالتفاضل في القصاص كالحر بالعبد ، لنا قوله تعالى (والجروح قصاص) ولم يفصل ، والخلاف في التراد كما مر في النفس ، «مسألة» (هـ) ومن ضرب غيره ضربة أذهبت عينه وأنفه ولسانه ويديه لزم القصاص حيث يمكن والأرث ، حيث لا قصاص . فإن مات دخلت الأطراف في النفس قودا وأرشا . إذ لو أخذنا أرش الأطراف لأسقطنا النفس ، ولا قائل به . ولو أخذنا أرش الجميع أخذنا أرش الأطراف مرتين ، فإن لم يمت أخذ أرش الجنايات ، وإن تعددت الديات ، «مسألة» (ه قين) والخطأ في ذلك كالعمد (ن ي ك) لا تلزم إلا دية واحدة في الخطأ خاصة ، إذ شرعت رقا ومواساة ولا رفق في عشر ديات . قلنا : مجرد استبعاد ، «مسألة» (ه قش) وإذا ذهب حاستان بضربة لم يتداخل كضربتين (ح) ممن زال عقله بموضحة دخل أرشها في دية العقل ، إذ زاوله كالموت لزوال التكليف ، (فرع) (ه حص) فإن أزال شعره بموضحة لزم أرش الموضحة ، وفي الشعر حكومة (حص) بل أرش الشعر فقط ، وسيأتى ولا يدخل في الموضحة اتفاقا ، «مسألة» وإذا قطع جماعة يد رجل ولم يتميز فعل بعضهم من بعض ، بل أجروا السيف معا ونحو ذلك قطعوا جميعا كالنفس ، ولقول على عليه السلام للشاهدين «لقطعكما» ولم ينكر ، فإن قطع أحدهما بعض العضو ثم أبانه الآخر ، أو وضع أحدهما السكين من جانب والآخر من الجانب الآخر ، ثم أبانه فلا قصاص على أيهما ، إذ كل منهما قاطع بعضا فلا تؤخذ كل يده ببعض يد ، «مسألة» ويؤخذ

(قوله) « ولقول على عليه السلام للشاهدين » الخ ، تقدم .

ذو الفصل بمثله ، فالعين بالعين (الأكثر) ولا يؤخذ أيمن بأيسر (ابن شبرمة) يجوز . لنا قوله تعالى ( بمثل ما عوقبتم به ) ولا يؤخذ صحيح بناقص ، ويجوز العكس برضا المجنى عليه ، كمن رضى بأخذ بعض حقه . ولا يؤخذ جفن أعلى بأسفل ولا العكس للاختلاف . ولا يؤخذ جفن البصير بجفن الضرير للاضرار بمقدقة البصير ، فإن استويا تقاضا ، وتؤخذ الأنف الكبرى بأنف الصغرى إذ لم يفصل الدليل ، وإنما يجب القصاص في الأنف من المارن لامن العينين ، إذ لا قصاص في عظم . ويؤخذ أنف الشام بأنف الأخشم والعكس ، إذ الخشم ليس بتقصان في الأنف ، بل في الدماغ . ويؤخذ أنف الصحيح بأنف المجذوم ما لم يسقط بالجذام شيء منها ، إذ يأخذ أكثر من حقه ، ويؤخذ الروثة بالروثة . وإذا أخذ مارناً صحيحاً ، وقد ذهب بعض مارنه قطع ما بقى منه وسلم أرش الزائد . ويؤخذ المنخر بالمنخر لتساويهما ، والحاجز بين المنخرين بالحاجز للتساوى . ومن قطع المارن والقصبه قطع مارنه وسلم أرش القصبه ، فإن قطع بعض مارن غيره قدر وقطع مثله من نصف أو ثلث أو ربع ، ولا يقدر بالمساحة ولا عبء بالطول والعرض ، إذ قد تختلف الأنوف صغراً وكبراً ، فيؤدى إلى أن يؤخذ كل الصغرى ببعض الكبرى « مسألة » والأذن بالأذن ، وإن اختلفا في القدر للآية . والصحيحة بالصماء لما مر في الأنف ، والمثقوبة بالصحيحة والعكس ، إذ الثقب ليس نقصاً ، بل للترزين ، فإن انخرم صار نقصاً فيقطع بالصحيحة ويسلم أرش انخرم وتؤخذ الصحيحة بالحشفة اليابسة لتساوى منفعتهما ، والبعض بالبعض مقدراً كما مر في الأنف . وقد منع بعض (القهام) من القصاص في بعض الأذن . قلنا : يمكن المساواة فلزم . وقد قال تعالى ( والأذن بالأذن ) فإن قطع بعضها ثم ألصقه ، سقط القصاص إن خفى موضع القطع بعد الالتصاق ، وإلا فلا . فإن قطعها حتى صارت معلقة فله قطع أذنه كذلك اعتباراً للمائلة . ومن قطعت أذنه قصاصاً فألصقها لم يكن للمقتص نزعها ثانياً . ومن أبيت أذنه من أصلها ثم قطع بعض أذن الجاني وألصقها فله إياها ثانياً ، إذ حقه الإيابة ، « مسألة » (الأكثر) ويصح القصاص في الشفتين (بعضها) لا ، قلنا : يمكن معرفة القدر ، وقد قال تعالى ( والجروح قصاص ) ، « مسألة » (ح بعضشك) ولا قصاص في اللسان ، إذ لا يمكن قطعه إلا مع قطع غيره (ى ل) بل يجب في جميعه وبعضه ، إذ له حد كالأذن . قلت : الأول أقرب (لهب) لا تنشأه تارة وقبضه أخرى ، فتعذر معرفة القدر . ولا يؤخذ الصحيح بالأخرس لما مر . ويجوز العكس بالتراضى ، « مسألة » والسن بالسن إجماعاً للآية . ولا قصاص

في سن صبي لم يثغر ، إذ لا قصاص فيما يعود كالشعر ، فإن لم تعد في مدة عود مثلها لزم ( ي ) ولا حكومة إن عادت ، ولم يخرج غير موضع السن ، وقيل : بل يجب للإدماء ( ي ) لا حكومة في الأدماء بلا جرح ، كلوا لطمه فرع ، فلا شيء في الدم . ومن قلع سن صبي قد أثغر اقتص منه فوراً . فإن عاد سن المجنى عليه بعد أن اقتص فوجهان : أحدهما : لادية على المجنى عليه ، إذ هذا السن أحدثه الله ، وقيل : يلزمه إذ انكشف كالذي لم يثغر ، إذ الظاهر أن هذا النبات كنبات المقلوع ، إذ هو مثله وفي موضعه . قلنا : خلاف المعتاد . قلت : وسيأتي خلاف ذلك ( لـ ب ) ( فرع ) ويؤخذ الصغير الكبير ، كالأنف ، لا البعض البعض ، إذ لا قصاص بالكسر إجماعاً والكسر في حديث الربيع محمول على القلع ، «مسألة» ولا يقتص بسن زائدة إلا بزائدة مثلها في محلها وإلا فلا ، إذ لا تماثل . فإن كانت إحدى الزائدين أكبر فوجهان ، ( ي ) أحدهما : لا يؤخذ الأكبر بالأصغر إذ أخذ الزائد بالزائد اجتهدى غير ثابت بالنص . وقيل : يؤخذ كغير الزائد .

### فصل

واليد باليد ، والأصابع بالأصابع ، والأناامل بالأناامل ، لقوله تعالى ( والجروح قصاص ) وإذ لها مفصل معلومة . ولا يقتص في قطع الكف من وسطه إذ لا قصاص في كسر العظم إجماعاً وإذ لا تؤمن السراية ( ي ش ) فيقطع من أصول الأصابع ، وفي الباقي حكومة . واغترى عدم المائلة في القطع واختزىء بالأقل مع أمن التعدى ، وكذا القطع من وسط الذراع يقتص من الكف ، وفي الباقي حكومة ، وكذا من وسط العضد يقتص من المرفق ، وفي الباقي حكومة ، فإن قطعت من مفصل الكتف اقتص إن لم يخش حاققة فيعمل بقول عدلين . وله أن يأخذ من المرفق وحكومة فيما بقي . قلت : والأقرب ( لـ ب ) أن لا قصاص . إذ ليس له إيلاؤه في غير موضع الجنابة لما مر ، «مسألة» ( هـ قين ) ولا تؤخذ الصحيحة بالشلاء ( د ) يجوز ، لنا ما مر . فإن قطع صحيحة من له شلاء ورضى المقتص بالشلاء فوجهان ( ي ) أحدهما يجوز إن لم يخش من قطع الشلاء التلف ( ش ) يجوز إذا رضى بأخذ بعض حقه ( ي ) وفي أخذ الشلاء بالشلاء وجهان : أحدهما لا يجوز لاختلاف علل الشلل فلا تتحقق المائلة ، «مسألة» ( ي ش ) ولا يؤخذ كف فيه ست أصابع بكف فيه خمس ولو ثبتت الزائدة مع أئمة إحدى الخمس ، إذ لا تماثل ، وله قطع ما ليس فيه الزائدة من الأصابع ، وحكومة في الباقي ، وكذا الخمس مع الأربع . قلت : والأقرب أن الكف بالكف ، وإن زادت

أصابع أحدهما كالأصابع الأصغر . ولا يقتص من له أربع أصلية والخامسة زائدة من خمسة أصلية لما مر ، فيأخذ أربعاً أصلية وحكومة في الزائدة ، ولذى الخمس أن يأخذ بها ذات الأربع ، والزائدة حيث محلها محل الأصابع وليس أناملها أكبر ، وإلا فلا ، إذ صاروا كالجنسين ، «مسألة» ولا تؤخذ ذات أظفار بما لاظفر لها ، ولو رضى الجاني كلورضى الحر أن يقتل بالعبد ، إذ لا يستباح بالإباحة وفي العكس القصاص ، «مسألة» (ى ش) وحيث أخذ الناقص بالكامل يلزم التوفية بدية ناقص ليقع التماثل (ح) بل يخير بين دية عضو كامل أو قطع الناقص ولا شيء . قلت : ولعل الوجه أن لا يلزمه غرمان في ماله و بدنه وهو الأقرب للمذهب (ى) ومن قطع أئمة لها طرفان لزمه قطع أئمته وحكومة للزائد . قلت : وفيه مامر ، ولا قصاص في العكس لما مر .

### فصل

والرجل وأصابعها حكم اليد في «مسألة» ومن قطع من الركبة لم يكن له أن يقتص من مفصل القدم ويأخذ حكومة في الباقي لا مكان القصاص من موضع الجنابة ، وكذلك ما أشبهه ، «مسألة» (ى) ولا يسقط القصاص بالسراية إلى ما لا فصاص فيه . وقيل : يسقط . قلت : وهو الأقرب للمذهب ، إذ يجب القصاص بالسراية إلى ما تجب فيه إذ السراية كفعله فيسقط بالعكس لذلك . قالوا : كلو قطعت يد امرأة فأسقطت ، فلا يسقط قصاص اليد . قلنا : جنسان مختلفان فافترقا «مسألة» ولا قصاص في العضو الزائد حيث لا مثل له للجاني «مسألة» (ى) والآلية بالآلية ، إذ هى معلومة القدر كاليد . وقيل : لا ، إذ لا مفصل لها كالعظم . قلت : وهو قريب (لب) «مسألة» (ى ش) والذكر بالذكر . ولو بين صبي ورجل وشاب وشيخ كاليد ويؤخذ الصحيح بالخصى والعنين كالأذن الصحيحة بالصماء (ك مد) لا ، كالصحيحة بالشلاء (ى ش) ولا يؤخذ الذكر الصحيح بالأشل وهو الذى لا ينتشر بحال ، إذ لا تماثل (ى ش) ويقتص ببعض الذكور كالأذن (الروزي) لا ، كالعظم (ى) ويعتبر بالتجزئة كالنصف والثلث لا بالمساحة لما مر (ى) ويؤخذ الأغلف بالمتحون كالسمين بالمهزول ، وإذ البجلة مستحقة القطع . قلت : الأقرب قول (الحنفية) أن لا قصاص لما مر في اللسان إلا حيث أخذت الحشفة ، «مسألة» (ى) والأثنيان بالأثنين ، كاليدين باليدين . ولا تؤخذ واحدة بواحدة إلا حيث يقول خبيران عدلان لا يخشى على الأخرى وكذلك جلدتهما ، «مسألة» (ى) والشفر بالشفر إذ له حد معروف . وقيل : لا لاتصاله . قلت : الأقرب أنهما كالأليتين ، «مسألة» (ى) ولا قصاص على الذكر ولا



المرأة ولا الخنثى بذكر الخنثى وشفره ، إذ لا يؤخذ أصلي بزائد ، وذلك غير مأمون ، فإن انكشف حاله في الذكورة والأنوثة عمل بحسبه وسيأتى حكمه في الدية والحكومة إن شاء الله تعالى ، «مسألة» (ى) ويؤخذ العضو الكبير بالصغير والسمين بالهزيل ، لعموم قوله تعالى (والأنف بالأنف) الآية ولو اعتبر المساواة في ذلك تعذر القصاص لعدم التساوى ، «مسألة» (الأكثر) ولا قصاص في الشعر مطلقاً (ل) ينتف مثله قصاصاً ، لقوله تعالى (بمثل ما اعتدى عليكم) وله حد . قلنا : ليس عضواً ولا شعبة ، فلم نعمه الآية كالكسر ويعزز الناتف مع الأرض ، ولأن ضبطه يصعب فلا تؤمن الزيادة ، «مسألة» (هب حصص) ومن قلع أعين جماعة أيا من أو أيا من أو أيديهم كذلك ، اجتمعوا على قلع عينه وديات الباقيات من ماله ، كمن عليه لجماعة وسق فلم يجد منه إلا صاعاً فيشتركون في الصاع ويأخذون قيمة الباقي (ش) إن قلعاً أعينهم معضرة أقرع بينهم في القصاص وإلا فلأول والباقي الدية في الطرفين ، كن قتل جماعة وقد مر . قلنا : لانسلم الأصل ، (فرع) وما على قاتل جماعة إلا القتل كما مر ، ويحفظ نفسه حتى يجمعوا ، ويدفع من أراد الأفراد به ولو بالقتل لتعديه ، ولا دية للباقيين ، إذ يقتلهم إياه صار كل آخذاً جميع حقه ، إذ النفس لا تنبعض . والاطراف يمكن تبعضها ، فبقلمهم إياها أخذ كل بعض حقه فانتقل الباقي إلى المال لتعذر استيفائه بالقصاص .

### فصل

والشجج هى الحارصة التى تقشر الجلد ولا تدميه من حرص القصار الثوب ، أى أزال درنه . والدائمة هى ما كشط الجلد وأدماه دماً غير جار . والدائمة هى التى قطر دمها وسال ، والباضعة هى التى بضعت اللحم . والمتلاحة هى التى غاصت فيه غوصاً بالغاً ، والسمحاق هى التى انتهت إلى جلدة رقيقة تلى العظم ، والموضحة هى التى أوضحت العظم وكشفتها ، والماشمة هى التى هشمت العظم ، والمنقلة هى التى نقلت العظم من موضعه ، والآمة التى بلغت أم الرأس وهى جلدة رقيقة تحجب الدماغ ، (فرع) ولا قصاص فى الهاشمة والمنقلة والآمة إجماعاً ، إذ لا يؤمن تعديها . وفى موضحة الرأس القصاص إجماعاً ، لأن التعدى وتقدير الطول والعرض . ولا عبرة بالعمق ، وإذا كانت فى الرأس أزيل الشعر الكثر ليسهل الاستيفاء ، ويجوز تركه . ويعتبر تساوى المحل لما مر (ى) به بعضش) ولا قصاص فى موضحة البدن ، إذ خالفت فى الأرض ، فخالفت فى القصاص

(ى ش) بل يجب ، إذ لم يفصل الدليل . قلت : وهو الأقرب للمذهب (فرع) (هم ط) وأكثر (صش) ولا قصاص فيما دون الموضحة ، إذ لا يؤمن التعدي (نى أبو حامد) من (صش) بل يجوز لإمكان معرفة قدرها من الموضحة من نصف أو نحوه . قلنا : لا يؤمن التعدي (أكثر صش) إنما نقله (المزنى) سهواً .

### فصل

وتجب المائلة في الموضحة محلاً وقدرًا ، (فرع) (ى) وإذا أوضح عضداً أعظم طولاً من عضد الجاني لم يوف قدرها من ساعد الجاني ، كما لا يجوز النزول من الرأس إلى الوجه ونحو ذلك ، ويأخذ أرش الزائد . قلت : فيه نظر ، (فرع) (ى صش) ولن هشم أن يوضح ويأخذ أرش الهشم لما مر . قلت : والأقرب للمذهب خلافه .

### فصل

ويورث القصاص إجماعاً ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « فأهله بين خيارين » ، « مسألة » ( ٥ حص ش ) ويستحقه الوارث بنسب أو سبب للخبر (هرك) يختص المعصية ، إذ شرع لنفى العار كولاية النكاح ، فإن عفوا فالدية كالتركة (ابن شبرمة) يختص النسب ، إذ شرع للتشفي والزوجية ترتفع بالموت فلا تشفي . قلنا : بل شرع لحفظ الدماء ، لقوله تعالى (ولكم في القصاص حياة) ولقول (٢) حين عفت أخت المقتول « عتق من القتل » ولم يخالف ، « مسألة » ومن قتل بالسيف

(قوله) « فأهله بين خيارين » عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما فتحت مكة قام فقال : من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ، إما أن يودي وإما أن يقاد » هذا طرف من رواية أبي داود لحديث أخرجه إلا للوطأ والنسائي .

(قوله) « ولقول عمر حين عفت أخت المقتول الخ . حكى في الشفاء عن زيد بن وهب « أن عمر أتى برجل قتل رجلاً ، جاء أولياء المقتول ليقتلوه ، فقالت أخت المقتول وهي امرأة القاتل : قد عفوت عن حق ، فقال عمر : عتق من القتل » وهو في التلخيص بنحوه منسوباً إلى عبد الرزاق والبيهقي ، وحكى فيه أيضاً « أن عمر رفع إليه رجل قتل رجلاً جاء أولاد للمقتول وقد عفأ أحدهم . فقال عمر لابن مسعود وهو ولي جنبه : ما تقول ؟ قال : إنه قد أحرز من القتل ، فضرب على كتفه وقال : كنيف ملىء علماً » انتهى (ح) كنيف : تصغير كنف بفتح النون وهو الجانب .

اقتص به إجماعاً ، لقوله تعالى ( بمثل ما عوقبتم به ) ولا بضرب إلا العنق اتقاءً للتعذيب (ى) فإن ضرب غيره عززه الامام، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « فأحسنوا القتلة » ، (فرع) (هـ حص) ومن أحرق أو أغرق أو خنق فالقصاص بالسيف ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا قود إلا بالسيف » ونحوه (شص) بل يقتل بمثل ما قتل به ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من غرق غرقناه ، ومن حرق حرقناه » ولرضخه صلى الله عليه وآله وسلم رأس اليهودى . قلنا : له له لمصلحة كتحرير على عليه

( قوله ) « فأحسنوا القتلة » أوله « إن الله كتب الإحسان على كل شيء » ، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة » وقد تقدم . وعن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « أعف الناس قتلة أهل الإيمان » أخرجه أبو داود .

( قوله ) « لا قود إلا بالسيف » ونحوه « لا قود إلا بحديد » حكاهما في الشفاء . وقال في التلخيص : حديث « لا قود إلا بالسيف » ابن ماجه من حديث النعمان بن بشير ، ورواه البزار والطحاوى والطبرانى والدارقطنى والبيهقى والفاظهم مختلفة وإسنادهم ضعيف .  
( قوله ) « من غرق غرقناه » إلخ . قال فى التلخيص : حديث « من حرق حرقناه ومن غرق غرقناه » البيهقى فى المعرفة ، وقال فى الإسناد بعض من يجهل وإنما قاله زياد فى خطبته .

( قوله ) « ولرضخه صلى الله عليه وآله وسلم رأس اليهودى » عن أنس « أن يهودياً قتل جارية على أوصاح لها فقتلها بحجرين ، فجئ بها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبها رمق ، فقال لها : أقتلك فلان ؟ فأشارت برأسها أن لا ، ثم قال لها الثانية ، فأشارت برأسها أن لا ، ثم سألها الثالثة فقالت نعم وأشارت برأسها فقتله النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحجرين » وفى رواية « أن يهودياً رضى رأس جارية بين حجرين فأخذ فاعترف فأمر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن ترض رأسه بالحجارة » أخرجه البخارى ومسلم وفيه روايات أخر .

( قوله ) « كتحرير على عليه السلام الغلاة » قال فى شرح ابن أبي الحديد : قال أبو العباس : « يبنى المبرد . وقد كانت على عليه السلام عثر على قوم خرجوا من محبته ، فاستحوذ عليهم الشيطان إلى أن كفروا بربههم وجحدوا ما جاء به نبيهم أن اتخذوه رباً وإلهاً ، وقالوا : أنت خاطئنا ورازقنا فاستتابهم فأبوا ، فحرقهم بالنار » وروى « أنه لما حرقهم صاحوا إليه الآن ظهر لنا ظهروا بينا أنك أنت إله لأن ابن عمك الذى أرسلته قال : لا يحرق بالنار إلا رب النار » وذكر رواية أبسط من هاتين . وفى الجامع عن عكرمة قال « أتى علي عليه السلام بزنادقة فأحرقهم فبلغ ذلك ابن عباس فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم لنهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا تعذبوا بعذاب الله » ولقتلتهم لقول

السلام ، الغلاة ، و (١) الفجأة ونحوه مما يجوز للامام ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم « لا يعذب بالنار إلا رب النار » سلمنا ، لزم فيمن قتل بإيجار الخمر أو الجماع أن يقتل بمثله . ومن التزم أن يوجر خلا مكان الخمر ويحشى خشبة عوض الوطء فقد أبعد ، « مسألة » ( ط ي ) ولا يقتص إلا بإذن الإمام أو الحاكم لوقوع الخلاف في تفاصيله وفي كونه حداً أم لا ، فلا يلزم خصمه اجتهاده في ذلك فإن فعل فلا قود عليه لاستحقاقه ، وفي تعزيره تردد : الأصح يعزر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أمثلي يفتات عليه ؟ » وقيل : إن شاهد القتل أو تواتر أو أقر الجاني ، جاز من غير إذن ، لا بالشهادة إذ سماعها إلى الحاكم ، فإن فعل لزمه القود ، لنا ما مر . ونذب الإشهاد كالدين وأن يفقد الإمام الآلة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « فاحسنوا القتلة » فإن اقتص بآلة كلية ، فقد أساء ولا تعزير ويمنع من سم الآلة لسرايته ، ويعزر إن فعل لعصيانه ، فلو اقتص من طرف بآلة مسمومة فأت ، فلا قود إذ مات بمباح ومحرم وعليه نصف الدية . قلت : وفيه نظر ، « مسألة » وللإمام تمكين الولي يقتص بنفسه إذ الحق له ، ومن لا يحسن فله التوكيل ولو بأجرة ( ح ) يستأجر في الطرف لا في النفس . قلنا : القتل عمل معلوم كقطع الطرف ( ي ) ولا يقتص بنفسه في الطرف ، إذ هو مقتا فلا يؤمن تعديه بخلاف القتل ، فالقصد إزهاق الروح ، وقيل : لافرق ، « مسألة » ( هـ ح ك ) وينتظر في الطرف

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من بدل دينه فاقتلوه » زاد الترمذى « فبلغ ذلك علياً عليه السلام فقلل : صدق ابن عباس » وفي الحديث روايات أخر للسته إلا الموطأ ومسلما .  
( قوله ) « وأبى بكر الفجأة » حكى في الشفاء وغيره « أن أباً بكر أحرقت الفجأة بالنار حين ارتد » والله أعلم .

( قوله ) « لا يعذب بالنار إلا رب النار » في حديث أخرجه أبو داود من رواية ابن مسعود ما لفظه « ورأى - يعنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - قرية عمل قد أحرقتها ، فقال : من أحرقت هذه ؟ قلنا : نحن ، قال : إنه لا ينبغي أن يعذب بالنار إلا رب النار »

( قوله ) « أمثلي يفتات عليه » هذا غير معروف في حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإنما هو من كلام عبد الرحمن بن أبي بكر لما زوجت أخته عائشة ابنته حفصة بنت عبد الرحمن للنذر بن الزبير وهو يومئذ غائب بالشام فلما قدم قال : ومثلى يصنع به هذا ؟ ومثلى يفتات عليه » هكذا في رواية الموطأ ، وفي رواية غيره « أمثلي يفتات عليه في بناته ؟ » ( ح ) معنى يفتات عليه : أى يفعل بغير أمره

البرء ثم يقتص ، لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم عن الاستقادة من الجرح حتى يندمل (ش) يندب ولا يجب « لفعله صلى الله عليه وآله وسلم فيمن طعن بقرن في رجله » . الخبر . قلنا : معارض بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « اصبروا حتى يستقر الجرح » الخبر . وهو أصرح ومطابق للقياس ، ولعله خشي موت الجاني فعجل ، «مسألة» وندب للإمام إقامة بصير ذي دين للحد والقصاص ويرزقه من مال المصالح إذ ~~هو منها~~ فإن كان لها مصرف أهم فن المقتص له عندنا و (ح) إذ الحق له (ش) بل من الجاني ، إذ الحق عليه ، فإن بذل الجاني أن يقطع نفسه فوجهان (ي) أحدهما لا يمكن ، إذ شرع للثقي ، ولا يحصل بفعله ، وقيل : يصح ، إذ القصد القطع ، «مسألة» ولا تقتل الحامل حتى تضع ، لقوله تعالى ( فلا يسرف في القتل ) وكالحد . وتؤخر للرضاع كما مر ، فإن اقتص قبل أن ترضعه فهلك فهو قاتل عمد يقاد به ، فإن مكته الإمام وهو عالم بالضمان عليه ، فإن كانا عالمين معا أو جاهلين بالضمان على المباشر الأصح ، ولا شيء فيمن جوز موته بقتل أمه إن لم ينفصل لاحتمال انتفاخ البطن بالريح وغيره . «مسألة» ( هـ ح قش ) ومن أذهب ضياء عين غيره بمخاضة لا قصاص فيها عولج إذهاب ضياء عينه بالكافور أو نحوه ، لا بالقلع والفق ، لفعل على عليه السلام في غلام

( قوله ) « لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم عن الاستقادة » الخ . حكى في الشفاء عن عمرو بن دينار عن محمد بن طلحة قال « طعن رجل رجلا بقرن في رجله فجاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يطلب القود فقال أئذني فقال : دعه حتى يبرأ فأعادها مرتين أو ثلاثاً والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : حتى يبرأ فأبى فأقاده منه ، ثم عرج المستقيد فجاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال : برىء صاحبي وعرجت رجلى ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاحق لك فذلك حين نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يستقيد أحداً من جرح حتى يبرأ صاحبه » انتهى . وفي قصة صفوان بن العطل « أنه لما ضرب حسان بن ثم ثابت بالسيف ، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : احبسوا صفوان ، فإن مات حسان فاقتلوه به »

( قوله ) « لفعل على عليه السلام في غلام عثمان » روى « أن أعرابياً قدم بمحاوبة إلى المدينة يبيعها ، فساومه غلام لعثمان بن عفان فتنازعا فلطمه فأذهب ضوء عينيه ، فقال له عثمان : هل لك أن أضاعف لك الدية وتغفو عنه ؟ فأبى فدفعهما إلى على عليه السلام فدعا بمرآة فأحماها ، ثم وضع القطع <sup>(١)</sup> على عينه الأخرى ، ثم أخذ المرأة بكلبتين فأدناها من عينه حتى سال إنسان عينه » والله أعلم .

(١) في بعض كتب السالكية : القطن .

عثمان (ي) فإن لطم عينه فايضت أو شخصت عن موضعها ، لطم الجاني كذلك . فإن ايضت عينه وإلا عولج كما مر . قلت : وفيه نظر ، لعدم الاقتصاص في اللطمة كما مر ، «مسألة» (ي لهب) فإن قلع عينه بأصبعه اقتص بحديدة لا بالأصبع ، إذ لا يؤمن تعليلها (قش) بل بالأصبع . قلنا : بناء على أصله في كيفية القصاص ، وإذا أراد أن يقتص من أصبع فاضطرب الجاني فقطع أصبعين هدرت الثانية ، إذ ذهبت بسببه ، «مسألة» ومن أخذ أيمن بأيسر أو العكس فله الاستئناف ولو عالمًا ، إذ لم يقع في محل القصاص (ي) اختياره اليمين عفو عن الشمال فلا يستأنف فله دية يده وعليه دية ما أخذه فيتقاصان ويترادان حيث هما رجل وامرأة . قلنا : الإباحة لا تسقط القصاص كما مر . قلت : والأقرب أنه لا قصاص على الجاهل وعليه الدية لخطئه (فرع) وإذا مات الجاني والمقتص بالسراية توفي ورثة المقتص نصف ديته إذ لم تذهب نفس الجاني قصاصا بنفس المقتص ، ويتوفون في الموضحة تسعة أعشار الدية ونصف العشر ونحو ذلك ، «مسألة» وإذا كان ولي الدم صغيراً انتظر بلوغه إجماعاً ، ولا يقتص وليه لتجوز عفوه ، «مسألة» (ه قين) ولو كان فيهم كبير انتظر أيضاً (ك) لا يلزم . قلنا : يؤدي إلى استيفائه حق الصغير ، ولا ولاية له ، فإن كان أحدهم غائباً انتظر حضوره إجماعاً لما مر . ولتجوز العفو فلا يستوفى مع الشك . قالوا : قتل الحسنان ابن ملجم وفي أولاد علي الصغار قلنا : حد لا قصاص لفساده في الأرض أو لردته ، إذ سماه صلى الله عليه وآله وسلم أشقى الآخرين وانتظرا موت أبيهما ليتحققا كفر قاتله ، (فرع) فإن قتله البالغ فلا قود عليه للشبهة وعليه حصة شريكه «مسألة» (طش) وليس للأب أن يقتص للابن في طرف ، بل ينتظر بلوغه لما مر (ح) بل له ذلك كاستيفاء دمه وديته . قلنا : للجاني حق في الانتظار لتجوز العفو ، وكالطلاق ، «مسألة» ويسقط القود بعفو أحد الشركاء لما مر ، (فرع) (ه طع قش) ولا تسقط الدية ما لم يصرح بها حيث يعفو عن القود ، إذ هما مختلفان فلا يدخل أحدهما في الآخر كسائر الحقوق (م قش) بل يسقط كسقوط الشفعة

(قوله) « إذ سماه صلى الله عليه وآله وسلم أشقى الآخرين » قد ورد في ذلك أخبار كثيرة منها ما روى عن علي عليه السلام أنه قال « حدثني الصادق المصدوق أني لن أموت حتى تخضب لحيي هذه من دم رأسى يضربني أشقى هذه الأمة ، كما عقر ناقة الله أشقى ثمود »

والدين بمجرد الإبراء . قلنا : القود لا يعم الدية ولو سقطت بسقوطه لزم سقوط حصّة الشركاء كالقود . قلت : فإن عفا عن دم المقتول سقطاً، إذ الدم يعمهما ، ويقدم قود الطرف على النفس ليحصل وفاء الخصمين ، لا قصاص الأصبع على اليد ، إذ ينقصها ، والطرف لا ينقص النفس ، والواجب أن يستوفى حقه كاملاً . قلت : وتلزم دية الأصبع كما مر فيمن قلع عيوناً ، ويحتمل اغتفار النقص هنا . ويقدم القصاص على الرجم ، إذ هو حق لآدمي ، فإن عفا وجب الرجم ، «مسألة» (ي ه حص) والقصاص على التراخي بدليل تأخير الحامل ومن لجأ إلى الحرم (شص) بل فوراً فيقتل في المسجد على نطح لثلا ينجسه . قلت : (هب) أنه فوري ، ويجوز التراخي للعذر ، «مسألة» (ط) وللرمي قتل من وجد مع زوجته وأمته وولده حال القتل ، لقول علي عليه السلام « من رأى مع امرأته رجلاً » الخبر . (م حص) ليس إليه الحد فيكون متعدياً فيقاد ، لنا ما مر ، «مسألة» ويسقط القود بشهادة أحد الشريكين على الآخر بالعفو ، إذ هي إقرار بسقوطه ، «مسألة» (الأكثر) ويقبل قول من ادعت الحمل فتؤخر حتى يبين (أبو سعيد الأصبخري) لا تقبل إلا بشهادة أربع نسوة . قلنا : بناء على أنه فوري مع العذر وقد مر إبطاله ، «مسألة» ، (ه قين) ومن عض يداً فانتزعت سنه بنزع العضوض يده هدرت إذ السبب منه (لى) بل ديتها على عاقبته . لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن فعل ذلك «لادية لك» ونحوه ، (فرع) (ط) فإن سقط العاض بنزع العضوض يده فأنكسر منه شيء فهدر ، إذ أصل سببه منه أيضاً (ح) بل يلزم أرشه . قلنا : كلومات بالمدافعة ، وكلو تبع سارقاً فسقط فأنكسرت رجله .

(قوله) « لقول علي عليه السلام : من رأى مع امرأته رجلاً » تمامه « قتلته » ثم أتى بأربعة شهود فلا شيء عليه » انتهى ، وهو بمعنى ما تقدم في حديث كتاب معاوية إلى أبي موسى يسأل علياً عليه السلام عن ذلك :

(قوله) « لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن فعل ذلك لادية له » ونحوه عن عمران بن حصين أن رجلاً عض يد رجل فنزع يده من فيه فوقعت ثنيته ، فاختصموا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يعض أحدكم يد أخيه كما يعض الفحل لادية لك » أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما .

## فصل

( يه ن أبو حامد قش ) ويجب القصاص والدية معا على التخيير ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « فأهله بين خيارين » اظهر ونحوه . كالكفارة ( ز الداعى حصك الطبرى قش ) قال تعالى ( كتب عليكم القصاص ) ولم يذكر الدية فلم تجب بالقتل ، فليس له اختيار الدية إلا بالرضا . قلنا : تقدير الآية : فمن اقتص فالحر بالحر ، ومن عفا فالدية . فالتخيير ثابت ، ولقول ( ع ) « الولي مخير » ، « مسألة » فإن قال : عفوت عن الدية والقود ، سقطا إجماعا ، لتصريحه . وعن الدية لم يسقط القود لاختلافهما . قلت : ثم إن عفا عن القود ففي وجوبها نظر ، وإن قال عن القود فقد مر الخلاف وإن قال عن القود على أن لا مال سقطا إذ لا مال إلا الدية . فإن قال : اخترت الدية ، فلا قود . فإن قال : عفوت عن القود لا الدية ، سقط القود فقط ( فرع ) ( ه قش ) فإن قال عفوت عنك ، سقط القود فقط لتعلق العفو بالقصاص بدليل قوله تعالى ( فمن عفى له ) الآية ( م قش ) بل يتعلق بهما يستيطان . قلت : وهو الأقرب ( النزالي ) يسأل عن نيته ، فإن لم تكن أمر باحداها وعمل بمقتضاها ، « مسألة » ( هب ) وللولى أن يصلح بفوق الدية كغيرها ( ي ) لا ، لقوله تعالى ( فاتباع بالمعروف ) وأراد من غير زيادة ، لقوله تعالى أيضا ( ذلك تخفيف ) قلت : التخفيف بالتخيير ، إذ كان القصاص في شريعة موسى عليه السلام متيسرا ، وفي شريعة عيسى عليه السلام الدية فقط . وفي شريعتنا التخيير تخفيفا ، « مسألة » ( ه قين ) ومن قطعت يده فعفا ثم سرت إلى نفسه فلا قصاص ، لتعذر استيفاء النفس دون اليد ، ولتولداعما عفا عنه ( ك ) بل له أن يقتص إذ لم يعف عن النفس ، لنا ما مر ( فرع ) ويتوفى دية النفس إن لم يكن قد عفا عن أرش اليد ( ي ش ) فإن كان قد عفا أخذ نصف الدية ، إذ سقط الأصل لا السراية ( ح ) تلزم دية النفس إذ لم يتناولها العفو ( فو ) لا شئ عليه لتولده عما عفا عنه . قلت : وهو الأقرب كالقود « مسألة » ومن ضرب رجلا فأبان يده فعفا فضر به ثانية فقتله لزمه القود ، إذ العفو لم يتناول الفعل الآخر . وقيل : لا قصاص ، إذ هي كالجناية الواحدة ، فإذا سقط البعض سقط الكل ، وله الدية كاملة ولو بعد قبض أرش الأولى ، إذ الأخرى مستقلة فلم يتداخل ( ي ) بل يتداخلان لدخول دية الطرف في النفس ، انا ما مر ، « مسألة » ومن

( قوله ) « فأهله بين خيارين » الخ . تقدم بحثه .



قطع أصبعاً ولم تسرففا المقطوع عن القود والأرث سقطا (ن) لا يسقط الأرث ، إذ أسقطه قبل وجوبه . قلت : لعله بنى على أنه إنما يجب بالعفو وقد تقدم إبطاله ، فإن سرت إلى كفه ، فكأمر في النفس ، « مسألة » (هـ شفو) ولو أبان المقتص بالنفس عضواً من الجاني ثم عفا استحق الدية كاملة ولا شيء في المبان ، إذا بين حال إباحته (ح) بل تلزمه دية المبان لتناول العفو جميع الجاني فاستلزم الضمان ، (ك) يقتص بالعضو إذ لا يستحقه . قلنا : لانسلم ، « مسألة » (ي) ومن قطع يدي رجل فاققص منه ثم مات الأول فاختار وليه الدية لم يستحق شيئاً ، إذ قد أخذ ما يساويها وهو اليدان . قلت : و(هـ ب) وجوب الدية ، إذ قطعها حال إباحتهما كأمر فيمن عفا بعد قطع عضو ، « مسألة » ولا يصح العفو قبل وقوع الجناية ولو بعد خروج الرمية ، إذ هو قبل وجوب الحق ، فله أن يقتص بعد وقوعها ، فإن كان الراي مقتصاً وعفا قبل وقوع السهم ثم وقع قتل ، كان قصاصاً ، وإن لم يقتل لم يكن له أن يقتص بعد العفو ، إذ عفا بعد وجوب الحق ، « مسألة » (م قش) ولو عفا الموكل ثم قتله الوكيل قبل العلم بالعفو لم يصح ، لوقوعه بعد تعذر نلافه كبعد الرمي . قلت : وعندنا ليس للوكيل الفعل إلا بمحضرة الأصل لما مر ، « مسألة » ومن جرح مرتداً ثم أسلم ثم أعاد هو وثلاثة فجرحه كل منهم جراحة فأت من المجلس ، فلا قصاص ، إذ مات من مضمون وغير مضمون ، وفيه سبعة أثمان الدية فيسقط عن الأول ما فعله حال الردة وهو الثمن ونحو ذلك .

### فصل

والخطأ ما وقع بسبب أو من غير مكلف أو من غير قاصد للمقتول أو للقتل بمأثله لا يقتل في العادة ، « مسألة » ولا قود فيه إجماعاً ، لقوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ) الآية . ونحوها ، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم في ذميين قتلتهما الضمري لظن شرهما «لأدينهما» الخبر ، « مسألة » والخطأ نوعان :

(قوله) ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم في ذميين ، الخ . أراد بالذميين أنهما كان لهما ذمة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأمان ؛ وذلك لما حكاه ابن هشام في سيرته في حديث عروة ابن معاوية قال : وأخذوا عمرو بن أمية الضمري أسيراً ، فلما أخبرهم أنه من مضر أطلقه عامر بن الطفيل ، وجز ناسيته وأغضه عن رقية زعم أنها كانت على أمه ؛ فخرج عمرو بن أمية حتى إذا كان

مسبب ومباشر، ففي المسبب مسائل، «مسألة» فنه ماوضع بتعد في حق عام أو ملك الغير من حجر وبئر، وماء ونار وحيوان، كما سيأتي. ولا حكم لفاعل السبب مع المباشر كما مر، «مسألة» فلو وضع رجل في الطريق حجرا، وآخر مكينا، فعثر رجل بالحجر فقتلته السكين، فالضمان على واضع السكين، إذ مات بها، وكذا لو وضعا حجرين، ولو وضع ثلاثة ثلاثا، فعثر بأحدها ومات باثنين (ي) فالدية على واضعي الحجرين نصفين (ف) بل على الثلاثة أثلاثا (بعض صح) بل على واضع التي عثر بها نصف الدية، وعلى الآخرين نصف. قلنا: الموت حصل بجنابة الحجرين فهما كالمباشر مع السبب، «مسألة» ولا ضمان على من وضع في ملكه أو في مباح وأزال التعرير، إذ لا تعدى فلو نصب في ملكه سكيناً وغيره حجراً متعدياً، فهلك بالسكين من عثر بالحجر، فالضمان على واضع الحجر لتعديده، إذ الحجر كالدافع على السكين، وكذا ما أشبهه. ولا ضمان على حافر في ملكه ولو تردى من دخل بإذنه، إذ لا تعرير منه، فإن ستر رأسها واستدعى الغير فهلك بها فوجهان (ي) أحدهما: لا ضمان، كلو قتل نفسه، إذ دخل باختياره، «مسألة» ومن حفر في ملك الغير متعدياً، ثم أبرأه المالك مما وقع فيها فوجهان (ي) أحدهما: لا يبرأ، إذ أبرأ قبل وجوب الحق. وقيل: يبرأ، كلو أذن له بالحفر، إذ بإبرائه صار كالآذن، (فرع) (ي) ولا يقبل قول المالك بعد الجنابة أن الحفر بإذنه، إذ الظاهر الضمان (ح) بل يصدق، إذ الأصل البراءة. قلنا: قبل وقوع الجنابة لا بعده، «مسألة» ومن حفر في طريق ضيق، ولو بإذن الإمام ضمن ما وقع فيها لا لو حفر في الواسع بإذن الإمام، أو فعل ذلك ثم أجاره الإمام، إذ لا تعدى حينئذ. وكذا لو فعل لينتفع المسلمون، وكذا لو عمر مسجداً في موضع البئر فسقط على الغير، إذ هو محسن وما على المحسنين من سبيل، فإن فعل لنفع نفسه لا بإذن الإمام أو إجازته ضمن، إذ ليس له أن

بالقرقرة من صد رقنة أقبل رجلا من بني عامر حتى نزل معه في ظل هوفيه وكان مع العاصميين عقد من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجوار لم يعلم به عمرو بن أمية، وقد كان سألها حين نزلما من أتاها؟ فقالا: من بني عامر فامهلها حتى إذا نأما غدا عليهما فقتلهما، وهو يرى أن قد أصاب بهما ثورة من بني عامر فيما أصابوا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قدم عمرو بن أمية على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبره الخبر، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لقد قتل قتيلين لأدينيهما « انتهى »

يفرد بما يستحقه جماعة المسلمين ، «مسألة» (ي) ومن عثر بحجر وضع تعديا فوقع في بئر كذلك ، ضمن واضح الحجر ، إذ هو كالدافع وفيه نظر ، إذ يلزم مثله في السكين ، فإن كان الحجر غير متعدى فيه ، ففي ضمان الخافر المتعدى وجهان (ي) أحدهما : يضمن لتعديه . وقيل : لا ، إذ الحجر كالدافع (ي) ومن وضع في أسفل بئر التعدى سكيناً فمات بها الواقع ، فالضمان عليه ، إذ مات بالسكين فهو كالمباشر (ح قش) بل على الخافر ، إذ هو كالمردى ، (فرع) فإن طم الخافر البئر ثم أخرج القربا غير فوجهان (ي) أحدهما : يضمن المخرج ، إذ زال تعدى الأول بالطم ، وقيل بل الخافر إذ هو المتعدى أولاً . قلنا : قد أصلح ، (فرع) (ي) ومن حفر في موضع مشترك بينه وبين غيره لا يذنه ، فالضمان كله على الخافر لتعديه (ح) بل تسقط حصمة ملكه (ف) بل يلزمه نصف وإن كثر شركاؤه . قلنا : وقع الهلاك بتعديه فلزمه جميعا ، (فرع) ومن ألقى قشر اللوز أو نحوه ، أو رش على باب داره فزلق به الغير ، فلا ضمان إلا أن تكون طريقاً . ولو وضع جرة على جداره فسقطت على الغير فلا ضمان ، إذ لا تعدى . وكذا لو أوقد في ملكه فطارت شرارة فأحرقت . وإن بنى جداراً إلى الشارع ضمن ما سقط عليه إذ له الانتفاع بالهواء بشرط سلامة العاقبة ، فإن بقاء معتدلاً ثم مال فوجهان (ي هـ) أحدهما : يضمن إن علم لتفريطه ويمكن من الإصلاح (ش) لا ، إذ لا تعدى . قلنا : التفريط تعدى كلو بناء مائلاً . والجار المطالبة برفع الجدار المائل إلى هوائه كالثمرة ، فلم يرفعه ضمن ماجنى ، «مسألة» ويموز نصب الميزاب إلى الشارع «لرد» (٢) «ميزاب العباس بعد أمره بقلعه» الخبر . وإذ لم يتناكر ، (فرع) (ح ش) ويضمن واضعه ماجنى بسقوطه ، إذ الهواء حق للمسلمين كالقرار (ك قش) لا ضمان ، إذ لا تعدى ، ولا اضطاراه إليه . قلنا : الجواز مشروط بسلامة العاقبة والاضطرار مرتفع لا يمكن اتخاذ ساحل (ح) يضمن ماجنى

(قوله) «لرد عمر ميزاب العباس» الخ . روى عن ابن عباس قال «كان للعباس ميزاب على طريق عمر فلبس عمر ثيابه يوم الجمعة وقد كان ذبح للعباس فرخان ، فلما وافى الميزاب صب ما بهما الفرخين فوقع على عمر فأمر بقلع الميزاب ثم رجع فطرح ثيابه ولبس ثياباً غيرها ، ثم جاء فصلى بالساس فأثنى على العباس وقال : والله إنه للموضع الذى وضعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه ، فقال عمر عزمت عليك لما صعدت على ظهري حتى تضعه في الموضع الذى وضعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ففعل العباس» انتهى . قيل : رواه أحمد ونسبه في التلخيص إلى الحاكم وأبى داود في المراسيل بنحوه

بما خرج عن الجدار فقط، إذ لا تعدى فيما سواه (ي) وهو الأظهر، «مسألة» (٥ لك قين) ومن قال :  
ألق متاعك من السفينة وعلى ضمانه فألقاه ضمنه الأمر، (ثور) لا، إذ هو ضمان قبل وجوب الحق .  
قلنا : استدعاء إتلاف بعوض لغرض صحيح ، فلزم . كأعتق عبدك عن كفارتى ، (فرع) فإن قال :  
وعلى أهل السفينة ضمانه لزم الأمر حصته إن كان منهم ولا شيء عليهم إن لم يأذنوا . فإن قال :  
على أنى أضمنه وركاب السفينة ، أو على كل واحد من ركاب السفينة ضمانه، ضمنه وحده ، سواء  
أذنوا أم لا ، إذ شرط ضمان جميعه على نفسه في الصورتين . فإن قال وعلى ركاب السفينة  
ضمانه، لزمهم حصتهم إن أذنوا وصدقوه ، فإن أنكروا فعليه وحده ، إذ اللفظ يقتضيه . فإن قال  
المالك : ألقى متاعى وعليك ضمانه ؟ فقال : نعم . فألقاه ، ضمنه ، إذ الاستدعاء كالتقبول . فإن  
قال : ألقى متاعك وعلى نصف قيمته ، وعلى فلان ثلثها وعلى فلان سدسها، لزم ذلك إن أذنوا، فإن  
أنكروا لزمه وحده . فإن قال : ألقى متاعك وعلى ركاب السفينة ضمانه ، فوجهان ( ي )  
أحدهما يضمنه جميعه ، إذ هو المباشر ، وقيل : حصته إذ هو قدر ماضن . فإن قال : ألقى متاع فلان وأنا  
ضامن لك إن طالبك لم يضمن الأمر ، إذ هو قبل وجوب الحق ويضمن المباشر . قلت : فيه نظر ،  
«مسألة» ومن خرق سفينة ففرق أهلها قتل في العمد وعلى عاقلته الخطأ إلا المال فعليه فيهما ،  
«مسألة» ومن سقط في بئر تعد فجر آخر فأتا بالتصادم والهواء ، ضمن الحافر نصف دية الأول  
وهل نصف ، إذ مات بسببين منه ومن الحافر . وقيل : لاشئ على الحافر ، إذ هو فاعل سبب .  
والجذب مباشرة . وأما المجذوب فعلى الجاذب قولاً واحداً ، إذ هو المباشر ، «مسألة» ويضمن  
إجماعاً ما أصابت دابة طردت في حق عام أو ملك الغير أو فرط في حفظها حيث يجب ، إذ إباحة  
استطرافه مشروطة بسلامة العاقبة ، وإلا فلا ضمان ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « وجرح العجماء  
جبار » الخبر . ( فرع ) ورفسها مضمون على السائق والقائد والراكب إجماعاً . قلت : ولو في ملكه

( قوله ) « وجرح العجماء جبار » الخبر . عن أنى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :  
العجماء عقلها جبار والبئر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس » وفي رواية « البئر  
جرحها جبار والمعدن جرحه جبار والعجماء جرحها جبار وفي الركاز الخمس » أخرجه الستة ، ولأنى  
داود في رواية « النار جبار »

إذ هي كالألة ، (فرع) (م ط لى) ولا تضمن نفحتها برجلها ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «الرجل جبار» وإذا فعل لغيرها فيها . قلت : وكذلك بولها وروثها وتشمسها (ش) تضمن ، إذ هي في أيديهم . قلنا : لا فعل لهم في الفحة بخلاف المشى (ع ل ك) إن كانت بافزع ضمن المفزع ، وإلا فلا . قلت : وهو الأقرب للمذهب ، (فرع) (ع) فإن أثارت حجراً ضمن الرأكب والسائق والقائد إذ لا يكون إلا بعنف ، وكذلك لو سقط السرج فأعنت ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا يذهب دم امرئ مسلم هذرا » ويضمن الناحس ما جنت بسبب نخسه أو كبحه غير المعتاد ، إذ تصير كالألة إلا أن يكون في ملكه أو في مباح ، «مسألة» (ق ه م ط ك ح) ومن وقف دابته في حق عام ضمن ما جنت ، لقول علي عليه السلام « من وقف دابته » الخير . وهو توقيف ، وإذا ليس له الوقوف بل المر فقط ، وقيل : لا ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « المعجاء جبار » قلنا : في غير موضع التمدي ، «مسألة» (هـ ب ش) ومن صاح بصبي أو معتوه أو مجنون فسقط ، ضمنته عاقلته لتعديده في السبب (ح) لاضمان . قلنا : كحافر البئر ، فإن مات بالرؤية فلا ضمان ، إذ لا تعدى ، ولا البالغ إذ لا يفزع بالزجر في العادة ، فاحتمل كون السقوط لغيره ، «مسألة» وأمر الصبي والعبد من غير إذن الولي يوجب ضمانهما على العاقلة حيث تلقا في العمل كتلف المفصوب في يد الناصب . قلت : إلا ما يعارف الناس بأمرها بمثله (م ي) فإن عقل ما أمر به فلا ضمان ، إذ هلك بفعل نفسه . قلت : لا يسقط بمجرد ملطمتها ، بأمرها بمثله ، إذ متافهما غير مستباحة ، «مسألة» (تضى) ومن وضع طفلاً قرب لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «أو مع من لا يحفظ مثله فتلف ، ضمنته عاقلته ، «مسألة» (هـ ش) ويضمن الإمام

(قوله) «الرجل جبار» هو في رواية لأبي داود . وقال أبو داود « الدابة تضرب برجلها وهو راكب »

(قوله) « لا يذهب دم امرئ مسلم هذرا » الخبر تكرر .

(قوله) « لقول علي عليه السلام : من وقف دابته » الخبر . قيل . روى القاسم بن إبراهيم عن علي عليه السلام أنه قال « من وقف دابته على طريق المسلمين ؛ أو في سوق من أسوانهم فهو ضامن لما أسابت يدهما أو رجلها » والله أعلم .

جنيماً سقط بافزاعه أمه بيعته لها ولو لهمة لعل (٢) عن رأى على عليه السلام ولم ينكر (ح) لا ، لقول (٣) وابن عوف لاشيء عليك . قلنا : خطأهما على عليه السلام ولم ينكر فكان إجماعاً «مسألة» ولا قصاص فيمن تترس به الكفار من المسلمين إجماعاً (قش) ولادية للاضطراب (قش) بل تلزم لاحترامهم (ى) لا يقتل الترس إلا لخشية استئصال المسلمين فتكون المصلحة ضرورية قطعية كلية ، «مسألة» (ن قش) ومن فر من رجل قصده ولو للقتل فألقى نفسه في نار أو نحوها فلا ضمان على القاصد ، إذ هو فاعل سبب . والمتردى مباشر ، كلو خاف منه فذبح نفسه ، وكذا لو تلقاه سبع فأكله ، إذ لم يلجئ السبع وهو المباشر فسقط السبب (قش) فإن كان أعى لا يعلم ما وقع فيه ضمن ، وكذا لو أنهد به السطح ، ولو قصد صبياً فألقى نفسه ضمنه لما مر .

### فصل

وفي المباشر مسائل ، «مسألة» ومن زنى بمكرهة فانت بالولادة فوجهان (ى) أصحهما : لا ضمان إذ لا مباشرة ولا تسبب . قلت : لأن وضع النطفة غير مقطوع بالتأثير عنده ، وقيل : تسبب متمدى فيه فيضمن . قلنا : لا يقطع بتأثيره بخلاف النار ، «مسألة» (ه ع ط حص) ومتجاوزا الجبل يضمن كلا عاقلة الآخر ، لقول على عليه السلام بذلك ، وهو توقيف أو اجتهاد ، ولم يخالف

(قوله) « لعل عمر عن رأى على عليه السلام » تقدم شيء من ذلك ، وحكى فى الشفاء أن عمر أرسل إلى امرأة مغبية كان يدخل عليها ، فقالت : يا ويلها ما لها ولعمر ، فبينما هي فى الطريق إذ فرغت فضر بها الطلق فألقت ولداً فصاح الصبي صيحة أو صيحتين ثم مات ؛ فاستشار عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فأشار بعضهم أن ليس عليك شيء ، إنما أنت مؤدب ؛ وصمت على عليه السلام فأقبل عليه فتال : ما تقول يا أبا الحسن ؛ فتال : إن كانوا قالوا برأيهم فقد أخطأوا ، وإن كانوا قالوا فى هوالك فلم ينصحوا لك ، إن ديتك عليك ، أنت أفزعها فألته « انتهى . وذكر نحوه فى التلخيص ونسبه إلى البيهقى ، ثم قال : وهو منقطع .

(قوله) « لا ، لقول عثمان وعبد الرحمن بن عوف لاشيء عليك » قلت : كأنهما عن أشار بذلك ، ولم ينص عليهما فى رواية الشفاء ، والله أعلم .

(قوله) « لقول على عليه السلام بذلك » انتهى حكاه فى الشفاء عن على عليه السلام أنه قال فى مثل ذلك على كل واحد منهما دية للآخر « ولم يذكر العاقلة ولكن حمل عليه .

(م ي ش) بل يضمن كل نصف دية الآخر، إذ مات بجناية نفسه وغيره . قلنا : العمل بقول على عليه السلام أرجح لما مر ، (فرع) (هق ساع ط ح عك) وكذلك الفارسان إذا اصطدما (م ش البقي فرع عك) بل النصف ، لنا ما مر ، (فرع) (به) فإن كان الحبل لأحدهما هدر المتعدى والمالك الدية (م) بل النصف ، لنا ما مر (فرع) (هب م ح ش) ولا يتساقط ما على العاقلتين لاختلاف المستحقين (فرع) (ي) وسواء اصطدما عدداً أم خطأ مقبلين أو مدبرين ، أم مختلفين ، ماشيين أم راكبين أم مختلفين أعميين أم بصيرين أم مختلفين ، مستويي البهيمتين أم مختلفيهما . قلت : أما المتعمدان فالأقرب تهاذرها مع التعدى ، (فرع) فإن كان أحدهما عبداً لزمّت عاقلة الحر قيمته وتصير لورثته ولا تضمن العاقلة الدابتين ، إذ لا تحمل مالا ، (فرع) وإذا اصطدم الحاملان فضمّانها وجنيهما كما مر ، (فرع) واصطدام السفينتين كالفارسين ، فإن لم يفرطوا في التحفظ فوجهان (ي) أحصهما : لاضمان ، إذ لا فعل لهما ابتداء ولا انتهاء ، فأشبهها الصاعقة . وقيل : بل يضمّنان كالفارسين غلبهما القرسان . قلت : وهو الأقرب إن تمدوا في الابتداء ، فإن فرط أحدهما هدر المفراط لتعديه ، (فرع) فإن كانت إحداها مرساة فصدمتها سائرة ، فلا شيء على ذوي المرساة ، إذ لا فعل لهم ، « مسألة » ويضمن جاذب سهم النجنيق لا واضع الحجر ، كالرامي بالقوس ، لا مركب السهم . وإذا قتلت أحد المتجاوزين ضمنه الآخرون (م) وتسقط حصّة فعله ، لنا ما مر ، « مسألة » ومن قطع شجرة ولو في ملكه فأنقذت ، فالقود في العمد والدية في الخطأ ، « مسألة » (م) ومن قطع شجرة فاضطربت الأرض بوقوعها لم يضمن مائل فاضطراب الأرض ولا بافزاعه ، إذ هو مسبب لم يتعد في سببه فلا يضمن ، وإذا فعل له فيه لتولده من ثقل الشجرة ، لا من اعتماد منه فأشبهه ما تحمله الريح من النار في الملك ولتعذر الاحتراز من الاضطراب ، « مسألة » (هب ح ش) ومن أسقطت بشراب أو عرك ولو عدداً فعلى العاقلة ، إذ هو مسبب . قلت : بل العارك مباشر قطعا ، فالأولى التعليل بأن الشرع لم يثبت له حقا قبل وضعه . وفيما خرج حيا الدية ، إذ حكم الشرع للبيت بالفرقة والحى أبلغ حرمة فلزمت الدية ويسقط القود لما مر ، « مسألة » (ي) ومن أقر أن سحره قاتل . قلت : وقلنا إن للسحر تأثيراً لزمه القود فيمن قتل . وقيل : يقتل حداً كالخارب . قلنا : كلوا وأجره سما . قلت : أن اتول من يده فنعم ، وإن اتول من الأرض فلا ضمان ، إذ هو مباشر كلوا أعطاه سكيناً فذبح نفسه به ، فإن ظنه غير قاتل خطأ ، « مسألة » (تضي) ولا شيء في افشاء الزوجة صالحة بالمعتاد ، إذ فعل المشروع

وفي غيره القود (ي) فإن ظن الجواز خطأ . قلت : فيه نظر إن لم يظن الصلاح ، «مسألة» (ي) فإن ، وضع السم عند صبي فتناوله قتل به فإن كان عيذا فوجهان أحصهما : يقاد به لقتله صلى الله عليه وآله وسلم اليهودية لما مات بشر بن البراء بسمها في أكلة خبير ، وقيل : لا قود ، إذ المتناول للسم كدبايح نفسه فهو مباشر . قلت : وصحح هذا للمذهب والأول قوى «مسألة» (م لهب) ويضمن من مات بضم أو تأديب غير معتاد ، وأما المعتاد فخطأ (ط) لتضمنين على عليه السلام «من ضمت زوجها فقتلته» (م) لاضمان ، إذ هو مأذون فيه . قلنا : المباشر مضمون ، وإن لم يتعد فيه بخلاف المسبب ، «مسألة» (هـ) ومن سقط على رجل فماتا فلا شيء على الأسفل ، إذ لا فعل له . وتضمنه عاقلة الأعلى لعدم تحفظه (م ط) فإن دفنه غيره فالضمان على الدافع لا للدفع ، إذ الدفع كالآلة ، (فرع) فإن تعدد الساقطون فماتوا بالتصادم هدر من الأول ثلث ، إذ مات بفعله وفعل الثاني والثالث وعليهما الثلثان وكذلك الثاني إذ مات بفعل نفسه وفعل الأول والثالث فعليهما الثلثان ، وهدر من الثالث النصف إذ مات بفعل نفسه وفعل الثاني فقط . وقيل : ثلث فقط إذ مات بفعل نفسه وفعل الأول والثاني والرابع لا يهدر منه شيء ، إذ لا فعل له في قتل نفسه وفيمن يجب عليه دية وجهان أحصهما على

(قوله) « لقتله صلى الله عليه وآله وسلم اليهودية لما مات بشر بن البراء » الخ . عن ابن شهاب قال « كان جابر يحدث : أن يهودية من خير سميت شاة مصلية ثم أهدتها لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخذ الدراع فأكل منها وأكل رهط من أصحابه ، ثم قال لهم : ارفعوا أيديكم ، وأرسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليهودية فدعاها ، فقال لها : سميت الشاة ؟ قلت اليهودية من أخبرك ؟ قال : أخبرني هذه الدراع التي بيدي ، قالت : نعم ؛ قال : وما أردت إلى ذلك ؟ قالت : قلت : إن كان نبياً لم يصبه ، وإن لم يكن نبياً استرحنا منه ففعا عنها ولم يساقها ، وتوفي أصحابه الذين أكلوا من الشاة ، واحتجهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على كاهله من أجل الذي أكل حجمه أبو هند بالقرن والشفرة وهو مولى لبني يياضة من الأنصار » وفي رواية أبي سلمة نحوه وفيها « فمات بشر بن البراء بن معمر الأنصاري ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليهودية ، فقال لها : ما حملك على الذي صنعت ؟ » وذكر نحوه وقال « فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقتلت » ولم يذكر الحجامة . أخرجه أبو داود :



الثالث إذ هو المباشر . وقيل : على الثلاثة ، إذ حصل بمجموع فعلهم . وعن علي عليه السلام «للاول ربع الدية » إذ مات فوقه ثلاثة بفعله ، والثاني ثلث ، إذ مات فوقه اثنان ، والثالث نصف ، إذ مات فوقه واحد وللرابع دية كاملة . وقال : « إن رضيتم ، وإلا فأتوا رسول الله عليه ، فأقره صلى الله عليه وآله وسلم » وتأوله (ط) على أنه صلح لاحكم ، بدايايل قوله « إن رضيتم » (ع) بل على أن البئر بئر عدو فضمن الحافر ربع الأول ، إذ مات بالحفر وبوقوع الثلاثة عليه فهدر ما على الثلاثة ، إذ وقعوا بسبب جذبه ، ثم كذلك في الثاني والثالث ، لكن لاشيء على الحافر فيهما إذ لم يصادما عرصه البئر . قلنا : راويها حنث بن المعتز وتقله ضعيف . وقيل : منسوخ ، فالقياس أرجح ( بعض أصحابنا لمب ) بل الأول على بيت المال ، كمن مات بالزحام . في سوق أو في المسجد والثاني على عاقلة الأول ، إذ هو الجاذب ، والثالث على عاقلة الثاني ، والرابع على الثالث لذلك (ط) بل الواجب إهدار الأول لموته بفعل نفسه ، أو على الحافر المتعدى ، ولا جامع بينه وبين من مات بالزحام ، « مسألة » وجناية أهل اللعب بالصولجان ونحوه مضمونة ، إذ المباشر مضمون ، وإن لم يتعمد فيه بدليل (ومن قتل مؤمنا خطأ) الآية ، فإن تعمد القتل فانقود ، « مسألة » والخطأ أنواع : مباشر وهو ما يحصل به القتل كالتردية ومسبب وهو ما حصل عنده لابه كحافر البئر ولا أيهما وهو ما ليس

( قوله ) « وعن علي عليه السلام على الأول ربع الدية » الخ . حكى في الشفاء عن أمير المؤمنين علي عليه السلام أنه قضى في أربعة اطلعوا على أسد في زية فسقط واحد وتعلق بآخر وكذلك الآخر تعلق بآخر حتى سقطوا كلهم في الزية فغرحهم الأسد وقتله بعضهم ، فأراد أولياء الثلاثة أن يطالبوا أولياء الأول الذي جذب أيديهم ، فقضى علي عليه السلام أن يكون للاول ربع الدية ، لأنه مات فوقه ثلاثة وللثاني ثلثها لأنه مات فوقه اثنان وللثالث نصف لأنه مات فوقه واحد ، وللرابع دية كاملة لأنه لم يمت فوقه واحد ، وقال : يجمع من القبائل هذا القدر من الدية إذا رضيتم بما قضيت ، وإلا فأتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليحكم بينكم ، فأتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقضوا عليه القصة فلما ذكروا له قضاء على عليه السلام أجازه وأمضاه انتهى . والله أعلم . وقد حكى هذه القصة في التلخيص مختصرة ونسب روايتها إلى أحمد والبخاري والبيهقي ، كلهم من حديث حنث بن المعتز عن علي عليه السلام ثم قال : وحنث بن المعتز ضعيف .

( قوله ) « قلنا : راويها الحسن <sup>(١)</sup> بن المعتز » قيل : صوابه : حنث بن المعتز ، رواه أحمد في مسنده

بسبب للموت ، وإنما حصل عنده كمن مات بلطمة في غير معد أو فرك أذنه من غير إعنات وهو خطأ مضمون إجماعاً لعموم الأدلة .

### فصل في حكم جنابة الخطأ

ويلزم بالخطأ الدية والأرش والغرة والكفارة ، «مسألة» وسميت الأقارب عاقلة لعقلها إبل الدية على باب الولي أو لمنعها من عقلت عنه من القتل ، «مسألة» (الأكثر) ودية الخطأ على العاقلة (الأصم ابن عليّة أكثر الخوارج) بل في مال القاتل (علقمة لى ابن شبرمة البتي ثور) الخطأ المحض على العاقلة ، وعمد الخطأ في مال القاتل ، لنا «قضاؤه صلى الله عليه وآله وسلم بدية امرأة الهذلي وغرة جنيهاً على عاقلة ضربتها» ونحوه ، «مسألة» (يه ش) وإنما يعقل عن الرجل الأقرب فالأقرب المكلف الذكر الحر من عصبه النسب ثم السبب كما سيأتي، ثم في بيت المال ، إذ موضوعها على التناصر ولا نصرة من صبي ومجنون وامرأة وعبد (ن) بل العصابات ثم أهل الديوان (ح) بل تحسب على أهل الديوان إذا وظفهم الإمام على عشرة عشرة ، أو عشرين عشرين ، ولا شيء على ورثته ، إذ العقل إنما وجب إعانة ومواساة وأهل ديوانه أخص به من العصابات ، ولجعل (٢) الدية على أهل الديوان دون أهل

(قوله) «لناقضاؤه صلى الله عليه وآله وسلم بدية امرأة الهذلي وغرة جنيهاً» إلخ . قد تقدم شيء من روايات هذه القصة ، وفي رواية أخرجهما الستة عن أبي هريرة قال « اقتلت امرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فاخصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ف قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن دية جنيهاً غرة عبد أو وليدة ، وقضى بدية المرأة على عاقلتها » زاد في رواية « وورثها ولدها ومن معهم قتال حمل بن النابغة الهذلي : يارسول الله كيف أغرم من لا أكل ولا شرب ولا استهل ؟ مثل ذلك يطل ؟ قتال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنما هذا من إخوان السكبان من أجل سجنه انتهى سجع » وفي الحديث روايات كثيرة من طرق عدة .

(قوله) « ولجعل عمر الدية على أهل الديوان » قلت : هذا غير معروف عن عمر ، وإنما حكى في الشفاء ما لفظه « قال الناصر للحق عليه السلام : العاقلة هم أهل الديوان » وتفسيره : أن الإمام إذا حارب جيشه كل حزب عدداً معلوماً وجعل كل حزب عريقاً ليقبض لهم الديوان فكل حزب يحتمون في العطاء هم العاقلة عنده ، فإن لم يوجد فيهم أحد رجع إلى العصابة . انتهى . قلت : ولعل منشأ الوهم في ذلك أن عمر أول من دون الدواوين .

الوارث وبيت المال ولم ينكر. لنا: ما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم جعل دية المرأة المقتولة خطأ على عصابة القاتلة، ثم إن أهل ديوانه أجنب، فأقار به أخص، وإذ لهم غم الإرث فلزمهم الغرم. وفعل (٢) لا يسلم، «مسألة» (٥) ويعقل الآباء وإن علوا الأبناء، وإن سفلوا، لما مر (كش) لا، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لأبي رمثة وقد دخل بابه «هذا لا يحنى عليك ولا تجنى عليه» أى لا تؤخذ بجنائنه ولا يؤخذ بجنائنتك. قلنا: مثل قوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) فلا تصریح بما أردتم «مسألة» (٥ ش) ولا شيء على الجاني إن كفت العاقلة، إذ «قضى صلى الله عليه وآله وسلم بالدية على العاقلة» ولم يقل الجاني كأحدهم (ابن شيرمة ح ك) بل كأحدهم، لقول (٢) لسلمة «عليك وعلى قومك الدية» ولم ينكر فكان إجماعاً. قلنا: معارض بما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم وهو أولى من اجتهاد (٢) «مسألة» ولا يعقل كافر عن مسلم ولا العكس، إذ لا مناصرة بين أهل ملتين، ويعقل الذمى عن الذمى، «مسألة» (أكثر ه) وتلزم الفقير كالمناصرة، وإذ شرعت لحقن دم الخطيء فعم الوجوب (ش) لا، كغيرها (ح) تلزم الفقير المقتول لا غيره. قلنا: لم يفصل الدليل «مسألة» (م طهب) ويفرض على كل واحد دون عشرة دراهم إلى تسعة، إذ هى التافه، لقول (عا) «كانوا لا يقطعون فى الشيء التافه» (ح) بل ثلاثة دراهم أو أربعة (ش) نصف دينار على الغنى، وعلى من دونه ربع دينار. قلنا: التسعة حقير لخبر (عا) «مسألة» وتكون مؤجلة إجماعاً (الأكثر) ثلاث سنين (عه) إلى خمس، وعن (بعض الناس) تكون حالة إذ لم يرو عنه صلى الله عليه وآله وسلم

(قوله) «لقوله صلى الله عليه وآله لأبي رمثة» الخ. فيه تسامح لأن المقول له ذلك والله أبى رمثة لاهو، ولفظ الحديث عن أبى رمثة قال «انطلقت مع أبى نحو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لأبى: ابنك هذا؟ قال: ابنى ورب الكعبة قال: حقاً، قال: أشهد به؟ فتبسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ضاحكاً من ثبت شبهى فى أبى ومن حلف أبى على، ثم قال: أما إنه لا يحنى عليك ولا تجنى عليه، وقرأ (ولا تزر وازرة وزر أخرى)» أخرجه أبو داود والنسائى أخصراً منه.

(قوله) «لقول أبى بكر وعمر لسلمة» الخ. روى «أن سلمة بن نعيم قتل رجلاً من المسلمين يوم الجمامة فقال له عمر: عليك وعلى قومك الدية» هكذا روى والله أعلم.

(قوله) «كانوا لا يقطعون» الخ، تقدم.

تأجيلها . قلنا : روي عنه وعن علي عليه السلام أنه قضى بالدية على العاقلة ثلاث سنين ، وقاله ( ٢ ) و ( ع ) ولم يفكر ، « مسألة » ويقدم البنون ماسفلوا على كل واحد دون عشرة تنجم عليه في ثلاث سنين ، فإن لم تكمل بهم فالآباء ثم الأقرب فالأقرب حتى تكمل ( هـ ح ) ويسوى بين الغني والفقير ( ش ) بل على الموسر ضعف ما يتحمله المتوسط ، لنا مامر ، « مسألة » ( ي ش ) وأول الأجل وقت القتل ( ص ح ) بل وقت الحكم كددة العنة ، إذ هو حق يتعلق بإزالة الضرر . قلنا : مواساة فتجب من حصول سببها كالزكاة ، « مسألة » ولا تعقل العاقلة إلا عن يتصل نسبها به ليحصل التعصيب ، لا بمجرد نسبته إليهم ما لم يحصل تدرج النسب إلى أب يجمعهم كالإيراث ، إذ مجرد كونه منهم لا يوجب قرابة كسائر بني آدم ، « مسألة » ( ي هـ ب ) ويعقل المهرم والمذنب ، إذ هما من أهل النصرة والرأى ، « مسألة » ( هـ ق ين ) ولا تعقل العاقلة من قتل نفسه عمداً ، إذ العمد في مال الجاني ، ولا يثبت له دين على نفسه ، وكذلك الخطأ ( عى مد حق ) بل على العاقلة . قلنا : لم يوجب دية عوف بن مالك

( قوله ) « روى عن علي <sup>(١)</sup> عليه عليه السلام » الخ . حكى في الشفاء « أن عمر حكى بأن الدية تؤخذ على ثلاث سنين وواقفه سائر الصحابة عليه ولم يخالفوا فيه مع ظهوره وانتشاره ، فجري مجرى الإجماع في كونه حجة » انتهى . ولم يصرح بذلك على عليه السلام ولا ابن عباس والله أعلم .  
( قوله ) « قلنا : لم يوجب صلى الله عليه وآله وسلم دية عوف بن مالك حين أصاب نفسه » قال في الشفاء وروي « أن عوف بن مالك الأشجعي ضرب مشركاً بالسيف فرجع السيف عليه فقتله ، فامتنع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة عليه وقالوا : قد أبطل جهاده ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : بل مات مجاهداً ، وقال في رواية أخرى « فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : هو شهيد قتل نفسه خطأ ولم يوجب الدية على عاقلته » انتهى . قلت : في هذا الخبر سهو ظاهر ، وعوف ابن مالك المذكور لم يقتل نفسه ولا قتل في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، بل بقي بعده إلى أن مات بالشام سنة ثلاث وسبعين من الهجرة وهو من مشاهير الصحابة وكان إسلامه عام خير . جميع ذلك مشهور عند أهل الشأن للمذكور في إكثبه للعترة وإنما صاحب هذه القصة عامر الأسلمي ، عم سلمة ابن الأكوع ، ولفظه فيما أخرجه مسلم عن سلمة بن الأكوع « لئن عمه عامراً بارز مرجأ اليهودي يوم خير ، فاختلنا مرتين فوق سيف مرجب في ترس عامر ، وذهب عامر يسفل له فرجع سيفه على نفسه فقطع أكله وكانت فيها نفسه . قال سلمة : وخرجت فإذا نقر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله يقولون : بطل عمل عامر قتل نفسه ، فأثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أبكي فقلت : يا رسول الله بطل عمل عامر ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من قال ذلك ؟ قلت : ناس من أصحابك =

( ١ ) كذا وفي البحر : روى عنه وعن علي .

حين أصاب نفسه ، قالوا : قضى (٢) بدية من أصاب عين نفسه خطأ على عاقلته . قلنا : غير مشهور سلمنا ، فاجتهاد له ، «مسألة» (الحكم حماد ه ح قش) وتحمل العاقلة العبد كالحر (ك ل مد حق ثور) قال صلى الله عليه وآله وسلم «العاقلة لا تحمل عبداً» انخير . قلنا : موقوف على عمر فاحتمل الاجتهاد . سلمنا ، فأراد جنابة العبد . قلت : فإن كان رهنا في يد الجاني أو غصباً لم تحمله بل بضمنه هو ، إذ لو تلف ضمنه فأولى إذا أتلفه ، «مسألة» وتعقل عن الصبي والمجنون والمرأة ولا يعقلون لما مر ، والغائب من العاقلة كالحاضر ، «مسألة» والسبب وعصبته في العقل كالنفس إلا أنه بعده لقضاء (٢) على عاقلة صفية بأرش جنابة مولاتها ولم ينكر . والخلاف في أب المعتق وابنه كما مر في النسب ، «مسألة» ولا تحمل المرأة جنابة من أعتقته بل عصباتها ، إذ هم أهل النصره وعلى الشركاء في العتق ما على الرجل الواحد ، «مسألة» وفي عقل المولى الأدنى عن الأعلى وجهان (ي) أحصهما : يعقل عنه ، إذ هو من أهل النصره . وقيل : لا ، كالإرث . قلت : وهو الأقرب

== قال : كذب من قال ذلك ، بل له أجره مرتين « هذا طرف من الحديث المذكور ، وفي حديث أخرجه أبو داود عن أبي سلام عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «أغرنا على حى من جبهة ، فطلب رجل من المسلمين رجلاً منهم ، فضربه فأخطأه وأصاب نفسه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . أخاكم يا معشر المسلمين فابتدره الناس فوجدوه قد مات ، فلفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بثيابه ودمه وصلى عليه ودفنه ، فقالوا : يا رسول الله أشهيد هو؟ قال : نعم ، وأنا له شهيد » انتهى . وليس في أى الحديثين ذكر امتناع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة عليه ، وكذلك لم يذكر في أيهما إيجاب الدية على العاقلة وذلك المقصود :

(قوله) « قالوا : قضى عمر بدية من أصاب عين نفسه خطأ على عاقلة نفسه » هذا غير مشهور كما قال الإمام عليه السلام .

(قوله) « لقضاء عمر على عاقلة صفية عن مولى صفية بنت عبد المطلب بأرش جنابة مولاتها » قال في التلخيص حديث عمر « أنه قضى على أن يعقل عن مولى صفية بنت عبد المطلب ، وقضى بالميراث لآنها الزبير ، ولم يقرر الدية على الزبير وضربها على علي لأنه كان ابن أخيها » البيهقي من حديث سفيان عن حماد عن إبراهيم « أن علياً والزبير اختصما في مولى لصفية إلى عمر فقضى بالميراث للزبير ، والعقل على علي » وهو منقطع .

المذهب، (فرع) (ى) ولا شيء على عصبة المعتق مع وجوده، إذ لا ولاء لهم في حياته. ويعقل عن ابن العبد من المعتقة مواليتها، إذ يقع الولاء. قلت: وعن ابن الزنا والملاعة عاقلة أمه، (فرع) (يه) فإن لم تتسع العاقلة للدية قتلهم، فالبقية في مال الباني، ثم في بيت المال ثم على المسلمين، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يذهب دم اسرى مسلم هدراً في الإسلام» (ن) بل على أهل ديوانه إذ هم أخص بالنصرة بعد العصبة، «مسألة» (هـ قين) ولا شيء على العديد وهو الغريب في القوم العدود منهم، لقوله تعالى (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض) ولا على الحليف إلا عند من ورثه وسيأتي، «مسألة» وأهل كل ملة يتعاقلون كالمسلمين، (ح) لا يعقل ذمى عن ذمى. قلنا: كالأرث، ولا تعاقل بين أهل ملتين كالأرث، فإن انقطعت عاقلة الذمى نسباً وسبباً فلا شيء على بيت المال إذ لا نصيب لهم فيه، (فرع) فإن رمى ذمى غرضاً ثم أسلم ثم وقع السهم في مسلم فالدية في ماله لا على عاقته من الذميين والمسلمين، إذ رمى وهو ذمى، وأصاب وهو مسلم. وشرط العقل الاتفاق في الملة. ولا يعقل عن المرتد أحد، إذ الردة ليست بملة، «مسألة» (ز هـ م ط حص) ولا تحمل العاقلة من الأرض إلا الموضحة فصاعداً لشبه مادونها بالأموال، إذ لا قسامة فيها ولا كفارة (خب قن البقى ش) بل تحمل كل أرش وإن قل (يب طامد حق كش) بل تحمل ثلث الدية فما فوق، لا دونه (هر) بل ما فوق الثلث، لا هو فما دون (لش) لا تحمل مادون النفس. قلنا: القياس ألا تحمل شيئاً لولا الدليل في النفس وأوجبه الاستحسان في الموضحة فصاعداً، وبقي ما دونه على القياس، ولا دليل على ما قالوا، (فرع) قلت: ولا تحمل ماثبت بالاعتراف بالفعل إن أنكرت أو بالصاح، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا تعقل عبداً ولا عمداً ولا صلحاً ولا اعترافاً» فإن ثبت الفعل بالينة وانطأ بالاعتراف حملته، «مسألة» (هـ ح قش) وعمد الصبي والمجنون على عاقلتهما، إذ عمدهما خطأ، لقول علي عليه السلام «لا عمد للصبيان والمجانين» وهو توقيف أو اجتهدا أشهر ولم ينكر (قش) بل في مالهما، لنا مامر، (فرع) فإن لم يكن لهما عاقلة ولا مال،

(قوله) «بل على أهل ديوانه» الخ. هذا يقتضى ما تقدمت حكايته عن الناصر في الشفاء والله تعالى أعلم.

(قوله) «لقول علي عليه السلام: لا عمد للصبيان والمجانين» كذا روى والله أعلم.

ففى بيت المال . وعن ( ح ) يهدر ، لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا يذهب دم امرئ مسلم هدرأ » ، «مسألة» ومتى لزم العاقلة ثلث الدية فما دون أدته آخر السنة الأولى ، إذ العاقلة لا تحمل غرما حالا ، فإن كان أكثر ولم يزد على الثلثين ، أدت فى آخر الأولى ثلثا ، وفى آخر الثانية الباقي ، وإن زاد على الثلثين ولم يزد على قدر الدية أدت فى آخر كل سنة من الثلاث ثلثا ، فإن زاد الواجب على الدية كأرشف عيني وأذنين ، فإن كان لواحد (ى) فالأصح أنها تحملهما فى ست سنين ليخف محمله ، وإن كان لاثنتين فوجهان (ى) أحصمنا أن لكل واحد فى السنة ثلث الدية ، وقيل : بل سدسها . قلنا : فيه إضرار .

### فصل

والغرة واجبة فى الجنين إن خرج ميتا ، لقضائه صلى الله عليه وآله وسلم على من قتلت ضرثها وجنينها ، «مسألة» (ه قين) ولا شيء فمين مات بضرب أمه إن لم ينفصل (هر) إن سكنت حركته ففيه الغرة . قلنا : يجوز غير آدمى ، فلا ضمان مع الشك ، «مسألة» ومن ضربت فخرج جنينها بعد موتها ففيها القود أو الدية إجماعا (ه ش) وفى الجنين الغرة (ح ك) لا يضمن . قلنا : لم يفصل دليل الغرة بين خروجه بعد موت أمه أم قبله ، وكلو خرج بعد موتها حيا ، (فرغ) (ى هب ح ش) فإن خرج رأسه ومات ولم يخرج الباقي ففيه الغرة أيضا (ك) لا ، قلنا : بتحقيقه بخروج الرأس والظاهر الموت بالضرب ، «مسألة» وما خرج وفيه أمانة حياة : صوت أو حركة حى ، أو تنفس ففيه الدية ، ولولدون ستة أشهر (ى) بل فى المولود لدون أدنى الحمل الغرة فقط ، إذ لم تتم حياته فهو كالميت . قلنا : بتحقيقنا حياته ولم يفصل الدليل (ك) ما لم يستهل بالصراخ ففيه الغرة . قلنا : القصد معرفة الحياة ، (فرغ) فإن خرج وفيه حياة مستقرة ، ثم قتله آخر ، فالقود عليه ، إذ هو المباشر ، وعلى الآخر أرض ضرب الأم والتميز وبمجرد الحركة لا يدل على الحياة ، إذ قد يختلج اللحم بعد تقطيعه ، (فرغ) فإن ضرب حاملا فخرج منها يد جنين أو رجله ، ثم خرج ناقصا بعد ذلك قبل برثها من الضرب ففيه الغرة ، وتدخل اليد فيها ، إذ الظاهر سقوطها بالضرب ، فإن خرج حيا فالدية كاملة ، وتدخل اليد فيها ، وإن عاش لزم أرض اليد فقط ، وإن خرج بعد البرء من الضرب ضمن اليد لا الجنين ، كمن قطع يد رجل ثم اندملت ثم مات بطة أخرى ، فإن

خرج ميتاً فنصف الفرة لأجل اليد . وإن خرج حياً ثم مات فنصف الدية . وإن ضرب حاملاً فألقت يداً ثم ماتت ولم يخرج الباقي ففيها القود أو الدية ، وفي الجنين الفرة ، إذ الظاهر موته بإبانه يده وقد تحققناه آدمياً بخروج يده ، « مسألة » (الأكثر) ولا شيء فيما لم يتبين فيه التخلق والتخطيط ، كالمضغة والدم ، إذ لم يقض صلى الله عليه وآله وسلم بالفرة إلا في متخلق (على با صان) بل في إلقاء النطفة عشرون ديناراً ، وفي العلقه أربعون ، وفي المضغة ستون ، وفي العظم ثمانون ، وفي الجنين مائة دينار ، إذ لزمّت الفرة في الميت ولا حياة فيه ، فلزمت هذه المقادير فيه ناقصاً ، ولقول على عليه السلام بذلك وهو توقيف . قلنا : يحتمل الصلح والحكومة اعتباراً بحال الجنين والجنين عليه ، « مسألة » (٢) ع ر ه محمد بن مسلمة للغيرة به . قين قن ) والفرة المشروعة في الجنين ذكرراً كان أم أنثى ، هي عبداً وأمة ، إذ قضى صلى الله عليه وآله وسلم بذلك في قصة زوجته حمل بن النابتة ، وفي قصة امرأتين غيرهما (با صا قن) بل الفرة عشر الدية ، لقول على عليه السلام ، لنا مامر ، « مسألة » (به ش) وتتعدد الفرة والدية بتعدد الجنين إجماعاً . ولا فرة في الملوكة كالمسيقيات ، « مسألة » (الأكثر) والفرة موروثة كالدية (ل) بل لأمة خاصة ، إذ الجنابة عليها . قلنا : مخالف للإجماع « مسألة » (به قين) ودية الجنين على العاقلة ، إذ مات بسبب فهو خطأ (با صان) بل على الجناني قلنا : قضى بها صلى الله عليه وآله وسلم على العاقلة كما مر (ه ش) وتتخذ الفرة في ثلاث سنين (ح) بل في سنة . قلنا : كالدية ، « مسألة » (ي ه حص) ومن ضرب أمة حاملاً ثم اعتق ما في بطنها ، فخرج حياً ثم مات ، لزمّت القيمة اعتباراً بوقت الجنابة ، فلا يغير المتق حكمها ، كمن قطع

(قوله) « إذ لم يقض صلى الله عليه وآله وسلم بالفرة إلا المتخلق » لم يذكر ذلك في الرواية ، والله تعالى أعلم .

(قوله) « لقول على بذلك » روى « أن علياً عليه السلام قضى أن الواجب في الجنين مائة دينار » وهذه رواية شاذة .

(قوله) « إذ قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك في قصة زوجته حمل بن النابتة » تقدم في بعض روايات ذلك

(قوله) « وفي قصة امرأتين غيرهما » قلت : الأقرب أن القصة واحدة وإنما اختلفت الرواية فصرح في رواية بأنهما زوجتا حمل بن النابتة ولم يصرح بذلك في أخرى ، والله أعلم .



يد عبد ثم اعتق ثم مات (ش فر) بل بالانتهاء فتلزم الدية فيهما ، وكذا الخلاف لو رمى كافرًا ثم أسلم قبل الإصابة (نوأ أبو جعفر للمذهب) العبرة بالسقط ابتداء كان أم انتهاء ، فلا شيء فيمن رمى مسلمًا ثم ارتد لذلك ، وكذا العكس ، «مسألة» (ه ن) ولا قطع على أن الغرة أرش الجنابة على الأم أم على الجنين ، إذ أوجبها صلى الله عليه وآله وسلم على الإطلاق وهي قدر نصف عشر الدية (ق ح) بل هي لأجل الجنين ، فلو خرج حيًا ثم مات لزمت ، كلو خرج ميتًا ، لكن في الأثني عشر ديتها وفي الذكر نصف عشر ديته ، إذ هي خمسمائة (ش ف) بل هي لأجل الأم (ش) وهي عشر دية المرأة (ف) بل قدر ما نقص الأم حيث هي أمة ، وفي الحرة عشر ديتها ذكرًا كان الجنين أم أنثى . قلنا : أوجبها صلى الله عليه وآله وسلم على الإطلاق ، فلا وجه للتخصيص . قلت : وفي الحكاية عن (ق) و (ح) نظر ، «مسألة» (يه) وتجب الغرة بعينها مقومة بخمسمائة ، وقيل : بل بعينها فلا تقويم (با صا) بل الواجب عشر الدية كما مر عن علي عليه السلام . قلت : في الجمع بين العين والقيمة جمع بين الأدلة ، فوجب ، «مسألة» (يه) واشتقاقها من غرة الشيء أى خياره وخيار الغرة ما بين السبع والعشرين ، فلا يجزىء مادون السبع ، إذ لا يستقل بنفسه (ش) بل من السبع إلى الثمان ، فلا يجزىء مادون السبع ، إذ ليس بخيار (با صا ن) لاعتبار السن ، إذ الواجب القيمة ، (فرع) وأعلى منها من خمسة عشر سنة إلى خمسين سنة فلا يجزىء فوقها لضعفه ولا يعتبر في كفارة القتل ، إذ ليس بغرة ، (فرع) وتعتبر سلامتها من العيوب ، إذ المعيب ليس بخيار ، والغرة الخيار ، فإن قبله الولي صح ، ولا يلزمه قبول الخصى وإن زادت قيمته ، إذ هو ناقص عضو فأشبهه الأقطع ولا قبول الهرم والضعيف والمرضى والمزبل ، إذ كلها ليس بخيار ، «مسألة» ومهما أمكن العبد أو الأمة لم يلزم الولي قبول غيرها ، إذ هما الواجب كوجوب أجناس الدية فلم يلزم قبول غيرها ، فإن تعذرا فوجهان (ي) أصحهما ينتقل إلى خمس من الإبل ، إذ هي الأصل في الديات ، وإذ روى عن (٢) و (زيد) ولم يخالف . وقيل : بل يقبل القيمة كلو أتلف عبداً ، «مسألة» ووجه إيجاب الغرة أنه لا وجه لإيجاب الدية الكاملة ، إذ لا تحقق لحياته ولا إسقاطها جميعها ، إذ الجنين جزء من بني آدم فقدر أقل ما قدره الشرع من الأرض وهو أرش الموضحة ، «مسألة» وتجب الغرة

(قوله) «إذ روى عن عمر وزيد» إلى آخره . لم أقف على هذه الرواية عنهما ، والله أعلم .

في جنين الذمي والجوسي كالمسلم (ي بعضش) لا غرة فيهم ، بل نصف عشرة دية الأب إذ لم ترد الغرة إلا في حق المسلمين . قلت : وغيرهم مقيس ، ( فرع ) فإن أسلم أحد أبوي الجنين قبل سقوطه فالعبرة بحال الابتداء كما مر (ش) بل بحال الاستقرار فيلزم نصف عشرة دية المسلم ، ( فرع ) فإن احترجت الأم بالولادة فعلى الجاني حكومة ، إذ الغرة ليست لأجلها .

### فصل

وتجب الكفارة في قتل الخطأ إجماعاً ، لقوله تعالى ( فتحرير رقبة ) ، «مسألة» ( ٥ حصص ) ولا تجب على صبي ومجنون ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « رفع القلم » ولا على كافر إذ هي تطهرة ، وككفارة اليمين (ش) بل تجب عليهم كالدية ، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر لما سأله عن وأدته في الجاهلية « أعتق عن كل مؤودة رقبة » . قلنا : منسوخ «يجب ما قبله» أو مندوب لاحتم وتلزم النائم اتفاقاً ، كالمسلم والسكران كذلك ، «مسألة» وإنما تجب في آدمى معصوم الدم ولو معاهداً أو عبداً قتله سيده ، لعدم الدليل ، لا الحربي والمرتد ومن عليه قصاص ، والعبرة بحال الابتداء (ش) بل بالوقوع ، لنا مامر ، «مسألة» (هب ح) وإنما تجب في المباشر لا المسبب . قلت : إذ تسميته قاتلاً مجاز (ش) بل تلزم فيهما كالدية ، «فرع» وفي المسبب ما هو كالمباشر كسوق الدابة ، لا خفر البئر ، «مسألة» وإنما تجب على القاتل فقط . للآية ، ( فرع ) وقتل الخطأ غير مباح ولا محرم (الاسفرايني) بل محرم ولا إثم فيه . قلنا : التحريم يستلزم الإثم . قلت : لعل اختلاف المتكلمين في وصف فعل الصبي بالقبح وعدمه يأتي هنا ، ( فرع ) وقوله تعالى ( إلا خطأ ) يقتضى ظاهره الإباحة ، وفيه تأويلات أصحها : أن الاستثناء منقطع ، والتقدير لكن إن قتله خطأ فلا تحريم ، وإن لم يكن مباحاً وعبر بنفي التحريم عن نفي الإثم لتلازمهما ، «مسألة» ( ز ه ن حصص ) ولا كفارة في العمد ، لقوله تعالى ( كتب عليكم القصاص ) ولم يذكرها وهو في محل

### فصل وتجب الكفارة

( قوله ) « ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم لما سأله عن وأدته في الجاهلية أعتق عن كل مؤودة رقبة » قلت : لم يرو هذا في الكتب المعتبرة .

التعليم وكالردة، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم «خمس لا كفارة فيهن» (خب ق م ي شص) بل تجب، لأمره صلى الله عليه وآله وسلم (٢) بالكفارة عن موؤدته في الجاهلية وهي البنت الصغيرة تقتل خوف العار، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم «أعتقوا عنه» الخبر. قلت: أما خبر (٢) فنسوخ أو للندب أو لكونه والدأ. وأما خبر وائلة فلا تصريح فيه، إذ قوله قد استوجب النار من كلام غيره صلى الله عليه وآله وسلم، «مسألة» (٥ قين) وتجب في الذمي كالمسلم (ك) لا كفارة في كافر لنا (فإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق) «مسألة» (٥ حصص) ولا كفارة في جنين (ش) بل تجب، لعموم قوله تعالى (ومن قتل مؤمناً) قلنا: قضى فيه بالفرقة ولم يذكر كفارة. ثم إن ما خرج ميتاً لم يوصف بالإيمان. قالوا قال (٢) في الجنين الكفارة. قلنا: اجتهد، سلمنا فأراد حيث خرج حياً ثم مات، كما قال على عليه السلام، «مسألة» (٥ قين) ويكفر السيد لقتل عبده خطأ (ك) لا، لنا عموم الآية، (فرع) (٥ حصص والخراسانيون) من (شص) ولا كفارة على من قتل نفسه (ش) بل تلزم في تركته. قلنا: لا كالدنية، «مسألة» (٥ جميعا حصص ش) وتعدد على الجماعة، لا الدنية، إذ كل منهم قاتل خطأ (البتى قش) لا، كالدنية. قلنا: الدية عوض الدم وهو واحد والكفارة حق لله تعالى لأجل الجنائية، وكلهم جان، «مسألة» وتلزم قائد دابة أو سائقها أو راكبها إذ هي كالآلة، فهو كالمباشر (ط ع ح) فإن اتفقوا كفر الراكب وحده، إذ زادها ثقلاً، وهي قتلت به، فهما كالمسبب (ش) بل عليهم جميعاً كالدنية. قلنا: الأخضية فرقت، «مسألة» والكفارة العتق ثم الصوم، ولأد إجماعاً للآية، ولا يجزئ العبد إلا الصوم، (فرع) (هب قش) فإن تعذرا فلا إطعام، إذ لم يذكر فيها (ش) بل تجب كالمظاهر حملاً للمطلق على المقيد. قلنا: السببان مختلفان، فهو كاختلاف الحكم. وإنما يحمل المطلق على المقيد حيث تكرر ذكر الحكم مقيداً ومطلقاً، كاطلاق وجوب الزكاة في خمس من الإبل، وتقييده بالساعة في خبر آخر، «مسألة» وتكون الرقبة مؤمنة إجماعاً ومكلفة، إذ لا إيمان لغير مكلف ولا تجزئ الفاسقة، إذ ليست مؤمنة شرعاً ولا يكفي إسلام أحد الأبوين، إذ إسلام الصبي حكم لاحقية، «مسألة» ويجب كونه سليم

(قوله) «خمس لا كفارة فيهن» لا أعرف لهما (١) أصلاً والله أعلم.

(قوله) «لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: أعتقوا عنه» الخبر. تقدم في العتق.

(١) أى هذا والحديث الذى قبله

الأعضاء والحواس ، إذ اشتراط الإيمان دليل اشتراط الكمال ، ونقصان الذات أبلغ من نقصان الصفة (ى) فأما الصمم والبصر وأول الجذام فغير مانع ، إذ لم تنقص الأعضاء . قلت : وفيه نظر ويجزىء المدبر والمكاتب إذا عجز عن الأداء لا أم الولد إلا عند من سوغ بيعها ، وكذا المشترك على الخلاف وقد مر ، «مسألة» (هب) ويصح التكفير قبل الموت بعد الجناية ، إذ هي السبب والموت شرط.

### فصل فى الجناية على العبيد

«مسألة» والعبد والمدبر وأم الولد مضمونون بالقيمة ، إذ هم مال كالثياب والأسلحة ، «مسألة» (ز خب م ط ع) فإن تعدت القيمة دية الحر لم يضمن الزائد ، لقول على عليه السلام « لا يزداد » الخبر ، وهو توقيف (ح محمد) بل تنقص عن دية الحر ولو عشرة دراهم حيث ساوت أو تعدت (عج) لا تزداد قيمة الأمة على دية الحرة ، بل تنقص عشرة ، وعنه خمسة (ن الأحكام ش ك ف) بل تضمن بالغة ما بلغت كالأموال ، وإذ روى ذلك عن على عليه السلام . قلنا : رواية المنتخب أشهر ، ولا دليل على وجوب النقصان ثم إن له شبهة بالحر أقوى من شبهة بالمال ، إذ هو آدمى عاقل ناطق يصح تصرفه ، «مسألة» (يب ٥ ش ع) وأطراف العبد وأروشه منسوبة إلى قيمته كنسبتها إلى الدية فى الحر ، إذ روى عن على عليه السلام (٢) ولم يخالف (عج) بل فى حاجب العبد وأذنيه ولحيته نصف قيمته (ك) بل كل الجنایات إلا الهاشمة والمنقلة والمأمومة والموضحة ، فكقولنا (ف) أخيراً و (محمد فر) إنما يضمن نصف القيمة مطلقاً . قلنا : القياس على الحر أولى لما مر ،

(قوله) « لقول على عليه السلام : لا يزداد » الخبر . لفظه فى أصول الأحكام عن زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليه السلام قال « لا يبلغ بدية العبد دية حر » وعن عبد خير عن على عليه السلام قال « العبد مال يؤدى ثمنه ولا تكون دية العبد أبداً أكثر من الحر » انتهى . وأشار إلى رواية للهادى فى الأحكام عن على عليه السلام « أن فى العبد قيمته بالغة ما بلغت » وقد تؤولت

(قوله) « إذ روى ذلك عن على عليه السلام وعمر » حكى فى أصول الأحكام عن زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليه السلام أنه قل « تجزى جراحات العبيد على نحو من جراحات الأحرار فى عينه نصف قيمته ، وفى يده نصف قيمته » انتهى ، ولم يذكر ذلك عن عمر .

(فرع) فأما المضمون فالواجب قيمته ما بلغت إجماعاً كضمان المال ، «مسألة» (يه) وفي جنين الأمة نصف عشر قيمته إن خرج ميتاً ، وقيمته يوم الولادة إن خرج حياً كالحر (لى ش مد حق ك) بل عشر قيمة الأم ، إذ الغرة لأجلها . قلنا : مر بإبطاله ثم يلزم أن تكون قيمته حياً دون عوضه ميتاً حيث يولد حياً وقيمته عشرة دراهم . أو ميتاً وقيمتها مائة دينار وهو مخالف لتقويم المتلفات (ح محمد فر) إن كان ذكرًا فنصف عشر قيمته ، وإن كان أنثى فعشر قيمتها ، إذ وجبت لأجل الجنين قلنا : مر بإبطاله أيضاً ثم يخالف موضوع الأحرار في زيادة دية الأنثى على الذكر وذلك حيث قيمة الأمة أكثر (ف) لاشئ في جنين الأمة إن خرج ميتاً إلا أن تنقص الأم ضمن نقصانها لنا ما مر ثم هو خلاف الإجماع . وقول (ق) الواجب في جنين الأمة على مقدار قيمته يحتمل مثل قولنا ومثل قول (ح) ، (فرع) وفي وقت تقويمه وجهان : يوم الجناية ، كلو جرح ثم اندمل ويوم الولادة ، إذ هو حال استقرار الجناية (ى) وهو المختار ، «مسألة» (م ط فوش) وإذا جنى على العبد فلما لكه إمساكه ويطلب بالأرض كغيره من السلع (ح) إن كان الأرض أقل من قيمته خير بين أخذ الأرض أو تسليمه ويأخذ القيمة ، وإن كان مثل قيمته فصاعداً ، خير بين تسليمه وأخذ الأرض وإمساكه بلا أرض ، إذ لو تأرش كان كأخذ قيمته مرتين . قلنا : تحكم لادليل عليه (فر) له إمساك العبد وأخذ الأرض إلى دية الحر ، فإذا بلغها نقص عشرة دراهم . قلنا : لا وجه له كما مر ، «مسألة» ومن خصى عبداً لزمه قيمتان كالدية ، «مسألة» (ى أبو جعفر) ومن قطع يد عبد ثم أعتق ثم مات لزمه نصف قيمته للسيد اعتباراً بالابتداء ، ودية حر لورثته ، إذ مات حراً بجنائته (ح) بل يلزم أرض اليد ، ولا شئ في النفس ، إذ أسقط السيد حقه من السراية باعتاقه قلت : وانتقل الحق إلى ورثته (ف) بل يلزم ما نقص من قيمته ولا شئ في الباقي لنا مامر (ك) بل يلزم دية حر . قلنا : لا وجه لاسقاط حق السيد (ش) بل يلزمه دية حر للسيد منها نصف قيمته والباقي منها لورثته . قلت : والأقرب للمذهب أن قطع اليد إن قتل بالباشرة ، لزمته القيمة للسيد ولا شئ للورثة ، وبالسراية كما ذكره (أبو جعفر) فيما مر «مسألة» (ى) ومن قطع يد عبد ثم قطع آخر يده الأخرى ومات منهما ، فعلى الأول نصف قيمته كاملاً ، وعلى الثانى نصفها . قالت : إذ هما قاتلان ، فإن حي فعلى الثانى نصف قيمته أقطع .

### فصل في جناية العبيد على الأحرار

وإذا قتل عبد حرأ سلمه مالكة للولى ، ويخير بين قتله واسترقاقه ، والتصرف فيه بأنواع التصرف ، إذ الاسترقاق والتصرف أخف حكما من القتل ، وقد جاز . وله أن يعفو أو يصالح ، ( فرع ) وإن جنى على طرف للولى القصاص أو العفو بموضع أولا ، إذ الحق له ، وإذا اختار الأرش خير السيد بين تسليمه أو قذائه به بالنفأ ما بلغ ، وكذا لو جنى مالا قصاص فيه ، ( فرع ) ( الأحكام ) ولا تسلم أم الولد للاسترقاق بل للقصاص إلا عند من جوز البيع ، وحيث يسقط القصاص يلزم السيد الأقل من قيمتها أو الأرش ( الظاهرية ثور ) بل فى رقبها وتطالب به إذا عتقت . قلنا : الرق باق عليها بدليل ملكه منافعها وأروشها ، لكن لما استهلكها بالاستيلاء تحول غرمها إلى ذمته لتعذر استيفائه من الرقبة ، ( فرع ) فإن أعسر السيد سعت فى قدر قيمتها فقط كسعى العبد لشريك معتقه المعسر والجامع كونه غرما لزم السيد بسبب العبد ، ( فرع ) ( م ط فر قش ) ويلزم السيد قيمة أخرى لمن جنت عليه بعد اخراج الأولى ( ح قش ) لا ، بل يشارك الآخر الأول فى القيمة الأولى . قلنا : فرغت الرقبة بدفع القيمة الأولى فصارت كلو لم تقدم جناية ، ( فرع ) ولو باع العبد قبل علمه بجنايته ، لزمه قيمته لا غير . فأشبه أم الولد بذلك ، «مسألة» ويقتص من المدبر كغيره ، ولا يسترى وما لا قصاص فيه فعلى سيده الموسر اتفاقا ، كأم الولد ( به ) فإن أعسر فكالتن يسلمه أو يفديه ( ح ) لا بل كأم الولد بناء على أنه لا يبيع للضرورة . قلنا : قد مر إبطاله ( صش ) بل يسعى ويرجع على سيده لتقدم حق التدبير ، «مسألة» والمكاتب يقتص منه كالحر لكن بشرط التسكافى ويتأرش من كسبه ( ى ) إن أيسر السيد فعليه إلى قدر قيمته كالمدبر والجامع كونه عتق بإذن مولاه ، وإن أعسر فوجهان : يسعى فيه وفى الكتابة ويقدم ما طلب ، فإن انقضت فالجناية أقدم ، إذ الدماء أعظم حرمة ، فإن عجز فكالحق ( حص ) يسعى فى الأقل من قيمته ومن الأرش ، إذ لا يسترى بحال كالمدبر قلنا : لا نسلم لما مر ، «مسألة» ولو جنى عبد على حر ومكاتب ومدبر ، وجب لكل ما يستحقه لو انفرد إجماعا ، إذ لا تتغير الجناية بتكرار الجنى عليه ، «مسألة» ( هـ ) وإذا ضرب عبد بطن امرأة سيده فألقت ميتا ، لزم السيد لها سدس الغرة إن كان لها ولد . وكذا فى الدية إن خرج حيا ثم مات ( ط ) وهى مبنية على أن الغرة موروثه وقدمت الخلاف . وفى كلام ( هـ ) تسامح ، إذ لا يجنب الأم إلا الاثنان من الأخوة فصاعدا ، «مسألة» ولو عفا أحد الوالدين عن قود العبد سلم أو بعضه

بحصة من لم يعف عن الدية ، ولسيده إمساكه وتسليم الأرض بسقوط القتل ، «مسألة» (ع ي) وإذا امتنع المجنى عليه من أخذ العبد فبيع للجناية ولم يف ثمنه بها ، ثم أعتق ، طولب بالزائد ، إذ هو في ذمته . وقيل : لا يطالب ، إذ الواجب قدر القيمة فقط . قلنا : على السيد ، لا على العبد فكلها . لكنه حال الرق كالمعسر ، وبعده كالموسر ، وكزوم ما أقر به ، «مسألة» ولا ضمان على أم ولد سقط جنيها بجناتها ، إذ لا يثبت للسيد على رقه دين .

### فصل

وجناية النصب على غاصبه إلى قيمته ثم في رقبته ، (فرع) فإن قتل غاصبه اقتص منه الورثة وعليهم قيمته من تركه الغاصب (هب ح) وكذا لو قتل العبد سيده اقتص منه ورثته وضمن<sup>(١)</sup> قيمته إذ لا مسقط لزمانه .

### فصل في جناية المالك على بعضهم

«مسألة» والعبد بالعبد اتفاقا (ه ش) وأطرافهما كذلك (ح) لا قصاص بين العبيد في الأطراف حيث اختلفت القيمة لعدم التكافؤ حينئذ ، كالحر بالعبد ، لنا عموم الآية ، وكالحرين ، (فرع) ويخير ولى دم العبد كتخير ولى دم الحر وقد مر ، وما لا قصاص فيه فحكمه ما مر في الجناية على الحر ، (فرع) فإن قتل العبد عبيد قتلوا به جميعا ، وله العفو عن البعض كما مر ، ولا يلزمهم إلا قيمة واحدة كقيم المتلفات ، «مسألة» فإن قتل المشترك عبيد لشخصين ، فالقصاص لهما ، وإن ترتب القتل (ش) بل للأول ، لنا ما مر . وإن عفا أحدهما لم يقتله الثاني لثلا يبطل حق الآخر من التصرف في العبد والفداء بينهما على حسب قيمة عبيدهما . فإن قتله أحدهما قبل العفو ضمن قيمة حصة الآخر ، إذ صار مالكا العبدين للمكهما التصرف في العبد كالمالكين له بخلاف الحر ، فإن قتل أحدهما عمدا والآخر خطأ قتل بالعبد (ي) وللآخر القيمة على مالكة . قلت : بل لا شيء ، إذ لا يجب على المالك أكثر من الرقبة ، «مسألة» (هب ح) ولا يقتص من مكاتب قد أدى بعضا أو معه الوفاء الآخر أو مثله لاقن ، ولا من أدى دونه لعدم التكافؤ (ش) المكاتب قن ما بقي درهم فيجب القصاص . قلنا : أى لم ينفذ عقبه . لا أنه قن ، (فرع) والمذبر وأم الولد في ذلك كالتن .

## فصل

والجنابة على المال توجب الضمان إجماعاً ، لقوله تعالى ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « حرمة مال المؤمن كحرمة دمه » ونحوه ، « مسألة » ولا ضمان في قتل السباع والحشرات ، وإن تأهلت إجماعاً إلا الهر فتضمن قيمته . قلت : الأولى في الضابط أن ما تأهل وانتفع به ضمن إلا النجس والخمسة التي أباح الشرع قتلها وهي الحية والعقرب والفأرة والغراب والحدأة ولا يجوز قتل حيوان وإن لم يملك إلا الخمسة وما ضر من غيرها والعقور بعد تمر المالك لأمره صلى الله عليه وآله وسلم « بقتل الضار والضارة » « مسألة » ولا يراق على الذئب خمر إلا أن يخرج به إلى سكك المسلمين وشوارعهم ، إذ لم يصالحوا على ذلك ، « مسألة » ( هـ ش ك فر ) وفي عين الدابة ونحوها نقص القيمة لا أرش مقدر ( ح ) بل ربع القيمة ( ك ) يضمن قيمة جمار القاضى بقطع ذنبه . قلنا : لا وجه للفرق « مسألة » ومن كسر رجله مالا يؤكل أو يديه ضمن قيمته ، إذ صار لا ينتفع به ، لا المأكول فيضمن أرش السير ويخبر المالك في الكثير كما مر ، « مسألة » ( هـ ي ) وفي جنين الدابة قيمته إن خرج حياً ثم مات ونصف العشر إن خرج ميتاً كجنين الأمة ( ن ) في الحى القيمة ، وفي الميت نقصان الأم ، إذ لا قيمة لميتة ( ز قين ) الواجب نقصان الأم مطلقاً ( ك ) عشر قيمتها مطلقاً ، إذ الجنابة عليها . قلنا : مال متلف فلا يجوز إهداره وتقريبه إلى جنين الأمة أقيس لقوة الشبه ، « مسألة » ( ق ح ش ) ومن أشعل ناراً في ملكه أو مباح لم يضمن تعديها برياح أو غيره ، لكن يضمن ما اتصل بملكه ، إذ هو كالمباشر . وحد الاتصال أن يحترق بها وإن لم تحملها ريح ، فإن وضعها في مكان تعد ضمن المتصل وغيره ( ي ) وكذا لو ظن تعديها عند اشعالها لعظمها أو هبوب ريح ، فإن يبست أشجار جاره بإقصاده ضمنها إذ لا يؤثر ذلك إلا بخارج عن المعتاد ، وكذا لو سقى

( قوله ) « حرمة مال المسلم كحرمة دمه » تقدم الكلام فيه .

( قوله ) « لأمره صلى الله عليه وآله وسلم بقتل الضار والضارة » هذا غريب جداً لا يشبه كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والله أعلم .



أرضه بزائد على المعتاد فأفسد زرع جاره ، فأما لو انصب من خرق لاعلم له به لم يضمن ، إذ لا تعدى «مسألة» ويضمن من وضع أحبولة في موضع تعد مطلقاً ، أو في مباح ، ولم يزل التغير ، إذ فيه حقوق للمسلمين على سواء يضعون فيه الشرك كوضعه ويضمن طائراً ملوكاً رماه ولو في هواء داره إذ ليس له منعه المرور ولو بقوس غيره ، إذ هو المباشر «مسألة» (م) وإذا تلفت البهيمة في نوبة أحد الشرىكين بلا تفريط ، ففي ضمانها وجهان : أحدهما ، يضمن كالأجير المشترك إن جعلت المناوبة معاوضة ، وإن كانت مهياة فلا ، إذ يملك منافعها في نوبته بملكه نصيباً فيها ، وهى كالوديعة ، «مسألة» (هـ) وتضمن الدابة والطائر بالزالة ما نعهما من الذهب كفتح الققص إن هيجهما مع الفتح اتفاقاً (هـ) (قش) وكذا إن تلقا فوراً ، إذ تلقا بسبب فتحه فكان كتهيبجه للخروج (ح قش) لا ، إذ لهما اختيار ، ولم يجن ولا هيج . قلنا : الفتح كالتهيبج ، إذ خرج عقبيه (ك) يضمنه ولو تراخي كحافر البئر . قلنا : مع التراخي خرج باختياره أو دخل عليه الداخل باختياره فهو كال مباشر ، (فرع) فإن فتح فم الزق ضمن ما خرج مما طبعه السيلان ، وإن تراخي لجوده لتعذر الإحالة عليه ولا على الشمس بأذايته إذ لا اختيار لها ، (فرع) (ى هـ) فإن قرب رجل إلى الجامد ناراً وأذايته ، ضمنه ، إذ هو مباشر وقيل : لا ، كالشمس . قلنا : لا اختيار ، فإن فتح السمن الذائب فذهب بعضه فانهطف الزق فانخرق ضمن الخرق ، لا ، لو انهطف بالرياح لأنه غير متولد من فعله ، (فرع) ولو فتح زقاً قائماً فسقط بغير فعله لم يضمن ، إذ الحرك مباشر ، والقاقح مسبب ، وكذا لو التبس ما أسقطه ، إذ الأصل البراءة ، فإن فتحه ملقى وذاب بالشمس فوجهان ، يضمن ، إذ لا تأثير للأذابة لولا الفتح ، ولا إذ خرج بالإذابة ، ولو فتحه رجل ونكسه آخر ، ضمن الناكس ما خرج بنكسه ، إذ هو مباشر ، «مسألة» (ى) ولو حل مرسى السفينة ضمن إن غرقت فوراً ، لا إن وقفت حتى هبت الريح فأغرقها كذوب السمن بالشمس بعد الحل . قلت : الأقرب للمذهب الضمان كما مر ، «مسألة» ولو أزال الحافظ كفتح الدار حتى سرقت وإمسك الراعى حتى سبعت ، فلا ضمان (ى) إجماعاً ، إذ هو فاعل سبب ، والفاعل مباشر . وحل قيد العبد كفتح باب الدار ، إذ إبقائه باختياره ، بخلاف فتح قصص الطائر ، إذ لا فعل له ، فالفتح كالتهيبج (قش) بل يضمن العاقل بحل قيده لنا مامر ، «مسألة» وإذا اقتضى الصبى أو المجنون صبياً يعود أو أصعب فالعقر على عاقلتهما ، إذ عدهما خطأ (ن) أما الأمة فلا ، إذ هى جناية على مال . قلنا : شبهها بالحر أقرب كما مر «مسألة» وما أهمله مالكه رغبة

عنه ملكه آخذه ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من أهل حيواناً في مضية ملك عليه » وقيل : لمالكة استرجاعه ، إذ هو مبيع . لنا ظاهر الخبر . ولو وهبه الآخذ أو باعه لم ينقض إجماعاً . ومنبوذ التمر ونحوه كذلك (ي) نحو ما تساقط في الطرق وغيرها من التمر ونحوها فباح للعرف وكالمغوب عنه « مسألة » ولا يجوز قتل الحيوان إلا الستة وما أشبهها في الضرر ، كالزنبور المؤذي : ولا يقتل المهدد والخطاف والمثلة والنحلة والصدرد والضفدع ، إذ لا ضرر فيهن ، ولا كفارة فيهن إلا التوبة ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من قتل عصفوراً » الخبر . وقتل على بن الحسين غلة فربط فرساً للجهاد . قلت : وفي جواز قتل النمر والأسد ونحوهما من غير أن يصول تردد ، يجوز كالحية والعقرب ، ولا ، كالكلب الذي ينتفع به ، والأول أقرب ، « مسألة » وضمان الحيوان بالدرهم والدنانير إجماعاً ، وقول (ن) في كلب الصيد أربعون درهما ، وفي كلب الماشية والضرع شاة من الوسط ، وكلب الدار لاقية له ، متأول بالمصاحلة (ي) والأقرب أن كلب الدار الحافظ ككلب الصيد .

### فصل في جناية العبيد على المال

« مسألة » (م ط) وجناية العبد على المال تعلق برقبته فيسلمها المالك أو كل الأرض ، وقيل : بل قدر قيمته . قلنا : إمساكه حول الجناية إلى ذمته فضمنها (ش) لا يلزمه تسليمه مطلقاً ، إذ هو ملكه ، والضمان في ماله بقدر قيمته (حص) إن جنى على النفس ولا قصاص ، فداء بالدية بالغة ما بلغت ، لقوة ضمان النفوس بدليل وجوب القصاص . وإن جنى على دونها لم يلزم تسليمه لما مر

(قوله) « من أهل حيواناً في مضية ملك عليه » لفظه عن الشعبي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « من وجد دابة يحجز عنها أهلها أن يعلفوها فسيبوها فأخذها فهي له »

(قوله) « من قتل عصفوراً عبثاً » الخبر . لفظه عن ابن عمرو : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « ما من إنسان يقتل عصفوراً فما فوقها بغير حقها إلا سأله الله عز وجل يوم القيامة عنها . قيل : يا رسول الله ، وما حقها ؟ قال : يذبحها ويأكلها ، ولا يقطع رأسها ويرمى بها » أخرجه النسائي .

(قوله) « وقتل على بن الحسين غلة فربط فرساً للجهاد » كذا روى والله أعلم .

بل يبيعه أو يضمن في ماله قدر قيمته . قلنا : جنائته متعلقة برقبته فإزيم تسليمها إن لم يفدها بكل الأرش ( فرع ) وأما أم الولد والمدبر فتسليمهما للرق متعذر إذ لا يسترقان فتعين في ماله قيمتهما حيث لا قصاص ، إذ تعذر التسليم كقتل الجاني في لزوم قيمته ، بخلاف القن فأختيار إمساكه اختيار لتسليم كل الأرش لصحة استرقاقه ، وما زاد على قيمتهما في رقبة المدبر ، إذ يصح بيعه للضرورة وذمتها ، إذ لا يصح بيعها ، وجناية للكاتب من كسبه . قلت : ويقدم ما طلب ، فإن اتفقت فالجناية لما مر ( فرع ) ومن عامل محجوراً علماً بإيداع أو نحوه فألتف لم يضمنه إلا بعد عتقه ، إذ معاملته إياه بتعلقه رضى بذمته ، وإذ لا وجه لتضمن السيد لعدم إذنه ، ولا للعبد إذ لا يملك ، ولا للاهدار ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا توى على مال مسلم » فإن كان مأذوناً ، تعلقت جنائته برقبته كإمارة ، « مسألة » فإن هلك العبد وفي رقبته جنابة لم يضمنه السيد . قلت : ولو بعد تمرده ، لتعاقها برقبته إلا أن يموت بعد اختياره للفداء ( فرع ) فإن أعتقه أو قتله أو باعه عالماً فهو اختيار للفداء فيأزمه ، لا المشتري إذ لم تقع في ملكه ( ي ) وكذا لو رهنه بعد الجنابة ، إذ أوجب فيه حقاً للغير كالبيع .

### فصل

والمرء قتل ما صال عليه من آدمى أو بهيمة ولم يندفع إلا بالقتل إجماعاً ، لقوله تعالى ( ولا تلقوا بأيديكم ) ، ( فرع ) ( ه ح ) ولا يضمن ( محمد ) لا يضمن العاقل وتضمن البهيمة ، وتردد في الصبي والمجنون ، إذ جعل اختيارهم كلا اختيار . قلنا : تعديه كقتله نفسه ، ( فرع ) ولا يجوز الاستسلام للبهيمة كالذئ ، إذ فيه صغار على الإسلام ، ولا حرمة للبهيمة فأشبهته . وفي الاستسلام للمسلم وجهان ( ي ) أحدهما : لا يجوز إذ أبطل حرمة بصولته فأشبهه الذئ . وقيل : يجوز ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لحذيفة في وصف الفتن « كن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل » قلنا : أراد يبذل

( قوله ) « لا توى على مال مسلم » تكرر الكلام فيه .

( قوله ) « لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لحذيفة في وصف الفتن : كن عبد الله المقتول ، ولا تكن عبد الله القاتل » هذا غريب عن حذيفة ، لكن في حديث أخرجه أبو داود عن أبي ذر في ذكر الفتن ما لفظه « قلت : يا رسول الله ، فما تأمرني قال : تأزم بيتك ، قلت : فإن دخل على بيتي ؟ قال : فإن خشيت أن يهرك شعاع السيف فألقى ثوبك على وجهك يئو بإمك وإمعة » وعن سعد بن

نفسه للقتل في الفتنة بقتال أهلها ، (فرع) ولو سقط زق على رأس انسان فانخرق لم يضمن كالصائل وقيل : يضمن كالمضطر ، ولو سدت بهيمة باب بيت جاز للمضطر قتلها إن لم تندفع إلا به . ولا ضمان كالصائل ، وقيل : يضمن كالمضطر ، (فرع) ولن خشي التلف جوعاً أو عطشاً إيثار غيره ، كقصه بعض قتلى أحد ، « مسألة » وللمرء القتل والقتال على المحترم وإن قل ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من قل دون ماله فهو شهيد » (قش) لا يدفع عن المال بالقتل . قلنا : حرمة مال المؤمن كحرمة دمه ، وفي وجوب الدفع عن الغير وعن الفواحش وجهان (ي) أحدهما ذلك إلى الامام لا إلى الآحاد ، إذ القتل إليه . وقيل : لافرق كالتهي عن المنكر مع كمال الشروط . قلت : وهو الأقرب للمذهب . ويقدم في الإنكار الأخف فالأخف ، « مسألة » (ي) ولا يدفع بالقتل حيث يمكنه الحرب إذ هو أخف ، كما لا يخش أن كفى اللين . وقيل : بل له ذلك ، إذ ليس متعمداً بالدفع . قلت : وهو الأقرب (لهب)

### فصل في جناية البهائم

« مسألة » وعلى مطلق البهيمة ما جنت فوراً مطلقاً ، إذ هو كالمهيج لها ، ومع التراخي فعلت باختيارها وعلى متولى الحفظ جناية غير الكلب ليلاً ، إذ قضى صلى الله عليه وآله وسلم بذلك لا اعتياد حفظها بالليل ، ولا ضمان في النهار لا اعتياد إرسالها ، إذ لا تعدى بإرسالها ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم « جرح العجماء جبار » (ي) فإن انعكس الاعتياد ، انعكس الحكم ، إذ هو العلة ، « مسألة » ويضمن الراعي ما أكلت الغنم في مرعاها إذ عليه حفظها فإن أبعداها عن الزرائع وغفل يسيراً فتبعدت لم يضمن إذ يعذرون في اليسير مع إبعادها ، ولو سرحها ليلاً فدخلت بساتين ذات حيطان وأبواب

أبي وقاص قال « أشهد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إنها ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم والقائم خير من الماشي ، والماشي خير من الساعي ، قلت : أ رأيت إن دخل على يبيق فبسط يده إلى ليعتلى ؟ قال : كن كابن آدم » هذه رواية الترمذي ، ولأبي داود نحوه .

( قوله ) « من قتل دون ماله فهو شهيد » تقدم ما يتضمنه .

( قوله ) « جرح العجماء جبار » تقدم .

فلا ضمان ، إذ التفريط بفتح الأبواب ، بخلاف الزروع التي بلا حيطان ، «مسألة» فإن ضربها صاحب الزرع فقتلها ضمنها إجماعاً ، أو أرسها وهو ما نقص من قيمتها (هـ) فإن حبسها ليلة فتلفت بلا تقصير لم يضمن ، إذ لا يعتاد الرد ليلاً . قلت : والأقرب أنه إن أمكن في الليل ولم يرد ، ضمن «مسألة» ولو كان الفرس شمساً لا يركب إلا في الصحراء فركب في الشارع ، ضمن ما جنى لتعديه ولتفريطه ، وإن فلتت من الاصطبل أو من العقال وقد حفظها حفظ مثلها لم يضمن ، إذ لا تقصير وكذا لو جنت العقور في المرعى وقد عقلها أو ربطها ، «مسألة» ولا يضمن جناية بهيمة غير عقور حيث له إرسالها ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «جرح العجاء جبار» أي منجبر لا ضمان فيه ، وأما العقور فيضمن إن فرط في حفظها ، لقضاء على عليه السلام بالضمان في بقرة قتلت حمراً ، «مسألة» ومن وضع حية ضمن ما جنت حتى تنتقل ، ولا ضمان بعده ، إذ هو بمجرد اختيارها ، «مسألة» (م) وتضمن جناية العقور المرسل ولو في الملك على الداخل بالإذن ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «من ارتبط كلباً» الخبر . ولقول على عليه السلام «يضمن صاحب الكلب ما عقر نهاراً ولا يضمن ، ما عقر ليلاً» وأمره صلى الله عليه وآله وسلم «بقتل الكلاب» الخبر . ونحوه . قلت : ولم

(قوله) «ل قضاء على عليه السلام بالضمانة في بقرة قتلت حمراً» روى «أن رجلاً من الأنصار كان يسقى على بقرة له فإذا فرغت من عملها أرسلها تختلي ، وكان لرجل من المهاجرين حمار فربط حماره وألقى علفه فأرسل الأنصاري بقرته فجاءت إلى الحمار تتناول من علفه ، فرعها ونطحته فقتلته ، فأخضاها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : اذهب إلى أبي بكر يقضي بينكما ، فأتيا أبا بكر فقضا عليه قصتهما ، فقال : العجاء جبار ولا شيء لصاحب الحمار ، فأتيا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : اذهب إلى عمر يقضي بينكما ، فقال لهما مثل [أبي بكر] فأتيا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبراه ، فقال : اذهب إلى علي يقضي بينكما ، فأتياه فقضا عليه ، فقال لصاحب الحمار : أربطت حمارك ؟ قال : نعم ، وقال لصاحب البقرة : أرسلت بقرتك ؟ فقال : نعم ، قال : هذا ربط وأنت أرسلت ، أغرم له حماره ؟ فأتيا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبراه فقال : الحمد لله الذي جعل في أمقي من يقضى بهذا القضاء هكذا حكى في الشفاء والله أعلم .

(قوله) «من ارتبط كلباً» الخبر تقدم .

(قوله) «وقول على عليه السلام : يضمن صاحب الكلب إذا عقر نهاراً ولا يضمن إذا عقر ليلاً» هكذا في الشفاء والله أعلم .

(قوله) «وأمره صلى الله عليه وآله وسلم بقتل الكلاب» الخبر ونحوه تقدم .

يأمر بعد ذلك وقد رآها فكان نسخا ، «مسألة» ومن طرد دابة من زرعه فأفسدت زرع غيره ، لم يضمن ، إلا أن يكون متصلا بزعره محيطا به . ومن زاحم بهيمة في طريق فرقت ثوبه ، فلا ضمان إلا أن يكون غافلا ولم ينهه سائقها لتفريطه ، «مسألة» (ي) ولا يحل قتل هر مملوك يضر بقتل الدجاج والحمام ، وتقطيع الأثواب والبول عليها . وقيل : يقتل لضرره ، ولا يحل اقتناؤها كالذئب ، لنا اخباره صلى الله عليه وآله وسلم بتعذيب المرأة التي حبست المرة حتى ماتت : قلت : أما مالا يندفع ضرره إلا بقتله فلا بأس به ، (فرع) وفي تضمين مالكها وجهان ، أحدهما : لا ضمان ، إذ لا يعتاد ربطها ، وقيل : يضمن ما جنت نهاراً ، لا ليلا لاعتيادهم حفظ الأطعمة والطيور ليلا . قلنا : ولا اعتيد حبس المرة نهاراً ، «مسألة» وإنما يثبت العقور عقوراً بعد عقرتين أو حملتين فتضمن الثانية ، وقيل : الثالثة ، لنا عرف عدوه بالأولى فكفت .

## كتاب الديات

الأصل فيها قوله تعالى ( ودية مسلمة ) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « في النفس مائة من الإبل »

### كتاب الديات

( قوله ) « في النفس مائة من الإبل » عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه «أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لابن حزم في العقول : إن في النفس مائة من الإبل وفي الأنف إذا أوعى جدعا الدية كاملة ، وفي للأمانة ثلث الدية ، وفي الجائفة مثله ، وفي العين خمسون ، وفي اليد خمسون ، وفي الرجل خمسون ، وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الإبل ، وفي كل سن خمس من الإبل ، وفي اللوحة خمس » أخرجه الموطأ . وفي رواية النسائي مالفظة « وإن في النفس الدية مائة من الإبل . وفي الأنف إذا أوعب جدعه الدية وفي اللسان الدية ، وفي الشفتين الدية ، وفي البيضتين الدية ، وفي الذكر الدية ، وفي الصلب الدية ، وفي العينين الدية ، وفي الواحدة نصف الدية ، وفي للأمانة ثلث الدية ، وفي الجائفة ثلث الدية ، وفي المتفلة خمس عشرة من الإبل ، وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الإبل ، وفي السن خمس من الإبل ، وفي اللوحة خمس من الإبل . وإن الرجل يقتل بالمرأة وعلى أهل الذهب ألف دينار » انتهى . وقد تقدمت نسخة كتاب ابن حزم التي في سيرة ابن هشام لم يذكر ذلك فيها ، ولعل هذا كتاب آخر في العقول خاصة ، والله أعلم .

والإجماع ظاهر، والقياس على التلغات «مسألة» (هـ م) وهي مائة من الإبل أو مائتان من البقر أو ألفان من الشاة، ومن الذهب ألف مثقال، ومن الفضة عشرة آلاف درهم (عن قشك) اثنا عشر ألف درهم (زن فو) أو مائتا حلة، الحلة إزار ورداء، أو قميص وسراويل (م ط) ولم يذكرها (هـ) ولم ينكرها - والأولى وجوبها عنده لاحتجابه برواية زيد بن علي وهي حجة (الناصر) (ق ش) بل الواجب الإبل، وبقية الأصناف كانت مصالحة لا تقديرًا شرعيًا، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «في النفس مائة من الإبل» (ح فر قش) بل هي من الإبل للنفس، ومن النقيدين لا غيرها تقويمًا، إذ هما قيم التلغات وما سواهما صلح فقط. لنا قول على عليه السلام في النفس «في قتل الخطأ عشرة آلاف من الورق» الخبر. وهو توقيف (بص الشعبي هـ م ط) وتكون الإبل أرباعًا جذاعًا وحققًا، وبنات لبون وبنات مخاض، لقول على عليه السلام «الدية أرباع» (عو<sup>(١)</sup> هر عه لث عمر بن عبد العزيز سليمان بن يسار ك زقين) بل أخماس الخماس ابتداء لبون (ح) بل أبناء مخاض لقضائه صلى الله عليه وآله وسلم في رواية (عو) بذلك (٣ زيد) بل ثلاثون جذعة وثلاثون حقة، وعشرون ابن لبون وعشرون بنت مخاض، لقضائه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك، لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم «دية الإنسان خمس وعشرون حقة» الخبر. وطرق روايته أكثر وأشهر، وخبر عليه وآله وسلم «في الشفاء».

(قوله) «لقول على . الدية أربع» تضمن جميع ذلك الخبر الذي مر آنفًا .  
(قوله) «لقضائه صلى الله عليه وآله وسلم في رواية ابن مسعود» عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : «في دية الخطأ عشرون حقة، وعشرون جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون بنو مخاض ذكور» أخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي، وقال : هو قول عبد الله .

(قوله) «لقضائه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك» هذا غير معروف والله أعلم  
(قوله) «دية الإنسان» الخ . حكى في الشفاء عن السائب بن يزيد عن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «دية الإنسان خمس وعشرون جذعة؛ وخمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون بنت لبون، وخمس وعشرون بنت مخاض» انتهى .

(عو) قد روى موقوفا عليه ، (فرع) (ى هب) ولا تنوع في البقر والغنم بل يجزى منها ما أجزأ في الزكاة (فو) بل يعتبر فيها الثني فقط . قلنا : لادليل على ذلك «مسألة» (ه ك) ولا تغليظ في دية العمد كالخطأ المحض ، إذ وجب في العمد المحض القود أو الدية . والتغليظ أمر زائد ، فلا يجب إلا بدليل (قين) بل يغلف في العمد وشبهه بإيجابه على الجاني وجعل الإبل أرباعاً كما مر ، ويخفف في الخطأ المحض بجعله على المائلة ، وجعل الإبل أخماساً ، الخامس ابن لبون (ش) التغليظ يدخل في العمد وشبهه وحيث قتل في الحرم أو في الأشهر الحرم ، وهى : رجب والقعدة والحجة ومحرم . أو قتل ذى الرحم ، والعمدية المحضة وهى قصد القتل بما مثله يقتل . فجعل الدية في ذلك ثلاثين حقة ، وثلاثين جذعة ، وأربعين خلفه في بطونها أولادها ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة «ألا إن في

قلت : « وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن من قتل خطأ فديته من الإبل مائة ، ثلاثون بنت مخاض ، وثلاثون بنت لبون ، وثلاثون حقة ، وعشرة ابن لبون ذكر » أخرجه أبو داود والنسائي ، وفي رواية الترمذي : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « من قتل متممداً دفع إلى أولياءه للقتول فان شاءوا قتلوا وإن شاءوا أخذوا الدية » وهى ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه وما صولحوا عليه فهو لهم لتشد يد العقل (قوله) « لقوله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة الخ . عن ابن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطب يوم الفتح بمكة علي درجة البيت إلى أن قال ثم قال : « ألا إن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل منها أربعون فى بطونها أولادها » أخرجه أبو داود والنسائي . وعن عقبة بن أوس عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « خطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة فقال . ألا إن في قتل الخطأ العمد بالسوط والعصا والحجر مائة من الإبل منها أربعون ثنية إلى بازل عامها كلهن خلفه » وفي رواية « مائة من الإبل منها أربعون فى بطونها أولادها » أخرجه النسائي . وعن مجاهد قال « قضى عمر فى شبه العمد ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة وأربعون خلفه مائة ثنية إلى بازل عامها » أخرجه أبو داود . وعن علي عليه السلام قال « دية شبه العمد اثلاث ثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون جذعة وأربع وثلاثون ثنية إلى بازل عامها كلها خلفات » وفي رواية قال « فى الخطأ أربع وخمسون وعشرون حقة ، وخمسون وعشرون جذعة ، وخمسون وعشرون بنت لبون ، وخمسون وعشرون بنت مخاض » أخرجه أبو داود . وعن أبي غيث « أن عثمان وزيداً =



قتل العمد أو الخطأ بالسوط والنصا مائة من الإبل ، وعن (٢) مثله ، (فرع) (ش) ولا تخفيف في العمد المحض ، كقتل الأب ابنته عمداً فيجب حالاً على الجاني أثلاثاً كما مر ، ويخفف في شبهه بإيجابه على العاقلة وتأجيله ثلاث سنين ، وتغليظه يجعله أثلاثاً ويخفف الخطأ المحض بذينك وجعله أرباعاً<sup>(١)</sup> ولا تغليظ إلا أن يقع في الحرم أو في الأشهر الحرم أو في ذى رحم ، فيغلظ بالتثليث فقط عند (٣٢) عهده يب طاووه هـ جابر بن زيد سليمان بن يسار عى د مد حق) لما مر ، ولا تغليظ عند (٥) و (ح) والخبر النبى روه متأول «مسألة» ولا عبرة بأنواعها المنيية والعراب والعيديّة والشذقية ، فمن لزمته الدية وهو يملك إبلاً لزمته من عينها كالزكاة ، فإن كان معه نوعان أخذت من الأكثر ، فإن استويا فمن أيهما أو من كل بقسطه ، فإن كانت إبلة مرضى أو فيها هزال فاحش لم يلزم ولى الدم قيوماً ، إذ قوله مائة من الإبل ، يقتضي الصحاح ، ولا يلزمه قبول غير الإبل مع وجودها ولا يلزم الجاني غيرها إن طلب . قلت : والأقرب للذهب أن الجاني يخير بين تسليم أى الأجناس الخمسة (فرع) (ى) فإن عدت الإبل ففي الرجوع إلى قيمتها أو أى الأصول وجهان ، أحدهما : يرجع إلى أى الأصول ، إذ هى المشروعة ، «مسألة» وإذا دفعت من ذهب أو فضة فألف مقال إسلامى خالص ولوردى جنس أو عشرة آلاف درهم كذلك ، يتعامل بها لوضعها على التخفيف ، ويؤخذ من الغنم والبقر سن الزكاة وصفتها وهو الوسط غير المغيب .

### فصل فى تقدير الدية وكيفية أخذها

وتؤخذ دية الخطأ فى ثلاث سنين إجماعاً ، إما أثلاثاً أو ثلاثة أرباع فى سنتين للإجماع على أخذها فى الثالث والأهل يلحق بالأكثر بالتقديم والتأخير ، فيؤخذ النصف أو الثلاثة أرباع فى سنتين (فرع) ومن لزمته ديات كثيرة لم تتداخل إجماعاً لاختلاف المستحقين (فرع) (ى) ولا فرق بين دية الخطأ والعمد والطرف وغيره ، وقيمة العبد فى أنها تجب مؤجلة (فرع) (ى حص) وتجب دية

== كانا يعملان المظلة أربعين جذعة خلفه ، وثلاثين حقة وثلاثين بنات لبون وعشرين بنى لبون ذكر وعشرين بنات عناس « أخرجه أبو داود . وعن أبان قال « كان عثمان وزيد يعملان التغليظ بزيادة العدد توصلها بمائة وأربعين الأربعون كلها خلفات » ذكره رزين .

العمد مؤجلة إذ هي بدل عن نفس ، كدية الخطأ (شخص) بل حالة للتخليط فيه بدليل التقصاص . قلت :  
وكلام أصحابنا مختلف والأقرب قول (ي والحنفية)

### فصل

وفي المرأة نصف دية الرجل إجماعاً (الأصم ابن علي) بل مثله ، لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
« دية المرأة على نصف دية الرجل » وهو قول (على ٣٢ عوعم زيد) ولم يخالفوا ، وكذلك  
الخنثى بناء على الأقل ، «مسألة» (هرث زيه حص) والذمي كالمسلم ، لقوله تعالى (فإن كان  
من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله) ولم يفصل (ن ش) بل فيه أربعة آلاف  
درهم ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم »  
وهي ثلث الدية عند (ن) إذ يجعلها اثني عشر ألفاً . قلنا : عمل الصحابة بخلافه دليل نسخه  
ومعارض بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « دية اليهودي والنصراني مثل دية المسلم » ونحوه . فاستمر

(قوله) « دية المرأة على نصف دية الرجل » هكذا روى والله أعلم . وقال في التلخيص  
حديث عمرو بن حزم ، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « دية المرأة نصف دية الرجل » هذه  
الجملة ليست في حديث عمرو بن حزم الطويل ، وإنما أخرجه البيهقي من حديث معاذ بن جبل وقال :  
إسناده لا يثبت مثله ، لكن عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم « عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى تبلغ الثلث من دية » أخرجه النسائي .

(قوله) « دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف » قال في التلخيص : حديث عبادة بن الصامت  
« دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف » لم أجده من حديث عبادة إلا فيما ذكره أبو إسحق الأسفرايني  
في كتاب الجدل له ، فإنه قال : رواه موسى بن عقبة عن إسحق بن يحيى بن عبادة عن عبادة . ثم  
حكى عن الشافعي بالاسناد إلى ابن السيب « أن عمر قضى في دية اليهودي والنصراني بأربعة  
آلاف وفي دية المجوسى بثمانمائة درهم .

(قوله) « دية اليهودي والنصراني مثل دية المسلم » حكاه في الشفاء عن علي موقوفاً عليه ولكن  
قد أخرج الترمذي عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ودى العامريين بدية  
المسلمين ، وكان لها عهد من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » . يعني العامريين اللذين قتلها  
عمرو بن أمية الضمري ، وقد تقدم ذكر ذلك . وحكى في الشفاء « أن رفاعة اليهودي قتل بالشام  
فجعل عمر دية ألف دينار » انتهى .

ذلك في عهده صلى الله عليه وآله وسلم وعهد الخلفاء حتى جعلها معاوية النصف ، ثم إن أخبارنا أكثر وأشهر (ك) بل فيه نصف دية المسلم لنقصانه . قلنا : القياس لا يعارض النص (مد) إن قتل عمداً فالمثل وإلا فالنصف . قلنا : لم يفصل الدليل ، «مسألة» (زيه حص) والجوسي كالذمي ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » (ن ي ش ك) قضى على عليه السلام فيه بثمانمائة درهم . قلنا : العمل بالخبر أولى ، «مسألة» ولا دية لمن هدر دمه بمخالفة الأنبياء عليهم السلام ، وفيمن لم تبلغه دعوة نبي وجهان (ي) أحدهما : فيه الدية لا القود . قالوا : ويحتمل إسقاط الضمان لعدم الدين . وقيل : معصومون ، ففيهم القود والدية ، إذ هم معذورون بالجهل . قلت : الأقرب أنه لا مكلف إلا وقد بلغت دعوة نبي ، لقوله تعالى (وإن من أمة إلا خلا فيها نذير) وقوله تعالى أيضاً (حتى نبعث رسولا) ، «مسألة» (ق سا) واستيفاء دية الذمي من المسلم إلى الإمام لثلاثيكون للكافرين على المؤمنين سبيل ، وليس للإمام أن يعفو ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا توى على مال مسلم » والذمي مقيس .

### فصل

وفي العينين الدية ، وفي إحداها النصف ، لنصه صلى الله عليه وآله وسلم ، «مسألة» (ع ي خم)

(قوله) « حتى جعلها معاوية النصف » حكى في الشفاء عن الزهري قال « كانت دية المسلم والمعاهد سواء على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان ، حتى جاء معاوية فجعل لهم النصف » انتهى . قلت : وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « دية المعاهد نصف دية الحر » أخرجه أبو داود ، وعنه أيضاً بهذا الإسناد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « دية عقل الكافر نصف عقل المؤمن » أخرجه الترمذي . وعنه أيضاً كذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ، عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين - وهم اليهود والنصارى - أخرجه النسائي .

(قوله) « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » تقدم مراراً .

(قوله) « قضى على عليه السلام فيه بثمانمائة درهم » قلت : لم أنف على هذه الرواية عن علي عليه السلام وإنما روى ذلك عن عمر كما تقدم ، والله أعلم .

« قين » وفي عين الأعور النصف ، إذ لم يفصل الدليل (على ٣ ٢ عم هر ك ل مد حق) دية كاملة لعماء بذهابها . قلنا : لم يفصل الدليل ، «مسألة» (٥ قين) ويقتص ذو العينين من الأعور ، إذ لم يفصل الدليل (مد) لا ، إذ هي كالثنتين . قلنا : لانسلم ، إذ لم يفصل الدليل ، «مسألة» (٥ قين) وفي الأجناف الأربعة الدية (ك) بل حكومة . قلنا : كالعينين ، (فرع) (يه) وفي كل جنن ربع ، إذ هو ربع (ن) بل في الأعلى ثلث دية العين ، وفي الأسفل نصفها . قلنا : لا وجه للفرق ، (فرع) (هب ش) وفي الأهذاب حكومة كالظفر (ح) بل تجب الدية كاملة في الشعور إذا لم تعد ، لقول على عليه السلام « في اللحية إذا لم تعد الدية » قلنا : اجتهد ، (فرع) فإن ذهب جنن عليه هذب دخلت حكومته في دية الجنن ، كمضو عليه شعر . وقيل : لا ، كلو قطع المهذب ثم الجنن . قلنا : كدية الكف مع الأصابع ، «مسألة» (هب ح) وفي الحاجبين من أصلهما الدية (ش) بل حكومة . قلنا : جمال ومنفعة كالأجناف ، فإن أزال الشعر فقط ولم يعد فحكومة إذ أزال جمالا لا غير ، فإن جنى جنابة أوجببت افتتاح العينين حتى لا ينطبقان فحكومة ، وقيل : نصف الدية لذهاب المنفعة ، كلو قطعنا . قلنا : الجمال باق .

### فصل

« قين » وفي الأذنين الدية ، وفي إحداها النصف (ك) بل فيهما حكومة . وعن (١) في الأذن خمسة عشر من الإبل ، لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم « في الأذن خمسون من الإبل » وهو قول على ، و (٢) ولم ينكر ، وكالعينين ، وفي بعضها قسطه ، فإن ييسر بجناية فوجهان (ي) أحكمهما حكومة

(قوله) « لم يفصل الخبر » ، وقوله « لم يفصل الدليل » أراد فيهما ما تقدم ذكره في كتاب عمرو ابن حزم ونحوه .

(قوله) « لقول على عليه السلام في اللحية إذا لم تعد الدية » لفظه في الشفاء « إذا لم تنبت » (قوله) « لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم : في الأذن خمسون من الإبل » الذي في الشفاء مالفظه : وروى عن عمرو بن حزم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « في الأذنين الدية » ونحوه عن على عليه السلام وعمرو لا يخالف لهما في الصحابة .

لبقاء بعض الجبال والمنفعة ، وقيل : كالقطع ، فإن قطع يابستين فحكومة ، كلو قطع يدأ شلاء  
وفي أذن الأسم دية لذهاب الجبال والمنفعة ، والصمم كان لعله في الرأس لا بالقطع ، فإن ثقبها  
فحكومة على قدر سعته ، فإن ألصقها بالرأس فحكومة لبقاء النفع .

### فصل

والأنف مركبة من قصبة ومارن وأرنبة وروثة ، وفيها الدية إذا استوصلت من أصل القصبة  
إجماعاً ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « وفي الأنف إذا أوعي مارنه الدية » ، ( فرع ) ( هـ ) وفي كل  
واحد من الأربع حكومة ( ن ها ) بل في المارن الدية وفي بعضه حصته . قلنا : المارن وحده لا يسمى  
أنفاً ، وإنما الدية في الأنف ، ( فرع ) فإن قطع الأرنبة وهي الغضروف الذي يجمع المنخرين ، ففيه  
الدية ، إذ هو زوج كالعينين ، وفي الوثرة حكومة وهي الحاجزة بين المنخرين ، وفي أحدها نصف  
الدية وفي الحاجز حكومة ، فإن قطع المارن والقصبة ، أو المارن والجلدة التي تحته لزمّت دية وحكومة  
( فرع ) ( ي هـ ) فإن أبان المارن ثم ألصقه ثابجر فحكومة ، كلو ابيضت العين باللطمة ثم انجلت  
( صش ) بل الدية لحصول الابانة . قلنا : الانجبار غير الحكم ، فإن حشف الأنف فحكومة لبقاء  
المنفعة وإن قطع أنفاً محشوفة ، أو قطع أنف أخشم ، فالدية اتفاقاً كأذن الأسم .

### فصل

وفي الشفتين الدية ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « والشفتان إذا قطعتا ففيهما الدية » وبه قال  
( على ١ عو زيد ) ولم ينكر . وحدهما من تحت المنخرين إلى منتهى الشدقين في عرض الوجه ، « مسألة »  
( هـ ب ن ح ش ) ولا فضل لإحداها على الأخرى ، بل في كل واحدة نصف ( ز خب ) بل في العليا  
ثلث والسفلى ثلثان ، إذ منافها أكثر في الجبال والإمساك ، لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم « في  
الشفتين الدية » ولم يفصل ، « مسألة » ( م ط ي ) وفي الوجنتين حكومة ، وهما من أسفل جفن العينين

( قوله ) « وفي الأنف إذا أوعب مارنه الدية » تقدم بمعناه ، وكذلك قوله « والشفتان إذا  
قطعتا ففيهما الدية » وكذلك قوله « في كل سن خمس من الإبل » .

إلى الشدقين ، ومن منخر الأنف إلى تحت شحمة الأذن ومن الجانبين ، فإن ذهب البعض لحكومة بحصته ..

### فصل

وفي اللحيين الدية ، وفي أحدهما النصف . وفي دخول الأسنان في ديتها وجهان (ي) أحدهما لا تدخل ، إذ الأسنان عضو مستقل منفعة مخالفة ، وفي حرقها أو كسرها حكومة .

### فصل

والأسنان اثنان وثلاثون ، وربما سلبت الأنياب من بعض الناس ، أو الرباعيات ، وفي كل سن نصف عشر دية ، وفي جملتها دية ونصف وعشر ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « في كل سن خمس من الإبل » ، (فرع) ولا تفاضل فيها ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « الضرس والثنية سواء والأصابع سواء » وعن علي عليه السلام « في الضرس عشر من الإبل » وعنه وعن (ع) و(٢) في كل ثنية خمسون ديناراً ، وفي الناجذ أربعون ، وفي الناب ثلاثون ، وفي كل ضرس خمس وعشرون

(قوله) « الضرس والثنية سواء والأصابع سواء » لفظه في الشفاء : وعنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « والأصابع سواء ، والأسنان سواء » وعن ابن عباس : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « الأصابع سواء ، والأسنان سواء ، الثنية والضرس سواء هذه وهذه سواء » أخرجه أبو داود وعن ابن عمرو بن العاص : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « في الأسنان خمس خمس » أخرجه أبو داود والنسائي . وعن أبي غطفان بن طريف المري « بعته مروان إلى ابن عباس يسأله ماذا في الضرس ؟ فقال ابن عباس : فيه خمس من الإبل ، قال : فردني مروان إلى ابن عباس وقال : أتجعل مقدم الفم مثل الأضراس ؟ فقال ابن عباس : لو لم يعتبر إلا بالأصابع عقلها سواء » أخرجه الموطأ ، وعن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « هذه وهذه سواء - يعني المختصر والإبهام في الدية » أخرجه البخاري والترمذي وأبو داود والنسائي . وفي رواية أخرى للترمذي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « دية أصابع اليدين والرجلين سواء عشر من الإبل لكل أصبع ، وفي ذلك أحاديث أخر .

(لش) في كل سن خمس من الإبل إلى تمام الدية ، ثم لاشيء . قلنا : مخالف للاجماع ، (فرع) وفي بعض السن حصته كالأصبع ، وفي قطعه من طف اللحم الدية وإن بقي سنخه ، إذ ذهبت منفعتة وجهاله ، ثم في سنخه حكومة إن قلع وفي قلع المضطرب وجهان (ي) أحصهما الدية لبقاء جهاله ومنفعتة واتصاله كاليد العليلة ، وقيل : حكومة كاليد الشلاء . قلت : وهو الأقرب فيما عظم ضعفه ، (فرع) ومن أصاب سنا فاضطربت انتظر برؤها المدة التي يقول أهل الخبرة تبرأ فيها ، فإن سقطت فدية وإن بقيت فحكومة ، «مسألة» (ي ه حص) ومن أبان سنا فوداها ثم ردت فثبتت كما كانت استرجعت الدية لثلاثي يجمع للجنى عليه بين البذل والمبدل (جع ش) لا ، إذ الموجب القلع وقد حصل . قلنا : بل انقطاع النفع ، (فرع) (ن ف) وإذا ردت ففي الألم حكومة (م ح محمد) لا ، قلنا : الأول أعدل ، «مسألة» وإذا أسود السن وضعف فقيه الدية لذهاب الجمال والمنفعة ، ولقول على عليه السلام « إذا أسودت فقد تم عقلها » فإن لم تضعف فحكومة (ن فر) وكذا لو أصفرت أو احمرت ، وقيل : لاشيء في الاصفرار إذا كثرت الأسنان كذلك . قلنا : إذا لم يحصل بخناية ، «مسألة» وفي السن من الفضة حكومة ، إذ أذهب جمالا . وقيل : لا ، إذ ليست من البدن . قلنا : آله وأذهب جماله ، «مسألة» (ه لش) وإذا قلعت الأسنان دفعة فقيها دية ونصف وعشر كما مر (لش) بل دية فقط ، إذ كل أرش في البدن لا يزيد على دية النفس ، دليله الأصابع لنا «في كل سن خمس من الإبل» وكلو قلعت دفعات ، «مسألة» ولو نبتت أسنان صبي سوداء فقلعها ثم نبتت سوداء فقلعت فدية ، إذ السواد أصلي ، لا لو نبتت بيضاء ثم قلعت سوداء فحكومة إن كان عند الأطباء لعله وإلا فالدية ، «مسألة» (يه ن ف ش) وفي سن صبي لم يشتر حكومة ، فإن لم تعد فدية (ح محمد) لاشيء إذا عادت . قلنا : في الإيلام حكومة ، (فرع) وفي السن الزائد على العدد حكومة ، إذ لا منفعة ولا جمال ، كسن من لم يشتر . ومن قلع سنه فاقص ثم نبت سنه لزمته دية ما قلع قصاصا (يه) إلا قدر حكومة الألم (ح محمد) لاشيء في الألم ، ولا يجب القصاص ، إذ قلعها شبهة .

### فصل

وفي اللسان الدية إجماعا ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « وفي اللسان الدية » ونحوه ، فإن جنى

( قوله ) « وفي اللسان الدية » ونحوه ، تقدم .

ما أبطل كلامه فدية ، فإن أبطل بعضه فخصيته معتبرا بعدد الحروف ، وقيل : بحروف اللسان فقط وهي ثمانية عشر حرفا ، لا حروف الحلق وهي ستة ، ولا حروف الشفة وهي أربعة . قلنا : مدار الجميع على اللسان أقصاه وأدناه ، وفيه نظر ، « مسألة » (الأكثر) وفي لسان الأخرس حكومة (خى) بل دية . قلنا : كاليد الشلاء ، (فرع) وفي لسان صبي ينطق ببعض الحروف كالأب والأم دية كاملة ، إذ الظاهر كما لها (ح) فإن لم ينطق فحكومة كالأخرس (هب ش) الظاهر السلامة وإن لم يظهر الكلام كقوة البطش في اليد ، فإن قطع لسان صبي يتكلم مثله فحكومة ، إذ الظاهر الأخرس ، (فرع) ومن ضرب في رأسه فذهب كلامه لزمت الدية ، فإن عاد فبلى الخلاف في الحكومة وقد مر فإن عادت اللسان بعد قطعها لم يجب رد الدية ، إذ هو غير معهود ، فهي هبة من الله تعالى بخلاف السن ، وفي اللهاة حكومة وهي اللحم المتصل باللسان ، فإن يبس اللسان بجناية فدية ، وحكم نقصان الكلام قد مر .

### فصل

(١ زيد ثم ه ش) وفي شعر اللحية حكومة (ه) مغلفة إن لم يعد (زن ي ح) بل دية ، لقول علي عليه السلام بذلك ولم يخالف . وإذ عظمها صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال « سبعان من زين الرجال باللعى » قلنا : لا ، كشعر البدن ، « مسألة » (زن ي ش ح) فإن ذهب شعر الرأس أو اللحية بماء حار ، فلم يرجع في السنة ، ففيه الدية ، لقضاء على عليه السلام بذلك (ح) الدية في

(قوله) « لقول علي عليه السلام بذلك » تقدم وسيأتى قريبا إن شاء الله تعالى .  
(قوله) « وإذ عظمها صلى الله عليه وآله وسلم » الخ . روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « إن الملائكة يسبحون ويقولون : سبحان من زين الرجال باللعى ، والنساء بالدوائب » وروى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « إن الله زين السماء بالشهب ، وزين الرجال باللعى » والله أعلم .

(قوله) « لقضاء على عليه السلام بذلك » روى « أن رجلا ألقى عليه قدر حار ، فتمعط شعر لحيته ورأسه ، فجاء إلى علي عليه السلام فقال : اصبر سنة ، فصبر سنة فلم يرجع شعره ، ففضى له بالدية » والله أعلم .



أربعة شعور: اللحية والرأس والحاجبين وهذب المينين (به) في الشعور كلها حكومة ، (فرع) (ش) وفي شعر لحية المرأة حكومة دون حكومة الرجل ، إذ ماضن منه ضمن منها كسائر الأعضاء . قلنا : لأشياء فيها ، إذ هي شين لازين ، بل من جهة العدوان ، (فرع) (ي) ولحية الخنثى ترجيح الذكورة . وقيل : لا ، إذ قد تنبت للنساء . قلنا : نادراً ، فلها حكم لحية الرجل .

### فصل

ولا شيء في قطع طرف الشعر ، إذ لا يؤثر في الجمال ، فإن أثر بأن أخذ النصف فما فوقه فحكومة لها فيه من الزينة ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم « الشعر أحد الوجهين » ، (فرع) وفي عمود الأسنان حكومة .

### فصل

والحكومة تقويم الجنايات والمثلقات، وجزاء الصيد التي لم يشرع فيها تقدير معين وتفتقر إلى عدلين ، فيلزم الحاكم الحكم بتقديرها ، « مسألة » (ي ه ش الخفية) وكيفية تقديرها أن يقدر الجاني عليه عبداً ، وتقدر قيمته مع الجناية وعدمها ، فما بينهما فهو الأرض منسوباً إلى الدية (ي) وتضم أجره الطيب وثمان الدواء ، وتعطله عن العمل ويحقق النظر في قدر ضعف العضو إن ضعف . وقيل : بل يقربها إلى أدنى الشجاج المقدر أرشها وهي الموشحة . قلت : وهو الأقرب للمذهب وأما في العبد : فتقدر قيمته مجروحاً وسليماً فأيتهما فهو الأرض « مسألة » ولا أرض للحقير كنتف شعرة أو شعرتين ، أو لكمة خفيفة ، بل التأديب ، (فرع) (أكثر ه ل ف ش) وفي الإيلام حكومة وإن لم يؤثر إذ هو ممنوع (م ح محمد) لا ، إلا التعزير . قلت : « لا توى على مال مسلم » فبدنه أحق

### فصل

وفي الجناية على العنق حكومات بقدر ماغير فيه من ييس وقصر واعوجاج ونحوها ، فإن أذهبت

(قوله) « وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : الشعر أحد الوجهين » ما أظن له أصلاً ، والله أعلم

منفعة المضغ فدية ، «مسألة» (هـ ح ك في قش) وفي الترقوتين حكومة ، إذ لا يختصان بجمال ولا منفعة ظاهرة كسائر العظام (مد حق قش) بل في كل واحدة جل لقضاء (٢) بذلك ولم ينكر . قلنا : اجتهد ، «مسألة» (هـ) وفي كسر الظهر حتى ذهب المشى الدية ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «في الصلب الدية» فإن لم يذهب المشى فحكومة على قدر الحال ، «مسألة» (ي) وفي الأليتين الدية كاليدين ، «مسألة» وفي هشم الأضلاع حكومة لأجل الشين ، وكل عظم انكسر في غير الوجه والرأس ثم انجبر فقيه حكومة على قدر الحال من ضعف ولحوق شين اتفاقا ، «مسألة» وفي الذكر من أصله الدية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «وفي الذكر الدية» وبه قال على عليه السلام ، ولم يخالف وفي شلله وضعفه حكومة كاشلال اليد . قلت : حيث بقي بعض النفع (ي ش) والصبي والشيخ والعنين سواء ، إذ لم يفصل الدليل ، فإن قطع بعد شلله فحكومة كاليد ، وفي الحشفة حصتها بالمساحة (بعضش) بل الدية ، إذ فيها أكثر المنافع . قلت : وهو المذهب ، «مسألة» (الأكثر) وفي الأنثيين الدية ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «في الأنثيين الدية» ولقول على عليه السلام ٢ وزيد بذلك (يب) وعن (على) في اليسرى ثلثا الدية إذ النسل منها ، وفي اليمنى ثلث . قلت : لم يفصل . الخبر . وكالأصابع ، (فرع) (ي هـ ش) وفي الذكر مع الأنثيين ديتان مطلقا (م ح) إن قطع الذكر بعد الأنثيين ، فقيه حكومة ، إذ لانفع فيه بعدهما وفيهما الدية . قلنا : بل فيه نفع وهو الإيلاج ، إذ محل الماء الظهر ، لكنه يرق بعد قطعهما ، فلا ينفع منه الولد . سلمنا ، فلم يفصل . الخبر وكالعكس .

### قصـل

وفي ندى الرجل حكومة إجماعا . وقول (ش) قد قيل : إن فيهما الدية ، حكاية لا مخالفة ، وهو خلاف شاذ ، قالوا : كئدى المرأة . قلنا : فرق الإجماع وعدم المنفعة فيهما مع الرجل إلا الجمل

(قوله) « لقضاء عمر بذلك » لا أعرف هذا .

(قوله) « في الصلب الدية » تقدم في كتاب ابن حزم .

(قوله) « في الذكر الدية » تقدم في كتاب ابن حزم .

(قوله) « في الأنثيين الدية » لفظه فيما تقدم « وفي البيضتين الدية » انتهى . والظاهر أن ذلك

هو المراد بما في الكتاب ، وإلا فالأنثيان هما الجذدتان المحيطتان بالبيضتين ، لا البيضتان أنفسهما ، والله أعلم

(فرع) وكونهما في الخنثى لا يرجح الأنوثة ، إذ قد ينبثق للرجل . قلت : الأقرب أنهما كاللحية .

### فصل

وفي اليدين الدية لما مر ، « مسألة » ( ٥ ح ش ) وهما من الكوع ، إذ قطع النبي صلى الله عليه وآله وسلم منه بيانا لقوله تعالى ( فاقطعوا أيديهما ) وإذ معظم المنفعة فيهما ، « مسألة » ( يه م ح محمد ) فإن قطعت من المنكب أو الرق قتيما تعدى الكوع حكومة ( ف قش ) بل يدخل في اليد ، إذ هو منها ، كلو قطع يده ثم قتله فتدخل اليد في الدية . قلنا : بل كلو قطع الكف ثم الساعد ، « مسألة » ( الأكثر ) ولا تفاضل بين الأصابع ، وكان ( ٢ ) يجعل في الخنصر ستا من الإبل وفي البنصر سبعا ، وفي الوسط عشرا ، وفي السبابة اثني عشر ، وفي الإبهام ثلاث عشرة ، ثم رجع عن ذلك وقد مر ، ( فرع ) ( زيد ثم يه قين ) وفي كل أنملة ثلث دية الأصبع ، إلا الإبهام فالنصف ( ك ) بل ثلث ، إذ هي اثلاث ، لكن ثلثها باطن . قلنا : الاعتبار بالظاهر ( ي ) فإن أشل أصبعها فديتها ، إذ أبطل منفعتها . قلت : وفيه نظر ، ( فرع ) ومن له كفان أو يدان ، فالدية في الباطشة والأفوى بطشا ، إذ هو دليل الأصالة ، فإن استوتا فالزائد ما زایل الحل أو نقصت أصابعه ، وفيه حكومة ، وفي الأخرى دية ، فإن لم يبطش بهما فكالشلاء . وزيادة أصبع ليس دليل الأصالة ، إذ قد تكون في الأصلية ( فرع ) ( ي ) وفي الأصلية التقصاص والدية ، وفي الأخرى حكومة ، فإن استوتا قطعت يد قاطعهما وحكومة ، ولا قصاص في إحداها ، بل حكومة . وفي أصبع إحداها نصف دية أصبع ، وحكومة نحو يلا ، والأنملة كذلك . قلت : وفيه نظر ، إذ القياس ترك التحويل والبناء على الأقل كما مر في الخنثى ، ( فرع ) ( ي ) ولا تفضل يد الأعسر وهو الذي يعمل بيساره ، إذ لم

( قوله ) « وفي اليدين الدية » تقدم ما يتضمن معناه .

( قوله ) « وكان عمر يجعل في الخنصر ستا من الإبل ، وفي البنصر تسعا ، وفي الوسطى عشرا » وفي السبابة اثني عشرة ، وفي الإبهام ثلاث عشرة ، ثم رجع عن ذلك للخبر المراد بالخبر ما تقدم من أحاديث التسوية بين الأصابع ، وهذه القصة مشهورة عن عمر .

يفصل الدليل والأعسر أيضاً الذي يعمل بكلتا يديه ، وكان (٢) كذلك ، (فرع) وفي اسوداد الأظفار حكومة ، ولا تفضل اليمنى على اليسرى ، إذ لم يفصل الخبر . وفيما انجبر معوجاً حكومة بقدره ولا يمكن الجاني من كسرها ليقومها ، إذ هو ابتداء جناية ، فإن فعل فاستقامت نقصت الحكومة ، كواستقامت من قبل وعليه حكومة الكسر الثاني .

### فصل

والرجلان كاليدين فيما مر . وحد موجب الدية مفصل الساق (ى) وفي كل أنملة ثلث دية الأصبع إلا الإبهام كاليد ، فإن خلق له قدامان فكأمر . والقخذ والساق كالساعد والعضد ، «مسألة» (هب ح) ويدخل الكف في دية الأصابع رجلاً أو يداً (ح) فلو قطع كفا فيه ثلاث أصابع ، لزم دية الأصابع فقط (محمد) بل ديتها وخمسا حكومة كذا ، لأصابع عليه (ى الأستاذ) وهو القوى . وفي فك الورك حكومة مغلفة .

### فصل

(ن با صا) يخالفون تقديرنا . قالوا : في كسر الترقوة أربعون ديناراً فإن هشمته ثلاثون ديناراً وإن أوشحت خمسة وعشرون ديناراً ، وفي منقلتها عشرون ، وفي نافذتها عشرة ، وفي الضلع الخاطا للقلب مائة ، وفي كسر كل ضلع منه خمسة وعشرون ، ودية صدغه اثنا عشر ونصف ، ودية أعصابه تسعة ونصف ودية موضحته وثقبه ربع دية كسره ، وفي كل ضلع مما يلي العضدين إذا كسر عشرة وصدغه سبعة ولمنقلته تسعة ، ولو شحته وثقبه ديناران ونصف ، وفي كسر الورك مع انجباره مائة دينار ، وفي صدغه مائة وستون ، وفي موضحته خمسة وعشرون ، ولمنقلته خمسون ، ولفكه ثلاثون ، وفي كسر اليدين أو الرجلين أو العضد مائة دينار ، وفي موضحتها أو ثقبها خمسة وعشرون ، وفي منقلتها خمسون ، فإن انصدعت فثمانون ، وفي فكها ثلاثون ، وفي المرقق كذلك ، وفي قصبي الساعد إذا رضت خمسة

(قوله) « والأعسر أيضاً الذي يعمل بكلتا يديه » قلت : الذي يعمل بكلتا يديه يقال له : أعسر يسر . ويقال له أيضاً : أضبط وكان عمر كذلك .

وعشرون ، وفي ثقبه اثنا عشر ونصف ، وفي نافذته خمسون ، وفي الرسغ إذا رخص مائة دينار ، وفي فككه مائة وستة وستون ، وفي كسر الفك مائة ، وفي موضعها خمسون ، وفي كسر الركبة مائتان ، وفي صدعها مائة وستون ، وفي موضعها خمسون ، وفي كسر الساق مائتان ، وهذا مخالف للمذهب (يه) إذ يعتبرون التقريب إلى الموضحة . قلنا : لا يثبت ذلك إلا بطريق شرعي من نص أو قياس ، وقد ورد النص في البعض فيقرب غيره إليه ، فهذا أعدل التقدير ، فإن أسندوا إلى نص عنه صلى الله عليه وآله وسلم ، أو عن علي عليه السلام فسلم . وإلا فلا وجه له .

### فصل

وذية نفس المرأة نصف دية الرجل إجماعاً ، «مسألة» (على لي ابن شبرمة لث ه قين) وكذلك الأطراف والأرشف ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «ذية المرأة على النصف من دية الرجل» ولم يفصل (٢) يب هر ك مد حق قش) بل يستويان فيما عدا النفس إلى ثلث الدية ، فإن زادت نصفت ، ففي ثلاث أصابع ثلاثون ، وفي أربع عشرون ، ذكره (يب) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «عقل المرأة كمعقل الرجل إلى ثلث الدية» الخبر . (ط) لفظ الحديث «المرأة تعاقل الرجل إلى ثلث ديتها» فليس بمصرح ، لكن حملوه على ذلك لعدم عقل المرأة عن الرجل ، ثم هو مرسل ومخالف للأصول في الأروش وقيم المتلفات ، وغيره أرجح (عوشريح) بل يتساويان حتى يبلغ أرشها خمساً من الإبل ثم ينصف فيكون في موضعها بغيران ونصف . ثم ينصف (زيد سليمان بن يسار) بل يستويان حتى

(قوله) «ذكره ابن المسيب» عن ربيعة قال «قلت لابن المسيب : كم في أصبع المرأة ؟ قال : عشر من الإبل ، قلت : فكم في أصبعين ؟ قال : عشرون قلت : فكم في ثلاث ؟ قال : ثلاثون ، قلت : فكم في أربع ؟ قال : عشرون ، قلت : لما عظمت مصيبتها قل الأرض لها ؟ قال : أعراق أنت ؟ هكذا السنة » كذا روى ، والله أعلم .

(قوله) «عقل المرأة كمعقل الرجل» إلخ . تقدم نحوه .

(قوله) «لفظ الحديث : المرأة تعاقل الرجل إلى ثلث ديتها» قلت : كلا اللفظين قد روى ، لكن هذه ليست من روايات الجامع ، والأولى أخرجهما النسائي .

يبلغ أرشها خمس عشرة من الإبل ثم تنصف فيكون في منقلتها سبع ونصف (بص) بل يتساويان إلى نصف ثم تنصف . قلنا : مستندهم جميعا الخبر ، وفيه مامر ، «مسألة» وفي إسكتي فرج المرأة الدية وما للبحتان المحيطتان بالفرج كإحاطة الشفتين بالقم ، وفي إحداها النصف لذهاب الجمال والمنفعة وهي لذة الجماع . وفي الشفرين وما حاشيتا الفرج المنتصفتان بالأسكتين حكومة إذا انفردا ، فإن انصلا بالأسكتين دخلت حكومتها في دية الأسكتين ، وفي العانة حكومة للجمال ، (فرع) ولا فرق بين إسكتي الصغيرة والكبيرة ، والرتقاء والقرناء والعقلاء كالشفتين ، «مسألة» وفي الإفضاء إن أسلس البول أو العائط الدية إذا ذهب منفعة كاملة كقطع الذكر فإن جمع بين مجرى البول ومدخل الذكر قتلها ، إذ هي جائقة .

### فصل في شجاع الرأس والوجه والبدن

«مسألة» (هـ قين) وفي موضحة الرأس نصف عشر الدية (ك) إن كانت في الأنف أو اللحي الأسفل فحكومة ، وإلا فكتولنا (يب) بل في الموضحة عشر الدية ، لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم «في الموضحة : خمس من الإبل» وبه قال (٢١ زيد) ولم يخالفوا ، (فرع) ويتعدد أرشها بتعددتها ، لعموم الخبر ، وإن زادت على دية النفس . وقيل : لا يزداد ، إذ ليس بأكثر من حرمة النفس ، (فرع) ومن جنى موضحتين بينهما حاجز لزمه أرشهما ، فإن تأكل الحاجز أو أزاله الجاني . قلت : بفعل متصل ، فموضحة واحدة كلو قطع يديه ورجليه ثم قتله أو سرى إلى نفسه ، فإن أزاله أجنبي فعليه جنايته وعلى الأول موضحتان ، فإن أزاله الجاني عليه لم يسقط أرش الموضحتين ، وإن هدر فعله . قلت : الأقرب أن الجاني إن أزال الحاجز بعد أمن السراية إليه ، لزمه ثلاث موضحات ، كلو فعل بعد البرء ، (فرع) (ي) فلو اشترك رجلان في موضحتين في شخص ثم أزال أحدهما الحاجز فعلى المزيل نصف أرش موضحة ، وعلى الثاني موضحة كاملة لما مر ، «مسألة» (ي) فإن تعدت

(قوله) « في الموضحة خمس من الإبل » تقدم . وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « في المواضع خمس خمس » أخرجه أبو داود والترمذي ، والنسائي نحوه .

الموضحة من الرأس إلى القفا لزم أرش الموضحة وحكومة لما فى القفا ، إذ ليس محلا للإيضاح ، فإن تعدت إلى الوجه فوضحتان لاختلاف العضوين كالرأس والقفا . وقيل : واحدة ، إذ كلاهما كالعضو الواحد . قلت : الأقرب أنه إن لم يكن بينهما حاجز فواحدة ، « مسألة » ( غ ش ) ومن أوضح رأساً كبيراً ورأسه أصغر اقتصر منه ، ووفى أرش الزائد من ربع أو نصف أو نحوهما . قلت : والأقرب للمذهب أنه لا توفية هنا كما مر ، « مسألة » والوجه محل الإيضاح كالرأس إجماعاً ، إذ هما كالعضو الواحد .

### فصل

والهاشمة مائة هشم العظيم ( ه ش ) وفيها عشر من الإبل ( ك ) بل خمس وحكومة فى كسر العظيم لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم « وفى الهاشمة عشر من الإبل » وإجماع الصحابة . « مسألة » فإن هشم من غير جرح فوجهان ( ي ) أحدهما : يلزم أرش الهاشمة ، إذ قد حصلت ، وقيل : بل حكومة لترتيبها على الموضحة ولم تحصل . قلنا : لانسلم ، وفى شجة بعضها موضحة وبعضها هاشمة وبعضها معالجة عشر من الإبل ، إذ لو هشم الجميع لم يجب أكثر ، وحكم الهاشمتين والحاجز كما مر .

### فصل

( على زيد ) ثم ( ه قين ) وفى المنقلة وهى ما نقل عظام الرأس خمسة عشر من الإبل للخبر ( فرع ) فن أوضح موضعاً ثم هشمه آخر ثم نقله آخر ، فعلى للوضع خمس وعلى الهاشم خمس ، إذ سبقه غيره بالإيضاح فسقط النصف . وعلى للنقل خمس ، إذ سبقه اثنان فلزمه ثلث . قلت : بناء على الترتيب وهو غير مسلم ، فالأقرب استيفاء أروشها .

( قوله ) « وفى الهاشمة عشر من الإبل » قال فى الشفاء « وأما الهاشمة ففيها عشر من الإبل » قال م بالله عليه السلام : روى ذلك زيد بن على عن على عليه السلام ، وقد روى عن زيد بن ثابت ولم يرو خلافه جبرى مجرى الإجماع فى كونه حجة . انتهى . ولم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم والله أعلم .

( قوله ) « وفى المنقلة » إلى قوله للخبر ، هو ما تقدم ذكره عن كتاب ابن حزم .

## فصل

(على ٢) ثم (ه قين) وفي الآمة ثلث الدية (بمصح) مع حكومة في غشاوة الدماغ لخرق الجاني لها ، لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم « في الآمة ثلث الدية »

## فصل

(ه لح قين) وفي السمحاق وهي ما أفضت إلى جلدة رقيقة تلي العظم أربع من الإبل لقول على عليه السلام « وفي السمحاق أربع من الإبل » ولم ينكر وهو توقيف .

## فصل

(على ه قين) وفي الجائفة وهي ما وصل جوف العضو من ظهر أو صدر أو ورك أو عنق أو ساق أو عضد ما له جوف ثلث الدية ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « وفي الجائفة ثلث الدية » (كج) إن كانت عمداً قتلان وإلا قتلث . «مسألة» (ي) وإنما تكون في مجوف ، وأما غير المجوف فلا ، كلو جرح أنه حتى وصل داخلها فحكومة ، (فرع) (ي ش ك) فلو طعن بطنه حتى أنفذ ظهره فجائفتان لقول (٢١) ولم يخالفا . وقيل : واحدة ، إذ الجائفة ما كان من خارج إلى داخل ، لا العكس قلنا : القصد ، النفوذ . ومن جنى جائفة ثم أدخل آخر فيها سكيناً فلا شيء عليه إلا التعزير ، فإن وسعها ظاهراً وباطناً فجائفة أخرى ، وإن وسعها في أحدهما فحكومة ، فإن أوصل الجوف من فخذيه أو منكبيه فجائفة ، وحكومة للخذ أو المنكب ، إذ ليسا في محل الجائفة ، فإن وضعها في نحره أو

(قوله) « وفي الآمة ثلث الدية » لفظه في كتاب ابن حزم « المأمومة » كما تقدم .  
(قوله) « وفي السمحاق » إلخ . قال في الشفاء نص على ذلك الهادي عليه السلام ، وهو مروى عن على عليه السلام .

(قوله) « وفي الجائفة ثلث الدية » تقدم .

(قوله) « لقول أبي بكر وعمر ولم يخالفا » لم أقف عليه .



صدره حتى بلغت جوفه فجائقة فقط ، إذ هما محلها ، ولو خيبت الجائقة فقتتها آخر قبل أن تلتئم فلا شيء إلا التعزير وقيمة الخيط وأجرة الخياط فإن كانت قد التأمت ظاهراً وباطناً فجائقة وفي الثمام أحدهما حكومة «مسألة» ولو وصلت جراحة الوجه إلى القم فوجهان (ى) أصحهما غير جائقة بل هاشمة إذ الجائقة ما يخشى منه فوت الروح وقيل بل جائقة إذ وصلت جوف الوجه كجوف البطن .

### فصل

والهاشمة والموشحة والمنقلة إنما أرشها القدر في الرأس وفيها في غيره حكومة إذ لما ذكرها صلى الله عليه وآله وسلم ذكر بعدها الآمة فاقضى أن ما قلبها في الرأس وقيل بل في جميع البدن للحصول معناها حيث وقعت قلت : وهو الأقرب للمذهب لكن ينسب من دية ذلك العضو قياساً على الرأس ففي الموشحة نصف عشر ما هي فيه «مسألة» (ن ى خى) والجنايات حارصة وباضعة ودامية وميتلاحة وسمحاق وموشحة وهاشمة ومنقلة وآمة ودائمة فالموضحة فافوقها مقدر أرشها بما سر وما دونها سيأتى وزاد (المروى) الدائمة بعين مهملة وهي ما قبل الدامية والمقرشة وهي التي تقرش العظام وتلفظها والخالفة بالغاء للمجمة والقاء وهي التي تقشر العظام ولا تلفظ والصادعة وهي التي تصدع العظم ولا تهشمه والبازلة بالباء موحدة والزأى وهي التي تبزل اللحم ، وقد تسمى السمحاق لللطاء قصراً ومدأً والبلطاء واللاطة بالطاء مهمة .

### فصل

(الزيدية والهاشمية<sup>(١)</sup> من المعتزلة) العقل عشرة علوم (ى أبو الحسين البصرى) بل بنية يدرك بها المقولات كبنية العين للمدركات والاحتجاج في علم الكلام كما سر «مسألة» وفيه الدية كاملة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «وفي العقل الدية» ولزوال التكليف بزواله كالروح ، فإن ذهب

(قوله) «إذ لما ذكرها صلى الله عليه وآله وسلم ذكر بعدها الآمة» قلت . المأمومة في الخبر مقدمة فلا يتنهض ما ذكره

(قوله) «وفي العقل الدية» قال في الشفاء ما لفظه : وفي كتاب عمرو بن حزم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتب «في العقل إذا زال الدية» قلت لم يذكره الموطأ والنسائي في روايتهما لكتاب ابن حزم ، والله أعلم .

بعضه فحكومة بحصته ( فرع ) ( هب ي ) فإن ذهب بما له أرش كضربة سيف لزم أرضها مع الدية ( ح قش ) بل يتداخلان كالطرف يدخل في النفس والجامع زوال التكليف به قلنا : بل كلوا واضحه فذهب سماعه أو بصره ( فرع ) ( يه قين ) أما لو قطع يديه فذهب عقله فديتان كلوا قطع يديه ثم رجليه .

### فصل

وفي السمع كله الدية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « وفي السمع الدية » ولقضاء ( ٢ ) لمن ذهب سماعه وعقله وبصره وإنكاحه بضربة بأربع ديات ولم ينكر وفي ذهاب سماع إحدى الأذنين نصف الدية كإحدى العينين ( فرع ) فإن ذهب ثم عادت الدية ، إذ انكشف أنه لم يذهب بل غطي عليه فزال النطاء وإن قطع يديه فذهب سماعه فديتان لما مر ( فرع ) فإن ادعى ذهاب السمع وأنكر الجاني عمل بقول عدلين من أطباء المسلمين في كون تلك الجنابة تذهب السمع أم لا ولا يحكم بالدية فوراً إلا أن يقول العدلان إنه لا يرجى عوده وإن قالوا يرجى عوده في مدة كذا تربص إليها ثم يحكم ( فرع ) وإن نقص السمع فحكومة بقدر النقصان فإن ادعى نقصان أحدهما امتحن بسد العليلة ويخاطبه مخاطب وهو يتقاعد حتى يقول لا أسمع ثم تسد الصحيحة وتمتحن العليلة كذلك ويفرض بقدر المسافة قلت : وذلك مبنى على قبول قوله مع يمينه إذ لا يعلم إلا من جهته

### فصل

وفي الشم الدية إذ هو أحد الحواس ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم « وفي الشم الدية » وله حكم السمع في الرجوع إلى الأطباء .

( قوله ) « وفي السمع الدية » قال في التلخيص : هو موجود في حديث عمرو بن حزم ، وقد رواه البيهقي من طريق قتادة عن ابن المسيب عن علي عليه السلام .  
( قوله ) « ولقضاء عمر » الخ . حكى في الشفاء عن أبي قلابة « أن رجلاً رمى رجلاً بحجر في رأسه فذهب عقله وسمعه ولسانه وذكره . قضى فيه عمر بأربع ديات وهو حي » انتهى .  
( قوله ) « لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الشم الدية » لا أصل لهذا والله أعلم .

## فصل

وفي الكلام الدية وفي نقصانه حصته فإن قطع نصف لسانه فذهب ربع الكلام أو العكس  
لزم نصف الدية اعتباراً بالأكثر كولو ضرب يده فشلت ففيها كمال ديتها ( فرع ) ولو كان للسان  
طرفان فقطع أحدهما فأرشه بقدر نقصان الكلام إن استويا وإن اختلفا اعتبر بالأكثر كما مر  
وإن لم ينقص الكلام اعتبر باللسان فإن كان أحدهما منحرفاً عن سمت اللسان فعوضاً عنه فيه  
حكومة وفي الآخر دية .

## فصل

وفي الصوت دية كالسمع فإن بطلت معه حركة اللسان فديتان ويحتمل دخوله في دية الصوت  
وفي تغير الصوت حكومة ، فإن رجع الصوت فكما مر ( فرع ) فإن أثر سيلان الريق أو جفافه  
فحكومة بقدر الصوت فإن اسود اللسان فحكومة .

## فصل

وفي الذوق الدية إذ هو أحد الحواس فإن أدرك بعض الطعام فبقدره فإن نقص إدراكه  
إياها فحكومة ، فإن أنكر الجاني امتحن بالأشياء المرة والحامضة « مسألة » وفي التكاك الفكين  
دية لبطلان منفعة الأسنان وفي صعوبة المضغ حكومة ، « مسألة » وفي إبطال منى الرجل بحيث  
لا يقع منه ولد دية كاملة قلت : إذ هو إبطال منفعة كاملة كالشلل ويخالف منى المرأة ولبنها ففيهما  
حكومة إذ قد يطرأ ويحول بخلافه من الرجل فستمر ، وإذا انقطع لم يرجع وفي انحناء الظهر حكومة  
فإن كسر صلبه فذهب منيه فديتان لاختلاف المنفعتين وقيل دية واحدة كلو قطع يديه ثم قتله  
« مسألة » وفي إبطال المشي أو البطش دية لذهاب الجمال والمنفعة وفي بطلان شهوة الطعام والشراب  
دية إذ أبطل منفعة كاملة وكذا شهوة الجماع وكذا لو ضرب به فارتق موضع مجرى الطعام والشراب  
لتأديته إلى الموت وكذا لو خرق الحلقوم أو قطعه وكذا سلس البول أو الغائط لقضاء على عليه السلام  
فيهما بالدية ولم يخالف وكذا لو احتبساً ومتافع المرأة على النصف من منافع الرجل وتعتبر منافع  
العبد بالقيمة كالدية .

## فصل

ولم يرد في الشرع تقدير أورش ما دون الموضحة وهي السمحاق ثم المتلاحة ثم الباضعة ثم الدامية لكن قدرها العلماء تقريباً من الموضحة (زم) ففي السمحاق حكومة إذ لم يرد فيها نص وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم « لا يذهب دم امرئ مسلم هدرأ » ونحوه (هب إصان ي) بل فيها أربع من الإبل لقضاء على عليه السلام بذلك ولم ينكر فهي من المنصوصة عندنا (هب ي) وفي المتلاحة وهي التي غارت في اللحم ثلاثة أبعرة لقضاء على عليه السلام به ولم ينكر (ن) بل حكومة لما مر قلنا : قضاء على عليه السلام مع عدم الخالفة كالنص « مسألة » وفي الباضعة وهي التي بضعت اللحم بعيران وعن على عليه السلام ثلاثة وهو خلاف القياس « مسألة » وفي الدامية وهي التي أدمت ولم تقطع لحماً بعير إذ هي دون الباضعة (بعضش) بل حكومة قلت : هذا أعديل الحكومات « مسألة » (ي هب) وفي الحارصة وهي التي تقشر الجلد ولا تدميه سواء نضحت بالماء أم لا نصف بعير إذ قضى على عليه السلام به ولم يخالف (ن) بعير وعنه حكومة « مسألة » وفي المسودة والخفصرة والحمرية والوارمة إن لم يزل اللون حكومة بقدر الشين (ي) فإن زال اللون رد الأرش . قلت وتبقى حكومة الالم على الخلاف وفي الفحج بجاء مهلة ثم جيم وهو تباعد ما بين الوركين والفخذين والركبتين والساقين دية إن تعذر للمشي وإلا فحكومة بقدر الضعف .

## فصل

(ي يه قش) وفي الموضحة ونحوها في غير الرأس حكومة إذ لم يقدر الشرع أورشها إلا فيه كما مر (قش) بل الحكم واحد (ي) وهو غير بعيد إذ لم يفصل الخبر .

## فصل

والقول لمنكر القتل إذ الأصل عدمه ولمنكر العمد إذ الأصل البراءة ولمنكر العفو وللجاني في رق القتيل إذ الأصل حتم دمه (ي) وإذ القصاص يدرأ بالشبهة كالحد وقيل بل للولى إذ

(قوله) « لقضاء على عليه السلام به » وقوله « إذ قضى على به » لم أقف على ذلك ، والله أعلم

الظاهر الحرية وللجاني في أنه صبي وقت القتل إذ هو الأصل لا مجنون حيث الأصل العقل فإن التبس قبل قوله إذ الأصل البراءة وللجاني في أن زوال عقله بالمجنون لا بالسکر إذ الأصل البراءة وللولى في نفى الأكراه إذ الأصل عدمه فإن بينا فينبه الولى أولى إن قلنا الاكراه لا يسقط القصاص (ى) وإلا تساقطتا والأصل البراءة قلت : بل يعمل بينة الجاني «مسألة» (ى) فإن قال جنيت على العضو وهو مختل، بين في الظاهر كالأطراف، لا الباطن كإبطال المنى أو الحاسة (مد قش) يبين مطلقاً إذ الأصل السلامة (ح قش) يقبل قوله مطلقاً، قلت : الأول أعدل «مسألة» والقول لقاطع اليدين والرجلين أن سبب الموت القطع، فعليه دية واحدة، إذ هو الظاهر لا بعد البرء حتف أنه إلا حيث بقي مدة يمكن برؤه فيها «مسألة» (ى) وللشاهد أن يشهد بصحة البصر استناداً إلى الظاهر من تصرفه تصرف المبصرين، وكذلك صحة اليدين ونحوهما، وليس للحاكم سؤالهما عن مستند الشهادة كالشهادة بالملك «مسألة» ومن أذهب ضوء عينيه ثم قلعهما آخر وادعى أن القلع قبل عوھللضوء وقال الأول بعده، فلا شيء على، قبل قوله إن صدقه الجاني عليه، إذ تصديقه إسقاط لحقه، ولا يلزم القانع دية كاملة إذ الأصل البراءة (فرع) ومن أذهب ضوء عينيه ثم مات فالقول للورثة في أن ضوءه لم يعد. «مسألة» ويمتنع مدعى ذهاب السمع وقصانه عند غفلاته، وكذا مدعى ذهاب الشم بالروائح الطيبة والكريهة على غفلة، ويعمل بتمتضى القرينة. والقول لقاطع اللسان في أنه أبكم من الأصل، وفي الطارىء وجهان (ى) أحدهما لا يقبل إذا الظاهر خلافه، وقيل يقبل إذ الأصل البراءة، وكل ما لا يعرف إلا من جهة الجاني عليه قبل قوله فيه مع يمينه، كذهاب الشم والجماع ونحوهما. قلت : على الخلاف الذى مر «مسألة» والقول للحامل في أن إسقاطها أو أن موت الجنين الذى خرج حياً بسبب الضرب إن وضعت عقيقه أو بقيت متأتلة إلى الإسقاط، إذ هو الظاهر، فإن تراخى الإسقاط وأنكر استمرار الألم فالقول له، إذ الظاهر معه، والأصل البراءة. والقول للجاني أن الجنين سقط ميتاً أو أنه أنثى، إذ الأصل البراءة، وبينه الولى أولى إذ تشهد بزيادة. (فرع) ولو وضعت ذكراً وأنتى استهل أحدهما والتبس، عمل بالأقل وهو الأنثى إذ هو المتيقن (فرع) ولو قالت العاقلة الجنين أنثى، وقال الجاني بل ذكر. لزم العاقلة دية أنثى والباقي من ماله لأجل اعترافه وهى لا تحمل اعترافاً للخبر.

## كتاب القسامة

هي مشتقة من القسم لأجل الأيمان «مسألة» (به ث حص ش) وتفسيرها أن يوجد القتيل في موضع يختص محصورين غير القتيل، ولا يدعى الوارث القتل على غيرهم، أو على معينين، فله أن يختار من مستوطنيه الحاضرين وقت القتل خمسين رجلاً يحلفون ما قتلناه ولا علمنا قاتله، ثم تلزم الديّة عواقلهم، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيمن قتل بين قريتين «يحلف منهم خمسون» الخبر (قش) بل تفسيرها أن يدعيه الأولياء على واحد أو جماعة معينين، وهناك لوثة أى أمارّة ثمر الظن بصدق الدعوى، كشاهد واحد، أو اختصاصهم بالمكان أو نحو ذلك، فيحلف المدعون خمسين يميناً، فيلزم المدعى عليه القود، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «واليمين على المنكر إلا في القسامة» ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم في خبر محيصة وقد قتل صاحبه عبد الله في خير فقال النبي

### كتاب القسامة

(قوله) «يحلف منهم خمسون» الخبر، حكى في الشفاء أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: إن أخى قتل بين قريتين، فقال: يحلف منهم خمسون» وفي بعض الأخبار «اختر منهم خمسين رجلاً يحلفون» فقال: مالى من أخى غير هذا؟ فقال: نعم مائة من الإبل» انتهى.

(قوله) «لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: واليمين على المنكر إلا في القسامة» قلت: هذا الاستثناء غير مشهور، ولا أظنه يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والله أعلم، نعم في التلخيص مالفظة: قوله: روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «البينة على من ادعى واليمين على من أنكر» إلا القسامة» الدارقطني والبيهقي وابن عبد البر من حديث مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال أبو عمر: إسناده لين وقد رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب وعبد الرزاق أحفظ من مسلم بن خالد وأوثق، ورواه ابن عدى والدارقطني من حديث عثمان بن محمد عن مسلم عن ابن جريج.

(قوله) «ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم» قلت: هذا الاستثناء في خبر محيصة، الخ عن سهل بن أبي حنيفة قال «انطلق عبد الله بن سهل ومحبيصة ابن مسعود إلى خير وهي يومئذ صلح متفرقا، فأتى محبيصة إلى عبد الله بن سهل وهو يتشبط في دمه فتبلا فدفقته، ثم قدم إلى المدينة فانطلق»

صلى الله عليه وآله وسلم المدعى «يقسم خمسون رجلاً منكم على رجل منهم فيدفع برمته» في إحدى الروايتين. قلنا: معارض بما روينا، ويرجح لواقفته في كون اليمين على المنكر، أو منسوخ بقوله صلى الله عليه وآله وسلم «اليمين على المنكر» ولم يستثن (ك ل) بل تفسيرها إلزامه المدعى عليهم إن كان هناك لوث، واللوث عندهم إما شاهد واحد أو تعيين الجروح قبل موته من قتله، لقوله صلى الله عليه وسلم «واليمين على المنكر» واشتراط اللوث لتقوية التهمة. قلنا: اليمين على المنكر، وسنبطل اشتراط اللوث «مسألة» (ع) لى فيه حصص) وإذ اتهمت الأيمان لزمت الدية عواقل أهل بلد القسامة، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لولى القتل بين القريتين «لك مائة من الإبل» فإن نقص عدد أهل المحلة عن الخمسين كررت الأيمان على من شاء الولى منهم، من واحد أو جماعة حتى تكمل الخمسون للخبر (ابن الزبير عمر بن عبد العزيز عك مدحوق قش) بل يحلف المدعون بعد حصول اللوث ثم يقاد المدعى عليه، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «ثم يدفع برمته» والرمة الحبل الذى يقاد به (ع معاوية بص قش) لا قود بل الدية فقط، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «وآله وسلم لليهود في خبر محيصة» إما أن تدوا صاحبكم وإلا فأذنوا بحرب من الله» قلنا: خبر محيصة

== عبد الرحمن بن سهل ومحبيصة وحويصة ابنا مسعود إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال: كبر كبر - وهو أحدث القوم - فسكت فتكلمنا، فقال صلى الله عليه وآله وسلم: تحلفون وتستحقون قتلكم أو صاحبكم؟ فقالوا: وكيف نحلف ولم نشهد ولم نر؟ قال: فيرثكم اليهود بخمسين قالوا: كيف نأخذ أيمان قوم كفار؟ فمقله النبي صلى الله عليه وآله وسلم من عنده. وفي رواية «فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته، قالوا: أمر لم نشهده كيف نحلف؟ قال: فيرثكم يهود بأيمان خمسين منهم، قالوا: يارسول الله قوم كفار» وذكر الحديث بنحوه، وفي أخرى «قال لهم: تأتون بالينة على من قتله، قالوا: مالنا بينة، قال: فيحلفون، قالوا: ما نرضى بأيمان اليهود، فسكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يطل دمه فوداه بمائة من إبل الصدقة» هذه بعض روايات حديث أخرجه الستة.

(قوله) «لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لولى القتل» الخ. هو الخبر المتقدم أول الباب.

(قوله) «ثم يدفع برمته» تقدم قريباً بمعناه.

(قوله) «لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لليهود في خبر محيصة: إما أن تدوا صاحبكم وإما أن تأذنوا بحرب» لفظه في بعض روايات الحديث المتقدم «فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

معارض بما رويناه (البقي) بل إذا حلف المنكرون فلا دية . قلنا هو القياس لولا الخبر « مسألة »  
 (أكثره ها) والقسامة مشروعة لما مر (ن) لا بل إذا ادعى على معنين ولا بينة فعليهم اليمين ولا دية،  
 لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لو أعطى الناس بدعائهم » الخبر . فإن لم يدع على معنين فالدية في  
 بيت المال لفعل (٢) برأى على عليه السلام في رجل قتل في الطواف وجهل قاتله ، عملاً بقوله صلى الله  
 عليه وآله وسلم « لا يطل دم امرئ مسلم في الإسلام » قلنا : اقتضاها ما رويناه . قلت : وأما فعل  
 (٢) فكذلك نقول حيث وجد القتل في موضع لا يختص بمحصورين لما سيأتي .

### فصل

واللوث في القسامة هو ما يشر الظن بصدق الدعوى ، وله صور منها : وجوده في بلد يختص  
 بسكانها محصورون ، فإن كان يدخلها غيرهم اشترط عداوة للمستوطنين للقتل كاهل خير مع عبد الله  
 ابن سهل وهو أنصاري . وإن كان لا يدخلها غيرهم لم يشترط إذ لا يحتمل مشاركة غيرهم حينئذ  
 ومنها وجوده في صحراء وقربه رجل في يده سلاح مخضوب دماً ولا غيره أو وجوده بين صني القتال  
 فيكون على الأقرب إليه من ذوى جراحته من رماة وغيرهم أو وجد ميتا بين مزدحمين في سوق  
 أو مسجد أو طريق ، فيلزم المزدحمين في ذلك الحال كاهل الحلة على الخلاف الذي سيأتي . ومنها

إما أن تدوا صاحبكم وإما أن تأذنوا بحرب من الله ، فكتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إليهم في  
 ذلك ، فكتبوا إليه : إنا والله ماقتلناه » ثم ذكر نحو ما تقدم ، وفي رواية أخرى « أن رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم كتب إلى يهود : إنه قد وجد بين أظهركم قتل فدوه فكتبوا يحلفون بالله خمسين  
 يمينا ماقتلناه ولا علمنا له قاتلا ، قال : فوداه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عنده مائة ناقة »  
 وفي بعض الروايات « فتكلم عبد الرحمن وهو الأصغر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :  
 الكبير الكبير » وفي بعضها « أن الذي أراد أن يتكلم بحصة وهو الذي كان بخير ، فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم : كبير كبير - يريد السن - فتكلم حويصة ثم تكلم بحصة » وفي الحديث طرق  
 وروايات أخر .

(قوله) « لفعل عمر برأى على عليه السلام » روي « أن رجلا قتل في الطواف فلم يعلم قات  
 فاستشار عمر الصحابة فأشار على عليه السلام أن يودي من بيت المال » والله أعلم .



شهادة نساء أو صبيان لا يقدر تواطؤهم ، واتفقوا على كيفية القتل ، أو شهادة رجل عدل . ( فرع )  
 ( به حص ) ، واللوث غير مشروط في وجوب القسامة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « يحلفون لك  
 خمسين يمينا » ولم يذكر اللوث ( ش ) بل يشترط لترجح جثبة المدعى ، إذ لو لم يكن كان جنبه  
 للمفكر أقوى ، إذ الأصل البراءة ، فتكون القسامة عليه ( ك ) تعتبر شهادة العدل فقط ، قلنا :  
 لم يذكر في أخبار القسامة والبيان لا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة ، فلا دليل عليه « مسألة »  
 وللأشاة معنيان : أحدهما الخلط ، وعليه يحمل قول ( ش ) إذ حلف المدعون فإنه يشاط الدم أى يلزم  
 القود ، فيخلط دم المدعى عليه بدم القاتل ، المعنى الثاني إسقاط الدم ، وعليه يحمل قول ( ش )  
 في الجديد : يشاط الدم بالقسامة ، أى يذهب هدرأ بدفع الدية عند تمام الأيمان ، وهو مذهبنا كما مر ،  
 « مسألة » ويندب للحاكم تخويف الخائفين قبل الأيمان وتلاوة ( إن الذين يشتركون ) الآية ونحوها ، فإن  
 أصروا حلفهم ما قتلوا بأنفسهم ، ولا أعانوا ، ولا سبوا ، ولا وصل إليه شيء من أيديهم ،  
 ولا أحدثوا شيئاً مات منه ، كحفر بئر ونذب التغليظ في اللفظ والعدد ، والزمان والمكان ،  
 كما مر ، ويأحضار المصحف ووضع يد الخالف عليه ، كل ذلك صيانة للدماء وحفظاً لها ، ويحلف  
 اليهودى والنصرانى والوثنى ، كما مر .

### فصل في بيان ما تجب فيه القسامة

« مسألة » ( هب ش ) تجب القسامة في الموضحة فصاعدا ( الحنفية ) لا إلا في النفس . لنا القياس  
 والجامع كونها جناية تحملها العاقلة ، ولا تجب إلا في آدمى لا بهيمة ، إذ لا دليل ، وإنما تجب  
 فيمن قتل أو جرح ، أو وجد أ كثره لا أقله ، إذ يؤدى إلى قسامتين « مسألة » والسفينة كالبلد ،  
 إذ تختص بمحصورين « مسألة » ( ه قين ) ومن أصيب ثم نقل حياً إلى بلد آخر ، ثم مات ، فالقسامة  
 على أهل موضع الإصابة ( لى فر ف ) لاقسامة ، قلنا : كلاً مات حيث أصيب ، إذ لا تأثير للتراخي  
 ( الطحاوى ) فإن كان بجىء ويذهب فلا قسامة ، إذ الظاهر موته حتف أنفه ( م ) فإن وجد بين  
 مقتولين فالقسامة عليهم « مسألة » ومن وجد قتيلاً في دار نفسه فلا قسامة إجماعاً ، إذ لا يختص  
 غيره ( م طى فر فو ) ولا دية على عاقلته ( ح ) « لا يذهب دم امرئ مسلم هدرأ » فتلزم عاقلته  
 قلنا : كلاً قتل نفسه « مسألة » فإن وجد في موضع يختص أقواماً في جهات متفرقة لزمهم القسامة ،

كما فعل صلى الله عليه وآله وسلم في أهل القريتين «مسألة» (ق سا) وإذا وجد أكثر بدن القتيل أو النصف مع الرأس لزم القسامة، لافى الأقل وإلا وجبت في كل عضو، وهو خلاف الإجماع (فرع)، والنهر المنسوب إلى قرية دون غيرها كالقرية، إذ النسبة دلالة التصرف، وكذا البركة والمزرعة ومضجى الغنم والبقر وملعب الخليل «مسألة» والذميون كفهرهم في القسامة، إذا وجهها صلى الله عليه وآله وسلم على أهل خير، ولا تنتقل إلى بيت المال حيث لا عاقلة لهم، إذ لا نصيب لهم فيه ومن وجد في دار أخيه، أو أبيه، أو في بيت زوجها لزمهم القسامة، إذ لم يفصل الدليل، ومن لزمته لم يحرم الميراث إذ لا عمدية، «مسألة» ولو ادعى الأولياء على جماعة من أهل الجهة غير معينين لم تسقط القسامة عن جماعتهم، إذ لم يعين، فالتهمة لاحقة بجمعهم، «مسألة» ولا تسقط القسامة بعفو بعض الأولياء كالشفعة، ولا الدية بالعفو عن القسامة لاختلافهما، وتسقط القسامة بالإبراء منها ولا ترجع بالرجوع كالشفعة، والدعوى على معين كالإبراء، «مسألة» وتسقط عن الحاملين في تابوت أو نحوه، إذ لا يعتاد مثل ذلك من القاتل، فلا تهمة في حقهم، «مسألة» (ي) فإن وجد على طائق رجل، أو على دابة وعليها راكب أو سائق فهو المطالب بدعوى وبينه، ولا قسامة فيه لتعيين المدعى عليه. قلت: فإن لم يعينه وجبت القسامة عليه، فإن وجد على دابة ولا سائق لها، فالقسامة على أهل المحلة للتهمة، «مسألة» (ه حص) ولا قسامة فيمن وجد ميتاً ولا أثر للقتل فيه (ش)، بل تجب فيه. قلنا: موجبا للتهمة ولا تهمة لاحتمال الموت، إذ لم يوجهها صلى الله عليه وآله وسلم إلا فيمن وجد فيه أثر القتل، وهو قتيل خير، «مسألة» ولا قسامة في غير آدمي إجماعاً (م ط)، إذ موضوعها لتعظيم حرمة الآدمي كشرع القصاص، وتحميل العواقل، «مسألة» (هرم ط هب ح محمد قش عف)، وتجب في العبد لحرمة كاتجب فيه الكفارة (كعف قش) لا، كالبهايم قلنا: شبهه بالحر أقوى بدليل التكفارة، «مسألة» (ع عف)، وإذا عين القتيل الخضم قبل موته سقطت القسامة، إذ تعيينه كالإبراء لغيره وهو صاحب الحق، ولا يعمل بقوله إلا مع بينة أو إقرار فلا تقبل شهادة أحد من بلد القسامة لتضمنها الدفع عنهم «مسألة» (هب ح) فإن وجد القتيل حيث لا يختص بأحد كالقنفاء أو لا ينحصر أهله كالبركة العظمى وسيحون وجيحون، ففي بيت المال لئلا يذهب

(قوله) «لنا الخبر» أراد قوله «لا يذهب دم امرئ هدرآ في الإسلام» وقد مر.

هدراً، فإن تعطل أو تم مصلحة أهم فعلى المسلمين، إذ يرثونه حيث لا وارث له (ابن القاسم<sup>(١)</sup>)  
لا شيء فيه. لنا الخبر، «مسألة» (تضى) ولا قسامة على خنثى لبسة كالنساء.

### فصل

ولا قسامة على النساء، إذ لا تهمة عليهن ولا نصرة بهن ولا العبيد لشغلهم بخدمة المالك،  
ولا على الصبيان والمجانين لرفع القلم، ولا شيء على المريض المدنف، والغائب عن البلد وقت القتل  
إذ لا تهمة، «مسألة» والقيام والكهوف ونحوها كاتقري للحقوق التهمة، «مسألة» (ن ف لى)  
والمقيم كالمستوطن فى القسامة (ح) لا، إلا أن ينفذ المستوطنون. قلنا: لم يفصل قوله صلى الله عليه  
 وآله وسلم «اجمع خمسين منهم» الخبر ولاستوائهم فى التهمة: فإن وجد بين مسلمين وذميين عمدتهم  
القسامة لذلك، «مسألة» (ى به ح)، وإذا وجد بين قريتين فالقسامة على أقربهما إليه مع  
التصرف لقضائه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك فى خبر ابن أبى مریم، ولقضاء على عليه السلام  
ولم ينكر ولقوة تهمة (هـ م)، فإن وجد على باب درب من البلد أو فى دار منه أو فى مزرعة

(قوله) «اجمع خمسين منهم» الخبر. حكى فى أصول الأحكام عن يحيى بن الحسين عليه  
السلام يرفعه إلى زياد بن أبى مریم قال «جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: إني  
وجدت أخى قتيلاً فى بنى فلان، فقال: اجمع منهم خمسين رجلاً فيحلفون بالله ما قتلوا ولا يعلمون قاتلاً  
فقال: يا رسول الله مالى من أخى إلا هذا؟ قال: بلى، لك مائة من الإبل» انتهى.

(قوله) «فى خبر ابن أبى مریم» قلت: ليس فى خبر ابن أبى مریم المتقدم أننا ذكر ذلك  
لكن حكى فى الشفاء «أن قتيلاً وجد بين قريتين، فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذرع بينهما  
فوجدت إحداهما أقرب إليه فألقاه على أقربهما» والله أعلم، وقد نسب فى التلخيص هذه الرواية  
إلى أحمد والبيهقى بنحوه. وضعفه البيهقى وفيه عن الشافعى عن سفيان عن منصور عن الشعبي أن عمر  
كتب فى قتيلى وجد بين خيوان ووادة أن يقاس ما بين الفريقين «الحديث قال الشافعى:  
ليس بثابت.

(قوله) «ولقضاء على عليه السلام بذلك» قال فى الشفاء: وروى «أن علياً عليه السلام أمر  
بذلك» وروى عن عمر «أنه قضى بمشهد من الصحابة بهذا ولا يخالف لهما» انتهى.

رجل اختصته القسامة لقوة تهمة أهله ، «مسألة» وتجب القسامة وإن ادعى الأولياء العمد ، إذ لم يفصل الدليل .

### فصل

ولا قسامة إلا بعد طلب الأولياء فينتظر طلبهم ، إذ الحق لهم كالشفعة ، ولا حق فيها لمن لا ميراث له وتبطل بالدعوى على معين ، إذ لا تهمة لغيره حينئذ ، وإذا ادعى على غير أهل قريته التي وجد فيها سقطت عنهم جميعاً ، إذ أبرؤا من وجد فيهم ، ولا قسامة على الآخرين لعدم اختصاصهم ، وتجب فيمن وجد في سوق أو مسجد يختص بمحصولين ، وإلا فعلى بيت المال ، كما مر ، والإمام ولى مسلم قتل ولا وارث له كمال لا مالك له . قلت : وليس له أن يعفو ، إذ الدم للمسلمين وله أن يختار الدية ولا يسقطهما معاً إلا لمصلحة يحسن معه مثل الدية من بيت المال لمثلها ، وله أن يقتص وقيل لا ، إذ شرع للتشفي قلنا : بل للزجر ، «مسألة» وإذا أسقطها بعض الأولياء استحق طالبها الحسين كاملة ولا تكثر بكثرة الأولياء إجماعاً ، إذ أوجب صلى الله عليه وآله وسلم لورثة عبد الله خمسين فقط (قش) ، يجب على كل واحد من اللدعين خمسون ، إذ اللوث عنده حجة ضعيفة فتقوى (قش) وهو الأصح له بل تقسط الخمسون بينهم على الحصص لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «تخلفون بالله خمسين يميناً وتستحقون دم صاحبكم» فلم يوجب أكثر . لنا : ما مر

### فصل

وللولى اختيار الحسين لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «اختاروا» ونحوه (يه حص) ويكرر على من شاء إن نقصوا كاختياره الحسين (يه ح محمد فر) ويحبس النا كل حتى يجلف كغيره (ش ف) لا حبس قلت : لعلمهم بنوا على أنها على اللدعى ، وقد مر إبطاله (ى) والحالف وغيره سواء فى لزوم الدية ، إذ لم يفصل الدليل قلت : وهو المذهب (فرع) ، وإذا انكل بعض المختارين لم يكن للولى أن يختار غيرهم ، إذ قد تعينوا باختياره فكأنه عفا عن الباقيين ، «مسألة» وتعدد القسامة بتعدد المقتول ، حيث تعدد الأولياء فإن اتحدوا كفت الخمسون ، إذ القتيلا نحق واحد لستحق واحد «مسألة» ولا تكرار مع وجود الحسين وإن تراضوا ، لورود التباعد بالعدد ويبدل من مات من الحسين قبل

اليمين . يختاره الولي كالأبداء ، ولا تسقط القسامة بالتراخي عن المطالبة وإن طال كسائر الحقوق ، «مسألة» (ى) ويعتبر توالى الأيمان فى مجلس واحد شفاء لغيظ الولي ، وقيل بل يجوز تفريقها ، إذ القصد وقوعها .

### فصل

وشرط دعوى الدم أن يذكر المدعى كون القتل عمداً أو خطأً وانفراداً أو شركة فإن أجل فوجهان يستفصله الحاكم أو يعرض عنه ، إذ الاستفصال كالتلقين فيعرض عنه حتى يقول: أدعى على هذا أنه قتل أبى عمداً منفرداً ، ويشترط تعيين المدعى عليه ، فإن ادعى على واحد غير معين من جماعة فوجهان (ى) أمحهما تسمع الدعوى ، وفائدتها تخليف كل واحد وقيل لا ، إذ لا يمكن البيئة عليها قلنا : اليمين تكفى ويشترط كون المدعى والمدعى عليه مكلفاً مختاراً كسائر المعاملات ويشترط تعريضها عما يكذبها ، «مسألة» والقول للوارث فى انكار وقوع القسامة والبراء منها ، ويحلف كسائر الحقوق «مسألة» (ى) ولا تقبل فى قتل العمد شهادة النساء والقروع لما مر ، وتقبل فى الخطأ والأروش والقسامة كغيرها ولا يكفى أشهد أنه ضربه وأنهر الدم ومات ما لم يقل من الجرح أو قتله لاحتمال الموت من غيره (ى) فإن قال مات عقيب الجرح احتمل القبول عملاً بالظاهر ، «مسألة» فإن تكاذب الشاهدان بطلت كقول أحدهما عمداً والآخر خطأ ونحو ذلك .

## كتاب الوصايا

هى من وصيت الشيء أصيه ، إذا وصلته ويقال أرض واصية أى متصلة النبات . قال ذو الرمة

\* نصى الليل بالأيام <sup>(١)</sup> \* البيت

وسميت وصية لوصل الميت ما بعد الموت بما قبله من قضاء دين ونحوه ، وعليها من الكتاب

(١) حتى صلاتنا \* مقاسمة يشفق أنصافها السفر .

قوله تعالى ( من بعد وصية ) ونحوه ومن السنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم لسعد « أوص بالثلث »  
الخبر والإجماع على كونها مشروعة .

### فصل

وتجب والاشهاد على من له مال بكل حق لله تعالى أو لآدمي ، كالحج والكفارة والدين ، وتندب  
من له مال غير مستغرق أن يوصي بثلثه في القرب لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا مات ابن آدم »  
الخبر والتعجيل في الحياة أفضل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أن تصدق وأنت صحيح » الخبر  
( م ) وتندب من المعدم بأن يبره الاخوان بقضاء دينه أو نحوه ( لم ) يجب قلنا : لا وجه له .

### كتاب الوصايا

( قوله ) « قوله صلى الله عليه وآله وسلم لسعد » الخ . عن سعد بن أبي وقاص قال « جاءني  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعودني عام حجة الوداع من وجع اشتد بي ، قلت : يا رسول الله  
إني قد بلغ بي من الوجع ماترى وأنا ذو مال ، ولا يرثني إلا ابنة لي أفأتصدق بثلثي مالي ؟ قال : لا .  
قلت : فالشطر يا رسول الله ؟ فقال : لا ، قلت : فالثلث ؟ قال : الثلث والثلث كثير أو كبير ، إنك أن  
تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتسكفون الناس » هذا طرف من رواية البخاري ومسلم  
وفي رواية للترمذي قال « عاذني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا مريض ، فقال : أوصيت ؟  
قلت : نعم ، قال : بك ؟ قلت : بمالي كله في سبيل الله ، قال : فما تركت لولدك ؟ قلت : هم أغنياء بخير  
قال : أوص بالشر ، فما زلت أناقصه حتى قال : أوص بالثلث والثلث كثير » وفي الحديث روايات  
أخر يتضمن بعضها زيادات . وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « ما حق  
امريء له شيء يوصي فيه أن يبيت ليلتين » وفي رواية « ثلاث ليل إلا ووصيته مكتوبة عنده » قال نافع :  
سمعت ابن عمر يقول « ما مرت على ليلة منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك إلا  
ووصيتي مكتوبة » أخرجه الستة .

( قوله ) « إذا مات ابن آدم » الخبر . تمامه « انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية أو علم  
ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » أخرجه مسلم وغيره من رواية أبي هريرة .  
( قوله ) « أن تصدق وأنت صحيح » الخبر . عن أبي هريرة قال « قيل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

## فصل

والوصاية نيابة تشبه الولاية ، إذ يتصرف برأى نفسه ، ويوصى فيها هو وصى فيه وإن لم يؤذن وتشبه الوكالة لافتقارها إلى الأمر ، وصحة عزله في الحياة ( ٥ ) وهي بالولاية أشبه إذ لا يتصرف إلا بعد الموت ، وبه ترتفع الوكالة كما مر ، وإذ لا يصح عزل نفسه بعد الموت وبه ترتفع الوكالة كما مر كالإمام بعد الدعوة ، وكالأب ، « مسألة » وله عزل نفسه قبل موت الموصى إجماعاً ، فاما بعده ففيه خلاف سيأتي « مسألة » ( ٥ حص ) ومن لا وارث له فله الإيصاء بماله جميعاً لما شاء لقول ( عو ) « فليضع ماله حيث شاء » ولم يفكر ، وهو توقيف ( عن ش ) لا إلا الثلث وأما الثلثان فليت المال ، إذ هو وارث لما لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إن الله قد جعل لكم ثلث أموالكم زيادة في آخر آجالكم » ولم يفصل قلنا : رعاية للوارث حيث وجد لا غير .

== عليه وآله وسلم : أى الصدقة خير ؟ أو أفضل ؟ قال : أن تصدق وأنت صحيح صحيح شحيح ، تأمل الغنى وتغشى الفقر ، ولا تدع حتى إذا بلغت الحلقوم قلت : لفلان كذا وقد كان لفلان كذا » أخرجه البخارى ومسلم والنسائى . وفي رواية أبى داود « وأنت صحيح حريص تأمل البقاء وتغشى الفقر ولا تهمل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت : لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان كذا » وعن أبى سعيد : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « لأن تصدق للرب في حياته وصحته بدرهم خير له من أن يتصدق عند موته بمائة درهم » أخرجه أبو داود .

( قوله ) « لقول عو » الخ . روى عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « من مات ولا وارث له فليضع ماله حيث شاء » والله أعلم . والذي في الشفاء عن ابن مسعود أنه قال « ليس حى من العرب أحرى أن يموت الرجل منهم ولا يعرف له وارث منكم معشر ممدان ؛ وإذا كان كذلك فليضع ماله حيث أحب » ولا نعرف فيه خلافاً ، انتهى . ولم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

( قوله ) « إن الله جعل لكم ثلث أموالكم زيادة في آخر آجالكم » لفظه في الشفاء « إن الله جعل لكم ثلث في آخر أعماركم زيادة في أعمالكم » وفي موضع منه آخر « إن الله أعطاكم ثلث أموالكم في آخر آجالكم زيادة في حسناتكم » انتهى ، وقد ذكره في التلخيص بألفاظ مختلفة من طرق ضعيفة نسب بعضها إلى الدارقطنى والبيهقى وبعضها إلى ابن ماجه والبخارى والبيهقى .

### فصل

ويشترط الإيجاب بلفظها إجماعاً، أو لفظ الأمر بعد الموت أو ماقى معناها، إذ هو باق على ملكه، فلا يخرج إلا بالإيجاب كالهبة، وصريحه أوصيت بكذا جعلت له بعد موتى كذا وكنيته عينت له كذا فتتقدم مع النية كالوقف والعنق وكانقادها مع الجهالة، وتنتقد وإن لم يذكر وصياً «مسألة»، ولا تقتصر إلى القبول حيث هي لغیر معين إجماعاً (هب حص) ولا حيث هي لآدمي معين لكن تبطل بالرد، إذ أشبهت الميراث لوقوفها على الموت، والهبة حيث هي تمليك، فجعلنا لها حكماً بين الحكيم (ن م ي قش) بل تقتصر كالهبة. لنا ما مر (فرع)، ولا يضر تراخي القبول عن الموت (قش)، بل إن تأخر حتى مات بطلت وملكها الوارث (فرع) (لهم ي لش)، وإنما تملك بالقبول والموت معاً، إذ ثبت بثباتها، وتنتفى بانتفاءها (لش) بل تملك بالقبول، إذ لا تدخل في الملك قهراً، فكان المؤثر القبول (لش) بل بالموت كالميراث (لش) بل موقوف، فإن قبل بعد الموت انكشف حصول الملك عند الموت، وإن لم يقبل انكشف أنه للورثة «مسألة» (ي) ولا تبطل برد الموصى له في حياة الموصى، إذ لا حق له حينئذ، كإبطال الشفعة قبل البيع فأما بعد الموت وقبل القبول فوجهان (ي للهب) لا يصح إذ لا حق له قبل القبول كقبول الموت وقيل يصح، إذ هو وقت للقبول فينزل منزلة وقوعه كإبطال الشفع بعد البيع قلنا: الشفعة لا تقتصر إلى قبول بعد العقد، إذ المشتري كالوكيل للشفيع، فصح إسقاطها بعد العقد فافترقا قلت والأقرب للمذهب أنها تبطل بالرد مطلقاً، إذ وقع بعد سببها وهو الإيجاب والموت شرط فأشبهت فسخ العقد الموقوف قبل الإجازة، فإن رد بعد القبول والموت والقبض، لم تبطل إجماعاً، لاستقرار الملك. وقبل القبض وجهان: أحدهما لا تبطل، إذ الملك مستقر والقبض غير معتبر وقيل تبطل، إذ هو حق غير مستقر حتى يقبض قلنا: لا نسلم (فرع)، فإن رد ثم قبل لم يصح قبوله، إذ قد ملكه الوارث برده (فرع)، فإن رد لمعين من الورثة احتمل أن الرد لهم جميعاً بسببه وأنه له وحده لتعيينه «مسألة» وتبطل بانكشافه ميتاً قبل الوصية إجماعاً، إذ لا وصية لميت (ه قين) وكذا لو مات بعدها قبل الموصى، إذ مات قبل استحقاقها (ك) بل تصير لورثته. قلنا: إنما يستحقها بموت الموصى، «مسألة» (ه حص قش) فإن مات بعد الموصى وقبل القبول فللورثة، إذ قد ملكها بعدم الرد، كموت المشتري قبل الفسخ (ن م ي قش) بل تبطل، إذ لم يقبل. قلنا:



المعتبر عدم الرد لا القبول باللفظ ، «مسألة» (بص طاعه هرلى البتى ه) وإذا أجاز الورثة الوصية بفوق الثلث نفذت ولا رجوع لهم ، إذ لهم حق في ماله في حياته . بدليل منعه من صرف جميعه قلمهم لإبطال حقهم ، فإذا أبطلوه لم يكن لهم الرجوع كالشفيع إذا رجع (ه) في القنون (م قين العنبري ابن حى) بل لهم الرجوع ولو بعد موته إذ أجازوا وحقهم غير مستقر لجواز رجوع الموصى ، وإذا لم يستقر ، لم يستقر إبطاله . قلت : وهو الأقرب للمذهب (ك) إن أجازوا في الصحة جاز الرجوع ، وإن كان في المرض أو صدرت ممن تلزمه نفقته فلا ، إذ المرض بمنزلة الموت ووجوب النفقة يوجب حقاً في التركة ، فأستقط الحق بعد استقراره . قلنا : لانسلم أن المريض كالموت ، وأما النفقة ففى الزمة لا فى التركة ، «مسألة» (ى) وللورثة مطالبة الموصى له بالرد أو القبول ليعرف من يستحقها وامتناعه من القبول في حكم الرد كالحكم على المتحجر بتخليه الأرض لمن يبيعها إن لم يبيعها هو ، «مسألة» وللورثة الإجازة بعد موته ، فلا يصح رجوعهم إجماعاً ، إذ هو بعد استقرار الحق .

### فصل

وإنما تصح من مكلف حر كسائر التبرعات ، فلا تصح من ابن السبيع فما دون إجماعاً لرفع القلم وتصح من ابن الخمس عشرة إجماعاً (خعى ح قش) ولا من ابن العشر لرفع القلم فأشبه ابن الخمس (٢ جم ك عح) بل تصح ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إن الله قد جعل لكم ثلث أموالكم » ولم يفصل . قلت : فصل القياس على ابن الخمس ، «مسألة» (ه م ش ل) وتصح من المصمت بالاشارة (ح) لا (الطحاوى) فإن طال إصماته سنة صحت كالآخرس ، لنا عمله صلى الله عليه وآله وسلم بأشارة الجارية التى رضع رأسها فجعلها كدعواها وعلق الحكم بها وعمل الحسينين بأشارة أمانة ،

(قوله) « لنا عمله صلى الله عليه وآله وسلم بنجر الجارية التى رضع رأسها » تقدم ذلك فى الجنائيات .

(قوله) « وعمل الحسينين بأشارة أمانة » روى « أن أمانة بنت أبى العاص بن الربيع من زينب ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصممت فساءها ابنا خالتها الحسن والحسين فقالا لها : أفلان

وقد أصممت ، وتصح بإشارة الأخرس إجماعا كعقوده ، «مسألة» (هـ) وما نفذ في الصحة وأوائل المرض غير الخوف ، فمن رأس المال . قلت : وقد مر له في الهبة خلاف ذلك ، «مسألة» وغير الخوف كالرمد والدمل والضرس ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ثلاثة لا يعادون » الخبر . (ى) ويلحق بها الفالج وهو نزول الفضلات في الأوصال واللسان والقوة وهى ريح يوجب التواء فم الإنسان وعينه ، والشلل في اليد والرجل والقرس ، «مسألة» والخوف لا ينفذ التصرف فيه إلا من الثلث ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « في آخر آجا لكم » ومن مرضه بخوف فهو في آخر أجله ، (فرع) والخوف أنواع : خوف في جميعه ، كالاسهال المطبق والحى المبطن فما أسنده إلى بعد الموت أو فعله في الخوف ومات ، فمن الثلث ، إذ هو آخر أجله ، فإن سلم فمن رأس المال ، «مسألة» وينفذ تصرف الحامل قبل كمال الستة إجماعا ، إذ لا خوف (يب هـ ل) وبعدها من الثلث ، لقوله تعالى (حملت حملا خفيفا) فوصف أوله بالخفة وآخره بالثقل ، وبعده الستة تتقرب الوضع وهو مخوف (زمى قش) لا خوف حتى يضر بها الطاق ، كالصحيح قبل المرض . قلنا : الصحيح لاسبب فيه فافترا ، وقبل الستة منع الإجماع ، «مسألة» والبراز في القتال مخوف فيعتبر الثالث ، وكذا من قدم للرجم أو للقتل بحق لا باطل ، إذ ليس حتما ، «مسألة» ولا تصح من مملوك إجماعا ، لقوله تعالى (لا يقدر على شيء) وهى تبرع ، فإن عتق بعد إيصائه وتمول فوجهان ، أصبحهما تنفذ ، إذ عبارته حال الرق صحيحة موقوفة . وقيل : لا ، إذ لم يكن من أهلها حال العتق ، (فرع) (هبن) ولو أوصى العبد بملك الغير فأجاز ، لم يصح ، إذ لا يملك (حص) بل تصح بإجازته ، لنا مامر ، «مسألة» ولا تصح من كافر في معصية كالسلاح لأهل الحرب وبناء البيع في خطط المسلمين . وتصح بالمباح إذ لا مانع ، ووصية المحجور موقوفة كتصرفه .

كذا ، أفلان كذا ؟ فأشارت : أى نعم ، فبرأت وأجازت ما فعلت « حكاه في الشفاء بنحوه ، ولنظفه في التلخيص حديث » أن أمامة بنت أبي العاص أسكتت ، قيل لها : أفلان كذا وأفلان كذا وأفلان كذا ؟ فأشارت : أى نعم ، فجعل ذلك وصية « ذكره الشافعى والمزنى عنه ، انتهى .  
(قوله) « ثلاثة لا يعادون » الخبر . تمامه « صاحب الرمد وصاحب الدمل وصاحب الضرس » والله أعلم .

## فصل

وتصح الوصية لمن لا يرث إجماعاً لعموم الدليل ، وقبوله صلى الله عليه وآله وسلم وصية البراء وغيره . ولا تجب إذ لا دليل ، «مسألة» (هـ قين) ولا تجب للأرحام الساقطين من الميراث كالعطية في الحياة . ولقوله تعالى (إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفًا) قيل : أراد الوصية والمفهوم عدم الوجوب (الضحاك هر سعيد أبو غنجد<sup>(١)</sup> أبو مجالد وابن خيران) يجب ، لقوله تعالى (كتب عليكم) إلى قوله تعالى (والأقربين) قلنا : منسوخة بآية الموارث . وقيل : بقوله صلى الله عليه وآله وسلم «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه» الخبر . (عبد الجبار) لا تنافي بين الآتين ، فلا نسخ ، «مسألة» (هـ ن طع) ونحو للوارث لهذه الآية ، إذ نسخ الوجوب لا يقتضي نسخ الجواز (زم والداعي قين ك د) لا ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا تجوز الوصية لوارث إلا أن يشاء الورثة» ونحوه . قلت : إن صح الخبر فقوى مع القول بالنسخ (فرع) (هب حص) وإجازة الورثة تقرير لفعل الموصي (ك قش) بل تمليك لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا وصية لوارث» فبطلت قلنا : قد قال : «إلا أن يشاء الورثة» فاقتضى صحتها إن شاءوا (فرع) وإذا جعلناها تقريراً صحت من المحجور ، ومع الجهالة ، ومشروطة ولم تفتقر إلى القبول ، ولا يصح الرجوع عنها وتنفيذ من رأس مال المجيز ولو مريضاً ، والعكس

(قوله) «ولقبوله صلى الله عليه وآله وسلم وصية البراء وغيره» تقدم ذكرهما ، وفي التلخيص مالفظة : حديث أن قتادة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم المدينة فسأل عن البراء بن معمر فقيل : هلك ، وأوصى لك بثلاث ماله ، فقبله ثم رده إلى ورثته» الحاكم والبيهقي عنه من حديثه وفي الإسناد نعم بن حماد ، انتهى .

(قوله) «إن الله أعطى كل ذي حق حقه» الخبر . عن عمرو بن خارجة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب على ناقه وأنا تحت جرائها وهي تقصع بجريتها وإن لعابها يسيل بين كتفي ، فسمعت يقول : إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث ، والولد للفراس ، وللعاقر الحجر» أخرجه الترمذي وله شواهد .

(قوله) «لا تجوز الوصية لوارث إلا أن يشاء الورثة» لفظه في الشفاء عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا تجوز لوارث وصية إلا أن يشاء الورثة» وهو في التلخيص بمعناه ، ونسبه إلى الدارقطني

في التملك «مسألة» (ي) ، والوصية بالزائد على الثلث صحيحة موقوفة على الاجازة ، وقيل لا تصح  
 لهنه صلى الله عليه وآله وسلم سعداً عن الزيادة والنهي يقتضى الفساد . لنا «إلا أن يشاء الورثة» (فرع)  
 (هب) فإن أخبر الوارث بقدر فأجاز الوصية فأنكشف أكثر ، لم ينفذ الزائد على ذلك القدر ،  
 فإن أجاز قدرأ طانا لقلته فأنكشف مالا جليلا لم يكن له الرجوع مالم يكن ثم تدليس . بقلته  
 والوجه واضح «مسألة» والاعتبار بالثلث وقت الموت لا وقت العقد ، إذ عقدها وعد بدليل صحة  
 تصرفه بعدها ، وقيل بل بوقت العقد كالبيع والنذر ، فلو أوصى ولا مال له لم تنعقد ولو تمول قلنا :  
 فيلزم لو باع أن لا تعلق بالتمن (فرع) ، فلو أوصى ولا يملك شيئاً صحت ، والعبرة بحال الموت «مسألة»  
 ولا تصح بمحظور إجماعاً كالمحار بين وبيوت النيران وتصح لأهل الذمة إجماعاً لقوله تعالى (لأنها كم  
 الله) الآية ولا يضاء صفية لأخيها اليهودي ولم ينكره الصحابة «مسألة» (هـ ح قش) ولا تصح  
 للحربي ولو بغير السلاح (قش) تجوز . لنا (إنما ينهها كم الله عن الذين قاتلوكم) «مسألة» وتصح للحمل  
 بشرط وجوده حال عقدها وخروجه حياً ، إذ لا حكم للمدوم ولا جمد ، فإن وضعته لسته أشهر  
 فصاعداً من يوم الوصية لم تصح ، لاحتمال حملها به بعدها (فرع) ، (ي) فلا تصح الوصية لما  
 تحمل به هذه المرأة مثلاً ، إذ هي للمدوم ، وقيل تصح إذ علقها بوجوده متى وجد والمنوع إطلاقها  
 للمدوم ، فإن أوصى لحملها من فلان فنفاه (ي) لم تصح لتعلقها بثبوت نسبه ، وقيل تصح ، إذ النفي  
 لقطع العلقه بين الوالد والولد فقط قلنا : قوله : من فلان يعلقها بثبوت نسبه ولو قال : إن كان ذكراً  
 فله كذا وإن كانت أنثى فلها كذا ، فولدت خنثى فلا شيء له ، إذ ليس ذكراً ولا أنثى ،  
 فإن ولدت ذكراً وأنثى ، أو ذكرين ، أو أنثيين ، فلا شيء لهما ، إذ أراد إن كان جميع ما في بطنها وإن

(قوله) «ولا يضاء صفية لأخيها اليهودي» قال في الشفاء : وروى «أن صفية أوصت لأخيها  
 وهو يهودى بثلاثين ألفاً فأجازه المسلمون» انتهى ؛ ولفظه في التلخيص : حديث «أن صفية أوصت  
 لأخيها وكان يهودياً بثلاثين ألفاً» البيهقي من حديث عكرمة «أن صفية قالت لأخ لها يهودى : أسلم  
 ترثنى ، فرفع ذلك إلى قومه ، فقالوا : أتبيع دينك بالدينار ؟ فأبى أن يسلم ، فأوصت له بالثلث » ومن  
 طريق أم علقمة «أن صفية أوصت لابن أخ لها يهودى ، وأوصت لعائشة بألف دينار ، وجعلت وصيتها  
 إلى عبد الله بن جعفر ، فطلب ابن أخيها الوصية فوجد عبد الله قد أفسده ، فقالت عائشة : أعطوه  
 الألف دينار التي أوصت لي بها عمته » انتهى .

أوصى للحمل فولدت ذكراً وأنتى ، فهو بينهما بالسوية ، إذ هو عطية لا ميراث ، فإن ولدت ذكراً وأنتى وخشى فأثلاثاً لما ذكر «مسألة» ( ي ) وتصح للعبد وتكون لسيده حتى يعتق كالوقف ، قلت : الأقرب استمرارها لالسيد ، إذ قد ملكها بموت الموصى والقبول إليه ( ي ) وتصح وإن لم يأذن السيد وقيل لا للملكه منافعه قلنا : كسب من غير عوض كالصيد ( فرع ) ، وفى قبول السيد عنه وجهان ( ي ) أحدهما لا يصح ، إذ الإيجاب إليه ، فلا يصح القبول من غير من أضيف إليه كالبيع وقيل يصح ، إذ الملك له ( فرع ) ( هـ ب ) ولو أوصى لعبده بعين لم تصح ، كولو أوصى لنفسه ( ي ) تصح وترجع إليه ، كلو باع المضارب السلعة من رب المال وفأثنتها أنه إذا أعتقه قبل القبول ثم قبل صحت واستحقها ، وإن قال أعتقتك وأوصيت لك بكذا ، صح العتق والوصية ، إذ صار من أهل الملك ، وفى الوصية لعبد الوارث الخلاف فى الوارث ، وتصح لأُم الولد والمدير لمصادقها حريتهما «مسألة» ، ولو أوصى لسكاتبه صح ، إذ يصح كسبه «مسألة» ( هـ ح فر ) ولو أوصى لمولاه وله معتق ومعتق لم يصح لتردها بين المعتق والمعتق كولو وهب لغير معين ( ف ) بل تصح للذين أعتقهم إتباعاً للإحسان بالإحسان ( ش محمد ع ) بل لهم جميعاً لا شراً كهـم فى الإسم كولو أوصى لإخوته دخل الأخ لأبوين أو أحدهما قلنا : المشترك يدل على البدل لاعلى الجمع ولا مرجح لأحدهما ، فبطلت والإخوة عموم فافترقا ، فإن لم يكن له إلا أحدهما صحت له ، فإن لم يكن له إلا مولى عتاق ومولى مولاة صحت لمولى العتاق إجماعاً ، إذ هو الأخص «مسألة» ( ي هـ ب ح ف ) ولا تدخل أم الولد والمدير فى المولى ، إذ هو لمن قد عتق ( ك ل ) بل يعهم قلت : لا نسلم «مسألة» ( ل ح ل ث م هـ ب ع ح ) ومن أوصى بثلاث ماله أو نحوه لعبده صحت وعتق بالموت ، كولو قال ثلاث حر بعد موتى ( ف ع ح ) بل يصير ثلثه مدبراً وله ثلث ماله بالوصية قلنا : التدبير لا يتبعص لما مر ( فرع ) فإن زادت قيمته على الثلث سعى بالزائد «مسألة» ( ع هـ ك ) ولو أوصى لاثنتين فأنكشف أحدهما ميتاً استحق الحى نصف الوصية كلو كانا حين فوات أحدهما قبل موت الموصى ( ح محمد ق م ) بل يستحقها جميعاً ويلغو ذكر الميت كولو أوصى له وللحائط ( م ط هـ ي ف ) إن علم به فالكل للحى ، إذ يلغو ذكر الميت كالخائط وإن جهل فالنصف ، إذ لم يجعل للحى سواء قلت : وهو أقرب للمذهب ( أبو بكر الرازى ) إن قال لفلان وفلان فالكل للحى ، وإن قال بين فلان وفلان فله النصف ، إذ البينية تقتضى التخصيص قلت : العرف استواؤهما ، ولو أوصى بثلاث ماله لجماعة منحصرين ، أحدهم عبده صح وعتق العبد

بعوته كما سر ، فإن كانوا غير منحصرين ، صح لهم للعبد كل فقرء وعبدى منهم (ط) ، إذ لا يتعين الثلث في التركة ، بل في ذمة الورثة كما سيأتى فلا يصير شريكاً بخلاف الميتين فتعين لهم قيمتك بعض نفسه فصحت (م) بل لعدم انحصارهم جهلت حصته فبطلت للجهالة وهى تبطل الوصية لا الاقرار ، إذ يرجع فيه إلى المقر فترفع قلنا : بل تقتصر فيها بدليل صحتها للحمل وبه وبالبن ونحوها «مسألة» وتصح بين أهل الذمة فيما يملكونه ولو خيراً لصحة تصرفهم فيه لقول (٢ ولوم يبعها) ولم ينكر وليس لاسلم أن يوصى لهم بمصحف أو كتاب هداية ، إذ يستخفون بمجرة ذلك (م ط ح) وتصح منهم لكتنائسهم وبيعهم في خططهم ، إذ أقرؤا عليه (فو) لا إذ فيه إحياء للكفر وهو معصية قلنا : أقرؤا على ذلك .

### فصل

(هـ م ط حص ك ث قش) ومن أوصى لرجل ثم قتله الموصى له عمداً بطلت الوصية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «ليس لقاتل وصية» ونحوه وكالميراث (قش عى ابن شبرمة) لالعموم قوله تعالى (من بعد وصية يوصون بها) قلنا : مخصوصة بالخبر. قالوا كالبيع، إذ هى تملك يحتاج إلى القبول قلنا: البيع عقد معاوضة فافترقا (فرع) (هب قش) ولا تبطل بالخطأ (حص) تبطل لنا ما سيأتى (فرع) فإن تقدمت الجناية على الوصية صحت للخطأ والعامد في المال والدية وإن تأخرت بطلت في العمد لا في الخطأ ، إذ وجه إسقاط حق القاتل معارضته بنقيض ما يتوهم منه أن قصده بالقتل استعجال الميراث والوصية ومع تقدم الجناية أو وقوعها خطأ لا تهمة (فرع) ، (م هب ف) فإن أجاز الورثة وصيته للقاتل لم تنفذ (ح محمد) تنفذ إذ الحق لهم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من ترك مالا لأهله » قلنا : الشرع منعه عقوبة فلزم امتثاله (فرع) (م ط هب) وعفو الموصى عن العمد لا يصحح

(قوله) « لقول عمر : ولوم يبعها وخذوا العشر من أثمانها » كذا روى والله أعلم .

(قوله) « ليس لقاتل وصية » حكاه في الشفاء حرة عن زيد بن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ومرة عن علي عليه السلام موقوفاً عليه والله أعلم ، ونسبه في التلخيص إلى الدارقطني والبيهقي من حديث علي ثم قال وإسناده ضعيف جداً .

(قوله) « من ترك مالا لأهله » تكرر .

الوصية لما سر «مسألة» ولو أوصى لدابة غيره لم تصح إن قصد تملكها ، إذ لا تملك ، وإن قصد أنها تعلف بها صح لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « في كل كبد حرا أجر » وفي اعتبار قبول مالها وجهان : أحدهما يشترط ، إذ الوصية في الحقيقة له ، وقيل لا كالوصية للمسجد قلنا : المالك هنا يصح قبوله ( ي ) ولو أوصى للكعبة أو للمسجد وأراد التملك لم تصح ، إذ لا تملك فإن أراد صرفها في مصالحها صح فإن مات قبل التبيين لنيته قبل قول ورثته في نيته قلت : الأقرب أنه لم يرد التملك وأن الوصية تنفذ ولا يسأل عن نيته ولا يبعد أن لا يقبل قوله نويت التملك كسائر المصالح «مسألة» فإن قال للوصى اصرف حيث ترى ، أو في قرية أو في وجه بر صرف في الفقراء والجهاد ( ي ) فإن كان ثم إمام فدفعه إليه أولى قلت : فإن قال في أفضل أنواع البر فالجهاد لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « دعوني في أصحابي » الخبر ففضل إنفاقهم لصرفهم إياه في الجهاد ( ي ) ، فإن أوصى للفقراء استحب تقديم أرحامه غير الوارثين لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « صدقة وصلة » ثم أرحامه من الرضاع لبره صلى الله عليه وآله وسلم الشيء أخته من الرضاع حين وصلته فخيرها بين الإقامة عنده أو الرحلة إلى بلادها فاختارت الرحلة وهي بنت حليمه ، ثم جيرانه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ما زال

( قوله ) « في كل كبد حرا أجر » تقدم .

( قوله ) « دعوني في أصحابي » لفظه عن الحدرى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تسبوا أصحابي ، فلو أن أحداً - وفي رواية أحذكم - أتفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى وفي ذلك أحاديث أخر .

( قوله ) « صدقة وصلة » تقدم .

( قوله ) « لبره صلى الله عليه وآله وسلم أخته الشيء » قد ورد ذلك من طرق منها ما حكاه بعض أهل السير في ذكر غزوة حنين قال « وأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بطلب القوم ، وقال : إن قدرتم على بجاد فلا يفلتن منكم وكان من بنى سعد وكان قد قطع رجلاً مسلماً وحرقة بالنار فأخذته الخيل ، وضموه إلى الشيء بنت الحارث بن عبد العزى أخت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الرضاة وآتوا بهما فرحب بالشيء ، وأجلسها على رءاه وأعطاها بعد ما أسلت ثلاثة أعبد وجارية واستوهبت بجاداه فوهبه لها » انتهى .

حيثي جبريل يوصيني بالجار » الخبر وليس للموصى الصرف في نفسه كوكيل البيع لا يبيع من نفسه قلت : بل له ذلك مع الاستحقاق إلا لقرينة «مسألة» فإن أوصى لزيد وللملائكة فزيد النصف وتبطل حصة الملائكة ، وقيل بل لزيد الكل ويلغو ذكر الملائكة كالحائط ، فإن قال لزيد والله فوجهان لزيد النصف ويلغو ذكر الله أو يصرف سهمه في الفقراء .

## فصل

(ي) وشروط الموصى به أن يكون موجوداً فلا تصح بالجل لعدم تيقن وجوده قلت : الأقرب للمذهب صحته كشم البستان ومنافع الدار وما في ذمة الغير ، فإن الوصية تصح بها وفاقاً ، إذ هي كالوجود لوجود سببها «مسألة» (ي) ولا تلحق الوصية الاجازة بما لا يملك كالوقف والعتق ، فلو أوصى بمال الغير لم تصح ولو ملكه بعد ولو أجاز المالك «مسألة» ولا تصح بما لا يملك كالنجر والكلب الذي لا ينفع وتصح بالحق كالزبل النجس لينتفع به في الزرع وبالعدرة والبول ، حيث يصبران زبلا .

## فصل

وتصح بالجهول قدرأً وجنساً كثمار الشجر ومنافع البيمة وجميع ما يكتسبه من تجارة أو زرع إذ الموصى له كاخليفة للميت فيما جعل له في تركته فأشبه الوارث وكما يصح ميراث الجهول يصح استحقاقه بالوصية وتصح بالعبد الآبق ، إذ هو مملوك (ي) وتصح الوصية بالميتة ، إذ ينفع بها بإطعامها كلاب الصيد وطيره وكالزبل قلت : فيه نظر «مسألة» (الأكثر) وتصح بالمنافع المستباحة كسكنى الدار وخدمة العبد (لى) لا لعدم قلنا : كصحة المعاوضة فيها (فرع) وللمستأجر أن يوصى بما استحقه من المنفعة كالعين (فرع) ويصح الإيصاء بركة العبد لشخص وخدمته لآخر مقيدة أو مؤبدة كالعينين ، «مسألة» ولو أوصى لرجل بزوجه الأمة ثم مات ، فإن رد الزوج الوصية بطلت والنكاح

(قوله) «ما زال جبريل يوصيني بالجار» الخبر . عن عائشة : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه» وفي رواية «حتى ظننت ليورثه» أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وله شواهد .



باق ، وإن قبل انفسخ النكاح ، إذ ملك الرقة أقوى من ملك منافع البضع كبطلان الإجارة بالشراء ، وله وطؤها بالملك ، ولا تمتد من مائه ويعتق الحمل إن وضعته لفوق ستة أشهر من الوصية (ى) ، ولا تصير أم ولد ، إذ لم تعلق في ملكه . قلت : على الخلاف الذى مر ، وإن وضعته لدون ستة أشهر فلورثة الموصى . قلت : وفي الكلام نظر ، «مسألة» ، وإذا سمي جنساً كشاة من مالى لم تتعين من شياؤه بل يسلمها الوصى من حيث يشاء ، ولو بشراء ، إذ المشتراة شاة من ماله ، وتجزى الصغيرة والعنز لتسميتهما شاة (ى) لا الكباش والتيس إذ لا يسمى شاة في العرف . قال : ويحتمل الإجزاء ، والأول أصح ولا تجزى عنها الضية ، وإن سميت شاة ، إذ الإطلاق ينصرف إلى الأهلى ، (فرع) فإن قال : من غنى لم تجز للمشتراة للمخافة ، فإن كانت كلها ذكوراً أجزأ أحدها لتعيينه ، فإن كان فيها أنثى تعينت للموافقة ، فإن لم يكن له غنى ، أو كانت فانت قبله ، بطلت الوصية ، إذ العبرة بحال الموت فإن كان الذى يملكه ظباء ، أو أوعالا أجزأ أحدها لتسميتها شاة ، وإن أوصى بجمل لم تجز ناقة ، وبثور لم تجز بقرة ، والعكس ، إذ لا عموم للاسم (ى) ، فإن قال : عشرا من الإبل تعينت للإناث لتأنيث العدد ، فإن قال : عشرة فالدكور ، وإن قال : رأساً من الإبل أو من البقر أجزأ الذكر والأنثى ، «مسألة» وثلاث الممال للمنقول وغيره ولو ديناً لعموم اللفظ ، فإن كان لمعين شارك في الكل إجماعاً ، فلا تنصرف الورثة إلا بإذنه ، إذ صار بالوصية كأحدهم لما مر . قلت : فإن أوصى لغير معين فلورثة تعيينه ، إذ الشريك غير معين ، وإليهم الصرف فكان إليهم التعيين ليكن الصرف ، «مسألة» (هـ) ومن أوصى بشيء سماه ، لزم الورثة تسليمه من حيث عين ، فإن لم يعين فالتعيين ، إليهم ، وعليهم شراؤه إن لم يوجد في تركته ، هذا محصل كلامه .

### فصل

وما فعله في الصحة وأوائل المرض غير الخوف فن رأس المال ، وله إنفاق ماله في مشتهياته المباحة وإن تأتى واستغفره إجماعاً ، لقوله تعالى (قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده) فإن أنفق في محظور فأقوال : أحدها يملكه المعطى لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : إلا بطيية من نفسه وقد طابت . الثانى لا يملك

فيرجع به أو عوضه ، لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم « عن أجرة البغى وحلوان الكاهن » ( ي )  
الأصح يرجع مع البقاء لفساد الملك لا مع التلف ، إذ أتلفه برضاء المالك كالمباح له ، « مسألة »  
والوصية بالواجب المالى تنفذ من رأس المال ، إذ هى دين فى ذمته ، وقد قال : صلى الله عليه وآله وسلم  
« لا وصية ولا ميراث إلا بعد قضاء الدين » ، ( فرع ) فإن أوصى بإخراجها من الثلث قتلان :  
( ش ) يمتثل ، إذ عرف من قصده الرقى بالورثة . قلنا : لا كالدين ، « مسألة » ، فإن أوصى بتطوع  
من عتق أو غيره ، فن الثلث ، « مسألة » وما نفذ فى الصحة وأوائل المرض غير الخوف ، فن رأس  
المال ، إذ له التحكم فى ماله كما مر ، وفى الخوف من الثلث ، ولا رجوع فيهما كسائر العقود ،  
« مسألة » فإن مات من غير الخوف فوجهان : ( ي ) أصحهما ينكشف كونه خوفاً ، فيكون  
تصرفه فيه من الثلث ، وقيل لا بل هو كالصحيح لأجل العادة ، وموته كالعجأة . قلنا : إن مات  
منه فليس كالعجأة ، « مسألة » ومن قطع بموته كالذى فى التزج والمقطوع نصفين ، أو ورديه ،  
لا حكم لكلامه ولا وصيته ، ولا إسلامه ، ولا تضمن جنايته ولا الجنابة عليه كالميت ، ولقوله  
تعالى ( حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن ولا الذين يموتون وهم كفار ) فسوى بينهما  
« مسألة » وتصح وصية من غلب الظن بموته ، لعهده على عليه السلام بعد ضربته ، وعمر بعد طعنته  
وقد أخبر الطبيب أنهما لا يسلان ، ويكون تصرفه من الثلث إن مات ، لقوله صلى الله عليه

( قوله ) « لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم عن أجرة البغى وحلوان الكاهن » تقدم .

( قوله ) « لا وصية ولا ميراث إلا بعد قضاء الدين » هكذا روى والذى أخرجه الترمذى عن  
على عليه السلام قال « إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالدين قبل الوصية ، وأتم تقرون  
الوصية قبل الدين » انتهى .

( قوله ) « لعهده على بعد ضربته ، وعمر بعد طعنته » قال فى كتاب مقاتل الطالبين « ولما نظر  
الطبيب إلى جرح أمير المؤمنين دعا برئة شاة فاستخرج عرقاً منها فأدخله فى الجرح ثم نفخه ثم استخرجه  
فاذا عليه يياض الدماغ ، فقال له : يا أمير المؤمنين اعهد عهدك ، فإن عدو الله قد بلغت بضربته إلى أم  
رأسك ، فدعا على عند ذلك بصحيفة ودواة وكتب وصيته ، ثم مات عليه السلام لإحدى وعشرين ليلة  
خلت من رمضان . وأما عمر فروى « أنه لما جرح سقاء الطبيب نبذاً فجرى من جرحه مع الدم ولم  
يتبين ، فسقاء لبناً فجرى مع الدم وتبين لونه فأمره أن يعهد عهده » وقد تقدم ذكر هاتين الروايتين

وآله وسلم « في آخر آجالكم » اظهر ومن رأس المال إن عاش ولم يسنده إلى بعد الموت ، كلف فعل في الصحة .

### فصل

والمرض أجناس منها : الحمى فلا يخاف المطبقة في يوم ولا يومين ، فلا يعتبر حينئذ الثلث ، إذ لا يضعف ، ولا يخشى تلقه في ذلك ، فإن طالت صارت مخوفة ، وأما حمى الغب ، وهي التي تأتي يوماً فيوماً فتغير مخوف وإن طالت ، لأنه وإن ضعف يوماً قوياً يوم إقلاعيها ، فيعتدلان ، فإن اتصل بها وجع صارت مخوفة ، كالبرسام ، وهو بخار يصعد من الحمى إلى الرأس ، يكون بسببه هذيان المحموم ، ومنها ذات الجنب قرحة تكون في الجنب يحدث منها ورم ، وانتفاخ ، إلى باطن الجسد ، وربما تعدت إلى القلب تؤلم المأ شديداً ، فإذا افتتح إلى القلب أتلف فوراً ، وهو مخوف ، وكذا ذات الخاصرة قرحة تقع فيها ، ومنها القولنج ، وهو احتباس الطعام ، فيتصاعد بخاره إلى الرأس فيختلط العقل وتنسد المنافذ ، وهو مخوف ، ومنها الرعاف وكثيره مخوف لا يسيره ، ومنها الاسهال إلى أن يبلغ إلى غاية لا يمسه ، أو كان معه زحير أو دم فمخوف ، وإلا فلا ، فإن كان الدم من المقعدة كالبيسار فليس بمخوف ، ومنها قروح الصدر والرئة ، وهو مخوف لتعذر علاجه ، إذ لا تسكن الرئة عن الاضطراب أبداً لتروح القلب ، فإذا انقرحت انضمت على القلب فأتلقت ، ومنها الناصور بالنون والصاد مهملة ، وهو قروح ، فإذا انزعج الدم وصار إلى طرف ، كالرقة فينتفخ ويتفجر ، فإذا كثر كان مخوفاً ، ومنها البيسار ورم المقعدة يؤلم المأ شديداً ، ويصفر منه الوجه ، فقليله غير مخوف ، فإذا غلب وهاج فهو مخوف ، وكذلك الأمزجة وغلبتها ، فإذا غابت الصفراء وانصببت إلى موضع من بدنه ، كان مخوفاً لغلبة الحمى بغلبة الصفراء ، وغلبة البلغم تورث القالج ، وهو مخوف لأنه أول ما يشور يستمسك لسانه ، وتسقط قوته فيطغى الحرارة الأصلية ، فإذا استقر وانطلق لسانه صار قالجاً ولم يكن مخوفاً (ي) وكذا السل في أوله غير مخوف ، وإن علم أنهما لا يزولان حتى يموت كالهرم ، ومنها الطاعون ، وأكثر وقوعه في الشام ، فإذا وقع في بعض أهل البلد صار من أصابه ومن لم يصبه مخوفاً عليه ، إذ يعم عموماً كلياً ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم « إذا وقع الطاعون بأرض فلا

(قوله) « إذا وقع الطاعون » الخ . عن أسامة : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « إذا

تدخلوها وإن كنتم فيها فلا تخرجوا منها» ، ومنها المبارزة والقود ، فهما كان التراخي من بعيد فغير مخوف ، وإنما الخوف إذا التحم القتال ، أو اختلط الفريقان بالسيوف والأسنة ( ي ) ، والختار كونه غير مخوف ، إذ الأصل الصحة ولا جرح هناك ، «مسألة» ( ي ) ويرجع في الخوف وعدمه إلى أهل المعرفة في الطب ، ولا بد من كمال الشهادة برجلين ، أو رجل وامرأتين مع العدالة ، «مسألة» ( ي ) والموت علامات ، انخساف الصدغ ، وابيضاض العينين ، وميل الكف ، واسوداد الأظفار ، وارتفاع البيضتين وتشنجهما ، «مسألة» والجراحة الآمة والجاثمة مخوفان ، إذ مع نفوذه يدخل الهواء فينشف الرطوبة ، فأما ما دونهما فمخوف إن ورم ، وإلا فلا ، إلا في المقتل ، «مسألة» وحنوط الميت وكفنه وقبره من رأس المال إجماعاً ، ثم على منفقه ، ثم على بيت المال ، ثم على المسلمين ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «الفقراء عالة على الأغنياء» وعن خلاص بن عمرو بل الدين أقدم من الكفن . قلنا : تستثنى له الكسوة في حياته فكذا بعد وفاته ، والقبر كالكسوة أو كمنزله ، ثم يقدم الدين على الوصية والميراث للخبر ، ثم الوصية على الميراث ، لقوله تعالى ( من بعد وصية ) «مسألة» ( م ) وإذا كانت الوصايا من الثلث قسط بينهما ولا ترتيب ، لقوله تعالى ( فن بدله من بعد ما سمعه ) الآية ( ش ) إن حابى أو وهب لأقوام دفعة قسط بينهم ، إذ لا مزية ، وإن فعل دفعات قدم الأول فالأول ، فإن استغرق الأول فلا حق لمن بعده ، ثم كذلك ، إذ الأول قد سبق فكان أحق . قلنا : تصرفه جائز حتى يموت ، فلا أخصية للأول ( ح ) إن حابى أولاً ، ثم

سمعت بالطاعون بأرض فلا تدخلوها ، وإذا وقع بأرض وأتم بها فلا تخرجوا منها » هكذا في إحدى روايات البخارى ومسلم وعن عبد الرحمن بن عوف سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : «إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأتم بها فلا تخرجوا فراراً منه » أخرجه أبو داود ، وأخرجه البخارى ومسلم وللوطأ مع قصة .

( قوله ) « الفقراء عالة الأغنياء » تقدم ذكره والنسب رواه الطبرانى عن على عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « إن الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم بقدر الذى يسع فقراءهم ، ولن يجهد الفقراء إذا جاعوا وعروا إلا بما يصنع أغنيائهم أو إن الله يحاسبهم حساباً شديداً ويعذبهم عذاباً أليماً » انتهى . وقيل : هو موقوف على على عليه السلام ، والله أعلم .

( قوله ) « للخبر » يعنى « لا وصية ولا ميراث إلا بعد قضاء الدين » وقد تقدم ذكره .

أعتق قدمت الحباية ، إذ هي حق لآدمي والعق لله ، وإن عكس استويا في الاستحقاق ( ف ) بل يقدم العتق تقدم أو تأخر لقوة نفوذه . قلنا : وحق الآدمي أوجب ، «مسألة» ، وإذا نقص الثلث حصص بين المصارف فكل على حسب حصته في القلة والكثرة منسوباً ، فلو أوصى لرجل بمائة وآخر بخمسين ، وآخر بخمسة وعشرين ، وكان الثلث مائة ، كان بينهم أسباعاً : لذى المائة أربعة أسباع ولذى الخمسين سبعان ، وللآخر سبع ، «مسألة» ، ولو قال : على فلان دينار فأعطوه ما يقول ، كان الدينار من رأس المال ، وإذا طلب زيادة فمن الثلث فإن قال أعطوا فلاناً كذا ، فمن الثلث ، إذ لم يقر له بدين ( ي ) فإن قال : أعطوه ما ادعى ، فوصية إجماعاً ، «مسألة» ومن أوصى بسكنى دار ، أو خدمة عبد فطريق إخراجها من الثلث ، أن تقوم الدار مسلوقة المنافع ، فما زاد على قيمتها مسلوقة ، فهو الوصية فتنسب من التركة ، وإن شئت قومت المنفعة وحدها على الدوام . قلت : وهو كالأول ( فرع ) ( ي ) ، فإن أوصى بالمنافع مدة معلومة ، كان التقويم منصرفاً إلى الرقبة ما هنا في حق الورثة لا الموصى له ، إذ يملكون منفعتها بعد انقضاء المدة ، بخلاف الدائمة فإن شئت قومت الرقبة كاملة المنفعة ومسلوبتها المدة المضروبة فما نقص من قيمتها كاملة ، فهو الموصى به ، وإن شئت قومت المنفعة هذه المدة وهي الوصية ، فتنسب من التركة ، فإن أوصى بالرقبة لشخص والمنفعة لآخر قومت الرقبة مع منافعتها ، وتنسب من التركة وعمل بحسبه ، «مسألة» ومن أوصى بشجرة بستانه وفيه الثمرة انصرف إليها ، وإلا فمؤبدة ، وطريق إخراجها من الثلث على ما تقدم ، «مسألة» ومن أعتق عبده في مرضه وعليه دين مستغرق ، نفذ العتق ويسعى العبد بقيمته للفرماء ، إذ تعلق حقهم في رقبته ( ش ) بل يبطل العتق ويخيز الورثة بين استرقاقه وقضاء الدين أو بيعه للدين ، والفرماء أحق به من الأجانب ، إن طلبوه بقيمته ، إذ لا وصية إلا بعد قضاء الدين

( قوله ) « ولقول معاذ » الخ . روى « أن معاذاً ماتت له امرأتان في الطاعون وكان هو أيضاً مطعوناً ، فقال : زوجوني ، فإني أكره أن ألقى الله عزياً » وقال في التلخيص حديث معاذ « أنه قال في مرض موته : زوجوني لا ألقى الله عزياً » البيهقي من حديث الحسن عنه مرسلًا وذكره الشافعي بلاغاً ، انتهى . وكان ابن مسعود يقول : لو لم يبق من عمرى إلا عشرة أيام لأحببت أن أتزوج لا ألقى الله عزياً ، حكى ذلك في الإحياء .

للخبر . قلنا : العتق إلتلاف فكأنه أنلته في مرضه ، وإذ السعاية كالعوض ، فكان كالبيع ، «مسألة»  
 ( ه قين خى عى مد حق ) والمرىض أن يتزوج في مرضه لعموم ، ( فانكحوا مطاب لكم )  
 ولقول معاذ في مرضه زوجوني لا ألتى الله أعزب ونحوه ، والزائد على مهر المثل من الثلث ، إذ هو  
 محابة (عه) بل كله من الثلث . قلنا : كالبيع (هر) لا ترثه . قلنا : النكاح يوجب التوارث كالنسب  
 «مسألة» ( هب ابن سريج ) ، وإذا أعتق أمتة في مرضه فلها أن تزوج ، إذ قدمت نفسها ( الطبرى  
 أبو بكر الحداد ) من (صش) لا يصح لجواز أن ينكشف عليه دين مستغرق فلا يصح نكاح مشكوك  
 في نفوذه . قلنا : الدين لا يمنع لما مر ، وإذا أبت عتق أم ولده في مرضه فله نكاحها فوراً ، إذ لا مانع  
 وكذا الخلاف لو أعتقت عبدها وأرادت أن تزوجه ، «مسألة» وإذا أعتقها في مرضه أوصيته على أن  
 يتزوجها وجعل عتقها مهرها فقبلت عتقت ، وإن امتنعت من النكاح لزمتها قيمتها له ، إذ لم يزل  
 ملكها إلا بعوض ، فإن تعذر فقيمة المعوض كلو كاتبها على خمر ، «مسألة» والمرىض المعاوضة  
 لا بغبن فاحش فيكون قدر الغبن من الثلث . والوجه ظاهر . فإن اشترى من يعتق عليه صح وعتق  
 من الثلث ، إذ هو من التبرعات . فإن ورث في مرضه من يعتق عليه عتق أيضاً ، كلو اشتراه (ى)  
 ويكون من رأس المال ، كلو تلف عليه ، إذ لم يعتق باختياره . قلت : والأقرب للذهب أن يسعى  
 العبد كما مر (بعصش) بل من الثلث ، لنا ما مر . فإن وهب له أو أوصى له به ثم قبله ، فكلو  
 اشتراه ، «مسألة» (ق) وإذا أجاز الورثة جاهلين زيادتها على الثلث فلهم الرجوع فيما زاد (م ى)  
 إن أطلقوا فلا رجوع في الظاهر ، وإن قيدوا فلهم الرجوع ، «مسألة» (ط هب ح) وينفذ من  
 سكنى دار أو خدمة عبد لا يملك غيرها منفعة ثلثهما ، فالدار بالقسمة والعبد بالمهاياة ، «مسألة» (ط ح)  
 ولا تصح الوصية بالسكنى والخدمة للفقراء ، إذ لا يمكن القسمة (فوى هب) بل تصح وتصرف في  
 الجنس كالأعيان . قلت : وهو الأصح ، «مسألة» وليس للورثة بيع ما أوصى بنتاجة ولا استهلاكه  
 لئلا تبطل الوصية . قلت : فإن استثنوه على وجه يصح صح البيع ، «مسألة» (هب) ومن أوصى له  
 برقة عبد ولآخر بخدمته ، فلذى الخدمة القرعية والكسب ، وعليه النفقة والقطرة بدليل سقوطها  
 لو امتنع من خدمة مالكه (ى ش الأزرق) بل النفقة على ذى الرقة ، إذ بها حياتها ، ولذى الرقة  
 الأصلية والجناية وهى عليه ، وأعواض النافع إن أعتقه إلى موت الموصى له أو العبد ، فإن قتله لم  
 يضمن النافع لجواز موته ، «مسألة» فإن قال : أنت حر بعد موتى بشهر عتق بذلك وكان للورثة

منافعه إلى شهر، فإن قال: قبل موقى بشهر صح ذلك ويتكشف بالموت ويستحق أجرة الشهر، «مسألة» ولا تسقط المنفعة الموصى بها ببيع الرقية، فإن أجاز الموصى له سقط حقه ونفذ البيع وإلا بطل إن لم يرض المشتري به مساوبا. ومن أوصى بشيء من غنمه أو جواريه فهلك قبل موته بطلت الوصية، إذ لا تستقر إلا بالموت، فإن استعاض غنا وجوارى أخرجت منها إن لم يعين، «مسألة» (هب ح ش) ومن أوصى بثلث ماله ولا يملك شيئا، أخرج ثلث مامله عند الموت، إذ العبرة بحال استقرارها (ك ل) إن أوصى بثلث ماله وله مال لا يعلم أنه يملكه لم تصح وصيته فيه قلنا: العبرة بالملك، لا بالعلم، (فرع) (ط) فلو أوصى بثلث ماله فنقص، فالعبرة بحال الموت، وكذا لو تلف ماله ثم اكتسب فالعبرة بحال الموت (فرع) فإن زاد فالعبرة بالأقل، إذ هو المشار إليه، والأصل البراءة وكالاترار والنذر حيث التبس قدره «مسألة» ومن أعتق أم حمل أوصى به غرم قيمته يوم وضعه حيا فقط، إذ هو أول وقت يقوم فيه. قلت: لإلالتريك<sup>(١)</sup> في الأم فيتداخلان

### فصل

والموصى أن يرجع عن الوصية، كالواهب قبل قبول الهبة، إذ الموت كالتبول. ويصح بالقول والفعل كبيع ما أوصى به أو هبته أو عتقه (فرع) (ي ه قين عه ك) فلو أوصى بعين من ماله أو ثلثه لشخص، ثم أوصى به لآخر ولم يصرح بالرجوع لم يكن رجوعا ويقسم، كلو أوصى لهما به (بص عطا وود) بل رجوع، كلو باعه. قلنا: البيع تمليك نافذ فكان رجوعا بخلاف الوصية، (فرع) فإن قال: ما أوصيت به لفلان فقد أوصيت به لفلان فرجوع لتصريحه (بعضها) بل يقسم ولاوجه له، فإن أوصى بثلث لشخص ثم لآخر بثلث في الحال، فرد الآخر استحق الأول الثلث كاملا، إذ لا مزاحم له، «مسألة» ولا رجوع فيما لم يعلقه بالموت لكنها في المرض من الثلث كما مر إلا أن يصح من ذلك الألم نفذت من رأس المال، إذ انكشف فعله في الصحة. فأما إقراره فينفذ من رأس المال مطلقا، إذ هو إخبار عن أمر متقدم، لا إنشاء، «مسألة» وتدير العبد الموصى به رجوع كلو أعتقه، لا لو علمه صنعة أو أجره أو زوجه، كلو استخدمه، إذ لا ينافي الوصية، وكذا لو وطى أمته الموصى بها إن عزل وإلا فوجهان (ي) أحدهما يكون رجوعا، إذ عرضها لزوال الملك، وقيل: لا، ما لم تحمل، «مسألة» ولو أوصى بطعام متميز ثم خلطه بغيره كان رجوعا، إذ لا يمكنه تسليم

ماعينه ، فإن أوصى بصاع من صبرة ثم خلط الصبرة بمثلها لم يكن رجوعا لاختلاطه من قبل ، وبأفضل كان رجوعا ، إذ أحدث بالخلط زيادة لم يرض بتمليكها الغير . وبأذى وجهان ( ي ) أحصهما لا يكون رجوعا كالمثل ، وكلو أتلغ بعضها ، فإن نقله إلى بلد آخر فوجهان ( ي ) أحصهما لا يكون رجوعا ، إذ لا تنافي . وقيل : بل نقله أمانة الرجوع ، ( فرع ) فإن طحنه أو أوصى بدقيق ثم عجنه ، أو بعجين ثم خبز فرجوع ، إذ زال عنه الاسم فاستهلكه . فإن أوصى بخبز ففته فوجهان ( ي ) أحصهما ليس برجوع ، إذ زاد خيرا ، فإن أوصى برطب ثم رجزه ، أو لحم ثم طبخه ، فوجهان ( ي ) أحصهما : ليس برجوع ، إذ ليس باستهلاك . فإن أوصى بقطن ثم غزله أو غزل قنصحه فرجوع ، إذ هو استهلاك ، فإن حشا القطن في فراشه فوجهان ( ي ) أحصهما : ليس باستهلاك . فإن أوصى بشاة فذبحها ، فرجوع ، أو ثوب فلبسه لم يكن رجوعا . فإن قطعه قميصا أو خشبة فشققها بابا فوجهان ( ي ) أحصهما رجوع . وإن أوصى بدار فهدمها فرجوع ، إذ أزال الاسم ، وإن أنهدت بنفسها حتى زال عنها اسم الدار حتى صارت عرصة بطلت الوصية لزوال الاسم . قلت : إنما يستقيم هذا حيث أوصى بدار من دوره ثم هدمها جميعا أو أنهدت ، لا المئنة ، إذ المدم نقصان فقط ، لا استهلاك فإن أوصى بدار فبنى عليها ، فرجوع ، إذ يراد للبقاء ، لا بأرض فزرعها كدار فسكنها ، فإن غرسها فكالبناء ، ولو رهنها أو عرضها للبيع فرجوع .

### فصل في أحكام ألقاظ الوصايا

« مسألة » ولو أوصى للفقراء والمساكين صحت ( أ كثره ) والمساكين دون الفقراء ( ي ش ) بل الفقير أضعف « لتعوزه صلى الله عليه وآله وسلم من الفقر » وسؤاله أن يجعله مسكينا ، فالفقير من لا يجد شيئا ، والمساكين من يجد مالا يكفيه لما مامر . قالوا : ويجوز صرف وصية المسكين في الفقير والعكس ، إذ المقصود أهل الحاجة ، فإن قال : للفقراء والمساكين فنصفان ، ويختص بلد الموصى ، إذ هو الممهود . ويستحب الصرف في ثلاثة فصاعداً من الصنفين مراعاة للفظ ، فإن أوصى للمؤلفة

( قوله ) « لتعوزه صلى الله عليه وآله وآله وسلم من الفقر » الخ ، تقدم .



والغارمين أو في الرقاب ، فكأن الزكاة . قلت : والأقرب أن لا يشترط الفقر لصحتها للفقير ،  
«مسألة» فإن قال : ثلث مالى وصية ولم يذكر مصرفاً ، فالفقراء والمساكين ، وإذا قال لزيد ،  
وللفقراء فوجوه (ي) أصحابها : يكون زيد كأحدهم للتشريك ، وقيل : له النصف كزيد وعمرو  
وقيل : الربع ، إذ الفقراء جمع وأقله ثلاثة وزيد الرابع . ولو قال : لزيد دينار وللفقراء ثلاثة ، وزيد  
من جلة الفقراء لم يزد لزيد على الدينار ، إذ أراد تقرير الدينار لزيد ، وإن أوصى لزيد وعمرو بكذا  
فرد عمرو ، فلزيد النصف لما مر ، «مسألة» فإن أوصى لقبيلة لا ينحصرون فوجهان (ي) أصحابها  
يصح كالفقراء ، وقيل : لا ، لعدم حصصهم . والفقراء خصهم الشرع . قلنا : ونقيس ، فإن أوصى  
لعقب زيد فمات وزيد باق ، فالوصية لعقبه لاله ، «مسألة» (ي) هب ح) فإن أوصى لأولاد  
زيد فلموجودين يوم مات الموصى دون من حدث من بعد (ش) بل للموجودين يوم عقدها ، إذ  
الظاهر الإيصاء للموجود . قلنا : العبرة بحال استقرارها ، فإن قال : أعطوه رأساً من رقيق أجراً  
الذكر والأنثى والخنثى . ولا يجزئ المشتري إن وجد في الملك ، فإن مات رقيقه إلا واحداً تعين ،  
وإن ماتوا بطلت الوصية ، فإن قال : أعطوه رأساً من الرقيق ولا رقيق له اشترى ، فإن قال : أعطوا  
عني واحداً من رقيقي ، لزم إن كان له رقيق ، وإن قال عبداً اشترى ولو صغيراً أو معيباً ، ولا يجزئ  
أمة ولا خنثى . فإن كان له عبد لا يملك غيره وأوصى أن يعتق عنه أعتق عنه ويسعى في ثلثي  
قيمته للورثة إن لم يميزوا (ش) بل يعتق ثلثه . قلنا : لا يتبعض لما مر . وإن قال : أعتقوا عني  
رقاباً فالواجب ثلاث ولو أناثاً ، إذ هو أقل الجمع ، فإن قصر الثلث عن قيمة الثلاث فرقبتان أو رقة  
حسب الاستطاعة ، فإن وفي بقيمة ثلاث معيبة أو اثنتين صحيحتين فوجهان أصحابهما : أن الثلاث  
أولى ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «من أعتق رقبة» الخبر . «مسألة» والمكاتبة في المرض من  
الثلث ، إذ ما يأخذ من العوض من كسب العبد وكسبه مستحق ، فأشبهه العتق . وإن أوصى أن  
يكاتب عبد لزم من الثلث ، ولا مكاتب أمة ، إذ لا تسمى عبداً . فإن قال : رقيقاً كوتب أيهما  
ولو خنثى ، «مسألة» فلو قال : أعطوه دابة لم يعط من البقر والإبل إجماعاً ، إذ لا تسمى دابة عرفاً

( قوله ) «من أعتق رقبة» تقدم .

قيل : يعطى من الخليل أو البغال أو الحمير (ي) بل يختلف بحسب اختلاف عرف البلدان ، فالعراق يعطى من الخليل ، والمصرى من أى الثلاثة . قلت : وفى جهتنا من الحمير ، فإن قصد أيها عمل به فإن أوصى بكلب ينفع ولا يملك سواء ، استحق ثلثه ، وإن كن ثلاثة فأحتملان ، (ي) أصحهما : يعطيه الورثة أحدها . وقيل : يشارك فى الكل . ولو أوصى له بطلب أعطى طبل الحرب أو العطار ، لا طبل اللهو . ويسلم بجلده حيث لا يسمى طبلًا إلا بجلده ، فإن أوصى أن يعطى دفًا أعطى دف العرب ، لا دف اللهو وهو الطار . ولا تصح بالمزمار إذ لا يملك ، وكالوصية للفساق جملة ، وتصح بالبقوق والنفر فإن أوصى بقوس انصرف إلى المستعمل فى الجهة من عربية أو فارسية أو جلاحق وقوس الحرى ، وقوس القطن فإن استوت فى التسمية والاستعمال ، فأيهما ، وفى تسليم الوتر معها وجهان : أصحهما : لا يانزم ، إذ يسمى قوسًا من دونه ، فإن عرف قصده امتثل ، « مسألة » (هـ) والرغيف ينصرف إلى ما كان ينفق ، فإن جهل فالأدون ، إذ الأصل البراءة . وتصح بالغلة وإن عدمت فى الحال إلا عن (ك ل) لنا مامر ، وماسيًا فى « مسألة » (هـ ب ح محمد) والجار هو الملاصق فقط (ش) إلى أربعين دارًا ، إذ سئل صلى الله عليه وآله وسلم فقال : « أربعون دارًا » وروى « ذراعا » (ف) بل الذى يجمعهم محلة ، أو مسجدان متقاربان لا متباينان . لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعائشة « أقربهما بابًا » وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « فأجيب أقربهما » « مسألة » فإن أوصى للقراء فلن يجمع القرآن وفيمن يحفظ بعضه وجهان (ي) أصحهما لا يدخل ، والفقهاء لمن تعلق بفهم أحكام الشريعة ، لا المتكلمين والذخاة والعلماء لمن تعلم علوم

( قوله ) « إذ سئل صلى الله عليه وآله وسلم فقال : أربعون دارًا إلى آخر المسألة » روى عن كعب بن مالك قال « أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال : إني نزلت فى محلة بنى فلان وإن أشد هم لى أذى أقربهم لى جوارا ، فبعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر وعمر وعليًا يأتون المسجد فيقومون على بابه فيصيحون : ألا إن أربعين دارًا جوار ولا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه » رواه الطبرانى وأشار للنذرى إلى ضعفه ، وعن عائشة قالت « قات : يا رسول الله إن لى جارتين فإلى أيهما أهدى ؟ قال إلى أقربهما منك بابًا » أخرجه البخارى وأبو داود ، وعن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « إذا اجتمع داعيات فأجيب أقربهما بابًا ، فإن أقربهما بابًا أقربهما جوارًا ، فإن سبق أحدهما فأجيب الذى سبق » أخرجه أبو داود .

الشريعة لأهل الطب والفلاحة ، وأعقل الناس أزهدهم ، إذ أثر الآخرة على الدنيا . وأجهل الناس الملاحدة والثنوية واليهود والنصارى لخالفهم الطريق الواضحة ، وكذا فاسق التصريح ، « مسألة »  
والأيتام الصغار الفقراء من لا أب له ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا يتم بعد احتلام » وهو في البهائم فقد الأم . وفي دخول اليتيم الغني وجهان (ي) أحصهما : لا يدخل عرفا والأرملة الفقيرة التي لا زوج لها ، وفي الغنية الوجهان (ي) أحصهما ، لا تدخل . وفي الرجل الذي لا زوج له وجهان : أحصهما ، لا يدخل عرفا ، والشيخ من جاوز الأربعين ، والشاب من جاوز البلوغ عدداً أو احتلاما إلى الثلاثين ، ثم يسمى كهلا ، وقيل الكهل ابن الأربعين إلى الخمسين ، والشيخ من تعدى ذلك ، « مسألة » (هـ)  
والأقرب للأقرب نسباً كما مر في الوقف . ويستوى الذكور والإناث (ح فر) بل لكل ذى رحم محرم من النسب وأقلهم اثنان . ولا يدخل من لا يرث ، والعمات أولى من الخلات . قلنا : أعطى صلى الله عليه وآله وسلم العمات من سهم ذوى القربى ولم يكن وارثات (نو) بل يدخل من يجمعه أقصى أب في الإسلام (ش) بل يدخل من ينتسب معه إلى أب معروف ولا اعتبار بالرحم المحرم ، فلو أوصى زيد لأقاربه من خزية للمؤمن دخل من ينتسب إليه بعيداً أو قريباً (ك) لا يدخل القريب من قبل الأم ، لنا قوله تعالى (وأندر عشيرتك الأقربين) وفعله بعد نزولها ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لطلحة « تصدق على فقراء أقبائك » فجعله لحسان بن ثابت وأبى بن كعب ، ولم يكونا من ذوى الرحم الجرم واقتصاره على دعاء هاشم دون من علا كما مر ، فاعتبر من يجمعه الأب الثالث فقط ، « مسألة »  
(هـ ش ك) فإن لم يأت بأفعل التفضيل ، بل قال للقرابة صحت وإن كانوا لا يحصون . قلت : والأولى أن يصرف في الأقرب فالأقرب ، إذ هو المتيقن الأخص (ح عش) بل تبطل لتعذر حصرهم ، ومن لا يحصى لا يمكن استحقاقه لشيء . قلنا : بل يمكن ويصرف في الجنس ، (فرع) (م ط ش ك) ومنهم الوالد والولد (ح) لا ، قلنا : داخلان في لفظ القرابة فاستحقا ، ويدخل الغنى والفقير والذكر والأنثى

(قوله) « لا يتم بعد احتلام » تقدم .

(قوله) « وفعله بعد نزولها » تقدم .

(قوله) « وقوله لطلحة » الخ . صوابه « لأبى طلحة » وهو الأنصارى ، وحديث صدقة مشهور

(قوله) « واقتصاره على دعاء بنى هاشم » تقدم الكلام فيه .

لعموم اللفظ ، «مسألة» (ط) والولد يعم الذكر والأنثى . فإن قال : لبنى فلان فالذكر فقط ، إذ يخصهم ، ولا يدخل ولد الولد فيهما ، إذ الولد في الظاهر لولد الصلب ، فإن لم يكن فولد الولد دون أولاد البنات ، إذ هم أجناب (ح محمد) بل البنات يدخلن في البنين . قلنا : لانسلم لغة ولا عرفاً ، «مسألة» (قين ك ل ث العنبري) وتصح الوصية بالمنافع والغلات المدومة (لى) لا ، قلنا : لم يفصل الدليل بينهما وبين الأعيان والجهالة مغتفرة بدليل صحة الثلث وإن جهل . (فرع) (هـ ب قين) فإن كانت موجودة انصرفت إليها فقط ، إذ هو الظاهر (عج) بل إليها وإلى المستقبل . قلنا : خلاف ظاهر اللفظ ، فإن كانت معدومة فقولان (ع) تبطل ولا يستحقها في المستقبل إلا أن يقول أبداً إذ ظاهر اللفظ للموجود (ط عج) بل يستحق المستقبل ، وإن لم تؤبد ليكون للوصية ثمرة .

### فصل في أحكام المعتق

«مسألة» ولو قال في مرضه : إن أعتقت فلانا ففلان حر ، ثم أعتق الأول عتقا من الثلث ، فإن قصر فقولان (ى لهب) يعتقان جميعاً ، ويسعى الآخر لا الأول ، إذ نفذ من الثلث (صش) بل لا يعتق لحق الورثة ، لنا ماسر من نفوذ العتق ، وإن قال : فلان حر حال نفوذ عتق فلان (الطبري) لم يعتق المشروط ، إذ لا يصح وقوعه إلا بعد وقوع الشرط لا قبله ولا معه (ى) بل يعتقان معا ، إذ جعله صفة لعتق الأول ، «مسألة» (ىش) وإذا قال : أنت حر إذا اشتريت فلانا فاشترى فلانا وحابى فيه ، والثلث لا يتسع للمحاباة ، لم يقع الشراء ولا العتق ، إذ المحاباة متقدمة على العتق فلا ينفذ الشراء إلا بكال المحاباة من الثلث . قلت : والأقرب للمذهب أن الشراء يصح في قدر الثلث لصحة الموقوف عندنا ، وعتق العبد موقوف على إجازة الورثة للمحاباة ، إذ نفوذها شرط في العتق «مسألة» (ى) وثلث المال للمنفول وغيره . قلت : ولو دينا (ى) فإن كان لمعين شارك في الكل إجماعاً ، وصار كأحد الورثة ، وإلا فللورثة تعيينه كما مر ، «مسألة» (هـ قين ك) ومن أوصى بثلاث عين من ماله لشخص ثم مات واستحق ثلثا تلك العين أو تلف ، فإن كان الثلث الباقي يخرج من الثلث استحقه (فر ثور ابن سريج) لا لإثناث الثلث من تلك العين ، إذ أوصى وهو يعتقد ملك الجميع فبطل ثلثا ما أوصى به . قلنا : هو يملك الثلث فأنصرف إليه ، كولو علم استحقاق الثلثين فإن لم يخرج الباقي من ثلث تركته بطلت الوصية بالزيادة على الثلث ، «مسألة» ومن أوصى بعبد يساوى مائة

وهو يملك معه مائتين لا غير لم يسلم العبد للموصى غائبة له إلا بعد حضور المائتين له كلاً ، إذ ليس له أن يستبد بالحاضر ، فإن طلب العبد ليتصرف فيه فوجهان (ي) أحدهما ، لا يعطى ، إذ الغائب بالخطر (ك) بل يسلم له ، إذ قصد الموصى تخصيصه به فليس للورثة المنع كولو حضر المال . قلت : الغائب بالخطر فلا يتعين اختصاص الموصى له به حتى يحضر ، ( فرع ) فإن طلب ثلث العبد فوجهان (ي) أحدهما لا يجب . قلت : فيه نظر ، «مسألة» ولا تصح الوصية بالمكاتب ، بل موقوفة ، فإن رفق قد نفذت وإلا فلا . وتصح الوصية بمال الكتابة فيعتق بالأداء إلى الموصى له ، والولاء للورثة ، وتبطل الوصية بعجزه ، إذ هي فرع على إيفائه ويسترقه الورثة ، فإن أعسر بنجم فأراد الورثة تعجيله ، والموصى له إمهاله فوجهان (ي) أحدهما يمهل ، إذ الحق للموصى له كما يعتق بإبرائه ، وقيل : بل الورثة أحق لتعلق حقهم برقبته . قلت : وله حق العتق ، ( فرع ) ويصح أن يوصى برقبته إن عجز لشخص وبمالها لآخر إن أوفى لاحتمالها الجهالة ، فإن أوصى بما يعجله المكاتب تعين ماسله قبل كمال أجله ، ( فرع ) فإن أوصى بما في ذمة المكاتب وهي فاسدة ، لم تصح ، إذ لا شيء في ذمته ، فإن أوصى بما قبض منه صح ، «مسألة» وإذا أبرأ مكاتبه في مرضه سعى للورثة بالأقل من ثلثي قيمته أو ثلثي مال الكتابة حيث لا يملك غيره وبحسابه إن ملك غيره ، «مسألة» (ي) فإن أوصى أن يوضع عن مكاتبه أكثر ماعليه وضع له النصف . وزيادة تفسيرها إلى الورثة مطابقة . فإن قال : ضعوا عنه أكثر ماعليه ونصفه فثلاثة أرباع ، وزيادة تفسيرها إلى الورثة أيضاً . فإن قال : أكثر ماعليه ومثله سقط عنه مال الكتابة ، ولا يستحق الزيادة ، إذ لا محل لها حينئذ . فإن قال : من مال الكتابة لم يوضع عنه الكل ، إذ من للتبعض . فإن قال : ماشاء ، فالكل للعموم ، فإن قال : نجما ، وضع الوارث أى التجوم شاء . وإن قال : بعض ماعليه أو قليلاً أو كثيراً ، أو ما ينحف ويثقل ، فالأمر إلى الورثة فيما يسمى كذلك ، ( فرع ) فإن قال أوسط نجومه احتمل العدد والأجل والتقدير فيفسر الوارث . فإن قال : الأكثر من نجومه تعين القدر ، لا العدد للعرف ، «مسألة» (ي) هـ) فإن أوصى إلى رجل يتجر بماله وله نصف الربح ، لم تصح ، إذ هي وكالة فبطلت بالموت وقيل : لا تنتقل المال إلى الوارث . قلنا : انتقله غير مبطل كالإيصاء بالمنفعة ، «مسألة» (ي) وله وصى له بالخدمة أن يؤجر ويعير ويوصى . قلت : الأقرب أن الوصية بالمنفعة إن خرجت مخرج الإباحة نحو : أن يوصى أن يسكنوا فلاناً في داره ما بقيت ، لم تصح منه الوصية بهذه المنفعة ولا تأجيلها

إذ هي إباحة ، فإن خرجت مخرج التملك ، نحو أن يقول : منفعة كذا فلان فله الإيصاء بها والتأجير ، كن نذر عليه بالمنفعة ، وعلى الأول يحمل قول من منع الموصى له بالمنفعة من التأجير والإيصاء والميراث ، ( فرع ) وفي السفر به وجهان ( ي ) أحدهما : يجوز للملك المنافع . وقيل : لا ، إذ يستحق المنفعة فقط . قلت : حيث كان ، ( فرع ) ( ي ) فإن مات استحقها ورثته ( ح قش ) لا تورث المنافع . قلنا : كالأعيان ، ( فرع ) ( ي ) وعليه نفقته وله كسبه . قلت : وقد مر له خلافه والجنابة عليه لمسالك الرقبة ( ي ) بل يستويان حيث قتل في القيمة والقصاص ، إذ لكل منهما حق . قلت : بل مالك الرقبة أحق ، إذ هما عوضان عنها ، ( فرع ) فإن أوصى بمنفعة جاريته لشخص ، فله خدمتها ومهرها ، وفي الولد وجهان ( ي ) أحدهما يستحق منفعته ، لا رقبته كامه ، إذ هو بعضها وقيل : يملكه ككسبها . قلنا : هو بعضها ( ي ) وولاية إنكاحها إليهما ، وقيل : إلى ذى الرقبة وقيل إلى ذى المنفعة . قلت : بل إلى ذى الرقبة ، ويراضى ذو المنفعة ، إذ المهر له وليس للموصى له وطؤها إذ ملكه غير تام ( بعضش ) بل يجوز ، لنا مامر . فإن قل فلا حد للشبهة وعليه قيمة الولد يشتري بها عبد له منفعته كولد غيره ، ( فرع ) وفي بيع ما أوصى بمنفعته وجوه ، يصح للملك ، ولا إذ لا منفعة فيه كبيع الديدان ( ي ) يصح بيعه من الموصى له لا ابتاعه . قلت الأقرب للمذهب صحته مطلقا ، والنفع حاصل باعتاقه أو أرشه .

### فصل

#### في أحكام تتعلق بالحساب

« مسألة » ومن أوصى بنصيب أو حظ أو قسم أو قسط أو جزء أو قليل ، صحت إجماعا ( ق ن م ق ن ) وأعطاه الوارث ماشاء وإن قل ، لموافقته اللفظ ( نا ) <sup>(١)</sup> من أوصى له بجزء فله الربع ، لقوله تعالى ( ثم اجعل على كل جبل منهن جزء ) وهي أربعة ( ع ) بل النصيب لمثل أقلهم إراثا ، « مسألة » ( ف ن م ش ) والسهم كالنصيب ، إذ يطلق على الكثير والقليل ( ع ح ) بل يعطى مثل أكثر الورثة نصيبا ما لم ينقص عن السدس فيكمل له السدس وعنه مثل أقلهم ، فإن زاد على السدس رد إلى السدس قلت : وصححه ( ع للمذهب فو ) بل مثل أقلهم إلى الثلث ( عو بص البق ث ) يعطى السدس مطلقا لقضائه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك فيمن أوصى له بسهم ( شريح ) مثل أحد الورثة ولا يفضل

( قوله ) « لقضائه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك فيمن أوصى له بسهم » لم أعرفه

على أيهم (ح) السهم في اللغة السدس لا غيره من الأنصبا . قلنا : الظاهر في السهم أنه كالجزء فيستحق مثل أقلهم إلى السدس ولا يتعدى للخبر ، «مسألة» (ي هب ح قش) فإن أوصى لرجل بنصيب ابنه فباطلة (قش) بل له النصف (ك) بل جميع المال . قلنا : أوصى بما لا يملك فبطلت ، فإن قال : بمثل نصيب ابني ، وكان الابن ساقطاً لرقه أو كفره ، بطلت . وإن كان وارثاً فالوصية نصف فينفذ الثلث والزائد موقوف على الإجازة (ك) بل الوصية جميع المال فينفذ الثلث والزائد موقوف على الإجازة . قلنا : لا وجه له . فإن قال : بمثل نصيب أحد ابني وله اثنان ، فالوصية من الثلث ، إذ أراد دخوله معهما بالسواء . فإن قال : مثل نصيب إحدى ابنتي ، كانت الوصية الثلث ، إذ جعل الوصى له كأنه بنت أخرى ، ولو كانت اسكان لها الثلث (ي) ويحتمل أن يكون له النصف على تقدير عصيته مع البنت . فإن قال : بمثل نصيب أحد أولادى وهم ذكور وإناث فمثل نصيب بنت منهم ، إذ هو الأقل ، فحيث له ابنان وبنت ، فالفريضة من خمسة ، ويزاد للوصى له بسهم سادس ، إذ تكون كالعائلة ، وكذا لو قال : بمثل نصيب أحد ورثتي . وإن قال : بمثل ما أوصيت به لأحد من الناس حمل على أقل ما أوصى به ، إذ هو المتيقن ، «مسألة» (ز) ومن أوصى بثلث ماله لشخص ورع لآخر ، وأجاز الورثة ، فالمسألة من اثني عشر ، لدى الثلث أربعة ، ولدى الربع ثلاثة ، فإن لم يميزوا فالثلث بينهما من سبعة ، لدى الثلث أربعة ولدى الربع ثلاثة ، «مسألة» (ع هق القاسم بن سلام من الفقهاء) وضعف الشيء مثله . فإن قال : أعطوه ضعف كذا أعطى مثله (قين) بل ضعف الشيء مثله ، لقول الخليل : التضعيف أن يزداد على أصل الشيء مثلاً فإذا قال أعطوه ضعف كذا أعطى مثله (ي) منشأ الخلاف بينهم في الأصل هل يعتبر به في الحساب أم لا ؟ فعند (ه) يعتبر وعندهم لا يعتبر ولا خلاف بينهم أن الضعف جزآن ، والحق أن الأصل معتبر لاستناد المضاعفة إليه فيكون الضعف مثله ، ولا زيادة بدليل قوله تعالى (يضاعف لها العذاب ضعفين) أى جزء مع الجزء الأول . قلت : أما قوله : لا خلاف أن الضعف جزآن فقيه نظر ، مع قوله : إن الضعف للمثل ، وإنما محل الخلاف عندى في جواز إطلاق الضعف على الجزئين . فالفقهاء يميزون أن يقال للعشرين ضعف العشرة و (ه) يمنع ذلك ، بل يقال : ضعفا العشرة وهو الحق للآية واللغة إلا أن يمرى عرف بخلافه ، فالحكم للعرف ، (فرع) فلو أوصى بأضعاف كذا فالواجب ثلاثة أمثاله ، إذ هى أقل الجمع ، فإن قال : بثلاثة أضعاف أنصبا ، أعطي تسعة أمثال أقل نصيب

لأن أنصاء جمع ، فكأنه قال : ثلاثة أمثال ثلاثة فسكانت تسعة ، فإن زاد مضاعفة لزم ثمانية عشر ، لأن تضعيف التسعة أن تزيد مثلها ، «مسألة» (هـ) ولو أوصى بمثل نصيب أحد بنيه أو بناته جعل الموصى له كأحدهم . فإن كان البنون ثلاثة جعلوا كأربعة ، وإن قال كأحدهم فكذلك (م) بل للموصى له الثلث ، ويتقسم الأخوة الثلثين ، إذ الثلث هو المائثل لنصيب أحدهم . قلنا : العبارة تقتضي منع تفضيله ، (فرع) فلو ترك ابنين وابنتين وأوصى بمثل نصيب الابنتين إلا سدس المال قسم المال من ثمانية وأربعين ، لكل ابن أربعة عشر ، ولكل بنت سبعة ، وللموصى له ستة لأن سدس المال ثمانية ، فإذا حططته من أربعة عشر بقي ستة «مسألة» (هـ) فإن كان له ابنان فأوصى بمثل نصيب أحدهما لرجل ولآخر بثلث وأجاز الورثة قسمت التركة من تسعة ، ثلاثة للموصى له بالثلث ، وبقيت ستة بين الاثنين ، والموصى له الآخر . فإن لم يميزوا قسم الثلث أخماسا لذى الثلث ثلاثة ، وللآخر سهمان مثل نصيب أحد الابنين ، «مسألة» قلت : فإن أوصى لغير وارث بأن يشارك بعض الورثة في إرثه دون بعض تمت وصيته من ثلث رأس التركة إذ لا يسقط بالوصية حق وارث ، لكن لفظه يقتضي أن نصيب من أمر بتشكيل نصيبه وصية له أيضا فيقسم الثلث بين تكلته والأجنبي مثاله أن يترك بنتا وأخا وعمًا ، وأوصى أن العم يشارك الأخ دون البنت ، فوصية العم ربع التركة ، وتكلمة نصيب البنت ثمنها تأتي التركة تسعة قراريط يصح منها ثلث التركة ثلاثة تقسم بينهما أثلاثا ، «مسألة» فإن أوصى بنصف ماله لشخص ولآخر بثلثه ، وأجاز الورثة قسمت التركة من ستة إذ أدخلوا النقص على نفوسهم بالإجازة ، وإلا فمن خمسة عشر ، للورثة عشرة ، ولذى النصف ثلاثة ، ولذى الثلث اثنان هذا على مذهبننا و (ش) فوخي بص لي مد حق) وأما على قول (ح) من أوصى له بزائد على الثلث سقط الزائد وتعلقت بالثلث فحسب ، فالخمس تكون بينهما نصفين . قلنا : قد وافق أنها لو كانت بالثلث انقسمت كذلك ، وصح التفضيل ، كلو أوصى لرجل بألف ولآخر بخمسةائة وتركته ألقان فإن (ح) يوافق إن لم يميز الورثة أن يقسم كما ذكرنا من التفضيل ، فكذا حيث أوصى بأكثر من الثلث ، «مسألة» (فإن (قبن) أوصى لرجل بنصف ماله ، ولآخر بثلث ، ولآخر ربع ، وأجاز الورثة قسمت التركة من ثلاثة عشر ، لذى النصف ستة ، ولذى الربع ثلاثة ، ولذى الثلث أربعة . فتعيل بالسهم الزائد كالميراث وإن لم يميزوا قسم الثلث من ثلاثة عشر كذلك ، و (ح) يقول من أحد عشر لذى النصف



أربعة ، ولذى الثلث أربعة ، ولذى الربع ثلاثة بناء على أصله ، «مسألة» (هب ع) فإن أوصى لرجل بجميع ماله ، ولآخر بثلثه ، وأجاز الورثة قسم من أربعة ، لذى الكل ثلاثة ، ولذى الثلث واحد ، فإن لم يجيزوا ، فالثلث كذلك (ع) بل يقسم من ستة ، لذى الكل خمسة ، ولذى الثلث واحد ، «مسألة» (ع ه) فإن أوصى بمال كثير حمل على النصاب لا دونه ، إذ عفا الله عما دونه في الزكاة فدل على قلته (م ي) بل يقبل تفسيره بدونه لجهالته . فإن قال : أعطوه شيئاً عمل بتفسيره أو الورثة ، ولو حقيراً من أى جنس لتسميته شيئاً .

### فصل في صيغ الوصية وشروط الوصى

«مسألة» صريح الصيغ أنت موضعي بعد موتى ، أو أوصيت إليك أو أنت وصى لى ، أو جعلتك صيالى ، أو اخلفنى بعد موتى ، أو فوضت إليك الأمر بعد موتى ، ويعمل بإشارته المفهمة كما مر ، «مسألة» ويعتبر قبول الوصى إجماعاً كالوصى له ، إذ هو إذن في التصرف ، وله الرجوع ما لم يمت الموصى ، إذ لا يستقر إلا بموته ، لكن في وجهه كالوكيل (فرع) (يه حص) فإن قبل بعد موته فلا رجوع إلا أن يعجز أو يعترف بالعجز (ح) لكن بعد الرفع إلى الحاكم . قلت : وهو قريب (للهب ش) بل له الرجوع كالوكيل . قلنا : هي ولاية فلا يصح كالأب ، «مسألة» (م هب ي) ويصح القبول بالفعل كالوكالة . وقيل : لا ، إذ هي عقد كالبيع . قلنا : هي بالوكالة أشبه ، وفي صحة قبوله في الحياة وجهان ، أحدهما يصح كالوكالة ، وقيل : لا ، إذ لا تصرف فيها ، فكذا القبول وإذا صح القبول ففي صحة عزله نفسه وجهان ، لا يصح ، إذ لم يستقر كقبول القبول ، والأصح أنه يصح ، (يه) لكن في وجه الموصى ، إذ هي نيابة كالوكالة (ش) لا يعتبر كالطلاق . قلنا : هي بالوكالة أشبه ، «مسألة» (م هب ي) ولا يصح القبول بعد الرد ولو بعد الموت كقبوله (ط ح) بل يصح . قلنا : الرد يبطل المقد فلا ينعقد إلا بالاستئناف «مسألة» (ي) وتعم المطلقة بلا خلاف إذ هو المهود في الوساية ، لا الوكالة للعرف أيضاً ، «مسألة» (ط ع ح قم ع) فإن سمي معيناً عمت أيضاً ما لم يجبر عن غيره ، إذ هي ولاية استقرت بموت الموصى ، لا بلفظه فعمت كالأب (ق م ش محمد ع) بل تخص بما خص كالوكالة . قلت : وهو قوى ، «مسألة» (هب ح) ولا يعتبر المجلس في قبولها كالوكالة (ش) بل يعتبر لنا مامر ، «مسألة» ويشترط في الوصى التكليف ، إذ هي

ولاية وأمانة وكلاءة ( بعض أصحابنا ) فإن أوصى إلى صبي صح قبوله أو رده بعد بلوغه ، والاسلام ، إذ هي ولاية ، لقوله تعالى ( ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ) والمتأول على الخلاف ونصح إلى من قبل من المسلمين ، فيجب القبول كفاية كالأمر بالمعروف ، «مسألة» ( هـ ) ق ن شخص قم ) وتعتبر العدالة ، إذ هي ولاية وأمانة ( م ح ) لا كالوكالة . قلنا : تفارقها كما مر ، «مسألة» وينعزل بالفسق الطاريء كالأصلي ( م ) ويعود بالتوبة ما لم يعزله الحاكم ، ولا تبطل بفسق الأب إذ سببها الأبوة ، «مسألة» ( ع هـ ش فو نور ) ولا تصح إلى العبد مطلقا ولو مأذونا ( ح عى ابن شبرمة ) تصح إلى عبد نفسه لا غير ، إذ هي إذن بالتصرف ( ك ) تصح إلى عبده وإلى المأذون مطلقا لصحة تصرفه . قلنا : مولى عليه فلا تصح توليته كالجنون ، «مسألة» ( هـ قين ) وتصح إلى المرأة ( ط ) لا ، قلنا : إذن صلى الله عليه وآله وسلم لهند بالتصرف في مال أبي سفيان ، وأوصى ( ٢ ) إلى بنته حفصة ولم ينكر ، «مسألة» وتصح إلى الأعمى ، وقيل : لا ، قلنا : كالشهادة ، ( فرع ) فلم يقدر على حفظ الحساب لضعف بصره أو نحوه ، قواه الحاكم بمعين ولا يعزله ، «مسألة» ولا تصح الوصاية بالنكاح ( ك ) تصح لنا مامر ، «مسألة» والعبرة بكمال الشروط عند الموت ، وقيل : عنده وعند العقد ، وإن اختلفت بينهما وقيل : تبطل بالخلل بينهما . قلنا : العبرة بالاستقرار ، إذ هو وقت التصرف ، «مسألة» ( يه ف ) وتصح إلى اثنين ولكل منهما أن ينفرد بالتصرف ، سواء أوصى إليهما جميعا ، أو إلى كل واحد وحده ، إذ يتصرفان بالولاية ( ش ) لا ينفرد أحدهما بالتصرف إذ الظاهر من جمعهما في الولاية قصد اجتماعهما في التصرف ( ح محمد ) إلا في ستة تكفين الميت وصرف الثلث في مصارفه وقضاء ديونه ورد ودائعه وإطعام اليتيم وكسوته . قلنا : لانسلم أن قصده اجتماعهما إلا أن يشترط فيلزم ، بل القصد التعاون على التنفيذ ، فإن تشاجرا قسم بينهما كما سيأتى فلا يفقد تصرف أيهما إلا في النصف ، ( فرع ) فإن انفرد أحدهما في رد ودیعة أو غصب نفذ ولو شرط الاجتماع ( فرع ) فإن مات أحدهما وقد شرط اجتماعهما لم يكن للآخر الانفراد بالتصرف ، إذ لم يرض به الموصى وحده فينصب الحاكم معه آخر ( ى ) وليس له تقريره وحده لمخالفته غرض الموصى ، وقيل له

( قوله ) « أذن لهند » تقدم .

( قوله ) « وأوصى عمر إلى ابنته حفصة » تقدم .

ذلك ، إذ قد صار النظر إليه ، ( فرع ) فإن اختلف الوصيان قسم المال بينهما ، وما لا ينقسم أمراً بحفظه وهو تحت أيديهما ولا يازم أن يكون كقسمة الأملاك ، إذ القصد التقرير (ك) بل يترك مع أفضلهما قلنا : ولا يتهما على سواء فلا وجه للتخصيص ، ( فرع ) ( هـ ) والمشارف والرقيب والمشروط علمه وصى ( ق م ) لا ، قلنا : الوصية تعم وإن سمي معيناً لسا م ، «مسألة» ويصح توقيتها كلا تصرف إلا بعد شهر أو لا تصرف بعد شهر أو حتى يبلغ أولادى لدخول الجاهالة فيها «مسألة» ( به حصـ لث ) وللوصى أن يوصى إلى غيره فيما أوصى فيه إذ تصرفه بالولاية كالأب ( ش عى مد حق ) لا ، كالوكيل قلنا : هي تخالف الوكالة بما مر ( م ) فإن لم يوص فلورثته التصرف فيما كان وصيا فيه . قلت : ( هـ ) بل إلى الإمام أو الحاكم ، ( فرع ) وليس له أن ينصب وصياً ، إذ لم يرض الميت بغيره مع إمكانه ، ( فرع ) ويعمل باجتهاده ، إذ هي ولاية إلا فيما عين له ، «مسألة» وتصح سلسلة كأوصيت إلى فلان ، فإن فسق فإلى فلان ، كفعله صلى الله عليه وآله وسلم في أمراء مؤتة . وأسند على عليه السلام وصيته إلى الحسن ، فإن مات فإلى الحسين عليهما السلام ، وفاطمة إلى على عليه السلام ، فإن مات فإلى ولديها وعمر إلى حفصة فإن ماتت فإلى ذوى الرأى من أهلها . وللوصى أن يأذن للوصى بالإيصاء عند من منعه من غير إذن ، كالوكيل بالتوكيل ، «مسألة» وله إخراج زكاة مال اليتيم وفطرته «لفعل على عليه السلام في مال كان معه ليتيم» وكالديون . ولا يصح إقرار الوصى بدين على الميت ، وينفق الصغير ويكسوه بالمعروف . وتصح شهادته عليهم كما مر ، «مسألة» ( هـ ) ولو جعل الظالم أمر مال اليتيم إلى شخص نفذ تصرفه إن لم يتعد حيث لاوصى ( م ) بناء على صحة تولى القضاء منهم ( ط ع ) بل على أن من صلح لشيء فعله والظالم وغيره يصلح لحفظ مال اليتيم ما لم يفرط ، «مسألة» وحيث لاوصى ينصب الإمام ، فإن لم يكن فالصلاحية كافية والنصب على الخلاف «مسألة» وللأب المضاربة بمال الابن إجماعاً

( قوله ) « لفعله صلى الله عليه وآله وسلم في أمراء مؤتة » تقدم .

( قوله ) « وأسند على وصيته - إلى قوله - من أهلها » تقدم جميع ذلك في الوقف .

( قوله ) « لفعل على عليه السلام » إلخ . حكى في الشفاء « أن علياً عليه السلام كان وصياً في

مال بنى أبى رافع فلما بلغوه دفعه إليهم وأخرج توقيعه ، فقالوا : إنا نجد ناقصاً ، قال : احسبوا زكاته ؛ فحسبوها فأتوا وما نقصه سواها » انتهى .

لقوة ولايته (ه قين ك) وكذلك كل ولى (نى ث) لا يجوز لغير الأب ، لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم « ابتغوا فى مال اليتامى » الخبر ونحوه ، «مسألة» ويضمن بمخالفة الموصى بالجناية والتفريط فى الحفظ (يه ش م) وليس له بيع شيء ولا شراؤه إلا لمصلحة (ح) يجوز البيع من غير ضرورة ، لنا قوله تعالى (قل إصلاح لهم خير) الآية . وهى تدل على جواز مخالطهم مع رعاية المصلحة ، إذ هو سبب النزول (فرع) قيل فإن خالف فى وقت صرف أو مصرف واجب ، أو شرى رقبتين بألف للعتق ، والمذكور واحدة به لم يضمن وفيه نظر ، «مسألة» (ه قين) وله البيع لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا حيث الوارث صغير (ه ش فو) فإن كانوا كباراً لم يبيع إلا برضاهم (ح لى) لا يعتبر ، إذ لاحق لهم إلا بعد قضاء الدين والوصايا ، لقوله تعالى (من بعد وصية يوصون بها أو دين) قلنا : المال ينتقل إليهم ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من ترك مالا فإلهه » فإليهم الخيار فى البيع والتنفيذ منه أو من غيره ، «مسألة» وولى الصغير أبوه إجماعاً (هب حص) ثم وصيه أولى من الجد (ش) بل الجد أولى . قلنا : الوصى نائب الأب فاستحق منزلته وبعده الجد ، ثم وصيه غند (يه م حص) كما مر فى البيوع ولا ولاية لوصى الأم وغير الأب والجد إجماعاً ، إذ ولايتهم مستفادة وللجد بيع مال ابن ابنه كالأب (ك) لا ، قلنا : لا مانع ، إذ يسمى أباً . قال تعالى (واتبعت ملة آبائى) «مسألة» وإلى الوصى استيفاء ديون الميت وإيفاؤها إجماعاً لنيابته عنه ، وإذا استوفى بعض الورثة لم يستبد بما قبض ، إذ هو مشترك ، فإن استوفى الباقيون حصصهم ملك ما قبض ، إذ لم يبق فيه حق لغيره . قلت : وكذا لو شرط ، أن ما يقبض عن حصته ويملك ما اشترى به إن كان نقداً ، ويرجعون عليه بحصصهم ، لا على أى الغريمين لأن للوارث ولاية على القبض ، فالتسليم إليه كالتسليم إليهم جميعاً ولا يرجع على البائع لأن النقدين لا يلزم الناصب استفداؤهما كما مر ، بل يغرم مثلهما

(قوله) « ابتغوا فى مال اليتامى » الخبر . لفظه فى الشفاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « ابتغوا فى مال اليتامى لا تأكلها الصدقة » انتهى . والثنى فى الجامع عن مالك : بلغه أن عمر بن الخطاب قال « اتجروا فى أموال اليتامى لا تأكلها الصدقة » أخرجه الموطأ ، وعنه أيضاً بلغه « أن عائشة كانت تعطى أموال اليتامى من يتجر فيها » أخرجه الموطأ .

(قوله) « من ترك مالا فإلهه » - إلى قوله - فدين الله أحق أن يقضى « تقدمت جميعها .

(ي) وعلى قول (م) أنها تتعين لا يلزمه استرجاعها ، بل مثلها ، إذ قد استهلكها . قلت : فيه نظر ، «مسألة» (هـ) وللرفيق في السفر ولاية على تجهيز رفيقه إن مات من تركته وحفظ ماله حيث لا وصى ولا ولى حاضراً ، للضرورة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم «حرمة مال المسلم كدمه» ، «مسألة» (يـهـ) شفو فر عح قم ( وليس للوصى شراء مال اليتيم ، ولا أن يبيع منه كالوكيل ، وإذا لا يتولى طرفيه واحد كما مر (عح) إن اشترى بأكثر من قيمته وباع بأقل جاز استحساناً وإلا فلا . قلنا : لم يفصل الدليل (يهـ) فر ابن شبرمة العنبري ) وكذا الأب (قن كـ لـ حـ يـ ع ط ) بل يجوز للأب لقوة ولايته بخلاف الوصى . قلنا : لم يفصل الدليل وهو منع تولي الطرفين ، «مسألة» (هـبـ حص) ويصح تصرفه قبل العلم بالوصاية لدخول الجهالة فيها ، كاللبن في الضرع والحمل ، ومال الميت يظهر حالاً فخلاً ، وإذا التصرف في البعض يعم بخلاف الوكيل ، فلا يتصرف قبل العلم ، إذ تعلق به الحقوق فلا يملكها إلا بقبوله من الموكل ، وإذا الوصاية ولاية فصحت من غير علم كالأبوة ، «مسألة» (وإذا قسم الوصى نصيب الوصى له صح ، فإن ضاع قبل قبض الوصى له لم يرجع على الورثة بشيء ، إذ قد عينه الميت ، فإن قسمه الوصى وتلف قبل قبضه فقولان (يـ هـب) له الرجوع على التركة (ف) لا ، قلنا : ليس قبض الوصى قبضاً له ، ولا كان من الميت تعيين ، فكان كتلفه قبل القسمة «مسألة» ويضمن الوصى بتاريخه عن التنفيذ لغير عذر حتى تاف المال إجماعاً لثريته ، قلت فإن بقي أخرج الصغير متى بلغ وعمل باجتهاد الوصى إذ قد تعينت معه ، «مسألة» وعلى الحاكم عزل الخائن لا غيره (هـ قش محمد) ولا ينقض ما تصرف فيه إن وافق الحق (ش) بل ينقض لنفسه وخيائته ، فإن خالف عزله وضمنه اتفاقاً ، «مسألة» وعلى الوصى مطابقة غرض الميت إجماعاً ، إذ أقامه مقام نفسه ما لم يكن محظوراً ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق» ومن ثم نقض الناصر وصية غلامه أن توضع دنانيره معه في قبره ، «مسألة» ومتى بلغ الصغار وكملت عقولهم ورشدهم انقطعت ولاية الوصى عليهم إجماعاً ، (عك) فإن بلغوا فسقطت إليهم أموالهم أيضاً للصحة تصرفهم ، إن إقرار وبيع وغيرهما (قن) لا تسلم إليهم إلا إذا بلغوا خمساً وعشرين سنة فيرتفع الحجر حينئذ ، لقوله تعالى (حتى إذا بلغ أشده) وهي هذه المدة . وقيل : لا يرتفع الحجر مهما بقي السفه ، (فرع) (ح محمد) ولا يحتاج مع السفه بعد البلوغ إلى تجديد حجر من الحاكم ، لقوله تعالى (فإن آتستم منهم رشداً) الآية ، (ف ش) بل يحتاج . قلت : لعله لقطع الخلاف ، لنا بلوغ الأشد غير مؤقت فوقتناه بالبلوغ ، لقوله تعالى

(حتى إذا بلغوا النكاح) وأراد بالرشد كمال العقل ، لا الدين لصحة تصرفات الفاسق . قالوا : أجمع الصحابة على الحجب للسفه . قلنا : لانسلم لخير (ع) مع ابن الزبير ، وإذا لنقله النخعي وابن سيرين وهما أقرب إلى معرفة إجماع السلف ، وما روى عن علي عليه السلام . فخير مصحح ، «مسألة» وتصح الوصاية بالأجرة فيضمن كالمشترك (ي ٥ حصص) فتتبع المخرج من كونها من رأس المال أو من الثلث ، فإن قصر المال كان أسوتهم . قلت : الأقرب للمذهب أنها مقدمة على الدين والوصايا ، إذ ثبتت بعد الموت فتقدمت كأجرة بائع السلعة ، «مسألة» (٥ حصص) فإن قبلها متبرعا لزمته ولا أجرة له (ش) بل له أجرة مثله ، لنا قوله تعالى (فمن بدله من بعد ماسمعه) الآية . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يحمل مال امرئ مسلم إلا يحمل مال أمته» (ي) فإن قاطع بأجرة معلومة على عمل معلوم ثم ظهرت أعمال شاقة فله أجرة المثل ، إذ لا يمكن ضبط العمل فيها . قلت : وإن اعتاد قبول الوصايا بالأجرة أو عمل للورثة فيما يخصهم استحقها ، إذ لا وجه لسقوطها ، «مسألة» وحق الأدعي للمعين لا يسقط بالموت إجماعا ، ويجب من رأس المال ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا وصية ولا ميراث إلا بعد قضاء الدين» (٥ ش) وكذا الحقوق المالية كالزكاة والخمس والكفارة والمظلمة (ح) بل تسقط بالموت لتعلقها بالذمة والذمة تبطل بالموت . قلنا . بل تنقل إلى المال كدين الأدعي (٥ ش) وتكون من رأس المال لذلك ، «مسألة» (ز الداعي م ط ي ن ك حصص قش) ويقدم دين الأدعي حيث لا تنسح التركة لتعيين مستحقه (ه قم قش) بل يسقط ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «فدين الله أحق أن يقضى» ودينه للفقراء ، «مسألة» وما تعلق بالبدن ثم انتقل إلى المال كاللحج وكفارة الصيام أو كان لا عن واجب ، فمن الثلث ، فلا يخرج إلا حيث أوصى الميت عكس الأول لتعلقه بذمته والثاني ببذنه ، فلا ينتقل إلى المال إلا بأمره . قلت : ويشاركه التطوع ، إذ وجبا معا على الوصي بالوصية فلا ترتيب . وقيل : بل يقدم القرض ، «مسألة» ويصح الضمان بدين الميت فيسقط عنه ، إذ صلى الله عليه وآله وسلم على من ضمن عنه دينه كإمر ولا يسقط عنه بالوعد كما نأقضى ، «مسألة» ويلحق الميت ثواب ما أوصى به مطلقا ، إذ الوصية من سعيه (ي) فإن لم يوص لحقه أيضا ستة أشياء قضاء الدين لخبر الخثعمية ، والذي صلى عليه صلى الله عليه وآله وسلم بعد الضمان ، والصدقة ، إذ سأله صلى الله عليه وآله وسلم رجل «أيتصدق عن أمه ولم توص ؟ فقال : نعم» الخبر . والوقف

(قوله) «إذ سأله رجل أيتصدق عن أمه» عن ابن عباس «أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

الذى فعله ، إذ هو من سعيه ، والعلم الذى جمعه أو علمه وما تقرب به أولاده الصالحون عنه ، إذ هم من سعيه ، وما دعا له به المسلمون ، لقوله تعالى ( ربنا اققر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ) فلولاً انتفاعهم لما شرع ، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا مات ابن آدم انقطع عنه كل شئ ، من عمله » الخبير . (مد) يلحق بالأموات كل ما عين لهم من جميع الطاعات .

### فصل

والقول لمنكر الوصية ، إذ الأصل عدمها ، وما علمه الوصى من الدين الجمع عليه قضاء سراً ، فإن تمتع أو ضمن ضمن ، إذ الظاهر عدمه ، وليس للوصى العمل باليئنة إلا بعد الحكم إجماعاً ، إذ يسمع الشهادة إلى الحاكم والحقوق المختلف فيها لا يخرجها إلا بعد الحكم أو رضا الورثة لئلا يلزمهم اجتهداه . قلت : إلا حيث هم صغار أو موافقون له في المذهب ( م ) وللموافق المرافعة إلى المخالف ليغليب له ، إذ الحكم في الخلافات ينتد ظاهراً وباطناً (على خليل) لا ، إذ اجتهداه كالحكم . قلنا : لا تسلم ، ( فرع ) ويكفى الوصى إقامة الشهادة في وجه أحدهم بالوصاية ، إذ الحق واحد ، « مسألة » ولو قال : إن مت من مرضى هذا قد أوصيت لفلان بكذا ، فالقول للورثة أنه مات من غيرهم ، إذ الأصل بقاء ملكهم ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « فلا أهله » فإن ادعوا رجوعه بينوا إذ الأصل عدمه ، فإن ادعوا أن الموصى له رد ، بينوا ، إذ الأصل الصحة . قلت : ولأن له القبول في الحال ، والقول للورثة في قدر الوصية وفي تعيين الوصى . ولا يقبل إقرارهم بوصى آخر ، إذ يدعى مزاحمة الأولى في التصرف ، فإن ادعى الورثة أنه عزله قبل الموت بينوا ، إذ الأصل البقاء ، فإن ادعوا خيانة الوصى بينوا ، ويبين أنه سلم إليهم بعد البلوغ ، إذ الأصل عدم التسليم . قلت : وفيه نظر ، إذ هو أمين .

== عليه وآله وسلم : إن أمي توفيت ، أفينفعا أن أتصدق عنها ؟ قال : نعم ، قال : فإن لى مخرفاً أشهدك أنى قد تصدقت به عنها « وفي رواية » أن سعد بن عبادة أضاف توفيت أمه وهو غائب عنها فقال : إن أمي توفيت وأنا غائب عنها أفينفعا أن أتصدق عنها ؟ وذكر نحوه . أخرجه البخارى وأخرج الأولى أبو داود والترمذي والنسائي . وله شواهد كثيرة .

( قوله ) « إذا مات ابن آدم » تقدم .





بينه الله تعالى بقوله (يوصيكم الله في أولادكم) الآية . «مسألة» (الأكثر) وكل التركة مورثة (الأمامية) بل يخص الابن الثياب والسلاح ، لنا قوله تعالى (بما قل منه أو أكثر) «مسألة» (يب أبو مالك الضحاك) قوله تعالى (وإذا حضر القسمة) الآية . منسوخة بآية المواريث (سعيد بص) خي هد هر الشعبي أبو على أبو مسلم (بل ثابتة ثم اختلفوا ، فقيل : أراد أهل المواريث يعطون حقهم ، وقال الأكثرون ، بل غيرهم ثم اختلفوا (أبو على أبو مسلم جعفر بن مبشر) أراد النذب فقط (هد بص ده خي هر الشعبي) بل الوجوب وهو ما طابت به نفوس الورثة ، فإن كان فيهم صغير لم يعطوا من حقه ، بل يقال لهم قول معروف (عبيدة بص) بل يرضخ لهم منه ، وقيل نزلت في الوصية يعطى أهلها ، والأول أظهر . وأولوا القربى قرابة الميث الساقطون عن الميراث . قيل : يعطون من المال المقسوم ، ومن لم يعط قيل له قول جميل ، وقيل : يعطون من الأثاث ، ويقال لهم قول جميل في العقار والضياع ، «مسألة» قوله تعالى (ولكل جعلنا موالى) الآية . معناها : لكل منكم موالى فيما تركتم من المال وهم الوالدان والأقربون . قلت : فعلى هذا يحسن الوقف على مما ترك ، إذ قد تمت الجملة ، وقوله تعالى (والذين عقدت أيمانكم) (سعيد) أراد الحلفاء (بص يب) الذين تبناوا ثم نسخ ، وقيل : الذين آخى بينهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم نسخ ذلك (أبو على) قوله تعالى (والذين عقدت أيمانكم) معطوف على قوله تعالى (ترك الوالدان) أى وترك الذين عقدت أيمانكم وهم ورثتهم ، فأتوا كلا ميراثه ، فلا نسخ حينئذ . وقيل : أراد بالمتعاقدين : الزوج والزوجة ، لقوله تعالى (عقدة النكاح) وقيل : ولاء الموالاة . وقيل : نصيبهم من المودة والنصرة ، لا الوراثة

== لا ينكحان أبداً إلا ولهما مال؟ قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يقضى الله في ذلك ، قال : فزلت سورة النساء (يوصيكم الله في أولادكم) الآية - فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ادعوا لى المرأة وصاحبها ، فقال لعمهما : أعطهما الثلثين ، وأعط أمهما الثمن ، وما بقى فلك « هذه رواية أبى داود وأخرجه أيضاً « أن امرأة سعد بن الربيع قالت : يا رسول الله إن سعداً هلك وترك ابنتين « وساق نحوه - قال أبو داود : هذا هو الصواب وأخرج الترمذى الثانية . قلت : أما الرواية الأولى فغلط ظاهر من راويها ، إذ للعرف أن ثابت بن قيس إنسا قتل في حرب اليمامة في خلافة أبى بكر ، وكذلك قوله في الكتاب : في تركه أوس لا أصل له والصحيح ماصوبه أبو داود .

قلت : والأول أظهر ، «مسألة» قوله تعالى (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) أراد العصبات وذوى السهام أولى بالميراث من الخلقاء والمدعين (أبو عبيد) نسخت ميراثهما قوله تعالى ( إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفا ) أى إلى حلفائكم ( جابر بن زيد مقاتل محمد بن الحنفية طامه ) بل قرأ باتهم من المشركين ، فأجازوا الوصية لهم لهذه الآية . قلت : وهو ظاهر البطلان ، لقوله تعالى ( لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء ) فكيف سمّاهم أولياء المؤمنين ، «مسألة» قوله تعالى (وإن كان رجل يورث كلالة) عن ( أكثر الصحابة والسدى ) الكلالة اسم الميت الموروث . وعن بعض (الصحابة وسعيد) بل الورثة (النضر بن شميل) بل المال . واختلف الذين جعلوه اسماً للورثة ( ٢١ ع زيد ) ثم ( ده هر حق ) هو من عدا الوالد والولد . وقيل : من عدا الولد فيرث الأخوة لأُم مع الأبوين . رواه ( و و ) عن (ع) وقال (عطية) هو الأخوة لأُم . وقال (عبيد بن عمير) بل الأخوة لأب ، «مسألة» ويقدم كفن الميت وتجهيزه على دينه ، إذ استثنى له في الحياة ، فكذا بعدها وعلى الإرث لتأخره عن الدين ، ويقدم الدين عن الميراث ، لقوله تعالى ( من بعد وصية يوصى بها أودين ) وفي انتقال الدين إلى الورثة خلاف قد مر .

### باب أسباب الميراث

هي ثلاثة إجماعاً : نسب ونكاح وولاء ، وإن اختلف في تفصيلها ، فالنسب ثلاثة : عصبية ، وذو سهم ، وذو رحم . فالعصبية من الرجال : الابن وإن نزل ، ثم الأب وإن علا . ثم الأخوة لأب وأم ثم لأب ، ثم بنوهم كذلك ، ثم الأعمام كذلك ، ثم بنوهم كذلك ، وإن بعدوا ولا خلاف في ذلك «مسألة» والعصبية من النساء هم البنت وبنت الابن ، والأخت لأب وأم ، والأخت لأب مع إخوتهن إجماعاً «مسألة» (الأكثر) والأخوات مع البنات عصبية (ع ابن الزبير) بل يسقطن معهن ، لقوله تعالى ( إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ) والبنت ولد . قلنا : أراد الذكر ، وقد روى عنه الرجوع إلى قول الأكثر لخبر (عو) حيث قال : «أقضى فيه بما قضى رسول

---

( قوله ) «أقضى فيه بما قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» الخبر . عن هزيل بن شرحبيل قال «سئل أبو موسى عن بنت وبنت ابن وأخت ، فقال : للبنت النصف وللأخت النصف واثنتان ابن =

الله صلى الله عليه وآله وسلم « الخبر . ولقول (على ٢ معاذ) الأخوات مع البنات عصبية . قالوا ، قال صلى الله عليه وآله وسلم « فما بقي فلا أولى عصبية ذكر » قلنا : والأنتى لما روينا وهو أرجح لكثرة العامل به ، « مسألة » وذو السهام كل من له سهم مفروض في الكتاب أو في السنة أو في الإجماع أو الاجتهاد . فالذى فرضه في الكتاب هم البنات ، لقوله تعالى (فلها النصف) والبناتان فصاعداً ، لقوله تعالى ( فإن كن نساء فوق اثنتين ) أراد بنتين فما فوق والأم ، لقوله تعالى ( فلا ممة الثلث ) وقوله تعالى أيضاً (فلها السدس) والأب لقوله تعالى (ولأبويه لكل واحد منهما السدس) والأخوة والأخوات لأُم لقوله تعالى ( فهم شركاء في الثلث ) والأخت لأب وأم ، لقوله تعالى ( إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت ) الآية . إلى قوله (فلهما الثلثان) الآية . والزوجان ، لقوله تعالى أيضاً ( ولكم نصف ما ترك أزواجكم ) الآية . «مسألة» والذي ثبت بالسنة سهم ابنة الابن مع الابنة الواحدة ، لخبر عو وقد مر ، والجد إذ قد روى (المهادي) أنه صلى الله عليه وآله وسلم فرض له السدس

== مسعود فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى؛ فقال ابن مسعود: لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين ، ثم قال : اقضى فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : للابنة النصف ولابنة الإبن السدس تكملة الثلثين وما بقي فللأخت فأخبر أبو موسى ، فقال : لا تسألوني مادام هذا الخبر فيكم « أخرجه البخاري ؛ وفي رواية أبي داود والترمذي قال « جاء رجل إلى أبي موسى وسلمان بن ربيعة فسألها عن ابنة وابنة ابن وأخت لأب وأم » وذكر نحوه .

( قوله ) « ولقول علي وعمر ومعاذ : الأخوات مع البنات عصبية » هكذا في أصول الأحكام وعن الأسود بن يزيد قال : أنا معاذ بن جبل باليمن معلماً وأميراً فسألناه في رجل توفي وترك ابنة وأختاً فقضى أن للابنة النصف وللأخت النصف، ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حي « أخرجه البخاري وعند أبي داود « أن معاذاً ورث أختاً وابنة جعل لكل واحدة منهما النصف وهو باليمن ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ حي »

( قوله ) « وما بقي فلا أولى عصبية ذكر » لفظه عن ابن عباس : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقي فلا أولى رجل ذكر » أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي .

( قوله ) « والجد إذ روى المهادي عليه السلام » الخ . الذي في الجامع عن عمران بن حصين « أن رجلاً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : إن ابن ابني مات ، فما لي من ميراثه ؟

الخبر . «مسألة» والمجمع عليه سهم بنت الابن إذا انفردت النصف ، وبنى الابن فما فوقهما الثلثان حيث لا ولد للميت ، ولا ولد ابن وسهم الأخت من الأب والأختين فصاعداً من الأب حيث لا إخوة ولا أخوات من الأب والأم . وسهم الجد مع الولد إلا قول شاذ للناصر جعله بمنزلة الأخ فأسقطه مع الولد ، ومنبطله إن شاء الله تعالى ، «مسألة» والمجتهد فيه : سهم الجد مع الأخوة وسهم الأم مع الأب ، وأحد الزوجين ونحو ذلك .

### باب فرائض الأولاد وأولاد البنين

«مسألة» الابن يسقط كل وارث إلا الأبوين والزوجين والجد أبى الأب ، والجدتين ماعلون إجماعاً إلا (ن الإمامية) في الجدات ، لنا «فرض صلى الله عليه وآله وسلم للجدة السدس» فلا يتمتع إلا لدليل ولا دليل . وعن علي عليه السلام «كان لا يزيد الجد على السدس» «مسألة» فإن تركنا ذكراً أو بنين فلهم كل المال إجماعاً ، فإن كان معهم بنات (فلذلك مثل حظ الأنثيين) للآية «مسألة» (أكثر الصحابة) وحيث الوارث بنت فقط لها النصف والباقي رد عليها (زيد) بل لميت المال ، لنا دليل الرد وسيأتي (فرع) (الأكثر) فإن كان معها عصبية فلهم (ن ط الإمامية) بل تسقطهم كالدكر ، لنا إجماع الصحابة (الطحاوي) هذا القول خلاف الإجماع ، ولفعله صلى الله عليه وآله وسلم في

فقال : لك السدس ، فلما ولي دعاه فقال : لك سدس آخر ، فلما ولي دعاه فقال : إن السدس الآخر طعمة «أخرجه أبو داود والترمذي . وعن الحسن : أن عمر بن الخطاب قال يوماً للناس «أيكم يعلم ماورث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للجد؟ فقال معقل بن يسار : أنا شهادته ورثه السدس قال : مع من ؟ قال : لا أدري ؛ قال : لادريت فما تعنى إذن «أخرجه أبو داود .

### باب فرائض الأولاد وأولاد البنين

(قوله) «فرض للجدة السدس» سيأتي في باب فرائض الجدة والجدات ، وكذلك قوله «وعن علي عليه السلام : كان لا يزيد الجد على السدس»

(قوله) «ولفعله صلى الله عليه وآله وسلم في تركة سعد» يعني سعد بن الربيع ؛ كما تقدم .

تركة سعد، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم (فلا ولي عصبة ذكر) ونحوه، ولقول (عو) «ولأخت مابقي» الخبر. «مسألة» (الأكثر) ولبت الابن النصف للاجماع إذا افردت، والسدس مع بنت الصلب تكملة الثلثين، لخبر (عو) وقد مر، «مسألة» (الأكثر) وللبنين فصاعداً الثلثان (ع) بل للثلاث فصاعداً لقوله تعالى (فوق الثلثين) لنا «ما قضى به على عليه السلام» ولم يخالفه إلا (ع) وهو توقيف ووجهه أنه تعالى جعل للأختين الثلثين والبناتان أقرب، ولقرضه صلى الله عليه وآله وسلم «لبنتي سعد بن الربيع الثلثين» الخبر. «مسألة» وإذا عدم البنون فحكم أولادهم حكمهم إجماعاً لعموم قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم) والأعلى يسقط الأسفل إجماعاً، «مسألة» فإن ترك بنتاً وأولاد بنين فلها النصف والباقي لهم، وقد مر خلاف (ن) و (الامامية) أن البنات يسقطن المصبات (عو) تسقط بنات الابن دون أخوتهن مع البنين فصاعداً، ولا يزداد لهن مع البنت الواحدة على السدس، والباقي لأخوتهن. قلنا: قول (علي) و (زيد) و (هد) كقولنا. ووجهه أن ابن الابن يعصب أخته مع الابنة الواحدة

(قوله) «فلا ولي عصبة ذكر» تقدم عن ابن عباس، وفي رواية عنه أخرى «اقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله تعالى، فما تركت الفرائض فلا ولي رجل ذكر» وعن زيد بن ثابت قال «إذا ترك رجل أو امرأة بنتاً فلها النصف فإن كانت اثنتين أو أكثر فلهن الثلثان، وإن كان معهن ذكر بديء بمن يشركن فيعطى فريضته فما بقي فللذكر مثل حظ الأنثيين» أخرجه البخاري في ترجمة باب، وعن زيد بن ثابت أيضاً قال «ولد الأبناء بمنزلة الأبناء إذا لم يكن دونهم ابن ذكرهم كذكرهم وأنثاهم كأنثاهم يرثون كما يرثون، ويحبسون كما يحبسون، ولا يرث ولد ابن مع ابن ذكر، فإن ترك ابنة وابن ابن ذكر كان للبت النصف، ولابن الابن مابقي لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلا ولي رجل ذكر» هكذا روى. وأخرج البخاري نحوه مختصراً في ترجمة باب.

(قوله) «ولقول ابن مسعود» الخ. وكذا قوله «لخبر ابن مسعود» وتضمنهما حديثه الذي مر.

(قوله) «ما قضى به على عليه السلام للبنين» قال في أصول الأحكام: وعن زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام أنه قال «للبنين فما فوقهما الثلثان» وهو قول سائر الصحابة والعلماء إلا ابن عباس.

(قوله) «ولقرضه صلى الله عليه وآله وسلم لبنتي سعد بن الربيع» الخ، تقدم.

إجماعاً فلم يختلف حالها في التعصيب كالأخوة والبنين. إذ قد قال على عليه السلام «ولا شيء لبنات الابن مع بنتي الصلب إلا أن يكون معهن أخ لمن فيعصبهن» الخبر. «مسألة» فأما بنت الابن أو بنات الابن مع البنت الواحدة ففرضهن السدس تكلة الثلثين والباقي للعصبة، وقد مر خلاف (ن) و (عو) وأولاد البنين الذكور والأنثى مع البنات عصبة لهم ما بقى إجماعاً إلا قول (عو) وقد مر، فإن انفرد بنات الابن عن معصب سقطن مع البنين فصاعداً إجماعاً، إذ تعصيب للنساء إلا الأخوات مع البنات وحكم من نزل من أولاد البنين مع من فوقه منهم حكمه مع أولاد الصلب، «مسألة» وللأب أو البنين ولو ذكراً وإناثاً مع الأبوين ما بقى على السدس للذكر مثل حظ الأنثيين، لقوله تعالى (ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد) وللبنت مع الأب النصف والباقي له إجماعاً، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «ألقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلا ولي عصبة ذكر» (الأمامية) بل له السدس، لقوله تعالى (إن كان له ولد) والبنت ولدها النصف والباقي رد عليهما وعنه، بل الباقي لها، وليست بالمشهورة، لنا إجماع الصعابة ولا خلاف أن الأب عصبة وللبنت مع الأم النصف والباقي للعصبة أو رد عليهما، وللبنتين معها الثلثان والباقي كما مر، وللبنت مع الأخت أو الأخوة النصف والباقي لهم، إذ هم عصبة إلا عن (ع) في الأخت، وقد مر. وللجد والجدة مع الأولاد وأولاد البنين حكم الأب والأم المحبوبة، إذا عدما، وللزوج مع الأولاد وأولاد البنين الربع إجماعاً للآية.

### باب فرائض الأبوين

«مسألة»، عن علي عليه السلام في ابنتين وأبوين وزوجة صار ثمنها تسعاً قولاً بالعول، وعنه

(قوله) «إذ قد قال علي عليه السلام: ولا شيء لبنات الابن مع بنتي الصلب إلا أن يكون معهن أخ لمن فيعصبهن» الخبر. حكاه في أصول الأحكام.

(قوله) «ألقوا الفرائض بأهلها» الخ، تقدم.

### باب فرائض الأبوين

(قوله) «عن علي عليه السلام» الخ. روى «أن علياً عليه السلام سأله ابن الكواء من الحوارج متعتاً وهو علي المنبر عن أبوين وابنتين وزوجة وقال: أليس للزوجة الثمن، فقال علي عليه

في أم وزوج وأخت وبند : للزوج النصف ثلاثة وللأخت النصف ثلاثة ، وللأم الثلث سهمان ، وللجد السدس سهم فمات إلى تسعة ، «مسألة» ولا يرث مع الأب إلا الأولاد وأولاد البنين والزوج والزوجة ، والأم والجدة أم الأم إلا من قال هي مع الأب كأم الأب لا يرث ، لكن إجماع الصحابة بخلافه ، «مسألة» والأب عصبة إلا مع الابن وبني الابن فذو سهم اتفاقا ، لقوله تعالى (لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد) وهو أقرب العصبات بعد الابن ، ومع البنت له السدس بكتاب الله والباقي بالتعصيب ، وقيل ، لها النصف والباقي له والأول أولى مطابقة للآية الكريمة ، فإن نقصه التعصيب عن السدس رد إلى السدس اتفاقا ، إذ الابن أقوى العصبة ، فإذا أخذ معه السدس فمع غيره أولى ، «مسألة» (الأكثر) ولا تسقط الأم إلا الجدات (الأمامية) بل تسقط ما أسقط الأب ، لنا إجماع الصحابة ويحبها إلى السدس الولد وولد الابن إجماعا ، لقوله تعالى (ولأبويه) الآية . وكذلك الاثنان من الأخوة أو الأخوات (ع) لا يحبها إلا الثلاثة فصاعداً تعالى (فإن كان له أخوة فلائمه السدس) قلنا : ولم ينف كون الاثنين كذلك ، ودليل كونهما كالثلاثة : فرض الثلثين للثنتين فصاعداً ونحو ذلك . وعن علي عليه السلام «يحبها الأخ الواحد والأخت الواحدة والأخوان ، لا الأختان» . قلنا : ليست مشهورة عنه ، سلطنا ، فذهب له ، والأولى أنهما كالأخوين (الأكثر) سواء كانا لأبوين أو لأحدهما (ن الأمامية) الأخوة لأم لا يحبونها لنا عموم . (فإن كان له إخوة) «مسألة» وللأم مع الأب الثلث إجماعا ، لقوله تعالى (وورثه أبواه فلائمه الثلث) فإن حبها الأخوة فالباقي للأب إجماعا ، فإن انفرد الأب كان المال له إجماعا كالأب (الأكثر) فإن انفردت الأم فلها الثلث والباقي للعصبة (الأمامية) بل تسقطهم . لنا «الحقوا القرائض بأهلها فابقى فلاولى عصبة ذكر» وجعله صلى الله عليه وآله وسلم القاضل علي البناب للعصبة في حديث سعد بن الربيع ، «مسألة» (علي ع هـ ش) وما بقي على ذوى السهام ولا عصبة رد عليهم إلا الزوجين (حصص وعن علي عليه السلام) «وإلا الجنة» (ع) لارد على ستة ، الزوجان وبنت الابن مع بنت الصلب ، والأخت لأب مع الأخت لأبوين ، والأخوة والأخوات لأم مع الأم . والجدة مع ذى سهم

= السلام : هذه المسألة عاد ثمنها تسعاً ، ومضى في خطبته «حكاه في الشفاء وذكره في التلخيص مختصراً ، وقال : رواه أبو عبيد والبيهقي وليس عندهما أن ذلك كان علي المنبر .

(٣ جابر بن زيد) بل يصح الرد على الزوجين ، لنا القياس على البنت والأم معا وعلى الأم والأخت معا ، فأما الزوجان فليسوا برحم ، وعلة الرد الرحمة ، «مسألة» وفي زوج وأبوين ، للزوج النصف وللأم ثلث مايبقى ، فإن تركت أبا وزوجا ، فللزوج النصف والباقي للأب إجماعا (الأكثر) فإن ترك أبوين وزوجة فلها الربع ، وللأم ثلث مايبقى (ع) وعن علي عليه السلام ، وعن (معاذ والأمامية) بل للأم ثلث جميع المال والباقي للأب ، لنا قوله تعالى (وورثه أبواه) فشرط في استيفاء الثلث أن يكونا مستولين على المال وحيث معهما الزوجان لم يستوليا . فإن قيل : وشرط أن يكون معهما الأب قلنا : أسقط اشتراطه الإجماع ، «مسألة» (الأكثر) وللأم مع الأخ الثلث وله الباقي (الأمامية) بل يسقط الأخ كالأب ، لنا عموم قوله تعالى (وهو يرثها إن لم يكن لها ولد) «مسألة» ولا يفضل ذكور الأخوة للأم على إناثهم إجماعا ، إذ لا دليل فوجبت التسوية ، «مسألة» (على أبو موسى الشعبي هب) ومن تركت أمّا أو جدة ، وزوجا وأخوة للأم وأخوة لأبوين سقط الأخوة لأبوين لاستتراق ذوى السهام المال (٢ عز زيد وعن ع) بل يشاركون الأخوة للأم في الثلث ، لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم «ألقوا الفرائض بأهلها» ولا يدخل نقص على الأم والزوج إجماعا . قالوا : ساووا الأخوة للأم فيما لأجله ورثوا وزادوا . قلنا : منعهم . الخبر . . وتسمي هذه المسألة أم القروج لكثرة الخلاف فيها ، والمشرقة لقول الخائف بالشركة والشرعية لحدوثها أيام شريح ، والحمازية لقولهم : هب أن أبانا كان حمارا ، (فرع) فإن كانت بحالها وكان بدل الأخوة لأب وأم أخت لأب وأم ، فلها النصف فتعول بثلاثة أسهم فإن كانتا أختين فما فوقهما عالت بأربعة إجماعا إذ لها الثلثان حتى <sup>(١)</sup> عند من ينفي العول

### باب فرائض الأخوة والأخوات

«مسألة» الأخوة والأخوات لأبوين كالبننتين والبنات مع عدمهم ، ولأب لا يرثون مع الأخوة

(قوله) «لنا ألقوا الخبر» إلى آخر المسألة ؛ تقدم جميع ذلك .

(قوله) «منعهم الخبر» . يعنى «ألقوا الفرائض» الخ .

(قوله) «هب أن أبانا كان حمارا» روي «أن عمر قضى في المسألة المذكورة بأنه لا شيء للأخوة

لأبوين ثم حدث مثلها قضى فيها بثل ذلك فقال له الأخوة لأبوين : هب أن أبانا كان حمارا ما زادنا إلا بعداً فردهم عمر وشرك بينهم» نسبه في التلخيص إلى الحاكم والبيهقى ، والله أعلم .

(١) نسخة : إلا عند . وكتب عليها : صح



لأب وأم كأولاد البنين مع البنين إجماعاً ، لقوله تعالى ( إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت ، فلها نصف ما ترك ) الآية . وتسقط الأخت لأب مع الأختين لأبوين ، كبنتي الابن مع بنتي الصלב إجماعاً . ويسقط الأخ لأب مع الأخ لأبوين إجماعاً ، كأولاد البنين مع البنين ، «مسألة» (الأكثر) ويسقط الأخ لأم مع أربعة : الولد وولد الإبن ، ذكرًا كان أم أنثى ، والأب والجد (ن) أما مع الجد فلا لجرية بحري الأخوة . قلنا : كان على عليه السلام لا يورث أخًا لأم مع جد ، ولا يفضل ذكورهم على إناثهم ، ولقوله تعالى ( وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فشرط في ميراثهم كونه كلالة والكلالة : من لا ولد له ولا والد ولا جد ، إذ نزلت في جابر حين قال : كيف أصنع في مالي ولى أخوات .

### باب فرائض الجد والجندات

عن علي عليه السلام « لا ترث جدة مع أم ، وللجندات السدس لا يزدن عليه » . وعن علي عليه السلام في رجل « ترك جدتي أبيه وجدتي أمه » أنه ورث جدتي الأب وجدة الأم التي من قبل

### باب فرائض الإخوة والأخوات

( قوله ) « كان على عليه السلام لا يورث أخًا لأم مع جد ولا يفضل ذكورهم على إناثهم » هكذا روى والله أعلم . وعنه في مجموع زيد بن علي قال « لا يرث أخ لأم مع ولد ولا والد » والذي في الجامع عن علي عليه السلام قال « إنكم تقرؤون هذه الآية ( من بعد وصية توصون بها أو دين ) وإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالدين قبل الوصية ، وأن أعيان بنى الأم يتوارثون دون بنى العلات ، الرجل يرث أخاه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه » أخرجه الترمذي .

### باب فرائض الجد والجندات

( قوله ) « عن علي عليه السلام : لا ترث جدة مع أم وللجندات السدس لا يزدن عليه » هكذا في مجموع زيد بن علي .

( قوله ) « وعن علي عليه السلام في رجل ترك جدتي أبيه وجدتي أمه أنه ورث جدتي الأب وجدة الأم من قبل الأم وأسقط التي من قبل أبيها » حكى معناه في مجموع زيد .

الأم وأسقط التي من جهة أبيها ، وعنه لا ترث الجدة مع ابنها ولا مع بنتها ، وكان يجعل الجد كالأخ إلى السدس ثم لا ينقصه ، ويعطى الأخت النصف وما بقى للجد والأختين فصاعداً الثلثين وما بقى فله . ولا يزيد الجد مع الولد على السدس إلا أن يفضل من المال شيء فيكون له وكان يقول في أم وزوجة وأخوات وإخوة وجد، للزوجة الربع، وللأم السدس وما بقى بين الإخوة والأخوات والجد للذكر مثل حظ الأنثيين وهو بمنزلة أخ إلا أن يكون السدس خيراً له فيعطيه سدس جميع المال . وكان لا يرث ابن أخ ولا أخاً لأم مع الجد ، وروى المغيرة وابن مسleme أنه صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس «مسألة» ولا يسقط الجد إلا الأب ، إذ كل عصبية تدلى بغيرها فإنها تسقط به «مسألة» (على عوزيد الأكثر) ولا يسقط الجد الأخوة العصبية ، بل يقاسمونه بخلاف الأب ، وإن اختلفوا في كيفية المقاسمة كما سيأتي (١ عا ابن الزبير معاذ بص بشر بن غياث) بل يسقط الأخوة كالأب

(قوله) « وعنه : لا ترث الجدة مع ابنها » الخ . لفظه في المجموع : وعن علي عليه السلام « أنه كان لا يرث الجدة مع ابنها ولا مع ابنتها شيئاً »

(قوله) « وروى المغيرة وابن مسleme » الخ . عن قيس بن ذؤيب قال « جاءت الجدة أم الأم — وفي رواية « أم الأب » — إلى أبي بكر تسأله ميراثها ، فقال : مالك في كتاب الله شيء ، وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً ، فارجمي حتى أسأل الناس ، فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبه : حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه السدس ، فقال أبو بكر : هل معك غيرك ؟ فقال محمد بن مسleme فقال مثل ما قال المغيرة ؛ فأنفذه لها أبو بكر ، ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر تسأله ميراثها ، فقال لها : مالك في كتاب الله شيء وما كان الذي قضى به إلا لغيرك وما أنا بزايد في الفرائض شيئاً ، ولكن هو ذلك السدس فإن اجتمعنا فيه فهو بينكما وأنتكما خلت فهو لها » أخرجه الموطأ والترمذي ، وعن القاسم بن محمد قال « أمت الجدتان إلى أبي بكر فأراد أن يجعل السدس للتي من قبل الأم ، فقال رجل من الأنصار : أما إنك تركت التي إن ماتت وهو حي كان إياها يرث ، فجعل أبو بكر السدس بينهما » أخرجه الموطأ ، وعن بريدة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل للجدة السدس إذا لم يكن دونها أم » أخرجه أبو داود ، وعن عبد الله قال « في الجدة مع ابنها إنما أول جدة أطعمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سدساً مع ابنها وابنها حي » أخرجه الترمذي .

إذ سماه الله تعالى أبا ، فقال تعالى (ملة أئيمكم إبراهيم) ، لنا قوله تعالى فى الأخ (وهو يرثها إن لم يكن لها ولد) وهذا عام لا يخرج منه إلا ما خصه دليل ، ولولا الإجماع لما سقط مع الأب لهذه الآية . وإذ الأخوة كالبنيين بدليل تعصيبهم أخواتهم فوجب أن لا يسقطوا مع الجد ، وأما تسمية الجد أبا فجاز ، فلا يلزمنا ، (فرع) وللجد مزايا على الأخ ، منها أن الابن لا يسقطه ، وأن له قوة الولادة فله منزلة الأب مع عدمه ، كما أن لابن الابن منزلة مع عدمه ، وأن اسم الأب يجرى عليه ، وأنه يسقط الأخوة لأم بخلاف الأخوة فى ذلك ، «مسألة» وللأخ مزايا منها تعصيب الأناث كالبنيين ، وأن ميراثه منصوب فى الكتاب ، وأنهما يدلان بالأب والأخ أقرب إليه ، إذ يدلى بالنوة وأنهم أقرب إلى الميت ، إذ شبه على عليه السلام الجد بمسيل يتشقق منه نهر ، ثم ينشق من ذلك النهر نهران فأحد النهرين أقرب إلى أخيه من الأصل الذى تفرعا منه ، وشبهه زيد بشجرة لها غصن ثم خرج من الغصن غصنان ، فأحد الغصنين أقرب إلى أخيه من أصل الشجرة ، (فرع) واختلف فى كيفية المقاسمة (على لى لح الحسن بن زياد الأمامية) يقاسمهم ما لم تنقصه المقاسمة عن السدس فإن نقصته رد إلى السدس ، وعن على عليه السلام «أنه يقاسمهم إلى التسع» روته الامامية قلنا : روايتنا أشهر ، إذ رواها زيد بن على عن أبيه عن جده عن على (عوزيد ش فوثك) بل

(قوله) «إذ سماه الله أبا» عن ابن عباس قال «أما الذى قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لو كنت متخذاً من هذه الأمة خليلاً لا تتخذته خليلاً ، ولكن خلة الإسلام أفضل» أو قال خير «فانه أنزله أبا» أو قال «قضاء أبا ، يعنى أبا بكر» أخرجه البخارى مع زيادة ، وأخرج نحوه عن ابن الزبير .

(قوله) «إذ شبه على عليه السلام الجد» الخ ، وقوله «شبه زيد» الخ . المقصود بالتشبيهين واحد وهو بيان كون الأخ أقرب من الجد مستظهرين بذلك التشبيه على من يقول : إن الجد يسقط الأخ ، وإن اختلف مذهبهما فى كيفية توريثه معه .

(قوله) «إذ رواها زيد بن على» الخ ، لفظه فى المجموع عن على عليه السلام «أنه كان يجعل الجد بمنزلة الأخ إلى السدس ، وكان يعطى الأخت النصف وما بقى فلاجد ، وكان لا يزيد الجد مع الولد على السدس إلا أن يفضل من المال شيء فيكون له» وحكى فى أصول الأحكام عن الشعبي عن على عليه السلام «أنه جعله أخاً إلى ستة يقاسمهم مادامت للمقاسمة خيراً له من السدس ، فإذا نقص حظه من السدس إذا شاركهم أعطاه السدس» انتهى .

يقاسمهم إلى الثلث ، فإن نقصته عنه رد إليه ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لجد أتابه « لك السدس فلما ولى ، قال : ارجع ولك السدس الآخر » الخبر . قلنا : وقال فى آخره : « السدس الآخر طعمة منى لك » فافتضى أنه غير مفروض له وأنه أعطاه إياه تعصياً ، وإن كان الميث ترك بنتاً وأماً وجداً ، فله السدس تسهياً والسدس الآخر تعصياً ، فلو كان سهمه الثلث ، لقال لك الثلث ، فلما فصل دل على ما ذكرنا ، لقول على عليه السلام لمن فرض له الثلث « نسيتم وحفظت » . وكان يجعله بمنزلة الأخ إلى السدس . فإن نقص رده إلى السدس . وإذا سأل عمر : أيكم شهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى فى الجد ؟ فقال معقل بن سنان : أعطاه السدس ، فقال مع من ؟ قال لأدري (ن) بل يقاسم الأخوة أبداً قلنا : خلاف ما أجمع عليه السلف ، إذ لم يقل بها غيره ، « مسألة » (على عو علقمة الأسود مسروق) وهو مع الأخوات عصبية (زيد) بل يقاسمهن كأخ إلى الثلث ، لنا (إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك) فصيبرها ذات سهم مع عدم الولد أبداً فكيف يعصبها الجد ؟ قالوا وردت فى الكلاله ، ولا كلاله مع وجود الجد . قلنا : المراد بالكلاله فيها الورثه ، فبين حكمهم سواء . كان معهم من ليس بكلاله أو لا ، وهذه الآية تبطل قول من أسقط الأخت مع الجد ، كأسقطت قول من جعلها معه عصبية وتقتضى أن للبننتين الثنتين والباقي له ، ثم إن الجد لا يعصب أخته ، فكيف يعصب نسله ، « مسألة » (على عو) فإن ترك أخاً لأب وأم ، وأخاً لأب وجداً ، فللأب بين الأخ لأب وأم ، والجد نصفان ويسقط الأخ لأب ، إذ يدلى بسبب واحد (زيد) لا يسقط ، بل بينهم أثلاثاً ، ثم يرد الأخ لأب على الأخ لأب وأم مافى يده ، وتعرف هذه المسأله بالمعادة (١) بل المال كله للجد كأب ، لنا ما مر ، فإن ترك أما وزوجة وجداً وأخوة وأخوات ، فللأم السدس ، وللزوجة الربع والباقي بين الجد والأخوة والأخوات للذكر مثل حظ الأنثيين ، « مسألة » (على هب) فإن ترك أما وأختاً لأب وأم

(قوله) « لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لجد أتابه » الخ ، تقدم .

(قوله) « لقول على عليه السلام » الخ . حكى فى أصول الأحكام عن على عليه السلام « أنه كان يقول : نسيتم وحفظت - يعنى الدين - يجعلون سهمه مع الأخوة الثلث » انتهى .

(قوله) « وإذا سأل عمر » الخ ، تقدم . والصواب : ابن يسار ، يباه مشاة من تحت وبعد الألف راء .

وجداً ، فللأم الثلث وللأخت النصف وللجد السدس ، بناء على أن الجد مع الأخت عصبه (اع) بل للأم الثلث والباقي للجد ، بناء على أنه كالأب (عو) للأم السدس وللأخت النصف والباقي للجد بناء على أصله أن الأم لا تفضل على الجد (زيد) بل للأم الثلث والباقي بين الأخت والجد ، للذكر مثل حظ الأنثيين بناء على أصله أن الجد يقاسم الأخت (٣) بل للمال بينهم أثلاثاً ، ولا أصل له يبنى عليه وتسمى هذه المسألة العثمانية ، «مسألة» (على هب) فإن تركت زوجاً وأماً وأختاً لأب وأم وجداً ، فللزوجة النصف وللأم الثلث ، وللجد السدس عالت بثلاثة فصارت تسعة (عو) بل للزوج النصف ، وللأم السدس ، وللأخت النصف ، وللجد السدس عالت بسهمين فصارت ثمانية (زيد) للزوج النصف وللأم الثلث ، وللأخت النصف ، وللجد السدس ، ثم يجمع ما في يد الأخت وهو ثلاثة إلى ما في يد الجد وهو سهم فتصير أربعة فيكون بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، وهذه المسألة تسمى الأكدرية لأنها كدرت على زيد بن ثابت أصله ، إذ لا يعيل مسائل الجد وقد أطالها هنا ، ولا يفرض للأخت مع الجد وقد فرض لها هنا ، (فرع) فإن كان مكان الأخت أنح لم يرث ، إذ للزوج النصف وللأم الثلث ، وللجد السدس . ولا يجوز مشاركته للجد إذ يأخذ سهمه بالفرض والأنح بالتعصيب .

### فصل في فرائض الجدات

«مسألة» فرضهن السدس وإن كثرن ، إذا استوين وتستوى أم الأم وأم الأب ، لأفضل بينهما فإن اختلفن سقط الأبعد بالأقرب ، ولا يسقطهن إلا الأمهات ، والأب يسقط الجدات من جهته والأم من الطرفين كل واحدة أدرجت أباً بين أمين أو أماً بين أبوين ، فهي ساقطة ، مثال الأول أم أبي أم فينهما وبين الميت أب ، وهنا أمان . ومثال الثاني أم أمين أبوين أم أب أم الأب ، وذلك ظاهر ودليل ذلك حديث المغيرة ومحمد بن مسلمة أنه صلى الله عليه وآله وسلم أعطاهما السدس ، ثم جاءت الأخرى إلى عمر فأشركهما فيه ولم يتكره وهم أبو بكر أن يخص به أم الأم فأنكر عليه فأشرك فيه أم الأب .

(قوله) «ودليل ذلك حديث المغيرة» الخ المسألة ، تقدم جميع ذلك .

### باب ميراث العصباء

الأصل فيه قوله صلى الله عليه وآله وسلم «فما بقي فهو لأولى عصبية ذكر» «مسألة» (على) الابن أولى العصباء ، ثم ابن الابن وإن نزل ثم الأب ثم الجد أبو الأب وإن علا ثم الأخ لأب وأم ثم الأخ لأب ، ثم ابن الأخ لأب وأم ، ثم ابن الأخ لأب ، ثم العم لأب وأم ، ثم العم لأب ، ثم ابن العم لأب وأم ، ثم ابن العم لأب ، فذلك اثني عشر رجلاً ، (فرع) قضى على عليه السلام في ابني عم أحدهما أخ لأم ، قال : للأخ لأم السدس والباقي بينهما نصفان ، (فرع) ابنا عم أحدهما زوج ، للزوج النصف والباقي بينهما نصفان ، فإن كان أحدهما زوجاً والآخر أخاً لأم ، فللزوج النصف وللأخ لأم السدس والباقي بينهما ، فإن ترك رجل أخوين لأم أحدهما ابن عم ، وابني عم أحدهما أخ لأم ، فللأخوة لأم الثلث بينهم أثلاثاً ، والباقي بين بني العم أثلاثاً .

### فصل في المعاينة

بنت ابن معها عمها فاللأم لعم إن كان للأبوين أو لأب ، وإلا سقط ، فإن كان الميت امرأة والعم لأم أو لأبوين ، فاللأم له وإلا سقط ، ونحو ذلك كثير ، «مسألة» امرأة ورثت من تركه أخيها وهي ستون ديناراً ديناراً واحداً ، والورثة ستة ، وذلك رجل مات وترك زوجة وجداً وأختاً لأب وأم ، وأخوين ، وأختاً لأب للأخت لأب وأم النصف ثلاثون ، وللزوجة الربع خمسة عشر ، وللجد السدس عشرة والباقي خمسة للأخوة لأب ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، ونحو ذلك كثير .

### باب ميراث العصباء

(قوله) «فما بقي فهو لأولى عصبية ذكر» تكرر .

(قوله) «قضى على في ابني عم» الخ . حكى في المجموع عن علي عليه السلام في ابني عم أحدهما أخ لأم قال : للأخ من الأم السدس وما بقي بينهما نصفان » انتهى . وفي الجامع عن علي عليه السلام «سئل عن ابني عم أحدهما أخ لأم والآخر زوج ، فقال : للزوج النصف ، وللأخ من الأم السدس ، وما بقي فهو بينهما نصفان ذكره وزين .

## باب ميراث ذوي الأرحام

الأصل في ميراثهم قوله صلى الله عليه وآله وسلم «الخال وارث من لا وارث له» الخبر . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الميت الخزاعي «التمسوا له وارثاً أو ذا رحم» «مسألة» (على عو معاذ أبو الرداء الشعبي مسروق محمد بن الحنفية خنيح أبو نعيم يحيى بن آدم القاسم بن سلام ث) ثم (هـ) إلا القاسم حص حق الحسن بن زياد) لم حظ في الميراث مع عدم العصبة وذوي السهام ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «وارث من لا وارث له» (زيد هر كج قى كش) لا ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «في العمة والخال لا شيء لهما» الخبر قلنا : لعله منسوخ بما روينا ، أو لا شيء لهما مسمى إذ قد جعل صلى الله عليه وآله وسلم ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها ، ولعموم قوله تعالى

## باب ميراث ذوي الأرحام

(قوله) «الخال وارث من لا وارث له» الخبر . أخرجه الترمذي عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وعن التقديم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «الخال وارث من لا وارث له يقتل عنه ذكرك عاتيه ويرثه» أخرجه أبو داود .

(قوله) «وقوله في الميت الخزاعي : التمسوا له وارثاً أو ذا رحم» عن بريدة قال «مات رجل من خزاعة فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بغيراته فقال التمسوا له وارثاً أو ذا رحم فلم يجدوا له وارثاً ولا ذا رحم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أعطوه الكبر من خزاعة» أخرجه أبو داود وفي رواية «انظروا أكبر رجل من خزاعة» وله رواية أخرى .

(قوله) «لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في العمة والخال لا شيء لهما» لفظه في أصول الأحكام «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن العمة والخال ، فوقف ورفع يديه وقال : اللهم هلك رجل وترك عمته وخالته فعل ذلك ثلاث مرات ثم قال : لا شيء لهما» وفي رواية له «لأجد لهما شيئاً» وفي رواية «لا أدري أينزل على شيء لا شيء لهما» انتهى . وعن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم أنه سمع أباة كثيراً ما يقول «كان عمر بن الخطاب يقول : عجباً للعمة تورث ولا ترث» أخرجه الموطأ .

(قوله) «إذ قد جعل صلى الله عليه وآله وسلم ميراث ابن الملاعنة لأمه» عن مكحول قال «جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ميراث ابن الملاعنة لأمه ثم لورثتها من بعدها» أخرجه أبو داود

(وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض) ولاعطائه صلى الله عليه وآله وسلم أبا لبابة ميراث واسع بن حبان وهو ابن أخته ، (فرع) ومن قال بتوريث ذوى الأرحام ، قال بالرد على ذوى السهام ، ومن منعه منعه ، إذ لا فارق بينهما ، لنا على الرد منعه صلى الله عليه وآله وسلم سعد بن مالك الوصية بأكثر من الثلث ولم ترثه إلا بنته ، وقال «إنك إن تترك ورثتك أغنياء خير لك من أن تتركهم عائلة يتكفون الناس» (فرع) (هبث الحسن بن زياد من صحاب أبو نعيم لح القاسم بن سلام حق يحيى بن آدم) وهم يرثون ما ورث من يدلون به ، وعن (حص) إلا الحسن بن زياد ، بل يعتبر القرب فيرث الأقرب فالأقرب ، كالعصبات ، فأولاد أولاد أبي الميت أولى من أولاد أولاد جده ، لنا أن علياً عليه السلام و (٢ وعو) أجمعوا على أن من مات وترك عمته وخالته ، أن للعممة الثلثين ، وللخاله الثلث وتابعمهم العلماء إلا بشر بن غياث ، فأسقط الخالة معها وهو خلاف الإجماع ، فلم يراعوا القرب ، إذ قريهما واحد ، حيث العممة أخت الأب ، والخالة

(قوله) «ولا عطائه صلى الله عليه وآله وسلم أبا لبابة ميراث واسع بن حبان وهو ابن أخته» قلت: ولعله هكذا في الانتصار ، وهو سهو ، إذ المعروف أن واسع بن حبان من التابعين لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لكن في أصول الأحكام عن واسع بن حبان أن ثابت بن الدحداح توفي وكان أبتراً لأصله يعرف ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعاصم بن عدى هل تعرفون له فيكم نسباً ؟ فقالوا : لا يا رسول الله ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا لبابة بن عبد النذر بن أخته ، فأعطاه ميراثه انتهى . والذي في مسند الدارمي عن عمر أنه التمس من يرث ابن الدحداح فلم يجد وارثاً فدفع مال ابن الدحداح إلى أخوال ابن أبي الدحداح .

(قوله) «لنا على الرد منعه صلى الله عليه وآله وسلم سعد بن مالك» الخ . هو سعد بن أبي وقاص وقد تقدم حديثه .

(قوله) «لنا : أن علياً السلام وعمر وابن مسعود أجمعوا على أن من مات وترك عمته وخالته أن للعممة الثلثين وللخاله الثلث» لفظه في أصول الأحكام : وعن علي عليه السلام بأن من مات وترك عمته وخالته ولا وارث له سواهما أن للعممة الثلثين ، وللخاله الثلث ، وتابعه علي ذلك عمرو ابن مسعود وجميع الفقهاء ، إلا شيئاً عن بشر بن غياث فإنه جعل المال للعممة دون الخالة وهو خلاف الإجماع . انتهى  
٤٥٠ — بحر — خامس



أخت الأم ، فلو اعتبروه سوا بينهما ، بل راعوا التنزيل . وعن علي عليه السلام « أن ابنة الأخ بمنزلة الأخ ، وبنت الأخت بمنزلة الأخت ، وعنه الخالة بمنزلة الأم ، والعمة بمنزلة العم ، وعنه رد ما أبقت السهام على كل وارث بقدر سهمه إلا الزوج والزوجة ، فيرد على ذوى الأرحام كاسبابهم ( فرع ) فمن ترك عمته وخالته أعطيت العمة سهم من أدلت به وهو الأب ، والخالة سهم من أدلت به وهي الأم ، فكأنه ترك أباه وأمه ، فالعمة الثلثان وللخاله الثلث وعلى ذلك فقس ( فرع ) ( الأكثر ) ومن ترك ثلاث خالات متفرقات ، فللخاله لأب وأم النصف ، كالأخت لأبوين ، وللخاله لأب السدس ، كالأخت لأب مع الأخت لأب وأم وللخاله لأم السدس كالأخت لأم والباقي رد عليهم ، وقيل : يقسم المال بينهم بالسوية ، إذ لا يفضل ذكرهم على أنثاهم ، فوجب التسوية في كل حال قلنا : إن ذوى الأرحام يدلون بالقرابة لأنفسهم ، فاعتبرت جهة القرب وقربهم مختلف ، لا الذكورة والأنوثة ، فأما ( حصص ) فيسقط الخالة لأب والخالة لأم هنا لما قدمنا ، لنا مامر ، ( فرع ) فإن ترك ابنة عمه وابنة عمته ، سقطت ابنة العمة ، إذ تدلى بالعمة وهي ذات رحم ، وتلك تدلى بالعم وهو عصبية ، وكذلك إن ترك ابنة عم لأب ، وابنة عم لأم ، سقطت ابنة العم لأم لما مر . وكذا ابنة أخيه وابن ابنة عمه ، لاثني لبنت العم ، و ( ح ) لا يخالف هنا لاتفاق العلة وهي القرب ، وكذا ابنة العم وابنة الأخ ، فكأنه ترك عمه وبنت أخيه فيسقط ابن بنت الأخ ( ح ) بل المال له بناء على أصله أن أولاد أولاد أب الميت أولى من أولاد أولاد جده اعتباراً بالقرب ( ف ) وغيره إن اختلفت جهات قرابة ذوى الأرحام رفعوا إلى الميت مرة واحدة من دون مراعاة الوسائط ، فكأنه في هذه الصورة ترك عمه وأخاه ، فالمال حينئذ لابن بنت الأخ فيوافق ( ح ) وإن اختلفا في العلة فعلى قول ( ف ) لو كان مكان ابن بنت الأخ ، ابن بنت أخت كان له النصف كالأخت والباقي لابنة العم . وعلى قولنا يسقط

( قوله ) « وعن علي عليه السلام : أن ابنة الأخ بمنزلة الأخ ، وابنة الأخت بمنزلة الأخت » حكاه في أصول الأحكام .

( قوله ) « وعنه : الخالة بمنزلة الأم والعمة بمنزلة العم » وعنه « رد ما أبقت اما السهام على كل وارث بقدر سهمه إلا الزوج والزوجة » ذكر هذين الأثرين في مجموع زيد بن علي بنحوه .

كبرت الأخت مع العم ، وكذا على قوله في بنت بنت أخت وبنت بنت أن المال بينهما كالبنات والأخت وعلى قولنا للمال للبنات ، ( فرع ) فإن ترك بنت ابن أخته وبنت خاله ، رفعت الأولى إلى ابن الأخت ، ثم رفع إلى الأخت ، ثم رفعت الثانية إلى الخال ثم الخال إلى الأم ، فكأنه ترك أخته وأمه ، فللأولى النصف كالأخت ، وللثانية الثلث كالأم ، والباقي رد عليهما ، وعلى قول ( ح ) للمال للأولى ، إذ هي أقرب ، «مسألة» ( هب أبو عبيد حق ) ومتى كان ذكورهم وإناثهم في درجة واحدة لم يفضل الذكور ، إذ ساوى الله عز وجل بين الأخوة لأم ، فقسنا عليهم ذوى الأرحام ، وللإجماع على أن ابن البنت إذا انفرد حاز جميع المال بسبب واحد وهو الرحم ، وكذلك بنت البنت وكذلك الخال والخالة فوجب إذا اجتمعا أن يستويا ( أكثر أهل التنزيل ) بل للذكر مثل حظ الأنثيين كالعصبة ، وكأن البنت إذا انفردت حازت جميع المال ، وكذا الابن ، وإذا اجتمعا فللذكر مثل حظ الأنثيين ، فكذا ذوو الأرحام . قلنا : إذا انفردت البنت لم تحز جميع المال بسبب واحد ، بل نصفه بالتسليم والآخر بالرد فافتقرا ، ( فرع ) فلو خلف بنت بنته وأخاها وبنت أخته وأخاها ، كان المال نصفين لبنت البنت وأخيها نصف بينهما بالسوية ، والنصف الآخر لبنت الأخت وأخيها كذلك ( ح ) بل المال لبنت الابنة وأخيها للذكر مثل حظ الأنثيين ، بناء على أصله في اعتبار القرب متمسكا بقوله تعالى ( يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ) . قلنا : فقط الأولاد لا يتناول أولاد الأولاد إلا مجازاً فلا ترتكبه إلا لدليل ، ( فرع ) فإن ترك بنت بنته وبنت أخته ، فكأنه ترك بنته وأخته فيقسم كذلك .

### باب ميراث الزوجين

الأصل فيه الآية الكريمة ولا يرد عليهما باقي المال إجماعاً ، إذ الرد لأجل الرحامة ، فإن كان أحدهما رحاماً عليه لأجل الرحامة ، لا لأجل الزوجية ، «مسألة» ويعطى الزوجان فرضهما إجماعاً مع سائر ذوى السهام ، فما بقي للعصبة كما مر ، وإن نقص عن السهام عالت ، فيدخل النقص على كل ذى سهم بقدر سهمه مثاله : زوج وأبوان وبنتان ، للزوج الربع ، وللبنتين الثلثان ، وللأبوين السدسان عالت بسدس ونصف سدس ومعهما من خمسة عشر ، للزوج ثلاثة ، وللأبوين أربعة وللبنتين ثمانية .

## باب المول والرد

«مسألة» أكثر الصحابة والعلماء على القول به وأنكره (عن الأمامية) لنا قول على عليه السلام حين سأله ابن الكواء عن أبي بن وابتين وزوجة ، هذه المسألة عاد ثمنها تسعا ، والإجماع

## باب المول والرد

قال في التلخيص :

(قوله) « اتفق الصحابة على المول في زمن عمر حين ماتت امرأة في عهده عن زوج وأختين فكانت أول فريضة عائلة في الاسلام لجمع الصحابة وقال : فرض الله للزوج النصف وللأختين الثلثين فإن بدأت بالزوج لم يبق للأختين حقهما ، وإن بدأت بالأختين لم يبق للزوج حقه ، فأشيروا على ، فأشار عليه العباس بالمول ، فقال : أرأيت لو مات رجل وترك ستة دراهم ولرجل عليه ثلاثة وآخر أربعة أليس يجعل المال سبعة أجزاء ؟ فأخذت الصحابة بقوله ، ثم أظهر ابن عباس الخلاف بعد ذلك ولم يأخذ بقوله إلا قليل » هكذا أورده وهو مشهور في كتب الفقه والذي في كتب الحديث خلاف ذلك ، فقد روى البيهقي من طريق محمد بن إسحاق حدثني الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال : دخلت أنا وزفر بن أوس بن الحدثان على ابن عباس بعد ما ذهب بصره فتذاكرنا فرائض الميراث فقال : ترون الذي أحصى رمل عالج عدداً يجعل في مال نصفاً ونصفاً وثلاثاً ، إذا ذهب نصف ونصف فأين موضع الثلث ؟ فقال له : زفر يا ابن عباس من أول من أعال الفرائض ؟ قال عمر : قال : لم ؟ قال : لما تدافعت عليه وركب بعضها بعضاً ؟ قال لهم : والله ما أدرى كيف أصنع بكم ؟ والله ما أدرى أيكم أقدم ولا أيكم أؤخر ، وما أجد في هذا شيئاً خيراً من أن أقسم عليكم بالحصص ، ثم قال : قال ابن عباس : وإيم الله لو قدم من قدم الله وأخر من أخر الله ما عالت فريضة ثم ذكر تفسير التقديم والتأخير ، قال : فقال له زفر : ما منعك أن تشير على عمر بذلك ؟ فقال : هبته والله » وأخرجه الحاكم مختصراً ، انتهى بلفظه . روى « أنه لم يحدث المول في زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا في زمان أبي بكر فلما كان في خلافة عمر ، حدثت مسألة عول فروى « أن عمر أول من أعال الفرائض لما دفع بعضها بعضاً ، قال : والله ما أدرى أيكم أقدم ولا أيكم أؤخر ، وقال : ما أجد شيئاً أوسع من قسمة المال بينكم على الحصص ، وأدخل على كل واحد ما أدخل من عول الفريضة » وروى « أنه استشار الصحابة في المول ، وأول من أشار عليه بذلك : العباس عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وعلى عليه السلام ، وابن مسعود وزيد ابن ثابت وخالف في ذلك ابن عباس وغيره كما سيأتي .

(قوله) « لنا : قول على عليه السلام » الخ ، تقدم .

على دخول النقص على الأخوات والبنات قسماً عليهن غيرهن ، إذ ليس بمض ذوى السهام بأن ينقص حقه ، أولى من الآخر فوجب توزيع النقص على قدر السهام . قال : ( ع ) إن الذى أحصى رمل عالج يعلم أنه لا يكون فى المال نصف ونصف وثلاث ، ذهب النصفان بالمال . قلنا : لم يرد أن الورثة يأخذون نصفاً ونصفاً وثلاثاً ، وإنما يذكر ذلك ليعرف قدر أصل السهام ، ومقدار النقص عليهم ، ولهذا قال على عليه السلام « عاد ثمنها تسماً » فأدخل النقص على جميع الورثة ، ونظير ذلك ما نقول فى الرد على بنت وأم للبنات النصف ، وللأم السدس ، والفريضة أصلها من ستة ، ثم بالرد صارت من أربعة ، وإنما ذكرنا أن أصلها من ستة ليعرف حصة كل وارث من الأصل ، وأن الرد على قدر ذلك . قال ( ع ) لو قدمتم من قدم الله تعالى ماعالت الفرائض . قلنا : إن أراد التقديم باللفظ فقد قدم فيه الابنة والبنات ، وقد أدخل عليهن النقص خصوصاً ، فيأزمه أن يوفيهن لتقديمهن ، وإن أراد فى الحكم فلا نسلم تقديم أحد فيه ، وقد أزم العول فى أم وزوج وأخوين لأم ، إذ لا يجب الأم عنده أقل من ثلاثة ، فلا بد من إدخال النقص على الجميع هنا على أصله . وأما قوله إن المؤخر هو الذى إذا زال عن فرضه لم يكن له إلا مابقى ، فيدخل النقص عليه يريد البنات والأخوات فلا نسلم إلا حيث معهن إخوتهن فيصرن عصابات ، « مسألة » والخلاف فى الرد كما مر وكيفيته أن ينظر إلى ما فى يد كل واحد من السهام ، فإذا كان سهمين رد الباقي عليهما نصفين ، ثم كذلك على قدر ما فى أيدي الورثة من السهام ، فمن فى يده سهمان ، وفى يد الآخر سهم ، رد له ثلثا الباقي وللآخر الثلث ، وكذلك فيما أشبهه ، « مسألة » فإن كان فى الفريضة من لارد عليه وانكسرت سهام أهلها ، نحو أن يترك زوجة وبناتاً وأماً ، فللزوجة الثمن ، وللبنت النصف ، وللأم السدس ، والفريضة

( قوله ) « قال ابن عباس » الخ . روى « أن ابن عباس لما خالف فى العول قال : إن الذى أحصى رمل عالج يعلم أنه لا يكون فى المال نصف ونصف وثلاث ذهب النصفان بالمال فأين الثلث ؟ وتابعه على إبطال العول ابن الزبير وعبد بن الحنفية وغيرهما .

( قوله ) « قال ابن عباس : لو قدمتم » الخ . روى عن ابن عباس « أنه أدخل النقص على البنات وبنات البنين والأخوات لأب وأم أو لأب ، وقال : لو قدموا ما قدم الله وأخروا ما أخر الله ماعالت فريضة ، قليل : ومن قدم الله ، ومن أخر الله ؟ فقال : كل فريضة لم تزل إلا إلى فريضة أخرى فهى التى قدم الله ، وكل فريضة إذا زالت عن فرضها لم يكن لها إلا الباقي فهى التى أخر الله ، انتهى .

من أربعة وعشرين ، فينكسر ما يرد وهو خمسة فتضرب أربعة في أصل الفريضة فتصير ستة وتسعين للزوجة الثمن اثنا عشر ، والباقي وهو أربعة وثمانون للبنت ، والأم على أربعة ، للبنت ثلاثة وستون ، وللأم واحد وعشرون ، وإن شئت أخذت فريضة من لا يرد عليها وهو الثمن ، فتبقى سبعة بين الأم والبنت على أربعة ، فتضرب أربعة في ثمانية فيكون اثنين وثلاثين ، للزوجة الثمن أربعة وتبقى ثمانية وعشرون بين البنت والأم على أربعة ، للبنت ثلاثة وأربعة واحد وعشرون ، وللأم أربع سبعة ، وقس ما أشبهه عليه .

### باب الولاء

«مسألة» لا يرث مولى للوالة إلا بعد عدم المصبات وذوى السهام وذوى الأرحام ، إذ كان على عليه السلام لا يرث للمولى مع ذوى السهم إلا مع الزوج والزوجة ، وقيس ذو الرحم على ذى السهم ، ولا مولى العتاق إلا بعد عدم المصبات وإبقاء ذوى السهام سهامهم إجماعاً ، وهو أقدم من ذى الرحم ، إذ كان على عليه السلام يرث مولى العتاق دون العمة والخالة وغيرها من ذوى الأرحام ، وعنه عليه السلام « لا ولاء إلا لذى نعمة ولا يرث النساء إلا من أعتقن » . وكان يقضى بالولاء للكبير ، ( فرع ) ولا شيء للعتق ولا لورثته مع وجود عصبه العتيق إجماعاً ، فإن

### باب الولاء

( قوله ) « إذ كان على عليه السلام لا يرث للمولى مع ذوى السهام إلا مع الزوجين »  
و ( قوله ) « إذ كان على عليه السلام يرث مولى العتاق دون الخالة والعمة وغيرها من ذوى الأرحام »  
( قوله ) « وعنه : لا ولاء إلا لذى نعمة ، ولا يرث النساء من الولاء شيئاً إلا ولاء من أعتقن ، وكان يقضى بالولاء للكبير » هكذا رويت هذه الأخبار ، ولعلها في الانتصار والله أعلم . لكن في الجامع عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « الولاء للأكبر من القكور ، ولا ترث النساء من الولاء إلا ولاء من أعتقن أو أعتق » . ذكره زر بن

عدموا فلمعتق أو ورثته ما فضل عن ذوى سهام العتيق إجماعاً ، فإن عدموا فالمال لهم بالولاء ، فإن عدم المعتق وعصبته فلذوى أرحام العتيق ، (فرع) وذوو سهامه أولى من ذوى سهام مولاة وأرحامه أولى من أرحام مولاة إجماعاً فيهما ، (فرع) (هـ) فإن ترك ذوى أرحام مولاة ولا وارث له ، فالمال لهم (الأكثر) بل لبيت المال ، لنا : أنا وجدنا الولاء يحاز بالاضطرار على وجه الولاء لم يجوز ، وذلك في عبد تزوج عتيقة رجل فأولدها ثم مات الولد ، فإن ولده لمعتق أمه للضرورة حتى يعتق أبوه فيجوز ولده لمعتقه ، ومعتق الأم يجزى ذوى الأرحام ، فإذا حاز الولاء بالاجماع للضرورة وجب أن يجوز ذوو أرحام المعتق لذلك ، « مسألة » ولا يعصب فيه ذكر أتى لضعف الولاء ، كما لا يعصب الأعمام أخواتهم لبعدهم ، فلو ترك ابن مولاة وبنته سقطت البنت وكذلك أخاه وأخته « مسألة » وتصح الشركة فيه ، فلو أعتق رجلان عبداً كان الولاء لورثتهما حسب الحصص ، ولا خلاف فيه ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « الولاء لمن أعتق » وحيث لا وارث لأحدهما فحصبته لبيت المال ، « مسألة » ومن لا وارث له فميراثه لبيت المال ، وتنب تقديم الأخص إذ مات رجل ولا وارث له إلا غلام له أعتقه ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم « ميراثه له » ولقوله في آخر « أعطوا ميراثه

(قوله) « الولاء لمن أعتق » عن أبي هريرة قال « أرادت عائشة أن تشتري جارية فتعتقها ، فأبى أهلها إلا أن يكون لهم الولاء فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : لا يعتك ذلك فإنما الولاء لمن أعتق » أخرجه مسلم . وعن عائشة « أرادت أن تشتري بريرة فاشتروا الولاء ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : الولاء لمن أعطى الورق أو ولي النعمة » هذه رواية الترمذى ، وفي ذلك روايات وأحاديث أخر للسته وقد تقدم بعضها .

(قوله) « فقال صلى الله عليه وآله وسلم ميراثه له » عن ابن عباس « أن رجلاً مات ولم يدع وارثاً إلا غلاماً له كان أعتقه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : هل له أحد ؟ فقالوا : لا ، إلا غلاماً له أعتقه . قال : فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ميراثه له » أخرجه أبو داود ، وأخرج الترمذى نحوه مختصراً .

(قوله) « ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم في آخر » الخ . عن عائشة « أن مولى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مات وترك شيئاً ولم يدع حمياً ولا ولداً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أعطوا ميراثه رجلاً من أهل قريته » وفي رواية « فقال : ههنا رجل من أهل أرضه ؟ قالوا : نعم ، قال : فأعطوه ميراثه » أخرجه أبو داود .

رجلا من أهل قرابته « وحل على ما ذكرنا ، « مسألة » وترث المرأة من دية زوجها ، « إذ ورث صلى الله عليه وآله وسلم امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها » وترث ولدها المنفى باللعان ، إذ جعل صلى الله عليه وآله وسلم ميراثه لأمه ولورثتها من بعدها ، وهذا يقتضى تورث ذوى الأرحام ، « مسألة » وللمتقط أولى بغيره اللقيط حيث لا وارث له ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « المرأة تحوز ثلاثة موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذى لا عنت عليه » وذلك كأولوية فقراء البلد فى الصدقة .

### باب نواذر الفرائض

#### فصل فى ميراث الخنثى

« مسألة » (هب الشمى لى فوك) ميراث الخنثى اللبسة نصف نصيب الذكر ونصف نصيب الأنثى حيث اختلف ميراثهما (ح) بل أقل النصيبين ، نحو أن يكون للميت ابن وخنثى فله نصيب الأنثى ، إذ هو المتيقن والباقي للابن (ش) كذلك ، إلا أنه قال : يوقف حتى يتبين أمره . لنا قول على عليه السلام « له نصف نصيب الذكر ونصف نصيب الأنثى » ووجهه أن من ترك ابناً وخنثى ، فللابن النصف لاحتالة ، وللخنثى الثلث لاحتالة ، إذ أقل أحوالها أنثى ، والسدس لهما على سواء فيقسم بينهما كمن تداعيا داراً فى أيديهما ، « مسألة » فإن كان فى مسألة يسقط فيها الذكر أعطى نصف نصيب الأنثى ، مثاله زوج وأم وأختان لأم ، وأخت لأب وأم ، خنثى فيكون لها الربع وتعول القرىضة بسهم ونصف إذ لو كانت أنثى لاستنحت النصف ، ولو كانت ذكراً لسقط ، وإن كان فى مسألة تسقط فيها الأنثى أعطى نصف نصيب الذكر ، مثاله ابن عم وأخت له خنثى ، فتعطى نصف

(قوله) « إذ ورث صلى الله عليه وآله وسلم امرأة أشيم الضبابي » الخ ، تقدم .

(قوله) « المرأة تحوز ثلاثة موارث » الخ . عن وائلة بن الأسقع : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « المرأة تحوز ثلاثة موارث : عتيقها ولقيطها وولدها الذى لا عنت عنه » أخرجه أبو داود والترمذى .

نصيب الذكر ، إذ لو كان ذكراً لاستحق النصف ، ولو كان أنثى لسقط ، «مسألة» (المهدي) ويعتبر الخنثى بالمبال ، فإن سبق بوله من الذكر فذكر له حكم الذكور ، وإن سبق بوله من الفرج فأنثى له حكم الأنثى ، وإن خرج منهما جميعاً فلبسة حكمه ما قدمنا . وعن بعضهم : إن خرج منهما اعتبرت الكثرة ، لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم وقد سئل : كيف يورث؟ فقال : «من حيث البول» فاعتبر الخروج لا الكثرة ، وقول على عليه السلام «انظروا إلى مباله» الخبر . وعن على عليه السلام «تعتبر الأضلاع ، فأضلاع الرجل في الجانب الأيسر أقل ، ويستوى الجانبان في المرأة ، (فرع) (هب عمداً) فمن ترك ابناً وخنثى فالحكم مامر (ف) بل المال بينهما على سبعة ، للابن أربعة وللخنثى ثلاثة . قلنا : جعل للابن أربعة ، وللخنثى لو كان أنثى سهمين ثم جعل له نصف نصيبه لو كان أنثى وهو سهم ونصف نصيب الذكر وهو سهمان من أربعة فصار ثلاثة ، وهذا خطأ ، إذ اعتبر نصف نصيبه لو كان أنثى ولم يعتبر نصف نصيبه لو كان ذكراً ، إذ لو كان ذكراً لكان له ثلاثة ولأخيه ثلاثة ونصف ذلك سهم ونصف وهو قولنا .

### باب نواذر الفرائض

(قوله) « لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم وقد سئل : كيف يورث ؟ » الخ : حكى في أصول الأحكام عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أنه سئل عن مولود ولد له ما للمرأة وما للرجل كيف يورث ؟ فقال : من حيث يول » انتهى .

(قوله) « انظروا إلى مباله » الخبر . روى « أن معاوية أتى بمولود وهو بالشام له ذكر كذكر الرجل وفرج كفرج المرأة ، فلم يدرك كيف يقضى فيه ، فبعث من يسأل علياً عن ذلك ، فقال على عليه السلام للسائل : ما هذا بالعراق فاصدقني فأخبره الخبر ، فقال : لعن الله قوماً يرضون بحكنا ويستحلون قتالنا ، انظروا إلى مباله فإن بال من حيث يول الرجل فهو رجل ، وإن بال من حيث تبول المرأة فهو امرأة ، قالوا : فانه يول من الموضعين جميعاً ، فقال على عليه السلام : له نصف نصيب الذكر ونصف نصيب الأنثى » هكذا روى ، وفي الشفاء أخصر منه بنحوه ، وكذلك في غيره والله أعلم .

(قوله) « وعن على عليه السلام : يعتبر بالأضلاع » الخ . قال في أصول الأحكام : وعن على عليه السلام « أنه اعتبر بالأضلاع ، فقال : إن أضلاع الرجل في جانب اليسار أنقص ، وأضلاع المرأة تكون من الجانبين سواء » انتهى . وحكى في الكافي عن على عليه السلام نحوه وزاد « وذلك لأن الله خلق حواء من ضلع آدم الأيسر فمن ذلك نقص الجانب الأيسر » والله أعلم .



## باب المناصفة

هي من النسخ وهو النقل أو الإزالة لا انتقال المال فيها من ميت إلى ميت قبل أن يقسم مع معرفة الترتيب «مسألة» وقد لا يحتاج إلى عمل وذلك حيث تنقسم على ورثة الميت الثاني بعد أن انقسمت على ورثة الأول، كمن مات عن زوجة و بنت وأخ ثم ماتت البنت عن أربعة بنين ثم مات الأخ عن ثلاثة فيعطى كل ميراثه من غير عمل، «مسألة» وقد يحتاج إلى عمل، كمن مات عن ابنين ثم أحدهما عن ابنين ثم الآخر كذلك، فأصلها من اثنين لكل ابن سهم، ثم يفرض لكل ابن مسألة من اثنين لانكسار التركة من الأول وهما متماثلان، فاحتز بأحدهما واضربه في الأول تكون أربعة ثم تعيد القسمة من الأول، فكان الأول مات عن أربعة أسهم لكل ابن سهمان، ومات كل ابن عن اثنين، لكل ابن سهم، وعلى ذلك قس، فإن التبس الترتيب ألحقوا بالعرفي وسيأتي.

## باب ميراث العرقى والمهدمى

«مسألة» (هـ) جميعا عو شريح الشعبي خفي لى) إذا غرق قوم أو انهدم عليهم بنيان ولم يعلم ترتيب موتهم ورث الأموات بعضهم من بعض ما كان لهم في الأصل فقط، ثم يورث الأحياء من الأموات ما كان لهم في الأصل وما ورثوه منهم (هـ) يجب أن يمات الواحد منهم أيهم كان ويحيى الباقيون حتى يرثوه، ثم يحيى الذى أمته وتميت من الباقيين آخر حتى يرثوه، تعمل ذلك في كل واحد منهم واحداً بعد واحد. ولا يمات اثنان منهم في حالة، فإذا فرغ أميتوا جميعا فيرثهم الأحياء ولم يرث بعضهم من بعض في الإمامة الثانية، ولا يموت واحد منهم ثلاث دفعات، بل مرتين، مرة لتورث بعضهم من بعض مع الأحياء ومرة ليرثهم الأحياء منفردين (أزيد الحسن بن علي عمر بن عبد العزيز يب حص ش ك) لا يورث بعضهم من بعض، بل يحكم بموتهم دفعة واحدة فيرث كلا ورثته الأحياء. لنا قصة خالد مع خثعم، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حول في ديتهم كما مر، فكان أصلا

## باب ميراث العرقى والمهدمى

(قوله) «لنا قصة خاله مع خثعم» الخ. تقدم ذلك والكلام فيه.

في التحويل للاحتياط مع اللبس في هذه المسألة ونحوها . وكلمة مات أحد الأخوين في أول الشهر والثاني في آخره وعرفنا ذلك قطعاً ثم التبس المتقدم منهما فيجب توريث كل منهما من صاحبه وإلا أبطلنا حقاً ثابتاً لأيهما ، وقد روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم « من أبطل ميراثاً فرضه الله تعالى أبطل الله ميراثه من الجنة » قالوا : لم يورث على عليه السلام قتلى الجمل وصفين بعضهم من بعض . قلنا : بل روى الناصر عليه السلام « أن رجلاً وابنه وأخوين قتلوا يوم صفين ولم يعلم المتقدم فورث على بعضهم من بعض » (فرع) فلو غرق أخوان ولم يعرف السابق وخلف كل واحد منهما ابنتين فمن أمته أو لا قدرته ترك ابنتين وأخاً لابنتين الثلثان والباقي للأخ ، ثم أمت الثاني وورثت تركته كذلك ، ثم أمتهما جميعاً ، وورثت ورثة كل واحد منهما ما في يده من ماله في نفسه وميراثه من أخيه ، مثاله : غرق أخوان أحدهما يملك ثلاثة دنانير وله ابنتان والآخر ثلاثة دراهم ، وله ابنتان فيقدر موت الأول أولاً ، فلا بنته ديناران ، ولأخيه منها دينار ، ثم يقدر أن الآخر مات أولاً فلا بنته درهمان ولأخيه درهم ، ثم يقدر أنهما ماتا جميعاً فلا بنتى صاحب الدنانير ديناران ودرهم ، ولا بنتى صاحب الدراهم درهمان ودينار حيث لا عصة لأيهما وإلا كان لابنتى صاحب الدنانير ثلثا الدرهم الذى ورثه أبوهما من أخيه الغريق وثلث للعصة ، ولا بنتى صاحب الدراهم ثلثا الدينار الذى ورثه أبوهما

( قوله ) « من أبطل ميراثاً فرضه الله أبطل الله ميراثه من الجنة » هكذا في أصول الأحكام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وروى عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من فر بمرات وارثه قطع الله ميراثه من الجنة يوم القيامة » رواه ابن ماجه .

( قوله ) « قالوا : لم يورث على عليه السلام قتلى الجمل » الخ . عن ربيعة بن أبى عبد الرحمن عن غير واحد من علمائهم أنهم لم يورثوا من قتل يوم الجمل ، ولا يوم صفين ولا يوم الحرة ، ثم كان يوم قديد فلم يورث بعضهم من بعض إلا من علم أنه قتل قبل صاحبه بيته » أخرجه للموطأ .

( قوله ) « قلنا : بل روى زيد بن علي » الخ . هذا الخبر حكاه في أصول الأحكام عن الناصر بإسناده عن علي عليه السلام « أن رجلاً وابنه وأخوين قتلوا يوم صفين ، وما يدري أيهم قتل أولاً ، فورث بعضهم من بعض » وإسناده عنه « أن قوماً تلفوا في سفينة فورث بعضهم من بعض » انتهى . وفي مسند الدارمي « أن علياً ورث أخوين قتل بصفين أحدهما من الآخر » وفيه عن الشعبي « أن شيئاً وقع على قوم فورث عمر بعضهم من بعض »

من أخيه الغريق ، والثالث للعصبة ، وكذلك ما أشبهه ، « مسألة » فمن ترك حملاً فاستعجل الورثة القسمة فليتركوا نصيب أربعة ذكور احتياطاً ثم يقسموا ما بقي فمضى وضعت صحت القسمة على ما ينكشف ، إذ قد يتفق الحل بأربعة ولا تشتط الذكورة إلا حيث يفضل الذكر على الأنثى .

### باب ميراث المفقود

« مسألة » لا تقسم تركته حتى يمضي عمره الطبيعي وقد مر الخلاف فيه ، فإن عاود كل ما أخذ اتفاقاً ، إذ لم يزل ملكه ، فإن مات من يرثه المفقود عزل نصيبه حتى ينكشف أمره أو يمضي عمره الطبيعي ، فإن التبس ترتيب موتهما ، فكما مر في الفرق .

### باب الاقرار

« مسألة » إذا أقر أحد الورثة بوارث غيرهم لم يثبت نسبه إجماعاً ، إذ هو إقرار على النير ( ش ل الطحاوي ) ولا ميراث ، إذ هو فرع النسب ( هب عبيد الله بن الحسن ث لى حصك ) بل يشارك المقر في إرثه لإقراره باستحقاقه ، لا النسب ، إذ هو إقرار على النير ، ولقضاء على عليه السلام بذلك كمن مات عن ابنين أقر أحدهما بزوجة لأبيه ، فإنه يعطيها ما نستحقه مما في يده وإن لم تثبت الزوجية وكلوا أقر رجل بأنه باع داره وأنكر المشتري فإنها تثبت الشفعة لا البيع ، ( فرع ) فإن كان المقر به يسقط المقر أعطى كل مافي يده لإقراره أنه له ، كلوا أقر أحد الأخوين بابن للميت ، ( فرع ) ( هب عبيد الله بن الحسن لى لك ) فإن كان يشاركه أخذ حصته مما في يده كأخوين من أب وأم ، أقر أحدهما بثالث ، فلمنكر النصف ، وللمقر ثلث المال وللمقر به السدس ( حص ) بل نصف ما في يد المقر . قلنا : أقر له بثلث شائع في المال فلم يلزمه إلا ثلث ما في يده وهو سدس جميع المال ، كلوا أقر أن الميت أوصى بثلث ماله لم يلزمه إلا ثلث ما في يده ، ولقول على عليه السلام في ابنين أقر أحدهما بأخ له يستوفى الذي أقر حقه ويدفع القاضل ولم يخالف .

### باب الاقرار

( قوله ) « ولقضاء على عليه السلام بذلك » سيأتي قريباً .

( قوله ) ولقول على عليه السلام « الخ . لفظه في أصول الأحكام ، وعن على عليه السلام في رجل مات وخلف ابنين فأقر أحدهما بأخ له ، فقال : يستوفى الذي أقر حقه ويدفع الفضل إلى الذي أقر به » اهـ

### باب ميراث ابن الملائنة ومن ليس لرشدة

« مسألة » لا توارث بينه وبين من خلق من مائه لانتفاء النسب إجماعا ويتوارث هو وأمه إجماعا ( هـ ب حص الشعبي ) وميراثه لأمه حيث لا غيرها من ابن أو زوجة أو أخوة ، فإن كانوا أعطى كل واحد ما يستحقه حسب مامر ، إذ روى ذلك عن علي عليه السلام قيل و ( عو و ع ) وعن علي عليه السلام « بل للأم سهمها والباقي لعصبتها على الترتيب » وكذلك ظاهر قول ( هـ ) « عصبة عصبته » قال ( ع ) أراد حيث لا غيرها ، لنا المشهور عن علي عليه السلام ما ذكرناه . والرواية الأخرى ضعيفة ، وقياسه على ابن الزنا ومجهول النسب الذي لا وارث له سوى أمه ، فكذا ابن الملائنة ، ( فرع ) فلو ترك بنته وأمه فللأم السدس ، وللبنت النصف والباقي رد عليهما . فإن ترك بنته وخالته وأب الأم ، فاللأم للبنت في قول ( علي ) وفي قول ( عو ) للبنت النصف ، والباقي لأب الأم وتسقط الخالة ، فإن ترك خالة وأب الأم ، فاللأم لأب الأم في قولهم جميعا .

#### فصل

واللقيط من دارنا حر وميراثه لبيت المال حيث لا وارث له . وولد الزنا يرث أمه وترثه ، وكذلك أخوته لأمه حيث لا مسقط لهم .

### باب ميراث ابن الملائنة

( قوله ) « إذ روى ذلك عن علي عليه السلام » كذا روى ، والمشهور عنه عليه السلام ما حكاه عنه في أصول الأحكام ، ولفظه : وعن علي عليه السلام في ميراث ابن الملائنة قال : ميراثه لأمه إن لم يكن غيرها ، فإن كان معه إخوة أو زوج أو امرأة أعطى كل وارث الذي سمي له فإن فضل من الميراث شيء رده على أمه وعلى الورثة إلا الزوج والمرأة « انتهى » .

( قوله ) « في اللقيط وميراثه لبيت المال » عن عمر بن الخطاب أنه قال « اللقيط حر وميراثه لبيت المال » وكذا الساية حر وميراثه لبيت المال « ذكره رزين » .

## باب ميراث المجوس

«مسألة» (على ٢ هب حص) يجب توريثهم بالقربة من وجهين ولا يورثون بنكاح لا يحل مثله في الاسلام (عوش) لا يرثون من وجهين ، بل بأقرب السببين ، لنا قضاء على عليه السلام بما ذكرنا وهو أرجح ، (فرع) فلو نكح ابنته فولدت ثلاث بنات ثم مات فلا بنته وبناتها الثلاث ، إذ هن بناته والباقي للعصبة أو رد عليهن . فلو ماتت إحدى الثلاث وتركت أختها لأبيها وأمها ، وأمها وهي أختها لأبيها ، فلها السدس لكونها أمًا ، ولا شيء لها بالأخوة ، ولأختها لأبيها وأمها الثلاث ، فإن ماتت إحدى البنتين الباقيتين فلا أختها لأبيها وأمها النصف ولأختها لأبيها التي هي أمها السدس وسدس آخر لأنها أمها ، فقد ورثت من جهتين وحجبت نفسها بنفسها لأنها أخت ثانية ، لنا الإجماع في ابني عم أحدهما أخ لأم أنه يأخذ السدس بالأخوة ، ونصف الباقي بالتعصيب ونحو ذلك . فكذلك يجب في المجوس ، إذ يصح توريثهم من جهتين ، (فرع) ولا خلاف أنه لا توارث بينهم بنكاح لا يحل مثله في الإسلام إلا عن (ابن سريج) حيث أخته زوجته فإنه ورثها بالزوجيه . قال : إذ الأخت قد تسقط في الإرث ، والزوجة لا تسقط بحال (ابن أبي هريرة) وهو خلاف ما أجمع عليه القرضيون ، (فرع) ويحجب الواحد منهم نفسه بنفسه ، وقد مر مثاله .

## فصل

وإذا ترفع إلينا الذميون لم نحكم إلا بشريعتنا ، لقوله تعالى (فإن جاؤوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم) إلى قوله تعالى (وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط) والقسط هو حكم الاسلام ، لقوله تعالى (وأن احكم بينهم بما أنزل الله) وفي اعتراضهم مع عدم الترافع خلاف قد مر .

## باب ميراث المجوس

(قوله) « لنا : قضاء على عليه السلام بذلك » روى عن علي عليه السلام في المجوس « أنهم يورثون بجميع قراباتهم فمن انتسب منهم بقرابتين أو أكثر ورث بهما ما لم تسقط إحداها الأخرى » وفي أصول الأحكام عن زيد بن علي عن آباءه عن علي عليه السلام « أنه كان يورث المجوس بالقربة من وجهين ، ولا يورثهم بنكاح لا يحل في الإسلام » انتهى :

## باب العلل المانعة من الارث

«مسألة» ولا توارث بين أهل ملتين إجماعاً ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يرث المسلم الكافر ، ولا يرث الكافر المسلم» ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً «لا توارث بين أهل ملتين» وفي إرث المسلم المرتد خلاف سيأتي . وقاتل العمد لا يرث من المال ولا من الدية ، ولا يسقط ولا يحجب إجماعاً ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يرث القاتل» وروى «لاميراث لقاتل» وقاتل الخطأ لا يرث من الدية إجماعاً (هـب لك عي) ويرث من المال (ش حصص الأكثر) ولا من المال ، لعدم الخبر ، لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم «والمرأة ترث من دية زوجها وماله وهو يرث من ديتها وماله ما لم يقتل أحدهما صاحبه عمداً» فاقضى المفهوم أن قاتل الخطأ يرث ، لكن خرجت الدية بالإجماع قلت : وفي هذا المفهوم ضعف والأولى الاحتجاج بقول علي عليه السلام وقد سئل عن رجل قتل

## باب العلل المانعة من الارث

(قوله) «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم» أخرجه الستة إلا النسائي من رواية أسامة لكن لم يذكر الوطأ «ولا الكافر المسلم» (قوله) «لا توارث أهل ملتين» لفظه عن جابر : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : «لا توارث أهل ملتين» أخرجه الترمذي . وعن ابن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا توارث أهل ملتين شيئاً» أخرجه أبو داود : (قوله) «ولا يرث القاتل» عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : «القاتل لا يرث» أخرجه الترمذي .

(قوله) «والمرأة ترث من دية زوجها وماله» الخ . حكى في أصول الأحكام عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في خطبته يوم فتح مكة «لا توارث بين أهل ملتين مختلفتين والمرأة ترث من دية زوجها وماله وهو يرث من ديتها وماله ما لم يقتل أحدهما صاحبه عمداً ، فإن قتل أحدهما صاحبه لم يرث من ماله ولا من ديته ، وإن قتله خطأ ورث من ماله ، ولم يرث من ديته» اهـ ورواه الدارقطني من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص .

(قوله) «والأولى الاحتجاج بقول علي عليه السلام وقد سئل عن رجل قتل ابنه فقال : إن كان خطأ ورث ، وإن كان عمداً لم يرث» هكذا حكاه في أصول الأحكام من رواية الناصر عليه السلام

ابنه فقال « إن كان خطأ ورث ، وإن كان عدماً لم يرث » قالوا : حذف رجل ابنه بالسيف فأصاب رجله فقتله فغرمه (٢) الدية مغلفة ، ونفاه من الميراث وجعل ميراثه لأخيه وأمه . قلنا : لكونه عدماً (الطحاوي ح) إن كان صديقاً أو مجنوناً ورث وإلا فلا . قلنا : لا وجه للفرق مع عدم إثم المخطئ ، فهو كمدل قتل باغياً ، وكن يرحم بأمر الإمام .

### فصل

ولا توارث بين حر ومملوك إجماعاً ، إذ لا يملك فلا يرث ولا يورث ، (فرع) (هـ) فلو أعتق الإبن المملوك بعد موت أبيه ولا وارث له سواء ، كان المال له (م) المراد به أنه أخص به من سائر مصارف بيت المال لرحمه ، لا من جهة الإرث ، فإن كان ثم وارث غيره لم يستحق العتيق شيئاً ، إذ قدم ملكه غيره . وعن علي عليه السلام أنه اشترى الإبن المملوك بيمض تركه الأب ثم أعتقه ثم ورثه باقى المال قلت : فعل ذلك ندبا لا وجوبا ، «مسألة» ومن عتق بعضه ورث وورث بقدر ما عتق منه ، إذ قضى على عليه السلام بذلك في أب حر وابن نصفه حر ، فجعل نصف التركة بينهما . وعنه في ابنين أحدهما حر والآخر عبد عتق نصفه ، فجعل للحر ثلثي المال ، وللآخر الثلث ، (د) له نصف

(قوله) « قالوا : حذف رجل ابنه بالسيف » الخ . عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن رجلاً من بني مدج يقال له قتادة حذف ابنه بسيف فأصاب ساقه ففرى في جرحه فمات فقدم سراقه بن جعشم علي عمر بن الخطاب فذكر ذلك له ، فقال له عمر : اعدد على ماء قديد عشرين ومائة بعير حتى أقدم عليك فلما قدم عليه عمر أخذ من تلك الإبل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه ، ثم قال : أين أخو المقتول؟ فقال : هأنذا فقال : خذها فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : ليس للقاتل شيء » أخرجه الموطأ ولم يذكر « أم المقتول » كما في الكتاب والله أعلم .

(قوله) « إذ قضى على عليه السلام بذلك في أب حر وابن نصفه حر فجعل نصف التركة بينهما » لفظه في مجموع زيد بن علي عليه السلام : وعن علي عليه السلام في أب حر ، وابن نصفه حر ، قال : للأب النصف وللإبن النصف « وفيه أيضاً عن علي عليه السلام » في رجل مات وخلف ابنين أحدهما حر والآخر عتق نصفه ، فقال : للمال بينهما أثلاثاً للذي عتق كله ثلثا للمال ، وللذي أعتق نصفه الثلث » اهـ

ميراث كالأثني ، «مسألة» وتبعض الدية والحد كالإرث ، (فرع) فلو مات عن ابن نصفه حر ، فله نصف تركته ، والباقي لعصبة ابنه<sup>(١)</sup> ، وكذلك ما أشبهه ، «مسألة» وميراث المرتد للمسلمين ؛ قيل : إجماعاً ، إذ هي كموته (الأكثر) ولا يرث المسلم من الذمي (معاذ معاوية ن والامامية) بل يرث لنا «لاتوارث بين أهل ملتين» قالوا قال صلى الله عليه وآله وسلم «الاسلام يعلو ولا يعلى» قلنا : نقول بموجبه والإرث ممنوع بما روينا . قالوا قال صلى الله عليه وآله وسلم : «ترثم ولا يرثونا» . قلنا : لعله أراد المرتد ، جمعاً بين الأخبار «مسألة» (هـ فو) ويرث المرتد ورثته المسلمون (ش) لا بل لبيت المال (ح) ما اكتسبه قبل الردة فلورثته المسلمين ، وبعدها لبيت المال ، لنا : قتل على عليه السلام المستورد العجلى حين ارتد وجعل ميراثه لورثته المسلمين ولم يفصل . قالوا : لا يرث المسلم الكافر . قلنا : مخصوص بعمل على عليه السلام قالوا : غنم أموال أهل الردة . قلنا : كان لهم منعة فصاروا حراً بين ، «مسألة» (هب فو) وتقضى ديون المرتد ووصاياه من تركته (ح فو) لا تقضى بما اكتسبه حال الردة ، إذ هو في . قلت : إذا كان موروثاً قالدين أولى ، «مسألة» ولا توارث بين يهودى ونصراني والعكس ، ولا بين وثني وكتابي ، ولا مجوسى ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لاتوارث بين أهل ملتين» (ح) الكفر ملة واحدة . قلنا : إذا قبلت شهادة بعضهم على بعض ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم «لا تقبل شهادة ملة على ملة إلا ملة الإسلام» ، «مسألة» فإن تنصر يهودى أو مجوسى أو العكس أقر

(قوله) «الإسلام يعلو ولا يعلى» عن أبي الأسود قال «أتى معاذ بميراث يهودى فورثه ابنه له مسلماً» ، وقال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الإسلام يعلو ولا يعلى ، ويزيد ولا ينقص . ذكره رزين .

(قوله) «قتل على عليه السلام للمستورد العجلى» الخ . حكى في أصول الأحكام عن على عليه السلام «أنه قتل المستورد العجلى حين ارتد وجعل ميراثه لورثته من المسلمين» انتهى .

(قوله) «قالوا : غنم أموال أهل الردة» روى عن على عليه السلام «أنه غنم أموال بني ناجية وذرايرهم لما ارتدوا وغنم المسلمون أموال أهل الردة في أيام أبي بكر» وجميع ذلك مشهور وهو متأول بأنهم كانوا أهل منعة فصاروا بمنزلة أهل الحرب «والله أعلم» .

(قوله) «لاتوارث بين أهل ملتين» تقدم .

(قوله) «لاتقبل شهادة ملة على ملة إلا ملة الإسلام» تمامه «فإن شهادة المسلمين جائزة على

هل للمل «هكذا في أصول الأحكام» .

(١) نسخة : أبيه



على ما صار إليه ، ويرثه أهل الملة التي انتقل إليها . قالت : فأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم « من بدل دينه فاقتلوه » فأراد من ارتد ، « مسألة » « مسألة » ( هـ ) فإن مات ذمى ولا وارث له فليبت ما لهم ( هـ ) إذ لا يخرج إليهم شيء من ماله ، فكذلك لا تأخذ منهم ، « مسألة » ( على زيد ق سا ) ومن لا يرث بحال لا يجب ، فلو ترك مسلم ابناً ذمياً أو قاتلاً ، فللأم الثلث والباقي للمصبة ( عو ) بل يجب فلها السدس والباقي للمصبة قلت : إذا لم يرث لأمر يختص به فهو كالعدم .

### باب أحكام أهل المواريث

« مسألة » المصبات يتوارثون إذا ثبت النسب وحفظت الدرج إلى أب واحد يجمعهم ولا يرث الأبعد مع الأقرب ، ولا يرث من ينتسب بنسب مع وجود من ينتسب بنسبين « مسألة » وذوو السهام يأخذون أولاً سهامهم المفروضة والباقي للمصبات ، أو رد عليهم . ولا يرث المدلى مع وجود المدلى به إلا الأخوة لأم فإنهم يدلون بالأم ويرثون معها ، « مسألة » وذوو الأرحام هم أولاد البنات ، وأولاد بنت الابن ، وأولاد الأخت ، وبنات الأخ ، وبنات ابن الأخ ، وأولاد الأخ لأم ، والعم لأم ، والعمة ، وبنت ابن العم ، والأخوال والخاللات ، وأبو الأم وأخوال الأب ، وأب أم الأب وحكمهم أن يرفضوا إلى أسبابهم التي يدلون بها ، فيرث من يرث سببه ، ويجب من يجب سببه ويعصب من يعصب ، ويرثون بالسبق ، فمن سبق إلى ذى سهم أو عصبة استحق الميراث وكل جلة أدرجت أيا بين أمين ، أو أما بين أبوين ، فهي من ذوى الأرحام .

### باب الحجب

تحجب الزوج إلى الربع ، والزوجة إلى الثمن ، والأم إلى السدس ، الولد وولد الابن ، ذكرًا كان أو أنثى ، ويجب الأم أيضاً الاثنان من الأخوة أو الأخوات فصاعداً ، والبنات الواحدة تحجب بنت الابن من النصف إلى السدس ، وبنات الابن من الثلثين إلى السدس ، وكذلك الأخت الواحدة لأب وأم تحجب الأخت لأب من النصف إلى السدس ، والاثنين فصاعداً من الثلثين إلى السدس ، وقد مرت الأدلة على ذلك ، « مسألة » ويسقط الأخ لأم مع أربعة ، الولد وولد الابن ذكرًا كان أم أنثى ، والأب والجد ، « مسألة » وإذا استكمل البنات الثلثين سقط بنات الابن

إلا أن يكون معهن ، أو يلازمهن ، أو أسفل منهن ابن ابن ذكر ، فيعصبهن فيما بقي ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، وإذا استكمل الأخوات لأب وأم الثلثين سقطت الأخوات لأب ، إلا أن يكون معهن أنح لمن فيعصبهن فيما بقي للذكر مثل حظ الأنثيين ، والذين لا يسقطون بحال خمسة : الأبوان والزوجان وولد الصاب ، مع سلامة الحال ، «مسألة» والأب والجد مع البنين ذوا سهم لا غير ، ومع البنات ذوا سهم وتعصيب ، والأب يسقط الأخوة ، والجد يقاسمهم إذا كانت المقاسمة خيراً له من السدس وهو مع الأخوات منفردات عصبه ، فإذا نقصته المقاسمة عن السدس أو كان مع الأخوة أو الأخوات بنت أو بنت ابن فهو ذو فرض لا غير وهو السدس ، وقد مرت أدلة ذلك كله .

## كتاب السير

السيرة : الطريقة ، وهي في الأصل من سار إلى كذا ، أى ذهب إليه ، «مسألة» الجهاد سنم الدين ، وهو أصل في النبوة والإمامة ، ولما أراد الله سبحانه بعثة محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، أظهر كراماته حال الخل به ورضاعه وخطامه بما هو مأثور في سيرته صلى الله عليه وآله وسلم ، وبغض إليه عبادة غير الله . ومن ثم قال : «ما كفر بالله نبي قط» وأول ما فتح به التمام الصادق ومحبة الخلوة فكان يتحنث في حراء ، وتسليم الشجر والحجر عليه ، وحين بلغ أشده أربعين سنة أتاه جبريل عليه السلام في حراء بأول سورة القلم ففرغ وخشى أن به جنه ، وكان من خديجة ما هو مشهور ، ثم دعا الخلق

## كتاب السير

(قوله) «أول ما فتح به التمام» الخ . عن عائشة قالت «أول ما بدى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الوحى : الرؤيا الصالحة في النوم ، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ، وحبيب إليه الخلاء ، فكان يخلو بفار حراء ، فيتحنث فيه - وهو التعبد - الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله ، ويتزود لذلك ثم يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها حتى جاءه الحق » وفي رواية «حتى جاء الحق وهو في غار حراء فجاءه الملك ، فقال : اقرأ ، قال : ما أنا بقارئ ، قال : فأخذني فغطى حتى بلغ مني الجهد ، ثم أرسلني فقال : اقرأ ، قلت : ما أنا بقارئ ، فأخذني فغطى الثانية حتى بلغ مني الجهد ، ثم أرسلني فقال : اقرأ ، قلت : ما أنا بقارئ ، فأخذني فغطى الثالثة حتى بلغ مني الجهد ، ثم أرسلني ، فقال : اقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الإنسان من علق اقرأ وربك =

إلى التوحيد (ي) ولما تخوف من دعاء قريش آمنه الله بقوله تعالى ( بلغ ما أنزل إليك ) إلى قوله تعالى ( والله يعصمك من الناس ) فأحضر عشيرته فيهم أبو لهب فدعاهم ، والقصة مشهورة . قالت : والأقرب أن قوله تعالى ( والله يعصمك من الناس ) نزلت في المدينة ، وإنما سبب جمعه إياهم قوله

== الأكرم - حتى بلغ ما لم يعلم - فرجع بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرجف فؤاده - وفي نسخة بوادره - فدخل على خديجة بنت خويلد فقال : زملوني زملوني ، فزملوه حتى ذهب عنه الروع فقال لخديجة وأخبرها الخبر ، وقال : لقد خشيت على نفسي ، فقالت له خديجة : كلا ، ابشر ، فوالله ما يخزيك الله أبداً ، إنك لتصل الرحم وتصديق الحديث وتحمل الكل ، وتكسب المعدوم وتقري الضيف وتعين على نوائب الحق ، فانطلقت به خديجة حتى أتت به على ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزي ابن قصي ؛ وهو ابن عم خديجة أخت أبيها ، وكان أمراً تنصر في الجاهلية وكان يكتب الكتاب العبراني ، وكتب من الإنجيل بالعربية ما شاء الله أن يكتب ، وكان شيخاً كبيراً قد عمى ، فقالت له خديجة : يا ابن عم اسمع من ابن أخيك ، فقال له ورقة : يا ابن أخي ماذا ترى ؟ فأخبره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خبر ما رأى ، فقال له : هذا الناموس الذي أنزل الله على موسى ، يأتيني فيها جذع ، يأتني أكون حياً إذ يخرجك قومك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أوخرجني هم ؟ قال : نعم ، لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به إلا عودي ، وإن يدركني يومك حيّاً أنصرك نصرّاً مؤزراً ، ثم لم يلبث ورقة أن توفي وقر الوحي « أخرجه البخاري ومسلم ، وزاد البخاري في رواية أخرى « وقر الوحي فترة حتى حزن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما بلغنا حزناً غدا منه مراراً حتى يتردى من رموس شواقي الجبال ، فكلما أوفى بذروة جبل لكي يلتقي نفسه منه تبدي له جبريل عليه السلام فقال : يا محمد إنك رسول الله حقاً ، فيسكن لذلك جأشه وتقر نفسه فيرجع ، فإذا طالت عليه فترة الوحي غدا لمثل ذلك فإذا أوفى بذروة جبل تبدي له جبريل عليه السلام ، فقال له مثل ذلك « وعن علي عليه السلام قال « كنت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمكة فخرجنا في بعض نواحيها لما استقبله شجر ولا جبل إلا وهو يقول : السلام عليك يا رسول الله « أخرجه الترمذي ؛ وعن جابر بن سمرة : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « إن بمكة حجراً كان يسلم على ليلى بعثت إني لأعرفه الآن « أخرجه مسلم والترمذي .

( قوله ) « قلت : والأقرب » الخ . الصواب ما ذكره عليه السلام ، ويؤيده ما أخرجه الترمذي عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحرس ليلاً حتى نزلت ( والله يعصمك من الناس ) فأخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأسه من القبة فقال لهم : يا أيها الناس انصرفوا فقد عصمني الله »

( قوله ) « وإنما سبب جمعه صلى الله عليه وآله وسلم إياهم » الخ . عن ابن عباس قال : لما نزلت

تعالى ( وأنذر عشيرتك الأقربين ) فلما تولوا وآذوه أمره الله بالأعراض عنهم ، بقوله تعالى ( وأعرض عنهم ) ونحوها ثم أذن له بالمهجرة لما كثر تأذى أصحابه ، فقال تعالى ( ومن يهاجر في سبيل الله فيجد في الأرض مراغماً كثيراً وسعة ) ولم يوجبها ، ففترق المسلمون إلى الحبشة والشام ، وكان يعرض نفسه في المواسم على القبائل فلم يقبله أحد إلا الأوس والخزرج ، وابتداء قصتهم مشهورة ، فلما هاجر وكثر أعوانه

( وأنذر عشيرتك الأقربين ) صعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الصفا ، فجعل ينادى : يا بني فهر ، يا بني عدى ، لبطن قريش ، حتى اجتمعوا « الخ . وقد تقدم ، وفيه روايات وأحاديث كثيرة . ( قوله ) « وكان يعرض نفسه بالمواسم » الخ . عن جابر قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعرض نفسه بالموقف فيقول : ألا رجل يحملني إلى قومه ، فإن قريشاً تمنعوني أن أبلي كلام ربى » أخرجه أبو داود والترمذي ؛ وفي ذلك أحاديث أخر :

( قوله ) « وابتداء قصتهم مشهورة » قلت : هو في سيرة ابن هشام مستوفى ، لكن فيه بسط وأوجز منه ما حكاه صاحب الامتاع حيث قال « وكان يماضى الله تعالى للأوس والخزرج أنهم كانوا يسمعون من حلفائهم بنى قريظة والنضير يهود المدينة ، أن نبياً مبعوث في هذا الزمان ، ويتوعدون الأوس والخزرج به إذا حاربوهم ، فيقولون : سنقتلكم معه قتل عاد وإرم ، وكانت الأوس والخزرج تحج البيت فيمن يحجبه من العرب ، فلما رأوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو الناس إلى الله رأوا أمارات الصديق عليه لأئمة ، فقالوا : هذا والله الذى توعدكم يهود به فلا يسبقنكم إليه ، قال : ثم إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى عند العقبة من منى في الموسم ستة من الخزرج وهم يغلغفون رءوسهم فجلس إليهم فدعاهم إلى الله وقرأ عليهم القرآن ، فقال بعضهم لبعض : إنه النبي الذى توعدكم به يهود فلا يسبقنكم إليه ، فاستجابوا لله والرسول ، وآمنوا وصدقوا ، فلما كان العام المقبل وفى الموسم منهم اثنا عشر ، فبايعوه عند العقبة كبيعة النساء ، وذلك قبل أن يؤمر بالقتال فبعث معهم مصعب بن عمير وابن أم مكتوم ليعلموا القرآن من أسلم ويدعوا إلى الله . ففشا الإسلام بالمدينة ثم كانت بيعة العقبة الثانية ، فاجتمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الأوس والخزرج ثلاث وسبعون رجلاً ، وامرأتان ، عند العقبة في أوسط أيام التشريق ليلاً ، لا يشعر بهن أحد . فقتل عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القرآن ، ورغبهم في الإسلام ، وشرط عليهم أن يمنعوه مما يمنعونه من نساءهم ، فأخذ البراء بن معرور بيد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال : والذى بعتك بالحق لنمنعك مما تمنع منه أئزنا فبايعنا يا رسول الله ، فنحن والله أهل الحرب . فبايعوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وكان أول من بايعه أسعد بن زرارة على أن يمنعوه مما يمنعونه من نساءهم وأبنائهم ، وحضر مع =

أمر بالجهاد ، قال تعالى (أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير) ونحوها ، وكذا حال الأئمة يمدرون عند الضعف لا عند القوة ، «مسألة» والإمامة رئاسة عامة لشخص مخصوص بحكم الشرع ليس فوقها يد، «مسألة» (الأ كبر) وهي واجبة (ه أ كثر له<sup>(١)</sup> الأشعرية) شرعا ، إذ ثمرتها أمور شرعية (الإثنا عشرية والسبعية من الملاحدة) بل عقلا فقط ، إذ وجبت لكونها لطفاً في الواجبات العقلية والشرعية (الجاحظ البلخي أبو الحسين البصري) بل شرعا وعقلا إذ هي أمر يندفع به الضرر عن الخلق ووجوب دفع الضرر عقلي (ضرار الأصم هشام النوطي الفجندات ) بل لا تجب (فالفجندات) مطلقا قالوا : إذ لا دليل (وهشام) حيث يخشى أن يقتل ، أو شور فتنة بقيامه ، فأما الأحكام الشرعية وتقوية معالمها فتجب (الأصم) لا تجب في كل وقت ، بل عند ظهور الظلمة وظلم الخلق فتجب إزالة ذلك الضرر ، لنا إجماع الصحابة على أن الحدود إلى الأئمة واستمرار الأمر بأقامتها يستلزم وجوب ما لا يتم الواجب إلا به . وإذ فزعوا إلى منصوب عقيب موته

= رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حينئذ علي وأبو بكر والعباس قبل إسلامه، فتوثق له ، ثم لم يزل المسلمون بعد ذلك يهاجرون أرسالا إلى المدينة حتى هاجر إليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وصدق الله وعده ، وأظهر دينه . انتهى

(قوله) « وإذ فزعوا إلى منصوب عقيب موته » قلت : الأحاديث المتضمنة لذلك كثيرة ، منها ما أخرجه البخاري عن ابن عباس في جملة حديث طويل « أن عمر بن الخطاب قال في خطبة له مالفظة : ثم إن بلغني أنه قاتلا منكم يقول . والله لو مات عمر لبايعت فلاناً ، فلا يفتّر قائل أن يقول : إنما كانت بيعة أبي بكر فلتنة وتمت ، ألا وإنها كانت كذلك ، ولكن الله وفي شرها وليس فيكم من تقطع إليه الأعناق مثل أبي بكر ، وإنه كان من خبرنا حين توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة ، وخالف عنا علي والزبير ومن معهم ، واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر ، فقلت لأبي بكر : انطلق بنا إلى إخواننا هؤلاء من الأنصار ، فانطلقنا نريدهم ، فلما دنونا منهم لقينا رجلا صالحا فذكرنا ما تمألا عليه القوم ، فقالا : أين تريدون يا معشر المهاجرين ؟ قلنا : نريد إخواننا هؤلاء من الأنصار ، فقال : لا عليكم ، ألا تقرّبونهم اقضوا أمركم ، فقلت : والله لنأتينهم ، فانطلقنا حتى أتيناهم في سقيفة بني ساعدة ، فإذا رجل مزمل بين ظهرانيهم ، فقلت : من هذا ؟ فقالوا : سعد بن عباد ، فقلت ماله ؟ قالوا : يوعك ، فلما جلسنا قليلا تشهد خيلهم فأتني على الله بما هو أهله ، ثم قال : أما بعد ، ففتح أنصار الله وكتيبة الإسلام وأنتم معاشر المهاجرين رهط

صلى الله عليه وآله وسلم، وقال (١) «لابد لهذا الأمر من يقوم به» الخبر . ولم يخالف أحد في ذلك ، بل في عين المنصوب ، وقد مر إبطال قول الخالف في المقدمة ، «مسألة» ومجرد الصلاحية لا يكفي في انعقاد الإمامة إجماعاً ، بل لابد من طريق ، «مسألة» (هـ الإمامية) وطريقها في علي عليه السلام النص (الزيدية الجزعة<sup>(١)</sup>) وهو خفي يحتاج إلى نظر (الإمامية والجارودية) بل جلي متواتر يكفر من

مناء، وقد دفت دافعة من قومكم ، فإذا هم أرادوا أن يخزلونا من أصلنا، وأن يقصونا من الأمر ، فلما سكنت أردت أن أتسكلم ، وكنت زورت مقالة أعجبتني ، أردت أن أقدمها بين يدي أبي بكر . وكنت أداري منه بعض الجد ، فلما أردت أن أتسكلم قال أبو بكر : على رسلك فسكربت أن أعصيه فتكلم فكان أحلم مني وأوقر وأوفق ، والله ما زك من كلمة أعجبتني في تزويري إلا قال في يديته مثلها ، أو أفضل منها حتى سكنت ، فقال : ماذا كنتم فيكم من خير فأنتم له أهل ، ولن يعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش ، فهم أوسط العرب نسباً وداراً ، وقدر ضيت لكم أحدهذين الرجلين ، فبايعوا أيهما شئتم ، وأخذ يدي ويدي أبي عبيدة بن الجراح ، وهو جالس بيننا فلم أكره مما قال غيرها ، كان والله أن أقدم فيضرب عنقي لا يقربني ذلك من إثم أحب إلى من أن أتأمر على قوم فيهم أبو بكر ، اللهم إلا أن تسول لى نفسى عند الموت شيئاً لا أجده الآن ، فقال قائل من الأنصار : أنا جديتها المحكك ، وعنديها المرجب ، منا أمير ومنكم أمير يامعشر قريش ، فكثرت اللفظ وارتفعت الأصوات حتى فرقت من الاختلاف ، فقلت : أبسط يدك يا أبا بكر فبايعته وبايعه المهاجرون ، ثم بايعه الأنصار ، ومروا على سعد بن عباد ، فقال قائل منهم : قتلتم سعداً ، فقلت : قتل الله سعد بن عباد ، فقال عمر : وإنا والله ما وجدنا فيما حضرنا من أمرنا أقوى من مبايعة أبي بكر ، خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن يعة أن يبايعوا رجالاً منهم بعدنا ، فلما أن نبايعهم على ما لا يرضى ، وإيمان نخالفهم فيكون فساد فن بايع رجالاً على غير مشورة من المسلمين ، فلا يبايع هو ولا الذى بايعه تفرقة أن يقتلا انتهى ، وفيه أحاديث كثيرة يتضمن بعضها زيادات .

(قوله) « وقال أبو بكر : لابد لهذا الأمر من يقوم به » الخبر . روى « أن أبا بكر لما حضرته الوفاة قال : يامعشر المسلمين ، إنه قد حضر من قضاء الله ما ترون ، ولا بد لكم من رجل يلى أمركم ويصلي بكم ، ويقاتل عدوكم ؛ فإن شئتم اجتماعهم وائتمرتهم ، وإن شئتم اجتهدت لكم ، فوالله الذى لا إله إلا هو لا آلوكم ونفسى خيراً فبكوا . وقالوا : أنت خيرنا وأعلمنا ، فاختر لنا ، فقال : إني قد اخترت لكم عمر » انتهى . وسأئى ما هو بمنزلة التمام له ، والله الموفق .

(قوله) « وطريقها النص على علي عليه السلام » قلت : وهو قوله تعالى ( إنا وليكم الله ورسوله الآية ) - وخبر الغدير وخبر للنزلة ، وجميع ذلك معروف .

خالفه (المعتزلة والأشعرية) لا نص على إمامته ، بل على فضله (ي) فإن كانت قطعية فالتحالف مخطئ ، ولا يبلغ التسق ، إذ لا دليل . وإن كانت اجتهادية فلا خطأ إلا مجازاً ، إذ كل مجتهد مصيب . «مسألة» (هـ) وطريق إمامة الحسن والحسين النص ، وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم « الحسن والحسين إمامان » (المعتزلة والأشعرية) بل العقد والاختيار (ي) وهو صريح لكنه متلقى بالقبول وليس بمتواتر فيحتاج إلى النظر في صحته ، «مسألة» والإمامة في أولادها غير محصورة ، وقيل محصورة في اثني عشر ، وقيل : في أولاد أحمد بن عيسى ، وقيل : الامام بعدها علي بن الحسين والباقر والصادق وإسماعيل بن جعفر ، وقيل : بل محمد بن الحنفية ، وهو قول الكيسانية ، وقيل : في ولد علي مطلقاً ، فأدخل ولد المباس بن علي ، ولا خلاف بين من قصرها في البطين ولم يحصرها أن طريقها الدعوة ومباينة الظلمة مع كمال الشروط (ي) وأول من دعا بعد الحسين مع كمال الشروط زيد بن علي ، وقيل بل الحسن بن الحسن ، دعا في الكوفة طالباً لثأر عمه والصحيح الأول . قلت : بل الصحيح أن أولهم الحسن بن الحسن كما مر في مقدمة الكتاب (له) و (الأشعرية) بل طريقها في كل وقت العقد والاختيار ، فعلمهم في الخلفاء الأربعة ، لنا إجماع المثرة وضمف دعوى الإجماع

(قوله) «الحسن والحسين إمامان» تمامه «قالا أوقدا؛ وأبوهما خير منهما» حكاة في الشفاء وغيره .  
(قوله) «لعلمهم في الخلفاء الأربعة» قلت : أما أبو بكر فقد تقدم ذكر بيعته ، وأما عمر ففي الجامع عن عائشة «أن أبا بكر لما حضرته الوفاة ، دعا عمر فقال له : إني مستخلفك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا عمر ، إنا نقتل موازين من نقتل موازينه يوم القيامة باتباعهم الحق ونقتله عليهم ، وحق لميزان لا يوضع فيه إلا الحق ، أن يكون ثقيلاً ، يا عمر إنا خفت موازين من خفت موازينه باتباعهم الباطل وخفته عليهم ، وحق لميزان لا يوضع فيه إلا الباطل أن يكون خفيفاً ، وكتب إلى أمراء الأجناد : وليت عليكم عمر ، ولم آل نفسي ولا المسلمين خيراً ، ثم مات ودفن ليلاً » ثم قام عمر في الناس خطيباً فقال : بعد أن حمد الله : أيها الناس ، إني لا أعلمكم من نفسي شيئاً تجهلون به ، أنا عمر ولم أحرص على أمركم ، ولكن التوفى أوصى إلى بذلك ، والله أعلمه ذلك ولست أجعل أمانتي إلى أحد ليس لما بأهل ولكن أجعلها إلى من تكون رغبته في التوفى للمسلمين ، أولئك أحق بهم من سنواتهم » ذكره رزين . وأما عثمان ففي حديث طويل أخرجه البخاري عن عمرو بن ميمون الأزدي أن عمر لما أصيب قيل له : أوص يا أمير المؤمنين استخلف ، فقال : ما أرى أحداً أحق بهذا الأمر من هؤلاء نفره ، أو الرهط ، الذين توفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو راض عنهم ، فسمي علياً

يوم السقيفة وبعدها لما ظهر من الخلاف ، « مسألة » (الأكثر) والمنصب معتبر في الإمامة (الزيدية) في الفاطميين فقط (المعتزلة) و (الأشعرية) في قریش فصحبوا إمامة الأشجج والذاقص (الأصم ضرار الجويني) بل تصح في كل واحد ولو مولى أو شرطيا إن كان صالحا ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم

وعثمان والزيير وطلحة وسعداً وعبد الرحمن ، وقال : يشهدكم عيد الله بن عمر وليس له من الأمر شيء كهيئة التعزية له ، وساق الحديث إلى أن قال : فلما فرغ من دفنه اجتمع هؤلاء الرهط فقال عبد الرحمن ابن عوف : اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم ، فقال الزيير : قد جعلت أمري إلى علي ، وقال طلحة : قد جعلت أمري إلى عثمان ، وقال سعد : قد جعلت أمري إلى عبد الرحمن ، فقال عبد الرحمن : أيكما يترأ من هذا الأمر ، فنجاه إليه ، والله عليه والإسلام لينظرون أفضلهم في نفسه ، فأسكت الشيخان ، فقال عبد الرحمن : أفتجدونه إلى ، والله على والإسلام ألا ألوعن أفضلكم ؟ قال : نعم ، فأخذ يدا أحدهما ، فقال : لك من قرابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والقدم في الإسلام ما علمت فالله عليك لئن أمرتك لتعدان ولئن أمرت عثمان لتسمعن ولتطيعن ، ثم خلا بالآخر فقال له مثل ذلك ، فلما أخذ الميثاق ، قال : ارفع يداك يا عثمان ، فبايعه وبايعه على عليه السلام ، وولج أهل الدار فبايعوه ، انتهى وأخرج البخاري أيضاً من رواية المسور بن مخرمة أبسط منه . وأمابيعة على عليه السلام « حكي ابن أبي الحديد أن المهاجرين والأنصار اجتمعوا بعد قتل عثمان في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لينظروا من يولون أمرهم ، حتى غص المسجد بأهله ، فاتفق رأى عمار وأبي الهيثم بن التيهان ورفاعة بن رافع ومالك بن العجلان وأبي أيوب خالد بن زيد على إقعاد أمير المؤمنين على عليه السلام في الخلافة ، وكان أشدهم تهاكبا على ذلك عمار بن ياسر ، فقال لهم : أيها الأنصار ، قد سار فيكم عثمان بالأمس ما رأيتموه وأنتم على شرف من الوقوع في مثله إن لم تنظروا لأنفسكم ، وإن علياً أولى الناس بهذا الأمر لفضله وسابقته ، فقالوا أرضينا به ، فقالوا حينئذ بأجمعهم لبقية الناس من المهاجرين والأنصار : أيها الناس إنا لن نألوكم خيراً وأنفسنا إن شاء الله ، وإن علياً من قد عرفتم ، وما نعرف مكان أحد أحمل لهذا الأمر منه ولا أولى به ، فقال الناس بأجمعهم : قد رضينا ، وهو عندنا على ما ذكرتم وأفضل ، فقاموا كلهم فأتوا علياً فاستخرجوه من داره ، وسألوه بسط يده فقبضها فتداكروا عليه تذاك الإبل الهيم على وردها حتى كاد بعضهم يقتل بعضاً ، فلما رأى منهم ما رأى سألهم أن تسكون بيتته في المسجد لتسكون ظاهرة للناس ، وقال : إن كرهني رجل واحد من المسلمين لم أدخل في هذا الأمر ، فنهض والناس معه حتى دخل المسجد ، فكان أول من بايعه طلحة ، فقال قيصة بن ذؤيب الأسدي تخوفت ألا يتم أمره لأن يد أول من بايعه شلاء ، ثم بايعه الزيير وبايعه المسلمون بالمدينة إلا عبد الله بن عمر ، وعبد مسلمة ، وسعد بن أبي وقاص ، وأسامة بن زيد ، وكعب بن مالك وحسان بن ثابت وعبد الله بن =



«أطيعوا السلطان وإن كان عبداً حبشياً» لنا إجماع الصحابة على اعتبار المنصب ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «الأئمة من قريش» وخبرهم محمول على الأمراء ، إذ العبد ممنوعة إمامته إجماعاً ، لشغله

==سلام ، فأمر بإحضار عبد الله بن عمر ، فقال له : بايع ، فقال : لأبايع حتى تبائع جميع الناس . وقد تقدم بقية كلامه معه ، وخروجه إلى مكة ثم أتى بسعد بن أبي وقاص ، فقال له : بايع ؛ فقال له : يا أبا الحسن خفي ، فإذا لم يبق غيري بايعتك ، فوالله لا يأتيك من قبلي أمر تكرهه أبداً ، فقال على عليه السلام : صدق . ثم بعث إلى محمد بن مسلمة ، فلما أتاه قال له : بايع ، قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرني إذا اختلف الناس وصاروا هكذا - وشبك بين أصابعهم - أن أخرج بسيفي فأضرب به عرض أحد ، فإذا انقطع أثبت منزلي فكنكت فيه لأبرحه حتى تأتيني يدخطئة أو منية قاضية ، قال له على عليه السلام . فانطلق إذا فكن كما أمرت به ، ثم بعث إلى أسامة بن زيد فلما جاء قال له : بايع ؛ فقال : إني مولاك ولا خلاف عليك مني ، وستأتيك يعمى إذا سكن الناس ، فأمره بالانصراف ، ولم يبعث إلى أحد غير هؤلاء ، وقيل له : ألا تبعث إلى حسان بن ثابت ، وكعب بن مالك ، وعبد الله بن سلام ؟ فقال : لا حاجة لنا فيمن لا حاجة له فينا . قال ابن أبي الحديد : فأما أصحابنا فانهم يذكرون في كتبهم : أن هؤلاء الرهط إنما اعتذروا بما اعتذروا به لما نذبتهم إلى الشخصوس معه لحرب أصحاب الجمل ، وأنهم لم يتخلفوا عن البيعة ، وإنما تخلفوا عن الحرب ، انتهى .

(قوله) «أطيعوا السلطان وإن كان عبداً حبشياً» لفظ الحديث عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة» ما أقام فيكم كتاب الله ، أخرجه البخاري ، وعن أم الحصين الأحمدية : أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول «يا أيها الناس ، اتقوا الله وإن أمر عليكم عبد حبشي مجذع . فاسمعوا له وأطيعوا ما أقام فيكم كتاب الله» رواه الترمذي .

(قوله) «الأئمة من قريش» عن بكر بن وهب قال : قال لي أنس : أحدثك حديثاً ما أحدثه كل أحد ، إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قام على باب البيت ونحن فيه ، فقال : الأئمة من قريش إن لي عليكم حقاً ، ولهم عليكم مثل ذلك ، ما إن استرحموا رحموا ، وإن عاهدوا عاهدوا ، وإن حكموا عدلوا ، فمن لم يفعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » رواه أحمد بإسناد جيد ، واللفظ له ، وأبو يعلى والطبراني . وعن أبي برزة الأسلمي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «الأمراء من قريش ثلاثاً ، ما فعلوا ثلاثاً : ما حكموا فعدلوا ، واسترحموا فرحموا ، وعاهدوا فوفوا ، فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » رواه أحمد والبخاري ، وأبو يعلى ، وروى أحمد وغيره نحوه عن أبي موسى يرفعه . وعن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان» أخرجه البخاري ومسلم .

بخدمته سيده ، «مسألة» وقول البكرية بالنص على إمامة أبي بكر ، بقوله تعالى (ستدعون إلى قوم أولى بأس شديد) الآية . وكان هو الداعي على ما حكى المفسرون . لانصرح فيه بالإمامة وإن دعا إلى ذلك ، لكن قد قيل غير ذلك ، «مسألة» وقول بعض الإمامية: طريقها المعجز مردود بالإجماع ، ولا دليل عليه أيضا ، «مسألة» وقول العباسية «إنها موروثه» مردود بالإجماع أيضا ، وبمباينة (ع) لعل عليه السلام والحسين ويستلزم أن يستحقها النساء والصبيان والبر والفاجر ، والقائل به ابن الراوندي مع قوله بإمامة علي بن عبد الله بن العباس دون إخوته ، وولده إبراهيم دون أخيه قثم ، فنقض قوله ، «مسألة» (الأكثر) ولا يستحق الإمامة جزاء على الأعمال (عباد الصوفية أصحاب المعارف الجاحظ بعض الإمامية) بل يستحق بذلك . قلنا : فتدخل النساء وتجاوز الجماعة ، وذلك باطل ، وقوله تعالى (وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا) لا يقتضي استحقاقهم إياها لأجل الصبر ، بل لما اختصوا به من الصفات الحسنة ، «مسألة» (الأكثر) ولا تنعقد بالعلبة (الأشهرى الحنابلة الكرامية بعض المشبهة) بل تنعقد بها قلت: وذكره النواوي في المنهاج أيضا، فقال : وكذا فاسق أو جاهل في الأصح فجوزوا إمامة الفاسق بذلك ، واعتقدت (الكرامية) بنى الحسين بن علي عليه السلام على يزيد بن معاوية الطاغى لعنه الله تعالى، (ي) وهذا القول خلق ألا يلتفت إليه ولا يعمل عليه . قلت : لمخالفته ما هو معلوم من الدين قطعا . قال الله تعالى (ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار) والركون : الميل اليسير ، فكيف اتخاذهم أئمة يعمل بأوامرهم ونواهيهم يالله من أهل هذه الأهواء للتسمين بالاسلام لفظا لا معنى .

### فصل في شروط الامام

الأول المنصب وفيه الخلاف المتقدم ، «مسألة» (٥ جميعا) ولا بد من كونه فاطميا للاجماع على صحتها فيهم ، ولادليل على صحتها في غيرهم ، فأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم «الأئمة من قریش» فلا تصریح فيه بمجوازا في غيرهم، بل أقرب إلى قصرها فيهم، إذ من للتبعض، ولا وجه لاختصاص بعض من قریش إلا بالانتساب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. الثاني: العلم، فيجب كونه مجتهدا إجماعا، ليتمكن من إجراء الشريعة على قوانينها (ي) فلو قدر تعذر الاجتهاد في جواز إمامة المقلد تردد ، الأصح الجواز للضرورة كالحاكم . قلت : لكن قد ذكر في شرح الأصول وغيره من

الكتب الكلامية ، أنه لا يجوز من الله سبحانه إخلاء الزمان عن يصلح للإمامة ، وادعى الإجماع على أن شرطها الاجتهاد ، فاقضى أنهم يمنعون خلو الزمان عن مجتهد ، وأنه لا يتعذر مع بقاء التكليف «مسألة» (ي) وعلوم الأئمة ثمانية: وهى الأصولان ، ليعلم مايجوز على الله تعالى وما لايجوز ، وما يصح الاستدلال به وما لايصح ، ولا يلزم أن يكون مبرزاً على جميع الدقائق والغوامض من ذلك ، والتفسير ، ولا يلزم معرفة جميعه ، بل مقدار الخمسة الآيات المتعلقة بالأحكام وجملة من الحديث ، وبكفيه كتاب صحيح يرجع إليه كالسنن لأبى داود ، وإن لم يحفظه غيباً ، بل يعرف المواضع وطرفاً من أحكام الرواة فى العدالة ، وإنما يلزمه إلى مصنف الكتاب الذى يعتمد عليه ثم العهدة عليه (ي) وأحسن ما ضبط الرواة ضبطاً كلياً هو كتاب الإكمال فقيه من الضبط ما ليس فى التصانيف غيره ثم علم العربية واللغة ليتمكن من معرفة الكتاب والسنة (ي) ولا يجب كونه فى اللغة كالحليل والقراء ، وفى العربية كسيبويه ، إذ القصد تمكّنه من فهم الكلام العربى ، ويجب تكملة هذه العلوم بمعرفة الناسخ والمنسوخ لئلا يفتى بالمنسوخ (ي) ولا يلزم أن يحيط بمواقعه بحيث لا يشذ عنه شئ ، بل الغرض أن لا يفتى بمنسوخ (ي) فتى كل علمه كذلك صلح للفتوى فى كل حادث ، ويجب العمل بفتواه ما لم يخالف الإجماع ، ولا خلاف بين (هـ) و(ها) فى اشتراط هذا القدر فى الامام ليمتيز عن العوام ويتمكن من إرشاد الطغام وتمييز الحلال من الحرام (الثالث) العدالة بإجماع السلف ، فلا يصح فاسق تصريحا ولا تأويلاً ولله در القائل:

(١) وكيف يقوم الظل والعود أعوج

وهى تنطوى على الورع والشجاعة والسخاء ، فالورع الإتيان بالواجبات واجتناب المقبحات ، وعليه العمل بظنه فى المصارف وتحرى المصلحة ، وإن انكشف خلافها فلا ضير ، ومن العدالة تجنب بعض المباحات ، كالإفراط فى المزاح والبول فى السكك والشوارع ، وتجنب الإصرار على الضعاف ، كسرقة بصلة ، إذ تعيب الشاهد فالإمام أحق . وأما الشجاعة فهو كونه يجتمع القلب فى الحروب غير طائش الفؤاد . قلت : مقداما حيث يجوز السلامة ، إبقاء الإمامة على الجهاد . وأما السخاء ، فهو أن لا يبخل بالحقوق عن مصارفها ، وله أن يدخر شيئاً لما ينوب ، فإن اشتدت حاجة الفقراء

(١) قبله : لنا ملك ما فيه للملك آية خلا أنه يوم السلام متوج  
أقيم لإصلاح الورى وهو مائل وكيف يقوم الظل والعود أعوج

قدمهم ، إذ حاجتهم مقدمة والحادث متوهم ، ولا يلزم الكرم المتعدى كفعله صلى الله عليه وآله وسلم في مال البحرين (الرابع) التدبير ، أى يكون أكثر رأيه الإصابة في الحرب والسلام والسياسة ، لاجتياجه إلى ذلك . قلت : وحقيقة التدبير هي معرفة الطرق التي يتوصل بها إلى الأغراض على وجه لا ينكر من عرف وجه سلوكها تفصيلاً كونها أقرب ما يتوصل به ذلك الطالب إلى ذلك المطلوب ، بحسب حاله ، وسواء وصل إليه أم لا ، وندب انصافه بالزهد في إثارة اللذات المباحة ، وقلة رغبته في الدنيا وزخرفها ، ورغبته في الآخرة ، وكونه حسن الخلق سلس القياد ، لين المريكة ، لاتأخذه في الله لومة لأثم فيما يأتي ويذر .

## فصل

ويجب كونه ذكراً حراً مكلفاً إجماعاً ، «مسألة» (أكثر له الأشعرية) ومتى كملت شروطه وانعقدت إمامته لم يكن قوله حجة في العبادات (ن ع) بل حجة يحرم مخالفتها في كل شيء (ي) حجة في الفتاوى فقط ، لقوله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) فكما تجب طاعة الرسول تجب طاعة الإمام تحليلاً وتحريماً ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «ليس للرد إلا ما طابت به نفس إمامه» . قلنا : لا يلزم إلا فيما يقوى به أمره كالخقوق والشعار ، أو حكم به من

(قوله) «كفعله صلى الله عليه وآله وسلم في مال البحرين» عن أنس قال «أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمال من البحرين ، فقال : اشروه في المسجد ، وكان أكثر مال أتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الصلاة ولم يلتفت إليه فلما قضى الصلاة جاء مجلس إليه ، فما كان يرى أحداً إلا أعطاه ، إذ جاءه العباس فقال : يا رسول الله أعطني فاني فاديت نفسي وفاديت عقيلي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : خذ ، فثنا في ثوبه ثم ذهب يقوله فلم يستطع فقال : من بعضهم يرفعه على ، قال : لا ، قال : فارفعه أنت على ، قال : لا ، فثرت منه ثم ذهب يقوله فلم يستطع ، فقال : من بعضهم يرفعه على ، قال : لا ، قال : فارفعه أنت على ، قال : لا . فثرت منه ثم احتمله فألقاه على كاهله ، ثم انطلق ، فما زال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتبعه بصره حتى خفى علينا ، عجباً من حرصه ، فما قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وثم منها درهم» أخرجه البخاري .

(قوله) «ليس للرد إلا ما طابت به نفس إمامه» حكاية في الاتصاف والله أعلم

المعاملات ، فأما مجرد الفتوى من غير إلزام بمقتضاها فلا دليل على وجوب قبوله ، إذ لم يعلم من حال السلف التزام ما أفتى به الخليفة إن وجد لمخالفته مساع في الشرع ، ولهذا خالف على عليه السلام (٢) في كثير من فتاويه ولم ينكره من رأى صحة إمامة (٢) ونحو ذلك ، « مسألة » (ى ه الباعثي) ولا يجوز عقد الإمامة للمفضول من غير عذر للأفضل ، فأما مع العذر فيجوز إجماعا (البصرية من المعتزلة وها وبعض الزيدية) بل يجوز المفضول مع إمكان الأفضل . قلنا : الشروط في الأفضل أكل فوجب تقديمه على من دونه كالكامل على الناقص ، ولأنه يجمع عليه والمفضول يختلف فيه قلت : وفي الاحتجاج نظر ، إذ المقصود القيام بالأمر على الوجه المشروع ، ومن كملت شروطه متمكن من ذلك وإن لم يكن أفضل فلا وجه لمنع إمامته مع حصول المقصود بالإمامة كاملا ، وإذ المعلوم من السلف عدم اعتبار ذلك ، فإن (١) قال « وليتكم ولست بخيركم » وقال عمر « لولا على هلك عمر » وقال (٢) أيضا « كلتم أفتة من عمر » ولم ينكر أحد من الصحابة توليهم لأجل اعتقادهم فضل غيرهم عليهم ، بل لأجل النص فقط ، فكان إجماعا على صحة إمامة المفضول ، (فرع) (ى) ومعنى الأفضلية هنا كونه أكل في الشروط المعتبرة ، ويمكن معرفة ذلك ، لا كونه أكثر ثوابا ، إذ لا سبيل إلى معرفته إلا بالسمع ، « مسألة » (ى) ومتى دعا ثم خذله أعوانه لزمه الصبر حتى يفتح الله له كصبر الأنبياء عليهم السلام نوح ويونس ومحمد صلى الله عليه وآله وسلم وعليهم أجمعين ، فإن وجد أعوانا فعليه القيام بما إليه أمره من الجهاد ومنازمة الظلمة وإقامة الحدود ، ولا يجب التجسس على المستترين ، بل يجب التغافل عن موجبات الحدود ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ادروا الحدود بالشبهات » وله تأخير الحد لمصلحة ، كخشية تفرق جنده أو نحو ذلك ، ثم يقيمه بعد زوال العذر .

(قوله) « فان أبا بكر قال » الح . ذكر ابن هشام في سيرته « أن أبا بكر لما بايعه الناس بيعة العامة بعد بيعة السقيفة ، تكلم فحمد الله وأثنى عليه بالذي هو أهله ، ثم قال : أما بعد ؛ أيها الناس ، إني قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينوني ، وإن أسأت فقوموني ، الصدق أمانة ، والكذب خيانة ، والضعيف فيكم قوى عندي حتى أربع عليه حقه إن شاء الله تعالى ، والقوى فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله تعالى » وقال في كلامه « أطيعوني ما أطعت الله ورسوله ؛ فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم » الح .

(قوله) « وقال عمر » الح ، تقدم جميع ذلك .

قلت : وله إسقاطه إن خشي من إقامته مفسدة ، «مسألة» (هـ) وله الاستعانة بالكفار والفاسق حيث يستقيمون على أوامره ونواهيه (قش) لا يستعان بمشرك على باغ . قلنا : قد استعان صلى الله عليه وآله وسلم بخزاعة ، ولا فرق بين الشرك والفسق مع جواز القتل . وتجوز الاستعانة بالمنافق إجماعاً ، لاستعانته صلى الله عليه وآله وسلم بآل أبي وأصحابه . وتجوز الاستعانة بالفاسق على الكفار إجماعاً ، وعلى البغاة عندنا ، لاستعانة على بالأشعث ، «مسألة» وتبطل إمامته بالجنون المطبق والعوى المأيوس ، والجذام والبرص إجماعاً ، والوجه ظاهر (ي) والزمانة المفرطة ، والأقصاد المأيوس إجماعاً ، وبالكفر والفسق الظاهرين لاختلال العدالة ، وكبتلان ولاية العامل بالفسق والجنابة لتبريه صلى الله عليه وآله وسلم من فعل خالد في بني جذيمة ، وفعل محلم ، وإنكار على عليه السلام صلى (ع) .

(قوله) «قلنا : قد استعان صلى الله عليه وآله وسلم بخزاعة» المعروف أنهم دخلوا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عقد الصلح بينه وبين قريش عام الحديبية ، وبسببهم وبسبب نكث قريش العهد فيهم ، كانت غزوة الفتح كما هو مذکور .

(قوله) «ولاستعانته صلى الله عليه وآله وسلم بآل أبي وأصحابه» فان المعلوم : أن عبد الله ابن أبي بن سؤل وغيره من المنافقين كانوا يخرجون مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مغايرته وربما ظهر منهم للنفاق حينئذ ، كما كان من عبد الله بن أبي في غزوة بني المصطلق من قوله : لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ، وغير ذلك .

(قوله) «لاستعانته بالأشعث» قلت : هو الأشعث بن قيس السكندی من رؤساء اليمن ؛ وكان في عسكر على عليه السلام أيام صفين وله فيها مقامات مشهورة ، وكان علي عليه السلام يتهمه ، وله معه محاورات أغلظله على عليه السلام فيها ، ويروى : أنه أطراه يوماً ومدحه في وجهه ، فقال على عليه السلام : أنا دون ما تقول ، وفوق ما في نفسك ؛ وقد اتهم بمشاوره ابن ملجم لعنه الله في قتل على عليه السلام ، وكانت ابنته زوجة الحسن بن علي السلام التي يقال : إنها سمته «والله أعلم

(قوله) «لتبريه صلى الله عليه وآله وسلم من فعل خالد في بني جذيمة» تكرر .

(قوله) «وفعل محلم» هو محلم بن جثامة ، وسيأتي ذكر قصته .

(قوله) «وإنكار على عليه السلام على ابن عباس في أخذه مال الحجاز» قلت : الصواب مال العراق ، لأن المعروف في الرواية «أن علياً عليه السلام ولاه البصرة فأخذ من بيت مالها عشرة آلاف ألف درهم ، وارتحل بها إلى الحجاز ، فكتب إليه على عليه السلام يلومه على ما فعل ويتوعده إن لم يرجع ، وجرت بينهما مكاتبات يطول شرحها ، حتى إذا كان آخر أمره أن كتب إليه ابن عباس =

في أخذه مال الحجاز وعلي القعقاع بن شور ، والغيرة بن شعبة . قلت : وفيه نظر ، إذ لم يظهر عزلمهم ، بل أبطل فعلهم ، «مسألة» ( ٥ ها ) وتعود إمامته بانتوبة ( ع الإمامية ) لانعود أبداً بناء على العصمة وقد أبطلناه ، ( فرع ) ( يه ها ) ولا يحتاج إلا تجديد عقد ولا دعوة ، إذ رجع على الصفة التي استحقها لأجلها ( المتقدمون من العترة ) بل يجدد الدعوة ، إذ الدعوة الأولى كأنها لم تكن لأجل فسقه . قلنا : القصد بها الأعلام بابتدائه للأمر والقيام به وهو حاصل ، «مسألة» ولا تبطل بالخطأ والنسيان . خلاف الإمامية ( ي ) وجوزوا الصفائر على الأنبياء لا على الأئمة . قلنا : خطأ وتجاهل ، وقد قال تعالى ( وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم ) «مسألة» ولا يصح إمامان للاجماع يوم السقيفة حين قال ( ٢ ) «سيفان في غمد إذن لا يصلحان» فإن اتفقت

== كتاباً يقسم فيه أنه إن لم يترك مكانته في ذلك ليدفعن ذلك المال إلى معاوية ليستعين به علي حربه ، فأمسك على عليه السلام عنه ، ولم تطل مدته عليه السلام بعد ذلك ، وكان ابن عباس يعتذر بأن ذلك الذي أخذه إنما هو فضلة من بيت المال دون ما يستحقه فيه » والله المستعان .

( قوله ) « وعلى القعقاع بن شور » ذكر ابن أبي الحديد في شرحه « أن علياً استعمل القعقاع ابن شور على كسكر ، فقم عليه أموراً منها : أنه تزوج امرأة فأصدقها مائة ألف درهم تخاف القعقاع وهرب إلى معاوية »

( قوله ) « والغيرة بن شعبة » قلت : لا أعلم أن الغيرة ولي عملاً له عليه السلام قط ، فلعل المشار إليه مصقلة بن هبيرة الشيباني ، فإنه كان عاملاً له عليه السلام على بعض نواحي العراق فلما مر عليه معقل بن قيس الرياحي أمير على عليه السلام بأسارى بنى ناجية وهم خمسمائة إنسان ، بكى إليه النساء والصبيان ، وصاح به الرجال : يا أبا الفضل ، يا حامل الثقل ، ويا مأوى الضعيف ، وفكك العناة آمن علينا فاشترنا وأعتقنا ؛ فقال مصقلة : أقسم بالله لأصدقن عليكم ، إن الله يجزي المتصدقين . فاشترهم من معقل بن قيس بخمسمائة ألف درهم ؛ ثم إنه ماطل بالمال ، ثم بعد ذلك سلم منه مائتي ألف درهم ، ثم لحق بمعاوية ، فبلغ ذلك علياً عليه السلام ، فقال ماله ترحه الله ، فعل فعل السيد وفرار العبد ، وخان خيانة الفاجر ، أما والله إنه لو أقام فعجزنا مازدنا على حبسه ، ثم أمر على عليه السلام بهدم داره . ذكر القصة بكاملها ابن أبي الحديد في شرحه ، وهذا حاصلها والله أعلم .

( قوله ) « حين قال عمر سيفان في غمد إذن لا يصلحان » يروى « أنه قال ذلك جواباً لحباب ابن المنذر الأنصاري يوم السقيفة لما قال : منا أمير ومنكم أمير يامعشر قريش » وقد تقدم بعض روايات ذلك .

دعوتان من صالحين عمل بالأولى منهما ، فإن اتقيا فالأفضل ، فإن استويا سلم أحدهما للآخر (الجباي ش) بل يقرع بينهما . قلنا : القرعة غير معتمدة في شيء من الشرع ، فإن تنازعا بطلا جميعا وصار الحكم لغيرهما في الاختيار ، والقاعد إمام علم ، والقائم إمام سيف ، ومنه قول زيد بن علي عليه السلام «من أراد الجهاد بالسيف فإلى ، ومن أراد العلم فإلى ابن أخي» <sup>(١)</sup> «مسألة» والأسر المأيوس من فكه مبطل كاللعل المأيوس لا المرجو كاللعل المرجوة ، واليأس غلبة الظن بعدم خلاصه إلى موته لأمانة صحيحة ، كاللعل للمأيوس ، ( فرع ) ( ق ن ) فإن خرج بعد اليأس سلم المفضول للأفضل (على بن الحسين محمد عبد الله م ط ي) بل الثاني أولى ، إذ قد صار أفضل يتحملة أعباء الأمر ، ووقعت دعوته مع القطع بصحتها ، فلا يخرج عنها بتغير الحال ، كن أخذ الزكاة فقيراً ثم استغنى «مسألة» (م ي) وليس له أن ينهض بما أمره إلى الأئمة إلا حيث معه مؤمنون يعينونه ولو بالرأى لا حيث أعوانه فساق ، ولو أظهروا الطاعة ، فإن كان بعضهم صالحين بحيث يستقل بهم في الرأي نهض ، ولا يجب عليه جهاد إلا حيث معه فئة مؤمنون يستند إلى دارهم ، ويكون بإزاء كل كافرين مسلم وإلا لم يجب القتال ، «مسألة» ومن بقى عليه فله للدافعة إجماعا ، ولو من غير إمام ، لكن لا يغم لهم مالا ، إذ هو إلى الإمام كسياتي ، وهو في الإجازة على الجريح كالإمام ، «مسألة» وإليه نصب الحكام وولاية المصالح والأيتام ، وبعث السرايا كفعله صلى الله عليه وآله وسلم . ويجب عليه تقريب أهل الفضل وتعظيمهم واستشارتهم ، لقوله تعالى ( يرفع الله الذين آمنوا منكم ) وقوله تعالى أيضا ( وشاورهم في الأمر ) وقول على عليه السلام « لا خير في أمر لا يصدر عن مشورة » وعليه تسهيل الحجاب ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أيما وال احتجب عن قضاء الحوائج » الخبر . إلا في وقت

( قوله ) «أيما وال احتجب عن قضاء الحوائج» الخبر . لفظه فيما أخرجه أبو داود عن أبي مرثد الأزدي : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « من ولاه الله شيئا من أمور المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخلتهم وقرهم ، احتجب الله دون حاجته وخلته وقره يوم القيامة » وأخرج الترمذي عن عمرو بن مرة الجهني ما لفظه : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « ما من إمام يغلق بابه دون ذي الحاجة والحلة والمسكنة إلا أغلق الله أبواب السماء دون حاجته وخلته ومسكنته » انتهى



أهله وخاصة أمره ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ثلاث لاتعد من اللهو » الخبر . وله أن يتخذ حاجباً يؤذن لمن ورد ويدفع الزحام ليكون أقوم للنظر . قلت : وكان أنس يحجبه صلى الله عليه وآله وسلم واستعمله الخلفاء من بعده صلى الله عليه وآله وسلم ، وقوله تعالى (إلا أن يؤذن لكم) إشارة إلى ذلك ، «مسألة» ولا يجوز إمامان في بلد واحد ، لاجتماع الصحابة حين قال (٢) «سيفان في غمد إذا لا يصلحان» (فرع) (المعتزلة والأشعرية والخوارج م) ولا في جهات متباينة ، لقيام العمال مقام الإمام الآخر في المقصود ، ولعمل الصحابة (ن) الجاحظ عباد الصيمري بعض التابعين قم ي (بل يجوز مع تباعد الديار وكال الغرض بهما ، كفعل (هـ ن) وقول (ن) من كان في ناحيتنا أجب دعوتنا ، ومن كان في ناحية (هـ) أجب دعوته ، فإن اتفقا سلم المفضل للأفضل (ن) فإن امتنع فقاسق ، لظهور إرادته للدنيا (يه) لم تنعقد إمامة (ن) إلا بعد وفاة (هـ) رحمة الله عليهما (الناصرية) بل هو أفضل و(هـ) مثاب فيما فعل (ي) الإجماع على المنع مع تقارب الديار ، والأصح الجواز مع تباينهما لسكمال المصلحة ، «مسألة» (ي هـ له هـ) ويجوز خلو الزمان عن الإمام عقلاً ، لكن السمع مانع عن الخلو . قلت : الأقرب أن المراد عن يصلح للإمامة ، لا عن إمام قائم ، فقد وقع وصرح به في شرح الأصول ، أعني أنه لا يجوز خلو وقت عن يصلح للإمامة مع بقاء التكليف بها (الإمامية) لا يجوز خلو الزمان عن إمام قائم عقلاً وشرعاً . قلنا : بناء على أصل فاسد (ضرار الأصم بعض الخوارج) بل يجوز خلو عقلاً وشرعاً . قلنا : أما عن يصلح فلا ، لوجوب أحكام لا يقوم بها إلا الأئمة (ي) بل يجوز كخلوه عن الأنبياء ، فبين موسى وعيسى ألف سنة ، وبينه وبين نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ألف

(قوله) « ثلاث لاتعد من اللهو » الخبر . لفظه فيما أخرجه الترمذي عن عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي حسين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل « كل ما يلهو به الرجل المسلم باطل إلا رمية بقوسه ؟ وتأديبه فرسه ، وملاعبته أهله ، فإنهم من الحق »

(قوله) « فبين وفاة موسى وعيسى عليهما السلام ألف سنة » قلت : الذي في تاريخ النصراني وغيره أن بين وفاة موسى وظهور عيسى ألف سنة وستائة سنة ، وخمساً وثلاثين سنة ، على الرأي السبعيني ، وبين وفاة المسيح - أي رفعه - وولادة محمد صلى الله عليه وآله وسلم خمسمائة سنة وخمسا وثلاثين سنة ، على الرأي السبعيني « والله أعلم .

سنة . قلنا : إنما يتوجه على الإمامية ، «مسألة» (ى هـ) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية » أراد وجوب معرفة داعى الوقت فيتبع مع الكمال ، وقيل : أراد القرآن ، وقيل : أراد علياً عليه السلام (ى) وفيهما تعسف ، «مسألة» (ى هـ جميعاً) ومعرفة إمامة على عليه السلام ، فرض عين ، فتارك النظر فيها مخطىء . إذ معرفة إمام الزمان فرع على معرفته عليه السلام لكون أوصافه مقيسة على أوصافه (فرع) (الأكثر من هـ وله وقديم قولى قاضى القضاة) ويفسق من لم يعلمها (م ى) ورجع إليه (القاضى) بل مخطىء خطأ محتملاً ، إذ لا دليل على الفسق (الفضل بن شروين) هى من فروض العلماء ، لا العوام ، إذ يحتاج الناظر فيها إلى معرفة اللغة العربية . قلت : وهو قوى ، «مسألة» وليس للإمام أن يتعزل بعد انعقاد إمامته إجماعاً ، مهما وجد ناصراً من أهل الفضل كإمر ، فإن عدم المعين جاز كعمل على عليه السلام فى أول الأمر (والقاسم) عليه السلام بعد البيعة . قلت : والأصح أنها لم تبطل ولا يتهم بذلك ، لكن يسقط فرض الجهاد كما مر فى أول الكتاب «مسألة» (ن ط الداعى الأكثر من هـ وله) ولا يجوز إظهار الكرامات على غير الأنبياء ، إذ فيه حط مرتبتهم (م ى الصوفية والإمامية وبعض المحدثين) بل يجوز ككرامة مريم عليها السلام وأصحاب الكهف وغيرهم . قلت : الأقرب ما ذكرناه فى المقدمة .

### فصل

وتجب على الرعية طاعته ونصيحته ومعاونته وامتنال أمره ، لقوله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) وهم الأئمة . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم «ثلاثة لا ينظر الله إليهم» الخبر . «مسألة» وتجب البيعة إن طلبها (هـ) وتسقط عدالة من أباه ، ونصيبه من الفىء ،

(قوله) « من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية » حكاة فى الشفاء .

(قوله) « ثلاثة لا ينظر الله إليهم » الخبر . لفظه عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم : رجل على فضل ماء بفلاة يمنه ابن السبيل ، ورجل بايع رجلاً بسلمة بعد العصر ، خلف له بالله لأخذها بكذا ، فصدقه فأخذها وهو على غير ذلك ، ورجل بايع إماماً لا يبايعه إلا للدين ، فإن أعطاه منها ما يريد وفى له ، وإن لم يعطه لم يف له » هذه إحدى روايات حديث أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى .

إذ هي من جملة الطاعة (ي) ومن خرج عن طاعة الإمام فسق إجماعاً ، ويسقط نصيبه من الفداء إذ هو مستحق للنصرة ، ولا نصرة ممن امتنع (ي) وقد كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيعتان قبل الهجرة ، بيعة النساء على أن لا يسرقن ، وبيعة العقبة وبعدها بيعتان بيعة الرضوان حين بلغه قتل عثمان ، وقد أمره يتجسس أخبار مكة وهي بيعة الشجرة ، الثانية يوم الحديبية حين صده المشركون عن العمرة وكان أصحابه ألفاً وأربعمائة . وعنه صلى الله عليه وآله وسلم « لاحظ لهم في الغنمية إلا أن يجاهدوا ويطيعوا الإمام » ولقول على عليه السلام للخوارج « أما إن لكم علينا ثلاثاً » الخبر « مسألة » (ي) ومن نكث بيعته لا يخلل فيه ، فسق إجماعاً ، وليس للإمام مجاهدته ما لم يظهر عداوته ، لترك على عليه السلام من توقف فيه كابن عمر ولم يأذن لعمار في مراجعته ، والنكث قد يكون باليخلف عن النصرة فقط ، كفعل سعد بن أبي وقاص ، وبالخارجية كفعل طلحة والزبير . ومن ثم قال <sup>(١)</sup> « أمرت أن أقاتل الناكثين » الخبر .

(قوله) « وقد كان لرسول الله عليه وآله وسلم بيعتان » الخ . قلت : أما البيعتان اللتان قبل الهجرة فإحداهما : بيعة العقبة الصغرى ، بايع فيها صلى الله عليه وآله وسلم اثني عشر رجلاً من الأنصار على نحو بيعة النساء ، وذلك قبل أن يؤمر بالقتال . والثانية بيعة العقبة الكبرى ، بايع فيها سبعين من الأنصار ، كما تقدم ذكره أول الباب . وأما البيعتان اللتان بعد الهجرة فأما الأولى منها بيعة الحديبية تحت الشجرة وهي بيعة الرضوان فهما بيعة واحدة لا بيعتان كما في الكتاب وذلك مشهور . وأما الثانية فلعلها التي كانت عقيب فتح مكة ، ثم إن الأقرب أن المراد بالبيعات المذكورة هي البيعات العامة ، وإلا فقد كان صلى الله عليه وآله وسلم بايع كل من أسلم عند إسلامه في الأغلب والله أعلم .

(قوله) « وعنه صلى الله عليه وآله وسلم : لاحظ لهم في الغنمية إلا أن يجاهدوا » الخ ، سيأتي ما يتضمنه عند ذكر ما كان يوصى به الأمراء صلى الله عليه وآله وسلم .

(قوله) « ولقول على عليه السلام للخوارج : أما إن لكم علينا ثلاثاً » الخبر ، تقدم .

(قوله) « لترك على عليه السلام من توقف فيه كابن عمر » تقدم ذلك ، لكن ليس فيه ذكر أن عماراً استأذن علياً عليه السلام في مراجعتهم ، والله أعلم .

(قوله) « كفعل سعد بن أبي وقاص » قد تقدم من رواية ابن أبي الحديد عن أصحابهم أن سعداً ومن ذكر معه لم يمتنعوا عن البيعة ، وإنما امتنعوا من الخروج للحرب .

(قوله) « كفعل طلحة والزبير » قلت : قصتهما طويلة مشهورة لا تحتلها هذه الحواشي .

(قوله) « أمرت أن أقاتل الناكثين » الخبر . تمامه « والمارقين والقاسطين » حكاه في الشفاء وغيره

«مسألة» والفرار من الزحف فسق ، لقوله تعالى (ومن يؤلمهم يومئذ دبره) والفئة رداً أو منعة ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «أنا فئة كل مسلم» وإنما يحرم حيث عدد المسلمين نصف الكفار فيلزم ثبات المسلم للكافرين ، فإن زادوا جاز الفرار كأهل مؤتة ، إذ كان عدد الروم ثلثمائة ألف والمسلمون عشرة آلاف ، «مسألة» وعلى من تواترت له دعوته دون كماله أن ينهض إليه فيبحث عما يعرفه من العلوم ويسأل غيره عما لا يعرف ، وبعد الصحة يحرم التخلف عنه حيث يحتاج إليه في جهاد أو رأى أو قضاء أو عمالة ونحوها إلا لعذر من خوف ، أو غريم ملازم ، أو قيام بمن يلزمه أمره ويخشى ضياعه أو مرض من يخصه ونحو ذلك ، ويؤاسى بما فضل عن كفايته ومن يمون ، لقوله تعالى (وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم) ولفعل (٣١) «مسألة» ويؤدب من يثبط عن الإمام وعن بيعته ، ويطرده لسعيه في الفساد ، ولقوله تعالى (لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض) والامام قائم مقام الرسول ، «مسألة» ولا تصح الاستنابة في الجهاد، إذ هو فرض بدني ، فمن حضر الواقعة لزمه الجهاد بنفسه ، فإن أخذ عوضاً عليه لزمه رده لوجوبه . ولا (١) يصح استئجار الكافر للجهاد ، إذ ليس من أهله ، إذ قوله تعالى (وجاهدوا) خطاب للمسلمين (ي) ولا يفتقر إلى ذكر المدة والعمل لتعديده فاعتقر ، والأجرة من مال المصالح ، «مسألة» ولا يخرج معه أهل فساد في عسكره كمنخل للمسلمين ، ومعين للكفار ، ومرجف وجاسوس ، لقوله تعالى (وقيل قعدوا مع القاعدین) وقوله تعالى أيضاً (ما زادكم إلا خبالاً) أى ضعفاً ، فأما خروج ابن

(قوله) «ولفعل أبي بكر وعثمان» قلت : وعمر أيضاً ، فأما فعل أبي بكر وعمر فقد تقدم ذكره «أن أبا بكر أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بجميع ماله ، وأتى عمر بنصف ماله — الحديث» وأما فعل عثمان فمن عبد الرحمن بن سمرة قال «جاء عثمان إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بألف دينار في كفه حين جهز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جيش العسرة ، ففترها في حجره ، قال عبد الرحمن بن سمرة : فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقلبها في حجره ويقول : ماض عثمان ما فعل بعد اليوم مرتين» أخرجه الترمذي. وعن عبد الرحمن بن خباب قال : شهدت رسول الله صلى الله عليه وآله وهو يحث على تجهيز جيش العسرة فقام عثمان بن عفان ، فقال : يا رسول الله على مائة بعير بأقتابها وأحلاسها في سبيل الله ، ثم حض على الجيش فقال عثمان يا رسول الله على مائتا بعير بأقتابها وأحلاسها في سبيل الله . ثم حض على الجيش فقال عثمان يا رسول الله على ثلاثمائة بعير بأقتابها وأحلاسها في سبيل الله فأنا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينزل على المنبر وهو يقول : ماعلى عثمان ما فعل بعد هذه ماعلى عثمان ما فعل بعد هذه «أخرجه الترمذي .

أبى معه صلى الله عليه وآله وسلم فإن الرسول كان يوحى إليه بخدائعه ، ( فرع ) وله قتل جاسوس كفر أو بغي ، حيث حصل قتل أحد بسببه والحرب قائمة وإلا قتل الحربى أو استرق ، وقيل الباغى فإن كانا دخلاً بأمان طردا .

### فصل

وإليه وحده إقامة الحد ودو الجمع وأخذ الحقوق كرها ، وغزو الكفار والبلغاة إلى ديارهم لما مر وماسياتى «مسألة» وإذا جهز جيشاً أو صام بما أوصى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سراياه ، وأمر عليهم أميراً ، كفعله صلى الله عليه وآله وسلم وفعل الصحابة ، فيقول لهم عند التوجه : بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله إلى آخره ، وعليه تقديم دعاء الكفار إلى الاسلام إلا المرتدين الذين قد

( قوله ) « وإذا جهز جيشاً » الخ . عن بريدة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً ، ثم قال : اغزوا باسم الله في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ، اغزوا ولا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليدآ ، فإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال ، فأيتبن أجابوك إليها فاقبل منهم وكف عنهم ، ادعهم إلى الإسلام ، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، ثم ادعهم إلى التحول عن ديارهم إلى دار المهاجرين ، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ماله المهاجرين وعليهم ماعلى المهاجرين ، فإن أبوا أن يتحولوا منها فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكم الله الذى يجرى على المؤمنين ، ولا يكون لهم فى الغنيمة والفىء شىء إلا أن يجهادوا مع المسلمين ، فإن هم أبوا فسلمهم الجزية ، فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، فإن هم أبوا فاستعن بالله عليهم وقتلهم ، وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه ، ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك فإنكم أن تخفروا ذمتكم وذمة أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله ، وإذا حاصرت أهل حصن وأرادوك أن تنزلهم على حكم الله ، فلا تنزلهم على حكم الله ؛ ولكن أنزلهم على حكمك ، فإنك لا تدري أتصيب حكم الله أم لا » أخرجه مسلم وأبو داود والترمذى واللفظ لمسلم . وعن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا بعث جيشاً قال : انطلقوا باسم الله ، لا تغلوا شيئاً فانياً ، ولا طفلاً صغيراً ، ولا امرأة ، ولا تغلوا ، وضمو غنائمكم ، وأصلحوا وأحسنوا إن الله يحب المحسنين . أخرجه أبو داود

عرفوه وعرفوا المعجزات وندب أن يدعو العارف أيضا ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة أوطاس « ادعهم إلى الإسلام » ويجوز من غير دعاء ، إذ غزا صلى الله عليه وآله وسلم بنى المصطلق وهم غافلون ، وكانت جويرية من سييهم كاتبها ثابت بن قيس ، فدفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتابتها ثم تزوجها (ي) والباطنية لا يفتخرون إلى الدعوة ، إذ قد بلغهم الإسلام ، ولا يقبل من غير الكتابي إلا الإسلام أو السيف ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أمرت أن أقاتل الناس » الخبر . ومن الكتابي الإسلام أو الجزية ، لقوله تعالى ( حتى يعطوا الجزية ) الآية . وندب الاستنصار بالضعفاء ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إنما تنصرون بضعفائكم » والدعاء عند التقاء

( قوله ) « لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث غزوة أوطاس : ادعهم إلى الإسلام » قلت : لم أتف على ذكر ذلك في غزوة أوطاس ، لكن في غزوة خير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلى حين إعطاء الراية : انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم ثم ادعهم إلى الإسلام وأخبرهم بما يحب عليهم من حق الله عز وجل فيه ، فوالله لأن يهدي الله بك رجلا واحدا خير لك من حمر النعم » هذا طرف من حديث أخرجه البخاري ومسلم .

( قوله ) « إذ غزا بنى المصطلق وهم غافلون » عن عبد الله بن عون قال : كتبت إلى نافع أسأله عن الدعاء قبل القتال ، فكتب إلى إنما كان ذلك في أول الإسلام ، وقد أغار صلى الله عليه وآله وسلم على بنى المصطلق وهم غارون وأنعامهم تستقي على الماء فقتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم وأصاب يومئذ جويرية حدثني به عبد الله بن عمر وكان في ذلك الجيش « أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود .

( قوله ) « كاتبها ثابت بن قيس » الخ ، تقدم .  
( قوله ) « أمرت أن أقاتل الناس » الخبر ، تكرر .

( قوله ) « إنما تنصرون بضعفائكم » عن مصعب بن سعد قال « رأى سعد أن له فضلا على من دونه ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : هل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم » أخرجه البخاري ، وفي رواية للنسائي « أن سعدا ظن أن له فضلا على من دونه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إنما تنصر هذه الأمة بضعفائها بدعوتهم وصلاتهم وإخلاصهم »

( قوله ) « والدعاء عند التقاء الصفيين » عن سهل بن سعد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « نلتان لا تردان أو قلما تردان عند النداء وعند البأس حين يلحم بعض القوم بعضا » أخرجه أبو داود . وفي رواية للموطأ قال « ساعتان تفتح فيهما أبواب السماء ، وقل داع ترد عليه دعوته حضرة النداء للصلاة ، والصف في سبيل الله تعالى »

الصفين ، إذ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول عند ذلك « اللهم أنت عضدى » وأن يحرض الجيش على القتال ، كفعله صلى الله عليه وآله وسلم وأن يحرض المؤمنين كما أمر الله سبحانه وتعالى وكقوله صلى الله عليه وآله وسلم « يا معاشر الأنصار » الخبر . وقوله لسعد بن أبي وقاص « إرم فذاك أبى وأمى » وأن يكبر عند رؤية العدو إذ كبر صلى الله عليه وآله وسلم حين رأى خيبر ، ويستحب خفض الصوت به ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إنكم لا تدعون أصم » الخبر .

( قوله ) « وكان يقول عند ذلك » الخ . عن أنس قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا غزا قال : اللهم أنت عضدى ونصيرى ، بك أحول وبك أصول وبك أقاتل » هذه رواية أبى داود .

( قوله ) « كفعله صلى الله عليه وآله وسلم » عن ابن أبى أوفى « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أيامه التي لقي فيها العدو انتظر حتى إذا مالت الشمس قام فيهم فقال : يا أيها الناس لا تمنوا لقاء العدو ، واسألوا الله العافية فإذا لقيتموهم فاصبروا واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف ، ثم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : اللهم منزل الكتاب ، وجري السحاب ، وهازم الأحزاب ، اهزمهم وانصرنا عليهم » أخرجه البخارى ومسلم ، ولأبى داود قريب منه .

( قوله ) « وكقوله صلى الله عليه وآله وسلم : يا معاشر الأنصار » عن أنس قال « لما كان يوم حنين أثقلت هوازن وغطفان وغيرهم بذرارهم ونعمهم ، ومع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ عشرة آلاف من المسلمين ، ومعه الطلقاء ، فأدبروا عنه حتى بقى وحده ، فنادى يومئذ ندائين لم يخلط بينهما شيئاً ، قال : التفت عن يمينه فقال : يا معاشر الأنصار ، قالوا : لبيك يا رسول الله ، نحن معك أبشر ، ثم التفت عن يساره فقال : يا معاشر الأنصار ؛ قالوا لبيك يا رسول الله ، نحن معك أبشر . وهو على بغلة يضاء فزل فقال : أنا عبد الله ورسوله ؛ فانهزم المشركون » هذا طرف من حديث أخرجه البخارى ومسلم وغيرهما .

( قوله ) « وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لسعد بن أبى وقاص » الخ . عن علي عليه السلام قال « ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفدى أحداً غير سعد بن أبى وقاص ، سمعته يوم أحد يقول له : ارم فذاك أبى وأمى » أخرجه البخارى ومسلم ، وزاد الترمذى « أيها الغلام الجزور » ( قوله ) « إذ كبر صلى الله عليه وآله وسلم حين رأى خيبر » عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غزا خيبر ، وساق أنس الحديث إلى أن قال « فلما دخل القرية قال : الله أكبر ، خربت خيبر ، إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح التنذرين ، قالها ثلاث مرات » هذا طرف من حديث أخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

( قوله ) « إنكم لا تدعون أصم » الخبر عن أبى موسى قال « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

## فصل في الجهاد

أعلم أنه كان في صدر الإسلام ممنوعاً لأمر ، إما للمكان ، كقوله تعالى ( ولا تقاتلوه عند المسجد الحرام ) أو الزمان كقوله تعالى ( منها أربعة حرم ) فنسخ بقوله تعالى ( قل قتال فيه كبير ) أو الحال كضعف المسلمين وقتهم . ثم نسخت هذه كلها بقوله تعالى ( اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ) الآية « مسألة » ( ه قين ) والجهاد فروض كفاية في جميع الأوقات والأمكنة ( يب ) بل فرض عين ، وعن قوم فرض عين في زمن الصحابة فقط ، لنا كان صلى الله عليه وآله وسلم يبعث غيره ، وقوله تعالى ( لا يستوى القاعدون ) إلى قوله ( وكلا وعد الله الحسنى ) وإذا كان صلى الله عليه وآله وسلم يأمر قوماً ويوقف آخرين ، « مسألة » وفرض الكفاية أنواع ديني كالعلم والتعلم ، وحل الشبه والقتال بالسيف والأذان والجماعات ، ولأجل المعيشة كالحرث والطب وسائر الحرف ، إذ يضر تعطلها في أمر الدين ومنها ما شرطه الإمام كالحدود ، وما ليس كذلك كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، « مسألة » ولا يجب على صبي ومجنون لرفع القلم ولارده صلى الله عليه وآله وسلم أنسا وابن عمر والبراء حين استبصرهم ولا على المرأة ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « جهاد كن الحجج » ونحوه ، ولا على الأعشى والأعرج

وآله وسلم في سفر فجعل الناس يجهرون بالتكبير ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : يا أيها الناس أربعوا على أنفسكم إنكم لستم تدعون أصم ولا غائباً ، إنكم تدعون سميعاً قريباً ، وهو معكم « هذا طرف من إحدى روايات حديث أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي .

( قوله ) « ولرده صلى الله عليه وآله وسلم أنسا وابن عمر والبراء بن عازب » الحج . عن البراء قال « استصغرت أنا وابن عمر يوم بدر هذا طرف من حديث أخرجه البخاري . وعن ابن عمر قال عرضني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة فلم يجزني وعرضني يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني « هذه رواية النسائي ، وقد تقدم ولا يحضرني ما ذكر فيه أنس وليس ببعيد والله أعلم

( قوله ) « جهاد كن الحجج » ونحوه عن عائشة قالت « قلت : يا رسول الله ترى الجهاد أفضل الأعمال أفلا نجاهد ؟ قال لكن أفضل الجهاد وأجمله حج مبرور ثم لزوم الحصر - تعني البيوت - قالت : فلا أدع الحج بعد إذ سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أخرجه البخاري ، وعنها أيضاً قالت « قلت : يا رسول الله هل على النساء جهاد ؟ قال : عليهن جهاد لا قتال فيه : الحج ، والعمرة » رواه ابن خزيمة في صحيحه ، وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « جهاد الكبير والضعيف والمرأة : الحج والعمرة » رواه النسائي .



والمرض، للآية . والمرض اليسير ليس بمانع ولا ضعف البصر مهما رأى ما يتيقنه من السلاح ، والأعرج الذى يمكنه الركوب والأعور ، يلزمهما الجهاد لإمكانه . وعلى المذود المدافعة عن البلد حسب الإمكان «مسألة» فإن بعد العدو لم يجب النهوض إليه إلا إذا وجد زاداً وراحلة ومؤنة من يلزمه أمره حتى يرجع كالجرح ، لقوله تعالى ( ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج ) الآية . وقوله تعالى أيضاً ( ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم ) وعليه قبول الزاد من الإمام ، إذ فى بيت المال حق له فلائنة ، «مسألة» ولا يجب على العبد للملك السيد منافع ، وإذا كان صلى الله عليه وآله وسلم يبايع للمالك على الإسلام دون الجهاد ، ولرده صلى الله عليه وآله وسلم «المملوك الذى خرج بغير إذن مالكه»<sup>(١)</sup> «مسألة» (ى) ولا يخرج إلا بإذن الوالد المسلم إن كان ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «فإن أذننا فجاهد» الخبر . ونحوه ، فإن خرج من غير إذن منهما لزمه الرجوع للأذن ، فإن كان الصنفان قد اتقيا فوجهان (ى) أصحهما ، يرجع كابتدائه . والجدة والجد كالأب والأم ، فإن كان له جد مع الأب فى استئذانه وجهان (ى) أصحهما يلزم ، إذ وجود الأب لا يسقط حقه ، وقيل :

( قوله ) « وإذا كان صلى الله عليه وآله وسلم يبايع المالك على الإسلام دون الجهاد » لا أصل لهذا الحديث والله أعلم .

( قوله ) « ولرده صلى الله عليه وآله وسلم للمملوك الذى خرج بغير إذن مالكه » قلت : الذى فى الجامع عن جابر قال « جاء عبد فبايع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الهجرة ، ولم يشعر أنه عبس فجاء سيده يريد ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : بعنيه ؛ فاشتراه بعبدين أسودين ثم لم يبايع أحداً بعده حتى يسأل : أعبد هو ؟ » أخرجه مسلم والترمذى والنسائى .

( قوله ) « فإن أذننا فجاهد » الخبر ونحوه . عن أبى سعيد « أن رجلاً من أهل اليمن هاجر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال له « هل لك أحد باليمن ؟ قال . أبواى ، قال : أذننا لك ؟ قال : لا ، قال : فارجع إليهما فاستأذنهما ، فإن أذننا لك فجاهد ، وإلا فبرهما » أخرجه أبو داود . وعن ابن عمرو بن العاص قال « جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستأذنه فى الجهاد فقال : أحى والدك ؟ قال : نعم ، قال : فقهما فجاهد » أخرجه الستة إلا الموطأ ، وفى ذلك أحاديث أخر

(١) روى البيهقى بإسناد حسن عن الحرث بن عبد الله بن ربيعة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان فى بعض مغازيه فر بأناس من مزينة فاتبعه عبد لامرأة منهم فسلم عليه فقال فلان ؟ قال نعم قال ما شأنك ؟ قال جئت أجاهد معك قال أذنت لك سيدتك ؟ قال لا قال فارجع إليها » وذكر بقيه الحديث

لا، لحجبه. فإن كان الأب كافراً لم يؤاذن، إذ كان عبد الله بن عبد الله بن أبي جهاً وأبوه يثبط الناس، ولأنه كافراً فلا يعتبر إذنه في مصالح الدين، وفي الأب الملوكة وجهاً (ي) أصحابها يستأذن إذ لم يفصل الدليل. وقيل: لا، إذ لا إذن له في نفسه، فلا إذن له في غيره، «مسألة» ومن عليه دين حال لم يخرج إلا بإذن النريم، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «نعم إلا الدين» الخبر. فإذا منع الشهادة بطلت ثمرة الجهاد. فإن كان وكيلاً بالقضاء لم تلزمه المؤاذنة، وإن كان مؤجلاً فوجهاً (ي) أصحابها يعتبر الإذن أيضاً، إذ الدين مانع للشهادة» للخبر. وقيل: لا، كأنخرج إلى التجارة، (فرع) ويصح الرجوع عن الإذن قبل التحام القتال، إذ الحق له، لا بعده لما فيه من الوهن، ولا يتعين على العبد الجهاد بأمر السيد، إذ هو بذل الروح ولا حق له فيه بل في منافعه. ولا يعتبر إذن السيد والوالد بالمداومة عن البلد، إذ هو حال ضرورى متعين، وللوالد الخروج لطلب العلم من غير إذن الوالد إن كان في كفاية، إذ هو سفر سلامة بخلاف الجهاد. قلت: والمذهب أن الجهاد كذلك.

### فصل في جهاد الكفار

«مسألة» (طيه) وغزو الكفار إلى ديارهم إلى الإمام فقط، لقوله تعالى (ستدعون) الآية. فشرط في وجوب القتال الدعاء، والإجماع على أن المقصود في الآية دعاء الإمام (م ي قين) يجوز ولا يجب، لقول على عليه السلام «لا يفسد الحج والجهاد جور جائر» الخبر. فلم يشترط إماماً، (قوله) «إذ كان عبد الله بن عبد الله» الخ. قلت: هذا المذكور كان اسمه حباباً فسماه النبي صلى الله عليه وآله: عبدالله، وقال: الحباب شيطان وأبوه عبدالله بن أبي بن سلول رأس المنافقين، وله منه أخبار معروفة مذكورة في مواضعها.

(قوله) «نعم إلا الدين» عن أبي قتادة «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قام فيهم فذكر لهم أن الجهاد في سبيل الله ولا يعان بالله أفضل الأعمال، فقام رجل فقال: يا رسول الله أرأيت إن قتلت في سبيل الله أيكفر عن خطيأى؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: نعم؛ إن قتلت في سبيل الله وأنت صابر محتسب، مقبل غير مدبر، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: كيف قلت؟ قال: أرأيت إن قتلت في سبيل الله أيكفر عن خطيأى؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: نعم؛ إن قتلت في سبيل الله وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر إلا الدين، فإن جبريل عليه السلام قال لي ذلك» أخرجه مسلم والترمذي والنسائي وللهو طاً نحوه، وفي ذلك أحاديث أخر.

### فصل في جهاد الكفار

(قوله) «لقول على عليه السلام: لا يفسد الحج والجهاد جور جائر، كما لا يفسد الأمر بالمعروف

ولفعل جماعة من فضلاء التابعين ، ولعموم قوله تعالى ( قاتلوا الذين لا يؤمنون ) الآية ونحوها . قلت : وهو قوى ، وليس في الآية تصريح بما ذكروا ، وقد قيل : إن المراد بها الدعاء إلى حرب هوازن وغطفان في عهده صلى الله عليه وآله وسلم ، وقيل : إلى حرب الجمل وصفين والخوارج . وقيل : إلى حرب بنى حنيفة . قالوا : الجهاد مع الظالم ركون إليه . قلنا : لانسلم ، بل الركون إعادتهم على الظلم والجهاد على الكافة . قالوا : أخذ الجهاد من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يفز المسلمون إلا معه أو مع أميره . قلنا : الآية والأخبار عامة لكل مكلف في كل وقت . قلت : الأقرب أنه يجوز ما لم يحصل به قوة شوكة الظالم وزيادة تعديده ، إذ المصلحة عارضتها مفسدة ، «مسألة» وإذا عرض الكتابيون الجزية وجب قبولها ، عجباً كانوا أم عرباً إجماعاً للآية . (يه حص) وتقبل الجزية من العجمي غير الكتابي ولو وثنيًا (قش) لا تقبل بحال . لنا عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم للسرايا «ادعوهم إلى الإسلام» فإن أبوا ، فادعوهم إلى الجزية» فعم كل مشرك إلا ما خصه دليل ، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم لقريش «وأدت لكم العجم الجزية» ولم يفصل ، «مسألة» (هـ ح) ولا يقبل من مشركي العرب إلا الإسلام أو السيف ، لقوله تعالى (فإذا أنسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين) الآية . والمراد مشركو العرب إجماعاً ، إذ كان العهد لهم يومئذ دون العجم (ف ك قش) بل تقبل ، لنا ماسياً ، «مسألة» (هـ حص قش) والجوس ليسوا أهل كتاب (قش) بل أهل كتاب ، لكن منع الخبر من ذبائهم ومنا كحتهم ، لنا قوله تعالى (إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا) ولم يقل طوائف ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم «سنوا بهم سنة أهل الكتاب» ولم يقل هم أهل كتاب ، ولقول علي عليه السلام «كانوا أهل كتاب فرفع لقضية جرت فيهم»

== والنهي عن المنكر غلبة أهل الفساد « هكذا حكاه في الشفاء . وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «الجهاد واجب على كل أمير ، برأ كان أو فاجراً» هذا طرف من حديث أخرجه أبو داود . وعن أنس : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : «ثلاث من أصل الإيمان : الكف عن من لا إله إلا الله ، ولا تكفره بذنب ولا تخرجه من الإسلام بعمل ، والجهاد ماض منذ بعثني الله إلى أن يقاتل آخر هذه الأمة الدجال لا يبطله جور جائر ، ولا عدل عادل ، والإيمان بالأقدار» أخرجه أبو داود .

(قوله) «كانوا أهل كتاب فرفع» روى عن علي عليه السلام أنه قال «كان لهم - يعني الجوس -

الخبر . وإذا رفع فلا كتاب لهم ، لأن كتابهم الآن منسوب إلى رجل يسمى زرادشت . قيل : وكان كذاباً لعيناً ، «مسألة» فإن أبوا وجب الحرب إن ظن القلب وجاز قتلهم مقبلين ومدبرين ولا يقتل صبي ولا امرأة ، لنهي صلى الله عليه وآله وسلم إلا أن يقاتلا ، إذ سكت صلى الله عليه وآله وسلم في حنين عن قتل امرأة همت بقتله حين الهزيمة ، وقد كان سبها . ويجوز كشف عورة من شك في بلوغه ليفهم جواز قتله كما فعل في بني قريظة بحكم سعد . ولا يقتل عسيف وهو الأجير لنهي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك «مسألة» (به حصص) ولا يقتل رهباني ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا تقتلوا المرأة ولا أصحاب الصوامع» (قش) يقتلون ، لعدم قوله تعالى (أقتلوا المشركين) ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم «أقتلوا المشركين واستحيوا شرهم» أراد الصبيان والنساء . قلنا : خبرنا

علم يعلمونه ، وكتاب يدرسونه ، وإن ملكهم سكر فوقع على ابنته أو أخته فاطلع عليه بعض أهل مملكته ، فجاءوا يقيمون عليه الحد فامتنع فرفع الكتاب من بين أظهرهم ، وذهب العلم من صدورهم . هكذا حكاه في الشفاء . وقال فيه ولم يبق في أيدي الجوس إلا كتاب وضعه لهم زرادشت وكان كذاباً متنبئاً .

(قوله) « إذ سكت صلى الله عليه وآله وسلم عن قتل امرأة همت بقتله » الخ . روى عن ابن عباس قال « إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بامرأة مقتولة يوم حنين ، فقال : من قتل هذه المرأة ؟ فقال رجل أنا يا رسول الله ، غنمتها وأردفتها خلفي ، فلما رأيت الهزيمة فينا أهوت إلى سبي لتقتلني فقتلتها ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ما بال النساء ؟ ما شأن قتل النساء ؟ حكاه في الشفاء .

(قوله) « كما فعل صلى الله عليه وآله وسلم في بني قريظة » تقدم .

(قوله) « لنهي صلى الله عليه وآله وسلم » عن رباح بن الربيع قال « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة الفتح ، فرأى الناس مجتمعين على شيء فبعث رجلاً فقال : انظر على ما اجتمع هؤلاء ، فجاء فقال : على امرأة قتيل ، فقال : ما كان هذه لتقاتل ، قال : وعلى المقدمة خالد ابن الوليد ، فبعث رجلاً فقال : قل لخالد : لا تقتل امرأة ولا عسيفاً » أخرجه أبو داود مع زيادة .

(قوله) « لا تقتل امرأة ولا أصحاب الصوامع » قد تقدم عنه صلى الله عليه وآله وسلم « لا تقتلوا شيخاً فانياً ، ولا طفلاً صغيراً ولا امرأة » الخ . ولم يذكر فيه أصحاب الصوامع ، لكن عن يحيى بن سعيد « أن أبا بكر قال ليزيد بن أبي سفيان حين بعثه إلى الشام أميراً : وستجد قوماً زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله فدعهم وما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم له » أخرجه الموطأ في جملة حديث .

(قوله) « أقتلوا المشركين واستحيوا شرهم » تمامه « يعني من لم يثبت منهم » هكذا أخرجه أبو داود والترمذي من رواية سمرة بن جندب .

صريح ، (فرع) (ق) ولا يقتل شيخ فان ولا راهب إلا أن يقاتلوا. روى أبو بكر عنه صلى الله عليه وآله وسلم ، فإن كان ذا رأى قتل لقتل دريد بن الصمة وهو ابن مائة وخمس وخمسين سنة لجودة رأيه ، ولا تقتل الرسل ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لرسولى مسيلة « لولا أن الرسل لا تقتل لقتلتكما » الخبر (فرع) (م) ويجوز قتل المرأة حيث لها رأى كألهم<sup>(١)</sup> «مسألة» وللإمام محاصرتهم ، لقوله تعالى (واحصروهم) ورميهم بالمنجنيق وإحراقهم وإغراقهم إن تعذر السيف ، ورميهم بالحيات والعقارب ، وإن كان فيهم أطفال كأهل الطائف ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم «إنهم منهم» الخبر . «مسألة» ويكره قتل الأب وذوى الرحم ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «دعه يتولاه غيرك» ويجوز ، إذ

(قوله) « لقتل دريد » قلت : هو دريد بن الصمة وكان شيخاً كبيراً ؛ وكان أشار على المشركين يوم حنين بترك الأموال والندارى في متنع بلادهم ، وأن يلقوا المسلمين على ظهور خيلهم فعضوه . فأدركه ربيعة بن ربيع السلمي لما انهزم المشركون ، فأخذ بخطام جملة وهو يظن أنه امرأة ، وهو في شجار له فأناخ به فإذا شيخ كبير ، فقال دريد : ماذا تريد بي ؟ قال : أقتلك ، ثم ضربه بسيفه فلم يغن شيئاً ، فقال دريد : بشئ ماسلحتك أمك ، خذ سيفي هذا من مؤخرة الرحل في الشجار ، ثم اضرب به وارفع عن العظام واخفض عن اللعاغ فاني كنت كذلك أضرب الرجال « القصة وهي معروفة مذكورة في السيرة وغيرها .

(قوله) « لولا أن الرسل لا تقتل لقتلتكما » الخبر تقدم .

(قوله) « كأهل الطائف » قال في الشفاء : وقد روى « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نصب المنجنيق على ثقيف فرماهم به مع علمه بمن فيهم من الندارى والنساء ومن لا يجوز أن يقصد بالقتل » انتهى . وفي السيرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نصب المنجنيق على حصن الطائف وقد أشار به سلمان الفارسي وعمله بيده وقيل قدم به يزيد بن زعنة ومعه دبابتان وقيل قدم به الطفيل ابن عمر وقيل قدم به وبدبابتين خالده بن سعيد من جرش »

(قوله) « ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم : إنهم منهم » عن ابن عباس : أن الصعب بن جثامة قال « مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالأبواء أو بودان وسئل عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نساءهم وذرائعهم قال : هم منهم » أخرجه البخاري ومسلم ، ولترمذي نحوه وزاد أبو داود ، وقال الزهري : ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد عن قتل النساء والصبيان (قوله) « دعه يتولاه غيرك » روى « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك لأبي بكر الصديق حين أراد مبارزة ابنه عبد الرحمن » والمعروف في الرواية « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

المهم بكسر الهاء الشيخ الثاني

« لم ينكره صلى الله عليه وآله وسلم على أبي عبيدة » الخبر ، « مسألة » وتجاوز المبارزة ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا بأس بها » ولما كان يوم بدر من بروز حمزة وعبيدة وعلى ، لعتبة ، وشيبة والوليد ، ومبارزة على عليه السلام لعمر بن عبدود وفي اعتبار إذن الإمام وجهان (ي) أصحهما : يعتبر

قال ذلك لأبي جديفة بن عتبة حين استأذنه في قتل أبيه يوم بدر » وأما حديث أبي بكر في السيرة « أن عبد الرحمن بن أبي بكر طلع يوم أحد فقال : من يبارز ؟ فنهض إليه أبو بكر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ثم سيفك وارجع إلى مكانك وامتنعنا بنفسك » والله أعلم .

(قوله) « وإذ لم ينكره صلى الله عليه وآله وسلم على أبي عبيدة » الخبر ونحوه قال في الشفاء : روى « أن أبا عبيدة بن الجراح قتل أباه ، وقال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : سمعته يسبك فلم ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » انتهى . والذي في الكشاف في تفسير قوله تعالى ( لا تجحد قوماً يؤمنون بالله ) - الآية ما لفظه وروى « أنها نزلت في أبي بكر » وذلك أن أبا قحافة سب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصكه صكة سقط منها ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أو فعلته ؟ قال : نعم . قال : لا تعد ، قال : والله لو كان السيف قريباً مني لقتلته ، وقيل في أبي عبيدة بن الجراح : قتل أباه يوم أحد ، وفي أبي بكر : دعا ابنه يوم بدر إلى البراز ، وقال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : دعني أكون في الرعدة الأولى ، فقال : متعنا بنفسك يا أبا بكر ، أما تعلم أنك عندي بمنزلة سمعي وبصري ، وفي مصعب بن عمير : قتل أخاه عبيد بن عمير يوم أحد ، وفي عمر قتل خاله العاصم ابن هشام يوم بدر وفي علي وحزمة وعبيدة بن الحارث : قتلوا عتبة وشيبة ابني ربيعة والوليد بن عتبة يوم بدر (قوله) « وما كان يوم بدر من بروز حمزة » إلخ . عن علي عليه السلام قال « لما كان يوم بدر

تقدم عتبة بن ربيعة وتبعه ابنه وأخوه فننادى : من يبارز ؟ فابتدر له شباب من الأنصار ، فقال : ممن أتم ؟ فأخبروه ، فقال : لا حاجة لنا فيكم ، إنما أردنا بني عمنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قم يا حمزة ، قم يا علي ، قم يا عبيدة بن الحارث ، فأقبل حمزة إلى عتبة ، وأقبلت إلى شيبة ، واختلفت بين عبيدة والوليد ضربتان فأنجز كل واحد منهما صاحبه ، ثم ملنا إلى الوليد قتلناه ، واحتملنا عبيدة » هكذا أخرجه أبو داود ، وفيه اختصار محل ، ورواية السيرة أتم . وقال فيها « فبارز عبيدة وكان أسن القوم ، عتبة بن ربيعة ، وبارز حمزة شيبة بن ربيعة ، وبارز علي الوليد بن عتبة . فأما حمزة فلم يهل شيبة أن قتله ، وأما علي فلم يهل الوليد أن قتله ، واختلف عبيدة وعتبة بينهما ضربتان كلاهما أثبت صاحبه وكر على وحزمة على عتبة بأسيا فهدما فذقفا عليه واحتملا صاحبهما فجازاه إلى أصحابه » انتهى . (قوله) « ومبارزة على عليه السلام لعمر بن عبدود » قال ابن هشام في سيرته « وكان عمرو =

إذ الرأى إليه في تدبير الحرب ، « مسألة » فإن تترسوا بمن لا يقتل من صبي وامرأة ومسلم ، جاز قتل الترس للضرورة (ي) حيث يقطع باستئصال المسلمين إن لم يقتل وإلا حرم قلت هذا : حيث تترسوا بالمسلم فقط ، لا بأولادهم ونحوهم « مسألة » (الزكية تضي) ويستعان بالعبيد للضرورة ، إذ التكليف شامل عند الضرورة فلا ضمان لا غيرهم من الأموال فيتضمن ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في دروع صفوان « مضمونة » فإن أذن السيد لغير ضرورة ، جاز ، ولهم الثواب ، إذ هم مكلفون .

### فصل

ويقيم من الكفار النفوس والأموال ، كفعله صلى الله عليه وآله وسلم في بدر وسبأيا

== ابن عبدود قد قاتل يوم بدر حتى أثبتته الجراحة فلم يشهد يوم أحد فلما كان يوم الخندق خرج معلماً ليرى مكانه فلما وقف هو وخيله قال : هل من مبارز ؟ فبرز له علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، فقال له : يا عمرو إنك قد كنت عاهدت الله ألا يدعوك رجل من قريش إلى إحدى خلتين إلا أخذتها منه قال له : أجل قال له : فاني أدعوك إلى الله وإلى رسوله وإلى الإسلام ، قال : لا حاجة لي بذلك ، قال : فاني أدعوك إلى النزال ، فقال له : ولم يا ابن أخي ؟ فوالله ما أحب أن أقتلك ، قال له علي : ولكني والله أحب أن أقتلك ، فغى عمرو عند ذلك فاقترحم عن فرسه فحقره وضرب وجهه ثم أقبل على علي عليه السلام فتنازلا وتجاولا فقتله على عليه السلام ، وخرجت خيلهم منهزمة حتى اقتحمت الخندق هاربة « انتهى » .

( قوله ) « لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في دروع صفوان مضمونة » تقدم في العارية .

### فصل ويقيم من الكفار النفوس والأموال

( قوله ) « كفعله صلى الله عليه وآله وسلم في بدر وسبأيا أو طاس » وكانت ستة آلاف وبني قينقاع وبني المصطلق « الخ . قلت . جميع ذلك مشهور ، وفي كتب الحديث والسيرة مسطور ، ونحن نشير إلى أطراف من ذلك ؛ أما غزوة بدر فانه قتل فيها من المشركين نحو سبعين رجلاً وأسر مثل ذلك وغنم المسلمون ما حواه العسكر ، والظاهر أنه لم يكن معهم نساء ولا ذراري ، وأما سبأيا أو طاس فهي سبأيا حنين لأن أو طاس واد من أودية حنين ؛ وكان عدد السبي ستة آلاف كما في الكتاب ، وأما الأموال فلم يذكر لها حصر لكثرتها ، ولما جاؤا مسلمين خيرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الأموال

أوطاس ، وكانت ستة آلاف وبني قينقاع ، وبني المصطلق ، وله أن يأسر كفى غزوة در وغيرها . وأما قوله تعالى ( ما كان لني أن يكون له أسرى ) فكان في حال قلة المسلمين . والإيمان هو كثرة القتل فلما ظهر الإسلام خيره الله تعالى بين القتل والقتل ، في قوله تعالى (فإما منا بعد وإما فداء) « مسألة » وكانت الهزيمة محرمة وإن كثر الكفار ، لقوله تعالى ( ولا تولوهم الأدبار ) ثم خفف عنهم بقوله تعالى ( إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين ) فأوجب على كل واحد مصابرة عشرة ، ثم خفف عنهم فأوجب على الواحد مصابرة اثنين بقوله تعالى ( الآن خفف الله عنكم ) الآية . واستقر الشرع على ذلك فحينئذ حرمت الهزيمة ، لقول (ع) « من فر من اثنين فقد فر ، ومن فر من ثلاثة فلم يفر » ، « مسألة » ومن غلب في ظنه وحسده أنه إذا لم يفر قتل لم يلزمه القرار إجماعاً ، وفي جوازه وجهان (ي) أحدهما : لا يجوز للآية ، ولا تخصيم المسلمين بقتله ، وقيل : يجوز ، لقوله تعالى ( ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ) ، « مسألة » ومهما حرمت الهزيمة فسق المهزم ، لقوله تعالى ( قد باءوا بنضوب من الله ) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « الكبار سبع » إلا متحرفاً لقتال وهو أن يرى القتال في غير موضعه أصلح وأشجع فينتقل إليه (ع)

والسبي ، فاختاروا السبي ، فمن به عليهم كما هو مبسوط في موضعه ، وأما بنو قينقاع فذكر صاحب الامتاع (١) في السيرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاصر بني قينقاع خمس عشرة ليلة حتى نزولوا على حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأمر بهم فربطوا ثم خلى عنهم بشفاعة عبد الله بن أبي بن سلول وأمرهم أن يعلوا عن المدينة فأجلاهم عهد بن مسلة الأنصاري ، وقبض أموالهم وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سلاحهم ثلاث قسي وهي الكتوم والروحاء والبيضاء وأخذ منها درعين السخدية وفضق وثلاثة أسياف ، وثلاثة رماح ، ووجدوا في منازلهم سلاحاً كثيراً ، وآلة الصناعة ، وخمس مائات منهم ، وقسم ما بقي على أصحابه ، وخرجوا بعد ثلاث فلحقوا بأذرعات بنسائهم وذواربهم انتهى . وأما بنو المصطلق فقد تقدم ذكرهم .

(قوله) « الكبار سبع » في حديث أخرجه النسائي « أن رجلاً قال : يا رسول الله ما الكبار ؟ قال : هي سبع ؛ أعظمهن إشراك بالله ؛ وقتل النفس بغير حق ، وفرار يوم الزحف » وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « اجتنبوا السبع الموبقات ، قيل : يا رسول الله وماهن ؟ قال : الشرك بالله ؛ والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل مال اليتيم ، والربا ، والتولي يوم الزحف ، وقذف الحصانات الفاتلات للمؤمنات » أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وفي ذلك أحاديث أخر .

(١) هو القمزي



وكانت هزيمة المسلمين في أوطاس انحرافاً من مكان إلى مكان ، أومتحيزاً إلى فئة وإن بعدت ، إذ لم تفصل الآية ، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم لأهل غزوة مؤتة « أنا فئة كل مسلم » الخبر ونحوه ، « مسألة » ومهما ظن المسلمون القلب ثبتوا ، لقوله تعالى ( فاثبتوا ) والأمر للوجوب فإن ظنوا العكس فوجهان (ي) أحدهما يجب الهرب ، لقوله تعالى ( ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ) ولا ، إذ قال رجل « يارسول الله : أرأيت لو اتعمست في المشركين » الخبر . ومن انغمس فيهم غلب في ظنه أنه يقتل «مسألة» (ي) ولولقي مسلم كافرين وحده فله القرار إن طلباه ، لعدم الأهبة ، وإن طلبهما فوجهان (ي) أحدهما له القرار ، إذ فرض الجهاد مع الجماعة فقط . وقيل : لا ، إذ هو مجاهد لهما حيث طلبهما ، «مسألة» وإذا أسر الصبي والمرأة ملكا ، كفعله صلى الله عليه وآله وسلم

(قوله) « ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم لأهل غزوة مؤتة » الخ . قد تقدمت بعض روايات ذلك وفيه عن النعمان بن بشير قال : تلقانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منصورنا من مؤتة فقال قائل : أتم الفارون ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا ، بل هم السكرارون ، وأنا فئة كل مسلم » ذكره رزين . وتقدم في ذلك حديث ابن عمر في آخر كتاب اللباس ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض رواياته أنا فتىكم » وفي أخرى « أنا فئة للساميين »

(قوله) « إذ قال رجل : يارسول الله أرأيت لو اتعمست في المشركين » الخبر ، قيل تمامه « فقاتلت فقتلت ، فهل أنقل إلى الجنة ؟ قال : نعم ، فانغمس الرجل في صف أهل الشرك ، فقاتل حتى قتل » انتهى ، والذي في الجامع عن جابر قال « قال رجل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد : أرأيت إن قتلت أين أنا ؟ قال : في الجنة » قال : فألقى تمرات في يده ، ثم قاتل حتى قتل » أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وفيه غيره .

(قوله) « كفعله صلى الله عليه وآله وسلم في سبايا حنين » قد تقدمت الإشارة إلى ذلك ، وعن السور بن غزوة ومروان بن الحكم « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قام حين جاءه وفد هوازن مسلمين ، فسألوه أن يرد عليهم أموالهم وسيبهم ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن معي من ترون وأحب الحديث إلى أصدقائه فاختاروا إحدى الطائفتين ، إما المال ، وإما السبي وقد كنت استأثنت بكم ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينتظر بهم بضع عشرة ليلة ، حتى قتل من الطائفت ، فلما تبين لهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير راد عليهم إلا إحدى الطائفتين ، قالوا : فانا نختار سبينا ، فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأثنى على الله بما هو أهله ، ثم قال أما بعد :

في سبأيا حنين ، واصطفائه صفية ، « مسألة » ( طيه ش عى ث مد ) فإن أسر البالغ خير  
 الامام بين قتله واسترقاقه والمن عليه ، والقداء بأسير من المسلمين (ى) أو بالمال (ح) بل بالقتل  
 والاسترقاق فقط (ك) بل أيهما أوالقداء بالنفس ، لا بالمال (فو) لا يجوز المن ، ويجوز القتل والاسترقاق  
 والقداء بالنفس والمال . قلنا : أما القتل فكفعله صلى الله عليه وآله وسلم في عقبة والنضر ، وفعله  
 صلى الله عليه وآله وسلم في ابن خطل ، وفي أزيب ، وفرتنا ، إذ دخل مكة ، وأما المن فكفعله

فإن إخوانكم هؤلاء جاؤوا تائبين ؛ وإنى قد رأيت أن أرد لهم سبيهم ، فمن أحب منكم أن يطيب ذلك  
 فيفعل ، فقال الناس : طيبنا ذلك يا رسول الله ، فقال لهم في ذلك : إنا لاندري من أذن منكم بمن لم يأذن ؛  
 فارجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤكم أمركم فرجع الناس فكلمهم عرفاؤهم ثم رجعوا إلى رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم فأخبروه أنهم قد طيبوا وأذنوا فهذا الذي بلغنا من سبي هوازن ، أخرجه البخاري  
 وأبو داود . وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في هذه القصة قال : قال رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم : ردوا عليهم نسائهم فمن مسك بشيء من هذا الفيء فإن له علينا به ست فرائض من  
 أول شيء يفيتحه الله علينا « هذا طرف من رواية أبي داود ، وفي ذلك روايات وأحاديث أخر .  
 ( قوله ) « واصطفائه صلى الله عليه وآله وسلم صفية » تقدم في النكاح .

( قوله ) « لفعله صلى الله عليه وآله وسلم في عقبة والنضر » قال في الامتاع وأسرى المقداد بن الأسود  
 النضر بن الحارث فغرض على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالأثيل وقد سار من بدر فقتله على  
 ابن أبي طالب بالسيف صبراً ، وقال أيضاً : فلما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعرق الظبية  
 أمر عاصم بن ثابت بن أبي الأفلح بضرب عنق عقبة بن أبي معيط « ونحوه في سيرة ابن هشام وزاد  
 قال ابن إسحق « فقال عقبة حين أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتله : فمن للصبيّة يا محمد ؟ قال  
 النار ؛ فقتله عاصم بن أبي الأفلح الأنصاري ، قال ابن هشام : قتله على بن أبي طالب كذا ذكر ابن شهاب  
 الزهري وغيره من أهل العلم .

( قوله ) « وفعله صلى الله عليه وآله وسلم في ابن خطل وفي أزيب وفرتنا » عن سعد بن  
 أبي وقاص قال : لما كان يوم فتح مكة آمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس إلا أربعة وامرأتين  
 وقال اقتلوهم وإن وجدتموهم متعلقين بأستار الكفار : عكرمة بن أبي جهل ، وعبد الله بن خطل ومقيس  
 ابن ضبابة وعبد الله بن سعد بن أبي سرح ، فأما عبد الله بن خطل فأدرك وهو متعلق بأستار الكعبة  
 فاستبق إليه سعيد بن حريث وعمار بن ياسر فسبق سعيد عماراً وكان أشب الرجلين فقتله « هكذا  
 في رواية النسائي ، وعن عمرو بن عثمان اليربوعي قال : حدثني جدي عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

صلى الله عليه وآله وسلم في أبي عزة على أن لا يقاتله بعدها، فلم يف فأسره في أحد قتلته بيده، وقلقه تعالى (فأما منا بعد، وإما فداء) الآية ونحوها، وقلقه صلى الله عليه وآله وسلم في أسرى بدر وأسير

== وآله وسلم قال يوم فتح مكة: «أربعة لا أؤمنهم في حل ولا حرم وصمام، قال: وقتين كانتا لمقيس ابن ضبابة قتلتهما إحداهما وأقلت الأخرى فأسلمت» أخرجه أبو داود، وفي ذلك روايات وأحاديث أخر، ونحوه في الامتاع، وقال قتل أزيب: وأسلمت فرتنا، وقتل مقيس بن ضبابة قتله نائلة بن عبد الله الليثي انتهى. قلت: وأما عكرمة ففر إلى اليمن حتى أخذت له زوجته الأمان فرجع وأسلم كما تقدم. وكذا ابن أبي سرج استأمن له عثمان كما تقدم

(قوله) «وأما المن فكفعله صلى الله عليه وآله وسلم في أبي عزة على ألا يقاتله بعدها، فلم يف فأسره في أحد قتلته بيده» قلت: المذكور في سيرة ابن هشام «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسر أبا عزة الجمحي في رجوعه من حراء الأسد عقيب وقعة أحد قال: وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسره بدر ثم من عليه، فقال يا رسول الله أفلنى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والله لا تمسح عارضيك بمكة، تقول: خدعت عدا مرتين، اضرب عنقه يازبير، فاضرب عنقه» قال ابن هشام: وبلغني عن ابن السيب أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «إن المؤمن لا يبلغ من جحر مرتين اضرب عنقه يا عاصم بن ثابت، فاضرب عنقه» انتهى، ونحوه ذكر في الامتاع، وليس في شيء من الروايات أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قتله بيده كما في الكتاب، وإنما الذي قتله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده يوم أحد أبي بن خلف مبارزة، كما هو معروف. قلت: وأبو عزة المذكور اسمه عمرو عبد الله بن عمير الجمحي ولم يؤسر يومئذ غيره وغير معاوية بن المغيرة بن أبي العاص جد عبد الملك بن مروان أبي أمه، ذكره ابن هشام.

(قوله) «ولفعله صلى الله عليه وآله وسلم في أسرى بدر وأسير بني عقيل» (ج) عقيل بضم العين هنا عن ابن عباس في غزوة بدر مالفظة «فلما أسروا الأسارى قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأبي بكر وعمر: ماترون في هؤلاء الأسارى؟ فقال أبو بكر: يا رسول الله هم بنو العم والعشيرة أرى أن تأخذ منهم فدية، فتكون لنا قوة على الكفار، فبقي الله أن يهديهم إلى الإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ماتري يا ابن الخطاب؟ قال: قلت لا والله ما أرى الذي رأي أبو بكر، ولكني أرى أن تمسكتنا فنضرب أعناقهم، فتتمكن علينا من عقيل وتمكنني من فلان، نسيب لعمر فأضرب عنقه، فإن هؤلاء أئمة الكفر وصناديدها، فهوى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما قال أبو بكر، ولم يهو ما قلت فلما كان من الغد جئت فإذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر قاعدان

بنى عقيل . وأما الاسترقاق فإن كان أعجمياً أو كتابياً جاز ، لقول (ع) فى تفسير قوله تعالى ( فأما منكم بعد وإما فداء ) خير الله نبيه فى الأسرى بين القتل والفداء والاسترقاق ، وإن كان عربياً غير كتابى لم يجز (ش) يجوز ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لو كان الاسترقاق ثابتاً على العرب » الخبر ، « مسألة » وفى وجوب قبول الجزية من أسير الكتابيين وجهان (ي) أحدهما لا يجب ، إذ يبطل الخيار المنصوص فى الآية . وقيل : يجب كغير الأسير والجواز جمع عليه ، « مسألة » (الأكثر) ومن قتل الأسير قبل أن يعين الامام اختياره فيه عزز لعصيانته ولا ضمان (ع) بل يضمن الدية . قلنا : كافر لا أمان له كالمرتد ، « مسألة » فإن أسلم الأسير قبل أى الاختيارات حرم قتله ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « فإذا قالوها عصموا منى دماءهم » الخبر . وفى جواز المن والفداء بعد ذلك وجهان (ي) أحدهما

يبكيان ، فقلت : يا رسول الله أخبرنى من أى شئ تبكى أنت وصاحبك ؟ فإن وجدت بكاء بكيت ، وإن لم أجدهم بكاء تبكيت لبكائكما فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أبكى للذى عرض على أصحابك من أخذهم الفداء ، لقد عرض على عذاهم أدنى من هذه الشجرة - لشجرة قرية من نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأُزل الله عز وجل ( ما كان لنبى أن يكون له أسرى حتى يثخن فى الأرض - إلى قوله - فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً ) وأحل الله الغنمة « هذا طرف من حديث أخرجه البخارى ومسلم واللفظ له . وفى ذلك أحاديث كثيرة . وعن عمران بن حصين قال « كانت ثقيف حلفاء لبني عقيل ، فأسرت ثقيف رجلين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأسرى أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلان من بني عقيل ، وأصابوا معه العضباء ، فأتى عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو فى الوثاق ، فقال : يا محمد ، فأتاه فقال : ما شأنك ؟ فقال : بهم أخذتني وأخذت سائقة الحاج - يعنى العضباء - فقال : أخذتاك بجريرة حلفائك ثقيف ، ثم انصرف عنه ، فناداه يا محمد يا محمد ، فأتاه فقال : ما شأنك ؟ فقال : إني مسلم ، قال : لو قتلها وأنت تملك أمرك أفلحت كل الفلاح ثم انصرف ، فناداه يا محمد يا محمد فقال ما شأنك ؟ فقال : إني جائع ، فأطعمني وظمآن فاستقي ، فقال هذه حاجتك ، فقضى بالرجلين » أخرجه الترمذى وهو طرف من حديث أخرجه البخارى ومسلم .

( قوله ) « لو كان الاسترقاق ثابتاً على العرب » الخبر . تمامه « لكان اليوم إنما هو إسار وفداء » هكذا روى <sup>(١)</sup> ، والله أعلم .

( قوله ) « فإذا قالوها عصموا منى دماءهم » الخبر ، تكرر .

(١) رواه (ش) بسند ضعيف ، وله طريق آخر عند الطبراني

يجوز، إذ فادى العقيلي بعد ما أسلم . وكلو سقط العتيق في الكفارة لم يسقط التخيير بين الكسوة والإطعام ، وقيل : بل يتعين رقه كالصبي ، « مسألة » وإن أسر شيخ لا قتال له ولا رأى عنده ولم يسلم فوجهان (ى) أحصهما لا يقتل ، بل يخير الإمام بين المن والقداء والاسترقاق أشبهه بالصبي ، وقيل : لا يسقط خيار القتل لعموم قوله تعالى (أقتلوا المشركين) قلت : فيه نظر «مسألة» وإنما يقتل الأسير بضرب العنق ، لقوله تعالى (فضرب الرقاب) وكفعله صلى الله عليه وآله وسلم في النضر وغيره ، ولنهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن المثلة «مسألة» (ه قين) وبكره حمل الرؤوس ، إذ لم يحمل إليه صلى الله عليه وآله وسلم يوم بدر ، ولا في غيره رأس ، ولإنكار (ا) وعلى عليه السلام على من حمل إليهم رؤوس أعدائهم ، «مسألة» وفداء الأسير بين الغانمين ، إذ هو عوض رقبته ولا يسقطه الإمام إلا برضاهم لمرأضاته صلى الله عليه وآله وسلم وإياهم في إطلاق سبي هوازن ، وإن أسر العبد لم يمن عليه إلا برضاهم ، إذ هو مال وللأمام قتله ، «مسألة» ومن أسلم من الكفار عصم دمه وماله وطفله للخبر ، لا البالغ فله حكم نفسه ، لا حكم أبيه ، وكذلك بذل الجزية ممن تقبل منه .

### فصل

والغنمية ، ما يؤخذ من الأموال والسبي قهراً ، والنبي ما أخذ من غير إيجاب بخيل ولا ركاب كمال فذلك ، وسيأتى حكمهما .

(قوله) « إذ فادى العقيلي بعد ما أسلم » تقدم خبره قريباً .

(قوله) « ولفعله صلى الله عليه وآله وسلم في النضر » وغيره تقدم .

(قوله) « ولنهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن المثلة » تقدم .

(قوله) « ولإنكار أبي بكر وعلى عن حمل إليهم رؤوس أعدائهم » حكى في الشفاء عن عقبه ابن عامر قال « بعثنى شرحبيل وعمرو بن العاص يريدان إلى أبي بكر برأس البطريق ؛ فقال : أنحملون الجيف إلى مدينة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ قلت . يا خليفة رسول الله إنهم يفعلون هكذا قال : لا تحملوا إلينا من هذا شيئاً » انتهى . ولم أقف على شيء في ذلك عن علي عليه السلام ؛ والله أعلم . لكن روى البيهقي عن علي عليه السلام أنه قال « حملت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأس مرحب » انتهى .

(قوله) « للخبر » يعني « فإذا قالوها عصموا » الخ .

## فصل

ودار الحرب دار إباحة يملك كل فيها ما ثبتت يده عليه ، ولا قصاص فيها ولا أورش ، إذ دماؤهم هدر ويملك بعضهم بعضا وماله بالقهر ، إذ رقابهم معرضة للاسترقاق وأموالهم للأخذ ، «مسألة» (طه) فلو قهر الابن أباه ملكه ولنا شراؤه منه (ش) لا ، إذ يعتق عليه . قلنا : ليس بشراء حقيق بل عوض على التخليه ، إذ لنا سبيه واسترقاقه ولو أعتقه . قلت : في التعليل بجواز السبي نظر ، إذ يستلزم أن لا يصح الشراء في حال الأمان لهم ، فالأولى : أن يعطل بأن ملكهم غير حقيقى بدليل أن من غلب عليه ملكه ، والعق فرع على تحقيق الملك ، «مسألة» (طه ح فو) ويملكون علينا ما استولوا عليه قهراً ، فإن استولينا عليه فصاحبه أحق بعينه ما لم يقسم ، فإن قسم لم يستحقه إلا بدفع القيمة لمن صار في يده ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن عرف بعيره في الغنيمه « إن أصبته قبل القسمة فهو لك وإن وجدته بعد ما قسم أخذته بالقيمة » فاقضى ملكهم إياه ، وأولوية مالكة الأول بعينه ، ولقول على عليه السلام « من اشترى ما أخذه العدو فهو جائز » ونحوه (١) وعن (٢) عبادة بن الصامت عه م (ش) لا يملكون ولو أدخلوه قهراً ، فهو أحق به قبل القسمة وبعدها بلا شيء ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه » لكن

## فصل ودار الحرب

(قوله) « لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن عرف بعيره » لفظه في الشفاء عن ابن عباس « أن رجلاً وجد بعيراً كان المشركون أصابوه ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . إن وجدته قبل القسمة فهو لك ، وإن وجدته بعد القسمة أخذته بالقيمة » انتهى . وعن نافع « أن عبداً لابن عمر أبى فلحق بالروم ، فظهر عليهم خالد بن الوليد فردّه على عبد الله بن عمر ؛ وأن فرساً لعبد الله غار فظفروا عليه فردّه على عبد الله » هذه إحدى روايات البخارى ، وللوطأ قريب منه وقال « وذلك قبل أن يصيبها المقاسم » وفيه روايات أخر .

(قوله) « ولقول على عليه السلام : من اشترى ما أخذه العدو فهو جائز » ونحوه عن أبى بكر وعمر ؛ هكذا روى ، وسيأتى في ذلك خبر تميم بن طرفة ، والله أعلم .

(قوله) « لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه » تقدم الكلام فيه .

يعطيه<sup>(١)</sup> الإمام عوضه من الغنيمة . قلنا : ملكوه لما مر وبقى للمسلم فيه حق الأولوية فقط ، فوجب الوفاء بالحقين برد عينه للمالك وعوضه للفاسم ، ( فرع ) ( ط ه الزكية ح ) أما ما قهروه في دارهم كالعبد الأبق فلا يملكونه علينا ، إذ هي دار إباحت ، فالملك فيها غير حقيقي لما مر ( قط فوك عى هر عمرو بن دينار ) بل يملكونه فلا حق له فيه قبل القسمة ولا بعدها ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « هل ترك لنا عقيل من رباع » . قلنا : محمول على بيعه إياه برضاه صلى الله عليه وآله وسلم لا بالاستيلاء ، فأما ما ند إلهيم من بهائمنا فأخذوه فكما أخذ قهراً ، إذ لا اختيار له بخلاف العبد فاليد له على نفسه ، « مسألة » وإذا أطلق المشركون أسيراً مسلماً على أن يقف معهم لم يلزمه الوقوف إذ هو محظور ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أنا بريء ممن أقام بدار الشرك » لكن ليس له إحداث أمر يكرهونه حتى يخرج إذ أمانهم له أمان لهم منه ، فإن لم يشرطوا عليه ولا آمنوه ، فله أخذ ما ظفر به لعدم الأمان ، فإن استحلّفوه كرها لم ينعقد ، وإن حلف اختياراً لزمه الحنث والتكفير وإن شرط لهم مالا يرفعه إلهيم من دار الاسلام فوجهان ( ي ) أحسبهما يلزمه الوفاء ، لقوله تعالى ( أوفوا بالعقود ) وإذ فيه مصلحة ليقبوا بقول من يؤسر بعده . وقيل : لا ، إذ هو ضمان بغير حق ( فرع ) فإن تعذر عليه وشرطوا عوده إن لم يرفعه لم يلزمه العود ، إذ هو معصية ( عى ) بل يلزمه . قلنا : لا وجه له ، « مسألة » ( ي ) وإذا تجسس المسلم للشركين لم يهدر دمه ، إذ لم يهدر صلى الله عليه وآله وسلم حاطباً بانذاره قريشا ( ي ) لكن يعز ، فأما تركه صلى الله عليه وآله وسلم تعزيز حاطب فخاص لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لعل الله اطلع على أهل بدر » الخبر .

( قوله ) « وهل ترك لنا عقيل من رباع » تقدم .

( قوله ) « أنا بريء ممن أقام في دار الشرك » تقدم ما يتضمن معناه .

( قوله ) « لعل الله اطلع على أهل بدر » الخبر . هو في حديث حاطب بن أبى بلتعة لما اطلع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على كتابه إلى أهل مكة يخبرهم ببعض أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال عمر : يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنه قد شهد بدرآ ، وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر . فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » الحديث أخرجه بكمال البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى ، بروايات عدة .

(١) نسخة : يعطى الإمام الفاسم

وهو منهم ، « مسألة » وعلى المسلم أن يقضى ما استقرضه من دار الحرب ، إذ أخذه بعقد معاملة ومعاملة المسلمين لهم صحيحة ، « مسألة » ( ط خ ) ولا قصاص بين المسلمين في دار الحرب ، وتجب الدية والأرش ( ح ) إلا لمن أسلم في دار الحرب ولم يهاجر أو كانا أسيرين قتل أحدهما الآخر فلا شيء ( ي هـ ش ) بل يلزم القصاص والأرش كدار الإسلام سواء بسواء ، إذ لم تفصل الأدلة ( بعض أصحابنا ) لا أرش ولا قصاص ، إذ هي دار إباحة ، لنا عموم قوله تعالى ( فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحير رقبته مؤمنة ) ، « مسألة » ( ي ) وإذا فعل مسلم في دار الحرب ما يوجب الحد ، حده الإمام أو أميره حيث له ولاية على إقامته ، وله التأخير لمصلحة كإمارة ( ح ) لا حد عليه إلا أن يكون الإمام معهم وأمره فيها ماض ، وإلا فلا حد مطلقا . قلنا : لم تفصل أدلة الحدود بين مكان ومكان ، « مسألة » ( نضى ) والمستأمن أن يسترد منهم العبد الآبق بأى وجه بسرقة أو غيرها ، إذ لا يملكون علينا إلا ما أخذوه قهراً على الخلاف ، وقد مر . وإنما يتعلق الأمان بأنفسهم وأموالهم فقط ، ولغير المستأمن أخذ ما ظفر به من سبية وغيرها إجماعاً ، إذ هي دار إباحة ، لقوله تعالى ( حيث ثقتهم ) ( واقعدوا لهم كل مرصد ) ، « مسألة » ( ق ) ولو استرق الملك بعض رعيته ثم أسلم كانوا عبيداً له ، والوجه أن كلا فيها يملك ما ثبتت يده عليه ، « مسألة » ( هـ ب ) ويكره للمستأمن أن يشتري شيئاً مما غنم عليهم في حال أمانه ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « المؤمنون عند شروطهم » قلت . فإن فعل رده ، قيل ندبا ، وقيل وجوبا ، للخبر ، « مسألة » ( هـ م ط حص ش ) ومن أسلم في دارهم ثم هاجر وترك ماله وولده حصن بإسلامه طفله ، إذ الطفل تابع لأبيه في الإسلام ، لقوله تعالى ( ألحقنا بهم ذرياتهم ) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « الولد يولد على الفطرة » الخبر . ولم يفصل ، فأما البالغون فلهم حكم أنفسهم ككفر وإسلاما ( هـ ب حص )

( قوله ) « المؤمنون عند شروطهم » تقدم بنحوه .

( قوله ) « المولود يولد على الفطرة » لنظرة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، ثم يقول : أقرؤا ( فطرة الله التي فطر الناس عليها ) ذلك الدين القيم » كذا عند مسلم ، وزاد البخاري « فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون بها من جدعاء » وللباقيين فيه روايات أخر نحو ذلك .



ويحصن أيضاً ماله المنقول إلا ما كان عند حربى غيره بوديعة أو غيرها، لارتفاع اليد بالاستيلاء (ش) بل يحصنه ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «من أسلم على ماله فهو له» قلنا : محمول على ماتحت يده جما بين الأدلة (ن) لا يحصنه مالم يخرج به ، لنا الخبر ، (فرع) (ط م ح) ولا يحصن غير المنقول ، لقوله تعالى (وأورثكم أرضهم وديارهم) (ش ف) بل يحصنه باسلامه كالمنقول . قلنا : دارهم دار إباحة ، فلو أبطلنا هذا الحكم في بعضها لجعلنا بعضها دار كفر وبعضها دار اسلام . قلت : فعلى هذا لو كسب المسلم فيها عقاراً دخل في الغنيمة وفيه نظر ، «مسألة» وإذا دخل مملوكهم دارنا فأسلم قبل أن يؤخذ عتق ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «أيما عبد خرج إلينا مسلماً فهو حر» ونحوه ، وإذا استولى على نفسه بعد إسلامه عتق ، كلو ملسكها ، فلو أسلم سيده لم يعد في ملكه (فرع) فإن لم يهاجر حتى أسلم مولاه لم يعتق ، إذ لم يستول على نفسه ، ولو استولينا لم نملكهما ، «مسألة» (ط يه) وإذا أسلم حربى في دارنا لم يحصن في دارهم إلا طفله لسا مر ، لا ماله المنقول وغيره لغلبة دار الحرب عليه ، فكان فيثالا أطفاله للآية (حص ك ل) بل أطفاله فيء كاله . قلنا : منعت الآية (ش) بل يحصن ماله وطفله ، إذ ثبت ملكه باسلامه ، كلو أسلم في دارهم . قلنا : يده في دارهم قوية فافترقا ، «مسألة» <sup>(١)</sup> ولو أسر الكفار عبداً مسلماً ثم وهبوه لمسلم آخر أو باعوه فصاحبه أحق به بالقيمة ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا توى على مال مسلم» الخبر . (ى) وهو صحيح ، ولو قلنا : إنهم يملكون علينا ، إذ قد خرج عن أيديهم . قلت : بل خبر تميم بن طوق

(قوله) «من أسلم على ماله فهو له» حكاه في الشفاء .

(قوله) «أيما عبد خرج إلينا مسلماً فهو حر» لفظه في الامتاع في ذكر غزوة الطائف مالفظة «ونادى منادى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أيما عبد نزل من الحصن وخرج إلينا فهو آمن فخرج بضعة عشر رجلاً منهم أبو بكر والنبي فاعتقهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودفع كل رجل منهم إلى رجل من المسلمين يموه ويحمه ؛ وأمرهم أن يقرئهم القرآن ويعلموهم السنن» وفي ذلك روايات كثيرة متقاربة .

(قوله) «لا توى على مال امرئ مسلم» تقدم ، وهو من كلام على عليه السلام .

(قوله) «بل لخبر تميم بن طوق» هكذا وقع في النسخ ولعله تصحيف من الناسخ ، وإنما هو ابن طرفة بقاء ثم هاء ، ولفظه في أصول الأحكام عن تميم بن طرفة «أن رجلاً أصاب له العدو بغيراً فاشتراه رجل منهم فجاء به فعرفه صاحبه فخاصمه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : إن شئت فأعطه ثمنه وهو لك ، وإلا فهو له» انتهى .

(١) نسخة : (الزكية)

« مسألة » ولا ينقض تصرفهم في أموالهم ، إذ هي دار إباحة ( ط حص ) ولا قصاص فيها بينهم لإهدار دمائهم ، ولا بين المسلمين فيها ، إذ هي دار إباحة ، ولا تجرى فيها أحكام الاسلام فكانت شبهة في درء الحد وتلزم الدية والكفارة في الخطأ ، وفي العمد الدية . قلت : وقد مر الخلاف ، « مسألة » وإذا أسلم حربي وفي يده أم ولد مسلم لزمه ردها بالقداء ، إذ لا يصح انتقال ملكها بعد استيلائها ( ط ) ويلزمها القداء ، إذ قد ملكها الحربي بالقهر ، لكن إسلامه منع أن تملك أم ولد مسلم ، كما لا يصح ذلك بين المسلمين فلزمه ردها بالعوض ، كلو أتلفها عليه متلف والعوض على مولاهما إن كان موسراً ، إذ تعود إلى ملكه ، فإن أعسر ففي بيت المال ، فإن لم يكن فيه شيء بقي ديناً في ذمة السيد لعودها إلى ملكه . ولا يقال : تسعى عن المعسر مع بقائها على الرق ( م ح ) بل لا يجب عوض بناء على أصلهم أن الكفار لا يملكون علينا بالقهر ( م ط ) فإن مات السيد الأول عتقت بموته . قلت : والعوض في تركته ثم في بيت المال ، ثم تسعى لكمال حريتها . أما لو مات قبل إسلام الحربي سقط وجوب استئذانها ، إذ موجه إسلامه ، وقيل : بل يجب في تركته وفيه نظر ، « مسألة » والمدير كأم الولد ، إذ لا يملكون علينا في الغلبة ملكاً مستمراً إلا ما يصح التبائع فيه ، وإلا لزم أن يملك الحرفي حرم على من أسلم ومعه أم ولد أسلم أو مدبرة أن يطأها ، إذ قد منعه الإسلام كما مر ، وولدها منه حر نسيب للشبهة ، فإن قدامها سيدها وما حاملان لم يطأها حتى يضعها كما مر ، « مسألة » وإن أسلم عن مكاتب مسلم عتق بالأداء إليه بناء على أنهم يملكون علينا ، وولاؤه للأول اتفاقاً ، إذ هو المعتق ، فإن عجز عن الأداء فملوك للآخر خلاف ( م بالله ) كما مر وإذا وطئ المكاتبه فالولد حر تسبب للمالك عند ( ط ف ) لا . عند ( م ) فإن استولينا فالسيد أولى بمكانه قبل القسمة بلا شيء ، وبعدها بالقيمة كما مر ، وفي تعيينها على السيد أو المكاتب وجهان . وإذا ارتد المكاتب لم تبطل كتابته ، ولو في يد الحربي ، وحكمه حكم المرتدين في القتل . وإذا دخل الحربي في الذمة وفي يده عبد لمسلم استحق القداء عند ( ط ) لا عند ( م ) كما مر ، فإن احتبص السيد من القداء أمر الذمي ببيع العبد المسلم كما مر ، « مسألة » وإذا دخل عبد الحربي دارنا بغير أمان ملكه من ظفر به من المسلمين إلا أن يسلم قبل الظفر به لما مر ، فلو أسلم سيده بعد ذلك لم يعد إليه ، إذ قد خرج عن ملكه ، « مسألة » فإن أسلم حربي عن زوجة صغيرة

مدخولة ، ثم أسلم أحد أبويها قبل انقضاء عدتها ، بقي النكاح بينهما لردده صلى الله عليه وآله وسلم زينب وامرأة صفوان ، وامرأة عكرمة بن أبي جهل لما أسلموا قبل انقضاء عدتهن ، لا بعد العدة لحصول اليقونة ، «مسألة» ويمنع الذمي من وطء أمته المؤمنة ، إذ لا تحل له بالملك ولا بالنكاح إجماعاً ، فإن علقت منه كان الولد مسلماً باسلامها ، وحرراً إن وطئها في ملكه وعليها عدة أم الولد فإن أسلم قبل مضيتها كان أحق بها وإلا عتقت بمضى العدة وسعت كما مر ، إذ لا يحل له استرقاقها ولا بيعها ، إذ هي أم ولد فلزمت حريتها وتسمى كالشريك أعتق نصيبه ، «مسألة» (هب ش ) وإذا أسلم الحربي وامراته حامل فسببت لم يسترق الولد إذ هو مسلم باسلام أبيه (ح) يسترق ، إذ هو كالجزء منها . قلنا : الاسلام يملو وهو مسلم ، وفي استرقاق الأم وجهان (ي) أحصم : يجوز ، وهو رأي (ح) إذ هي حريية لا أمان لها ، وقيل : لا ، كالولد . قلنا : ليست أبلغ حالاً من الحرية الحربية ، وإذا سبي صغير وحمل ثم أسلم أبوه لم يبطل رقه ، وإن حكم باسلامه تبعاً لأبيه إذ الاسلام طارئ على الرق ، «مسألة» (هـ قين) ولا يتبع الصبي السابي في الدين حيث معه أبواه أو أحدهما (ع) بل يتبعه (ك) إن سبي مع الأب تبعه في الدين ، لا مع الأم فيتبع السابي ، لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم «حتى يكون أبواه اللذان يهودانه» الخبر ، ولم يفصل ، (فرع) (هب ش حص) فإن سبي الصبي دون أبويه تبع السابي في الحكم ، إذ لا حكم لكلامه ، ولا هو مستقل بنفسه فلهحق بالسابي (ي) بل باق على الكفر ، كلو كان في دار الحرب ، ولا حكم للسابي ، إذ يده يد ملك كالمشترى . قلنا : الصبي إذا لم تكن معه قرينة تغلب كفره فحكمه حكم الملتبس ، والملتبس تابع لحكم الدار ، فعلى هذا إذا لم يكن معه أبواه ، فإن كان في دار الحرب فله حكمها ، وإن كان في دار الاسلام فله حكمها (ي) فإن سبي مع أحد أبويه ثم مات الوالد لم يحكم باسلام الصبي ، إذ قد كان ثبت له حكم الكفر . قلت : وفيه نظر ، «مسألة» وتحرم التفرقة بين المسبية وولدها ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «ملعون ملعون من فرق بين والدته وولدها»

(قوله) «لرده صلى الله عليه وآله وسلم زينب وامرأة صفوان وامرأة عكرمة» تقدم ذلك في النكاح .

(قوله) «حتى يكون أبواه» الخبر تقدم قريباً .

(قوله) «ملعون ملعون من فرق بين والدته وولدها» تقدم في البيع بغير هذا اللفظ

(فرع) (هب) ومتى بلغ جازت التفرقة ، إذ هو حد الاستقلال (مد) لا ، لظاهر الخبر . (ش)  
 بل تجوز تفرقة ابن السبع لاستقلاله (ل) حده الاستقلال في الأكل والشرب (ي) وهو الأقرب  
 للذهب . قلت : بل الأول ، «مسألة» (ي) وكذلك تفرقة الابن والأب لحنوه كالأم ، ولقول  
 (٣) لا يفرق بين والدته وولدها ، ولا بين والد وولده . وهو توقيف . وقيل : يجوز ، إذ تحريم  
 التفرقة لأجل اللبن والحضانة . قلنا : لانسلم ، «مسألة» (هب ح) ويحرم التفريق بين ذوى الأرحام  
 المحارم في السبي ، إذ روى عن عمر وهو توقيف (ي) يجوز لصحة شهادتهم عليهم كالأجانب ،  
 «مسألة» وإذا سبي أحد الزوجين انفسخ النكاح (ه ش) لحدوث الرق (ح) بل لاختلاف الدار  
 لنا قوله تعالى ( والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في سبايا  
 أو طاس « لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا حائل حتى تستبرا بحيضة » ولم يفصل (فرع) (هب ش  
 فر) وكذا لو سبيا جميعا (ي ه حص) لا ، إذ لم يختلف بهما الدين ولا الدار ، كولو ارتدا .  
 قلنا : حدوث الرق فاسخ ، كلو سبي أحدهما .

### فصل

وتغنم أموالهم وأزواجهم ، وما تعذر حمله أحرق (ه ح ش) والحيوان يقتل (قش) لا ، قلنا :  
 يجوز لثلاثا يتقوا بها كالترس . ويجوز عقر ما قاتلوا عليه ، كفعل حنظلة الراهب ، ولم ينكره

( قوله ) « ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم في سبايا أو طاس » الخ ، تقدم في النكاح .

### فصل وتغنم أموالهم

( قوله ) « كفعل حنظلة الراهب » الصواب : حنظلة بن الراهب ، وهو السمي غسيل الملائكة  
 ووالده المذكور هو أبو عامر الراهب ، الذي سماه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الفاسق . وقد  
 تقدم ذكرهما في كتاب الجنائز قال في الامتاع « إن حنظلة المذكور خرج مع رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم يوم أحد ، فلما انكشف للمشركون ضرب فرس أبي سفيان بن حرب فوق إلى الأرض وصاح ،  
 وحنظلة يريد ذبحه ، فأدركه الأسود بن شعوب فحمل على حنظلة بالرمح فأنفذه ، ومشى إليه حنظلة في =

صلى الله عليه وآله وسلم ، وفعل المددى في الروم ، ويجوز تخريب البيوت وقطع الشجر إن لم يمكن إحراقها ، لقوله تعالى ( ما قطعتم من لينة ) الآية . وإذا أحرق صلى الله عليه وآله وسلم نخيل بنى النضير وأحرق شجر خيبر والطائف ، وهى آخر غزوة غزاها صلى الله عليه وآله وسلم .

— الرمح وقد أثبتته ، فضر به الثانية بالسيف فقتله ونجا أبوسفیان ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى رأيت الملائكة تغسل حنظلة بن أبى عامر بين السماء والأرض بماء المزن فى صحاف الفضة ، فلما أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك سألت امرأته فأخبرت أنه خرج وهو جنب « انتهى » وقد ذكر ذلك ابن هشام مختصراً .

( قوله ) « وفعل المددى في الروم » عن عوف بن مالك الأشجعي قال « خرجنا مع زيد بن حارثة فى غزوة مؤتة ورافقنى مددى من اليمن ليس معه غير سيفه ، فحز رجل من المسلمين جزوراً فسأله المددى طائفة من جلده فأعطاه إياه فاتخذته كهيشة الدرقه ومضينا فلقينا جموع الروم وفيهم رجل على فرس له أشقر ، عليه سرج مذهب ، فجعل الروم يهزأ بالمسلمين فقمده له المددى خلف صخرة فعرقب فرسه بسيفه وقتله وحاز فرسه وسلاحه ، فلما فتح الله للمسلمين بعث إليه خالد بن الوليد فأخذ بعض السلب قال عوف : فأثيت خالداً فقلت له : أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالسلب للقاتل ؟ قال : بلى ، ولكنى استكثرته . قالت : لتردنه إليه أو لأعرفنكمها عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فأبى أن يرد عليه ، قال عوف : فاجتمعنا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقصصت عليه قصة المددى وما فعل خالد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا خالد ما حملك على ما صنعت ؟ قال : استكثرته عليه ، فقال : رد عليه الذى أخذت منه ، قال عوف : فقلت : دونكمها يا خالد ، ألم أوف لك ؟ فغضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال : يا خالد لا ترد عليه ، هل أنتم تاركون لى أمرائى ، لكم صفوة أمرهم وعليهم كدره ؟ » أخرجه أبو داود ، ولمسلم نحوه .

( قوله ) « وإذا حرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نخيل بنى النضير » فى حديث أخرجه البخارى ومسلم وغيرهما من رواية ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حرق نخيل بنى النضير وقطع وهى البويرة .

( قوله ) « وشجر خيبر والطائف » أما خيبر فقد روي « أنه قطع من نخيله فى بعض أيامه » وليس بمشهور . وأما الطائف فذكر فى الامتاع « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما حاصر أهل الطائف أمر بقطع أعنائهم وتخريبها ، فقطعها المسلمون قطعاً ذريعاً ، فنادى سفيان بن عبد الله الثقفى يا محمد لم تقطع أموالنا ؟ إما أن تأخذها إن ظهرت علينا ، وإما أن تدعها لله وللرحم كما زعمت ، فقال عليه الصلاة والسلام : فانى أدعها لله وللرحم » وكف عنها .

( قوله ) « وهى آخر غزوة غزاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » قلت : لعله يريد بالحجاز ، وإلا فأخر غزوة غزاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غزوة تبوك ، كما هو معروف .

## باب قتال البغاة

البنى فسق إجماعاً ، والفسق في اللغة الخروج . يقال : فسقت الرطبة إذا خرجت من قشرها قال الله تعالى (فسق عن أمر ربه) أى خرج ، وفي الشرع ارتكاب الكبيرة «مسألة» وفاسق التبصرح لا يسمى باغياً ، كسلاطين الجور ومرتكبي الكبائر ، وعلى الامام جهادهم حسب الإمكان «مسألة» والباغى من يظهر أنه يحق والإمام مبطل ، وحاربه أو عزم ، وله فئة أو منعة ، كمعاوية وعائشة وطلحة والزبير والخوارج ، «مسألة» (هـ جميعاً) وجهادهم أفضل من جهاد الكفار إلى ديارهم ، إذ فعلهم في دار الاسلام كفعل الفاحشة في المسجد ، ولا خلاف في جوازه ، لقول على عليه السلام « ما هو إلا الكفر بما نزل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم أو قتال القوم » ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعلى « تقتاتل الناكثين » الخبر ، وكونه أفضل ، مروى عن (ن تضى بص الزكية ح ) لأكالم رويت عنهم (ى) وفاسق التصريح وإن لم يسم باغياً فهو زائد عليه في الفسق ، كزيادة الكافر على الفاسق ، «مسألة» والبنى شروط : الأول الخروج عن طاعة الإمام فإن أطاعوا حرم قتالهم ، لتركه صلى الله عليه وآله وسلم قتال المنافقين ،

## باب قتال البغاة

(قوله) « لقول على عليه السلام : ما هو إلا الكفر بما نزل على محمد ، أو قتال القوم » هكذا روى ، وحكى في الشفاء عنه عليه السلام أنه قال « لم أجد بدأ من قتالهم أو الكفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم »

(قوله) « وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعلى عليه السلام تقتاتل الناكثين » الخبر . لفظه في الشفاء عن على عليه السلام «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له : إنك ستقاتل الناكثين والقاسطين ، والمارقين » وفيه روايات أخر .

(قوله) « لتركه صلى الله عليه وآله وسلم قتال للمنافقين » عن عبيد الله بن عدى بن الحيار قال بينما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس بين ظهراني الناس إذ جاءه رجل فساره ، فلم يدر ماساره حتى جهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فاذا هو يستأذنه في قتل رجل من المنافقين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين جهر : أليس يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ؟ فقال الرجل : =

ولترك على عليه السلام قتل من قال له « إن الحكم إلا لله » الخبر . ولقول على عليه السلام « لكم علينا ثلاث » الخبر (الثاني) النعمة ، أو القنة وإلا فكالخارب ، إذ لم يجر على ابن ملجم وأصحابه اسم النبي بقتلهم (الثالث) إظهار كونهم محقين . ومنه شبهة بنى حنيفة في منع الزكاة ، بأنها إنما تدفع إلى من صلاته سكن لهم ، وهو الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فقط ، « مسألة » ( هب أكثر صش ) ولهم حكم النبي ، وإن لم ينصبوا إماماً ، إذ أجرى على عليه السلام على أهل الجبل حكم البغاة ولم يكن لهم إمام (ي) لا ، حتى ينصبوا إماماً يمثلون له ، كفعل النجدات والنعامات ، وإلا فمحاربون . وأما أهل الجبل فولوا أمرهم عائشة . قلنا : لا دليل على اشتراطه .

### فصل

وقتلهم جائز إجماعاً ، لقوله تعالى ( فقاتلوا التي تبغى ) (ي قين) ولا يضمنون ما أتلفوا في القتال ، لقوله تعالى ( حتى تقيء إلى أمر الله ) ولم يذكر ضماناً . قلت : وحكى ( أبو جعفر ) عن أصحابنا أنهم يضمنون (ي) ويؤخذ من عموم الآية وجوب قتال من عليه حق فامتنع من أدائه ، « مسألة » ويجب تقديم دعائهم إلى الحق ، وكشف شبههم ، لقوله تعالى ( فأصلحوا بينهما ) وندب أن يكرر عليهم ثلاثاً ، وتشر فيها الصحف وترتب الصفوف ، لفعل على عليه السلام مع الحروريين ،

= بلى ولا شهادة له ؛ قال : أليس يصلى ؟ قال : بلى ، ولا صلاة له ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أولئك الدين نهائى الله عن قتلهم « أخرجه الموطأ » .

( قوله ) « ولترك على قتال من قال : إن الحكم إلا لله » الخبر . روى « أن رجلاً من الخوارج قال على باب المسجد وعلى يخطب على منبر الكوفة : لا حكم إلا لله ولرسوله ، تعريضاً بما تقموا عليه من الخطأ في تحكيم أبي موسى ، فقال على عليه السلام : كلمة حق يراد بها باطل » والله أعلم .

( قوله ) « ولقول على عليه السلام : لكم علينا ثلاث » الخبر ، تكرر .

( قوله ) « ومنه شبهة بنى حنيفة في منع الزكاة » تقدم الكلام في ذلك .

( قوله ) « كفعل النجدات والنعامات » النجدات : أصحاب نجدة بن عامر الحنفي ، والنعامات :

أصحاب أبي نعامه قطري بن الفجاءة التميمي وجميعهم من الخوارج .

( قوله ) « لفعل على عليه السلام مع الحروريين ومناظرة ابن عباس لإمام » حكاه في الشفاء عن

ومناظرة (ع) إياهم ، ويجب إِمهالهم إن طلبوه للنظر مدة معلومة ، لا مؤبدة ، ولا إن فهم منهم الخداع ، إذ لا يجوز التقرير على قبيح ، ولو بذلوا مالا للامهال لم يجز ، إذ هو في مقابلة محظور (ى) وتقبل أولادهم رهائن في فك أسرى أهل العدل ، وتطلق بعد الوفاء ، ولا تقتل إن قتل الأسير ، ويحرم قتالهم بعد الطاعة ، وكذا إن ألقوا السلاح ، إذ هو أمانة الخضوع ، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفتح «من ألقى سلاحه فهو آمن» وكذا إذا طلبوا الأمان إن أمن خدعهم «مسألة» ولا يقتل مدبرهم ولا جريهم اتفاقا ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يتبع مدبرهم» الخبر «مسألة»

أما إلى أبي طالب « أن علياً عليه السلام سار حين فارقت الحوارج فاعترضوا الناس وأخذوا الأموال والدواب والكراع والسلاح ودخلوا القرى وساروا حتى انتهوا إلى النهروان فلما لحقهم على عليه السلام أقام أياما يدعوهم ويحثج عليهم ، فأبوا أن يجيبوا ، وتعبوا لقتاله ، فعبا الناس ثم خرج إليهم فدعاهم فأبوا وبدأوه بالقتال فقاتلهم وقتلهم « انتهى . وفي شرح ابن أبي الحديد وغيره « أن علياً لما أجاب إلى التحكيم اعتزل من عسكره ثمانية آلاف ونزلوا موضعاً يقال له : حروراء ، فأرسل إليهم ابن عباس فقال لهم : ما نتمنون ؟ قالوا : خصالاً ثلاثاً ، الأولى : أنه حكم في دين الله ، ولا حكم إلا لله ولرسوله . والثانية : أنه قتل ولم يسب ، وإذا حل القتل حل السبي . الثالثة : أنه محا نفسه من الخلافة بنون في الكتاب الذي كتب بينه وبين أهل الشام . فقال لهم ابن عباس : أرايتم إن رفعت عنكم هذه أرجعون ؟ قالوا : نعم ، قال : أما قولكم : إنه حكم في دين الله ، فإن الله تعالى قد حكم في الدين يعني قوله تعالى ( فابشوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها ) وقوله تعالى ( يحكم به ذوا عدل منكم ) ونحوهما فكيف لا يحكم في هذه الأمور العظيمة ؟ وأما قولكم : إنه قتل ولم يسب ، فأياكم يأخذ عائشة في قسمه وقد قال تعالى ( وأزواجه أمهاتهم ) وإذا امتنع ذلك فيها امتنع في غيرها ، وأما قولكم : إنه محا اسمه من الخلافة ، فقد محا النبي صلى الله عليه وآله وسلم اسمه من النبوة في صلح الحديبية فرجع منهم أربعة آلاف ، وبقي أربعة آلاف « إلى آخر القصة .

( قوله ) « ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم . من ألقى سلاحه فهو آمن » في حديث فتح مكة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ، ومن أغلق بابه فهو آمن ، ومن ألقى سلاحه فهو آمن » هذا طرف من حديث أخرجه مسلم وأبو داود .

( قوله ) « لا يتبع مدبرهم » الخبر ونحوه . حكى في الشفاء عن ابن مسعود : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له « يا ابن أم عبد ، ما حكم من بنى من أمي ؟ قال : قتل : الله ورسوله أعلم ، فقال : لا يتبع مدبرهم ، ولا يجار على جريهم ، ولا يقتل أسيرهم ، ولا يقسم فيهم » انتهى (١) .

(١) رواه الحاكم وابن عدى وقال غير محفوظ



(يه ح المروزي من صش) فإن كان لهم فشة قتل مدبرهم ، إذ لا يؤمن عودهم (ش) لا ، إذ القصد دفعهم في تلك الحال . وقد وقع . قلنا : بل في الحال والمآل ، «مسألة» وفيمن حضر معهم ولم يقاتل وجهان (ي) أحدهما لا يقتل ، كمن ألقى السلاح . وقيل : يقتل ، إذ لم ينكر على عليه السلام قتل محمد بن طلحة السجاد ، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم «من سود علينا فقد أشرك في دمانا» ، «مسألة» ( الزكية ) ولا يقتل ذو رحم رحمة إلا مدافعة عن نفسه أو غيره ، لنهي صلى الله عليه وآله وسلم أبا حذيفة وأبا بكر عن ذلك ، فإن فعل فلا إثم ، إذ لم ينكر صلى الله عليه وآله وسلم على ابن الجراح قتل أبيه ، إذ سبه صلى الله عليه وآله وسلم ، فكذا أهل البغي ، «مسألة» ويحرق ويغرق ويخنق إن تعذر السيف وخلوا عن لا يقتل ، وإلا فلا ، إلا لضرورة (ي) ولا يجوز في البغاة إلا أن يتخذوه أو يحاصروا المسلمين ، «مسألة» (ي) ولا يستعان بكافر على باغ لئلا يتشفوا بقتل المسلمين

وروى عن أبي أمامة أنه قال « شهدت صفين فكانوا لا يجيرون على جريح ، ولا يطلبون مولياً ، ولا يسلبون قتيلاً » والله أعلم ، وسيأتي ماورد في ذلك عن علي عليه السلام .

(قوله) « إذ لم ينكر على عليه السلام قتل محمد بن طلحة السجاد » حكى ابن أبي الحديد وغيره « أن عهد بن طلحة خرج مع أبيه طلحة بن عبد الله التيمي يوم الجمل ، فأموه أبوه بالتقدم للقتال ، فوضع درعه تحت رجله وقام عليها ، وكان كلما حمل عليه إنسان قال نشدكم بحم » وفي رواية قال « اذكركم حم » يريد قوله تعالى ( قل : لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى ) فحمل عليه شريح بن أوفى العبسي فناشده فلم يذنب عنه حتى قتله ، وقال في ذلك :

وأشعث قوام بآيات ربه	قليل الأذى فيما ترى العين مسلم
شككت له بالرمح جيب قيصة	نفر صريعاً للسيد وللفم
على غير شيء غير أن ليس تابِعاً	علياً ومن لم يتبع الحق يظلم
يذكرني حامي والرمح شاجر	فهلا تلا حامي قبل التقدم ؟

وروى « أن علياً عليه السلام كان نهى عن قتله فلما رآه قتيلاً استرجع وقال : إن كان لشاباً صالحاً وانما أخرجه به بأبيه أو كما قال » انتهى بالمعنى ، وكان عهد للذكور يلقب السجاد لكثرة عبادته . وحكى في الشفاء أن علياً نهى عن قتله ، وقال : إياكم وصاحب البرنس ، فلما قتل لم ينكر على عليه السلام على قتله ، لأنه كان ردهم ومكثراً لسوادهم .

(قوله) « من سود علينا فقد أشرك في دمانا » حكاه في الشفاء ، وحكى فيه أيضاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « من كثر سواد قوم فهو منهم » انتهى .

(قوله) « لنهي صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر وأبا حذيفة عن ذلك » تقدم وكذا حديث أبي عبيدة

ولا بمن يرى قتلهم مدبرين ومقبلين، وإذا ترسوا بأولادهم، فالحكم مامر. قلت: أما الاستعانة بالكفار فقد مر له جوازه وهو الأصح، وإذا أمن الباغى كافراً بشرط أن يعينه بطل أمانه، إذ صحته مشروطة بأن لا يقاتل المسلمين، وإذا استعان الباغى بالذمى من دون إكراه ولا جهل بالتحريم انتقض عهده، إذ الذمة مشروطة بأن لا يضرروا المسلمين. وإذا تقاتل البغاة لم تجز إعانة إحدى الطائفتين إن قدر عليهما، وإلا أعان أقر بهما إلى الحق، فإذا قهر لم يقاتل من انضم إليه حتى يعذله إذ معاونته كالأمان. وإذا أعان المعاهد الباغى كان نقضاً للعهد، «مسألة» ويجب حرب البغاة إن ظن الغلب (ي) ثبت الواحد لاثنتين كأهل الشرك (ز) لا يجب حتى يكون مع الإمام عدد أهل بدر (ع) للمعتبر ظن الغلب قل العدد أم كثير. قلت: وهو الأقرب، إذ القصد إزالة المنكر، «مسألة» (هـ حصص) ولا يغسل قتيلاً لقسه، ولا من قتلوه لشهادته، «مسألة» (هـ ح) ويجوز قتل أسيرهم إن كان قد قتل أو بسببه والحرب قائمة وإلا حبس وقيد، حتى تكل شوكتهم (ش) لا يقتل مطلقاً. قلنا: كمن فر وله فئة (ي) وفي حبس المرأة والصبي والهرم إذا أسروا وجهان: أحدهما يجوز إيغاراً لصدور أهلهم وكسراً لقلوبهم، وقيل: لا. قلت: وهو الأقرب، إذ لا دليل على جوازه إلا من باب التعزيز للمكلف. ولا يبطل الميراث بالبغي اتفاقاً، إذ ليس بكفر، «مسألة» (يه حصص الزكية) وإذا قتل الحق أخاه الباغى لم يسقط ميراثه (ش) يسقط، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «القاتل لا يرث» ولم يفصل. قلنا: أراد المتعدى والإلزام في المقتص ولا قاتل به، «مسألة» (ي) وللإمام أن يعاقب بأخذ المال (م) أو إفساده، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «من منعنا الزكاة أخذناها منه ونصف ماله» الخبر (ي) وإذا هو أدخل في الزجر، وتردد (م) في الحاكم يجوز كالتعزيز ولا، لقصور ولايته (م) وله إحراق الدور وهدمها، كفعل على عليه السلام في دار جرير ومال المحتكر مع حاجة المسلمين إليه، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لقد هممت أن أنخلف» الخبر.

(قوله) «من منعنا الزكاة أخذناها منه» الخبر، تقدم بنحوه.

(قوله) «لفعل على عليه السلام في دار جرير ومال المحتكر» تقدم جميع ذلك.

(قوله) «لقد هممت أن أنخلف» الخبر، تقدم في الصلاة.

وهو لا يهمل إلا بجائز ، «مسألة» ولا يحل العوض على رد جسد القتيل ، إذ رده صلى الله عليه وآله وسلم مجانا ، وقد بذل له عشرة آلاف فامتنع صلى الله عليه وآله وسلم منها .

### فصل

وأحكامهم مأخوذة من فعل على عليه السلام ، ولا يجوز سبيهم ولا اغتنام ما لم يجلبوا به إجماعا لبقائهم على اللثة ، «مسألة» (أكثره ف) ويغني ما أجلبوا به من مال وآلة حرب ويخمس ، لقول على عليه السلام يوم الجمل «لستم العسكر وما حوى» ونحوه (الزكية قين) لا يغني منهم شيء ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يحل مال امرئ مسلم» وقول على عليه السلام لعباد «وان الأموال كانت لهم قبل الفرقة» الخبر . قلنا : معارض بما روينا ، والخبر عموم مخصص بفعل على

(قوله) «اذ رده صلى الله عليه وآله وسلم مجانا» الذي أخرجه الترمذي عن ابن عباس (أن المشركين أرادوا أن يشتروا جسد رجل من المشركين فأبى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبيعهم» انتهى . وحكى في الشفاء «أن رجلا من المشركين وقع في الخندق قتيلًا في غزاة الخندق» فطلب المشركون جيفته بعشرة آلاف درهم ، فامتنع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأمر برد الجيفة إليهم » وقال في الامتاع «إن نوفل بن عبد الله سقط عن فرسه في الخندق فرمى بالحجارة حتى قتل» انتهى .

### فصل وأحكامهم مأخوذة من فعل علي عليه السلام

(قوله) «لقول على عليه السلام يوم الجمل : لستم العسكر وما حوى» حكى في الشفاء عن أبي جميلة قال : قال على عليه السلام «لستم العسكر وما حوى إلا ما كان من حرة أو مال تاجر» وفيه أيضاً عن جعفر الصادق عن آبائه عن على عليه السلام أنه قال لما واقف أهل الجمل «أبها الناس ، إني أحتج عليكم بنحوال فليبلغ الشاهد الغائب : لا تتبعوا مولياً ليس بمنحاز إلى فئة ، ولا تستحلوا ملكاً إلا ما استعين به عليكم ، ولا تدخلوا داراً ولا خباء ولا تستحلوا مالا إلا ما جاء به القوم أو وجدتموه في بيت ما لهم» انتهى .

(قوله) «وقول على عليه السلام لعباد» الخ . روى «أن علياً عليه السلام لما فرغ من حرب أصحاب الجمل خطب في الجامع فقام إليه رجل يقال له : عباد بن قيس ، فقال : ما قسمت بالسوية ، فانك قسمت ما حواه عسكر عدونا ، وتركك النساء والذراري ، فقال على عليه السلام : إنا لا نأخذ الصغير بذنب الكبير ، وإن الأموال كانت لهم قبل الفرقة ، وتزوجوا على بصيرة ، وولدوا على الفطرة ، وإنما لكم ما حوى عسكرهم ، وما كان في دورهم فهو ميراث لذريرتهم . وقال عليه السلام : أما علمت أن دار

عليه السلام وتقرير الصحابة إياه « مسألة » (م) ولا يغنم ما أجلب به الباغي إلا الإمام فله ذلك ، ولو مستعاراً لذلك ، لا غصباً فلما لسكره ، إذ لم يسلمه المالك إعانة بخلاف المعير ، فإن بغت قبيلة على أخرى لم يكن لأيهما أن يغنم ما أجلب به عليها ، بل ترده للمالك ، فإن التمس فكالمقطعة إذ لا دليل على جوازه في غير الإمام ، « مسألة » (ق الزكية ها) ولا يجوز أن يغنم سلب اللصوص (سالح ص) يجوز لمن حاربهم إذ هو مال أخذ كرها من متعددين . قلنا : هم بالبغاة أشبه (ح) ينتفع أهل العدل بما أجلب به البغاة حتى تضع الحرب أوزارها ثم يرد ، فجعل حكمه دون حكم غنيمة الكفار ، إذ حكمهم أخف ، لنا فعل على عليه السلام وقد مر ، « مسألة » (هـ ف) وللإمام فقط تضمين الظلّة وأعوانهم حتى يستوفى قدر ما استهلكوه بحسب ظنه لفعل عمر مع خالد لما اتهمه بخيانة فشاطره ماله حتى نصف عمامته وفردة من نعليه ، وما كان من المظالم باقياً رده لأهله إن عرفوا ، أو

الحرب تحمل مافيها ، وأن دار الهجرة تحرم مافيها إلا بحق ، ثم قال : فإن أبيتم فأيسم يأخذ عائشة في سهمه ؟ وهي خطبة طويلة . فقالوا : يأمر المؤمنين أصبت وأخطأنا فتبنا . حكاة في الشفاء ، وفيه أيضاً عن زيد ابن علي عن أبيائه عن علي عليه السلام أنه قال : لا يسي أهل القبلة ، ولا يصب عليهم منجنيق ولا ينعون من ميرة ولا طعام ولا شراب ؛ وإن كان لهم فئة اجبر على جرهم » انتهى .

(قوله) « لفعل عمر مع خالد لما اتهمه بخيانة فشاطره ماله حتى نصف عمامته وفردة من نعليه » قلت : الذي ذكره الطبري في تاريخه ما حاصله « أن خالداً كان والياً لعمر على قنسرين وحمص ، فبلغ عمر أنه وفد عليه رجال من أشراف العرب ، منهم الأشعث بن قيس فأجازه خالد بعشرة آلاف درهم فكتب عمر إلى أبي عبيدة بن الجراح مع البريد : أن أقيموا خالداً في الشمس ، واعقلوه بعمامته ، وتنزع عنه قلنسوته حتى يعلمكم من أين أجاز الأشعث بن قيس ؟ أمن ماله ، أم من إصابة أصابها ؟ فإن زعم أنه من إصابة أصابها فقد أقر بخيائته ، وإن زعم أنها من ماله فقد أسرف ، واعزله علي كل حال ، واضم إليك عمله ، فكتب أبو عبيدة إلى خالد فقدم عليه ، ثم جمع الناس وجلس على المنبر ، فقام البريد فقال : يا خالد أمن مالك أجزت بعشرة آلاف ، أم من إصابة ؟ فلم يجبه حتى أكثر عليه ، وأبو عبيدة ساكت لا يقول شيئاً ، إجلالا لخالد ، فقام بلال إليه فقال : إن أمير المؤمنين أمر فيك بكذا وكذا ، ثم تناول عمامته فنفضها لا ينعمه ممعاً وطاعة ، ووضع قلنسوته ؛ ثم أقامه فعقله بعمامته ، وقال : ما تقول =

ليت لئلا إن لم يعرفوا ، وله بيع مدبرهم كلدين لا أم ولد لهم ، إذ الضرورة لا تبيح بيعها (ط) فإن قصر مافي أيديهم فالباقي في ذمتهم (الزكية ق) بل يسقط الباقي بعد أخذ كل مافي أيديهم . قلنا : لا وجه لسقوطه ، «مسألة» ولا ينقض لأجل التضمن ما وضعوه من أموالهم في قربة أو مباح مطلقا نحو : أن يهبوا أو يقفوا شيئا يملكونه ، إذ قد خرج عن ملكهم وما وضعوه في محذور كأجرة البغي ، فله استرجاع الباقي ، إذ مصرفه المصالح كما تقدم . ولا يطلب عوض التالف إذ سلطهم المالك على إتلافه كالإباحة المحضة . فأما ما وضعوه من أموال الله في غير مصرفه ، فللإمام استرجاعه (ي) وليس له تضمين التالف إذ لم يضمنهم على عليه السلام ما أتلفوه من ذلك ولا من أعطوه ، (فرع) ومن في يده ودية لجندي يملكها ، فله ردها إليه أو إلى الإمام حيث له تضمينه وما لا يملكه رده لمالكه إن كان وإلا فكالظالم الملتبسة . فإن رجاء معرفة المالك فكاللقطة ، «مسألة» وينقض من أحكامهم ما خالف الإجماع أو نصا قطعيا (هم ي ش) لا ما وافق بعض المجتهدين (ح ط ع) بل ينقض ، إذ من شرط الحكم العدالة تصريحاً وتأويلاً . قلنا : لم يظهر من على عليه السلام نقض أحكامهم «مسألة» (ي) ولكل مسلم أخذ ما ظفر به من مال الله تعالى معهم لنفسه مستحقاً ، أو ليصرف

= أمن مالك ؟ أجزت أم من إصابة ؟ قال : لا ، بل من مالى ، فأطلقه ، ثم أتاد قلنسوته ، ثم عممه بيده ، وقال : نسمع ونطيع لولايتنا ، ونخدم ونفخم موالينا ، ولما قدم خالد علي عمر قال له : لقد شكوتك إلى المسلمين ، وتالله إنك في أمرى غير مجمل يا عمر ، فقال عمر : من أين هذا التراء ؟ قال : من الأتقال والسهمان مازاد على الستين ألفاً فلك ، فقوم عروضه فخرجت عليه عشرون ألفاً فأدخلها في بيت المال ، ثم قال : يا خالده والله إنك علي لكريم ، وإنك إلى الحبيب ، ولن تعاتبني بعد اليوم على شيء انتهى باختصار ، ولم يذكر أنه شاطره كافي الكتاب ، لكن قد روى عن مالك أنه قال « كان عمر يشاطر عماله يأخذ نصف أموالهم ، وشاطر أبا هريرة ، وقال له : من أين لك هذا المال ؟ فقال : دواب تنابحت ، وتجارات تداركت ، فقال : أد الشطر . وشاطر سعد بن أبي وقاص حين قدم من الكوفة » وروى « أنه شاطر عمرو بن العاص حين قدم من مصر ، وشاطر عمالا له على البحرين ، لما ظهرت معهم أموال بعد الولايات لم تعرف لهم من قبل . وقد وجه فعل عمر بوجوده : الذى يستقيم على للذهب منها أنه كان يرى أن العامل لا يستحق إلا قدر أجره للثل على عمله ، فرأى أن نصف ما معهم هو القدر الذى يستحقونه ، ولا قطع بأن ذلك على وجه العقوبة بلال ؟ فإن بعض العلماء المحققين قد ادعى الإجماع على نسخ جواز العقوبة بلال . والله أعلم .

وليس له تضمينهم إلا بأمر الإمام . وقيل : يجوز . قلنا : نل ملك فلا يصح إلا بمحكم أو تراض كغيره . وتقبل شهادتهم وروايتهم لما مر «مسألة» (ي) وإذا نصبوا قاضيا يرى إباحة دماء أهل العدل وأموالهم ، لم يصح قضاؤه إجماعا ، إذ لا عدالة له حينئذ ، فإن كان لا يستحل ذلك قبي ففسقه أقوال (ح) يفسق ، إذ البغي فسق (ش) ليس بفسق فحكمهم حكم أهل العدل (هب) فاسق تأويل لاتصريح ، وفي أحكامهم مامر من الخلاف . وعمل حاكم المسلمين بكتاب حاكم البغاة متفرع على الخلاف في صحة قضائه «مسألة» (ي) ولا يجب قتل من يظهر بمذهب الخوارج مهما لم يخرجوا عن أمر الإمام وقضائه وإن كفروه وسبوه ، إذ لم يقتل على عليه السلام من كان معه منهم إذ قال له رجل : لئن أشركت ليحبطن عملك ، . فإن قتلوا عاملا للإمام فله أن يقتل منهم ، إذ قتل على عليه السلام أهل النهروان ، حيث أقرروا بقتل عامله عبدالله بن الحباب <sup>(١)</sup> «مسألة» (م) ولا يجوز قتل شرطي الظلمة ومن يتأذى منه المسلمون لفساده ، فإن قتله قاتل لزمته الدية لا القود (قم الجصاص أبو علي الجبائي) للمسلمين قتله وعن (أكثره) يلزم فيه القود إلا أن يقتل حال مدافعته عن المنكر . قلت : والأقرب أن حكمه حكم أميره لا اشتراكهما في العلة ، فشرطي الباغى باغ ، وشرطي المحارب محارب .

### باب الردة وقتال أهلها

«مسألة» (ط ش فرم) لا يصح ردة الصبي ولا إسلامه ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «رفع القلم عن ثلاثة» الخبر (ح محمد البقي) بل يصحان ، لكن لا يقتل <sup>(٢)</sup> حتى يبلغ ، لجواز كمال العقل قبل

(قوله) «إذ لم يقتل على عليه السلام من معه منهم» الخ . روى «أن عليا سمع رجلا من الخوارج يقول خلفه وهو يصلي : (لئن أشركت ليحبطن عملك) علي جهة التعريض به ، فقال على عليه السلام كالمجيب له : (فاصبر إن وعد الله حق ولا يستخفك الدين لا يوقنون) والله أعلم .

(قوله) «إذ قتل على عليه السلام أهل النهروان» الخ ، روى «أن عليا عليه السلام بعث عبدالله بن الحباب <sup>(٢)</sup> واليا على أهل النهروان ؛ فسلموا وأطاعوا ، ثم عدت عليه الخوارج فقتلوه ، فكتب إليهم أن يبعثوا إليه بقاتله ، فقالوا : كلنا قتله ، فصار إليهم بالجيوش فقاتلهم فقتلهم » وفي ذلك روايات ذكرها ابن أبي الحديد وغيره .

الاحتلام (ع ف) يصح إسلامه لا رده ، إذ حكم صلى الله عليه وآله وسلم بإسلام على عليه السلام قبل بلوغه ، ومن ثم قال عليه السلام :

\* سبقتكم إلى الإسلام طراً ، صغيراً ما بلغت أوان حلمي \*

قلنا : قد ضعف (ط) تخريج (ع) وصحح ل(هـ) أنهما لا يصحان ، للخبر (ي) يصحان ديننا لأشراً ، لكن يحال بينه وبين أبيه لثلافتاه ، «مسألة» (هـ ك ش) ومن نطق بالكفر مكرها لم يحكم برده (ف) بل يحكم بها في الظاهر ، لنا قوله تعالى (إلا من أكره) الآية . وإذا لم ينكره صلى الله عليه وآله وسلم على من قالها مكرها ، (فرع) قلت : وكالآ كراه كفر الزوجة لتنفس عن الزوج ، فلا يحكم بكفرها ولا بالقسح ، إذ لم تشرح بالكفر صدرا ، وقد شرطه الله تعالى حيث قال (ولكن من شرح بالكفر صدراً) ويجب تأديبها ، «مسألة» وردة السكران كهقوده وقد مرجحها . والردة قد تكون باعتقاد أو زى أو لفظ كفرى ، أو فعل كفرى كهدم المساجد وتخريق المصاحف ونحو ذلك ، «مسألة» وهى محرمة قطعاً ، لقوله تعالى (ومن يرتدد منكم عن دينه) الآية ونحوها .

### فصل

وحده القتل ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يجل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث» الخبر ، ونحوه ، «مسألة» (١) ثم (بص عى) ثم (ش ل ك مد حق ط هـ) وتقتل المرأة كالرجل ، لعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم «من بدل دينه فاقتلوه» ولأمره صلى الله عليه وآله وسلم بقتل أم رومان

### باب الردة وقتال أهلها

قد تقدمت الأخبار التى فى صدر هذا الباب فلا فائدة فى إعادة ذكرها .

### فصل وحده القتل

(قوله) «لا يجل دم امرئ مسلم» إلى آخره . تقدم .

(قوله) «من بدل دينه فاقتلوه» تقدم .

(قوله) «ولأمره صلى الله عليه وآله وسلم بقتل أم رومان» الخ . روى «أن امرأة يقال لها :

حين ارتدت ، ولم تنب (على عليه السلام ده) لا تقتل لعموم «نهيت عن قتل النساء» (عج) لكن تسبي الحرة إن لحقت وتسترق ، والأمة يخيرها سيدها ، لنا مامر . وما روى عن علي عليه السلام «أن الحرة لا تقتل بل تسترق» لم يصح . وقولهم : إن أم محمد بن الحنفية سبيت من بني حنيفة محمول على أنها أمة سبيت فاسترقت ، «مسألة» (٥ قين) ولا يقتل حتى يستتاب (جط قش) حتما ، لقوله تعالى (إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) (جم ح) بل ندبا ، لعموم «من بدل دينه» ولم يذكر الاستتابة (بص) الاستتابة غير مشروعة ، بل يقتل فوراً (طا) إن ولد في الاسلام لم يستتب ، وإن أسلم بعد كفر استتب ، لنا قول (٢) «هلا أدخلتموه بيتنا» الخبر ، ونحوه ، (فرع) (ن ح لكش مد) ويستتاب ثلاثة أيام ، إذ روى ذلك عن علي عليه السلام ، و(٢ عز) وعهدت في كثير من المواضع ، وعن علي عليه السلام «يستتاب شهراً» (هر) <sup>(١)</sup> بل ثلاث مرات في حالة واحدة (ح) بل تلزم ثلاث مرات في ثلاث جمع (ث) يستتاب أبداً ويحبس حتى يموت . ويستتاب السكران حال إفاقته ، وإن أسلم في سكره لم يقتل إذ هو شبهة (ح) لا يصح إسلامه لكن يستحب تأخير

أمرومان ارتدت عن الإسلام ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فأمر بأنها تستتاب ، فإن تابت وإلا قتل ، والله أعلم . قلت : ولا أدري من أم رومان هذه ؟ فإن المشهور بهذه الكنية في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم زوجة أبي بكر أم عائشة ، وهي من المهاجرات الصالحات ، توفيت سنة ست من الهجرة ، وقال فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين أدليت في قبرها : من أراد أن ينظر إلى امرأة من الحور العين فلينظر إلى هذه ذكره ابن الأثير وغيره ، نعم في التلخيص حديث جابر «أن امرأة يقال لها : أم رومان ارتدت فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن يعرض عليها الإسلام ، فإن تابت وإلا قتل ، الدارقطني والبيهقي من طريقين ، وزاد في إحداهما «فأبت أن تسلم فقتلت» وإسنادها ضعيفان .

﴿تنبيه﴾ وقع في الأصل أم رومان وهو تحريف . والصواب : أم مروان ، انتهى بلفظه .  
(قوله) «لنا قول (٢)» الخ ، تقدم في الحدود .

(قوله) «إذ قد روى ذلك عن علي عليه السلام وعمر» ذكر في الشفاء «أن الكافر يستتاب حرياً كان أو مرتداً» وقال : ذلك مروي عن عمر وابن عباس ولا يخالف لهم في الصحابة ، وفيه أيضاً عن علي عليه السلام «أنه كان يستتب المرتد ثلاثاً ، فإن تاب وإلا قتل ، وجعل ميراثه بين ورثته المسلمين»



حتى يفيق ، فإن تاب وإلا قتل . فإن ارتد فأصابه جنون أو برسام لم يقتل حتى يفيق وتصح استنابته «مسألة» ويقبل إسلامه مطلقا كالأصلي ، وفي قبول توبة الزنديق وجهان (ي) أصحهما ، تقبل ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله» الخبر . وكالمناقضين (عج) لا ، إذ يظهر خلاف ما يبطن قلنا : يحكم بالظاهر «مسألة» وإسلام المشركين والمكذابين لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالنطق بالشهادتين ، ومن أقر بأنه مبعوث إلى البعض فلا بد أن يتبرأ من كل دين غير دين الإسلام ، ومن كفر بمحمد وجوب الصلاة أو نحوها ، فلا بد من إقراره بوجوبها ونحو ذلك ، «مسألة» وصلاة الحربى والمرتد في دار الحرب إسلام ، لا في دار الإسلام لاحتمال التقية ، «مسألة» (م ح) وجحد المرتد للردة توبة (ن ش) لاحكم لإنكاره مع البيعة كغيره . قلنا : الحلد يدراً بالشبهات وهو أعظم شبهة . وقول (مد) لا تقبل توبته بعد الثلاثة خلاف الإجماع ، «مسألة» (ه ح ش) وقتله إلى الامام فقط ، إذ هو حد ، لكن لأقصاص على من فعل كما مر ، وفي العبد وجهان (ي) أصحهما يقتله سيده ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم» وقيل : إلى الامام كغيره ، «مسألة» ويحكم لمن حمل به في الإسلام به ، لقوله تعالى (ألحقنا بهم ذرياتهم) ولا حكم لردة أبويه من بعد (ي) فإن وصف الكفر قبل بلوغه وقتله قاتل فعليه القود ، لا بعده فلا قود عليه ، «مسألة» (يه قش) ولا يسترق ولد المرتد ، إذ حكمه حكم أبيه (قش ح) يجوز كوله تولد بين حريين . قلنا : لا قياس مع الفرق ، «مسألة» وبالردة تبين الزوجة ، وإن تاب ، لقوله تعالى (فلا ترجعوهن إلى الكفار) لكن ترثه إن مات أول الحق في العدة ، وكذا هو لو ارتدت ، إذ هي في حكم الرجعية وقد مر خلاف (م) في للدخولة ، «مسألة» (يه ش ف) وليس من شرط الإحصان الإسلام فيرجم الذي كالمسلم (ح فرم ك) بل هو شرط فيه فيبطل بالردة ولا يكون الذي محصنا وقد مرت . وعلى هذا القول ، لو ارتد وعليه نذر سقط ، ولو حجب ثم ارتد ثم أسلم لزمته الإعادة ، وقد مر ذلك كله ،

(قوله) «أمرت أن أقاتل الناس» الخبر ، تكرر .

(قوله) «أقيموا الحدود» الخ . تقدم ذكره وما فيه .

« مسألة » ( يه ح قش ك ) وعقوده قبل موته ولحوقه ، لغو في القرب صحيحة في غيرها موقوفة كالبيع والهبة تبطل بموته وقتله ككل عقد موقوف (محمد) بل ينفذ من الثلث كتصرف المريض قلنا : المريض غير محجور من الثلث بخلاف المرتد فلا شيء له (ف) بل ينفذ من جميع المال ، إذ هو مالك . قلنا : إذا رجع إلى الاسلام فنعم ، وإن مات مرتداً فلا حق له ، «مسألة» (يه ح) ولحوقه بدار الحرب كموته فيقسم تركته بين ورثته المسلمين ويعتق مدبره من الثلث وأم ولده (ش) بل يحفظها الإمام له حتى يرجع فتعود له أو يقتل فتكون فينا للمسلمين . قلنا : دخوله دار الحرب كموته فتبطل الموقوفات إلا العتق والاستيلاء فينفذ لقوته ، (فرع) (يه فو) ولا فرق بين ما اكتسبه قبل الردة وبعدها أنه ينتقل إلى الورثة (ش) لا يزول ملكه بالردة ، فإذا مات فليبت المال ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يرث المسلم من الكافر» (ح) ما اكتسبه في إسلامه فلورثته المسلمين وبعده لبيت المال . قلنا : الخبر محمول على الحربي مراعاة لظاهر آية الوارث ولا وجه لفرق (ح) «مسألة» وإذا وجب على المرتد قود قدم على الحد ، فإن عفا الولي ، فالدية من ماله ، والخطأ في ماله ، لا على العاقلة (ي) ويصير بموته كالدين المؤجل ، «مسألة» (ي) ويصح إقراره حال الردة بدين أو عين إذ صدر من أهله وصادف محله ، وفيه نظر ، ولا يضمن ما أتلفه بعد لحوقه كالأصلي ، إذ رجع (١) عن تضمين أهل الردة لقتل المسلمين وأجمعت عليه الصحابة وفي ضمان ما أتلفه قبل لحوقه وجهان : (ي) أصحهما لا يضمن كالبغاة . وقيل : يضمن ، إذ لا تأويل له بخلاف البغاة .

(قوله) « لا يرث المسلم من الكافر » تقدم ذكره بنحوه

(قوله) « إذ رجع أبو بكر عن تضمين أهل الردة » الخ . عن طارق بن شهاب قال « جاء وفد بزخاة من أسد وغطفان إلى أبي بكر يسألونه الصلح فغيرهم بين الحرب المجلية والسلم الخزية ، فقالوا : هذه المجلية عرفناها فما هي الخزية ؟ قال : تنزع منكم الحلقة والكراع ، وتقيم ما أصبنا منكم ، وتردون علينا ما أصبتم منا ، وتدرون لنا قتلتنا ، ويكون قتلكم في النار ، وتتركون أقواماً يتبعون أذناب الإبل حتى يرى الله خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والمهاجرين أمراً جد رويكم به ، فعرض أبو بكر ما قال على القوم ، فقام عمر بن الخطاب ، فقال : قد رأيت رأياً وسنشير عليك : أما ما ذكرت من الحرب المجلية ، والسلم الخزية ، فنعم ما ذكرت ، وأما ما ذكرت أن تنتم ما أصبنا منكم وتردون ما أصبتم =

## فصل

فإن عاد إلى الإسلام رد له ما لم يستهلك حساً أو حكماً إجماعاً، ويسترد من الورثة إذا انكشف غير ملك لهم، فإن كانوا قد استهلكوه لم يلزمهم عوض ما تلفوه إذ هو بإذن الشرع، «مسألة» (ي) ومتى ثبتت لهم شوكة وظفر بهم سببت ذرارهم ونساؤهم كالحر بين كافر وأبو بكر ولم ينكر. قلت: وفيه نظر لما مر (ي) وقتلهم أولى من قتال الحر بين، إذ أشار الصحابة بتأخير جيش أسامة ولم ينكر (١) بل اعتذر بكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جبهته وإذ هم أعظم في هدم الإسلام من الأصليين «مسألة» ولا يجب تقديم دعائهم، إذ قد عرفوا الإسلام ولا بأس به استظهاراً ويقتل مدبرهم وجريهم ويستتاب الأسير، فإن تاب خلى عنه كالحرى والعبد كالحرى فإنه لا يقبل منه إلا الإسلام أو السيف، «مسألة» ولا تقبل الشهادة على الردة بحجة لاحتمال أن يعتقد ما ليس بردة ردة، وفي ارتفاع ملكه بنفس الردة وجوه: يرتفع، ولا، ويكون موقوفاً وهو الأصح كما مر «مسألة» (م) ومن نطق بكلمة الكفر مختاراً حكم بكفره، إن لم يعتقدها فتبين امرأته كما مر. قلت: إن علم كونها كفرةً ولا حامل له على النطق بها من إكراه أو غرض، فنعم لظهور تهاونه بالإسلام وإن جهل ومثلها يلتبس على مثله، أو كان لغرض ظاهر كأنفساخ النكاح فلا، إذ لم يشرح بالكفر صديقاً وقد شرط.

## باب الفنائم

هي أنواع: منها الأكل والمشموم الذي يسرع إليه الفساد كالحيات، والمرزنجوش، فهذا يجوز

== منا، فنعم ما ذكرت وأما ما ذكرت من أنكم تدون قتلاً، ويكون قتلاً في النار، فإن قتلاً قاتلت على أمر الله أجورها على الله تعالى ليس لها ديات. فتابع القوم على ما قال عمر «هكذا أخرجه الحميدي عن البرقاني، وقد أخرج البخاري طرفاً منه:

## فصل فإن عاد إلى الإسلام

- (قوله) «كافعل أبو بكر» يعني في حرب أهل الردة وسبي ذرارهم ونسايتهم.
- (قوله) «إذ أشار الصحابة بتأخير جيش أسامة» الخ، تقدم.

لمن ظفر به أخذه ولا خمس عليه فيما أتلّف منه قبل القسمة لما روى ابن عمر أنه لم يؤخذ منهم فيما أكلوه ، والمشروب كالعسل والسمن كالمطعم للحاجة وصعوبة حمله . وكذلك العلف للبهائم ، فأما الترياق فلا يجوز تناول شيء منه قبل القسمة إلا لعلّة . وأما الحيوان المأكول فوجهان (ي) أحدهما : يجوز أكله ولا ضمان كالطعام . وقيل : لا ، لندور الحاجة إليه . فأما الجلود فيتحفظ . وقيل : لا ، لاستحقاقها ، وأما الحرير والكتان ونحوهما فلا ينتفع به قبل القسمة ، إذ لا ضرورة . وأما الخمر فإراق وتغنم الدنان ، وأما السكّب فيغنم النافع ويقتل العقور . وأما الخنزير فإن كان ضاراً قتل وما لا فلا ، وكذا سباع الطير . وأما الأراضي والدور ، فإن أطلق المسلمون حوزها لم يجوز خرابها والاجاز لقوله تعالى (بأيديهم وأيدي المؤمنين) ومن شك فيها وجده في دارهم استحب له التعريف وأما دفاتر الكفر فتحرق إن لم يمكن محوها والانتفاع بالرق ولم يكن فيها اسم الله . فأما التوراة والإنجيل فتحرق ولا تحرق وكذلك سائر الصحف النبوية ، فأما جلد الميتة وعصها فيحرق لتحريم استعماله ، وأما العاج وهو عظم الفيل فظاهر مباح ، إذ لا تحل الحياة كالقرن ، وتكسر الصلبان والأصنام وترد كسورها في الغنيمة ، فعلة صلى الله عليه وآله وسلم في صورة الحمامة التي وجدت

### باب الغنائم

( قوله ) « لما روى ابن عمر » الخ . لفظه عن ابن عمر قال « كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب فنأكله ولا نرفعه » أخرجه البخاري ، وعنه أيضاً « أن جيشاً غنموا في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طعاما وعسلا فلم يؤخذ منهم الخمس » أخرجه أبو داود .

( قوله ) « فعلة صلى الله عليه وآله وسلم في صورة الحمامة التي وجدت في الكعبة » وصورة إبراهيم « عن ابن عباس قال « دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيت فوجد فيه صورة إبراهيم وصورة مريم ، فقال : أما هم فقد سمعوا أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة ، هذا إبراهيم مصوراً فما بالله يستقسم » وفي رواية « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى الصور في البيت لم يدخل حتى أمر بها فحيت ، ورأى إبراهيم وإسماعيل بأيديهم الأزرار ، فقال : قاتلهم الله ، والله إن استقسما بالأزرار قط » وفي رواية أخرى نحو ذلك ، أخرجه البخاري ، وروى « أنه صلى الله عليه وآله وسلم وجد في الكعبة حمامة مصورة فكسرها » والله أعلم .

في الكعبة ، وصورة إبراهيم عليه السلام ، «مسألة» ( ٥ حص لك عى ) وفتح مكة كان عنوة لا صلحاً ، لقوله تعالى ( ببطن مكة من بعد أن أظفركم عليهم ) ولا نسلم نزولها في قوم مخصوصين كما زعموا . سلمنا ، فسبب غزوها نكث قريش بيني بكر حتى قال : إن هذه الرابة تستهل بنصر بني

( قوله ) « ولا نسلم نزولها في قوم مخصوصين كما زعموا » هذه إشارة إلى الحديث الذي أخرجه مسلم وغيره عن أنس « أن ثمانين رجلاً من أهل مكة هبطوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من التميم متسلحين يريدون غرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فأخذهم سلماً فاستحياهم ، فأزل الله عز وجل ( وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ببطن مكة من بعد أن أظفركم عليهم ) انتهى ( قوله ) « فسبب غزوها نكث قريش بيني بكر » الخ . الصواب : بني كعب ، وكذا قوله : تستهل بنصر بني بكر . صوابه : بني كعب ، نعم حاصل القصة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صالح قريشاً عام الحديبية على وضع الحرب عشر سنين يأمن فيها الناس ، ويكف بعضهم عن بعض على أنه لا إسلال ولا إغلال ، وإن بيننا عيبة مكفوفة ، وأنه من أحب أن يدخل في عهد مجد وعقده فعل ، ومن أحب أن يدخل في عهد قريش وعقدها فعل ؛ فدخلت بنو كعب ، وهم خزاعة في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعقده ، ودخلت بنو بكر ، وهم من كنانة في عهد قريش وعقدها ؛ ثم لما مضى على ذلك سبعة عشر شهراً ؛ أو ثمانية عشر شهراً ، وقال ابن إسحاق : اثنا عشر شهراً ، هجا رجل من بني بكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فسمعه غلام من خزاعة فضر به فشججه ، فثار الشر بين خزاعة وحلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وبين بني بكر حلف قريش ، فسأل بنو بكر أشراف قريش أن يعينهم بالرجال والسلاح على خزاعة ، فبيتوا خزاعة ليلاً وهم آمنون ، فقتلوا منهم ثلاثة وعشرين رجلاً على ماء يقال له الوثير قريب من مكة ، حتى انتهوا بهم إلى أنصاب الحرم ، ثم ندمت قريش على ذلك ، وعرفوا أن هذا الذي صنعوا نقض للعهد الذي بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فسار أبو سفيان إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسأله تجديد العهد والزيادة في مدة الهدنة ، فلم يسعفه إلى ذلك وسار سالم بن عمرو الخزاعي في أربعين راجلاً إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره بالخبر واستصرخه ، وأنشد في ذلك رجلاً ، فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يجر ثوبه ويقول : لا نصرت إن لم أنصر بني كعب مما أنصر منه نفسي ، وتجهز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لغزو قريش ، وسار نحوهم ، فلما كان بالبداء قال : إني أرى السحاب تستهل بنصر بني كعب ، وكان فتح مكة في هذه الغزوة « انتهى مختصراً ، وهو مبسوط في سيرة ابن هشام وغيرها .

بكر ، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم «أحلت لى ساعة من نهار» وقوله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتحها «كفوا السلاح إلا خزاعة» وإذ قتل خالد يوم فتحها بضع عشرة نفساً من قريش حتى انهزموا . وإذ قال يوم فتحها صلى الله عليه وآله وسلم «الناس كلهم آمنون إلا ستة أنفس» الخبر . ولو دخل صلحاً لم يقتل أحد ، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم لقريش بعد دخوله «ماترون أنى صانع بكم» الخبر . ولو كان صلحاً لم يجز . ولدخول على عليه السلام لقتل من هرب إلى أخيه أم هانئ فأجارها النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ولطلب أبي سفيان الأمان لقريش بشفاعة العباس ، والقصة مشهورة ،

(قوله) « وأحلت لى ساعة من نهار » تقدم فى الحج .

(قوله) « كفوا السلاح إلا خزاعة » الخ . حكى فى الشفاء عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة فقال لأصحابه : كفوا سلاح إلا خزاعة من بنى بكر » انتهى (١) .

(قوله) « وإذ قتل خالد يوم فتحها » الخ . ذكر فى السيرة « أن خالد فى كتيبته يوم فتح مكة وجد بالخدمة جمعا من قريش وأحاديثها ، فيهم صفوان بن أمية ، وعكرمة بن أبى جهل ، وسهيل بن عمرو فنعوه الدخول ، وشهروا السلاح ، ورموا بالنبل ، وقالوا : لا تدخلها عنوة أبداً ، فصاح خالد فى أصحابه وقاتلهم فقتل منهم أربعة وعشرين رجلا من قريش وأربعة من هذيل » وقيل غير ذلك « وانهمزوا أصبح هزيمة ، واتبعهم المسلمون - الحديث - وقتل من المسلمين ثلاثة » (قوله) « الناس كلهم آمنون » الخ . تقدم ونحوه .

(قوله) « ولدخول على عليه السلام لقتل من هرب إلى أخيه » سيأتى إن شاء الله تعالى .

(قوله) « ولطلب أبى سفيان الأمان » الخ . عن ابن عباس قال « لما نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر الظهران ، قال العباس : قلت : والله لئن دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة عنوة قبل أن يأتوه فيستأمنوه إنه لهلك قريش ، فجلست على بغلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقلت : لعلى أجد ذا حاجة يأتى مكة فيخبرهم بمكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ليخرجوا إليه فيستأمنوه ، فأتى لأسير سمعت كلام أبى سفيان وبديل بن ورقاء ، فقلت : يا أبا حنظلة ، فعرف صوتى ، فقال : أبو الفضل ، قلت : نعم ، فقال : مالك ؟ ، فذاك أبى وأمى ، قلت : هذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : فما الحيلة ؟ ، فركب خلفى ورجع صاحبه ، فلما أصبح غدوت به على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأسلم ، قلت : يا رسول الله إن أبى سفيان رجل يحب هذا الفخر ، فاجعل له شيئاً ، فقال : نعم ، من دخل دار أبى سفيان فهو آمن ، ومن أغلق عليه بابه فهو آمن ، ومن دخل المسجد فهو آمن » أخرجه أبو داود ، وهو فى السيرة أبسط ، وفيه روايات وأحاديث أخر .

(١) رواه أحمد فى طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

ولا متناعه صلى الله عليه وآله وسلم من تأكيد الصلح لأبي سفيان حين وصل المدينة لذلك ولتخطيته حاطباً في إنذارهم ولدعائه بحبس الأخبار عنهم حتى يبلغهم ، ولقول العباس «يا صباح قريش» الخبر. ولقوله لأبي سفيان « هذا رسول الله قد دلف إليكم بما لا قبل لكم به » وقوله « لئن ظفر بك ليضربن عنقك » ولقول (٢) لأبي سفيان حينئذ « الحمد لله الذي أمكن منك يا عدو الله من غير عهد ولا عقد » ولقتله يومئذ جاريين غنبا بهجو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقوله في عبد الله ابن خطل « اقتلوه ولو تعلق بأستار الكعبة » وللبسه المغفر في دخوله ولو كان صلحاً لأحرم كاعتماره

(قوله) « ولا متناعه صلى الله عليه وآله وسلم من تأكيد الصلح لأبي سفيان ، تقدمت الإشارة إلى ذلك جملة وتفصيلاً في الحديث والسير .

(قوله) « ولتخطيته حاطباً » الخ . تقدم مختصراً .

(قوله) « ولدعائه صلى الله عليه وآله وسلم بحبس الأخبار عنهم » لفظه في سيرة ابن هشام « ثم إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعلم الناس أنه سائر إلى مكة ، وأمرهم بالجد والتهيؤ ، وقال : اللهم خذ العيون والأخبار عن قريش حتى نبغتها في بلادها »

(قوله) « ولقول العباس : يا صباح قريش الخ . وقوله « لئن ظفر بك ليضربن عنقك »

(و قوله) « ولقول (٢) » الخ . جميع ذلك في سيرة ابن هشام قال فيها « فلما نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر الظهران قال العباس بن عبد المطلب ، قلت : واصباح قريش ، والله لئن دخل رسول الله عليه وآله وسلم مكة عنوة قبل أن يأتوه فيستأمنوه ، إنه لملاك قريش إلى آخر الدهر » ثم ذكر نحو ما تقدم إلى أن ذكر قول أبي سفيان « فما الحيلة ؟ فذاك أبي وأمي » قال : قلت : فوالله لئن ظفر بك ليضربن عنقك ، فاركب في عجز هذه البغلة حتى آتي بك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستأمنه لك ، فركب خلفي - وساق الحديث إلى أن قال : - حتى مررت بنار عمر بن الخطاب ، فقال : من هذا ؟ وقام إلى ، فلما رأى أبا سفيان على عجز البغلة قال : أبو سفيان عدو الله ؟ الحمد لله الذي أمكن منك بغير عقد ولا عهد ، ثم خرج يشتد نحو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وركضت البغلة فسبقته - إلى أن قال : - فاقترجمت عن البغلة فدخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ودخل عليه عمر فقال : يا رسول الله هذا أبو سفيان قد أمكن الله منه بغير عقد ولا عهد ، فدعني فلاضرب عنقه . قال : قلت : يا رسول الله إني قد أجرتك » إلى آخر القصة .

(قوله) « ولقتله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ جاريين » الخ . تقدم جميع ذلك .

(قوله) « وللبسه صلى الله عليه وآله وسلم للمغفر في دخوله » عن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة يوم الفتح ، وعلى رأسه المغفر ، فلما نزع جاء رجل فقال : هذا ابن خطل متعلق بأستار الكعبة ، فقال : اقتلوه » أخرجه الستة .

صلى الله عليه وآله وسلم في صلح الحديبية (ش هـ) بل دخلها صلحاً، لقوله تعالى (أو تحل قريباً من دارهم) فلو دخلها عنوة أصابهم القارعة، وقد حل قريباً من دارهم. قلت: الأقرب عندى أن الضمير عائد إلى القارعة، لا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالوا قوله تعالى (وأخرى لم تقدروا عليها) أراد مكة إذ دخلها صلحاً. قلنا: بل أراد الطائف، إذ لم يقدر على فتحها عنوة، وقد رماهم بالمنجنيق. قالوا لم يقتل يوم الفتح إلا من استثناه فاقبض أنه صلح قلنا: قوله صلى الله عليه وآله وسلم «أنتم الطلقاء» يقتضى العنوة. قالوا: لم يقتل أباً سفيان حين أتاه بعد قتل خزاعة. قلنا: رسول الحريين لا يقتل قالوا: إذاً لا صطفى أموالهم. قلنا: من عليهم بها. قالوا: قال سعد «اليوم يوم الملحمة» فقال صلى الله عليه وآله وسلم «بل يوم الرحمة» قلنا: ذلك بعد أن عليهم، «مسألة» وما لم يجوزوا من الصيود والأشجار ونحوها، فلى أصل الإباحة، وما حازوه فغنيمة، «مسألة» ولا يملكون علينا ما استرجعناه منهم قبل إدخاله دارهم، إذ لم يثبت الاستيلاء، «مسألة» ومن غنم ذا رحم محرم أو غيره فأعتقه لم يعتق إجماعاً، إذ ملكه قبل القسمة غير متحقق لجواز أن يخرج في سهم غيره، أو ينفل أو يسقط حقه من الغنيمة، «مسألة» (ي) وإذا سرق الزند بعد لحوقه شيئاً من ماله لم يغم، إذ هو لورثته المسلمين كما مر، «مسألة» (هـ حص ث) ومن اشترى من أهل الحرب حراً مسلماً أسروه لم يرجع عليه بالثمن (ك) بل يرجع، قلنا: متبرع فلا رجوع إلا أن يقول: اشتري وأنا ضامن، «مسألة» (ي) وسلم

(قوله) «أنتم الطلقاء» لفظه في سيرة ابن هشام «ثم قال: يعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا معشر قريش، ما ترون أنى فاعل فيكم؟ قالوا: خيراً، أخ كريم، وابن أخ كريم»، قال: اذهبوا فأنتم الطلقاء»

(قوله) «قال سعد: اليوم يوم الملحمة» الخ. في حديث أخرجه البخارى «أن سعد بن عبادة قال لأبي سفيان: يا أبا سفيان اليوم يوم الملحمة، اليوم تستحل الكعبة... إلى أن قال: - فلما مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأبي سفيان قال: ألم تعلم ما قال سعد بن عبادة: قال ما قال؟ قال: قال كذا وكذا، فقال: كذب سعد، ولكن هذا يوم يعظم الله فيه الكعبة» انتهى. وفي سيرة ابن هشام «أن عمر بن الخطاب قال: يا رسول الله أسمع ما يقول سعد بن عبادة؟ ما نأمن أن يكون له في قريش صولة، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلى بن أبى طالب: أدركه نخد الراية منه فكفن أنت تدخل بها» انتهى.



دخل دار الحرب بأمان أن يسرق السلم والسلمة وأم الولد والمدير، إذ الأمان يتعلق بنفوسهم وأموالهم قلت: أمأم الولد والمدير فبناء على أنهم لا يملكونهما، والمذهب خلافه، «مسألة» (ي) ولا يقطع من سرق من الغنيمة قبل قسمتها إن كان من الفاعمين، وقد مر (ي) إلا أن يسرق نصيباً فوق حصته من غير خمس، إذ لا شبهة له حينئذ. قلت: فيه نظر، إذ دخوله لخصته شبهة، «مسألة» وإذا وطئ المسبية قبل القسمة فلا حد لجماعاً للشبهة حيث الفاعلون منحصرون وكذا غير المنحصرين إلا عن (ع) ثور قلنا: الشبهة مانعة ويعزر إن علم التحريم، ويأزمه المقر ولا يسقط بملكه إياها، كإطعام أمة غيره ثم اشتراها ولا يلحقه النسب عندنا، و(ح) كالنصوبة (ي) بل يلحق للشبهة، كفى نكاح فاسد ولا تصير أم ولد (ي) إلا بعد تملكها. قلنا: بناء على حقوق النسب.

### فصل

والغنائم كانت في شرع من قبلنا لا يجوز تملكها، بل تنزل نار تحرقها أمانة لقبولها (ي) وفي أول شرعنا يختص بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لقوله تعالى (قل الأنفال لله والرسول) ثم نسخت بقوله تعالى (فان لله خمسة وللرسول) فصارت للفاعمين إلا أربعة أشياء يجب إخراجها قبل القسمة (الأول) المأكول الذي أبيع تناوله قبل القسمة وقدر بكفايته وبهائمه في دار الحرب من غير تبذير (الثاني) الصنفي عند (ه) خلاف (ها) لنا أنه كان له صلى الله عليه وآله وسلم إذ اصطفى صفيه يوم خيبر، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم «وتعطوا سهم الله من الغنائم والصنفي» والإمام

### فصل والغنائم

(قوله) «بل تنزل نار من السماء فتحرقها» تقدم ذلك.

(قوله) «إذ اصطفى صلى الله عليه وآله وسلم صفيه يوم خيبر» تقدم في النكاح.

(قوله) «وتعطوا سهم الله من الغنائم والصنفي» هكذا حكاه في الشفاء في حديث وفد عبد القيس والذي في الجامع عن ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو فد عبد القيس: أمركم أن تؤدوا الخمس مما غنمتم» أخرجه الترمذي، وفي حديث أخرجه مسلم من رواية أبي سعيد قال صلى

مثله ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا أطعم الله نبيه شيئاً كان من بعده لمن يقوم مقامه » ونحوه ولاصطفائه صلى الله عليه وآله وسلم ريحانة من بنى قريظة ومات عنها صلى الله عليه وآله وسلم مملوكة ، واصطفي صلى الله عليه وآله وسلم ذا الفقار يوم بدر ، وقرر علياً عليه السلام إذ اصطفي جارية وهو أمير سرية ، حتى قال لمن أنكر عليه « ماتريدون من على ؟ » الخبر . فاقضى جوازه للإمام وأمير الجيش ، « مسألة » والصفى شيء واحد جارية أو سيف أو قوس مما يختاره قبل القسمة ، لا بعدها ( الثالث ) الرضخ وهو أن يرضخ الإمام لمن

الله عليه وآله وسلم « أمركم بأربع ، وأنهاكم عن أربع : اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ، وأقيموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، وصوموا رمضان ، وأعطوا الخمس من الغنائم » انتهى . وفيه روايات أخر . وليس في شيء منها ذكر الصفى ، والله أعلم . لكن فيما أخرجه أبو داود عن عامر الشعبي قال « كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سهم يدعى الصفى ، إن شاء عبداً أو أمة أو فرساً يختاره قبل الخمس » وفيه غير ذلك .

( قوله ) « إذا أطعم الله نبيه شيئاً » الخ ، تقدم .

( قوله ) « ولاصطفائه صلى الله عليه وآله وسلم ريحانة » الخ ، تقدم . وهذه إحدى الروايات كما مر .

( قوله ) « واصطفي ذا الفقار يوم بدر » عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تنفل سيفه ذا الفقار يوم بدر ، وهو الذى رأى فيه الرؤيا يوم أحد « أخرجه الترمذى ، وفي السيرة « أنه كان لمنبه بن الحجاج السهمى للقتول بيد »

( قوله ) « وقرر صلى الله عليه وآله وسلم علياً إذ اصطفي جارية » الخ . عن بريدة قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علياً إلى خاله ليقبض منه الخمس قبضه منه فاصطفي على عليه السلام منه سبية ، فأصبح وقد اغتسل ليلاً ، وكنت أبغض علياً ، فقلت لخالد : ألا ترى إلى هذا ، فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكرت له ذلك ، فقال : يا بريدة أتبغض علياً ؟ قلت : نعم ، فقال : لا تبغضه ، فإن له في الخمس أكثر من ذلك » أخرجه البخارى ، وفي حديث أخرجه الترمذى عن عمران ابن حصين قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جيشاً واستعمل عليهم على بن أبى طالب فأصاب جارية بكرراً فأنكروا عليه » وفيه « أنهم أخبروا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فأقبل إليهم والغضب يعرف على وجهه ، فقال : ماتريدون من على ؟ - ثلاثاً - إن علياً منى وأنا منه ، وهو ولى كل مؤمن بعدي »

حضر الوقعة وأعان من النساء والصبيان والذميين وهو قدر ما يرى من عنايتهم (ه قين) وليس سهما معلوما (ع) بل يسهم للنساء والصبيان ويرضخ للعبيد (ك) لأعلم العبد يعطى شيئا ويسهم لمن أطاق القتال من الأحرار وإن لم يبلغ الحلم (لح) يسهم للعبد كالححر (هر) يسهم للذمي ، لا للعبد والنساء فيرضخ لمن . لنا قول (ع) «إن النساء كن يحضرن على عهده صلى الله عليه وآله وسلم فلا يسهم لمن بل يرضخ» وقول (عم) «عرضت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد» الخبر . ونحوه وقول (ع) «كان العبيد يحضرون فلا يسهم لهم» ونحوه ، والذي ناقص دين فأشبهه ناقص العقل ونقص الكفر أعظم من نقص الرق ولا يرضخ للذميات وإن حضرن (ي) ولا يبلغ بالرضخ قدر سهم ، كما لا يبلغ بالتعزير قدر حد (الرابع) إذا وجد المسلم ملكه قبل القسمة فهو أحق به كما مر ، وكذلك أجرة من يحفظ الغنيمة ويرعاها تجب قبل القسمة وسنذكر حكم التنفيل إن شاء الله تعالى .

### فصل

ثم يقسم الباقي بعد تخميسه بين ذكور مكلفين أحرار مسلمين قاتلوا أو كانوا ردها ، للراجل

(قوله) «لنا قول ع» لفظه في الشفاء : وعن ابن عباس «أن العبيد والنساء كانوا يحضرون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا يسهم لهم ويرضخ» انتهى .

(قوله) «وقول (عم) عرضت» الخ ؛ تقدم .

(قوله) «وقول ع» الخ : هو ما تقدم قريبا ، وعن عمير مولى أبي اللحم قال «شهدت خير مع ساداتي فكلموا في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت سيفاً فإذا أنا أجره وأخبر أني مملوك فأمر لي بشيء من خرنى للتاع» أخرجه أبو داود والترمذي ، وعن حشرج بن زياد عن جدته أم أبيه «أنها خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزاة خير سادسة ست نسوة ؛ قالت : فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فبعث إلينا جثتا فرأينا فيه الغضب ، فقال : مع من خرجتن ؟ وبأذن من خرجتن ؟ فقلنا خرجنا تنزل الشعر ونعين به في سبيل الله ، وناول السهام ومعنا دواء للجرحي ونسقى السويق ، قال : فمن إذن حتى إذا فتح الله خير أسهم لنا كما أسهم للرجال . قال : فقلت لها : يا جدة ما كان ذلك ؟ قالت : تمرأ » أخرجه أبو داود .

سهم إجماعاً، واختلف في الفارس فأكثر (هـ و ح) له سهمان ، لفعله صلى الله عليه وآله وسلم يوم بدر (على ٢) ثم (بص ابن سيرين) ثم (عمر بن عبد العزيز زق ن ي ش ل عى فو أهل المدينة وأهل الشام) بل ثلاثة لرواية (ع. عم) أنه صلى الله عليه وآله وسلم أسهم للفارس ثلاثة أسهم : سهم له وسهمان لفارسه ونحوه . قلت : يحتمل أن الثالث كان في بعض الحالات تنفيلاً جمعاً بين الأخبار (ح) لا أفضل بهيمة على مسلم ، «مسألة» (ى) ولا يفضل المقاتل على الردء ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «الغنيمة لمن حضر الواقعة وشهدها» ولم يفضل ، «مسألة» ولا سهم لغير الخيل من البهائم إجماعاً ، إذ لا إرهاب في غيرها ، ويسهم للبرذون والمجنين والمقرف عند الأكثر (ع) لا يسهم للبرذون (مد عف) للعربي

### فصل ثم يقسم الباقي ، الخ

(قوله) « له سهمان لفعله صلى الله عليه وآله وسلم يوم بدر » قلت : المذكور في السيرة « أن يوم بدر كانت على ثلثمائة وسبعة عشر ، والرجل ثلثمائة وثلاثة عشر ، والخيل فرسان لها أربعة أسهم » انتهى . وهو مخالف لما في الكتاب ، فالأولى الاستدلال بما أخرجه أبو داود عن مجمع بن جارية الأنصاري وهو حديث قال فيه « فلما انصرفنا غزونا خير ، فقسمت على أهل الحديبية ، وكانوا ألفاً وخمسمائة ، منهم ثلثمائة فارس قسمها صلى الله عليه وآله وسلم على ثمانية عشر سهماً ، فأعطى الفارس سهمين ، والرجل سهماً » انتهى

(قوله) « لرواية ابن عباس وابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم أسهم للفارس ثلاثة أسهم » عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسهم للرجل ولفارسه ثلاثة أسهم سهماً له وسهمين لفارسه « هذه رواية أبي داود . وفي رواية للبخاري ومسلم والترمذي « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قسم للفارس سهمين وللرجل سهماً » وعن ابن الزبير قال « ضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام خير للزبير أربعة أسهم : سهم للزبير ، وسهم لئى القرني ، لصفية بنت عبد المطلب أم الزبير وسهمان للفارس » وقد تقدم . وعن أبي عمرة عن أبيه قال « أتينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعة نفر ومعنا فرس فأعطى كل إنسان منا سهماً : وأعطى الفارس سهمين » أخرجه أبو داود ولم أقف على رواية ابن عباس في ذلك ، والله أعلم .

(قوله) « الغنيمة لمن حضر الواقعة <sup>(١)</sup> وشهدها » هكذا في الشفاء .

(١) هذا الاثر من كلام عمر كتب به إلى عمار رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح

سهمان ، وعنه كقولنا . قلنا : لواجه للتفصيل ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « الخيل متنوعة كالرجال » وكما لا يفضل رجل على رجل وإن كان أشجع ، كذلك الخيل ، (فرع) وفي الفرس الحطيم والمرم والمهزول والصغير وجهان (ي) أحدهما : لاسهم له لعدم نفعه ، وقيل : يسهم كالرجال ، «مسألة» (هب قين) ومن حضر بفرسين أو أكثر أسهم لواحدة فقط (زن ق عى مد) بل يسهم لفرسين لا أكثر . لنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم حضر في بعض غزواته بثلاثة أفراس فأسهم لواحدة فقط ، (فرع) ويسهم للفرس في البحر والوعر كالبر ، ولكن حضر بها ولو قاتل راجلا ، «مسألة» (أكثره شك عى ث ل) ولا سهم لمن جاء بعد الوقعة (ز حص) يسهم لمن حضر قبل إحرازها إلى دار الإسلام ، إذ هو كالرء . قلنا : لم يسهم صلى الله عليه وآله وسلم لأبان ، وقد قدم بعد الوقعة في خير ، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم «الغنيمة لمن حضر الوقعة وشهدها» «مسألة» (ق ن ه م ط عى ش) وتقسم في دار الحرب (حص) لا ، بل في دار الاسلام . فإن فعل الإمام في دار الحرب لم يعد ، فإن لم يجد ما يعملها صح اتفاقا (الزكية) أكره قسمة الغنيمة في دار الحرب . قلنا : قسم صلى الله عليه وآله وسلم غنائم أوطاس فيه ، وغنائم بنى المصطلق على مياههم ، ونحو ذلك ، وإذ هو أغبط للكفار «مسألة»

(قوله) « الخيل متنوعة كالرجال » لا يحضر في أصله والله أعلم .

(قوله) « لنا : أنه حضر في بعض غزواته بثلاثة أفراس وأسهم لواحدة فقط » قال في الإمتاع « وقاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في خير ثلاثة أفراس لزرا والظرب والسكب وقاد المسلمون مائتي فرس ، وقيل ثلثمائة فرس » والأول أثبت فأسهم لمن له فرسان خمسة أسهم أربعة لفرسه وسهماً له ؛ ولم يسهم لأكثر من فرسين لرجل واحد ، ويقال : إنه لم يسهم لأكثر من فرس ، وهذا أثبت . انتهى .

(قوله) « قلنا : لم يسهم لأبان » إلخ . في حديث أخرجه البخارى وغيره عن أبى هريرة قال : « بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبانا على سرية من المدينة قبل نجد . قال أبو هريرة : فقدم أبان وأصحابه على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بغير بعد ما افتتحها ، وإن حزم خيلهم الليف ، قال أبو هريرة : قلت : يا رسول الله ، لا تقسم لهم ، فقال أبان : وأنت بهذا ياو بر يجدر من رأس ضأن . فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : يا أبان ، اجلس فلم يقسم لهم » وفيه روايات أخر .

(قوله) « قسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غنائم أوطاس » إلخ . لفظه في الشفاء : وروى « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قسم غنائم أوطاس بأوطاس ، وأوطاس واد من أودية حنين وقسم

(هـ ب ش) ومن تلف فرسه قبل الوقعة فله سهم الرجل (ح) بل سهم الفارس . قلنا : كلو مات قبل إحراز الغنيمة ، ومن حضر فارساً وقاتل رجلاً فله سهم الفارس ، كلو كان ردهاً ، ومن حضر رجلاً ثم استعار فارساً أو اشتراه ، أو وهب له ، فله سهم الفارس (عج) لا ، قلنا : حضر الوقعة فارساً فاستحق ، « مسألة » (هـ ب الزكية ح) ومن مرض بعد الحضور مرضاً أقبله لم يسقط سهمه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إنما تنصرون بضعفائكم » وإذا سوى صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة بين الضعيف والقوى ، ومن ر قبل إحرازها غير متحرف ولا متحيز إلى فئة ، فلا سهم له فإن عاد قبل إحرازها أسهم له ، والقول له في أنه متحرف أو متحيز ، « مسألة » (هـ ب ش عي ك ل) ومن مات أو أسر بعد الأحراز ، فلورثته ، وإن لم تكن قد دخلت دار الإسلام (ح) لا ، حتى تدخل أو تقسم . لنا إحرازها كدخولها ، إذ هو المقصود ، ولا سهم لمجنون أو معتوه كالصبي ، « مسألة » وإذا دخل المسلمون دار الحرب ثم وجهوا سرية إلى صقع آخر جمع ما غنمه هؤلاء وهؤلاء وقسم بينهم ، كلوا انقسم المسلمون في دار الحرب إلى طائفتين وإن تباينت ، ومن أسلم قبل الوقعة ثم حضرها أسهم له ، « مسألة » (الزكية) وإذا بعث الإمام سرية فلا نصيب للقيمين ، إذ لم يقاتلوا ، ولا كانوا ردهاً ، وما أخذت الطلائع بقوة الردء وهيئته فينهم (ق) فإن بعث سرية فخاف عليها ، فبعث أخرى ، فلا نصيب للأخرى في غنائم الأولى ، إذ الغنيمة لمن حضر الوقعة أو كان ردهاً ، « مسألة » (هـ ب) وإذا حضر الإمام الوقعة فهو كغيره في التسميم ، إذ أخذ صلى الله عليه وآله وسلم سهمها كما مر (ط ي) بل لا يستحق شيئاً ، إذ لم يؤثر أنه صلى الله عليه وآله وسلم أسهم لنفسه في شيء من المغازي ، وما روى

غنائم بدر بشعب من شعب الصفراء قريب من بدر ، وقسم غنائم بني الصطلق على مياهمم » قال : وروى جابر وجبير بن مطعم « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قسم غنائم حنين بالجرانة » انتهى قلت : وهذا أصح .

(قوله) « إنما تنصرون بضعفائكم » تقدم بنحوه .

(قوله) « وإذا سوى يوم فتح مكة بين القوى والضعيف » قلت : للشهور أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من على أهل مكة ولم يغم المسلمون منها شيئاً وفي ذلك ما أخرجه أبو داود عن وهب قال « سألت جابراً هل غنموا يوم فتح مكة شيئاً ؟ قال : لا » انتهى . لكن قد روى « أنه صلى الله عليه وآله وسلم قسم غنائم بدر بالسوية » ولعله سيأتي ذكر ذلك .

فحمل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم أخذه من الخمس . قلنا : الظاهر خلافه ، «مسألة» ولا يسهم للمخذل والمرجف ، إذ ليس بمعين في شيء بخلاف من حضر بغير إذن والديه فيسهم له ، وإن كان عاصياً ، إذ هو معين ، فإن حضر المشرك بأمر الإمام فله رضى (ع) بل يسهم له ، لنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسهم لبني قينقاع حين أعانوا ، بل رضى لهم ، وإذا غنم أهل الذمة شيئاً قبضه الإمام إلا أن يشرطه لهم ، وإن بعث جاسوساً ففى مشاركته فيما غنم الواقفون وجهان (ي) أحدهما يسهم له لسمعيه فى مصالحهم ، وقيل لا ، إذ لم يحضر . قلنا : بعث صلى الله عليه وآله وسلم (٣) يتجسس ، فلما بايع أصحابه تحت الشجرة وضع إحدى يديه على الأخرى عن (٣) فأقبضى مشاركته ، وإن حضر الوقعة من لم يخرج لأجلها كالتاجر ، أسهم له إن قاتل ، وإلا فلا . وإن أسقط بعض الثامنين حقه من الغنيمة سقط ، وإن وهب نصيبه لغيره قبل القسمة لم يصح للجهالة كالبيع ، وإذ لم يستقر ملكه ، «مسألة» (ي) والرضخ يكون من خمس الخمس ، إذ الأربعة الأخماس للثامنين ، والخمس للمصالح وهو منها ، وقيل : من رأس مال الغنيمة قبل التخمين كالتجارة الحارس للغنيمة ، وقيل بعد التخمين كالتسليم وقدره ما نظره الإمام بحسب قلة العمل وكثرت ، «مسألة» ويخمس النقول من الثنائى إجماعاً (ابن الزبير ش) وكذا الدور والمعار ، لعدم قوله تعالى (واعلموا أن ما غنمتم) الآية (حص) لالخس فيها ، بل إن شاء قسمها أو وقفها على المسلمين ، أو جعلها خراجية أو يزعج أهلها عنها ويسكنها آخرين على خراج (٢ معاذ ابن المبارك ث) إن شاء قسمها أو وقفها على المسلمين فقط (ك) نصير وقفاً على المسلمين بنفس الفتح من غير واقف . لنا ماسر ، «مسألة» وقوله تعالى (ليظهره على الدين كله) قيل : أراد بالحجج ، إذ قد بقى بعض الأديان ظاهراً

( قوله ) « لم يسهم صلى الله عليه وآله وسلم لبني قينقاع حين أعانوا بل رضى لهم » روى « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعان فى بعض غزواته بيهود بنى قينقاع ، ولم يسهم لهم بل رضى لهم » انتهى . والذى فى الجامع عن الزهرى « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسهم لقوم من اليهود قاتلوا معه » أخرجه الترمذى .

( قوله ) « بعث عثمان يتجسس » الخ . قد تقدم « أنه صلى الله عليه وآله وسلم بعث عثمان ليخبر أهل مكة أنه لم يأت لقتال أحد ؛ وإنما جاء زائراً للبيت ومعظماً له » إلى آخر الخبر .

كالنصارى والمجوس . وقيل : أراد في الحجاز دون غيره ، وقيل : بل قد ظهر على كل دين ، وإن بقي بقية فلا يحكم لها . وقيل : أراد عند نزول عيسى عليه السلام إذ لا يبقى دين على وجه الأرض غير دين الاسلام ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم « زويت لى الأرض » الخبير . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « يبلغ ملكى حيث يبلغ الليل »

### فصل

والقىء نوع من الغنائم لم يوجب عليه بخيل ولا ركاب وسمى فيثا لرجوعه من الشركين إلى المسلمين والقىء الرجوع ، بدليل قوله تعالى (حتى تنفى إلى أمر الله) «مسألة» (يه ن) وما كان فيثا كندك والعوالى فهو للامام كما كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصة ، لقوله تعالى ( وما أفاء الله ) إلى قوله تعالى (فله وللرسول) أراد أنه لا يقسم كالغنائم ، بدليل قوله تعالى ( كيلا يكون

( قوله ) « زويت لى الأرض » لفظه في الجامع عن ثوبان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « إن الله تعالى زوى لى الأرض فرأيت مشارقتها ومغاربها ، وإن أمتى سيبلغ ملكها مازوى لى منها ، وأعطيت الكثرين الأحمر والأبيض » هذا طرف من حديث أخرجه مسلم وأبو داود والترمذى .

( قوله ) « يبلغ ملكى حيث يبلغ الليل » لفظ الخبر « يبلغ أمرى » الخ ، كذا يروى والله أعلم

### فصل والقىء الخ

( قوله ) « وما كان فيثاً كفدك والعوالى » الخ ، قلت : الأحاديث في ذلك كثيرة ، منها ما أخرجه أبو داود ، عن عمر أنه قال « كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث صفايا: بنى النضير ، وخيبر ، وفدك ، فأما بنو النضير فكانت حبساً لنوائبه » انتهى . وأراد عمر بما ذكر بعض خير ، لأن بعضها أخذ عنوة فقسمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الغنائم ، وبعضها أخذ بلا إجماع ، فكان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصة ، كما تقدم .

فائدة  المراد بالعوالى أموال بنى النضير بالمدينة بحيث ذكرت .



دولة بين الأغنياء منكم) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم «إذا أطعم الله نبيه شيئاً كان من بعده لمن يقوم مقامه» الخبر ونحوه ، «مسألة» ويخمس القىء لعموم قوله تعالى (واعلموا أن ما غنمتم من شيء) ويصرف في مصارف الخمس وقد مرت، «مسألة» (ي) وإذا أراد تفريق القىء بين المسلمين اتخذ ديواناً يحفظهم ويرتبهم ويجعل العطاء مرة أو مرتين لثلاثين في كل شهر ويقدم قريشاً ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «قدموا قريشاً» ويقدم الأقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فالأقرب كفعل عمر ثم الأنصار ، ثم سائر العرب ، ثم المعجم . ويعطى كل واحد على قدر مؤنته ، ولا يسهم للعبيد ، وإن أعطاهم لأجل الجهاد لم يعط صبيهاً ولا مجنوناً ولا ضعيفاً ، ويعطى أولاد من مات من الأجناد لثلاثين من المجاهدون ، ومن مرض مرضاً ميؤساً سقط حقه من مال الجهاد ، «مسألة» وما فضل من مال الجهاد على كفاية الجند شيد به الحصون وعمرت وشحنت وشريت به العدد ، «مسألة» (ي) وما لا ينقل من القىء يقسم على الأجناد كالنقل ، وقيل : يكون وقفاً للمسلمين يستغلونه وفي احتياجه إلى لفظ الإمام بالوقف وجهان : يحتاج كثيره ، ولا كاسترقاق السبي . قلت : وهذا مبنى على أن الإمام لا يملك القىء ، والأصح عندنا أنه يملكه ويورث عنه كما مر .

### فصل

والأنفال جمع نفل بسكون الفاء وفتحها وهو الزيادة على السهم في الغنيمة ، كما سمي ولد الولد

(قوله) «قدموا قريشاً ولا تقدموها» تمامه «وتعلموا منها ولا تعلموها» كذا يروى<sup>(١)</sup> والله أعلم

(قوله) «لفعل عمر» روى عن أبي هريرة أنه قال «قدمت على عمر من أبي موسى بثمانمائة ألف درهم ، فلما صلى الصبح واجتمع إليه نفر من الصحابة قال لهم : قد جاء للناس مال لم يأت مثله منذ كان الإسلام ، أشيروا على بمن أبدأ ؟ فقالوا له : أبدأ بقرايتك فانك ولي ذلك ، قال : لا ، ولكن أبدأ بقراية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأقرب فالأقرب فوضع الديوان فبدأ بالمهاجرين»<sup>(٢)</sup> إلى آخر القصة ، والله أعلم .

(١) رواه (ش) عن الزهري مرسل (٢) رواه (ش) أيضاً

نافلة ، «مسألة» وللإمام أن ينفل بقعله صلى الله عليه وآله وسلم مع (عم) وأصحابه ، ولرواية عبادة أنه صلى الله عليه وآله وسلم نفل في البداءة الربع وفي الرجعة الثلث على كلا التفسيرين «مسألة» (ي) والمراد بالأفعال في الآية غنائم بدر ، إذ تنازعوا فيها فجعل أمرها إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فقسمها بالسوية باختياره ولم يرد بها النفل الذي هو الزيادة على السهم ، «مسألة» (هـ م ح ش) وقدر التنفيل إلى الإمام في القلة والكثرة ، إذ هو بقدر العناية والمصلحة (ع) لا يجاوز الثلث (عم) <sup>(١)</sup> بنصف السدس ، قلنا لا دليل على ذلك (ي) ويكون من خمس الغنيمة لما روى (يب) كانوا ينفلون من خمس الغنائم . قلت : بل من رأسها عندنا ، وإذا شرطه الإمام وجب الوفاء ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «المؤمنون عند شروطهم» ويصح على عمل ولو مع الجهالة كشرط جارية أو نحوها إذ قال رجل له صلى الله عليه وآله وسلم حين قال : «كأنى بالخيرة وقد فتحت» هب لي جارية منها. قال

### فصل والأفعال

(قوله) «لفعله صلى الله عليه وآله وسلم مع ابن عمر وأصحابه» عن ابن عمر قال «بشنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سرية قبل نجد ، فبلغت سهامنا أحد عشر بعيراً أو اثني عشر بعيراً ، ونفلنا بعيراً بعيراً» هذه لإحدى روايات حديث أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما .

(قوله) «ولرواية عبادة» عن عبادة بن الصامت قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينفل في البداءة الربع» أخرجه الترمذي ، وليس فيه قوله «وفي الرجعة الثلث» وإنما ذلك في حديث أخرجه أبو داود عن حبيب بن مسلمة الفهري قال «شهدت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نفل الربع في البداءة ، والثلث في الرجعة»

(قوله) «في غنائم بدر إذ تنازعوا فيها» البخ . عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم بدر «من فعل كذا وكذا فله من النفل كذا وكذا» فتقدم الفئتان ولزم المشيخة الرايات فلم يبارحوها ، فلما فتح الله عليهم قالت المشيخة كئنا رداً لكم لو انهزمتم فتمم إلينا ، فلا تذهبوا بالغنم دوننا فإبي الفتيان ، وقالوا : جعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لنا فأنزل الله تعالى (يسألونك عن الأفعال قل الأفعال لله والرسول) وذكر الحديث إلى أن قال في آخره فقسمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالسواء «أخرجه أبو داود .

(قوله) «إذ قال له رجل حين قال : كأنى بالخيرة قد فتحت ، هب لي منها جارية ، قال : قد فعلت فلما فتحت بعد أعطى الجارية» هكذا روى <sup>(٢)</sup> والله أعلم .

(١) عم : يعني رواية عن م (٢) رواه البيهقي وغيره باسناد صحيح .

صلى الله عليه وآله وسلم «قد فعلت» فلما فتحت بعده صلى الله عليه وآله وسلم أعطى الجارية ، فإن قال الامام من دلتنا على قلعة كذا أو فتحها فله جارية منها لم يستحقها إلا بفتحها ( بعض ها ) ويرضخ له إن لم تفتح لعنايته . قلنا : لا وجه له لما مر . فإن كان المشروط له كافراً وأسلمت بعد أسرها ، أجبر على بيعها لما مر ، فإن لم يوجد في القلعة جارية فوجهان (ى) أصحهما : يستحق القيمة لتعذر تسليم العين ، كلوا أسلمت ولا سواها ، وإن لم يوجد في القلعة إلا جارية لا غير ، فوجهان (ى) أصحهما لا يستحقها ، إذ ليس للامام أن ينفل كل الغنيمة ، فإن فتحت القلعة صلحاً على غير الجارية استحق قيمتها ، وإن صولح عليها سلمت لأجل الشرط . فإن دل اثنان أو ثلاثة استحقوها جميعاً ، «مسألة» (ى) وسلب القتيل لقاتله (ش ل عى) وإن لم يشرط ، لقول أبى بكر «لاها الله إذا» الخبر . ( ه حص ك ) بل لا بد من شرط الامام ، إذ لم يأمر خالداً برد سلب الرومى للمددى وقد قتله وسلبه فافترع خالد السلب منه ، والقصة ظاهرة ، ( فرع ) وإنما يستحق السلب من يستحق في الغنيمة ، لا الخذل والمرجف ، وفي الصبى والمرأة وجهان (ى) أصحهما : يستحقان ، لعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم «من قتل قتيلاً فله سلبه» وحيث قتله والحرب قائمة ، لا لو قتله نائماً أو فاراً قبل مبارزته أو مشغولاً بأكل ، ولورماه بسهم ، إذ هو في مقابلة الخطارة بالنفس ، ولا مخاطرة هنا . ولا لو قتل أسيراً أو عزبلاً عن السلاح ، ولا لو قتل من لاسطوة له كالمقعد والزمن ، فإن قطع يديه ورجليه استحق سلبه ، إذ قد كفى شره . ولو جرحه رجل ثم قتله آخر ، فالسلب للآخر ، إذ لم يعط صلى الله عليه وآله وسلم ابن مسعود سلب أبى جهل وقد جرحه ، بل أعطاه قاتليه من الأنصار . قلت :

( قوله ) « لقول أبى بكر : لاها الله إذن » الخبر ، تقدم الكلام فيه .

( قوله ) « إذ لم يأمر خالداً برد سلب الرومى » تقدم .

( قوله ) « إذ لم يعط ابن مسعود سلب أبى جهل » هكذا ذكره في السيرة ، لكن قد أخرج أبو داود عن ابن مسعود قال « نقلنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سيف أبى جهل يوم بدر دون الذى كان قتله »

ويحمل ما مر من قسم ابن مسعود على أنه ظن أن جراحته قاتلة، فلو ضرب أحدهما يده والآخر رقبته فالسلب لضارب الرقبة إن لم تكن ضربة الآخر قاتلة وإلا اشتركا ، «مسألة» والسلب ما أجلب به المقتول من آلة حرب أو ثياب أو زينة كانت عليه وقت القتل، لا ما كان في بيته (ي) ولا المنطقة والختام والسوار والجنيب من الخيل فليس بسلب . قلت : المذهب أنه كل ما ظهر على القتل أو معه فهو سلب ، لا ما يخفى من جواهر أو دراهم أو نحوها ، «مسألة» (ع) عم به قش ) ويخمس السلب لعموم الآية ، وعن علي عليه السلام « إن كان كثيراً خمس وإلا فلا » (ش حص) قضى صلى الله عليه وآله وسلم بالسلب للقاتل ولم يذكر خساً ، وإذ قال لسلمة ابن الأكوع وقد قتل الطليعة « له سلبه أجمع » . قلنا : ذلك لا ينافي وجوب الخمس ، «مسألة» وإذا قال : اقتل فلانا ولك سلبه فاستعان أو استأجر غيره ، فالسلب له ، لا للمعين لأجل الشرط . وإن شرط الإمام مالا معلوماً لمن قتل رجلاً لزمه الوفاء من الغنيمة ثم من بيت المال ، إذ هو من الصالح ، وذلك جائز ، لقوله صلى الله عليه وآله

( قوله ) « ويحمل ما مر من قسم ابن مسعود » الخ . قلت : الذي ذكر في السيرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالناس أبي جهل في القتلى . قال ابن مسعود : فوجدته بأخر رمق » وساق الحديث إلى أن قال : « ثم احتزرت رأسه ، وجئت به إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقلت : يا رسول الله هذا رأس عدو الله أبي جهل ، قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : نعم ، والله الذي لا إله غيره ؟ قال : وكانت يمين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . قال : قلت : نعم ، والله الذي لا إله غيره ، ثم ألقيت رأسه بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحمد الله تعالى » انتهى والروايات في ذلك كثيرة جداً ، وقد تقدم ذكر شيء منها .

( قوله ) « قضى بالسلب للقاتل ولم يذكر خمساً » عن عوف بن مالك وخالد بن الوليد « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالسلب للقاتل ، ولم يخمس السلب » أخرجه أبو داود .

( قوله ) « وإذ قال صلى الله عليه وآله وسلم لسلمة » الخ . عن سلمة بن الأكوع قال « أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عيين من المشركين وهو في سفر ، فجلس عند أصحابه يتحدث ثم انقلب فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : اطلبوه فاقتلوه ، فقتلته ، ففتلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سلبه » أخرجه البخاري ومسلم .

وسلم يوم بدر «من قتل قتيلاً فله كذا» الخبر. وحيث لا بيت مال فمن الصدقة من سهم الجهاد «مسألة»  
وإذا طلب المحاصرون أن ينزلوا على حكم رجل، فللإمام ذلك، «لقبوله صلى الله عليه وآله وسلم نزول  
بنى قريظة على حكم سعد بن معاذ» «مسألة» (هب ح) ويدخل الإمام في عموم من أخذ كذا فهو له،  
أو من قتل فلاناً لعموم اللفظ إلا لقريظة تخصه، نحو أن يقول من قتله منكم (ش قم) لا يدخل في  
عموم خطابه، لنا ما سر، (فرع) (ه) فإن قال: إن قتلت فلاناً فلك سلبه فشاركه غيره لم يستحق  
السلب أحدهما لتقد الشرط، (فرع) (هب ش ح) ونذب للإمام أن يقول «من أخذ شيئاً فهو له»  
حيث يظن أن الجند لا يردونه إلى المغنم لئلا يأتموا (ك) يكره. قلنا: فيه تحريض واحتراز من الإثم.

### باب المهادنة

الأصل فيها قوله تعالى (فاتموا إليهم عهدهم إلى مدتهم) (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها) وإذا كان  
صلح الحديبية بينه صلى الله عليه وآله وسلم وبين سهيل بن عمرو عشر سنين ونحوه والإجماع على جوازها

(قوله) «من قتل قتيلاً فله كذا» الخ. تقدم في ذلك حديث ابن عباس، وفي الشفاء «أن  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما نزل يوم بدر قال: من قتل قتيلاً فله كذا، ومن أسر أسيراً  
فله كذا من غنائم القوم» وحكى فيه أيضاً أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم بدر «من أخذ شيئاً فهو  
له» والله أعلم، وفيه أيضاً عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «من قتل قتيلاً فله سلبه»  
(قوله) «لقبوله صلى الله عليه وآله وسلم نزول بنى قريظة على حكم سعد بن معاذ» عن أبي سعيد  
قال «نزل بنو قريظة على حكم سعد بن معاذ فأرسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى سعد فأتى  
على حمار؛ فلما دنا من المسجد قال للأَنْصار: قوموا إلى سيدكم، أو قال: خيركم؛ فقال: هؤلاء  
نزلوا على حكمك، قال: تقتل مقاتلتهم، وتسبي ذراريهم، فقال: رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:  
قضيت بحكم الله وربما قال بحكم الملك» هذا لفظ البخاري، وسلم نحوه، ولأبي داود قريب منه، وهو  
في السيرة أبسط، وأحاديث هذه القصة كثيرة.

### باب المهادنة

(قوله) «وإذا كان صلح الحديبية» الخ، تقدم.

لمصلحة (الشعبى) ما كان فى الإسلام أعظم فتحاً من صلح الحديبية ، إذ بسببه دخل الناس فى دين الله أفواجا ، «مسألة» وتجاوز على مال منهم ، لا من المسلمين إلا لضرورة ، إذ هم صلى الله عليه وآله وسلم يوم الأحزاب بالصلح بثلاث ثمار للمدينة حتى فهم من الأنصار شدة البأس فامتنع ، وإن أصلح على رهائن من الكفار نفوس أو أموال ملكت بنكثهم ، إذ هى أمانة فيبطل حكمها بالنكث فتصير غنيمة ، كلوا أخذت قهراً .

### فصل

وإنما تصح الذمة بشروط (الأول) كونها من الإمام أو واليه إن كانت عامة لمصر أو قطر فلا تجوز للأحاد ، إذ لو جوزناه لأحاد الرعية لتمطل أمر الجهاد (ى) ولأحاد الولاية عقد ذمة على قرية أو طرف متعلق بهم دون الأمصار والأقاليم (الثانى) عدم الثقة بقوة المسلمين وغلبيتهم وإلا لم

(قوله) « إذ هم يوم الأحزاب بالصلح » الخ . قال ابن هشام فى ذكر غزوة الخندق « فلما اشتد على الناس البلاء بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى عينة بن حصن ، وإلى الحارث بن عوف ، وهما رئيسا غطفان ، فأعطاهما ثلث ثمار المدينة على أن يرجعا بمن معهما عنه وعن أصحابه ، فغرى بينهما وبينه الصلح حتى كتبوا الكتاب ، ولم يقع الإشهاد ولا عزيمة الصلح إلا المراودة فى ذلك ، فلما أراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يفعل بعث إلى سعد بن معاذ ؛ وسعد بن عباد ، فذكر ذلك لهما واستشارهما فقالا له : يا رسول الله أمرأتجه فتصنعه ؟ أم شيئاً أمرك الله به ؟ لا بد لنا من العمل به ؟ أم شيئاً تصنعه لنا ؟ قال : بل شيئاً أصنعه لكم ، والله ما أصنع ذلك إلا أتى رأيت العرب قد رمتكم عن قوس واحدة ، وكالبكم من كل جانب ، فأردت أن أكسر عنكم من شوكتهم إلى أمر ما ، فقال له سعد بن معاذ : يا رسول الله ، كنا نحن وهؤلاء القوم على الشرك بالله ، وعبادة الأوثان ، لا نعبد الله ولا نعرفه ، وهم لا يطمعون أن يأكلوا منها ثمرة الاقربى أويصا ، أخفين أكرمنا الله تعالى بالإسلام ، وهدانا له ؛ وأعزنا بك وبه ، نعطيهم أموالنا ؟ ما لنا بهذا من حاجة ؟ والله لا نعطيهم إلا السيف حتى يحكم الله بيننا وبينهم . قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : فأنت وذلك . فتناول سعد بن معاذ الصحيفة وعما فيها من الكتاب ، ثم قال : ليجتهدوا علينا »

يجز ، لقوله تعالى ( فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون والله معكم ) ونحوها . فإن رأى مصلحة مع القوة جاز مع بذل الجزية منهم ، لقوله تعالى ( حتى يعطوا الجزية عن يد ) ( الثالث ) أن لا يجعله مؤبداً من غير جزية ، ويجوز إلى عشر سنين كصلح الحديبية ، ويجوز مع القوة رجاء للإسلام أو قبول الجزية أربعة أشهر فقط ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لصفوان بن أمية بعد نزول الآية « سح في الأرض أربعة أشهر » وكان مستظراً عليه ، لكن استأمنت له امرأته ( الرابع ) أن لا يتضمن شرطاً فيه صفار على الإسلام ، كلى رد من أسلم من النساء ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إن الله منع من الصلح على النساء » وامتنع من رد أم كلثوم بنت عقبة . قلت : ويجوز على رد الذكر تخلية لا مباشرة ، كما فعل صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا تجب عليه الإجابة إلى الهدنة مع القوة ، وقوله تعالى ( فاجنح لها ) ليس بجثم وإلا بطل أمر الجهاد ، « مسألة » وعليه الوفاء بما انعقد عليه الصلح ، لقوله تعالى ( أوفوا بالعقود ) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « فلا يحل عقدة حتى يمضي أمده »

### فصل وإنما يصح ، الخ

( قوله ) « لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لصفوان : سح أربعة أشهر » الخ ، تقدم بنحوه في السكاح .

( قوله ) « إن الله تعالى منع الصلح على النساء » هذا اللفظ غير محفوظ والله أعلم .

( قوله ) « وامتنع صلى الله عليه وآله وسلم من رد أم كلثوم بنت عقبة » في الحديث الذي أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود في صلح الحديبية ما لفظه « وجاءت المونات مهاجرات ، وكانت أم كلثوم بنت عقبة ابن أبي معيط ممن خرج إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ وهي غائبة فبأهلها يسألون النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يرجعها إليهم فلم يرجعها إليهم لما أنزل الله عز وجل فيهن ( إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن - إلى - ولا هم يحلون لهن »

( قوله ) « كما فعل صلى الله عليه وآله وسلم » يعني في حديث أبي جندل وأبي بصير ، وسأتيان قريباً

( قوله ) « فلا يحل عقدة » الخ عن عمرو بن عبسة : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يقول « من كان بينه وبين قوم عهد فلا يشد عقدة ولا يحلها حتى ينقضي أمدها ، أو ينبذ إليهم على سواء » أخرجه أبو داود والترمذي مع قصة .

ونحوه ، ولرده أبا جندل وأبا بصير حين جاء مسلمين عقيب صلح الحديبية والقصة ظاهرة ، «مسألة» ولا يجوز عقده مطلقا لاستلزامه التأييد ، فإن صالح على أنه ينقض متى شاء جاز ، كما صالح أهل خيبر مطلقا ، وقال «أفرمكم ما أفرمكم الله» وفي رواية «نفرمكم ماشئنا» ويصح أن يعلقه بمشيئة رجل

(قوله) «ولرده صلى الله عليه وآله وسلم أبا جندل وأبا بصير» في حديث صلح الحديبية ، والتقدم ذكره قريبا «أن سهيل بن عمرو قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند كتابة الصلح : وعلى ألا يأتيك منا رجل ، وإن كان على دينك إلا رددته إلينا ، فبينا هم كذلك إذ جاء أبو جندل بن سهيل ابن عمرو يسف في قيوده وقد خرج من أسفل مكة حتى رمى نفسه بين أظهر المسلمين ، فقال سهيل يا جندل هذا أول من أقاضيك عليه أن تردده إلى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنا لم نقض الكتاب بعد ، قال : فوالله إذن لا أصالحك على شيء أبدا ، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : فأجزه لي ، قال : ما أنا بمجيزه لك ، قال : بلى ، قال : ما أنا بفاعل ، قال مكرز بن حفص : بلى ، قد أجزناه لك ، قال أبو جندل : أي معشر المسلمين ، أرد إلى الشركين وقد جئت مسلما ؟ ألا ترون ما قد لقيت . — وكان قد عذب عذابا شديدا في الله تعالى . — فرد يومئذ قال في الحديث المذكور «ثم رجع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى المدينة ، فجاء أبو بصير رجل من قريش وهو مسلم ، فأرساوا في طلبه رجلين ، فقالوا : العهد الذي جعلت لنا ، فدفعه إلى الرجلين فخرجا حتى بلغا ذا الحليفة فترلوا يأكلون من تمر لهم ، فقال أبو بصير لأحد الرجلين : والله إنى لأرى سيفك هذا جيدا ، فاستله الآخر . وقال : أجل ، والله إنه لجيد ، لقد جربت به ثم جربت ، فقال أبو بصير : أرني أنظر إليه فأمكنه منه ، فضربه حتى برد ، وفر الآخر حتى أتى المدينة ، فدخل المسجد يعدو ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين رآه ، لقد رأيي هذا ذعرا ، فلما انتهى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : قتل والله صاحبي ، وإنى لمقتول ؟ فجاء أبو بصير فقال : يا نبي الله قد أوفى الله ذمتك قد رددتني إليهم ، ثم أنجاني الله منهم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ويل أمه ، مسعر خرب ، لو كان له أحد ، فلما سمع ذلك عرف أنه سيرده إليهم ، فخرج حتى أتى سيف البحر وتفلت منهم أبو جندل بن سهيل فلحق بأبي بصير فكان لا يخرج من قريش رجل قد أسلم إلا لحق بأبي بصير حتى اجتمعت منهم عصابة ، فوالله ما يسمعون بغير خرجت لقريش إلى الشام إلا اعترضوا لها فقتلوه وأخذوا أموالهم ، فأرسلت قريش إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم تناشده الله والرحم لما أرسل إليهم ، فن أناه منهم فهو آمن فأرسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إليهم ، الحديث باختلاف رواياته :

(قوله) «كما صالح أهل خيبر» الخ . عن ابن عمر «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما ظهر على خيبر أراد إخراج اليهود منها ، وكانت الأرض لما ظهر عليها لله ولرسوله وللمسلمين ، فأراد إخراج اليهود منها ، فسألت اليهود رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقرم بها على أن يكفوه العمل = م ٥٧ — بحر — خامس



من المسلمين كتعليقه بحكم سعد بن معاذ ، لا من أهل الشرك ، إذ يكون تحكيميا لهم ، والاسلام يعلو . ويصح تعليقه بمشيتهم ، إذ عقده غير لازم من جهتهم ، بل من جهتنا ، ويصح تأييده بالجزية حيث يصح قبولها ، فإن مات الإمام في مدة الصلح لم ينتقض بموته لإتمام على عليه السلام ماعقده (٢) لأهل نجران وعليه حفظهم من المسلمين والذميين ، لا من الحريين ، إذ لا ينتقد على من ليس بمعتز إليه ، وليس له تقضه قبل انتهاء مدته إلا لأمرة خدعهم ، لقوله تعالى ( وإما تخافن من قوم خيانة ) الآية . ولا يكفي مجرد الخوف من غير أمانة قوية ، وذلك يختص الهدنة المؤقتة ، لا المؤبدة فلا ينتقض عهد الذميين بخوف خيانتهم وإن ظهرت أمانة . قلت : بل يفعل ما يكف شرهم من تفريق أو نحوه . وإذا حدث على حلفاء الإمام حادث أوجب النقص كحادث قريش على بني بكر « مسألة » ومن دخل منهم دارنا برسالة أو بأمان أو بميرة فللإمام أن يقره دون سنة ، لا فوقها إلا بجزية ، إذ هي الوقت الذي تؤخذ فيه فليس له أن يقرهم في بلاد المسلمين بغير عوض إلا المدة التي لا عوض في مثلها ، إذ فيه تقض ، « مسألة » ولا يجوز رد من جاءت مسلمة ، لقوله تعالى ( فلا ترجعوهن إلى الكفار ) (ش حص طهبنى) ولا لزوجها المطالبة بمهرها ، إذ لا قيمة لخروج البضع إذ ليس بمال ، بل لدخوله ، إذ بدخوله قد استوفى منافعه ، ولأن الأمان لا يتناول إلا المال بدليل أن للشرك لو أومن لم تدخل امرأته ، وإذ لو ضمن البضع لضمن بمهر المثل ولا قاتل به ، وقوله تعالى ( وليسألوأ )

= ولهم نصف الثمر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : تفركم بها على ذلك ماشئنا ، قروا بها حق أجلام عمر في إمارته إلى تيماء وأريحا ، أخرجه البخارى ومسلم ، وفي حديث أخرجه اللوطا عن ابن السيب « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ليهود خيبر : أفركم على ما أفركم الله : على أن الثمر يتنا وينسكم » وفي ذلك أحاديث آخر .

( قوله ) « كتعليقه بحكم سعد » تقدم .

( قوله ) « لإتمام على عليه السلام ماعقده عمر » روى « أن نصارى نجران قالوا لى عليه السلام في ولايته إن الكتاب يدك ، وإن الشفاعة إليك ، وإن عمر أجلانا من أرضنا وأجدنا من أوطاننا فردنا إليها ، فقال على عليه السلام : إن عمر كان رشيداً في أمره ، وإني لأغير مافعله » هكذا روى واقعا علم

( قوله ) « كحادث قريش على بني بكر » صوابه : على بني كعب كما سبق التنبيه عليه .

ما أنفقوا) محمول على أنه شرطه في عقد الصلح فإزم ، وقوله تعالى (واسألوا ما أنفقتم) محمول على أنه شرط في عقد الصلح ، كالأول ، وقوله تعالى ( وإن فاتكم شيء من أزواجكم) الآية . أراد إن شرطتم مرادة المهر فلم يف الكفار لبعض المسلمين غرم له من الفنينة قدر مهر زوجته التي فاتته ولم يعطوه مهرها ، «مسألة» وإذا ظهر من المشركين خيانة في الهدنة من إيواء جاسوس أو مكاتبة أهل الحرب ، أو أخذ مال انتقض العهد ، لقوله تعالى ( فما استقاموا لكم) وقوله تعالى ( ثم لم ينقصوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم أحدا ) ويجوز غزوهم من دون حكم بنقض بعد رددهم إلى ما منهم إلا إذا فعلوا ما يوجب قصاصا أو غرامة استوفى ممن هو عليه ، فإن خان بعضهم وأنكر عليه الآخرون لم ينتقض عهد المنكرين ، فإن لم ينكروا قولاً ولا فعلاً باعتزالهم ، انتقض عهد جميعهم ، كما انتقض عهد بني قريظة بخيانة حيي بن اخطب وأخويه ، «مسألة» وإذا أنكروا فعل ما يوجب النقص فالقول قولهم .

### باب الأمان من آحاد المسلمين

الأصل فيه قوله تعالى (وإن أحد من المشركين) الآية .

(قوله) « كما انتقض عهد بني قريظة » الخ : حاصل ما ذكر في السيرة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما كان عاهداً لبني قريظة حين أجلى بنى النضير على أن لا يكونوا معه ولا عليه ، فلما كان يوم الحندق خرج حيي بن أخطب مع قريش . وهو من بنى النضير ، فأتى إلى بنى قريظة وأشار عليهم بمعاودة قريش ونقض العهد الذي بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فأجابوه إلى ذلك ، ثم وقع التخاذل بينهم وبين بنى قريش ، فكان من أمرهم ما تقدم ذكره ، من قتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم لإجابتهم حيي بن أخطب ، ونقضهم العهد لا مجرد فعل حيي ، على أنه ليس من قريظة ، ولا كان معاهداً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم .

## فصل

إنما يصح من مكلف مسلم متمتع منهم ، والأصل فيه قوله صلى الله عليه وآله وسلم «أيما رجل من أقصاكم أو أدناكم» الخبر ، «مسألة» (ه قين) ولا يصح أمان الذمي ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم» فشرط الاسلام ، «مسألة» (ه ش) ولا يصح أمان الصبي لرفع القلم عنه (محمد) يجوز لعموم الخبر . قلنا : قوله ويسعى بذمتهم أدناهم . خطاب للبالغين ولا المجنون والمعتوه كعقوده ، ولا المكروه إجماعاً كعقده (ه ح ش) ولا الأسير كالمكروه (قش) يصح أمانه . قلنا : ليس بمختار لأجل الأسر ، «مسألة» (ه قين) ويصح من المرأة ، لعموم الدليل وإذا أجاز صلى الله عليه وآله وسلم أمان زينب وأم هانيء ، والمخالف غير مشهور بل حكاة (القاسم)

## باب الأمان من آحاد المسلمين

(قوله) «أيما رجل من أقصاكم أو أدناكم» الخبر . حكى في الشفاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يقول لمن يوجهه للجهاد من أمراء المسلمين ويوصيهم به «ادعوا القوم إلى شهادة ألا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، والإقرار بما جاء به من عند الله ، فإن آمنوا فإخوانكم لهم مالكم وعليهم ما عليكم ، وإن أبوا فناصرهم حرباً واستعينوا بالله عليهم ، فإن أظهركم الله عليهم فلا تقتلوا وليداً ، ولا امرأة ، ولا شيخاً كبيراً لا يطيق قتالكم ، ولا تنزروا عينا ، ولا تقطعوا شجراً إلا شجراً يضركم ، ولا تمثلوا بأدعي ولا بهيمة ، ولا تظلموا ، ولا تعتدوا ، وأيما رجل من أقصاكم أو أدناكم ، من أحراركم أو عبيدكم ، أعطى رجالهم أماناً ؛ أو أشار إليه بيده فأقبل إليه بإشارته فله الأمان حتى يسمع كلام الله ، فإن قبل فأخوكم في الدين ، وإن أبى فردوه إلى مأمنه واستعينوا بالله ، لا تعطوا القوم ذمى ولا ذمة الله ، فإن المحقر ذمة الله لا قي الله وهو عليه ساخط . أعطوهم ذممكم وذمم آبائكم ، ووفوا لهم ، فإن أحدكم لأن يخفر ذمته وذمة أبيه أهون من أن يخفر ذمة الله ورسوله » انتهى .

(قوله) «المسلمون تتكافأ دماؤهم ؛ ويسعى بذمتهم أدناهم» حكاة في الشفاء وغيره .

(قوله) «وإذا أجاز صلى الله عليه وآله وسلم أمان زينب وأم هانيء» ذكر في الإمتاع ما حاصله «أن أبا العاص ابن الربيع زوج زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقبل من الشام تاجراً ومعه أموال لقريش فلقيته سرية لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأصابوه مامعه وأعجزهم هارباً فلما

عن بعض الناس، «مسألة» (هـ ش ك عى ث ل) ويصح من العبد (ع ف) لا يضح ، لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم «أيما رجل» الخبر (ح محمد) يصح إذا أذن له سيده فقط :لنا مامر ، ويصح من المريض والمهرم والمفلس إجماعاً ، لعموم الخبر ، «مسألة» وصيفته ثلاث ، صريح كانت آمن أو نحوه ، وكناية كانت جارى ونحوه (ق) ولا بأس عليك ولا تخف « الثالثة » بالفعل كالأشارة والكتابة ولا بد أن يفهمه المستأمن وإلا لم ينعقد ، ولذا لو لم يقبل الأمان ، بل سكت أو رده لم

قدمت السرية بما أصابوا من ماله أقبل أبو العاص تحت الليل حتى دخل على زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستجار بها فأجارتها ، وجاء في طلب ماله فلما خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الصبح فكبر وكبر الناس معه صرخت زينب من صفة النساء : إني قد أجرت أبا العاص بن الربيع ، فلما سلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة ، أقبل على الناس فقال : يا أيها الناس هل سمعتم ؟ قالوا : نعم ، قال : أما والذي نفس محمد بيده ما علمت بشيء من ذلك حتى سمعت ما سمعتم إنه يجير على المسلمين أدنانهم ، ثم انصرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدخل على ابنته زينب فقال : أي بنية أكرمي مثواه ، ولا يخلص إليك فانك لا تحلين له ، إلى آخر القصة . وعن أم هانئ بنت أبي طالب قالت « ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح فوجدته يغتسل وفاطمة ابنته تستره بثوب ، فسلمت عليه ، فقال : من هذه ؟ فقلت : أم هانئ ، بنت أبي طالب ، فقال : مرحباً بأم هانئ ، فلما فرغ من غسله قام فصلّى ثمانى ركعات ملتجئاً في ثوب واحد ، فلما انصرف قلت يا رسول الله : زعم ابن أمي على أنه قاتل رجلاً قد أجرتة فلان بن هبيرة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قد أجرتنا من أجرت يا أم هانئ ، وذلك ضحى » هذه رواية البخارى والموطأ ، وفي رواية الترمذى « أن أم هانئ قالت : أجرت رجلين من أحمائي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قد أمانا من أمنت » ولأبي داود نحوه من ذلك ، وهو في السيرة أبسط ، وعن عائشة قالت « إن كانت المرأة لتجير على المسلمين فيجوز ذلك » أخرجه أبو داود . وعن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « إن المرأة لتجير على القوم . يعنى : تجير على المسلمين » أخرجه الترمذى .

(قوله) « أيما رجل » الخبر ، تقدم . وحكى في الشفاء عن فضل بن يزيد الرقاشى قال « جهز عمر بن الخطاب جيشاً كنت فيه ، فحضرنا قرية من قرى هرمز ، فكتب عبد قينا أماناً في صحيفة وشدها في سهم رمى به إليهم ، فأخذوها وخرجوا بأمانه ، فكتبوا بذلك إلى عمر ، فقال : العبد المسلم رجل من المسلمين ، ذمته ذمتهم » انتهى .

(قوله) « لعموم الخبر » يعنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم « أيما رجل » الخ .

ينعقد . فلنا اغتياله ، فإن أنكر المسلم قصده الأمان ، وادعى الكافر أنه فهمه مع الاحتمال رد مأمنه للشبهة «مسألة» والرسول والسفير وطالب أن يسمع كلام الله آمن وإن لم يعقد له أمان ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لرسولي مسيلة «لولا أن الرسل لا تقتل لقتلتكما» «مسألة» وللإمام أن يؤمن كل من دخل تاجراً لالآحاد ، لأن ذلك أمر عام كالأقاليم والأقطار ومجرد التجارة لا يكون أماناً فيجوز اغتياله ، «مسألة» ولا ينعقد الأمان لمن يضر المسلمين كالجاسوس والمرجف وناقل أسرارهم ولا يجوز مؤبداً ولا مؤقتاً بسنة لما مر (ى) ولا يفوق أربعة أشهر لما مر «مسألة» (ى) والأمان حق للمسلم فله نقضه متى شاء ، ولا زم من جهة المسلم ، إذ هو حق عليه فليس له نبذه إلا لمخالفة كما مر بخلاف الذمة المؤبدة كما سيأتى ، «مسألة» (هـ) والأمان يتبع الشرط ، فلو قال : أمنتك على نفسك لم يدخل المال ، فإن قال : أمنتك فى دخول المال وجهان (ى) أحدهما لا يدخل إذ اللفظ قاصر ، وقيل : يدخل ، إذ يقتضى الأمان من الأذى وأخذ المال أذى ، لنا أن ثابت بن قيس لما أمن الزبير من بنى قريظة لم يدخل ماله فى مطلقه حتى رجع إلى الرسول فاستأمن عليه ، «مسألة» والقول للإمام فى أنه أمن قوماً أو شخصاً قبل الفتح وبعده ، لقوله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) لا غير الإمام ، فالقول له قبل الفتح لا بعده ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لو أعطى الناس بدعائهم» الخبر ، «مسألة» ومن قتل فى الصلح وجبت ديبته لا القصاص لما مر

(قوله) «لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لرسولي مسيلة» الخ ، تقدم .

(قوله) «لنا : أن ثابت بن قيس» الخ . تقدم حديثه فى شأن الزبير بن باطا القرظى . وحاصل ما ذكره فى السيرة : أن الزبير - بفتح الزاى - ابن باطا - بالموحدة والمهمله - وهو شيخ كبير من بنى قريظة طلبه ثابت بن قيس من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوهب له دمه فلما أخبره بذلك قال : شيخ كبير لا أهل له ولولده ، فما يصنع بالحياة ؟ فرجع ثابت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فطلب منه امرأته وولده فوهبها له ، فلما أخبره بذلك قال : أهل بيت بالحجاز لا مال لهم ، فما بقاؤهم على ذلك ؟ فرجع ثابت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فطلبه ماله فوهب له ، فلما أخبره بذلك سأله عن أكبر بنى قريظة فأخبره أنهم قتلوا ، فقال : فإني أسألك يا ثابت يدي عندك إلا ألحقتنى بالقوم ، فوالله ما فى العيش بعد هؤلاء من خير فقدمه ثابت فضرب عنقه « انتهى باختصار .

(قوله) «لو أعطى الناس بدعائهم» الخبر ، تقدم فى السعوى .

«مسألة» (هـ ن) وإذا نهى الامام عن أمان قوم أو شخص لم يكن لأحد أمانه ، فإن فعل لم  
 لم ينقصد لوجوب طاعة الامام ، فإن أمنه جاهلا رد مأمنه لأجل الشبهة ، «مسألة» ويحرم الأمان  
 لقصد التدر إجماعا ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «ليس منا من غش» «مسألة» وإذا دخل حربى  
 دار الاسلام بأمان عم نفسه وأولاده الصغار وماله ، إذ الإذن بالدخول بهم يقتضى ذلك ، فإن رجع  
 بنفسه إلى دارهم ليستقر لا ياذن الإمام انتقض أمانه لا أمان أولاده وماله فى دار الإسلام ، ومتى بلغوا  
 عرض عليهم الاسلام أو الجزية ، فإن امتنعوا ردوا مأمنهم ، «مسألة» ولا يمكن المستأمن من شراء  
 آلة الحرب إلا بأفضل تضعيفا لهم ، ولهم الرجوع بما دخلوا به ، «مسألة» (ى هـ ح) وما أهدى  
 للشرك للمؤمن فتنية ، إذ هى لخوف سطوتهم (ش) إن كانت الحرب قائمة فتنية ، وإن كانت  
 قبل خروجهم من دار الاسلام ، فلن أهديت له ، إذ لا خوف هناك . قلت : وهو الأقرب ،  
 «مسألة» (ى) وإذا أودع الحربى مسلما مالا يشتري له شيئا من دار الاسلام كان أمانا للمال ، وكذا لو  
 أودع الذمى وإن لم يكن أمانه صحيحا كان اعتقاد صحته شبهة ، «مسألة» (هـ ب ش) وإذا دخل المسلم دارهم  
 بأمان لم يكن له أن يغم شيئا (ح) بل له ذلك ، إذ لا يصح أمانهم . قلنا : أمانهم إياه أمان لهم  
 منه ، «مسألة» (الزكية ح) وإذا مات الحربى فى دار الاسلام وترك مالا كان لورثته فى دار الحرب لأجل  
 الأمان ولا تعمل بكتاب حاكمهم بأن الورثة فلان وفلان ، بل يأتون بيئته إلى دار الإسلام يحكم بها ،  
 إذ لا تنفذ أحكامهم علينا ، والقول للعبد فى أنه دخل دار الاسلام بنير إذن فيملك نفسه وما فى  
 يده لإسلامه ، ويبين الحربى أنه دخل بأمان وإلا فهو فى ، وإذا ادعى الرسالة بكتاب الملك ،  
 وعرف أنه رسول فهو آمن حتى يبلغ ويرجع وإلا فهو فى (الزكية ح ش ك غ) لجميع المسلمين  
 (محمد غف ى) بل لمن أخذه ، كلو أخذه من دار الحرب . قلنا : لم يوجب عليه بخيل ولا ركاب  
 فهو فى (فو) وفيه الخمس (ح) لا ، كلو سرقه . لنا ما مر ، «مسألة» (الزكية ح) وإذا دخل  
 الحربى دارهم بعبد مسلم شراه عتق عليه ، إذ هى دار إباحة يملك نفسه بالدخول فيها فيعتق (ط هـ  
 فو) لا ، إذ لا يصير فى يد نفسه لقهره ، كلو سباه . قلت : وهو قوى ، ولو أبقي عبيد المسلمين إلى  
 أهل الحرب ولم تثبت عليهم يد لم يملكوهم إجماعا (هـ ب) ولو قهروا من بعد (فو) بل يملكون  
 بالقهر . لنا ما مر .

(قوله) « ليس منا من غش » تقدم بمناه .

## باب معاملة الكفار من الكتائبين

«مسألة» أما اليهود والنصارى فسكتايون إجماعاً ، وأما الوثنيون وأهل النجوم والشمس والقمر وسائر الأنوار ، فغير كتائبين إجماعاً ، «مسألة» (مح) ولا تقبل الجزية من العرب غير الكتائبين بل الاسلام أو السيف ، لقوله تعالى ( فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ) ولم يذكر الجزية ، أراد مشركي العرب (عش) بل تؤخذ الجزية من كل مشركي إلا مشرك قريش (فك) بل من كل مشرك ولو وثنياً ، لنا ما مر ، «مسألة» (هـ حص قش) ولا كتاب للجوس ، لقوله تعالى (علي طائفتين من قبلنا) وقرره تعالى (قش) بل لهم كتاب ، لقول علي عليه السلام «كان لهم علم يعلمونه وكتاب يدرسونه» الخبر . لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم «سئوا بهم سنة أهل الكتاب» الخبر . وإذا كتب

## باب معاملة الكفار

(قوله) «لقول علي عليه السلام» الخ . تقدمت بعض روايات ذلك . وروى عن علي عليه السلام أيضاً أنه قال «أنا أعلم من علي وجه الأرض بالجوس ، كان لهم علم يعلمونه ، وكتاب يدرسونه ، وإن ملكهم سكر في بعض الليالي فوقع على ابنته أو أخته ، فاطلع عليه بعض أهل مملكته ، جأؤوا ليقبضوا عليه الحد فامتنع ، ودعا أهل مملكته ، وقال : ما أعلم ديناً خيراً من دين آدم ، وقد أنكح بناته من بينه فتابعه القوم على ذلك ، وقاتل من خالفه حتى قتلهم ، فأصبحوا وقد أسرى بكتابهم وعسى العلم من صدورهم ، فأصبحوا أميين» حكى ذلك في الشفاء وغيره .

(قوله) «سئوا بهم سنة أهل الكتاب» تكرر .

(قوله) «وإذا كتب إلى قبصر» الخ . قلت : في حديث أخرجه البخاري ومسلم عن أبي سفيان «أن هرقل ملك الروم قرأ كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو عنده ، فإذا فيه :

بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى هرقل عظم الروم سلام على من اتبع الهدى . أما بعد : فإني أدعوك بدعاية الإسلام ، أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين ، فإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين (يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ، ولا نشرك به شيئاً ، ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله ، فإن تولوا فقولوا : أشهدوا بأنا مسلمون ) هذا طرف من الحديث المذكور وهو طويل .

إلى قيصر وهو نصراني ، يأهل الكتاب . ولم يكتبه إلى كسرى وهو مجوسى . ورواية على عليه السلام إن صحت فقد صاروا بعد رفعه غير كتابيين كما مر «مسألة» (ى) وأما المتمسكون بصحف إبراهيم وإدريس وزبور داود عليهم السلام ، فلهم حكم الكتابيين فى الجزية والنسابة والذبايح ، لعموم (ولا يدينون دين الحق) الآية . وكالمجوس ، وقيل ، بل كالوثنى ، إذ كتبهم لم يكن فيها أحكام بل مواعظ وقصص ، فلا حرمة لها ، «مسألة» وأما الصابئة من النصارى والسامرية من اليهود فلهم حكمهم . وقيل : لا تخالفهم كتبهم وأما عابد الأملاك<sup>(١)</sup> فكالوثنى «مسألة» (ى) ولذرارى أهل الكتاب حكمهم فى أخذ الجزية وتقريرهم سواء بدلوا حكم كتبهم أم لا ، لعموم قوله تعالى (ولا يدينون دين الحق)

### فصل

ولا يعقد لهم الذمة إلا الإمام أو واليه ، إذ هى من المصالح العظيمة فلا تصح من الآحاد ، وفى وجوب عقدتها إذا طلبوه وجهان (ى) أحدهما : يجب ، لقوله تعالى (حتى يعطوا الجزية) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لأمير السرية «فادعهم إلى الجزية ، فإن قبلوا فكف عنهم» الخبر . وشرط صحتها ذكر الجزية للآية ، والتزامهم لأحكام المسلمين ، لقوله تعالى (ولا يدينون دين الحق) «مسألة» وإما تؤخذ الجزية ممن يجوز قتله لو حاربوا ، إذ هى بدل عن الدم ، فلا تؤخذ من صبي وامرأة وعبد ومجنون ، وهرم وقير لا يقدر على التكسب ، «مسألة» ولا تؤخذ ممن لم يشعر بدخوله دارنا حتى مضت السنة ، بل إن دخل فى الجزية وإلا استرق ، «مسألة» فتحرر أنفسهم وأموالهم كالمسلمين فإن لم يستطع الإمام حفظهم فليس له أخذها ، فإن شرط أن لا يحفظهم من الحرييين ، فإن كانوا فى وسط بلاد المسلمين لم يصح ، إذ انعقدت على تمكين الحرييين من بلاد المسلمين وذلك لا يصح وإن كانوا فى طرف بحيث لا يبالون بدخولهم شيئاً من بلاد الاسلام صح الشرط ، «مسألة» (٥ حص) وهى من الفنى ثمانية وأربعون درهما ، ومن المتوسط أربعة وعشرون ، ومن الفقير اثنا عشر (ش) أقل ما يؤخذ من الذمى فى كل سنة دينار ، فقيراً كان أم غنياً (ك) إن كان من أهل الذهب فى السنة أربعة دنانير ، وإن كان من أهل الورق ثمانية وأربعون درهما (ث) الجزية

(١) نسخة : الافلاك



غير مقدرة ، بل موكولة إلى رأى الإمام . قلنا : صالح (٢) أهل الشام بما ذكرنا ولم ينكر ، فكان إجماعاً ، وله أن يصالح بضعف ما على المسلمين ، كما فعله صلى الله عليه وآله وسلم مع بنى تغلب وتنوخ وبهرا ( الأكثر ) وتكون مؤبدة . وعن بعض ( الخراسانيين ) من ( محش ) تصح مؤقتة . قلنا : عقد هامشروط بالتزام أحكام الاسلام ، فاقضى التأييد ، «مسألة» (ى) ويشترط عليهم الضيافة لمن مر بهم من المسلمين ، كشرطه صلى الله عليه وآله وسلم على أهل أيلة ، وشرط عمر ضيافة ثلاثة أيام . ويذكر

### فصل ولا يعقد لهم الذمة إلا الامام

( قوله ) « قلنا : صالح عمر أهل الشام بما ذكرناه الذى فى الشفاء عن زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليه السلام » أنه كان يجعل على الياسير من أهل الذمة ثمانية وأربعين درهما ، وعلى الأوسط أربعة وعشرين درهما ، وعلى الفقير اثني عشر درهما » وروى نحو ذلك عن عمر « أنه وضع الجزية على أهل السواد ، وجعلهم ثلاث طبقات على نحو ما ذكرنا ، وكان ذلك بمحض من الصحابة من غير نكير منهم » والذى فى الجامع عن أسلم أن عمر بن الخطاب ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير ، وعلى أهل الورق أربعين درهما ، مع ذلك أرزاق المسلمين ، وضيافة ثلاثة أيام » أخرجه الموطأ ، وقد تقدم .

( قوله ) « كما فعل صلى الله عليه وآله وسلم مع بنى تغلب وتنوخ وبهرا » روى « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صالحهم على ذلك » وكتب لهم على عليه السلام كتاباً بذلك ، وشرط عليهم ألا ينصروا أولادهم ، ولما كان فى زمن عمر طلب منهم الجزية ، فقالوا : نحن عرب لا تؤدى الجزية كما يؤدونها العجم ، ولكن خذ منا الصدقة كما تأخذ من العرب ، فامتنع عمر من ذلك فنفروا ، ولحق بعضهم بالروم ؛ ف قيل لعمر : إن فى هؤلاء بأساً ، وإنهم عرب يأفكون من الجزية ، فلا تعن عدوك بهم فخذ منهم الجزية باسم الصدقة ، فبعث إليهم عمر فردهم وضاعف عليهم الصدقة » هكذا روى وقد تقدم نحوه ، وعن زياد بن حدير قال : قال على عليه السلام « أين بقيت لنصارى بنى تغلب لأقتلن المقاتلة ولأسبين النرية ؛ فاني كتبت الكتاب بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ألا ينصروا أولادهم » أخرجه أبو داود وقال : هذا حديث منكر ، انتهى . وقد تقدم .

( قوله ) « كشرطه صلى الله عليه وآله وسلم على أهل أيلة » روى « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صالح أهل أيلة على ثلثمائة دينار ، وكانوا ثلثمائة رجل ، وعلى ضيافة من مر بهم من أهل الإسلام ثلاثة أيام » انتهى : والذى فى السيرة ما لفظه « ولما انتهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى تبوك أتاه يحنه بن ربيعة صاحب أيلة ، فصالح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأعطاها الجزية ، وأتاه أهل جرباء وأذرج فأعطوه الجزية » إلى آخر ما ذكره ، وليس فيه ما تقدم من ذكر ثلثمائة دينار ، وضيافة ثلاثة أيام والله أعلم ( قوله ) « وشرط عمر ضيافة ثلاثة أيام » تقدم ذلك قريباً .

عدد الضيف ودوابهم والأيام وقدر الطعام والأدام ليقع العقد على معلوم ، ولا يكلفون خلاف جنس طعامهم ، لقول (٢) «أطعموهم مما تأكلون» ويقدر العلف والحشيش والقضيم ليكون معلوما . قلت : الصحيح أنها غير مشروعة ، بل الجزية كافية ، لقوله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد) ولم يذكر غيرها ، ولعل (٢) «فرضها من الجزية لمصلحة المارة» ، «مسألة» ويلزم إصغارهم عند العطاء ، لقوله تعالى (عن يد وهم صاغرون) قيل : معناه أن يطأطأ الذي رأسه ويصب الجزية وكف المستوفى بلحيته إن كانت ، ويضرب بيده في لهازمه ، وقيل : يعطى الجزية قائما والمستوفى قاعداً ، وقيل : يعطيها باليمين والمستوفى بالشمال . وهذه الكيفيات مستحبة ، إذ لا يجب من العقوبات إلا الحدود . وقيل : معناه إجراء أحكام الاسلام عليهم وامتنال ما قضى به حكمانا ، «مسألة» ولا يجوز إفرارهم في الحجاز ، إذ أوصى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بثلاثة أشياء : أحدها : إخراجهم من جزيرة العرب ونحوه ، والمراد بجزيرة العرب في هذه الأخبار مكة والمدينة واليمامة ومخالفها ، ووج والطائف وما ينسب إليهما وسمى الحجاز حجازاً لحجزه بين نجد وتهامة (الأصمعي) جزيرة العرب من أقصى عدن إلى ريف العراق طولا ، ومن جدة وما والاها من ساحل البحر إلى أطراف الشام عرضا (أبو عبيدة)<sup>(١)</sup> هي ما بين حفر أبي موسى وهو قريب من البصرة إلى أقصى اليمن طولا ، وما بين يبرين إلى السماوة عرضا ، لنا ما روى أبو عبيدة أن آخر ما تكلم

(قوله) « لقول عمر : أطعموهم مما تأكلون » روى « أن أهل الجزيرة من أهل الشام وصلوا إلى عمر فقالوا : إن المسلمين إذا مروا بنا يكفوننا ذبح النعم والدجاج وضيافتهم فقال : أطعموهم مما تأكلون ، لا تزيدوا على ذلك »

(قوله) « إذ أوصى بثلاثة أشياء » الخ . روى عن ابن عباس أنه قال « أوصى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بثلاثة : أخرجوا اليهود من جزيرة العرب ، وأجيزوا الوفد بما كتب أجيزهم » قال ابن عباس : وأنسيت الثالثة ، والله أعلم ، وفي السيرة عن عائشة قالت « كان آخر ما عهد من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » أنه قال لا يترك بجزيرة العرب دينان » انتهى . وفي ذلك أحاديث أخر (قوله) « لنا : ما روى أبو عبيدة » الخ . حكى في الشفاء عن أبي عبيدة بن الجراح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « أخرجوا اليهود من الحجاز » انتهى .

به النبي صلى الله عليه وآله وسلم «أخرجوا اليهود من جزيرة العرب» الخبر . وأجلى (٢) أهل الذمة من الحجاز فلهق بعضهم بالشام وبعضهم بالكوفة، وأجلى أبو بكر قوما فلهقوا بخيبر ، فاقضى أن المراد الحجاز لا غير ، (فرع) فإن دخل أحد منهم الحجاز بغير إذن ، عزز إن كان عالماً بالتحريم ، وأخرج وإن خشي موته وإن دفن نبش ، وإن مرض في طرف من الحجاز أخرج إن أمكن ، وإن كان جاهلاً فلا تعزير ، وللامام أن يأذن له بالدخول لمصلحة دون إقامة أكثر من ثلاث ، إذ لا يسمى بدونها مقياً ، إلا لعذر من مرض أو غيره ، لقوله تعالى ( وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ) فإن مات فيها وأمكن نقله إلى غير الحجاز نقل ، إذ حرمت إقامة الحى ، فكذا إقامة الميت ، فإن خشي تغيره جاز دفنه هنالك . «مسألة» (٥) ويلزمون زياً يتميزون به كالصفرة لليهود ، والدكة للنصارى والسواد للمجوس ، ويشد عليهم الزنار وهو خيط غليظ فوق ثيابهم ويجعل في عنق كل واحد منهم خاتم من رصاص أو صفر يعرف به عند تعزيره في الحمام وغيره ، فإن طولوا الشعر جرت نواصيهم ، إذ أمر (٢) بذلك ولا يركبون على الأكف<sup>(١)</sup> إلا عرضاً ويعنعون السلاح ولبس الديباج ورفيع القطن والكتان وركوب الخيل والبغال ، لا الحمار والخميس منهما ، لكن يجعل سرجها من خشب وسيورها من ليف ، إذ عاملهم (٢) بذلك ولم يتكر ، وتزر

(قوله) « وأجلى عمر اليهود » الخ . قد تقدم « أن عمر أجلى يهود خيبر إلى تيماء وأريحاء من أرض الشام » وحكى في الشفاء « أن عمر أجلى اليهود والنصارى من الحجاز » وفيه روايات أخر لم يذكر في شيء منها أن بعضهم لحق بالكوفة ، والله أعلم .

(قوله) « وأجلى أبو بكر قوماً فلهقوا بخيبر » لم أطلع على ذلك . وإنما المأثور « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أجلى بنى النضير لحق بعضهم بالشام ، وبعضهم بخيبر ، منهم : حبي بن أخطب وبنو أبي الحقيق » والله أعلم .

(قوله) « إذ أمر عمر بذلك » حكى في الشفاء عن حذيفة بن قيس قال : قال عمر ليرفأ : اكتب إلى أهل الأمصار في أهل الكتاب أن يجزوا نواصيهم ، وأن يربطوا الطيلسان في أوساطهم ليعرف زيارتهم من زيار أهل الإسلام » انتهى .

(قوله) « إذ عاملهم عمر بذلك » قال في الشفاء : وروى عبد الرحمن بن غنم في الكتاب الذى كتبه عمر حين صالح نصارى الشام ، فشرط : ألا تتشبه بشيء من لباسهم من قلنسوة ، ولا عمامة ، ولا نعلين ، ولا فرق شعر ، وأن نشد الزنابير في أوساطنا . وشرطنا أن نجزم مقام رؤسنا وشرطنا ألا تتشبه بالمسلمين في سراكهم ولا تركب السروج ، ولا تتخذ السيوف ، ولا تتخذ من السلاح شيئاً ،

(١) الأكف جمع إكاف

النساء كالرجال ، ويلجأون إلى مضائق الطريق ويمنعون صدور المجالس وتطويل الأبنية حتى تساوى أبنية المسلمين وزخرفتها وتحسين أبوابها ، إذ الاسلام يعلو ، وعن إظهار شرب الخمر وبيعها وكل الخنزير وضرب الناقوس وإظهار قراءة كتبهم وعبادة الصليبان والزينة في أعيادهم ورفع الصوت على موتاهم وعن تكوير العمام فوق ثلاث طاقات ، وإرسال الذوائب وترجيل الشعر والخواتم الفضية والذهبية والمقصود إلا ما لازينة فيه كالزجاج ، وتقام عليهم الحدود ويضمنون ما أتلفوا ، وإذا ترفعوا إلينا حكمتنا بشريعتنا إلا ضمان ما أقروا عليه كالخمر ، «مسألة» ولا يمتنعون الأسواق والأنهار وظلال الأشجار والطرق ما لم يزاهاها المسلمين ، «مسألة» ولا يمتنعون من ركوب بحر الحجاز ومروره بالسفن إذ لا حرمة لشيء من البحر ويمنعون من الإقامة في ساحله للحرمة وفي منعهم من الطرق المعتزلة بين بلاد العرب وجهان ، أحدهما : يباح ، إذ لا استقرار ، ولا يمتنعون المرور في خططنا إجماعاً بشرط أن لا يقيموا ثلاثاً غير يومى الدخول والخروج ، «مسألة» (ي هـ ش) ويمنع الكفار من دخول الحرم المحرم (ح) لا ، لنا قوله تعالى (فلا يقرءوا المسجد الحرام) وذلك لشرفه ، إذ كان الأنبياء يخلعون نعالهم عند دخوله (ي) وهو المراد بالمسجد الحرام حيث ذكر في آية الإسراء وهو من طريق المدينة على ثلاثة أميال ، ومن طريق العراق على سبعة ، ومن طريق الجعرانة على تسعة ، ومن طريق نجد على سبعة ، ومن طريق جدة على عشرة ، وعليه أعلام منصوبة . قلت : قد حكى في أول الكتاب عن (هـ) أنه إلى المواقيت وهذه أقرب ، «مسألة» ويمنعون سائر المساجد فإن استأذنوا لم يحز الأذن إلا لسماع القرآن ، أو علم أو ذكر ، إذ ربما كان سبباً لسلامتهم كدخول

ولا نعلمه ، وأن نوقر المسلمين ونقوم لهم من مجالسنا إذا أرادوا الجلوس ، وشرطنا ألا نبيع الخمر ، ولا نظهر صلاتنا وكتبنا في شيء من طرق المسلمين ، ولا أسواقهم ، ولا نضرب ناقوساً لإضراباً خفياً ، ولا نرفع أصواتنا بالقراءة في كنائسنا في شيء من حضرة المسلمين ، ولا نخرج شعابتنا ولا باعوثنا ، ولا نرفع أصواتنا على موتانا ولا نحدث في مدائننا ولا ماحولها ديراً ولا قلابة ، ولا كنيسة ولا صومعة راهب ، ولا نجدد ما خرب منها « وحكى فيه أيضاً عن رافع بن أسلم أن عمر «أمر أن تجز نواصيم وأن يركبوا على الأكف عرضاً ، ولا يركبون كما يركب المسلمون ، وأن يوتقوا المناطق ، يعنى : الزناير » وفيه أيضاً «أن عمر كتب إلى أهل الآفاق : أن مروا نساء أهل الأديان أن يعقدن زنايرهن تحت الإزار » والله أعلم .

(٢) على أخته ، ولقول جبير بن مطعم «سمعت القرآن فكاد قلبي أن ينصدع لما سمعته» ويمنعون من دخول دار الاسلام إلا بإذن ، إذ دخولهم للتجسس والإفساد ومتى ارتكبوا محظوراً في شرعنا وشرعهم كالزنا ، أقيم عليهم الحد ويعزرون إن سكروا للتحريم عليهم ، «مسألة» وليس لهم إحداث بيعة ، أو كنيسة فيما اختطه المسلمون كالبصرة والكوفة وغيرها مما أحدثه المسلمون وعمره قوله صلى الله عليه وآله وسلم «أيما مصر مصرته العرب فليس للعجم أن يحدوثوا فيه كنيسة» فأما

(قوله) «كدخول عمر على أخته» ذكر في السيرة في حديث إسلام عمر بن الخطاب «أنه لما قيل له : إن ابن عمك سعيد بن زيد وزوجته أختك فاطمة بنت الخطاب قد أسلما ، دخل عليهما عندها خباب بن الارت معه صحيفة فيها طه يقرئهما إياها ، فلما سمعا حس عمر تغيب خباب في مخدع لهما أوفى بعض البيت ، وأخذت فاطمة الصحيفة فجعلتها تحت ثغرها ، وقد سمع عمر حين دنا من البيت قراءة خباب عليهما ، فلما دخل عليهما قال : ماهذه الهينة التي سمعت ؟ فقالا : ما سمعت شيئاً . قال : بلى والله لقد أخبرت أنكما بايعتما عهداً على دينه ، وبطش بختنه سعيد بن زيد ، فقامت إليه أخته فاطمة لتكفه عن زوجها ، فضر بها فشجها ، فلما فعل ذلك قالت له أخته وخنته : نعم ، قد أسلمنا فاصنع ما بدا لك ، فلما رأى عمر ما بأخته من الدم ندم على ما صنع فارعوى ، فقال : أعطيني هذه الصحيفة التي سمعتم تقرأون آنفاً أنظر ما هذا الذي جاء به محمد - وكان عمر كاتباً - فلما قال ذلك قالت له أخته انا نخشاك عليها قال لا تخافي وحلف لها بألته ليردنها إذا قرأها اليها فلما قال ذلك طمعا في إسلامه ، فقالت له : يا أخى إنك نجس على شركك ، وإنه لا يمسا إلا الطاهر ، فقام عمر فاغتسل ، فأعطته الصحيفة ، وفيها : طه ، فقرأها ، فلما قرأ منها صدراً قال : ما أحسن هذا الكلام فلما سمع ذلك خباب خرج إليه فقال له : يا عمر والله إنى لأرجو أن يكون الله قد خصك بدعوة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ، فأنى سمعته أمس وهو يقول : اللهم أيد الإسلام بأبى الحكم ابن هشام ، أو بعمر بن الخطاب ، فالله الله يا عمر ، فقال له عمر عند ذلك : فدلنى على محمد حتى آتية فأسلم «الحق القصة .

(قوله) « ولقول جبير بن مطعم » الح . لفظه في رواية البخارى ومسلم عن جبير بن مطعم ، وكان جاء في أسارى بدر قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب بالطور » زاد في رواية « فلما بلغ هذه الآية ( أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون ؟ أم خلقوا السموات والأرض ؟ بل لا يوقنون ، أم عندهم خزائن ربك ؟ أم هم المصيطرون ؟ ) كاد قلبي أن يطير » (قوله) « أيما مصر مصرته العرب » الح . لفظه في الشفاء : وعن ابن عباس أنه قال « أيما مصر مصره الإسلام ، فليس للعجم أن يبنوا فيه كنيسة » انتهى . هكذا موقوفاً <sup>(١)</sup> والله أعلم .

الموجود في بلادنا الآن فمحمول على أن المشركين بنوها واتصل بها عمارة المسلمين ، وحكم ماملسكه المسلمون بالقهر حكم ما اختطوه ، وللامام هدم ما وجد فيها من الكنائس والبيع وصوامع الرهبان وإن أقره لمصلحة فلا حرج ولم يحدثها في خططهم التي اختصوا بها وأظهروا شعارهم فيها إن وقع الصلح ، على أن الدار لهم لا على أنها لنا ، فليس لهم ذلك ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تبني الكنيسة في دار الاسلام » ولا يحدد ما خرب منها . قلت : بل المذهب أن لهم تجديد ما خرب مما قرروا عليه أولاً ، ( فرع ) وخططهم التي صولحوا عليها ، أيلة ، وعمورية ، وفلسطين ونجران وقسطنطينية ، « مسألة » ولا يبدأون بالسلام ولا يقيم في وجوههم (ى) وإذا عقد الذمة الإمام للكتائبين ذكر عددهم وصفاتهم في ديوانه وأسماءهم ، ويصف كل واحد بما يتميز به من الطول والقصر والسواد والبياض والصهر والكبر ونحوها ، ويقيم على كل عشرة نقيياسلما يخبره بمن يموت ومن يسلم ، وتتخذ منهم الجزية ، ولا يباح من إذلالهم أكثر مما قدمنا ، « مسألة » وعلينا الذب عنهم وعن أموالهم في ديارنا ، فإن ائفردوا فوجهان : الأصح يجب إن شرطوا وإلا فلا ، والكف عن دمائهم وأموالهم ولو خيراً وخزيراً ما لم يشتهروا بها ففريقها (هب ح) ويضمن من دخل بيوتهم فأراقها تعديا ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « على اليد ما أخذت حتى ترد » (ش) أمرنا باهراقها حيث كانت . قلنا : لانسلم وعليهم الجزية وترك الطعن في كتابنا ونينا صلى الله عليه وآله وسلم وامثال ما حكم به حاكنا ، ويحكم بحكم الاسلام ، لقوله تعالى (وأن احكم بينهم بما أنزل الله) وله الاعراض عنهم ، لقوله تعالى (أو أعرض عنهم) ، « مسألة » فإن قتلوا مسلما ، أو زنوا بمسلة انتقض عهدهم (ى) ويخير الإمام بين قتلهم واسترقاقهم والمن والقداء ، وقيل : بل يردون إلى مأمنهم ، لنا قتل أبو عبيدة نصرانياً زنى بمسلة قبل رده إلى مأمنه ولم ينكر ، فكان إجماعا ، وإذا يصير كجاسوس

( قوله ) « لا تبني الكنيسة في دار الإسلام » الخ . لفظه في الشفاء : وعن عمر بن الخطاب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تبني كنيسة في الإسلام ؛ ولا يحدد ما خرب » (١) انتهى .

( قوله ) « مسألة : ولا يبدأون بالسلام » الخ . تقدم ما يتضمن ذلك

( قوله ) « لنا ؛ قتل أبو عبيدة نصرانياً » الخ . حكى في الشفاء « أن نصرانياً استكره امرأة مسلمة على الزنا ، فرفع إلى أبي عبيدة ، فقال : ما علي هذا صالحناكم فضرِب عتقه » (٢) انتهى .

(١) رواء ابن عدى في الكامل بإسناد ضعيف

(٢) رواء عبد الرزاق عن ابن جريج بلاغا بنحوه ، وفي الباب عن عمر عند البيهقي

حربي ، «مسألة» ولا ينتقض بضربهم الناقوس وتركهم الزنار وإظهار معتقدتهم ودعاء المسلمين إلى الخمر وركوب الخيل ونحوها مما لا ضرر فيه ، بل يعزرون ولو شرط الإمام نقض العهد بذلك لم ينتقض بل يحمل على التخويف ، إذ لا دليل على أنها موجبة للنقض ، «مسألة» فإن فعلوا ما فيه ضرر كفتنة مسلم ، وتطلع على عورات المسلمين واستهزاء بالرسول صلى الله عليه وآله وسلم والقرآن وكونه مرسلًا إلى العرب دون المعجم فوجوه (ي) أصحهما يكون نقضًا للعهد ، إذ فيه إضرار ، فأشبه القتل وقيل : لا ، بل يعزرون كما مر . وقيل : إن شرط الإمام في الذمة كونه نقضًا فنقض وإلا فلا إذ الشرط أملك ، «مسألة» وينتقض بمناينة الإسلام إجماعًا وبمنع الجزية لقوله تعالى ( حتى يعطوا الجزية ) .

### باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

الأصل فيه قوله تعالى (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير) وآيات كثيرة ، ومن السنة «ما من قوم يعملون بالمعاصي إلا أوشك أن يعمهم الله بعذاب من عنده» وأخبار كثيرة . ومن قول

### باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

(قوله) «ما من قوم يعملون بالمعاصي» الخ . لفظه في حديث أخرجه أبو داود عن قيس بن أبي حازم قال : قال أبو بكر : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول «ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي ، ثم يقدر أن يغيروا ولا يغيروا إلا يوشك أن يعمهم الله بعقاب» انتهى . ولترمذي نحوه ، وعن جرير بن عبد الله قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : «ما من رجل يكون في قوم يعمل فيهم بالمعاصي يقدر أن يغيروا عليه ولا يغيروا إلا أصابهم الله منه بعقاب قبل أن يموتوا» أخرجه أبو داود ، وفي حديث أخرجه مسلم وغيره . عن أبي سعيد : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول «من رأى منكم منكراً فليغيره يده» فإن لم يستطع فليسهه فإن لم يستطع فليقلبه ، وذلك أضعف الإيمان» وفي حديث أخرجه أبو داود والترمذي من رواية ابن مسعود مألوفة «ثم قال - يعني : النبي صلى الله عليه وآله وسلم - كلا ، والله لتأمرن بالمعروف ، وتنهون عن المنكر ، ولتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق أطراً ، ولتقصرنه على الحق قصراً» زاد في رواية «أوليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض ، ثم ليلعنكم كما لعنهم - يعني : بنو إسرائيل» انتهى . والأحاديث في ذلك كثيرة .

السلف قول أبي الدرداء «لتأمرن بالمعروف» إلى آخره ، ونحوه مما أثر عنهم وعن الأمم السالفة والإجماع علي وجوب ذلك .

## فصل

وشروطهما خمسة : (الأول) أن يعلم الأمر الناهي حسن ما أمر به وقبح ما نهى عنه ، إذ لا يأمن أن يأمر بمشكر وينهى عن معروف ، ولا يكفي الظن (الثاني) أن يعلم أو يظن أن لأمره ونهيه تأثيراً ، والظن كالعلم هنا ، إذ العمل به في جلب النفع ودفع الضرر حسن كالسفر للريح وشرب الدواء ، وهذا منه وإن لم يقطع بمحصول الغرض ، فإن لم يعلم ولا يظن ، فلا وجوب قطعا ، وفي الحسن وجهان (ي) أصحابهما : يحسن . وقيل : بل يصبر كالبعث . قلنا : الأمر والنهي عمل مقصود للشرع . وإن لم يحصل متعلقه إذ قد أمر الله سبحانه ولم يحصل مأموره . قلت : وفيه نظر ، وقوله تعالى ( معذرة إلى ربكم ) قد صرح آخرها بأنهم ظنوا التأثير (الثالث) أن لا يؤدي إلى مثله أو أنكر منه ، ويستوى العلم والظن ، إذ وجوبهما مشروط بأن لا يؤديا إلى فساد إذ القصد إزالته ، ومن شرط كل واجب أن يتعري عن وجوه القبح (الرابع) أن لا يخشى على نفسه أو عضو منه ، أو مال يحفظ ، إذ كل الواجبات تسقط بذلك كالصلاة وغيرها ، فإن لم يحفظ وجب ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «اجعل مالك دون عرضك» الخبر . فإن فعل مع الخشية لم يحسن إلا أن يكون فيه إعراز للدين ، كفعل الحسين بن علي وزيد بن علي (ي) بل يحسن مطلقا كالجهاد ، وقوله تعالى ( إن الله اشترى من

( قوله ) « ومن قول السلف قول أبي الدرداء » الخ . بل هو من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولفظه : عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ، ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً منه ، ثم تدعونه فلا يستجيب لكم » أخرجه الترمذي . وعن عرس بن عميرة الكندي : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « إذا عملت الخطيئة في الأرض كان من شهدها وكرهاها كمن غاب عنها ، ومن غاب عنها فرضها كمن شهدها » أخرجه أبو داود .

( قوله ) « اجعل مالك دون عرضك » تقدم .



للمؤمنين أنفسهم) الآية . قلت : وفي قول أصحابنا : إن الحسين وزيداً قطعاً بالقتل منذ قيامهما نظر ، إذ في السير ما يقتضي خلاف ذلك والله أعلم ﴿الخامس﴾ أن يعلم أو يظن أنه إن لم يأمر وينه وقع المنكر وإلا لم يجب .

### فصل

ولا يجوز التجسس ، لقوله تعالى ( ولا تجسسوا ) ولكن ينكر ما ظهر (ن) وله أن يهجم إن غلب في ظنه المنكر لسباح طمطمة أو نحوها . قلت : ولما مر من فعل عمر ، ويريق عصيراً ظنه خمرأ ، ويضمن إن أخطأ وخمرأ رآها له أو سلم ، وقد مر الخلاف ، ويدخل المكان الغصب للانكار ، ولا أجرة ، ولا يخش أن كفى اللين ، إذ القصد إزالة المنكر فيقدم الوعظ ثم السب ثم كسر الملامى ، ثم الضرب بالعصا ، ثم بالسلاح ، فإن احتاج إلى جمع جيش فهو إلى الإمام ، لا إلى الآحاد ، إذ هو من الآحاد يؤدي إلى تهيج القتل والضلال (الغزالي) يجوز للآحاد التجسس والحرب ولا وجه له ، لما ذكرنا ، « مسألة » (ي) ولا ينكر في المختلف فيه على من خالفه وهو مذهبه ، إذ كل مجتهد مصيب كما مر ، إلا الامام فله الإنكار لما يخالف اجتهاده من ذلك ، إذ لا يد فوق يده وعموم ولايته . قلت : فيه نظر ، « مسألة » ولا ينكر على صبي ومجنون بضرب أو نحوه إلا عما فيه ضرر بالتعبير ، فيجب دفعه بكل ممكن ولو بالقتل ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا ضرر ولا ضرار » قلت : أما لو أخذوا دون ما يحجب قفى دفعهم بالقتل نظر ، « مسألة » وينكر تنجيس المساجد وشل الأسلحة فيها ، واللحن في الصلاة المفروضة ، وترك استيفاء الأركان ، إلا من هو مذهبه ، وتمطيط الأذان والتغنى به ولحنه وفعله إلى غير القبلة ، ولبس الخطايب وغيره الديباج يوم الجمعة وفي الأسواق المراهجة والتولية بالكذب وإخفاء العيوب والتعاطيف وخسر الميزان ، وترك اللفاظ في غير المحقرات ، وبيع الحرمات وآنية الذهب والفضة إلى من يستعملها . قلت : وفيه نظر ، وفي الشوارع ربط الكلاب الضارية وإرسالها فيها لما فيه من الأذية من نجاسة

( قوله ) « لما مر من فعل عمر » يعني : في حديث تسوره على الرجل الذي وجدته يشرب الخمر  
( قوله ) « لا ضرر ولا ضرار في الإسلام » تكرر .

وغيرها ، وغرس الشجر ونصب الدكاك وربط الخيل والدواب وذبح البهائم . وفي الحمامات وغيرها كشف العورة والنظر إليها ، وإرسال السدر والصابون في عرصته لما فيه من الزلق ، وفي كون إزالته الحامى أو واضعه وجهان : أحدهما على واضعه ، وتنجيس الحياض . وفي الضيافات استعمال الآنية المحرمة والصور في الجدران والآلات ، وسماع الأوتار والمزامير والطعام الحرام ونحو ذلك .

### فصل

قلت : وتنكر غيبة من ظاهره السر ، لقوله تعالى ( ولا يفتب بعضهم بعضا ) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « الغيبة أشد من الزنا » وهي أن تذكر الغائب بما فيه لنتقصه بما لا ينقص دينه ( عبد الجبار ) أو ينقصه إلا إشارة أو جرحاً أو شكوى ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « اذكروا الفاسق بما فيه لكى

### فصل وينكر . الخ

( قوله ) « النية أشد من الزنا » لفظه عن جابر وأبي سعيد قالا : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « الغيبة أشد من الزنا . قيل : وكيف ؟ قال : الرجل يزني ثم يتوب فيتوب الله عليه ، وإن صاحب الغيبة لا يغفر له حتى يغفر له صاحبه » رواه ابن أبي الدنيا وغيره ، وعن البراء بن عازب : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « الربا اثنان وسبعون باباً أدناها مثل إتيان الرجل أمه ، وإن أربى الربا استطالة الرجل في عرض أخيه » رواه الطبراني . وعن أنس قال « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر أمر الربا وعظم شأنه وقال : إن الدرهم يصيبه الرجل من الربا أعظم عند الله في الخطيئة من ست وثلاثين زنية يزنيها الرجل ، وإن أربى الربا عرض السلم » رواه ابن أبي الدنيا . وفي ذلك أحاديث أخر . وعن أبي هريرة قال « قيل : يا رسول الله ما الغيبة ؟ قال : ذكرك أخاك بما يكره ، فقال رجل : أرايت إن كان في أخى ما أقول ؟ قال : إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته ، وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته » أخرجه أبو داود والترمذي ، وفيه روايات أخر . وعن أنس : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « لما عرج بى مررت بقوم لهم أظفار من نحاس يخمشون بها وجوههم ، فقلت : من هؤلاء ، فاجبريل ؟ قال : هؤلاء الذين يأكلون لحوم الناس ويقعون في أعراضهم » أخرجه أبو داود ، وأحاديث الترهيب من الغيبة كثيرة .

( قوله ) « اذكروا الفاسق بما فيه كى يحذره الناس » هكذا يروى ، والله أعلم . وعن جابر وأبي هريرة قالا : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا غيبة لفاسق ولا مجاهر وكل أمى مفانى إلا المجاهرين » ذكره رزين والله أعلم .

يحذره الناس» (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم) (فرع) ويعتذر المقتاب إليه إن علم ويؤذن من علمها بالتوبة، وكل معصية لرفع التهمة، «مسألة» وتمزق وتكسر آلات الملائكة التي لا توضع في العادة إلا لها، وإن نعت في مباح، ويرد من الكسور ما ينتفع به لإعقوبة، وتحرق دفاتر الكفر إن تعذر تسويدها وردّها وتضمن. ويزال لحن غير المعنى في كتب الهداية، إذ هو منكسر، وتغير تماثيل الحيوانات كما مر.

### باب الدور وحكم المقام فيها

قلت : قد مر كلام المتكلمين فيها ، ونعيدها لذكر كلام أهل الفروع « مسألة »  
وهي ثلاث : دار إسلام ، ودار كفر ، ودار فسق . قيل : ودار وقف ، «مسألة» (هـ) أكثره  
دار الإسلام مظهر فيها الشهادتان والصلاة ولم تظهر فيها خصلة كفرية ولو تأويلًا إلا بجوار (حص)  
دار الإسلام ما خالف دار الكفر ، وهي ما جرت فيها أحكام الشرك ولم يبق فيها مسلم ولا ذمي ،  
وتناخمت دار الشرك (فو) بل الأول كاف فلا يشترط متاخمتها لدار الشرك وكون : ليس فيها مسلم  
ولا ذمي (م ي) هي مظهر فيها الشهادتان والصلاة ، ولو ظهرت فيها خصلة كفرية ، لقوله صلى الله  
عليه وآله وسلم « أمرت أن أقاتل الناس » الخبر . ولكون المدينة دار إسلام وكان فيها كفار ،  
لا بذمة ولا جوار ، وثمره الخلاف في الملبس حاله وفي جواز الإقامة .

### فصل

وأثبت جعفر بن مبشر وبعض المحصلين للمذهب دار الفسق ، وهي مظهر فيها المنكرات من  
دون تناكر (أبو علي) لا دار فسق إلا فسق التأويل ، كدار البغاة والخوارج إذ دانوا به واعتقدوه ،  
فأشبهت دار الكفر ، لافسق التصريح ، إذ لم يجعلوه مذهبا ينسبون إليه ، فتكون لهم داراً (أبو هاشم)

### باب الدور

(قوله) « أمرت أن أقاتل » الخبر قد تكرر ونحوه .

لا دار للفسق مطلقاً ، إذ لا حكم يستفاد منها بخلاف دار الكفر . قلنا : تحريم الموالاة حكم مستفاد وفائدتها الحكم على المجهول ، فيها به (ى) ونفاها (أئمة العترة وأكثله) إذ لا دليل عليها وإذ لا تميز عن دار الاسلام ، إذ لا حكم يستفاد منها (ى) ولا مانع مما قاله (ابن مبشر) من إثباتها بالقياس إذ هو أحد طرق الشرع ، وفائدتها مامر ، « مسألة » (ى حق) فأما دار الوقف فلا ثبوت لها على ما حدوا به دار الاسلام ، وإنما يثبتها من يعتبر الشوكة والغلبة ، فلا يتمتع إثبات دار الوقف حيث يستوى الجانبان (أبو هاشم) إن كان في الدار فريق يظهر الكفر وفريق يظهر الاسلام من غير جوار لأبيهم ، صح أن يقال : دار وقف ، إذ لا غلبة . وعن (قاضى القضاة) كذلك ، وسوى بين كفر التأويل وكفر التصريح ، لنا مامر .

### فصل

وتجب الهجرة عنها إجماعاً حيث حمل على معصية فعل أو ترك ، أو طلبها الامام تقوية لسلطانه « مسألة » (ى حق) فإن لم يكن إمام أو كان ولم يطلبها وليس بتميز عنهم تميزاً ظاهراً ، لزمته أيضاً لئلا يعرض نفسه للقتل ، وذريته للسبي ، وماله للنهب ، ولقوله تعالى (إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم) ، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم « فلا يقفن مواقف التهم » (ى حق) فإن تميز لم تلزمه إذ لا وجه لوجوبها سوى ما ذكرنا ، من انتفاء جرى أحكامهم عليه . قلت : بل الأقرب للذهب أنها تجب الهجرة عنها وعن دار الفسق إلى خلى عما هاجر لأجله ، أو ما فيه دونه ، بنفسه وأهله إلا لمصلحة أو عذر (م) لا تجب ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا هجرة بعد الفتح » قلنا : معارض

### فصل وتجب الهجرة

( قوله ) « فلا يقفن مواقف التهم » تقدم .

( قوله ) « لا هجرة بعد الفتح » عن ابن عباس : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم فتح مكة « لا هجرة بعد الفتح » ولكن جهاد ونية ، وإذا استنفرتم فانفروا » أخرجه الستة إلا اللوطاً ، وفي معناه أحاديث أخر .

بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أنا برىء ممن أقام في دار الشرك سنة » وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا يحل لعين ترى الله يعصى فتطرف حتى تغير أو تنتقل ، المؤمن والكافر لا تتراعى نيرانهما » وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا هجرة بعد الفتح » لعله أراد من مكة ، لأنها قد صارت دار الاسلام (القاضي) وكفر التأويل كالتصريح في وجوب الهجرة (ي) لا نجب لأجل كفر تأويل ولا فسق مع التمييز . لنا مامر .

## كتاب الدرة المنيرة في الغريب من فقه السيرة بسم الله الرحمن الرحيم

« مسألة » قال ابن إسحاق في السيرة في خبر يسنده إلى عمرو بن الزبير ، وعبيد الله بن عبد الله

(قوله) « أنا برىء ممن أقام في دار الشرك سنة » حكاه في أصول الأحكام هكذا ، وقد تقدم ذكره ، وتقدم حديث جرير في ذلك .

(قوله) « لا يحل لعين ترى الله يعصى فتطرف حتى تغير أو تنتقل » ذكره في الشفاء وغيره .  
(قوله) « المؤمن والكافر لا تتراعى نيرانهما » تضمن معناه حديث جرير المتقدم .

### كتاب الدرة المنيرة في الغريب من فقه السيرة

(قوله) « قال ابن إسحاق في السيرة » الخ . لفظه في هذا الموضع من السيرة عن عائشة قالت : « فدخل على - تعني : النبي صلى الله عليه وآله وسلم - فدعا علي بن أبي طالب وأسامة بن زيد فاستشارهما فأما أسامة فأثنى خيراً وقاله ، ثم قال : يا رسول الله أهلك ولا نلم منهم إلا خيراً ، وهذا الكذب والباطل وأما علي عليه السلام فإنه قال : يا رسول الله إن النساء لكثير ، وإنك لتقدر على أن تستخلف ، وأسأل الجارية فإنها تصدقك فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بريرة ليسألها ، قالت : فقام إليها علي فضربها ضرباً شديداً فيقول : اصدقني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قالت : فتقول : والله لا أعلم إلا خيراً ، وما كنت أعيب علي عائشة ، إلا أنني كنت أعجن عيني ، فأمرها أن تحفظه فتنام عنه فتأتي الشاة فتأكله » انتهى . وفي روايات الجامع نحوه إلا ذكر ضرب علي عليه السلام لبريرة فليس له ذكر في شيء منها أصلاً ، والله أعلم .

ابن عتبة بن مسعود، وعبد الله بن الزبير، وعمرة بنت عبد الرحمن كلهم يحدث عن عائشة رضي الله عنها أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم دعا بريرة ليسألها عن حديث الإفك، فقام إليها على عليه السلام فضرب بها ضرباً شديداً، وقال: اصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت: وهذه المسألة يؤخذ منها جواز ضرب اليهم وغير ذلك من الاستصلاحات للإمام فقط، «مسألة» وروى في السيرة في عمرة الحديبية أن الغيرة بن شعبة كان واقعاً على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين بعثت قريش إليه عروة بن مسعود الثقفي وكان هذا عروة بن مسعود في حال خطابه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتناول لحيته السكرية، فقال الغيرة: أكف يدك عن وجه رسول الله قبل أن لاتصل إليك. فقال عروة: ويحك ما أفظك وأغلظك. قال: فتبسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا يدل على جواز قعود الإمام وبعض الجند قائم على رأسه ويعارض الحديث الذي أوله «إذا أردتم أن تنظروا إلى رجل من أهل النار» لخبر، «مسألة» وفي ذكر غزوة خيبر

(قوله) «وذكر عمرة الحديبية» الخ. الذي أخرجه البخاري وأبو داود ما لفظه في بعض الروايات قال «فأتاه» - يعني عروة بن مسعود الثقفي - فجعل يكلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وكلاهما أخذ بلحيته والغيرة بن شعبة قائم على رأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومعه السيف وعليه اللعبر فضرب يده بنعل السيف، وقال: أخر يدك عن لحية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وفرق عروة رأسه، وقال: من هذا؟ قالوا الغيرة بن شعبة «وفي رواية» وجعل يكلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكلاهما كله بكلمة أخذ بلحيته، فكلاهما أهوى عروة يده إلى لحية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكلما كله بنعل السيف، وقال: أخر يدك عن لحية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «الحديث، وفيه روايات أخر، وهذا طرف من بعض رواياته.

(قوله) «إذا أردتم أن تنظروا إلى رجل من أهل النار» الخبر. الظاهر أن هذا من كلام علي عليه السلام موقوفاً عليه، ولفظه في الإحياء وغيره عن طاووس سمعت علياً عليه السلام يقول «إذا أردت أن تنظر إلى رجل من أهل النار فانظر إلى رجل جالس وحوله قوم قيام» انتهى. والله أعلم وفي حديث أخرجه أبو داود والترمذي مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لفظه «من أحب أن يتمثل له الناس قياماً فليتبوأ مقعده من النار» هذا لفظ أبي داود، وفي ذلك أحاديث أخر (قوله) «وفي ذكر غزوة خيبر» الخ. الذي في الجامع من ذلك حديث أخرجه البخاري وأبو داود عن ابن عمر قال «أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أهل خيبر فقاتلهم حتى ألجأهم إلى قصرهم، وغلبهم على الأرض والزرع والنخل، فصالحوه على أن يحملوا منها، ولهم ما حملت ركابهم»

أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أتى إليه بكفانة بن الربيع وكان عنده كنز بنى النضير ، فسأله عنه فوجد أن يكون يعلم مكانه ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برجل من اليهود ، فقال لرسول الله : إني رأيت كفانة يطوف بهذه الخربة كل غداة . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكفانة « رأيت إن وجدناه عندك أقتلك » قال : نعم فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالخربة فغفرت فأخرج منها بعض كنزهم فسأله عما بقى فأبى أن يؤديه ، فأمر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزبير بن العوام ، فقال : عذبه حتى تستأصل ما عنده ، فكان الزبير يقدح في صدره حتى أشرف على نفسه ، ثم دفعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى محمد بن مسلمة فضرب عنقه بأخيه محمود . وهذا الحديث يدل على أنه يجوز للامام التعذيب لمصلحة ، ويعارض قوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تعذبوا خلق الله » ونحوه . وغير ذلك ، « مسألة » قال في غزوة خيبر : إن رجلا من

== ولرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصفراء والبيضاء والحلقة وهي السلاح ، ويخرجون منها ، واشترط عليهم ألا يكتبوا ولا يغيبوا شيئا ، فإن فعلوا فلا ذمة لهم ولا عهد ، فغيبوا مسكا في مال وحلي لحلي ابن أخطب كان احتمله معه إلى خير حتى اجتلبت النضير ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لهم حي ، واسم سعة ، ما فعل مسك حي الذي جاء به من بنى النضير ؟ قال : أذهبته النفقات والحروب فقال : المهدي قريب والمال كثير ، وقد كان حي قتل قبل ذلك ، فدفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سعة إلى الزبير ، فسهه بعتاب ، فقال : لقد رأيت حيا يطوف في خربة هاهنا ، فذهبوا فطافوا فوجدوا المسك في الخربة ، فقتل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابن أبي الحقيق ، أحدهما زوج صفية بنت حي بن أخطب ، وسي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نساءهم ، وذرايرهم بالنسكث الذي نكتوا الحديث .

( قوله ) « لا تعذبوا خلق الله » ونحوه لا يحضرنى هذا اللفظ ، لكن في الجامع عن هشام بن حكيم بن حزام قال « مررت بالشام على أناس من الأنباط قد أقيموا في الشمس ، وصب على رؤسهم الزيت ، فقلت : ما هذا ؟ قيل : يعذبون في الحراج ، فقلت : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إن الله يعذب الذين يعذبون في الدنيا » وفي رواية قال : « أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إن الله يعذب الذين يعذبون في الدنيا » قال : وكان أميرهم يومئذ عمير بن سعد ، وكان على فلسطين ، فدخلت عليه فحدثته ، فأمرهم بنقلوا » هكذا فيما أخرجه مسلم ، وفي رواية أبي داود قال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « إن الله يعذب الذين يعذبون الناس في الدنيا » انتهى . وعن أبي هريرة قال « بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعث ، فقال : إن

أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال للرسول كلاما معناه : أنه أخذ شراكين لتعلمين له من الغنيمة ، قبل القسمة فقال صلى الله عليه وآله وسلم : يقد لك مثلهما من النار ، وأخذ عبد الله بن مغفل المزني جراب

وجدتم فلاناً وفلاناً ، لرجلين سماهما من قریش فأحرقوهما بالنار ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أردنا الخروج : إني أمرتكم أن تحرقوا فلاناً وفلاناً ، وإن النار لا يعذب بها إلا الله ، فإن وجدتموهما فاقتلوهما » أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي ، وفي نحو ذلك أحاديث أخر .

( قوله ) « إن رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » الخ . عن أبي هريرة قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى خير ففتح الله علينا ، فلم نتم ذهاباً ولا ورقاً ، غنمنا المتاع والطعام والثياب ، ثم انطلقنا إلى الوادي - يعني وادي القرى - ومع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبد له ، وهب له رجل من جذام ، يدعى : رفاعة بن زيد من بني الضبيي ، فلما زلنا الوادي قام عبد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحمل رحله ، فرمى بسهم فكان فيه حتفه ، فقلنا هنيئاً له بالشهادة يا رسول الله ؛ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : كلا والله نفس مجد بيده إن الشملة لتلتهب عليه ناراً ، أخذها من الغنائم يوم خير لم تصبها المقاسم ، قال : ففزع الناس ، فجاء رجل بشارك أو شراكان ، فقال : أصبته يوم خير ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : شراك من نار أو شراكين من نار » وفي رواية نحوه أخرجه الجماعة إلا الترمذي . ونحوه كثير .

( قوله ) « وأخذ عبد الله بن مغفل المزني » الخ . لفظه في السيرة « قال ابن إسحاق : حدثني من لا أنهم عن عبد الله بن مغفل المزني قال : أصبت من فء خير جراب شحم ، قال : فاحتلمته على عنقي إلى رحلي وأصحابي ، قال : فلقيني صاحب المغانم الذي جعل عليها ، فأخذ بناحيته ، قال : هلم هذا حتى تقسمه بين المسلمين . قال : قلت : لا والله لا أعطيك ، قال : فجعل يجاذبني الجراب ، قال : فرأنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نصنع ذلك ، قال : فتبسم ضاحكاً ، ثم قال لصاحب المغانم لا أبالك خل بينه وبينه . قال : فأرسله فأنطلقت به إلى رحلي وأصحابي فأكلناه » انتهى ولفظه في الجامع : عن عبد الله بن المغفل قال « كنا محاصري قصر خير ، فرمى إنسان بجراب فيه شحم فزوت لأخذه فالتفت فإذا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاستحييت منه » أخرجه البخاري ومسلم ، وفي رواية لمسلم قال « أصبت جراباً من شحم يوم خير فالتزمته ؛ قلت : لا أعطى اليوم أحداً من هذا شيئاً ، فالتفت فإذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متبسماً » وفي رواية أبي داود والنسائي « قال : دلى جراب من شحم يوم خير ، فأتيته فالتزمته ، ثم قلت » وذكر نحو رواية مسلم الأخيرة .



شحم فطلبه منه صاحب المنام، وقال هلم هذا حتى تقسمه بين المسلمين . فقال عبدالله : لا والله لا أعطيكه فتجاذبا الجراب . فلما رأها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لصاحب المنام « لا أبالك خل بينه وبينه » فأرسله فانطلق به عبدالله إلى رحله وأصحابه فأكلوه فيحتاج إلى الجمع بين الخيرين . قلت : والجامع بينهما أن الشحم مأكول وقد عني عنه مادام في الحرب « مسألة » قال في خبر الحجاج بن علاط :

( قوله ) « قال في خبر الحجاج بن علاط » الخ . لفظه في السيرة « قال ابن إسحاق : فلما افتتحت خير كالم رسول الله صلى الله عليه وآله الحجاج بن علاط السلمى ثم الفهري ، فقال : يا رسول الله إن لي بمكة مالا عند صاحبي أم شبة بنت أبي طلحة ، وكانت عبدة له منها معرض بن الحجاج ، ومالا متفرقا في تجار أهل مكة ، فأذن له ، فقال : إنه لا بد لي يا رسول الله من أن أقول : قال : قل : قال الحجاج : فخرجت حتى إذا قدمت مكة وجدت بثنية البيضاء رجلا من قريش يتسمعون الأخبار ويسألون عن أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد بلغهم أنه سار إلى خير قد عرفوا أنها قرية الحجاز ريفاً ومنعة ورجالا فهم يتحسسون الأخبار ويسألون الركبان ، فلما رأوني قالوا : الحجاج بن علاط - قال : ولم يكونوا علموا بإسلامي - عنده والله الخبر ، أخبرنا يابا عهد ، فإنه قد بلغنا أن القاطع قد سار إلى خير وهي بلاد اليهود وريف الحجاز قال : قلت : بلغني ذلك ، وعندى من الخبر ما يسركم ، قال فالتبطوا بمنى ناقي يقولون : إيه يا حجاج ؟ قال : قلت هزم هزيمة لم تسمعوا بمنلها قط ، وقتل أصحابه قتلا لم تسمعوا بمنلها قط ، وأسرعهم أسرا ، وقالوا : لا تقتله حتى نبحث به إلى مكة فيقتلوه بين ظهورهم بمن كان أصاب من رجالهم ، قال : قاتلوا وصاحوا بمكة ، وقالوا : قد جاءكم الخبر ، وهذا عهد إنما تنتظرون أن يقدم به عليكم ، فيقتل بين أظهركم ، قال : قلت : اعينوني على جمع مالي بمكة على غرماني ، فإني أريد أن أقدم خير فأصيب من فل عهد وأصحابه قبل أن يسبقني التجار إلى ما هنالك ، قال ابن إسحاق : قال : قاتلوا فجمعوا لي ما كان لي كأحب جمع سمعت به ، قال : وجئت صاحبي وقلت : مالي - وكان لي عندها مال موضوع - لم لي ألحق بخير فأصيب من فرص البيع قبل أن يسبقني التجار ، قال : فلما سمع العباس بن عبد المطلب الخبر وجاءه عنى أقبل حتى وقف إلى جنبي وأنا في خيمة من خيام التجار . فقال : يا حجاج ، ماهذا الذي جئت به ؟ قال : قلت : وهل عندك حفظ لما وضعت عندك ! قال : نعم ، قلت فاستأخر عني حتى ألقاك على خلاء ، فإني في جمع مالي كما ترى ، فانصرف عني حتى أفرغ ؛ قال : حتى إذا فرغت من جمع كل شيء كان لي بمكة ، وأجمعت الخروج لقيت العباس فقلت : احفظ على حديثي - يا أبا الفضل فإني أخشى الطلب ثلاثاً ، ثم قل : ماشئت ؟ قال اقل ، قال : فإني والله لقد تركت ابن أخيك عروساً على بنت ملكهم - يعني صفية بنت حيي - ولقد افتتح خير ، واثقل ما فيها ، وصارت له ولأصحابه ، قال :

السامى لما أسلم الحجاج بن علاط قال : يا رسول الله إن لى بمكة مالا عند صاحبتى أم شيبه بنت أبى طلحة ، ومالا متفرقا فى تجار أهل مكة ، فأذن لى يا رسول الله ، فأذن له . فقال الحجاج : إنه لا بد لى يا رسول الله من أن أقول . قال : قل . قال الحجاج : فخرجت حتى إذا قدمت مكة وجدت بئيه البيضاء رجلا من قريش يتسمعون الأخبار وقد بلغهم أنه قد سار إلى خيبر ، وقد عرفوا أنها قرية الحجاز ريفاً ومنعة ورجالا ، فهم يتجسسون الأخبار ويسألون الركبان ، فلما رأونى قالوا : الحجاج بن علاط - ولم يكونوا قد علموا بأسلامى - عنده والله الخبر ، أخبرنا يا أبأحمد . قال : قلت عندى من الأخبار ما يسركم . قال : فالتاطوا بناقتى بقولون إيه يا حجاج ؟ قال : قلت هزم هزيمة لم تسمعوا بمنلها قط ، وقتل أصحابه وأمر محمد أسراً ، وقالوا : لا تقتله حتى نبعث به إلى مكة فيقتلوه بين أظهرهم بمن كان قد أصاب من رجالهم . قال : ثم قلت أعينونى على جمع مالى فإنى أريد أن أقدم خيبر ، الخبر . قلت : وهذا الخبر يقتضى جواز ماصورته صورة الكذب وغير ذلك من الأحكام لمصلحة وفيه الخلاف المشهور ، «مسألة» ذكر فى فتح مكة أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل قينتين كانتا لعبد الله بن خطل وكانتا تغنيان بهجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد كان ذكر فىما تقدم أنه أمر بقتل امرأة كافرة ، وهذا يدل على جواز قتل

ما تقول يا حجاج ؟ قال : قلت : إى والله ، فاكم على ، ولقد أسلمت وما جئت إلا لأخذ مالى فرقا أن أغلب عليه ، فإذا مضت ثلاث فأظهر أمرك فهو والله ما تحب ، قال : حتى إذا كان اليوم الثالث لبس العباس حلة وتغلق ، وأخذ عصاه ثم خرج حتى أتى الكعبة ، فطاف بها ، فلما رأوه قالوا : يا أبا الفضل هذا والله التجلد لحر المصيبة ، قال : كلا ، والذى خلقت به لقد افتتح عهد خيبر ، وترك عروساً على ابنة ملكهم ، وأحرز أموالهم وما فيها ، فأصبحت له ولأصحابه ، قالوا : من جاءك بهذا الخبر ؟ قال : الذى جاءكم بما جاءكم به ولقد دخل عليكم مسلماً ، وأخذ ماله وانطلق ليلحق بمحمد وأصحابه فيكون معه ، قالوا : يا عباد الله اتقوا الله ، أما والله لو علمنا لكان لنا وله شأن ، قال : فلم ينشبو أن جاءهم الخبر بذلك اه

(قوله) « إن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل قينتين » الخ ، تقدم .

(قوله) « أمر بقتل امرأة كافرة » تقدم وسيأتى .

النساء إذا استصلحه الإمام لأمر زائد على الشرك ، «مسألة» ذكر في قصة كعب بن الأشرف أنه لما بالغ في عداوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : من لي بابن الأشرف فإنه قد آذى الله ورسوله فقال : محمد بن مسلمة أخو بني عبد الأشهل : أنا لك به يا رسول الله ، أنا أقتله . قال : فافعل إن قدرت ، فقال : يا رسول الله : إنه لا بد لنا أن نقول - يعني قولاً ظاهراً الكذب - فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «قولوا ما بدا لكم ، فأنتم في حل من ذلك» فاجتمع لقتله جماعة ذكر أسماءهم في السيرة ، فقدموا أبانائلة سلكان بن سلامة وهو ممن سار لقتله فقدموه إلى كعب فجاءه فتحدث معه ساعة وتناشدا شعرا ثم قال أبو نائلة : ويحك يا ابن الأشرف إنى قد جئتكَ للحاجة أريد أن أذكرها لك فاكتم عني ، قال : افعل . فقال أبو نائلة : كان قدوم هذا الرجل يعني رسول الله علينا بلاء من البلاء

(قوله) «مسألة» ذكر في قصة قتل كعب بن الأشرف «الخ» . لفظه في الجامع عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «من لكعب بن الأشرف ؟ فإنه قد آذى الله ورسوله قال : محمد بن مسلمة : أئحب أن أقتله ؟ قال : نعم ، قال : ائذن لي فلأقتله ، قال : قل فأتاه فقال له : وذاكر ما بينهم ، وقال : إن هذا الرجل قد أراد الصديقة ، وقد عانا ، فلما سمعته قال : أيضاً والله لتلته قال : إنا قد اتبعناه الآن ، ونكره أن ندعه حتى ننظر إلى أى شيء يصير أمره ، قال : وقد أردت أن تسلفى سلفاً ، قال : فما ترهنى ، ترهنى نساءكم ؟ قال : أنت أجمل العرب ، أنرهنك نساءنا ؟ قال : ترهنون أولادكم ، قال يسب ابن أحدنا : فيقال : رهن في وسقين من تمر ، ولكن ترهنك الأمة - يعنى السلاح - قال . نعم ، وواعده أن يأتيه بالحرث ، وأبى عيسى بن جبر ، وعباد بن بشر ، فجأوه فدعوه ليلاً فنزل إليهم ، قال سفيان : قال غير عمر : قالت له امرأته : إني لأسمع صوتاً كأنه صوت دم . قال : إنما هو محمد ورضيى أبو نائلة ، إن السكريم لو دعى إلى طعنة ليلاً لأجاب قال محمد : إني إذا جاء فسوف أمد يدي إلى رأسه ، فإذا استمكنك منه فدونكم ، قال : فلما نزل وهو متوشح ، قالوا : نحمد منك ريح الطيب ، قال : نعم ؛ تحي فلانة أعطر نساء العرب ، قال : فتأذن لي أن أشم منك ، فقال : نعم ، فتناول فشتم ، ثم قال : أتأذن لي أن أعود ؟ قال : فاستمكن منه ثم قال : دونكم فقتلوه » أخرجه البخارى ومسلم ، ولأبى داود نحوه ، وفيه روايات أخر نحو ذلك . ورواية السيرة أبسط ، لكن فيها مخالفة لما في الجامع ، لأنه ذكر فيها أن الذى تقدم له الكلام مع كعب هو أبو نائلة سلكان بن سلامة ، وأنه هو شام يده في فود رأسه ، ثم عاد لمثلها ، ثم عاد لمثلها ، ثم أخذ فود رأسه ، ثم قال : اضربوا عدو الله « وفيها زيادات والله أعلم .

عادتنا العرب ورمونا عن قوس واحدة وقطعت عنا السبل حتى ضاع العيال وجهدت الأنفس فأصبحتنا قد جهدنا وجهد عيالنا . فقال كعب : أنا ابن الأشرف . أما والله لقد كنت أخبرتك يا ابن سلامة أن الأمر سيصير إلى ما أقول ، فقال له سلكان : إني قد أردت أن تبيننا طعاما ونرهنك ونوثق لك وتحسن في ذلك . فقال : أترهنوني أبناءكم ؟ قال : لقد أردت أن تفضحنا إن معي أصحابا لي على مثل رأيي ، وقد أردت أن آتيك بهم فتبيهم وتحسن في ذلك ، ونرهنك من الحلقة ما فيه وفاء . وأراد سلكان أن لا ينكر السلاح إذا جاؤا به . قال إن في الحلقة لوفاء ، قال : فرجع سلكان إلى أصحابه وأخبرهم خبره ، وأمرهم أن يأخذوا السلاح ثم ينطلقوا فيجتمعوا إليه فاجتمعوا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فشئ معهم إلى بقيع الغرقد ثم وجههم وقال « انطلقوا على اسم الله اللهم أعينهم » فأقبلوا حتى انتهوا إلى حصن ابن الأشرف ، وكانت ليلة مقمرة فهتف به أبو نائلة فوثب وكان حديث عهد بعرس وعليه ملحفة فأخذت امرأته بناحيتهما وقالت : إنك رجل محارب ، وإن أصحاب الحرب لا ينزلون في مثل هذه الساعة . قال إنه أبو نائلة لو وجدني نائما مأيقظني ، فقالت : والله إني لأعرف في صوته الشر . قال كعب : لو يدعى الفتى إلى طعنة لأجاب ، فنزل فيحدث معهم ساعة وتحدثوا معه ، وقالوا : هل لك يا ابن الأشرف أن نتأذى إلى شعب العجوز فتحدث فيه بقية ليلنا ، فقال : إن شئتم . فخرجوا يتماشون فشوا ساعة ، ثم إن أبا نائلة شام يده في فود رأسه ثم شم يده وقال : مارأيت كالليلة طيباً أعطر قط ، ثم عاد لثلاثها مرة بعد أخرى حتى اطمأن فأخذ بفود رأسه وقال : اضربوا عدو الله ، فقبّلوه . قلت : وهذه القصة يتفرع منها أحكام جواز الكذب لمصلحة وفيه نظر ، وجواز الخرم لما صورته صورة الأمان وغير ذلك فينظر فيه ، والأقرب في الجواب أن الأمان إنما ينمقد حيث يظهر للمستأمن أن المؤمن له من المسلمين ، لأن الأمان إنما شرع للمسلمين لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أيما رجل من المسلمين أقصاهم أو أدناهم » إلى آخر الخبر ، فهو يقتضى أن العاقد للأمان لا ينمقد أمانه إلا إذا كان مسلماً وذلك تشريفاً للإسلام وحفظاً لحرمة ، وإذا كان كذلك فلا بد أن يكون ظاهر المؤمن الاسلام عند المستأمن ، إذ لو كان كافراً فهو يعلم أنه لا يعمى أمانه . ثم إن من شرط الأمان أن لا يكون غرض المؤمن والمستأمن القدر بالمسلمين ، ألا ترى أنه لو قال مسلم لكافر : ادخل دارنا اقتل من شئت وأنا أؤمنك لتفعل ذلك ، لم يجب الوفاء بهذا الأمان بلا خلاف . وأبو نائلة ومن معه قد كانوا

أوهموا كمبا أن إيمانهم برسول الله غير مستقر ، فلم يكن لأمانهم حرمة لهذا الوجه ، والله أعلم .  
« مسألة » وقال في غزوة عبد الله بن أنيس لقتل خالد بن سفيان بن نبيح الهذلي ، أنه أراه ابن أنيس أنه منه على حرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وذكر عبد الله أنه أقبل بعد العصر وخشى أن تكون بينهما محاولة تشغله عن الصلاة فصلى وهو يمشى نحوه يومئ برأسه وظاهره أنه صلى . قبل تضيق وقت الاضطرار لخشية القوت ، وأن صلاة المسايغة تجوز لطالب العدو إن خشى فوته والمذهب خلاف ذلك كما مر ، « مسألة » ذكر في غزوة غالب بن عبد الله أرض بنى مرة أن أسامة بن زيد ورجلا من الأنصار أدركا مرداسا بن نهيك . قال أسامة : فلما شہرنا عليه السلاح ، قال : أشهد

( قوله ) « مسألة » ، وقال في غزوة عبد الله بن أنيس « الخ . لفظه في الجامع : عن عبد الله ابن أنيس قال « بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى خالد بن سفيان الهذلي وكان نحوه عرنة وعرفات ، قال : اذهب فاقتله ، فرأيت ، وحضرت صلاة العصر ، فقلت : إني أخاف أن يكون بيني وبينه ما يؤخر الصلاة ، فانطلقت أمشي وأنا أصلي وأومئ إيماء نحوه ، فلما دنوت منه قال لي : من أنت ؟ فقلت : رجل من العرب بلغني أنك تجمع لهذا الرجل ، فجئت في ذلك ، فقال : إني لفي ذلك فمشيت معه ساعة ، حتى إذا أمكنني علوته بسيفي حتى برد » أخرجه أبو داود . وزاد رزين في رواية ذكرها « وكان يجمع لقتال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وفيها « قالت : إني لا أعرفه ، قال : إنه نأثر الرأس كأنه شيطان ، إذا رأيته لم يخف عليك ، قال : فجئت فرأيت فعرفته » انتهى . ورواية السيرة أبسط .

( قوله ) « مسألة » . وذكر في غزوة غالب بن عبد الله « الخ . لفظه في السيرة : قال ابن إسحاق « وغزوة غالب بن عبد الله الكلابي كلب ليث أرض بنى مرة ، فأصاب بها مرداس بن نهيك حايلاً لهم من الحرقة من جهينة قتله أسامة بن زيد ورجل من الأنصار ، ثم ذكر الحديث ، ولفظه في الجامع : عن أبي ظبيان قال « سمعت أسامة بن زيد يقول : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الحرقة فصباحنا القوم فهزمناهم ، ولحقت أنا ورجل من الأنصار رجلاً منهم ، فلما غشينا قال : لا إله إلا الله فكف الأنصاري ؟ وطعنته برمحى حتى قتلت ، فلما قدمنا بلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : يا أسامة أقتلته بعد ما قال لا إله إلا الله ؟ قالت : إنما كان متعوذاً ، قال أقتلته بعد ما قال لا إله إلا الله ؟ قال : فما زال يكررها حتى تمت أي لم أكن أسأت قبل ذلك اليوم » أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود ، وفيه روايات أخر يتضمن بعضها زيادات ، وفيها بعض مخالفة لما في السيرة والله أعلم .

أن لا إله إلا الله . قال : فلم ننزع عنه حتى قتلناه ، فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبرناه خبره ، فقال : يا أسامة من لك بلا إله إلا الله ؟ قال قلت : يا رسول الله إنما قلما نتوذاً من القتل . قال : فمن لك بها يا أسامة ؟ قال : فوالذي بعثه بالحق ما زال يرددها على حتى وددت أن ماضى من إسلامي لم يكن ، وأنى كنت أسلمت يومئذ وأنى لم أقتله . قال : قلت أنظرنى يا رسول الله إني أعاهد الله أن لا أقتل رجلاً يقول لا إله إلا الله أبداً . قلت : ولم يذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ألزمه الدية ولا حول عليه فينظر في ذلك ، «مسألة» وقال في غزوة ابن أبي حدرد الأسلمي وقتل عامر بن

(قوله) «مسألة» . قال في غزوة ابن أبي حدرد وقتل عامر بن الأضيظ الأشجعي «الحج حكي في السيرة عن عبد الله بن أبي حدرد قال «بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى إضم في شهر من المسلمين فيهم أبو قتادة الحارث بن ربعي وعلم بن جثامة بن قيس ، فخرجنا حتى إذا كنا بين إضم من بنا عامر بن الأضيظ الأشجعي على قعود له معه متبع له ووطب من لبن ، فلما مر علينا سلم علينا بتيحة الإسلام ، فأمسكنا عنه ، وحمل عليه محم قتلته لشيء كان بينه وبينه ، وأخذ بغيره ، وأخذ متبعه ، فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخبرناه الخبر نزل فينا (يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا ، ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلم لست مؤمناً تبتغون عرض الحياة الدنيا) إلى آخر الآية ، وساق الحديث إلى آخر القصة ، وهي طويلة ، والذي في الجامع عن زياد بن سعد بن ضمرة السلمى عن أبيه عن جده - وكانا شهدا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حينئذ - «أن محم بن جثامة قتل رجلاً من أشجع في الإسلام ، وذلك أول غير قضى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فكلم عينة - يعنى : ابن حصن - في قتل الأشجعي ، لأنه من غطفان ، وتكلم الأقرع بن حابس دون محم لأنه من خندف ، فارتفعت الأصوات ، وكثرت الحصومة واللغط ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا عينة ، ألا تقتل الغير ؟ قال عينة : لا والله حتى أدخل على نساءه من الحرب والحزن ما أدخل علي نساءي . قال : ثم ارتفعت الأصوات ، وكثرت الحصومة واللغط ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا عينة ألا تقتل الغير ، فقال عينة مثل ذلك أيضاً ، إلى أن قام رجل من بني ليث يقال له مكيتل عليه شبكة ويده درقة ، فقال : يا رسول الله إني لم أجد لما فعل هنا في غرة الإسلام مثلاً إلا غنا وردت فرمى أولها ففتر آخرها ، استر اليوم وغير غدا . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : بل تعطيك خمسين من الإبل في فورنا هذا ، وخمسين إذا رجعتا للدينة ، وذلك في بعض أسفاره ، ومحم رجل طويل آدم وهو في طرف الناس ، فلم يزل يتخطى الناس حتى تخلص مجلس بين يدي -

الأضبط الأشجعي إن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بعث ابن أبي حدرد في نفر من المسلمين فيهم أبو قتادة ومحم بن جثامة بن قيس - قال ابن أبي حدرد فخرجنا حتى إذا كنا ببطن إضم مر بنا عامر ابن الأضبط الأشجعي على قعود ومعه متبع ووطب من لبن . قال : فلما مر بنا سلم علينا بتحية الاسلام فأمسكنا عن قتله - يعني لأجل تظهره بالإسلام - وقال : وحمل عليه محم بن جثامة فقتله شئ . كان بينه وبينه وأخذ بعيره ومتبعه ، وقال في آخر القصة إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى عليه بالدية نجمين بمائة ناقة خمسين في سفره ، وخمسين إذا رجع فقبلوا الدية وقام محم بن جثامة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليستغفر له ، فلما جلس بين يديه رفع رسول الله يديه وقال : اللهم لا تغفر لمحم بن جثامة ثلاثا ، ققام محم وهو يلتقي دمه بفضل ردائه قال الحسن البصري : فوالله ما مكث محم بن جثامة إلا سبعا ثم مات ، فلغظته الأرض ، والذي نفس الحسن بيده ثم عادوا له فلغظته الأرض ثم عادوا فلغظته الأرض ، فلما غلب قومه عمدوا إلى صدين فسطحوه بينهما ثم ردوا عليه بالحجارة حتى واروه فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال « والله إن الأرض لتطابق على من هو شر منه ولكن أراد الله أن يعظكم في حرمة ما بينكم بما أراكم منه » قلت : وهذا الخبير يمارض خبر أسامة ابن زيد ، ولا بد من تأويله لأن الظاهر أن محم قد تاب وهو يقتضى أيضا أن دية السد لا يجب تنجيمها في ثلاث سنين بخلاف دية الخطأ ، «مسألة» وذكر في غزوة ابن أبي حدرد الأسلمي لقتل

= رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعيناه تدمعان فقال : يا رسول الله إني قد فعلت الذي قد فعلت ، وأنا أتوب إلى الله عز وجل فاستغفر لي يا رسول الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أقتله بسلاحك في غرة الإسلام . اللهم لا تغفر لمحم « بصوت عال زاد في رواية » ققام وإنه يلتقي دموعه بطرف ردائه . قال ابن إسحاق فزعم قومه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استغفر له بعد ذلك « أخرجه أبو داود ، ورواية السيرة أتم .

( قوله ) « مسألة . وذكر في غزوة ابن أبي حدرد الأسلمي لقتل رفاعة بن قيس الجشمي » الخ حكى في السيرة عن ابن أبي حدرد الأسلمي قال « تزوجت امرأة من قومي فأصدقها مائتي درهم فبغت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أستعينه على نكاحي . قال : وكم أصدقت ؟ قلت : مائتي درهم يا رسول الله ، قال : سبحان الله ، لو كنتم تأخذون الدرام من بطن واد ما زدتم ، والله ما عندي ما أعينك ، قال : فلبت أياماً وأقبل رجل من بني جشم بن معاوية يقال له : رفاعة بن قيس ، أو قيس

رفاعة بن قيس الجشمي ، قال ابن أبي حنبل : تزوجت امرأة من قومي وأصدقها مائتي درهم فبثت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أستعينه على نكاحي . قال : ولم أصدقك ؟ قلت : مائتي درهم . فقال « سبحان الله لو كنتم تأخذون الدراهم من بطن واد ما زدتم ، والله ما عندي ما أعينكم به » ثم قال في هذه القصة : إن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بعثه ورجلين معه من المسلمين للغزوة وقدم لهم شارفاً عجفاء . قال فحمل عليها أحدهما ، فوالله ما قامت به ضعفاً حتى دعمها الرجال من خلفها بأيديهم حتى استقلت ، وما كادت . ثم قال « تبلغوا عليها واعتقبوها » قلت : وهذا يدل على جواز استعمال الراحلة العجفاء ، وعلى كراهة المغلاة في المهر ممن لا يقدر عليه ، « مسألة » وقال في آخر القصة

ابن رفاعة في بطن عظيم من بني جشم حتى ينزل بقومه ومن معه بالغابة يريد أن يجتمع قيساً لحرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان ذا اسم في جشم وشرف ، قال : فدعاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورجلين من المسلمين ، وقال : اخرجوا إلى هذا الرجل تأتوا منه بخبر وعلم ، قال : وقدم لنا شارفاً عجفاء فحمل عليها أحدهما ، فوالله ما قامت به ضعفاً حتى دعمها الرجال من خلفها بأيديهم حتى استقلت وما كادت ، ثم قال تبلغوا عليها واعتقبوها ، قال : فخرجنا ومعنا سلاحنا من النبل والسيوف حتى إذا جئنا قريباً من الحاضر غشيشية مع غروب الشمس كنت في ناحية ، وأمريت صاحبي فكنا في ناحية أخرى من حاضر القوم ، وقلت لها : إذا سمعناي وقد كبرت وشدت في ناحية العسكر فكبرا وشدا معي ، فوالله إنا لكذلك ننتظر غرة القوم ، وأن نصيب منهم شيئاً ، قال : وقد غشينا الليل حتى ذهبت فحة العشاء . وقد كان لهم راع قد سرح في ذلك البلد ، فأبطأ عليهم حتى تخوفوا عليه قال : فقام صاحبهم ذلك رفاعة بن قيس فأخذ سيفه فجعله في عنقه ، ثم قال : والله لأتبعن أثر راعينا هذا ، ولقد أصابه شر . قال : فقال له نفر من معه : نحن نكفيك ، قال : لا ، والله لا يذهب إلا أنا قالوا : فنحن معك ، قال : والله لا يتبعني أحد منكم ، قال : وخرج حتى مر بي قال فلما أمكنني نفحته بسهمي فوضعت في فؤاده ، فوالله ماتكم ، ووثبت إليه فاحتزرت رأسه . قال : وشدت في ناحية العسكر وكبرت وشد صاحباي وكبرا ، قال : فوالله ما كان إلا النجاة ممن كان فيه : عندك عندك بكل ما قدروا عليه من نسائهم وأبنائهم ، وما خف عليهم من أموالهم . قال : واستقنا إبلا عظيمة وغنا عظيمة ، فجئنا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : وجئت برأسه أحمله معي ، قال : فأعاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من تلك الإبل بثلاثة عشر بعيراً في صدائي ، فجعلت إلى أهلي « انتهى بلفظه من سيرة ابن هشام .



إنه احتزر رأس رفاعه بن قيس الجشمي وحمله إلى رسول الله ولم يذكر أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أنكر عليه حمل الرأس واحترازه ، «مسألة» وذكر في سيرة سالم بن عمير كلاما معناه ، أن أبا عفك لما نجح ثقاه أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سالم بن عمير بقتله ، وهذا يدل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن علما بأعيان المنافقين ، إذ لو علم ذلك لقتلهم ، لقوله تعالى (جاهد الكفار والمنافقين) وعلى قتل من ظهر ثقاه دون من يستتر ، «مسألة» وذكر في غزوة عمير بن عدى لعصاء بنت مروان

(قوله) «مسألة» وذكر في سيرة سالم بن عمير «الح» . لفظه في سيرة ابن هشام « وغزوة سالم بن عمير بأعفك أحد بني عمرو بن عوف ثم من بني عبيد وكان قد نجح ثقاه حتى قتل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحارث بن سويد بن صامت . إلى أن قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من لي بهذا الخيث ؟ فخرج سالم بن عمير أخو بني عمرو بن عوف ، وهو أحد البكائين ، فقتله » انتهى . ولفظه في الامتاع ، ثم كان قتل أبي عفك في شوال على رأس عشرين شهراً ، وكان شيخاً من بني عمرو بن عوف قد بلغ عشرين ومائة سنة ، وكان يمرض على عداوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يدخل في الإسلام ، وقال شعراً فنذر سالم بن عمير الأنصاري أحد البكائين من بني النجار ليقتله أو يموت دونه وطلب له غرة حتى كانت ليلة صافية فنام بالفناء في بني عمرو بن عوف وأقبل سالم فوضع السيف على كبده فقتله » انتهى «ح» عفك : بالعين المهملة ، ثم فاء مفتوحتين ، ثم كاف ، وقد وقع في بعض نسخ البحر : غفل : بغير معجمة ، ثم فاء ساكنة ، ثم لام ، ولعله تصحيف من الناسخ

(قوله) «مسألة» وذكر في غزوة عمير بن عدى «الح» . قال ابن هشام « وغزوة عمير بن عدى الخطمي عصاء بنت مروان وهي من بني أمية بن زيد ، فلما قتل أبو عفك ناققت إلى أن قل : فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين بلغه ذلك : ألا أحد لي من ابنة مروان ، فسمع ذلك من تول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمير بن عدى الخطمي وهو عنده ، فلما أمسى من تلك الليلة سرى عليها في بيتها فقتلها ، ثم أصبح مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : يا رسول الله إني قتلها . فقال : نصرت الله ورسوله يا عمير . فقال : هل على شيء من شأنها يا رسول الله ؟ فقال : لا تنتطح فيها عثران ، فرجع عمير إلى قومه - وبني خطمة يومئذ كثير موجههم في شأن ابنة مروان ولها يومئذ بنون خمسة رجال ، فلما جاءهم عمير بن عدى من عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

من بنى أمية مامعناه : أنها لما قالت شعراً تعيب فيه الاسلام وأهله ، قال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم « ألا آخذ لي من ابنة مروان ؟ » فسمع ذلك عمير بن عدى فعدا عليها فقتلها وأصبح مع الرسول . فقال : يا رسول الله ، إني قد قتلتها . فقال : « نصرت الله ورسوله يا عمير » وظاهر هذا أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر عميراً بعينه ، وإنما قال : من لي بقتل فلان فقد هدر ذلك الرجل أحدها جواز قتل النساء كما مر ، والآخر إذا قال الإمام : من لي بقتل فلان فقد هدر ذلك الرجل لكل من بلغه الكلام ، إذ لم يأمر عميراً بعينه ، «مسألة» وذكر في سرية كرز بن جابر لقتل البجليين الذين قتلوا يساراً مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «أصاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة بني محارب وبنى ثعلبة عبداً يقال له يسار فجعله في لقاح له كانت ترعى بناحية الحمى فقدم

وسلم قال : يا بنى خطمة أنا قتلت ابنة مروان فكيدوني جميعاً ثم لا تنظرون ، فذلك اليوم أول ما عز الإسلام في دار بنى خطمة ؛ وكان يستخفي بإسلامه منهم من أسلم . وأسلم يوم قتلت ابنة مروان رجال من بنى خطمة لما رأوا عز الإسلام » انتهى .

(قوله) « مسألة وذكر في سرية كرز بن جابر لقتل البجليين » الخ . لفظه في سيرة ابن هشام قال « أصاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة بني محارب وبنى ثعلبة عبداً يقال له : يسار فجعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في لقاح له كانت ترعى ناحية الحمى فقدم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم نفر من قيس كبة من بحيلة فاستوبوا وطلحوا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو خرجتم إلى اللقاح فشربتم من ألبانها ، وأبوالها فخرجوا إليها ، فلما صحوا وانطوت بطونهم عدوا على راعي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذبحوه وغرزوا الشوك في عينيه ، واستاقوا اللقاح ، فبعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في آثارهم كرز بن جابر فلحقهم فأتى بهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورجعه من غزوة ذي قرد فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم » انتهى . وقد تقدمت إحدى روايات القصة المذكورة في كتاب الحدود وهي مشهورة وقد تقدم هناك قول قتادة ، وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان بعد ذلك بحث على الصدقة وينهى عن التلثة ، وروايته عن ابن سيرين أن ذلك قبل أن تنزل الحدود . وقول أبي الزناد إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قطع الذين سرقوا لقاحه وسمل أعينهم في النار عاتبه الله في ذلك ، فأنزله الله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) الآية . وكل ذلك يأتي ما ذكره الإمام من أن ذلك متأخر عن تحريم التلثة كما لا يخفى وما يؤيد ذلك : أن هذه القصة كانت عند رجوع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غزوة ذي قرد ، قبل =

على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نفر من قيس كبة فاستوبوا وطحلوا . فقال لهم رسول الله « لو خرجتم إلى اللقاح فشربتم من أبوالها وألبانها » فخرجوا إليها ، فلما صحوا وانطوت بطونهم عدوا على راعى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسار فذبحوه وغرزوا الشوك في عينيه واستاقوا اللقاح فبعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في آثارهم ، كرز بن جابر ، فلقحهم ، فأتى بهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرجعه من غزوة ذى قرد فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم . قلت : وهذا ينافى تحريم المثلة ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا قتلتم فأحسنوا القتلة » ونحوه . فيحتمل أن مثل ذلك جائز لمصلحة الزجر ، لأن تاريخ ذلك متأخر عن تحريم المثلة ، والله سبحانه أعلم .

## كتاب التكملة

للأحكام والتصفية من بواطن الأنام

اعلم أن الفقه الاصطلاحي هو العلم بالأحكام الشرعية ، وإنما تكلم المصنفون في الفروع منه على أحكام أفعال الجوارح دون أفعال القلوب ، وقد جعل الله تعالى محرماتها شرطاً ، حيث قال تعالى (وذروا ظاهر الإثم وباطنه) والباطنة هي مآثم القلوب في أصح التفسيرات ، فوجب أن نجعل لها في أبواب علم الحلال والحرام باباً يتضمن تفصيلها بحقائقها وتفرعاتها ، وتمييز سلالها من حرامها ليتمكن التعرّض من الإثم الباطن كالظاهر ، وهذا الباب أهم من غيره ، إذ لا يرى مكلف بالشرعيات من التكليف به .

### فصل

ونجلة ماورد الشرع بتحريمه منها سبعة عشر نوعاً وهي : الكبير وما يتفرع منه ، والعجب كذلك ، والرياء كذلك ، والمباهاة كذلك ، والمسكثرة كذلك ، والحسد كذلك ، والغفل كذلك ، وظن السوء كذلك ، والمعادة كذلك ، والوالة كذلك ، والحية كذلك ، والمداينة كذلك ،

== غزوة خيبر ، سنة ست من الهجرة ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المثلة ؛ وصح عنه ذلك في أحاديث كثيرة متأخرة عن تاريخ القصة ، قال في السكشاف في آخر سورة النحل : ولا خلاف في تحريم المثلة . وقد وردت الأخبار في النهي عنها حتى بالسكيب العقور . انتهى .

وحب الدنيا كذلك ، والجبن والبخل كذلك ، وما يتصل بهما من السرف واليتقير ، والزهو والفرح كذلك ، ويلحق بذلك بيان الخطر الخوف بعد حصول العلم والعمل والإخلاص ، فلنفرد لكل من ذلك فصلا .

### فصل

فالكبر هو اعتقاد مطلق غير علم أن النفس تستحق من التعظيم فوق ما يستحقه غيرها ممن لا يعلم استحقاقه الإهانة ، ودليل كونه من أفعال القلوب ، قوله تعالى ( إن في صدورهم إلا كبر ما هم ببالغيه ) والتكبر هو أن ينضم إلى هذا الاعتقاد قولاً أو فعلاً أو تركاً ، ينبي عن حصوله ، كقول إبليس لعنه الله ( أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين ) فأنبأ عن اعتقاده أنه يستحق من التعظيم فوق ما يستحقه آدم عليه السلام ، ومن ثم قال تعالى ( فما يكون لك أن تتكبر فيها ) ومن ثم فسرنا التكبر بذلك ، لأن التكبر في اللغة دعوى الأكبرية في القدر ، لا الجسم اتفاقاً ، ولا معنى للأكبرية في القدر إلا ما ذكرناه قطعاً ، إذ لا يحتمل غيره عند السير . وأما الكبرياء فهو استحقاق أعلى مراتب التعظيم فلا يوصف به إلا الله سبحانه كما قال تعالى ( وله الكبرياء في السموات والأرض ) وقوله تعالى « والكبرياء ردائي » <sup>(١)</sup> ( فرع ) والتكبر قبيح عقلاً لصدوره اعتقاد أمر جهل وشرطاً للاجماع ، والوعيد عليه ، كقوله تعالى ( فيئس مشوى التكبرين ) ونحوها . ومنه الاستخفاف بمن لا يعلم فسقه والترف عن بعض ما يستحقه الوالد والإمام والعالم من التعظيم كما كان ترفع إبليس عن بعض ما يستحقه آدم تكبراً ، ( فرع ) وما من مرتبة في التعظيم إلا ويستحقها هؤلاء ، مع صلاحهم إلا ما انفرد الله به سبحانه باستحقاقه كالسجود ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد » الخبر . فنبه على أن مادون السجود من التعظيمات مستحق للزوج على الزوجة ، والعالم على

### كتاب التكملة للأحكام

#### فصل فالكبر ، الخ

( قوله ) « لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد » الخ . قد تقدم ماورد من ذلك في النسخ ، لكن ليس في شيء من رواياته ذكر « سجدوا للعلم للعالم » والله أعلم .

(١) رواه أبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة وأبي سعيد نحوه

المتعلم . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم حاكياً عن الله تعالى « من أراد أن يكرمني فليكرم أحبائي » الخبر .  
أراد العلماء كما صرح به في آخر الخبر والإمام أعظم حقاً لأنه أمر بطاعته كما أمر بطاعة الرسول حيث قال  
تعالى (وأولى الأمر منكم) ولم يكن مثل ذلك في حق الوالد والعالم، وقال الله تعالى (لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم  
كدعاء بعضكم بعضاً) الآية ، والإمام قائم مقامه ، نعم فالترفع عن بعض ما يستحقه هؤلاء من التعظيم  
تكبر كتكبر إبليس عما أمر به . فأما لو تركه تسامحاً لا ترفعاً ، مع عزمه على فعله لو اتهم بالأثرة  
منه فليس تكبراً ، إذ لا يتضيق عليه إلا عند التهمة ، ومنه الترفع عن طلب العلم ممن هو أصغر  
منه سناً أو أقل جاهاً ، والأثرة عن بجواب بلا أخرى حيث لا يعلم الجواب الموافق للحق ، وعليه  
قوله صلى الله عليه وآله وسلم « من ترك العلم » الخبر ونحوه ، ولتضمنه الأثرة عن تعظيم المعلم حينئذ ،  
فكان تكبراً كتكبر إبليس ، ومنه الزهو ، وهو التبخر في المشي إذ لا يفعله عادة إلا المتكبرون  
ومن تشبه بقوم فهو منهم وجرّ الذيل بطراً ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من جر إزاره بطراً » الخبر .  
ويجوز الزهر للمرأة ، إذ تحسن به في عين بلعها ، ومن ثم قال علي عليه السلام « خير خصال النساء  
شر خصال الرجال الزهو والجبن والبخل » وقد يحسن الزهو من الرجل وذلك عند لقاء العدو ،  
لقوله صلى الله عليه وآله وسلم حين تبخر أبو دجانة عند بروزه للقتال « إن هذه لمشيئة يبغضها الله تعالى  
إلا في مثل هذا الموطن » ومنه تكلف التصدر في المجلس واختيارها ترفعاً وطلب مرتبة في التعظيم

(قوله) « من أراد أن يكرمني فليكرم أحبائي » تمامه « قيل : ومن أحبأؤه ؟ قال : العلماء »  
هكذا قيل (١) والله أعلم .

(قوله) « من ترك العلم » الخبر ونحوه . روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال :  
« اكتبوا هذا العلم من كل كبير وصغير ، وغنى وفقير ، ومن ترك العلم من أجل أن صاحب العلم فقير  
أو أصغر منه سناً ، فليتبوأ مقعده من النار » هكذا روي والله أعلم .

(قوله) « من جر إزاره بطراً » لفظه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
قال « لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جر إزاره بطراً » أخرجه البخاري ومسلم والموطأ ، وله شواهد .  
(قوله) « ولقول علي عليه السلام : خير خصال النساء شر خصال الرجال الزهو والجبن »  
هكذا يحكي عن علي عليه السلام والله أعلم .

(قوله) « ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم حين تبخر أبو دجانة » الخ . قد تقدم ذكر  
ذلك تمامه .

لا يستحقها ، وقد قال على عليه السلام « ما هلك امرؤ عرف قدر نفسه » ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن تخطي الرقاب إلى أعلى المجالس ، وكذلك طلب القرب إلى مجلس السلطان ليشرف به ، (فرع) وليس منه الترفع عن مجالس الأردال والسقط المتلبسين بالقبائح لجواز الاستخفاف بهم ، لا عن مجالسة المساكين الأتقياء فتكبر ، لقوله تعالى ( واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم ) الآية ، إلى قوله تعالى ( ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا ) ثلاث فيمن ترفع عن مجالستهم ، (فرع) وليس منه الأشفة عن الدخول في مهنة يسترذل صاحبها في جهتها كالحياكة ونحوها في بعض النواحي لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا ينبغي لمؤمن أن يذل نفسه إن الله يحب معالي الأمور وأشرافها ويكره سفاسفها » ، ولا التجشم عن دخول الأسواق وخدمة نفسه وأهل بيته حيث يجد من يخدمه

(قوله) « ونهى عن تخطي الرقاب إلى أعلى المجالس » قد تقدم في صلاة الجمعة النهى عن تخطي الرقاب ، وليس فيه ذكر « أعلى المجالس » وعن جابر بن سمرة قال « كنا إذا أتينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم جلس أحدنا حيث ينتهي » أخرجه أبو داود والترمذي .

(قوله) « لا ينبغي للمؤمن أن يذل نفسه » تمامه « قالوا : وكيف يذل نفسه يا رسول الله ؟ قال : يتعرض من البلاء لما لا يطيق » أخرجه الزمزمي من رواية حذيفة ، لكن في الاستدلال به هنا خفاء .

(قوله) « إن الله يحب معالي الأمور وأشرافها ، ويكره سفاسفها » لم أقف على أصله ؛ ولا أظنه يصح (١)

بل صححه الحاكم من طريقين في كتاب الإيمان . لفظ الأولى عن سهل بن سعد الساعدي مرفوعاً « إن الله كريم يحب الكرم ، ويحب معالي الأخلاق ويكره سفاسفها » ولفظ الثانية عنه مثله بسواء إلا أنه أبدل « يكره » بلفظ « يبغض » وسكت عنه الدهي في تلخيص المستدرک ، وسكوته تقرير لما عرف من انتقاده في كل ما فيه انتقاد ، وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث جابر يرفعه « إن الله جميل يحب الجمال ، ويحب معالي الأخلاق ، ويكره سفاسفها » وفي رواية « إن الله يحب معالي الأمور وأشرافها ويكره سفاسفها » وعند الطبراني أيضاً من حديث الحسين بن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والله أعلم . وفي هاتين الطريقتين مقال ، وقال العراقي : رواه البيهقي معضلاً وموصولاً ورجحهما ثقات ، انتهى .

(١) ما بعد الخط بهامش الأصل .

و يخشى من فعلها استخفاف الجبال به سيما حيث في حط مرتبته مفسدة في أمره بالمعروف ونهيها عن المنكر فإن وجد من نفسه ترك ذلك تكبراً ، لا لهذه المصلحة لزمه كسع النفس وإهانتها بفعلها ، وكذا لو خشى أن يقتدى به جاهل في الترفع عن ذلك ، لا لمصلحة ، بل استعظاماً لنفسه لم يحسن تركها (فرع) ولا يقبح التكبر على ذوى التكبر والتعجب ، لقوله تعالى ( وليجدوا فيكم غلظة ) وقول على عليه السلام مامعناه « إن التكبر على ذوى التكبر خضوع عند الله » أو كما قال . وقد نبه صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك حيث قال « من تضعض لغنى لأجل غناه » الخبر ، ( فرع ) وليس من التكبر مدح النفس بما هو فيها لا على جهة الافتخار ، بل لإظهار نعمة الله تعالى عليها أو ليهتدى بهديها ، أو لئلا يستخف بها ما لم يصدر عن الاعتقاد المذكور في حقيقة الكبر . وقد وقع ذلك من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال « أنا سيد ولد آدم » ونحوه . ومن على عليه السلام حيث قال « والله لو ثبتت لى الوسادة » الخبر ، ونحوه . ومن كثير من الأئمة وعلماء الأمة . ومنه قول الشافعى رحمه الله :

( قوله ) « وقول على عليه السلام » التكبر على ذوى التكبر تواضع عند الله ، أو كما قال : هكذا يروى ، والله أعلم .

( قوله ) « من تضعض لغنى لأجل غناه » الخبر . تمامه « لينال مما فى يده أحبط الله عمله » وفى رواية « ذهب ثلثا دينه » حكاه الغزالي فى الإحياء ، ولفظه فى موضوعات ابن الجوزى « لمن الله فقيراً تواضع لغنى من أجل ماله من فعل ذلك من الفقراء ذهب ثلثا دينه »

( قوله ) « أنا سيد ولد آدم » ونحوه . عن الحدرى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا غفر ، ويبدى لواء الحمد ولا غفر ، وما من نبي يومئذ آدم فمن سواه إلا تحت لوائى ، وأنا أول من تنشق عنه الأرض ولا غفر » أخرجه الترمذى وفيه قصة . وعن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ، وأول من تنشق عنه الأرض ، وأول شافع وأول مشفع » أخرجه مسلم ، وكذا أبو داود ، لكن لم يذكر يوم القيامة وعن أبى بن كعب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « إذا كان يوم القيامة ، كنت إمام النبيين وخطيبهم وصاحب شفاعتهم من غير غفر » أخرجه الترمذى ، وفى ذلك أحاديث أخر .

( قوله ) « ومن على عليه السلام حيث قال » الخ . روى عن على عليه السلام أنه قال « لو ثبتت لى الوسادة ثم جلست عليها لقضيت بين أهل التوراة وبوراثهم ، وبين أهل الفرقان بفرقانهم ، وبين أهل

ولست بإمامة في الرجال أسائل هذا وذا ما الخير  
فأما قوله تعالى ( فلا تركوا أنفسكم ) فالعنى : لا تحكوا لها بالطهارة من كل ذنب ، فذلك لا يمكن  
أحداً أن يخبر به عن علم سيما غير المعصوم وقد مر في ديباجة الكتاب ، وقد يحسن ذلك أيضاً إرهاباً  
على أعداء الله وإيقاراً لصدورهم كما كان منه صلى الله عليه وآله وسلم يوم حنين حيث قال :  
أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب

ومنه ما كان من المنصور بالله في كثير من أشعاره ، كقوله عليه السلام :

أينكر حتى برجم الظنون وهل ينكر الخلق ضوء القمر  
ألست الذى شق برد الضلال بفكر يشق الحصا والشعر

وغير ذلك منه ومن الأئمة كثير ، والأعمال بالنيات ، ( فرع ) وليس من الكبر قعود الإمام أو  
أميره وبعض أعوانه قائم على رأسه تهيأ ، لفعله صلى الله عليه وآله وسلم يوم صلح الحديبية ، والخبر الوارد  
في ذم ذلك منصرف إلى من يفعله تكبراً وتجبراً ، ولا اتخاذ حاجب عليه ، إذ اتخذ صلى الله عليه وآله وسلم  
أنساً لحجابه ، ورد علياً في خبر الطير ولم ينكر عليه ، ولا اتخذ خادم يلبسه نعليه ويحفظهما إذا

الإنجيل بإنجيلهم ، وبين أهل الزبور بزبورهم ، والله ما من آية نزلت في بر ولا بحر ، ولا سهل ولا  
جبل ، ولا ليل ولا نهار ، إلا وأنا أعلم فيمن نزلت ، وفي أي شيء نزلت ، حكى نحوه في الشفاء وغيره  
( قوله ) « كما كان منه صلى الله عليه وآله وسلم يوم حنين » ذكر في حديث غزوة حنين في  
بعض رواياته ما لفظه « فأقبل القوم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو سفيان بن الحارث  
يقود به بغلته فزول ودعا واستنصر وهو يقول : أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب ، اللهم أنزل  
نصرك » انتهى .

( قوله ) « إذ اتخذ صلى الله عليه وآله وسلم أنساً لحجابه » قد تقدم ذكر ذلك ، وفي بعض الروايات  
عنه قال « لما قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة أخذ أبو طلحة يدي فأنطلق بي إلى رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يا رسول الله إن أنساً غلام كيس فليخدمك . قال : غدته في السفر  
والحضر ، والله ما قال لي شيء صنعت لم صنعت هذا هكذا ؟ ولا شيء لم أصنعه ، لم لم تصنع هذا  
هكذا ؟ » أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي بروايات عدة .

( قوله ) « ورد علياً عليه السلام في خبر الطير » عن أنس قال « كان عند رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم طير ، فقال : اللهم اننى بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير ، فجاء على عليه =  
٦٢٢ — بحر خامس



خلعهما ، إذ كان ابن مسعود يتولى ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا عدم إنكار تقبيل قدمه إذ لم ينكره على أهل غزاة ثؤثة يوم رجوعهم .

### فصل

والعجب مسرة بمحصول أمر يصحبها تناول به على من لم يحصل له مثله بقول أو مافى حكمه من فعل أو ترك أو اعتقاد ، وقد ورد الشرع بتحريمه في قوله صلى الله عليه وآله وسلم « لو لم تذنبوا لخلقنا عليكم ما هو أعظم من ذلك » الخبر ، حتى قيل إنه من محببات الطاعة ، والإجماع على قبضه ، ومنه

== السلام فأكل معه » أخرجه الترمذي . وقال رزين : قال أبو عيسى : في هذا الحديث قصة ، وفي آخرها « أن أنساً قال لعلى : استغفرلى ولك عندي بشارة ، ففعل ، فأخبره بقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » انتهى قلت : وحاصل القصة التي أشار إليها أبو عيسى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قال ما قال جاء على عليه السلام فقرع الباب ؟ قال أنس : فقلت من هذا ؟ قال : أنا على ، فقلت : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على حاجة حتى فعل ذلك ثلاثاً ؟ ثم جاء الرابعة ففتح له فدخل ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ما حبسك ؟ قال : قد جئت ثلاث مرات ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ما حملك على ذلك يا أنس ؟ قال : كنت أحب أن يكون رجلاً من قومي »

(قوله) « إذ كان ابن مسعود يتولى ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » قال في سيرة البحر وغيرها « وكان ابن مسعود صاحب نعليه ، كان إذا قام ألبسهما إياه ، وإذا جلس خلعهما وجعلهما في ذراعيه حتى يقوم ، وكان عقبة بن عامر الجهني صاحب بخلته يقود به في الأسفار » انتهى . وفي حديث أخرجه البخاري ومسلم عن أبي الدرداء « أنه قال لرجل من أهل الكوفة : أو ليس فيكم ابن أم عبد صاحب النعلين والوسادة والمطهرة ؟ »

(قوله) « إذ لم ينكره صلى الله عليه وآله وسلم على أهل غزاة مؤتة » الخ . تقدم ذكر ذلك والمذكور فيه « أنهم قبلوا يده صلى الله عليه وآله وسلم لا قدمه (١) »

### فصل والعجب ، الخ .

(قوله) « لحفت عليكم ما هو أعظم من ذلك » الخبر . عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لو لم تذنبوا لحشيت عليكم ما هو أكبر منه العجب » رواه البزار بإسناد جيد .

(١) تقبيل قدمه عليه السلام ورد في حديث وفد عبد القيس بإسناد جيد

ماروى أن بعض الصحابة رضى الله عنهم يوم غزاة حنين رأى جنود المسلمين فقال « لن نؤتي اليوم من قلة » فقال تعالى ( ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئا ) الآية . فتضمن كلامه التطاول بكون جندهم أكثر من جند خصومهم الذين خرجوا لقتالهم مع ما حصل له من المسرة بذلك والقصة مشهورة ، ( فرع ) والقيح في التحقيق إنما هو أمران يصحبان المسرة أحدهما قول أو فعل يوهم التطاول ، والفخر على من لم يحصل له مثل ذلك . وثانيهما أن يعتقد أنه يستحق لأجل ذلك الحصول أن يعظمه الناس أو منزلة رفيعة عند الله تعالى على سبيل القطع ، فيؤول إلى الكبر حينئذ . فأما مجرد المسرة فلا يمكن دفعها ، فلا قبح فيها ، ( فرع ) ولا فرق بين أن تكون تلك الخصلة التي حصل بها الإعجاب اضطرارية كجمال أو فصاحة أو كثرة عشيرة أو مال أو بنين أم اختيارية كإقدام ، أو كثرة علم أو طاعة أو نحو ذلك ، فإن العجب بذلك كله قبيح شرعا ولا أعرف فيه خلافا ، ومنه ما حكاه الله سبحانه من قول فرعون ( أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي ) متطاولا بذلك على موسى عليه السلام حيث لم يحصل له مثله ، ونظائر ذلك كثيرة

### فصل

والرياء ممدود فعال بكسر الفاء ، مصدر فاعل بفتح العين رأى رياء ورماء ، كقاتل قتالا ومقاتلة وهو من الرؤية ، قلبت الهمزة ياء كما يقتضيه قانون التصريف وهو في اللغة عبارة عن فعل أمر من الأمور المستحسنة ، لا تعرض ، سوى أن يراه غيره عليه طلبا للثناء أو غيره من تورية أو نحوها . وأما في الشرع فهو أن يفعل طاعة أو يترك معصية مريداً بذلك حصول شرف في الدنيا بثناء أو غيره

( قوله ) « ومنه ماروى أن بعض الصحابة » الخ . قال في الامتاع في حديث غزوة حنين « وخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ومعه اثنا عشر ألف رجل ، عشرة آلاف من المدينة ، وألفان من أهل مكة ، وهم الطلقاء ، قتال رجل من بني بكر : لو لقينا بني شيان ما بالينا ، ولا يفلينا اليوم أحد من قلة ، فأنزل الله تبارك وتعالى ( لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم ) الآية .

وسواء أراد مع ذلك التقرب إلى الله تعالى أم لا ، فإنه رياء شرعى بدليل قوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن سأله عن قصد مجموع هذين الأمرين «لاشريك لله في عبادته» حتى نزل قوله تعالى (ولا يشرك بعبادة ربه أحدا) وأدلة تحريمه شرعا الإجماع ، وقوله تعالى ذاماً (يراؤون الناس) كالذى ينفق ماله رثاء الناس) ونحوها ، وليس من شرط الإخلاص في العبادة كراهة الثناء عليها وكراهة أن لا يطلع عليها غير الله تعالى ، بل أن لا يريد بها ، فالإخلاص هو أن يفعل الطاعة أو يترك المعصية للوجه المشروع غير مرید للثناء على ذلك ، فهذا هو الإخلاص لأنه تقيض الرياء كما نبه الله تعالى على ذلك (إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكوراً) فجعل إخلاصهم عدم إرادة الجزاء والشكر لا كراهتهما لا يقال إن لم يردده فهو كاره له ، لأننا نقول : قد لا يريد الشيء ولا يكرهه كما هو مقرر في علم الكلام ، (فرع) فلو فعل الطاعة أو ترك المعصية للوجه المشروع غير مرید أن يراه غيره فيثنى عليه فهو مخلص قطعاً ، سيما إذا اجتهد في كتمانها ، فمن البعيد أن يجتهد في الكتمان ويريد أن يطلع عليه فأما لو خطر بباله محبة أن يطلع عليه وقد دافعه في العناية بالكتمان ، فليس بمراء ما لم يفعل سبباً للاطلاع من رفع الصوت بالتلاوة لهذا القصد ونحو ذلك ، فإن فعل فراء ، وعليه يحمل الخبر المشهور فيمن أحب أن

### فصل والرياء ، الخ

(قوله) «بدليل قوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن سأله» الخ ، لقظه عن ابن عباس قال : قال رجل : يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إني أقف للموقف أريد وجه الله تعالى ، وأريد أن يرى موطنى فلم يرد عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى نزلت (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً) رواه الحاكم وغيره . وعن أبي أمامة قال «جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : أرايت رجلاً غداً يلتمس الأجر والتذكر ، ماله ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا شيء له ، فأتى ثلاث مرات ، كلها يقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا شيء له ، ثم قال : إن الله عز وجل لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصاً ، وابتغى به وجهه» رواه أبو داود والنسائي . وعن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : قال الله تعالى «أنا أغنى الشركاء عن الشرك» من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه» أخرجه مسلم ، وفي ذلك أحاديث كثيرة :

(قوله) «وعليه يحمل الخبر المشهور» قيل : هو ما روى عن عبادة بن الصامت عن النبي صلى

يطلم عليه ، وقد اجتهد في الكتمان ، فإن الوسواس وشهوات النفس لا يمكن الاحتراز منها ، بل الواجب المدافعة وقد دافع بتجري الكتمان ، ( فرع ) وقد يحسن من العبد إظهار الطاعات لمصلحة ، نحو : أن يكون ممن يقتدى به فيفعل كفعله ، فيكون إظهارها كالأمر بالمعروف ، ومنه أن يكون متهماً برذيلة وهو منها برىء ، وبإظهار الطاعة تذهب التهمة فيكون إظهارها حينئذ كالنهي عن المنكر ، ونحو أن يكون في إظهارها تأكيد صحة توبته عند من اطلم منه على فعل معصية ، وهذا لاحق بدفع التهمة ، وإن لم يكن ثم تهمة ، بل تأكيد لتصحيح التوبة ، ونحو أن يكون بإظهار الطاعات نفوذ كلمته فيما يأمر به وينهى عنه ، وقرب الناس إلى إجابة دعوته إلى الحق وإمارة الباطل فيكون كالأمر بالمعروف حينئذ . ونحو أن يحضر جماعة في مسجد أو غيره لانتظار صلاة أو نحو ذلك فيتطوعوا بتحية المسجد أو غيرها . وإذا ترك بعضهم التطوع نسب إلى التقصير والاستهانة بالخيرات فيحسن منه الدخول في مثل فعلهم دفعا لمثل هذه التهمة ، ولا يبعد أن يجب عليه ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقنن مواقف التهم » ونظائر ذلك كثيرة والأعمال بالنيات ، ( فرع ) ومن الرياء أن يوهم أنه فعل فعلا ليحمد عليه ولم يفعله ، وقد توعد الله على ذلك حيث قال تعالى ( ويحبون أن يحمدا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ) فأما لو أحب ذلك ولم يوهم أنه فعله ، فالأقرب أنه قبيح أيضاً لأنه محبة للكذب وما في حكمه ، ( فرع ) ومن الرياء أن يرى أنه يأكل قليلا ليوصف بالقناعة والشهامة وقد ورد أن المرأى في أكله كالمرأى في دينه ونحوه فأما لو تركه إثارة للفير ، ولئلا يوصف بالهم حيث رفع القوم وبقي فلا حرج في ذلك .

### فصل

والمباهاة نوع من الرياء مخصوص وهي أن يجتهد في إظهار أى الخصال التي يشرف بها عند الناس طلباً للشرف والتعظيم كالمباهاة بحق التدريس وكثرة أهلها والانتصاب لها حيث يراه الناس طلباً لله عليه وآله وسلم أنه قال « إن الرجل ليقوم في الليلة القرة فيتطهر فيحسن الطهور ، ثم يدخل بيته فيرسل ستره عليه فيصلي ، فتصعد اللائكة بعمله فيقولون : ربنا إنك تعلم أننا لم نرفع إلا حقاً ، فيقول : صدقتم ، وهو يجب أن يعلم ذلك » انتهى . ولم أقف على أصله ، وله شواهد . ( قوله ) « وقد ورد أن المرأى في أكله كالمرأى في دينه » ونحوه . قلت : ما أظن لذلك أصلاً في حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم <sup>(١)</sup> والله أعلم .

(١) بل هو كلام بعض السلف

للشرف عندهم وعرض الجاه فيهم لغرض دنيوى لادنى ، وقد ورد الوعيد على ذلك فى الأثر عنه صلى الله عليه وآله وسلم « من سمع بعلمه سمع الله به كل سامع يوم القيامة » أو كما قال ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من طلب العلم ليصرف وجوه الناس إليه » الخبر . ونحوهما كثير .

### فصل

والمسكثرة نوع من المباهاة إلا أنها تختص المسكثرة بالأعيان ، كالمال والرجال عشيرة أو أتباعا والمباهاة قد تكون بذلك أو بأى انخصال المحمودة فى الناس فهي أعم من المسكثرة ، وكلاهما قبيح قال تعالى (ألمأكم التكاثر) ولا خلاف فى قبحهما ، (فرع) ومن المباهاة التفتيق فى المحافل بتكلف الكلام البليغ وغرائب المسائل طلباً للشرف ، وقد صرح صلى الله عليه وآله وسلم بتحريمه حيث قال « الثرثارون المتفتيقون » الخبر . والتفتيق الكلام بملء الشدق تبجحاً . وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم « أنا أفصح من نطق بالضاد » فإنما أراد الأخبار بنعمة الله عليه ، لا الحث على التفتيق فى المجالس طلباً للشرف . فأما لو أراد الاتيان بالكلام البليغ تحرياً للأقبح فى النفوس فى تأدية المعنى

### فصل والمباهاة الخ .

(قوله) « من سمع بعلمه » الخ . عن عبد الله بن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من سمع الناس بعلمه سمع الله به سامع خلقه وصغره وحقره » رواه الطبرانى والبيهقى . (قوله) « من طلب علماً ليصرف وجوه الناس إليه » تقدمت فى ذلك المعنى أحاديث فى أول الكتاب .

### فصل والمسكثرة ، الخ

(قوله) « الثرثارون المتفتيقون » الخبر . عن جابر : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « إن من أحبكم إلى وأقربكم منى مجلساً يوم القيامة ، أحاسنكم أخلاقاً ، وإن أبغضكم إلى وأبعدكم منى مجلساً يوم القيامة : الثرثارون والمتشدقون المتفتيقون » قالوا : يا رسول الله قد علمنا الثرثارون والمتشدقون فالمتفتيقون ؟ قال : التكبرون » أخرجه الترمذى ، وعن ابن عمرو بن العاص قال « إن الله يبغض البليغ من الرجال ، الذى يتخلل بلسانه كما تتخلل البقرة » أخرجه الترمذى ، وفى المعنى غير ذلك . (قوله) « أنا أفصح من نطق بالضاد » هكذا يروى والله أعلم بصحته (١) .

(١) ذكره أهل الغريب ومعناه صحيح وإن لم يرد لفظه

الذى قصده ، لا يقال أنه بليغ ، فليس من التضييق في شيء ، بل هو من اللندوبات ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم « إن من البيان لسحراً » أى يأخذ في القلوب ويعمل فيها عمل السحر فندب صلى الله عليه وآله وسلم إلى تحرى أبلغ الفصاحة لهذا القصد ، ( فرع ) نعم ، قد يحسن من العامل الخامل ماصورته للمباهاة من العناية في ظهور علمه بإظهار التدريس والتكلم في المحافل في المسائل العويصة ونحو ذلك ليقصده الناس فينتفعوا بعلمه ويرشدوا به ، إذ يكون كالأمر بالمعروف ومنه قول يوسف عليه السلام ( إني حفيظ عليم ) ، لا لجرد الشرف والرياسة لما مر ، ( فرع ) فأما لو طلب بذلك دفع الاستخفاف به وحطه عن مرتبته التى يستحقها مثله حيث ينزله الناس منزلة من هو دونه فيحتمل الجواز لجره مجرى النهى عن المنكر وهو إضاعة حقه ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم « لا ينبغي لمؤمن أن يذل نفسه لا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا أولو الفضل » ويمتثل التحريم ، إذ ذلك نوع من طلب الشرف وقد نهى عنه ، والأقرب الأول . ولا بأس عليه بطلب القدر المستحق له من التشریف ، إذ في تركه استخفاف وهو حرام ، ودفع الحرام واجب ، ومن ثم سقطت عدالة من حط مرتبة نفسه بالأكل في السوق والبول في السكك ومجالة الأرذال ، ( فرع ) فأما لو قصد بإظهار علمه بمث الناس على مواساته بما يقوم بعائلته ويسد خلته من الحقوق التى يستحقها أو من خالص أموالهم ، فالأقرب التحريم لجره مجرى العكسب بالعبادة والعلم وأخذ الأجرة على ذلك ، ويحتمل الجواز إن لم يقصد الشرف ، كما يجوز الدخول في القضاء ليعود عليه بما يقوم بمؤنته كما مر ، والأول أظهر ، ( فرع ) ومن المباهاة التفاخر بالآباء والأقارب الذين شرفوا بالدنيا ،

( قوله ) « إن من البيان لسحراً » عن ابن عمر قال « قدم رجلان من الشرق في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخطبا ، فعجب الناس لبيانهما . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن من البيان لسحراً ، أو إن من بعض البيان لسحراً » أخرجه البخارى وأبو داود . وعن بريدة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « إن من البيان سحراً ، وإن من العلم جهلاً ، وإن من الشعر حكماً ، وإن من القول عيلاً » أخرجه أبو داود مع زيادة .  
( قوله ) « لا ينبغي للمؤمن أن يذل نفسه » تقدم .  
( قوله ) « لا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا أولو الفضل » (١) لعله من كلام بعض السلف . والله أعلم

(١) أخرجه الخطيب في التاريخ عن أنس وابن غسافر عن عائشة

لا بالدين ، وقد قال تعالى ( إن أكرمكم عند الله أتقاكم ) وقال صلى الله عليه وآله وسلم « الناس كأسنان المشط لافضل لأحد على أحد إلا بتقوى الله تعالى » فأما من شرف بالدين فلا حرج في الافتخار به ، إذ فيه رفع منار الدين ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم « أنا ابن الذبيحين »<sup>(١)</sup> ونحوه كثير فأما الافتخار بكثرة الرجال عدداً لا لأجل شرفهم ، فهو من الكثرة لا المباهاة ، ( فرع ) ومن المكاثرة رفع البنيان وزخرفها فوق القدر المحتاج إليه لقصد التناول على من لا يستطيع ذلك والترأس عليه . فأما لو قصد مجرد التلذذ برويته لحسنها وكبرها والتزين والتجمل بذلك ، فلا إشكال في الجواز ، وقد قال الله تعالى ( قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده ) وقال تعالى ( لتكبوها وزينة ) أى وتزينوا بها ، وإن لم يحتاج لركوب ، وقال تعالى ( ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون ) وقال صلى الله عليه وآله وسلم مامعناه « إن الله إذا أنعم على عبد نعمة أحب أن يرى أثرها عليه » وأما

( قوله ) « الناس كأسنان المشط ، لافضل لأحد على أحد إلا بتقوى الله تعالى » لفظه في الموضوعات لأبى إسحاق « الناس سواء كأسنان المشط ، وإنما يتفاضلون بالمافية » انتهى . قلت : هذا اللفظ غير محفوظ ( ح ) بل قد أخرجه صاحب الفردوس وغيره ، لكن عن عقبة بن عامر : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « إن أنسابكم هذه ليست بسباب على أحد ، وإنما أتم ولد آدم طلف الصاع لم تلؤوه ليس لأحد فضل على أحد إلا بالتقوى وعمل صالح » رواه أحمد وغيره . وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « أنها الناس إن ربكم لواحد ، وإن أباكم واحد ، لافضل لعربى على عجمى ، ولا لعجمى على عربى ، ولا لأحمر على أسود ، ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم » رواه البيهقي .

( قوله ) « ونحوه كثير » عن وائلة بن الأسقع قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل ، واصطفى قريشاً من كنانة ، واصطفى من قريش بنى هاشم ، واصطفاني من بنى هاشم » . أخرجه مسلم والترمذي . وعن العباس في جملة حديث ما لفظه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « إن الله اختار الخلق فجعلني من خير فرقهم ، ثم خير القبائل فجعلني من خير قبيلة ثم خير البيوت فجعلني من خير بيوتهم ، فأنا خيرهم نفساً ، وخيرهم بيتاً » أخرجه الترمذي .

( قوله ) « إن الله إذا أنعم على عبده نعمة أحب أن يرى أثرها عليه » لفظه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده » أخرجه الترمذي وقد تقدم في نحو ذلك حديث أبى الأحوص عن أبيه .

(١) غير معروف . لكن في المستدرک عن معاوية ان رجلاً قال لرسول الله : يا ابن الذبيحين فتبسم صلى الله عليه وآله وسلم

الآثار الواردة في رفع البنيان فتصرفه إلى ما قصد فيه للكثرة والمفاخرة ، لا لمجرد التبعيل ، فقد فعله كثير من الصحابة والتابعين والعلماء الراشدين ، كالزبير بن العوام ، وابن المبارك ، ومحمد بن الحسن رضي الله عنهم . لكن اللائق بمن يقتدى به الزهد في ذلك ، لثلا يقوى حرص العوام على الاشتغال بطلب للملاذ وجمع الأموال . فيشتغلوا عن الآخرة وطلبها .

\* والصيد كل الصيد في جوف القرا \*

ومن سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة .

### فصل

والحسد محرم شرعاً إجماعاً ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «الحسد يأكل الحسنات» الخبر ونحوه وهو كراهة وصول النعم أو بقائها للغير ، لا لوجه موجب من عداوة أو نحوهما ويمرر بحسب الحسد على النعم ، الحسد على حسن الثناء ورفع الشأن ، ( فرع ) فتجب مداخلته بتذكر مثل قول الحكماء «الحسود غضبان على من لأذنب له» ولا بأس أن يسأل الله أن يفعل له كما فعل المحسود لا تمنى كونه له ، لقوله تعالى (ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض) (واسألوا الله من فضله) ومحبة ذلك تسمى النيرة ، وقد ورد «النيرة من الإيمان» (فرع) ويكون بالقلب كما ذكرنا ، والقول كالوضع من المحسود بإنكاز ما ينسب إليه من المسكارم والتنبيه على عثراته للخلول عنها ، لا لقصد التحذير بل لخط مرتبته التي حسده إياها ، ومنه تكلف العطن على عبارات المحسود من العلماء في مصنفاته

### فصل . والحسد

( قوله ) «يأكل الحسنات» الخبر ونحوه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «يأكل الحسد فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب أو قال العشب» أخرجه أبو داود . وعن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «دب إليكم داء الأمم قبلكم ، الحسد والبغضاء ، وهي الخالقة . أما إني لأقول تخلق الشر ، ولكن تخلق الدين ، والذي نفسي بيده لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا ، ألا أدلكم على ما تحابون به ، أفنوا السلام بينكم» أخرجه الترمذي .



مع احتمال التأويل ، وتقييع صناعاته فيها ، لا لقصد التنبيه ، ومنه ترك التعريف بما يعرفه الحاسد من محاسن المحسود أو إيراد الملتزمات عليه ليظهر غلظه فيها وعليه الخبر الذي رواه صاحب الفردوس « لا تقبلوا قول العلماء بعضهم على بعض ، فإن حسدهم عدد نجوم السماء ، وإن الله لا ينزع الحسد من قلوبهم حتى يدخلهم الجنة » وهذا محمول على أنهم يتنبهون على ما صدر منهم فيتوبون ، أو كونه صغيرة بالنظر إلى ثوابهم في الجنة ، وفيه نظر .

### فصل

والغل والحقد بمعنى واحد ، وقد نهى الله سبحانه عنه بقوله ( ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ) ونحوها ، وهو أمر متوسط بين الحسد والعداوة ، وهو إرادة نزول ضرر بالمؤمن ، أو فوت نفع عنه ، فالحسد كراهة المنفعة ، والغل إرادة نزول المضرّة أو فوت المنفعة . والعداوة هي الإرادة مع العزم على فعل الضرر بالعدو إن أمكن ، والغل والحقد لا يصحبهما عزم على فعل وإن أمكن ، فهذا هو التفارق بين الغل والحسد والعداوة .

### فصل

وظن السوء هو أن تظن بأخيك المسلم فعل قبيح ، أو إخلالا بواجب من دون إقرار منه ولا أمانة يوجب الشرع العمل بها كالشهادة العادلة الكاملة وما يجري مجراها . ودليل تحريمه قوله تعالى ( اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم ) وهذه الآية مجملة بينها سبحانه في قوله تعالى ( لولا جاؤوا عليه بأربعة شهداء ) وقوله تعالى أيضاً ( واستشهدوا شهيدين من رجالكم ) وعن بعض الحكماء « إياك وظن السوء فإنه لن يدع بينك وبين صديقك صلحاً » ، ( فرع ) والإجماع على قبح هذا الظن وعلى

( قوله ) « وعليه الخبر الذي رواه صاحب الفردوس » الخ . قلت : لا أظن هذا الخبر يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، إذ لا يشبه كلامه الشريف صلى الله عليه وآله وسلم والله أعلم .

وجوب التأويل حيث أمكن . وفي الأثر عنه صلى الله عليه وآله وسلم « إذا رأيتم أحداً في خصلة تستنكرونها ، فتأولوا له نيافاً وسبعين تأويلاً ، أو قال : اثنين وسبعين تأويلاً » وهو مطابق لقوله تعالى (لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيراً) أي طلبوا التأويل فظنوا الخير ، إذ لا يمكن ظن الخير مع عدم التأويل ، (فرع) وظن السوء هو أحد أسباب الغل فيجب دفعه بالتأويل ، فإن تعذر عليه ما يدفع الظن لزمه مباحة المظنون فيه عن ذلك ليحصل أخذ مخلص . إما اعترافه وتمرده عن التوبة ، فيسلم الظان من خطر الظن أو تو بتة فيهديه الله على يديه وهو خير له مما طلعت عليه الشمس أو يتكشف له كذب تلك الامارة التي بعثت على الظن فينتفى ، كقصه على عليه السلام والصحابي الذي رآه يدخل إلى المرأة ، وكان سبب نزول قوله تعالى (ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرراً وعلانية) (فرع) وليس له تكذيبه فيما اعتذر به مهما لم يتيقن كذبه فيه ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « المؤمن إذا قال صدق وإذا قيل له صدق » (قل أذن خير لكم يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين) (فرع)

### فصل وظن السوء

(قوله) « إذا رأيتم أحداً في خصلة تستنكرونها فتأولوا نيافاً وسبعين تأويلاً » هكذا يروى والله أعلم : وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحديث ، ولا تحسسوا ولا تحسسوا ولا تنافسوا ولا تحامدوا ولا تباغضوا ولا تبدابوا وكونوا عباد الله إخواناً كما أمركم المسلم أخو المسلم لا يخذله ولا يحقره ، التقوى ها هنا ، التقوى ها هنا ، التقوى ها هنا ، ويشير إلى صدره بحسب امرئ ، من الشر أن يحقر أخاه المسلم ، كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله ، إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم ، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم » أخرجه الستة إلا النسائي واللفظ لمسلم . (قوله) « كقصه على عليه السلام ، والصحابي » ذكر في سيرة ابن هشام ، عن علي عليه السلام أنه قال « كانت امرأة مسلمة بقاء لزوج لها ، فرأيت إنساناً يأتيها من جوف الليل فيضرب عليها بابها فيعطيه شيئاً معه فتأخذه ، فاستربت بشأنه . قال فقلت لها : يا أمة الله من هذا الرجل الذي يضرب عليك بابك كل ليلة فيعطيك شيئاً لا أدري ما هو وأنت امرأة مسلمة لزوجك . قالت : هذا سهل بن حنيف ، قد عرف أني امرأة لا أحد لي ، فإذا أمسى غدا على أوثان قومه فكسبرها ، ثم جاءني بها . فقال : احتطبي بهذا فكان علي عليه السلام يأثر ذلك من أمر سهل بن حنيف حتى هلك عنده بالعراق » . انتهى . (قوله) « المؤمن إذا قال صدق ، وإذا قيل له صدق » هكذا يروى وله شواهد .

وعليه إن عثر من أخيه على خطيئة واستتابه منها أن يسترها عليه ولا يذيعها ، لقوله تعالى (إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا) وقد قال القاسم عليه السلام «اصحب من صحبت بالستر لمورته والإقالة لعثرته ، ولا تطل معاتبته إذا هفا ولا جفوته إذا جفا ، فإن زل فأقله ، وإن قصر فاحتمله ، فإن تمرد عن التوبة فعليك أن تحذر منه ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « اذكروا الفاسق بما فيه لكي يحذره الناس » ونحوه . وعليه يحمل قوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا غيبة لفاسق »

### فصل

والموالة والمعاداة في الدين واجبتان إجماعاً وهو معلوم من دين الأمة ضرورة ، فمن أنكره فسق وفي كفره تردد ويحتمل التكفير لرده قوله تعالى (لا نجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله) فإنه أنكر إيمان المواد لهم ، وقوله تعالى (ومن يتولهم منهم) أى حكمه حكمهم وهذا على التغليف والتشديد وقال ابن عباس : كافر مثلهم (فرع) وحقيقة موالة الغير هى أن تحب له ما تحب لنفسك ، وتكره له ما تكره لها ، كما نبه عليه صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال « لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرى لأخيه المؤمن ما يرى لنفسه ، ويكره له ما يكره لها » أو كما قال : وحقيقة

(قوله) « اذكروا الفاسق بما فيه كي يحذره الناس » ونحوه . لم أقف على ذلك والله أعلم .  
(قوله) « لا غيبة لفاسق » عن جابر وأبي هريرة قالا : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا غيبة لفاسق ولا مجاهر ، وكل أمتى معافى إلا المجاهرون » ذكره رزين .

### فصل الموالة والمعاداة

(قوله) « لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرى لأخيه ما يرى لنفسه ويكره له ما يكره لها » لفظ الحديث عن أنس ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «والذى نفسي بيده لا يؤمن عبد حتى يحب لجاره ساءلاً وأخيه ما يحب لنفسه» رواه مسلم . وعن النعمان بن بشير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «مثل المؤمنين في توادهم وتراحهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى عضو منه تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » أخرجه البخارى ومسلم .

المعاداة للغير أن يريد إنزال المصرة به وصرف المنافع عنه ، ويعزم على ذلك إن قدر عليه ولم يعرض صارف يرجح الترك ، ( فرع ) وإنما يكونان دينيين حيث يواليه لكونه ولياً لله تعالى ، ويعاديه لكونه عدواً له ، كما نبه عليه صلى الله عليه وآله وسلم في قوله « من أحب الله وأبغض الله » الخبر . فإن لم يكونا كذلك فدينويان ، نحو : أن يحب الخبير لقرايته منه ، أو لنفعه له . ويجب له الشر لمضرته له أو لمن يحب ( فرع ) وإنما تحرم موالاة الكافر والفاسق الدينية فقط لما مر . وتجاوز الدينوية إلا ما حرمه الشرع من ذلك وهو ثلاثة أنواع : الأول تعظيمه بقول أو فعل ، وقد قال تعالى ( وليجدوا فيكم غلظة ) وقال أيضاً ( والله العزة لرسوله وللمؤمنين ) وفي تعظيمه إشراكه في العزة ، وللفاسق حكم الكافر في وجوب الاستخفاف به ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من مشى إلى ظالم وهو يعلم أنه ظالم فقد برىء من الإسلام » أراد من مشى إليه تعظيمه ، إما بزيارة أو تسليم أو تهنئة أو وداع ، لا حاجة عارضة يعلم أنه إنما مشى لأجلها فيجوز ، كما مشى صلى الله عليه وآله وسلم إلى بيت أبي جهل ليأمره بإيفاء غريمه ، وأما تعظيمه لمصلحة دينية فحائز ،

( قوله ) « من أحب الله وأبغض الله » الخبر . تمامه « وأعطى الله ومنع الله فقد استكمل الإيمان » . أخرجه أبو داود من رواية أبي أمامة .

( قوله ) « من مشى إلى ظالم وهو يعلم أنه ظالم فقد برىء من الإسلام » هكذا رواه الترمذى وغيره ولفظه . عن أوس بن شريحيل أحد بني أشجع أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « من مشى مع ظالم ليعينه ، وهو يعلم أنه ظالم ، فقد خرج من الإسلام » رواه الطبراني . وعن كعب بن عجرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أعينك بالله يا كعب بن عجرة من أمراء سيكونون من بعدى فمن غشى أبوابهم وصدقهم في كذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس منى ولست منه ، ولا يرد على الحوض ، ومن غشى أبوابهم أو لم يغش فلم يصدقهم في كذبهم ولم يعنهم على ظلمهم ، فهو منى وأنا منه ، وسيرد على الحوض » . هذا لفظ رواية الترمذى . وفي ذلك أحاديث أخر .

( قوله ) « كما مشى صلى الله عليه وآله وسلم إلى بيت أبي جهل » الخ . حكى في سيرة ابن هشام أن رجلاً من أراش أو أراشة قدم بإبل له مكة فابتاعها منه أبو جهل فمطله بأثمانها ، فأقبل الأراشي حتى وقف على نادى قريش - ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ناحية المسجد جالس - فقال : يا معشر قريش من رجل يؤديني على أبي الحكم بن هشام فأني رجل غريب ابن سبيل وقد غلبني علي حتى . فقال له أهل ذلك المجلس : أترى ذلك الرجل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهم يهزؤون به لما يعلمون بينه وبين أبي جهل من العداوة فاذهب إليه فهو يؤدئك عليه ، فأقبل الأراشي حتى وقف على رسول الله =

كما سيأتي ، فأما لمجرد استعطافه رجاء لآحسانه أو دفعا لمضرته فلا يجوز كما سيأتي (النوع الثاني) ما يحصل به إعانته على فسقه من قول أو فعل ، وإن لم يتضمن تعظيما ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «من لاق لهم دواة أو برى لهم قلما» الخبر ونحوه (النوع الثالث) الدعاء لهم بالمغفرة ونحو ذلك لقوله تعالى (ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين) الآية ، فهذه جملة ما يحرم فعله للفاسق من المنافع ، فأما الدعاء له بما يجوز من الله فعله كالرزق والعافية فلا بأس بذلك لا طول البقاء كما سيأتي (فرع) فأما معاداة المؤمن فلا يجوز دينيها ولا دنيويها مهما لم يصح فسقه ، (فرع) وليس من المعاداة الوحشة التي قل ماتخلو بين كثير من الفضلاء ، كما كان بين علي عليه السلام وبعض الصحابة ، وبين الحسنين وصنوهما محمد بن الحنفية ، وبين الحسن البصري وابن سيرين وبين واصل والحسن أيضا وغير ذلك كثير ، إذ لا يريد كل منهم بصاحبه ضرراً ، بل يدافع عنه ما أمكنه فلا عداوة ، وإنما ذلك نوع غل يجب مداقته ، (فرع) فأما التعاهد على المناصرة بين

== صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يا عبد الله إن أبا الحكم بن هشام قد غلبني على حقل قبله و إني غريب ابن سبيل ، وقد سألت هؤلاء القوم عن رجل يؤدبني عليه يأخذ لي حقي منه ، فأشاروا لي إليك فخذ لي حقي منه يرحمك الله . قال : فانطلق إليه ، فقام معه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما رأوه قام معه ، قالوا الرجل بمن معهم : اتبعه فانظر ماذا يصنع ؟ قال . وخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى جاءه ، فضرب عليه بايه ، فقال : من هذا ؟ قال : محمد فخرج إلي ، فخرج إلي وما في وجهه من رائحة قد انتقع لونه ، فقال : أعط هذا الرجل حقه . فقال : نعم لا أبرح حتى أعطيه الذي له . قال : فدخل فخرج إليه بحقه فدفعه إليه . قال : ثم انصرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال للأراشي : الحق بشانك ، فأقبل الأراشي حتي وقف علي ذلك المجلس ، فقال : جزاء الله عنى خيراً ، فقد والله أخذ لي حقي . قال : وجاء الرجل الذي يعشوه معه فأخبرهم الخبر ، ثم لم يلبث أبو جهل أن جاءهم ، فقالوا : ويلك مالك ، والله مارأينا مثل ما صنعت قط ، فقال : ويحكم ، والله ما هو إلا أن ضرب علي باني وسمعت صوته فملكته منه رعباً ، ثم خرجت إليه ، وإن فوق رأسه لفحلا من الإبل ، مارأيت مثل هامته ، ولا قصرته ، ولا أنيابه لفحل قط ، والله لو أبيت لأكلني ، انتهى .

(قوله) «من لاق لهم دواة» الخ . روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «إذا كان يوم القيامة نودى أين الظلمة وأعوان الظلمة وأشياء الظلمة حتي من برى لهم قلماً أو لاق لهم دواة فيجمعون في تابوت من حديد ويرمون في جهنم . حكاه في الشفاء وغيره .

المؤمن والفاسق أو الكافر، فقد ذكر (ص) بالله عليه السلام أنها موالاة توجب الكفر والفسق، والأقرب عندي أن المناصرة إنما تكون موالاة حيث تكون عامة، وهي أن يتعاقدا على أن وليهما واحد كائنا من كان، وعدوها واحد كائنا من كان فهذه موالاة محرمة قطعاً لتضمنها معاداة المؤمنين حيث يعادون الفاسق لفسقه أو الكافر لكفره، وأما إذا كانت خاصة نحو أن يتعاقدا على حرب قوم مخصوصين، فليست موالاة حقيقة فتوجب كفرأً أو فسقاً، لكن إذا كانت المناصرة عليهم حسنة، حسنت وإلا قبحت، لا لكونها موالاة، بل لكونها إعانة على منكر، فأما من يحسن حربه فلا بأس بالاستعانة عليه بالفاسق والكفار كما مر، وقد استعان الناصر ببجستان ملك الجوس وكان يغير إليه في مائة ألف من أتباعه، واستعان على عليه السلام بسعيد بن قيس وكان ملكاً في اليمن حتى قال فيه شعراً:

ولله در الحميري الذي أتى إلينا مغيراً من بلاد التهام

سعيد بن قيس خير حير والدأ وأكرم من في عربها والأعاجم

(فرع) ويستحق الموالاة والتعظيم من ظهر من حاله الإيمان وإن كان باطنه مغالماً لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «نحن نحكم بالظاهر والله يتولى السرائر»<sup>(١)</sup> ومن ثم صح أن يحكم للكلف أنه حط عن مرتبته التي يستحقها من التعظيم لما يظهر من حاله، وإن كان لا يصح منه أن يعتقد أنه مستحق للتعظيم في نفس الأمر، كما لا يقطع أنه من أهل الجنة، بل يعلم أنه يستحق من غيره التعظيم بالنظر إلى ما يظهر منه من حسن الطريقة، فإن لم يفعل له ما يستحق بالنظر إلى ظاهره، فقد حط عن مرتبته وليس له أن يطلب تبليغه تلك المرتبة إلا حيث لم يعلم أنه يستحق الإهانة لثلا يطلب ما ليس له، فإن لم يعلم أنه يستحق الإهانة فله المطالبة بما يستحقه لظاهر حاله في الإيمان، لأن التعظيم مستحق لمن لم يعلم فسقه من المؤمنين، فله طلب ما يستحقه، والغضب من الاستخفاف به، إذ هو ظلم حينئذ (فرع) قيل والموالاة والمعاداة يختصان من بين سائر الأحكام الشرعية العملية بأنه لا يجوز التقليد فيهما لافترعهما على الإيمان والكفر وهما علميان، أي لا يوالى إلا مؤمناً، ولا يعادى إلا كافراً أو فاسقاً فمن لم تعلم إيمانه يقيناً بما يظهر من حاله ما يقتضى إيمانه لا في نفس الأمر لم تزل ملك موالاته، ومن لم تعلم كفره أو فسقه يقيناً بما يظهر من حاله، لم تجز لك معاداته. فأما إقامة الحدود وحرب العوام للباطنية، وإن لم يحصل لهم علم يقين بالكفر والفسق، فإنما هو عمل يتعبد به، لا معاداة فإنها من

(١) ليس بمحدث كما نبه عليه الحفاظ بل هو من كلام (ش)

أفعال القلوب كما قدمنا ، فالأئمة وإن أمروا العوام بحرب الباطنية فليس إلا كأمر الحاكم بأقامة حد ولو أمروهم بالمعادة القلبية وإن لم يعملوا كفرهم أو فسقهم كان خطأ . هكذا ذكره بعض علماء المذهب وهو محتمل للنظر إذ يحتمل أن يقال : إذا قامت شهادة عادلة بإسلام يهودى أو توبة فاسق وجب إجراء الأحكام الإسلامية عليه والموالاتة من جلتها ، ولا إشكال في ذلك . وكذلك لو شهد أنه فعل ما يوجب التسق وجب إجراء حكم الفاسق عليه فينبغى التحقيق في ذلك . نعم ، فأما خبر الواحد العدل بإسلام أو فسق ، فالأقرب أنه لا يعمل به ، إذ لم يعمل صلى الله عليه وآله وسلم بخبر العباس وحده ، أن أيا طالب أسلم ويحتمل جواز العمل به كالجرح والتعديل عند من لم يعتبر الشهادة .

### فصل

والحجة هي الزم على نصرة من له بالزم وجه اختصاص من رحامة أو ملة أو ولاء ، ( فرع )  
والحجة على الحق جائزة ، بل واجبة ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « المؤمنون كالبنين يشد بعضهم بعضا »  
وعلى البطل محرم لقوله تعالى ( إذ جعل الذين كفروا في قلوبهم الحية حمية جاهلية ) ، فذمهم على ذلك ، والزم دليل القبح ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أو عصبية لحية أعمالها » ( فرع ) وليس من الحية القبيحة التعصب لهم أقارب الإنسان الباطلين بنير إبطلهم من جبن أو غيره ، فإنه صلى الله

( قوله ) « إذ لم يعمل صلى الله عليه وآله وسلم بخبر العباس وحده أن أباطالب قد أسلم » . قال في السيرة ما لفظه ، « فلما تقارب من أبي طالب للوت نظر العباس إليه يحرك شفتيه ، فأصغى إليه فقال : يا ابن أخى والله لقد قال الكلمة التي أمرته أن يقولها . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لم أسمع » انتهى

### فصل والحجة

( قوله ) « المؤمنون كالبنين » لفظه عن أبي موسى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا وشبك بين أصابعه » . أخرجه البخارى ومسلم .  
( قوله ) « أو عصبية لحية أعمالها » روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « إنما يؤتى الناس يوم القيامة من إحدى ثلاث : شبة في الدين ارتكبوها ، أو شهوة للذة آثروها ، أو عصبية لحية أعمالها » هكذا روى ، ولم يحضرني أصله والله أعلم .

عليه وآله وسلم حين منصرفه من بدر الكبرى لما سمع من ذم قريشا بالجن وهون أمرهم التفت إليه مغضبا فقال « مهلا يا أبا فلان ، فإن أولئك للآل » الخبر ، (فرع) ويعرم قصد إيذاء المسلم بسب أقاربه المبطلين ، إذ لا مصلحة في سبهم حينئذ . ولا حرج على التأذى بذلك ، إذ لا يمكنه دفعه .

### فصل

والمداينة ورد الشرع بدمها ، وفي الأثر « إذا رأيت الرجل محمداً في جيرانه وعشيرته فهو مدهان » أو كما قال : ومعناها التفاضي عن النكر لثلا يفض من فاعله ، قال الله تعالى ( ودوا لو تدهن فيدهنون ) وهي قبيحة شرعا لوجوب النهي عن النكر وأقله بالقلب ولو والدأ أو ولدأ ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم « القوا الفساق بوجوه مكفهرة » اقتضى الخبر أن من لم يلزمه النكير بلسانه فلال شرط لم يحسن منه البشاشة والطلاقة في وجه فاعله ، فهما حينئذ إدهان محرم لما فيهما من إيهاام عدم إنكار القبيح ، فأما لو قبح عليه بفعله أو بلسانه لم يلزمه بعد ذلك هجره والغلظة عليه في كل حال ، سيما إذا اضطر إلى مخالطته كالأزوجة والخادم الفاسقين لإجماع السلف على جواز مخالطتهما مع إنكار فسقهما حسب الإمكان ، (فرع) وليس من الإدهان إطعام الفاسق وأكل طعامه والنزول عليه وإزاله ، والسرور بمسرتة ، والعكس في بعض الأحوال ومحبة تخلص خير فيه أو لرحمة مع

(قوله) « لما سمع من ذم قريشا بالجن » قال في السيرة ، ثم ارتحل النبي صلى الله عليه وآله وسلم . يعني من بدر - حتى إذا كان بالروحاء لقيه المسلمون يهتفون بما فتح الله عليه ومن معه من المسلمين ، فقال لهم سلمة بن سلامة الأنصاري : ما الذي تهتفون به ، فوالله إن لقينا إلا عجائز ظلما كالإبل البعثة فنحن ناهم ، فتبسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال : أي ابن أخي أولئك اللأ .

### فصل . والمداينة

(قوله) « إذا رأيت الرجل » الظاهر أنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم <sup>(١)</sup> ، لكنه يقال إن في بعض الكتب المنزلة : « إذا رأيت الرجل محبوا في عشيرته محمداً في جيرانه ، فاعلم أنه لمدهان » والله أعلم . (قوله) « القوا الفساق بوجوه مكفهرة » هكذا روى والله أعلم .

(١) بل هو كلام سفيان بن عيينة



إظهار كراهة فعله وفعل الواجب من التكبير عليه كما كان منه صلى الله عليه وآله وسلم في مخالفة من سماه الله تعالى فاسقاً حيث قال تعالى (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) وقوله تعالى أيضاً (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين) إلى قوله تعالى (أن تبرؤم وتنسطوا إليهم) وقد أطلع على عليه السلام ابن ملجم بعد أن ضربه وأنزل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقد ثقيف في المسجد وهم كفار . فالفاسق أولي ولا بأس بإلانة القول لهم مع فعل ما يجب من التكبير ، لقوله تعالى (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن) وكفعله صلى الله عليه وآله وسلم مع الرجل الذي قال فيه حين آذن له حاجبه «بئس ابن أخي العشرة هو» . ثم آذن له ، وألان له القول ، كما حكته عائشة رضي الله عنها ، (فرع) فأما

(قوله) « كما كان منه صلى الله عليه وآله وسلم في مخالفة من سماه الله فاسقاً » . قال في الكشف «وبعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الوليد بن عقبة - أخا عثمان لأمه وهو الذي ولاه عثمان الكوفة بعد سعد بن أبي وقاص ، فصلى بالناس وهو سكران صلاة الفجر أربعاً ، ثم قال : هل أزيدكم ؟ فعزله عثمان عنهم - مصداقاً إلى النبي المصطلق ، وكانت بينه وبينهم إحنة ، فلما شارف ديارهم ركبوا مستقبليين له ، فحسبهم مقاتليه ، فرجع وقال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قد ارتدوا ومنعوا الزكاة . فغضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهم أن يزورهم ، فبلغ القوم فوردوا وقالوا : نعوذ بالله من غضبه وغضب رسوله فاتهمهم ، وقال لتنتهن أولاً بمن إليكم رجلاً هو عندي ، كنفسى يقتل مقاتلتكم ويسبي ذراريكم ثم ضرب يده على كتف علي بن أبي طالب ، وقيل بعث إليهم خالد بن الوليد فوجدهم منادين بالصلاة متجهدين ، فسلموا إليه الصدقات فرجع . قلت : وأنزل الله في ذلك (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) الآية (قوله) « وقد أطلع على عليه السلام ابن ملجم » . روى أن علياً عليه السلام لما ضربه ابن ملجم قال عليه السلام «أطعموه واسقوه وأحسنوا إيساره» فإن أعش فالحق حق ، أرى فيه رأيي وإن أمت فرأيكم في حقكم » هكذا في إحدى الروايات

(قوله) « وأنزل الرسول وقد ثقيف في المسجد وهم كفار » قد تقدم ذكره في كتاب الطهارة وهو مشهور (قوله) «كفعله صلى الله عليه وآله وسلم مع الرجل الذي قال فيه» الخ «عن عائشة أن رجلاً استأذن على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما رآه قال بئس أخو العشرة ، أو بئس ابن العشرة ، فلما جلس تطلق في وجهه وانبسط إليه ، فلما انصرف قلت : يا رسول الله : حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا ثم تطلعت في وجهه وانبسطت إليه ، فقال يا عائشة : ومتى عهدتني خفاشاً إن من شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شربه » هذه إحدى روايات حديث أخرجه الستة .

تمظيم أهل الشرف من الكفار والفاسق رجاء لرجوعهم إلى الخير ، أو انصرتهم الحق أو لخذلانهم الباطل أو نحو ذلك من المصالح العامة فلا إشكال في جوازه . كما فعل صلى الله عليه وآله وسلم مع كثير من رؤساء المشركين حتى بلغ من تعظيمه إياهم أن أفرشهم رداءه ، والذين أفرشهم رداءه خمسة أنصار : أبرهة الأصغر بن شرحبيل بن أبرهة بن الصباح القيل ، وهو الذي قال فيه صلى الله عليه وآله وسلم « إذا جاءكم كريم قوم فأكرموه » والأبيض بن جمال السبائي بن مرثد وهو الذي أقطعه صلى الله عليه وآله وسلم الماء العد ، ولا ملح لأهل اليمن غيره ، فاستقال فأقاله ، والحارث بن عبد كلال الأصغر ، وحجر بن وائل الحضرمي من ولد شبيب بن حضرموت بن سبا الأصغر وهو الذي قال له معاوية يغيره<sup>(١)</sup> حذاه فقال له : لست ممن يلبس أحذية الملوك . فقال : فأردفني خلقتك على الناقة . فقال : ولا أنت من أرداف الملوك . ولكن استظل في ظل ناقتي وكفى لك شرفاً . قال نشوان بن سعيد الحميري مفتخراً وكلهم من حبر ، وأقعد صلى الله عليه وآله وسلم عدى بن حاتم على نخدته قبل أن يسلم ، وقال فيه « إذا جاءكم كريم قوم فأكرموه » وهل يختص هذا النوع من التأليف بالإمام كالتأليف بالعطاء ؟ الأقرب أنه لا يختص إن حصلت علة حسنة وعليه يحمل قوله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا جاءكم كريم قوم فأكرموه » (فرع) فأما تعظيمه لمصلحة خاصة بالمعظم من تحصيل منفعة دنيوية ، أو دفع مضرة في نفس أو مال ، فالأقرب أن الشرع لم يبيحه لذلك

(قوله) « وهو الذي أقطعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الماء العد ولا ملح لأهل اليمن غيره » . قلت : في العبارة تسامح وقد تقدم التنبيه على ذلك .

(قوله) « وحجر بن وائل الحضرمي » هكذا في أكثر النسخ ، والصواب وائل بن حجر . وفي الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحث معه معاوية ليقطع له أرضاً بحضرموت ، فسار يوماً وهو راكب ومعاوية يمشي : فقال له معاوية : أردفني خلقتك ، قال : لست ممن أرداف الملوك ، قال : فأعزني عليك قال : لست ممن يلبس أحذية الملوك ، ولكن سر في ظل ناقتي وكفى لك بذلك غزراً ، أو كما قال : ويروى أنه دخل على معاوية بعد أن صار الأمر إليه ، فذكره ذلك ، فقال : وددت أني كنت أردفتك يومئذ .

(قوله) « إذا جاءكم كريم قوم فأكرموه » قد تقدم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك في حق جرير ، ولعله تكرر منه صلى الله عليه وآله وسلم .

(١) نسخة : يغيره ، والصواب : يستعيره

إذ عتاب قوله تعالى (تلقون إليهم بالمودة) وسبب نزولها وعموم لفظ أولها ، لكل عدو لله يقتضى تحريم ذلك ، إذ نزلت معاتبة على مداهنتهم رجاء منفعتهم ، ولفظها عام لكل موادة ، فلا يقصر على سببها ، وقد نهى الله سبحانه على ذلك فى قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم) إلى قوله (ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد فى سبيله فتربصوا حتى يأتى الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين) فنهى سبحانه على أن خوف المصرة من منابذة الظالمين فى النفس أو المال ومفارقة الأحباب ليس وجهاً مريضاً فى ترك جهادهم حيث وجب ، وإذا لم يكن كذلك لم يكن رجاء نفهم وخوف مضرتهم سبب ترخيص فى جواز تعظيمهم سيما وقد قرب من التصريح بدم من فعل ذلك حيث قال تعالى (إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كذبتم؟ قالوا كنا مستضعفين فى الأرض. قالوا: ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها) وكفى بظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم «القوا الفساق بوجوه مكفهرة» وقوله صلى الله عليه وآله وسلم «من مشى إلى ظالم وهو يعلم أنه ظالم فقد برىء من الاسلام» فلا يخرج من هذا العموم إلا ما خصته دلالة واضحة شرعية ولم يخص هذا الوجه بالجواز دلالة ، ولا يمكن قياس المصلحة الخاصة على المصلحة العامة مع أن الآيات التى قدمنا فى حكم المصلحة فى الفرق بين المصلحتين ، والخبر الذى رواه فى الشمس<sup>(١)</sup> فى ذم العلماء المواصلين للأمراء حيث قال «فأصبتم من دنياهم واعتزلتموهم فى دينكم» مصرح بتحريم ذلك بلا إشكال فأما ما اشتهر من مواصلة الحسن بن على عليه السلام لمعاوية ووزين العابدين لعبد الملك فمن بحث السير والآثار علم يقيناً أنهم لم يصلوا إليهم وصول تعظيم فى مجرد قصد زيارة أو تهنئة أو وداع أو وجه يقصدون به مداراتهم بوجه تعظيم وإنما وصلوا فى الروايات المذكورة إمام طابوا بين إلى حضرتهم أو لطلب

(قوله) «القوا الفساق» الخ. تقدم

(قوله) «من مشى إلى ظالم» الخ. تقدم

(قوله) «فأصبتم من دنياهم» الخ. عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «إن ناساً من أمتى سيتفقون فى الدين ويقرأون القرآن ، ويقولون ، نأى الأمراء فصيب من دنياهم ونعترلهم بدنياهم ، ولا يكون ذلك ، كما لا يحتج من القتاد إلا الشوك . كذلك لا يحتج من قولهم إلا» قال ابن الصباغ كأنه يعنى الخطايا . رواه ابن ماجه ورواه تقات .

(١) يعنى كتاب شمس الأخبار لبعض علماء الزيدية

حاجة عامة ، فإذا عرض خطاب أو فعل ظهر منهم الاستخفاف الكلي بهم بالقول والفعل ، ومنه القصة المشهورة للحسن بن علي مع معاوية وأخيه عتبة وعمرو بن العاص وماسجل عليهم في ذلك المجلس كل واحد وحده . ومنه ما روى أنه دخل على معاوية في بعض الحوائج ، فانقطع معاوية في مشورة بعض أصحابه في جانب المجلس ساعة ، فكتب الحسن بن علي في دواة معاوية هذين البيتين :

لنا الفضل يا هذا عليك ببذلنا إليك وجوها لم تشنها المطالب  
وإن الذي نعطيكم من حر أوجه لأفضل مما أنت معط وواهب

وكفى بما حكاه ابن عبد ربه في عقده والمسعودي في مروجه : أن معاوية بعد عقد الصلح قال

(قوله) « ومنه القصة المشهورة للحسن بن علي مع معاوية » الخ . حكى في كتاب جواهر الأخبار وغيره أنه اجتمع يوماً عند معاوية عمرو بن العاص وعتبة بن أبي سفيان والوليد بن عقبة والمغيرة بن شعبة فقال عمرو : يا معاوية ، إن الحسن بن علي قد أحيا أباه ، وقد قال فصدق وأمر فأطيع ، وخففت خلقه النعال ، وهذا رافعه إلى ماهو أرفع منه . فلو أرسلت إليه فأخذنا لك منه ، فقال معاوية : ما رأيته قط إلا كرهت عتابه ، وخفت جوابه ، ولئن أرسلتم إليه لانصفته منكم فأرسلوا إليه ، فلما دخل على معاوية سلم عليه فرحب به معاوية ، ثم قال : إني لم أرسل إليك وإنما هو لاء غلبوني على أمرى فأرسلوا إليك ، فلا يمتنع مكانى أن يجيبهم بما رأيت . فقال الحسن : سبحان الله للزلل منزللك والأمر أمرك ، والله إن كانوا غلبوك على ما أردت ، إني لأستحيك من الضعف ، وإن كنت أجبتهم إلى ما أرادوه إني لأستحيك من الفحش فبأيتهما تفر ، ومن أيتهما تفر ، ولو علمت أن هذا يراد بي لجئت ومعى من بنى هاشم عدتهم ليكنفهم فتسكلم عمرو بن العاص ثم عتبة بن أبي سفيان ، ثم الوليد بن عقبة ، ثم المغيرة بن شعبة ، وكلهم نال من الحسن ومن علي ، فلما سكتوا تكلم الحسن ، فقال : يا معاوية ، ما شتمني غيرك ولا أبداً إلا بك ، ولا أقول فيك إلا دون ماهو فيك . ثم ذكر بعض مثالبه ، ثم أجاب علي كل واحد منهم ، وذكر بعض مساوئهم ، فقال لهم معاوية : ذوقوا ذوقوا . فقال له الوليد : والله ما ذقتنا شيئاً إلا وقد ذقت ماهو أشد منه هذا حاصل القصة إجمالاً . وترك حكاية كلامهم اختصاراً وصيانة .

(قوله) « وكفى بما حكاه ابن عبد ربه في عقده ، والمسعودي في مروجه » الخ . قلت : قد اختلفت الروايات في صورة كلام الحسن عليه السلام يومئذ ، والذي ذكره المسعودي في المروج أن الحسن عليه السلام لما صالح معاوية لما ناله من أهل الكوفة ، وما نزل به . أشار عمرو بن العاص على معاوية وذلك بالكوفة ، أن يأمر الحسن أن يقوم فيخطب الناس ، فكره ذلك معاوية ، فقال عمرو : إني =

للحسن عليه السلام قم فأعلم الناس أنك قد سلمت لي هذا الأمر ، فقام وخطب وشكا من أهل العراق ، وكان مما قاله : إنما الخليفة من عمل بكتاب الله وسنة نبيه . وأما صاحبكم هذا فإنما هو رجل ملك ملكا يتمتع به قليلا ، ويعذب بسببه طويلا ( وإن أدري لعله فتنة لكم ومتاع إلى حين ) أو كما قال : وكذلك كل ما نقل من مواصلة العلماء الراشدين لبعض الظلمة ، فإنما كان اطلب حاجة أو إجابة طالب ، لا مجرد تعظيم بتسليم أو تهينة أو وداع . نعم ربما نقل عن مال قلبه إلى الدنيا واتبع هواه من العلماء مواصلة تعظيما ، فقال فيه زين العابدين « أكل من حلواهم فال في هواهم » فلا يحتاج بفعل مثلهم إلا ضال عن الطريق ، ( فرع ) فأما إتيانهم لمجرد وعظ أو تذكير أو أمر بمعروف ، فلا إشكال في جوازه ، كما أتى صلى الله عليه وآله وسلم أبا جهل إلى بيته ليأمره بإيفاء غريمه وذلك مشروط بأن يعلم مقصده حتى لا يتوهم منه قصد تعظيم لهم بذلك لأنه يكون حينئذ مصلحة تعارضها مفسدة مساوية أو راجحة ، ( فرع ) فأما لو كان الظالم هو الذي وصل إلى الفاضل تعظيما له فلا بأس بالقيام في وجهه ولقائه مكافأة له على إحسانه وهو في تلك الحال ليس بمعظم على حد تعظيم الفضلاء ، بل هو المعظم للفاضل بوصوله ولأن فيه مصلحة دينية لاتعارضها مفسدة راجحة أو مساوية ، وتلك المصلحة هي استدعاؤه بذلك إلى تعظيم الفضلاء وليس له مكافأته بأن يصله إلى منزله تعظيما ، لا الحاجة سوى التعظيم ، لأنه في تلك الحال يكون هو المعظم بالوصول إليه خالصا وقد نهينسا عن تعظيمهم إلا

== أريد أن يبدو عيه في الناس ، فإنه يتكلم في أمور لا يدري ما هي ولم يزل به حتى أطاعه . فخرج معاوية فخطب الناس ، وأمر رجلا فنادي : حسن بن علي ، فقام إليه ، فقال : قم يا حسن فكام الناس ، فقام وتشهد ، ثم قال : أما بعد أيها الناس ، فإن الله هداكم بأولنا ، وجعلن دماءكم بآخرنا ، وإن لهذا الأمر أمدا ، والدنيا دول . قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم ( فإن تولوا فقل آذنتكم على سواء ، وإن أدري أقرب أم بعيد ما تنوعدون ) ( إنه يعلم الجهر من القول ويعلم ما تكتمون ، وإن أدري لعله فتنة لكم ومتاع إلى حين ) ثم قال في كلامه ذلك : يا أهل الكوفة ، لو لم تذهل نفسي عنكم إلا لثلاث خصال ، لنهلت : مقتلكم أبي ، وسلبكم ثقلي ، وطعنكم في بطني ، وإني قد بايعت معاوية فاسمعوا له وأطيعوا » انتهى . ولعل الذي في الكتاب رواية العقد ، والله أعلم .

( قوله ) « فقال فيه زين العابدين » الخ . قيل هو ابن شهاب الزهري ، والله أعلم .

( قوله ) « كما أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبا جهل » تقدم .

لمصلحة عامة كما قدمنا . وقد كره (م) أكل طعامهم وقبول عطاياهم لما يورث من محبتهم وهي محرمة . قال مولانا<sup>(١)</sup> عليه السلام « فإن أحسنوا إلى المؤمن لم يجب عليه من شكرهم أكثر من الاعتراف بأنهم أنعموا واليسير من التعظيم الذي لا يظهر لهم فيه جلالة كالقيام في وجه من وصل بنفسه معظماً لأهل الفضل ، فهذا القيام لا أثر له في جنب وصوله بنفسه إلى الفاضل بخلاف وصول الفاضل إلى منازلهم لقصد وجه تعظيم من تهتة أو غيرها ، فجلالته في ذلك ظاهرة ، إذ لو جوزنا ذلك لم يفترق الحال بينهم وبين أئمة الهدى فيما يستحقون من التعظيم . فأما إطعامهم وإنزالهم فليس بتعظيم ، بل تفضل وإحسان ، كالإحسان إلى الذميين وإلى الزوجة والخادم الفاسقين ، (فرع) فمن لا يمكنه المقام في جهتهم إلا بتعظيمهم ومواصلتهم لزمته الهجرة ، إذ من لم تمكنه الإقامة في جهة إلا بفعل قبيح لزمته الهجرة بلا خلاف كما تقدم بدليل (إن الذين توفاهم الملائكة ظلال أنفسهم) الآية ، (فرع) ومن يدع المداينة عندى التبدل في الله تعالى في الحاور والمكاتبة وما قد أطبق عليه أكثر الناس من المكاتبة بأقل العبيد وأصغر المالك على مراتبه المعروفة فإنه حادث مبتدع ابتدعه من خايط من المسلمين إلى بلاد العجم ورأى ما تعامل به ملوكها من ذلك وهو بقية من عبادتهم إياهم وكان حدوثه في الدولة الأموية وقت الوليد الخليفة ، فإنه نهي أن يخاطب أو يكتب بمثل ما يخاطب به الناس ، وضرب رجلاً بسبب ذلك حتى مات ، ولم يكن منه شيء عهد صلى الله عليه وآله وسلم ولا عهد الخلفاء الراشدين بعده صلى الله عليه وآله وسلم ، بل كان صدر مكاتبتهم بعد التسمية : من فلان بن فلان إلى فلان بن فلان سلام عليك ، وإنى أحمد الله إليك وأعرفك بكذا ولم يزل كذلك حتى حدثت هذه البدعة ، وقد قدمنا في كتاب الملل ما رواه سليمان بن أرقم حيث قال : شهدت الحسن - يعني البصري - إذ جاءه كتاب عمر بن عبد العزيز « أما بعد فإنه بلغني أنك تقول في القدر قولاً ، فاكتب إلى برأيتك فيه » فقال لعبد الله ابنه : اكتب : من الحسن ابن أبي الحسن إلى عمر بن عبد العزيز ، فقال له ابنه : تبدأ باسمك قبل اسمه . فقال : إنه من السنة كذلك كانت السنة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر . ودليل كون هذه

(قوله) « وقت الوليد الخليفة » هو الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، قام بالأمر بعد أبيه وكان خليعاً زنديقاً مهتكم ، فخرج عليه ابن عمه يزيد بن الوليد الملقب الناقص لأنه نقص من أرزاق الجند وخرج معه الناس عليه فقتله ، فقام بالأمر بعده ، وسار في الناس سيرة حسنة حول ستة أشهر ثم مات .

(١) يعني مؤلف هذا الكتاب ، وهذه العبارة لبعض تلامذته

البدعة مكروهة إن لم تكن قبيحة محرمة، قوله صلى الله عليه وآله وسلم « من ملك عبداً أو أمة فلا يقل عبدي ولا أمتي ، وليقل فتاى أو فتاى فإن العباد عباد الله والإماء إماءه » أو كما قال : والنهي يقتضى القبح إلا لقرينة ، وإذا نهى عن ذلك في حق المملوك ، فالحر أولى ، فإذا قبح أن يقول للمملوك : أنت عبدي ، قبح أن يقول الحر : أنا عبدك ، أو أقل عبيدك ، وهو وإن كان مجازاً واستعمال المجاز جائز . فقد ورد النهي عن إطلاق لفظ التعبد لغير الله فوجب امتثاله ، وأكثر ما سعى العبد في القرآن فتى . قال الله تعالى (من فتياتكم المؤمنات ) فسمى الإماء فتيات ، ونحوها كثير ، كقوله تعالى ( وقال لفتيانہ اجعلوا بضاعتهم في رحالمهم ) وقوله ( تراود فتاها عن نفسه ) ونحوها ، وأما قوله تعالى ( وأنكحوا الأيامي منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم ) فهو لا يكتفى في جواز إطلاق هذا اللفظ منا بعد ورود النهي عنه ، لأنه يجوز من الله سبحانه ما لا يجوز منا ، ألا ترى أنه يجوز من الله تعالى أن يقسم بالخلوقات من السماء والطارق ونحوها ، ولا يحسن منا للنهي ، فكذلك هذا لا يقال : قد أجمع المسلمون على جواز استعماله ولم يمنعه أحد لأننا نقول إجماع أهل العصر ممنوع ، فإنه بلغنا أن بعض الفضلاء كان يترك المكاتبية تحرجاً بما استعمله الناس من هذه البدعة ولم يمكنه المكاتبية بغيرها لثلاث ينسب إلى التكبر ، ثم إنه لم ينقل الإجماع تواتراً ولا آحاداً ، وإنما ذلك قياس للغائبين على الحاضرين من دون طريقة ناظمة ، ( فرع ) ومن البدع الحديثة ، الدعاء لأهل الدول بتخليد الملك في محاورة أو مكاتبية ، فإن كان ظالماً فقبیح محرم ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من دعا لظالم بالبقاء فقد أحب أن يعصى الله في أرضه » وهذا نص صريح أيضاً . وأما إذا كان محققاً فمكروه أيضاً عندي ، لتضمنه طلب ما قد أخبر الله تعالى أنه لا يفعله حيث قال تعالى ( وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد ) فهو بمنزلة الدعاء بأن لا تقام قيامة ولا تجعل دار غير هذه الدار ، فأما

( قوله ) « من ملك عبداً أو أمة » لفظ الحديث عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا يقولن أحدكم عبدي وأمتي ، ولا يقولن المملوك ربى ولا ربى ، وليقل المالك فتاى وفتاى ، وليقل المملوك سيدى وسيدتى ، فإنكم المملوكون والرب الله عز وجل » أخرجه البخاري وأبو داود واللفظ له .

( قوله ) « من دعا لظالم بالبقاء فقد أحب أن يعصى الله في أرضه » هكذا روى والله أعلم .

كونه قاصداً طول البقاء ، فذلك لا يفيد له لفظ الخلد إلا مع قرينة لأنه موضوع للدوام الذى لا انقطاع له ، ألا ترى إلى قوله تعالى حاكيا عن إبليس (ماها كما ربكنا عن هذه الشجرة إلا أن تكونا ملكين أو تكونا من الخالدين) وقال (هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى) فلفظ الخلد إذا أطلق أفاد ما ذكرنا ، فقيح الدعاء للقائى به من غير قرينة لفظية وإن كان قد تسامح بذلك بعض أئمتنا المتأخرين، (فرع) وأما الدعاء بطول البقاء فيجوز للمحقق لا للمبطل، للخبر، (فرع) فأما استعمال شمس الدين وعماد الدين ونحوهما فببتدع أيضا ، لكن لا بأس به لجريه مجرى القرب الذى يتضمن تشريفاً كالتسمية بصالح وبالفضل والأسد ونحو ذلك. ولم يرد نهى عن مثل ذلك ، فأما استعمال لفظ سيدى ومولائى للصاحب الذى ظاهره الصلاح فلا حرج أيضا لظهور استعماله فى المصدر الأول لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولغيره. فأما استعمال اللقائم والمقر والجناب والجلوس ونحوها ، فمجازات لم يرد دليل على قبحها ، وإن كانت السنة التامى بالسلف الصالح ، وقد ذكرنا كيفية مكاتبتهم ، وأما استعمال الأفضل والأكمل ونحوهما ، فلا يحسن لمن ليس على تلك الصفات ، إذ هو كذب .

### فصل

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم «حب الدنيا رأس كل خطيئة» يوجب على المكلف معرفة تفسير الدنيا ما هنا ليحجب حياها ، وإلا لم يأمن الخطأ فنقول : لا خلاف أن محبة جمع المال الحلال لتحصيل الكفاية ليس بخطأ ، فليس من حب الدنيا ، وكذلك محبة حفظ المال من دار وعقار وذهب وفضة ونحوها وعمارتها ، والاحتراز عليها من الضياع ليس بخطأ ، فليس من حب الدنيا ، وكذلك محبة التلذذ بالمباحات من المطاعم والملابس والراكب والمناكب والبنيان المباحات ليس بخطأ ، لقوله تعالى (قل من حرم

### فصل

(قوله) صلى الله عليه وآله وسلم «حب الدنيا رأس كل خطيئة»<sup>(١)</sup> تمامه ، «وحبك للشئ يعنى ويصم» ذكره رزين من رواية أنس ، وذكر أيضا عن حذيفة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول فى خطبته : «الجر جماع الإثم والنساء حبال الشيطان ، وحب الدنيا رأس كل خطيئة» .

(١) رواه البيهقى فى الشعب عن الحسن مرسل



زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ( فليس من حب الدنيا ، ( فرع ) فقلخص مما ذكرنا أن الدنيا التي نهينا عن حبها هي الشرف والمال المطلوبان للمباهاة والمكاثرة والعلو على من عدمهما ، لا للكفاية أو لمصلحة دينية أو تجمل بين الناس ، وقد نبه الله سبحانه على هذا المعنى الذي ذكرنا بقوله تعالى ( تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً ) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ما ذئبان ضاريان في زريبة غنم بأضر من حب الشرف والمال ، على المسلم في دينه » أو كما قال . فالآية الكريمة والخبر كالمصرحين بأن المراد بحب الدنيا الذي نهينا عنه هو حب الشرف والمال طلباً للعلو كما قدمنا ، فأما لتطلب التجمل في الناس فلا بأس في ذلك ، ومعنى التجمل حصول جمال يحصن من حصل له من أن يستخف به أو يحط عن مرتبته التي يستحقها لظاهر حاله ، فينبذ يخف التكليف في ذلك على من له أدنى مسكة في الدين والحمد لله رب العالمين فإنه لا يطلب الشرف والمال لذلك إلا المتجبرون المتمردون على الله تعالى لا المؤمنون الخاشعون وبالله العصمة ومنه التوفيق .

### فصل

والجبن هو البخل بالنفس ولا إشكال في تحريمه حيث يجب بذلها في طلب العدو ومدافعتة ، لقوله تعالى ( ومن يؤلم يومئذ ذره ) الآية . وقال الله تعالى ( كتب عليكم القتال وهو كره لكم ) فأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم « الجبن والجرأة غريزتان يضعهما الله حيث يشاء » والفرائض لا يتعلق بها تحريم

( قوله ) « ما ذئبان ضاريان » الخ ، لفظه عن كعب بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « ما ذئبان جائعان أرسلتا في غنم بأفسد لها من حرص المرء على المال والشرف لدينه » أخرجه الترمذي .

### فصل والجبن الخ

( قوله ) « الجبن والجرأة غريزتان يضعهما الله حيث يشاء » الصحيح أن هذا من كلام عمر ، ولفظه عن مالك قال : بلغني أن عمر كان يقول « كرم المؤمن تقواه ودينه حسبه ومروءته خلقه ، والجرأة

ولتحليل، فإننا نقول: المعلوم من لغة العرب تسمية الاقدام على العدو شجاعة وجراءة والقرار منه جبنًا، وتعلق للدح والذم بهما فبطل كونهما غريزة، فوجب حمل الخبر على أن المراد أن سبب الجبن والجرأة غريزتان باعثتان عليهما فسمى للسبب بتسمية سببه تجوزاً، كتسمية الدية عقلاً، فكأنه قال صلى الله عليه وآله وسلم «الباعث على الجبن والجرأة غريزتان» فلما كثر استغنى بالمسبب فقيل الجبن والجرأة غريزتان. والمعنى أن من الناس من يبنى الله قلبه بنية تقبل الشجاعة وتبعث عليها أو الجبن وتبعث عليه، وفي تحقيق تلك البنية أبحاث يطول شرحها. وهذا القدر يكفي فيما قصدناه والبخل عبارة عن شدة حب المال الحاملة على منعه حيث وجب بذله، والبخل في التحقيق هو منعه وسبب المنع شدة حبه كما قلنا في الجبن، وقد ذم الله الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل فاقضى قبحه. وقال تعالى (ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه) وهو منعه عما يجب صرفه فيه من تحصيل نفع أو دفع ضرر أو ذم، والتقتير هو أن ينفق منه دون الكفاية مع سعته للكفاية، وقد ذمه الله تعالى في قوله (ولم يسرفوا ولم يقتروا) والسرف والتبذير في اللغة صرف المال في ما لا يجلب نفعاً ولا ثناء ولا يدفع ضرراً عن نفس أو مال أو عرض، وقد قال الله تعالى (لم يسرفوا) وقال أيضاً (ولا تبذر تبذيراً. إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين) وقد حرم الشرع صرفه لمجرد الثناء، قال الله تعالى (كالدنى ينفق ماله رياء الناس) فهو في الشرع إضاعة للمال أو صرفه في وجه قبيح والزهد في الشرع ترك المباحات التي يخشى أن يحمله التولع بها على الدخول في الشبهات محافضة عليها، وقد وردت الآثار بنده، كقوله صلى الله عليه وآله وسلم «ألا وإن الزاهد في الدنيا أراح قلبه وبدنه في الدنيا والآخرة» (نعم) ولا زهد في ثلاث المرأة الحسنة، وإن غالى في مهرها لما في ذلك من تكميل الدين مهما لم تكن من المنعمات الآتية لا يقتنعن بدون اللذات في المطعم والملبس ولا في استعذاب

والجبن غرائز يضعها الله حيث يشاء، فالجباب يفر عن أبيه وأمه. والجرى، يقاتل عمن لا يؤب إلى رحله، والقتل حنف من الختوف، والشهيد من احتسب نفسه على الله تعالى. أخرجه الموطأ. (قوله) «ألا وإن الزاهد في الدنيا أراح قلبه وبدنه في الدنيا والآخرة»<sup>(١)</sup> لم أقف على أصله لكن له شواهد.

(١) رواه ابن لال في مكارم الأخلاق بلفظ «الزهد في الدنيا يريح القلب والبدن والرغبة في الدنيا تعذب القلب والبدن»

الماء ، إذ قد كان يستعذب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم من الأمكنة النازحة ، ووجهه أنه لا يحتاج في ذلك إلى كسب الأموال بدليل قوله تعالى (وما أنتم له بمخازنين) ولا في اختيار المسكن السليم عن الوباء الجامع للمرافق ، إذ لا يحتاج في ذلك إلى غرامة ، لأن الأرض لله تعالى إلا حيث يكون دينه في غير ذلك المسكن أكل ، فإن تركه حينئذ يكون زهداً .

### فصل

والفرح هو السرور الذي يصدر منه أفعال طرب ، فإن كان بمحظور فمحرم ، لقوله تعالى (إن الله لا يحب الفرحين) وقوله تعالى (ذلكم بما كنتم تفرحون في الأرض بغير الحق) ، (فرح) فأما الذي يقتزن به مباح من لعب بانجيل ونحوه من المباحات ، فإن كان فرحاً بمحظور فقيح للآية ، فلا يجوز النظر إلى ذلك اللعب حينئذ لحظه ، و« لا يحل لعين ترى الله يعصى فتطرف حتى تغير أو تنتقل » وإن كان فرحاً بمباح أو مندوب أو نعمة حصلت ، فالأقرب أنه لا حرج فيه لما ورد في التدفيع في العرسات والأعياد ، وقد قال تعالى (ويؤمئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء) وما روى عن جماعة من الصحابة أن رجلاً منهم حبل حين حصلت له مسرة يبشري وهو نوع لعب عند فرح .

(قوله) « إذ قد كان يستعذب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم من الأمكنة النازحة » قد تقدم أنه كان يستعذب له الماء من بيوت السقيا وهي عين بينها وبين المدينة يومان .

### فصل والفرح الخ

(قوله) « لا يحل لعين » الخ تقدم .

(قوله) « وما روى عن جماعة من الصحابة » الخ ، روى في حديث تنازع على وجعفر وزيد بن حارثة في ابنة حمزة أيهم يكفلها أنه لما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلى عليه السلام « أنت مني وأنا منك ، حبل ، ولما قال لجعفر ، أشبهت خلقي وخلقى حبل ، ولما قال لزيد أنت أخونا ومولانا حبل » وأصل الحديث في الصحيحين وغيرهما من دون ذكر الحبلان .

## فصل

والجزع هو الغم الذي يقتزن به فعل من خمش وجه أو شق جيب أو كسر سلاح أو هقر بهيمة أو شكوى بصوت ، وقد ورد النهي عن الجزع في آثار كثيرة ، كقوله صلى الله عليه وآله وسلم «صوتان فاجران ملعونان في الدنيا والآخرة» الخبر ونحوه ، ولا إشكال في تحريمه حيث كان على مصيبة دنيوية حادثة من جهة الله تعالى ، وكذلك ما كان من جهة غيره . وأما الجزع لمصيبة في الدين نحو أن يجزع لمصيبة فعلها ندماً ، فالأقرب أنه غير منكر ، إذ لم ينكر صلى الله عليه وآله وسلم على من أتاه يحشو التراب على رأسه لما واقع أهله في رمضان .

## فصل

قوله صلى الله عليه وآله وسلم «الناس كلهم هلكي إلا العالمون ، والعالمون كلهم هلكي إلا العالمون والعالمون كلهم هلكي إلا المخلصون ، والمخلصون على خطر عظيم» يوجب على سامعه إمعان النظر

## فصل . والجزع

(قوله) «صوتان فاجران» الخ . لفظه عن أنس ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «صوتان ملعونان في الدنيا والآخرة ، مزمار عند نعمة ، وورثة عند مصيبة» رواه البراز وتقدم نحوه في كتاب الجنائز وغيره .

(قوله) « إذ لم ينكر صلى الله عليه وآله وسلم على من أتاه يحشو التراب على رأسه لما واقع في رمضان » . قلت : قد تقدم لكن ليس فيه ذكر حشو التراب ، والله أعلم .

## فصل

(قوله) « الناس كلهم هلكي إلا العالمون ، والعالمون كلهم هلكي إلا العالمون والعالمون كلهم هلكي إلا المخلصون ، والمخلصون على خطر عظيم » (١) . قلت : لم أقف على أصل لهذا الخبر في مكتب الحديث العترة على أنه مستقيم المعنى والله أعلم . وفي كتاب إحياء علوم الدين للغزالي ما لفظه : «وليت =

(١) هو من كلام سهل بن عبد الله التستري ، وليس بمحدث

في معرفة مواقع الخطر الخوف بعد حصول العلم والعمل والإخلاص لله تعالى فيهما . والأقرب أن الخوف على المكلف بعد حصول ذلك منه ، إنما هو حصول ما يحبطه من المعاصي ، وأنه لا تكليف عليه بعد استكمال الثلاث ، العلم والعمل والإخلاص ، إلا في حفظه مما يحبطها من المآثم الباطنة التي يجوز ذهول الخاطر عن عظم خطرهما فيتسامح فيها ، وقد قال الله تعالى منبها على ذلك ( أن تحبط أعمالكم وأتم لا تشعرون ) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إياكم ومحقرات الذنوب فإن لها عند الله طالبا » وكذلك التحفظ من أمر يدق وجه قبجه فيراه العبد حسنا وهو في علم الله قبيح فيؤتى من إخلاله بالنظر الصحيح فيه ، وقد ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم التحذير من الذنب الذي لا تمحوه التوبة حتى قيل : وأي ذنب لا تمحوه التوبة . فقال مامعناه « إنه الذنب الذي يعتقد العبد من الإحسان وهو عند الله تعالى من العصيان » فلا خطر يخشاه العالم العامل المخلص إلا أحد هذين الوجهين وقد نبه صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك بقوله « حراسة العمل أشد من العمل » وقوله صلى الله عليه وآله وسلم

من اجتهد تعلم ، ولت من أبحر استغنى ، ولت من صام وصلى غفر له ، فالناس كلهم محرومون إلا العالمون ، والعالمون كلهم محرومون إلا العاملون ، والعالمون كلهم محرومون إلا المخلصون ، والمخلصون على خطر عظيم » انتهى .

(قوله) « إياكم ومحقرات الذنوب » الخ ، لفظه عن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لها « يا عائشة ، إياك ومحقرات الذنوب : فإن لها من الله طالبا » رواه النسائي ، واللفظ له ، وابن ماجه ولا بن حبان نحوه ، وله شواهد .

(قوله) « وقد ورد عنه التحذير عن الذنب الذي لا تمحوه التوبة » الخ . قد يروى بلفظ آخر وهو أنه ، قال صلى الله عليه وآله وسلم « اتقوا ذنبا لا يغفر قيل وما الذنب الذي لا يغفر يا رسول الله ؟ قال : الذي يحسبه صاحبه هينا وهو عند الله عظيم » والله أعلم .

(قوله) « حراسة العمل أشد من العمل » لفظه عن أبي الدرداء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « إن الإبقاء على العمل أشد من العمل ، وإن الرجل لعمل العمل فيكتب له عمل صالح معمول به في السر يضعف أجره سبعين ضعفا ، ولا يزال الشيطان به حتى يذكره للناس ويعلمه فيكتب له علانية ويمحى تضعف أجره كله ثم لا يزال به الشيطان حتى يذكره للناس ، ويجب أن يذكر به ويحمد عليه فيمحي من العلانية ويكتب رياء ، فاتق الله أمرؤ صان دينه وإن الرياء شرك » رواه البيهقي ، وقال المنذرى : أظنه موقوفا .

وآله وسلم « لو صليتم حتى تكونوا كالحنايا وصتمتم حتى تكونوا كالأوتار وتوفيتهم ما بين الركن والمقام مانعكم ذلك إلا بالورع ، ألا وإن الدين الورع ، ألا وإن الدين الورع ، ألا وإن الدين الورع » ، ( فرع ) وقائد الورع استشعار الخوف ، وقائد الخوف عدم الغفلة عن قصر المدة وقرب الرحلة وتجديد ذكر الموت وقدره صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أكثروا ذكر هادم اللذات » ، الخبر . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « كفى بالموت واعظا » والله در بعض

( قوله ) « لو صليتم حتى تكونوا كالحنايا » النخ ، الروايات فيه مختلفة بزيادة وتقصان وتبديل ، والصحيح أنه من كلام ابن عمر وليس من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم .  
( قوله ) « أكثروا من ذكر هادم اللذات » الخبر . رواه ابن ماجه والترمذى وغيرهما . وعن أنس قال : « إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر بأناس وهم يضحكون ، فقال : أكثروا من ذكر هادم اللذات أحسبه ، قال : فإنه ما ذكره أحد في ضيق من العيش إلا وسعه ، ولا في سعة إلا ضيقه عليه » رواه البزار . وعن أبي سعيد قل : « دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مصلاه فرأى ناسا ، كأنهم يكشرون ، فقال : أما إنكم لو أكثرتم من ذكر هادم اللذات لشغلكم عما أرى ، فأكثروا ذكر هادم اللذات الموت » هذا طرف من حديث رواه الترمذى وغيره . وعن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أكثروا ذكرها ذم اللذات - يعنى الموت - فإنه ما كان في كثير إلا قلله ولا قليل إلا جزأه » رواه الطبرانى ( ح ) هادم بالذال المعجمة لا يجوز غيره أى قاطع على ما ذكره السهيلي ، والأستوي وابن النوى . وقيل : بالهملة . وقيل : يجوز بهما . وقال مجد الدين الشيرازى : هو بالهملة أشهر ، وبالهمزة أرجح . والصحيح الأول والله أعلم .

( قوله ) « كفى بالموت واعظا » عن عمار : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « كفى بالموت واعظا ، وكفى باليقين غنى » رواه الطبرانى . وعن ابن عمير قال « أثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاشر عشرة ، فقام رجل من الأنصار ، فقال : يا رسول الله من أكيس الناس ، وأحزم الناس ؟ قال : أكثرهم ذكراً للموت وأكثرهم استعداداً للموت ، أولئك الأكياس ، ذهبوا بشرف الدنيا وكرامة الآخرة » رواه ابن أبى الدنيا والطبرانى وغيرهما . وعن سهل بن سعد قال : « مات رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجعل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يثنون عليه ويذكرون عبادته ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ساكت ، فلما سكتوا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل كان يكثر ذكر الموت ؟ قالوا : لا ، قال : فهل كان يدع كثيراً مما يشتهى ؟ قالوا لا . قال : ما بلغ صاحبكم كثيراً مما تذهبون إليه » رواه الطبرانى . وعن أنس قال : ذكر عند النبي =

الحكماء حيث يقول « لتكن طاعتك لله تعالى بقدر حاجتك إليه وجرأتك على المعاصي بقدر صبرك على النار » أو كما قال . والله در بعض الواعظين حيث يقول « يامقهوراً بغلبة النفس صل عليها بطول العزيمة فإنها إن عرفت جلدك استأسرت لك وامنعها لذيد المباح لتصلطلها على ترك الحرام ، الشيطان والدنيا عدوان بائنان عنك ، والنفس عدو مباطن ومن أدب القتال قواه تعالى ( قاتلوا الذين يلونكم من الكفار ) وكفى بقول الملك الجليل في محكم التنزيل تأديباً وتهديباً ، ( وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى )

ولنختم كتابنا هذا بهذه الآية الكريمة تفاؤلاً لعل الله سبحانه وتعالى بكرمه ولطفه يحمل خاتمة أعمالنا التقوى ومجانبة الأهواء ، وعاقبة أمرنا سكون جنة المأوى ، فهو أكرم مسئول ، وخير مأمول .

---

== صلى الله عليه وآله وسلم رجل بعبادة واجتهاد فقال : « وكيف ذكر صاحبكم للموت ؟ قالوا : ما نسئمه يذكره . قال : ليس صاحبكم هناك » رواه البزار والأحاديث في نحو ذلك كثيرة ، وفيما ذكر كفاية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد . اللهم إنا نسألك أن تمدنا بمداد التوفيق والتسديد ، وأن تيمتنا على التوبة والتوحيد ، وأن تجعلنا من الأمنين يوم الوعيد ، وأن تصلي على سيدنا محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد .

# فهرست

الجزء الخامس من البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأئمة

صفحة :		صفحة :
٣	كتاب الإقرار	١٦
..	معناه لغة وعرفا والدليل عليه من الكتاب والسنة	فصل . والدرم لما يتعامل به في البلد
٦	فصل في الألفاظ التي يثبت بها الإقرار	١٨
..	فصل . ومن ادعى شيئا ، فقال المدعى عليه : نعم أو صدقت .. الخ	فصل . ويستبرئ الزنا أربعة رجال
٧	كان إقراراً	٢١
٧	فصل . ومن قال : أنا مقر بما تدعيه ، فوعده ، الخ	فصل . ولا تصح من صبي الخ
٨	فصل . ومن ادعى على غيره ألف درهم ، فقال المدعى عليه : وهي صحاح فوجهان :	٢٣
٨	فصل . ومن قال : غصبت فلانا شيئا ثم فسرته بأنه غصبه نفسه ، لم يقبل	فصل . ولا تصح من كافر جري
١٠	فصل . ويصح استثناء البعض لا الكل	٢٥
١٢	باب الأقرار بالنسب	فصل . في بيان ضروب الخلاف بين المسلمين
..	فصل . ويصح إقرار الرجل بولد أو والد الخ ..	٣٩
١٥	فصل . ويصح الإقرار بالنكاح إجماعا كالحقوق	فصل . وتصح الشهادة على الشهادة إجماعا
١٦	فصل . ويصح الإقرار بالولاء عتقا أو مولاة	٤٠
		فصل . ولا يصح إرعاء واحد على اثنين إجماعا
		٤١
		واختلاف الشاهدين في زمان الإقرار ومكانه لا يضر
		٤٣
		ومن ادعى ما يمين مضيفا إلى سببين الخ
		٤٤
		فصل . وإذا رجع الشهود قبل الحكم لم يحكم بها
		٤٨
		فصل . والجرح ارتفاع أحد أركان المدالة
		٥٠
		فصل . والمدالة هي تلازمة التقوى والمروءة



صفحة :	٥٢	فصل . ولا تصح لغير مدع إجماعا	٧٣	فصل . وتسقط بموت المكفول به إجماعا	صفحة :
	٥٤	كتاب الوكالة	٧٥	فصل . والقول لمدعى صحة الكفالة	
	٥٥	فصل . في بيان أركان الوكالة	..	باب في معنى الضمان	
	٥٦	فصل . ولا تصح في قرينة بدنية إلا لعبد	٧٦	فصل . في بعض ألفاظ الكفالة	
	٥٨	فصل . وكل من له التصرف في شيء فيه التوكيل فيه	..	فصل . ويصح ضمان المجهول ووقوفه على الشرط	
	٥٩	فصل . وإلى وكيل البيع العقد . والدليل على ذلك	٧٧	فصل . ويرجع الأمور بها والتسليم مطلقا	
	٦٠	فصل . ويصح التوكيل بالشراء إجماعا	٧٩	فصل . والقول لمنكر فسادها	
	٦٢	فصل . ويصح التوكيل في النكاح	٨٠	كتاب التفليس	
	..	فصل . ويصح التوكيل في الخصومة	٨٣	فصل . وإذا أفلس المشتري والسلعة قائمة النخ ..	
	٦٤	فصل . وللموكل عزل التوكيل إجماعا	٨٤	فصل . فأن كان أرضا	
	٦٦	فصل . والقول لمنكر الوكالة	٨٦	فصل . ولو استهلك المشتري المبيع حكما	
		كتاب الحوالة	..	فصل . وإذا أفلس المشتري وقد نقص المبيع النخ ..	
	..	فصل . وإنما تصح بلفظها ليطابق معناه	٨٨	كتاب الحجر	
	٦٨	فصل . ويبرأ المحيل بالأحالة	..	فصل . في بيان أسبابه	
	٦٩	فصل . والقول لمنكر الحوالة	..	فصل . في شروط ولي المحجور	
	٦٧	كتاب الكفالة والضمان	٨٩	فصل . وللحاكم الحجر على المدين	
	٧٠	باب كفالة الوجه	٩٢	فصل . والسفه المتقضى للحجر النخ	
	٧٢	فصل . في ألفاظ الكفالة			

صفحة :	صفحة :
١١٣ فصل . ويجوز تحكيم الخصمين من لم ينصبه الإمام	٩٤ كتاب الصلح
١١٤ فصل . ومن تعين عليه حرمت عليه الأجرة	.. فصل . وهو إمام بيع كالمصالحة عن ابن
١١٥ فصل . وعلى الإمام نصب الحكام في الأقاليم	.. فصل . ولا يصح في حد إثباتا
١١٨ فصل . في شروط من يتولى القضاء	٩٦ كتاب الإبراء
١٢١ فصل . وعليه سماع الدعوى أولا	٩٨ فصل . ويصح الإبراء بعوض مشروط
١٢٢ فصل . ويحرم قضاؤه مع حال تأذ	٩٨ كتاب الإكراه
١٢٤ فصل . ونذب الحث على الصلح قبل الفصل إجماعا	١٠٠ فصل . وما تعدى ضرره إلى الغير لم يبيحه الإكراه
١٢٥ فصل . ويكره تقيض المستحب وتولييه للبيع	١٠١ كتاب السبق والرى
١٢٧ فصل . وله أن يكتب إلى حاكم آخر فينفذه	١٠٣ فصل . ويصح في الخيل والإبل للخبر
١٢٩ فصل . وله القضاء على الغائب والدليل على ذلك	١٠٤ فصل . وشروط العقد خمسة
١٣١ فصل . وإذا حضر إليه الخصمان سكت حتى يتكلم المدعى	١٠٦ فصل . ويفسد بفساد العوض باب الرى
١٣٥ فصل . والإمام عزل الحاكم	١٠٧ فصل . وشروطها يتبين عدد الرشق والسهام والإصابة
... فصل . وينعزل بالفسق وزوال العقل	١٠٨ فصل . ويتعين ماعينا من موضع الإصابة
... فصل . ولا ينقض حكم إلا أن يخالف قاطعا	١٠٩ فصل . وتصح المناضلة بين طائفتين
	... كتاب القضاء والحكم
	١١٠ فصل . وهو فرض كفاية كالجهاد

صفحة :	صفحة
١٣٧	فصل . وحكمه في الإيقاع والخلافات
	ينفذ ظاهراً وباطناً
١٣٩	كتاب الحدود
...	باب حد الزاني
...	فصل . في بيان معنى الزنا وما في حكمه
١٤٦	فصل . والموجب للحد الإيلاج
١٤٨	فصل . في بيان إثبات ما يوجب الحد
١٥٠	فصل . في بيان معنى الإحصان
١٥١	فصل . في بيان ما يسقط الحد
١٥٢	فصل . والإقرار كالشهادة
١٥٤	فصل . في بيان هيئة الرجل عند إقامة الحد عليه
١٥٩	فصل . والحدود إلى الأئمة فقط
١٦٠	فصل . وعلى الإمام الاستئصال
	عن عين الفعل وكيفيته وزمانه
١٦١	باب حد القاذف
١٦٢	فصل . في بيان صريح القذف وكنايته
١٦٤	فصل . في شروط القاذف
١٦٦	فصل . وحد القذف حق لأدنى النخ
١٦٧	فصل . وحده ثمانون . للآية
١٧١	فصل . وقد عظم الله معصية القذف
	بعشر آيات
١٧١	باب حد السرقة
١٨٢	فصل . وإنما يقطع المكلف لرفع القلم عن غيره
١٧٥	فصل . ولا قطع في التافه إجماعاً
١٧٩	فصل . وشرط القلع الأخذ من حرز
١٨٢	فصل . ويسقط القلع بابها به المسروق
١٨٧	فصل . وتقطع المني إجماعاً والدليل على ذلك
١٩١	باب حد الشارب
١٩٧	باب حد المحارب
١٩٨	فصل . ويمرزه الإمام وينفيه النخ
٢١٠	باب في معنى التعزير ونوعه وما يميز به
٢١٤	كتاب الجنايات
٢١٧	باب جنابة الآدميين
٢٢٤	فصل . ولا يقبل والد ماعلاً ولده
٢٢٩	فصل . في مشروعية القصاص فيما دون النفس
٢٣٢	فصل . واليد باليد، والأصبع بالأصبع
٢٣٣	فصل . وللرجل وأصابعها حكم اليد
٢٣٤	فصل . في معنى السحج وتعريفها
٢٣٥	فصل . وتجب المائلة في الموضحة محلاً وقدرًا

صفحة :	صفحة :
فصل . ويورث القصاص إجماعاً ٢٣٥	فصل . وفي الميتين الدية ، وفي إحداهما النصف ٢٧٦
فصل . ويجب القصاص والدية معا ٢٤١	فصل . وفي الأذنين الدية ، وفي إحداهما النصف ٢٧٧
على التبخير والدليل على ذلك ٢٤٢	فصل . في أجزاء الأنف وما يجب في كل جزء ٢٧٨
فصل . في حد الخطأ وما يجب فيه ٢٤٧	فصل . وفي الشفتين الدية ، والدليل على ذلك ...
فصل . وفي المباشر مسائل النخ . ٢٥١	فصل . وفي اللحيين الدية ٢٧٩
فصل . في حكم جناية الخطأ ٢٥٦	فصل . في بيان عدد الأسنان وما يجب فيها ...
في معنى الغرة ومتى تجب في الجنين ٢٥٩	فصل . وفي اللسان الدية ٢٨٠
فصل . وتجب الكفارة في قتل الخطأ إجماعاً ٢٦١	فصل . فيما يجب في شعر اللحية والخللاف فيه ٢٨١
فصل . في الجناية على العبيد ٢٦٣	فصل . ولا شيء في قطع طرف الشمر ... ٢٨٢
فصل . في جناية العبيد على الأحرار ٢٦٤	فصل . في معنى الحكومة وما تجب فيه ...
فصل . في جناية المصوب على غاصبه ٢٦٥	فصل . في بيان ما يجب بالجناية على العنق ...
فصل . في جناية المالك على بعضهم ٢٦٧	فصل . وفي ثدي الرجل حكومة النخ ٢٨٣
فصل . والجناية على المال توجب الضمان إجماعاً ٢٦٧	فصل . وفي اليدين الدية ، لما مر ٢٨٤
فصل . في جناية العبيد على المال ٢٦٧	فصل . والرجلان كاليدين ٢٨٥
فصل . وللمرء قتل ماصال عليه من آدمى أو بهيمة ٢٦٩	فصل . فيما يجب في كسر الترقوة ... ٢٨٦
فصل . في جناية البهائم ٢٧١	فصل . وفي نفس المرأة نصف دية الرجل إجماعاً
كتاب الديات ٢٧٤	
فصل . في تقدير الدية وكيفية أخذها ٢٧٥	
فصل . وفي المرأة نصف دية الرجل إجماعاً	

صفحة :		صفحة :
٢٨٧	فصل . في شجاج الرأس والوجه والبدن	٣٠٠
٢٨٨	فصل . في معنى الماشمة وما يجب فيها	٣٠١
...	فصل . في معنى المنقلة وما يجب فيها	الأولياء
٢٨٩	فصل . في معنى الآمة وما يجب فيها	٣٠٠
٣٠٠	فصل . في معنى السمحاق وما يجب فيها	فصل . ولولي اختيار الخمسين
٣٠٠	فصل . في معنى الجائفة وما يجب فيها	ودليل ذلك
٢٩٠	فصل . في الماشمة والمونحة والمنقلة النخ	٣٠٢
...	فصل . في معنى العقل وما يجب بالجناية عليه	فصل . في شرط دعوى الدم
٢٩١	فصل . فيما يجب بالجناية على السمع	٣٠٠
...	فصل . فيما يجب بالجناية على الشم	كتاب الوصايا
٢٩٢	فصل . فيما يجب بالجناية على الكلام	٣٠٣
...	فصل . فيما يجب بالجناية على الصوت	فصل . ويجب الإشهاد على من له مال
...	فصل . فيما يجب بالجناية على الذوق	٣٠٤
٢٩٣	فصل . في تقدير الأرش في المونحة	فصل . والوصاية نيابة تشبه الولاية
...	فصل . وفي للوضحة ونحوها في غير الرأس حكومة	٣٠٥
...	فصل . والقول لشكر القتل النخ ..	فصل . ويشترط الإيجاب بلفظها إجماعاً
٢٩٥	كتاب القسامة	٣٠٦
٢٩٧	فصل . واللوث في القسامة هو ما يثير الخوف	فصل . وإنما تصح من مكلف حر كسائر التبرعات
٢٩٨	فصل . فيما يجب فيه القسامة	٣٠٨
		فصل . وتصح الوصية لمن لا يرث إجماعاً
		٣١١
		فصل . ومن أوصى لرجل ثم قتله الموصى له عمداً بطلت الوصية ودليل ذلك من السنة
		٣١٣
		فصل . وشروط الموصى به أن يكون موجوداً النخ .
		...
		فصل . وتصح بالجهمول قدرأ وجنساً
		٣١٤
		فصل . وما فعله في الصحة وأوائل المرض غير الخوف ، فمن وأمس المثل
		٣١٦
		فصل . والمرض أجناس منها : الحمى النخ

صفحة :		صفحة :	
٣٢٠	فصل . في ميراث الخنثى	٣٢٠	فصل . والموصى أن يرجع عن الوصية
٣٢٢	باب المفسخة		كالواهب قبل قبول الهبة
٣٢٤	باب ميراث النزقي والمهدى	٣٢١	فصل . في أحكام ألقاظ الوصايا
٣٢٥	باب ميراث المفقود	٣٢٥	فصل . في أحكام للطلق
٣٢٦	باب الإقرار	٣٢٧	فصل . في أحكام تتعلق بالحساب
٣٢٧	باب ميراث ابن الملاعة ومن ليس لرشعة	٣٣٠	فصل . في صيغ الوصية وشروط الوصى
٣٢٨	باب ميراث دارنا حر الخ	٣٣٦	فصل . والقول لمنكر الوصية
٣٢٩	باب ميراث الجوس		إذ الأصل عدمها
٣٣٠	وإذا ترفع إلينا الذميون لم يحكم إلا بشريعتنا	٣٣٧	كتاب الفرائض
٣٣١	باب الملل المانعة من الإرث		وسياق الدليل على وجوب علمها من السنة
٣٣٢	فصل . ولا توارث بين حر ومملوك	٣٣٩	باب أسباب الميراث
٣٣٣	إجماعاً	٣٤١	باب فرائض الأولاد وأولاد البنين
٣٣٤	كتاب أحكام أهل الموارث	٣٤٣	باب فرائض الأبوين
٣٣٥	باب الحجب	٣٤٥	باب فرائض الأخوة والأخوات
٣٣٦	كتاب السير	٣٤٦	باب فرائض الجد والجدة
٣٣٧	فصل . في شروط الإجماع	٣٥٠	فصل . في فرائض الجدات
٣٣٨	فصل . ويجب كونه ذكراً . حراً	٣٥١	باب ميراث العصبات
٣٣٩	مكثراً إجماعاً	٣٥٢	فصل . في المعاينة
٣٤٠	فصل . ويجب على الرعية طاعته	٣٥٣	باب ميراث ذوى الأرحام
٣٤١	فصل . وإليه وحده إقامة الحدود	٣٥٥	باب ميراث الزوجين
٣٤٢	فصل . في الجهاد	٣٥٦	باب العول والرد
		٣٥٨	باب الولاء
		٣٦٠	باب نواذر الفرائض

صفحة :	صفحة :
٣٩٥	فصل . في جهاد الكفار
٤٠٠	فصل . وينغم من الكفار النفوس والأموال
٤٠٦	فصل والغنيمة ما يؤخذ من الأموال والسبي قهراً
٤٠٧	فصل . في تعريف دار الحرب
٤١٣	فصل . وتنغم أموالهم وأزواجهم
٤١٥	باب قتال البشاة
٤١٦	فصل . وقاتلهم جائز إجماعاً
٤٢٠	فصل . في بيان أحكام البشاة والاستدلال عليها من فعل على عليه السلام
٤٢٣	باب الرجة وقتال أهلها
٤٢٤	فصل . في بيان أن حد المرتد القتل والدليل على ذلك من السنة
٤٢٨	فصل . في بيان أن من عاد إلى الاسلام من المرتدين رد له ما أخذ معه إلا ما استهلك
٤٢٨	باب الغنائم
٤٣٤	فصل . في بيان أن الغنائم كانت في شرع من قبلنا لامتلاك وكانت تنزل نار تحرقها أماره قبولها
٤٣٦	فصل . ثم يقسم الباقي من الغنائم بعد تخفيضه
٤٤١	فصل . في بيان أنواع النفي
٤٤٢	فصل . في بيان معنى الأثقال وأحكامها
٤٤٦	باب المهادنة
٤٤٧	فصل . في شروط صحة الذمة
٤٥١	باب الأمان من آحاد المسلمين والدليل على ذلك
٤٥٢	فصل . في بيان شروط من يصح منه الأمان
٤٥٦	باب معاملة الكفار من الكتابيين
٤٥٧	فصل . ولا يقتلهم الذمة إلا الأمام أو واليه
٤٦٤	باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٤٦٥	فصل . في شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبيان أنها خمسة
٤٦٦	فصل . في النهي عن التجسس والدليل على تحريمه من الكتاب
٤٦٧	فصل . في تحريم الغيبة والدليل على ذلك من الكتاب والسنة
٤٦٨	باب الدور وحكم المقام فيها
...	فصل . في إثبات أن من الدور دار فسق

صفحة :	صفحة :
٤٦٩ فصل . في بيان وجوب الهجرة عن دار الكفر ، والدليل على ذلك الإجماع	٤٩٨ فصل . في الغسل والحقد والدليل على تحريمها من الكتاب
٤٧٠ كتاب الدرة المنيرة	٤٩٨ فصل . في ظن السوء والنهي عنه من الكتاب
في الغريب من فقه السيرة	٥٠٠ فصل . في بيان أن الموالاة والمعاداة في الدين واجتنباه الخ ..
٤٨٤ كتاب التكملة للأحكام والتصفية عن بواطن الآثام	٥٠٤ فصل . في بيان معنى الحمية واللباح منها والمنهي عنه
٤٨٤ فصل . وجلة ماورد الشرع بتحريمه منها سبعة عشر نوعا	٥٠٥ فصل . في المداهنة وورود الشرع بذمها
٤٨٥ فصل . والكبر هو اعتقاد مطلق	٥١٣ فصل . في النهي عن حب الدنيا وأنه رأس كل خطيئة
٤٩٠ فصل . في بيان معنى العجب لغة والدليل على تحريمه من السنة	٥١٤ فصل . في معنى الجبن والبخل وأنها مذمومان شرعاً
٤٩١ فصل . في ضبط لفظ الرياء وبيان معناه لغة ودليل تحريمه	٥١٦ فصل . في بيان معنى القرح والحمود منه والمذموم
٤٩٣ فصل . في بيان معنى المباهاة وأنها نوع من الرياء فتعطي حكمه	٥١٧ فصل . في بيان الجزع والنهي عنه
٤٩٤ فصل . في بيان أن المكاثرة نوع من المباهاة	... فصل . في قوله صلى الله عليه وآله وسلم
٤٩٧ فصل . في حكم الحسد والدليل على تحريمه	... فصل . « الناس كلهم هلكي إلا المالون » تم الفهرس



# خاتمة الطبع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على ما منحه من التوفيق والمداية ، والشكر له على ما أسدى من جميل العون والرعاية .  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل الخلق في البدء والنهاية ، وعلى آله الذين بلغوا في ميادين  
الخير أقصى غاية . ( أما بعد ) فقد تم بحمد الله تعالى وحسن عونه طبع قسم الأحكام من كتاب  
« البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار » مع تخريج أحاديثه المسمى « جواهر الأخبار والآثار  
المستخرجة من لجة البحر الزخار » ولم نأل جهداً في تصحيح العبارات وتحريرها ، وقد لاقينا في  
سبيل ذلك صعوبات جمة ، نظراً لأن الأصلين اللذين جرى عليهما الطبع والتصحيح كانا — مع  
سقم خطهما — في منتهى التصحيف والخطأ الإملائي ، بحيث يتغير المعنى تغيراً فاحشاً يحتاج  
تصويبه إلى كثير من المراجعة والبحث ، مع شيء غير يسير من الظن والتخمين ، وتقلب العبارة  
على عدة وجوه ، لعل الصواب في بعضها يبين . وأثبتنا في بعض المواضع تعليقات بينا فيها ما يستبهم  
من إصطلاح المؤلف ، أو ما اختلف فيه الأصولان اللذان صححنا عليهما . وتكلمنا على بعض  
الأحاديث والآثار التي فات الخرج أن يتكلم عليها لعدم وقوفه عليها فيما لديه من مراجع الحديث  
إلى غير ذلك مما يراه القارئ في مواضعه من تعليقاتنا . ونرجو أن نكون قد قمنا بالواجب في خدمة  
هذا الكتاب الذي يقل وجوده بين كتب الفقه الإسلامي جمعاً وتحريراً ، وتحقيقاً لمواضع العرفان  
والخلاف ، مع ذكر الأدلة بإيجاز والإشارة إلى التعارض ووجه الجمع بينها . فهو كاسمه بحر زاهر  
جمع فأوعى ، وعمد إلى الجفلى حين دعا .

رحم الله مؤلفه وجزاه خير الجزاء . إنه سميع الدعاء ، فقال لما يشاء .

أبو الفضل عبد الله بن محمد الصديق النمري الحسني

٢٩ شعبان سنة ١٣٦٨ هـ

عبد الحفيظ سعد عطيه — من علماء الأزهر

٢٦ يونيه سنة ١٩٤٩ م











توزيع

دار الفكر المعاصر